تعليقات المحقق الجليل
السيد الشريف الجرجاني
على شرح نجم الائمة
الرضي الاسترابادي
على كافية ابن الحاجب
حررة الاحقر فضل الله ...



قد وقفت هذا الكتاب ... المذكور
بحيث لا يباع ولا يوهب ...
...



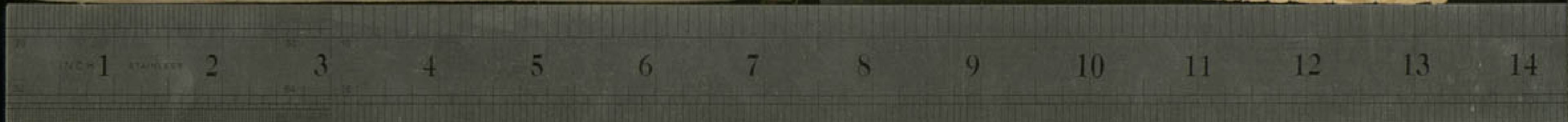




۱۴۱

۲۶۴







الحاشية على الرضي لخاتمة العلما

السيد الشريف الجرجاني



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قوله تاهت في موامي المنا وأجم موماه واصلها مومؤة على فعللة وهي مضاعف قلبت واوها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله ومبلغ انبائه فان قلت هذا الوصف علم من قوله خاتم انبيائه قلت نعم
لكنه يجوز ويحسن ان يصرح في مقام المدح بصفة كمال علمت ضمنا او نقول المبالغة المستفادة من صفة
التبليغ لم تعلم من قوله خاتم انبيائه قوله قبل ميلاده اي قبل زمان ولادته قوله وعلى السادة جمع
سيد وهو جمع كسرى وسراة قوله من عترته عترة الرجل نسله ورهطه الادنون اي الاقربون
قوله واسعفه اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له واسعفته اعنته على امر قوله فانتدبت له
ندبته لامر فانتدب له اي دعاه له فاجاب قوله مع عوز عوز الشيء عوزا اذا لم يوجد قوله اللجج اللجج
معظم الماء كاللجة والفج الطريق بين الجبلين قوله لسؤله السول ما يسأله الانسان والانسب هنا
تخفيف الهمزة قوله ثم اقتضى الحال قيل ان الشارح العلامة غفر الله اجرامه كان حاله حين الشروع
في هذا الشرح المتين مطالعة الكتب النحوية للمتقدمين والمتاخرين والغوص في خباياها والاستخراج
لدقائقها وابكار الافكار وابداع بدائع الاسرار وهذه الحال لا يخفى اقتضاؤها التجاوز المذكور
اذ لو لم يتجاوز لصار سعيه ضائعا كالهباء المنثور رحمه الله تعالى عليه قوله التجاوز عن الاصول تجاوزت
الشيء وتجاوزت به معنى وتجاوز عنه اي عفا وكأنه ضمن التجاوز معنى التباعد قوله الجناب بالفتح الفنا
وما قرب من محلة القوم قوله الغروي الغري الحسن يقال رجل غري اي حسن والغريان قبرا
ملك وعقيل سميا غريين لان النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله يوم بؤسه قوله
لكن الكلم لم يستعمل اي لم يطلق قوله الا على ما فوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع قوله وهو اشتقاق
بعيد لبعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى قوله كلمة
شاعر اي قصيدة قوله والكلام بمعناه اي بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به
قوله من حروف المعجم المعجم النقط بالسواد مثل التاء عليها نقطتان يقال اعجمت الحرف والتعجيم مثله
ولا تقل عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من بين حروف سائر
الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى اي مسجد اليوم الجامع وصلاة
الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل اي من شان هذه
الحروف ان تعجم قوله لكن القول اشتهر اي في عرف اللغة قوله واشتهر الكلام لغة اي في العرف
اللغوي قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم الى اخره قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على
مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر
ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هي ملفوظة بالفعل
ايضا وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى قوله بمعنى دهنك بفتحها فانه مصدر ومعناه الادهان
قوله مع قصد ان يصير متواطيا عليه لابد من قصد التواطي لان الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ
ولا يتصور الا بالتواطي بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يخلو عنه غالبا
فتامل قوله فلا يقال اذا استعملت الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه فليس جعل

اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد بقوله اولا لاخراجه عن حد
الوضع قوله بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى لمعنى اخر مع قصد التواطي قيل انك واضعه لابد من
قصد التواطي لان الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ الى اخر ما تقدم عند قوله مع قصد التواطي
قوله كما اذا سميت بزيد اي بعد كونه مصدرا قوله والمحرفات العوام الى اخره الظاهر ان المحرف اذا
استعمل اللفظ المحرف في ذلك المعنى بتوهم وضعه له لا انه جعله وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه
لمشابهته المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذا الى التفريع بقصد التواطي لاخراج المحرفات
قوله وعلى ما فسرنا الوضع الى اخره اي على وجه يكون احترازا عن شيء فلا يتجه ان ذكره تصريح بما علم التزاما
قوله لكن ذلك على خلاف المشهور الى اخره وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليتعلق
به قوله لمعنى قوله ومعنى اللفظ ما يعنى به قيل المعنى مفعل بمعنى المفعول واسم مكان استعمل فيه
او هو مخفف المعنى يقال عرفت ذلك في معنى كلامه وفي معناة كلامه وفي معني كلامه قوله ولو قال
الكلمة لفظ مفرد موضوع الى اخره فتخرج به المركبات وتخرج بالموضوع المهملات ولا يرد حينئذ ما سياتي
من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب
في الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالتها عليه اعني الوضع وعلى هذا
فلو قال المصنف الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية هذا الحسن قد سلم من ذلك واما الاعتراض
بالمركبات فهو مدفوع بما سياتي وربما يتوهم ان مفرد في عبارة المصنف مرفوع صفة اخرى للفظ
اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالباس ثم انه صرح في شرحه بخلاف ذلك
ومنهم من قال جعل المصنف المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لكنه
لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاه في مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد
هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون اللفظ المفرد ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه
فيما نحو بعلبك مركب على الاول لا الثاني ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر
مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال
فيما بعد فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحينئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما يستفاد من
اللفظ المفرد بالتفسير المذكور اولا فيكون معنى عبد الله علما مركبا ولا يكون عبد الله علما داخلا في حد
الكلمة والمراد بالكلمة في حد المفرد هو المعنى اللغوي فلا يلزم الدور هذا ما قيل في توجيه كلامه
وحينئذ يكون نحو مسلمان وبصري وضيوري كلمة حقيقة وان سلم ان اجزاءها تدل على اجزاء معانيها
لا كلمتان صارتا بالامتزاج في كلمة واحدة كما اختاره الشارح لكن لقائل ان يقول يلزم على هذا ان يكون مثل
قالوا وقالوا وقولوا وقلت داخلا في حد الكلمة مع انه جملة مركبة من فعل وفاعل فتامل قوله والاشارة
قيل في عده الاشارة من الدوال نظر قوله دون المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى الى اخره
اي قد يدل على هذا المعنى كما اذا سمع من وراء جدار فيخرج حينئذ عن الحد بقيد الوضع واما اذا علم
حياته بالمشاهدة فلا دلالة له اصلا فيخرج عن الحد بقوله لمعنى على هذا فلا منافاة بين التنبيه للمهمل
اولا معنى وبين اخراجه بقوله لمعنى ثانيا واما قوله وقد مر فهو اشارة الى هذا الاحتراز انما يتصور اذا افتقر

الوضع بالصوغ كما نبه عليه بقوله فما صيغ **قوله** لدلالة الجنس على الكثرة الى اخره فان قيل الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لاينافي تاء الوحدة ولكن تاء القابلية بملاحظتها في مقام التعريف قلنا فائدتها التنبيه
على ان الكلمة لاتصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم انه كلمة
قيل فعلى هذا لاتكون الوحدة من افراده اصلا وان كانت الماهية متصفة بها فتامل **قوله** فالجواب ان اللام
الى اخره بل لتعريف الماهية والطبيعة **قوله** فيناقض الوحدة قيل فعلى هذا ينبغي ان لا تصح ارادة الاستغراق
في مثل اللفظة والكلمة والتمرة وان لا يصح ان يقال كل لفظة ولا تمرة خير من جرادة بقصد العموم قلنا
المنافي للواحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد ولذلك قال كل الانسان ولم يقل كل انسان واما
صحة استثناء اي فرد اريد من الانسان فههنا باعتبار ان ثبوت هذا الحكم للكل انما هو بثبوته لكل فرد
لا باعتبار اندراجه بلفظ الانسان كل فرد منه **قوله** والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس
من حيث هي هي قيل فعلى هذا لا تكون الوحدة مراده اصلا وان كانت الماهية متصفة بها فتامل **قوله**
فالجواب انه لا يجب توافقهما الى اخره التوافق بينهما في التذكير والتانيث انما يجب بثلاثة شرائط الاول
ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه الثاني ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمونث كجريح الثالث ان يكون
رافعا لضمير المبتدا فلا يونث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه **قوله** فان قيل كان ينبغي
ان يقول لفظة ليخرج عنه الى اخره فيستغني بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات
لا تخرج به فاحتيج الى قيد الافراد وبه يستغني عن الحاق التاء نعم من يدعي ان نحو عبد الله علما ليس كلمة واحدة
يحتاج الى التاء لاخراج مثله ولعله انسب بقواعد العربية **قوله** وحروف المضارعة على معنى وهو
الاستقبال او الحال **قوله** وعلى حال الفاعل من التكلم والخطاب والغيبة والتذكير مثلا **قوله** والتنوين
ولام التعريف لا خفاء في ان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني وقد عدوهما فيما لكل واحد
منهما كلمة على حيالها فنحو الرجل كلمتان لا كلمة واحدة لان قيد افراد المعنى اخرجه عن حدها كما اخرج نحو قائلا
وقالوا لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما اللفظ كما مر واما الف التثنية وواو الجمع وياء النسبة
وتاء التانيث المتحركة والف التانيث فقد قيل انها من حروف المباني زيدت في الكلم وجعل المجموع دالا
على المعنى المقصود كالف ضارب وميم مضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب الا ان هذه
الدلالة حصلت بزيادة الالف فلذلك قيل انها للفاعل كما قيل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال
للمطاوعة مع ان كل واحد من استفعل وانفعل كلمة حقيقية لا كلمتان حكما فكذلك نحو بصري وسلمان
فالالفاظ المشتملة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة
فالهمزة في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى **قوله** فاعرب
المركب اعراب الكلمة هذا في نحو بصري وقائمة وحبلى وحمراء ظاهر لان الاعراب في اخر المركب على جزئه لا يستحقه
اصلا واما المنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثنى والمجموع ان جعل العلامة نفس
الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني
الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه ومن الجزء الاول فتامل **قوله** وكذلك الحركات الاعرابية يعني انها
ايضا كلمات براسها من قبيل الحروف لكن لشدة امتزاج الحركة الاعرابية بغيرها عد المجموع كلمة واحدة وكا

يتصور

يتصور ههنا اعراب المجموع **قوله** ولعاملتها اي الكلم المذكورة **قوله** فتغيرت بالحرفين اي حرف المضارعة
وحرف النسبة اعني ياءها المشددة **قوله** بنية المنسوب اليه والمضاف اي فتغيرت بنية ما ضم الى حرف
المضارعة من الحركة الى السكون وقد ابدل لفظ المضاف بالمضارع وله وجه ايضا **قوله** وصارتا اي الحرفان
قوله فلا يوجب تغير البنية فلا يلزم ان يعد المجموع كلمة واحدة كما في اضرب **قوله** اما الفعل الماضي ففيه
نظر الى اخره قيل لكن السكنات غير ملفوظ بها وكذا اعداد الحروف فلا يكون الوزن المفسر بهذا المجموع
لفظا فلا يكون جزءا من اللفظ وكذا ان فسر بالهيئة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على الحركات والسكنات
المخصوصة لان الظاهر ان تلك الهيئة اعتبارية وان اريد بالوزن نفس الحركات الطارية وحدها او مع
الحروف الزائدة فالجواب انها اسباب للدلالة لا الفاظ دالة **قوله** ولا يصح ان يدعى ههنا ما ادعي
من الاتفاق على انها كلمة واحدة **قوله** فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد. قد يقال الحركات الطارية
والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فكذلك نسبت الدلالة اليها كما مر ايماء اليه
فالاعتراض مندفع **قوله** وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لا انه لفظ اي دون معنى الكلمة لفظ **قوله**
فقولك هذا ايضا مغالطة فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد
وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لا
لفظ قلنا هذا الجواب لا يجري لعقلان الخصم يدعي ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال
على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار به عنه والفعل يصح الاخبار عنه
فيكون اسما **قوله** قلت لم يرد ان من يجعل ذلك كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظة من المستعملة في
معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك
الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين في معنييهما فالمذكور
في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى واعلم ان هذا اعني الحكم بكون من وضرب اذا
اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهري مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما حينئذ وليس بصحيح لان دلالة
الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا لثبوتها في الالفاظ المهملة كقولك جسق ودعوى وضع
المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ المتصفة
بالاسمية والفعلية والحرفية [illegible] انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان
تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه [illegible] فظت به واجريت عليه الحكم وقلت ضرب مثلا تركب من ثلاثة احرف
لم يكن هناك ضرب دال على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في
ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وهو بازائه
كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفادا
له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو
فعل والالفاظ كلها متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما
ثبت لها بالقياس الى غيرها نعم اذا استعملت في معانيها فلا شك ان الحكم حينئذ يتوجه الى المعاني التي
اختلفت حالها في جواز الحكم عليها وامتناعه ومن ثمة قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما

الاسناد الى اللفظ فمشترك بين الثلاثة **قوله** اي دلالتهما ثابتة ماذكره من تقدير احد المضافين او
حذف الخبر مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله لاحتيج
الى ماذكره لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة **قوله** فتكون حاصرة يعني ان ههنا
تقسيمين كل واحد منهما دائر بين النفي والاثبات فلا يتصور في شيء منهما زيادة ولا نقصان فالاول التقسيم
الى المستقل وغيره ولا شك انه حاصر لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثاني تقسيم المستقل الى
المقترن وغيره وهو ايضا دائر بين النفي والاثبات فمجموع قسمي المستقل مقابل لغير المستقل مقابلة حقيقية
ولم يرد ان ههنا قسمة واحدة دائرة بين النفي والاثبات الى اقسام ثلاثة ليعترض عليه بان غير المستقل ايضا
يحتمل الانقسام الى قسمين بصفتين متقابلتين فان اجيب بعدم وجدان صفة منوعة سوى الثلاثة
استقراء ايضا لا حصرا عقليا وكيف يريد هذا ولا يتصور في تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة ان يكون دائرا بين النفي
والاثبات واحتمال انقسام احد القسمين الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار نعم يتجه ان يقال
لم قسم احد القسمين دون الاخر فيجاب بان الاخر لم يشتمل على انواع مختلفة واما ان التقسيم غير حاصل
فكلا **قوله** توقف المركب على جزئه فذات الكلمة جزء ذات الكلام ومفهومها جزء مفهومه **قوله** وذلك
من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن بل اللفظ المركب يدل على كل جزء من اجزائه معناه كلا
تضمن والكلام ههنا في تضمن المركب لجزئه واجيب بانه اراد على كل جزء يعني لما كان المركب دالا
بالتضمن على معنى كل جزء جعل متضمنا لجزئه وهذا ركيك لان المعنى تضمن المركب لجزئيه ان كل واحد
منهما في ضمنه وهو ظاهر مستغن عن اعتبار الدلالة التضمنية كما لا يخفى وكانه اراد ان اطلاق التضمن
على التركيب من جنس اطلاق التضمن على الدلالة فكما ان تلك دلالة على ما في الضمن فهذا تركب مما في الضمن
لكن عبارته قاصرة عن ذلك وفي تفسير التضمن بالتركب اشارة الى بطلان ما توهم من انه لا يشمل المقدر
فلذلك عدل الى التضمن **قوله** فقولنا بخبر احتراز عن النسبة فالنسبة اعم من الاسناد المذكور وههنا
له فكانهما مذكوران تقديرا فلذلك قال لا بحيث احترازا عن النسبة الاضافية **قوله** فكان على المصنف ان يقول
كلمتين او اكثر قيل الاسناد نسبة فلا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما
في حكمهما في قبول الاسناد به او اليه فلذلك اقتصر على كلمتين **قوله** الاسناد الذي في خبر المبتدا الى الحال اي
اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان الثانية او طلبية **قوله** لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان جواب القسم
كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده
لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر ذلك بالتامل في
قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان
الحكم المقصود متعلقا بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية **قوله** او بمعنى مع الى
اخره قيل يرد على الوجه الاخير ان الاسناد حينئذ يكون داخلا في المتضمن ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما
اذا تركب الكلام من كلمتين فقط والجواب فيحتاج الى ما يؤول مضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد
واما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين
قوله قال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل الى اخره قال في الايضاح الضمير في ما دل على معنى في نفسه راجع

الى معنى

الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في
نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ماذكرناه كما لا يخفى على ذي فطنة واما اعتراض الشارح
فليس بشيء اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظة في في الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى معقولا في نفسه
ملحوظا في ذاته وكونه ملحوظا في غيره آلة لتعريف حاله امر معقول كما اوضحناه واما حكم الدار بحسنها مثلا فلا
يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء
نشات من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى
وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها
او غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط
تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه **قوله** والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها
قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه اخرى بمراحل ونحن نشير اليه
اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في
الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة
لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا او تبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل
من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلقه وهذا معنى ما قيل الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل
فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله
والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة
من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في
ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها ولما كان وضعها لتلك الجزئيات
وضعا واحدا لم يلزم ان يكون لفظة من مشتركة بينها **قوله** فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره جعل معنى
الحرف حاصلا في لفظ اخر بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك
اللفظ لا يدل عليه وكل ذلك لا حاصل له لان معنى اللام متعلق بمعنى الرجل حقيقة لا بلفظه وكذا الاستفهام
متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في اين ومتى والا فلا يتضمن اصلا **قوله** وقد
يكون الحرف دالا على معنيين والاكثر ان يدل على معنى واحد **قوله** وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة
في اضرب الى اخره اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من
الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في

عبارات المتقدمين من النحاة ولم يدقق النظر فيها ليطلع على مقاصدها قوله فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء
سواء هذا باطل قطعا اذ لو كان معناهما واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكي
لو كان الابتداء والانتهاء والظرفية معاني من والى وفي لما صح ان الابتداء او الانتهاء او الظرفية اسماء كانت
هي ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسما سميت بمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت
هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفي ذلك اشارة الى ما حققناه من معاني الحروف ولنا
ما يقال من ان الواضع اشترط في دلالته على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء فيرد
عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام
ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة للاضافة والجواب بان ذكر
المتعلق في الحرف لتحصيل دلالته على معناه وفي الاسماء اللازم للاضافة لتحصيل غايته من وضعه
تحكم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها
فاذا ضم اليها ما تتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك مما لا يشتبه فساده على ذي مسكة
في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو لقصور في معناه بحسب المعقولية لا لقصور
في دلالته قوله الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء الى اخره اذا كان كل واحد منهما موضوعا لذلك
المعنى فلم صار ذلك المعنى في نفس احدهما مطابقة دون الاخر فان قيل لنا دال لفظ الابتداء وضع لذلك
المعنى مطلقا ولفظ من موضوع له من حيث انه حاصل له في غيره قلنا معنى الابتداء امر واحد حاصل
في غيره متعلق به يجعل احد اللفظين موضوعا له في نفسه والاخر موضوعا له من حيث انه متعلق
بغيره عار عن الفائدة على قياس ما قيل في اشتراط ذكر المتعلق وايضا اعتبار هذه الحيثية في معنى من
لا يخرجه عن الاستقلال وصلاحيته للحكم عليه كما اذا قيل الابتداء الحاصل في الغير فالحق اختلاف المعنى
وان معنى من الابتداءات المخصوصة الملحوظة في غيرها واما اذا لوحظت بالذات كقولك ابتداء السير
من البصرة صارت معاني مستقلة لكنها بهذا الاعتبار ليست معنى من قوله ولا يندفع هذا الاعتراض
الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره اي الحرف لا يدل الا على معنى معقول في غيره فلم
يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ذكر متعلقه والفعل يدل على معنى معقول في نفسه وعلى نسبة الى غيره
وهي معقولة في غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة
المخصوصة ذكر فاعله كذكر متعلق الحرف قوله وتبين معنى قوله غير مقترن الى اخره وذلك لان السلب
انما يتعقل بتعقل الايجاب فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به
قوله ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال او بالعكس قوله وكذا ان قلنا باشتراكه في
الحال والاستقبال الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكهما فيه فقلبت قوله
سواء كان الانشاء العارض اي غير الاصلي اعني الوضع لازما كان اي غير مفارق عن ذلك الفعل قوله
ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي الى اخره قال المصنف الماضي والمستقبل يدل على نفس الزمان
والزمان غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يات فالمعنى ماض زمانه او مستقبل
زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتوهم انه له وعلى تقدير ان يسلم انه له فالماضي حدث

العدم

العدم بعد الوجود والمستقبل حدث بعد ومن له انتظار الوجود وليس في مدلول شيء منهما زمان
معين بل الزمان المعين من لوازم مدلولهما قوله وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي اي الغبور بمعنى المضي
الى اخره فلا يرد على حد المصنف ايضا كما لا يرد الماضي والمستقبل قوله والحق ان مثل هذا الاهمال
لا يحسن في الحدود وقد يقال لا اهمال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة واما احتمال
غير المقصود فلا يمنع الظهور قوله وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره وهو ان ذلك
الزمان مدلول للفظ ايضا وقد يقال اعتبار الحيثية مشهور في الحدود فالمعنى ما دل على معنى مقترن
من حيث هو مقترن فيكون دالا على الاقتران ايضا قوله واما الكاف الاسمية فمعناها المثل الى اخره
ومعنى الاسمية بالفارسية مانند ومعنى الحرفية نحو قوله بخلاف رب عند من قال عرفيتها فان
معناها القلة التي في مجرورها لا القليل قوله ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره اي لم يرد
الاعتراض على حد الحرف بهذه الاسماء وان اكتفي بدلالته على معنى في غيره وردت نقضا عليه كالافعال
على ما مر قوله ومن خواصه اورد من ها اذ من جملتها تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا
وموصوفا ومثنى ومجموعا ومنادى ومصغرا وقد اشار الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التانيث قوله
والخاصة مطردة غير منعكسة هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل قال بعضهم اراد ان الخاصة يجب
اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة بخلاف الحد فانه يجب اطراده وانعكاسه
ولا حاجة الى هذا القيد ولعل الظاهر فان المطرد المنعكس يسمى عند المحققين حدا اي معرفا والمطرد
الذي لا ينعكس يسمى عندهم خاصة قال المصنف في شرح منظومته يعني بالخصيصة الامر الذي اذا وجد
دل على الثبوت واذا فقد لم يدل على الانتفاء فيطرد ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص من المحدود
قوله والمراد بالاطراد حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم
قوله فتطرد قضية الحد والمحدود جعل اولا الاطراد صفة الحد والخاصة فلذلك قدمهما في التركيب
مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذي الخاصة فاخرهما اذ ذاك حكما
فيهما قوله اي لام التعريف الحرفية لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر
ذلك الاطلاق دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية قوله والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا الظاهر
من كلامه هنا ان دلالة الفعل الاصطلاحي وهو المقصود هاهنا على الذات التزامية لا تضمنية وبيان الشارح
ظاهر في العكس فتامل قوله الا ضمنا يرد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الا ضمنا كما علم مما سبق
فيجب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه
لا يقصد به غالبا مفهومه الذي هو واحد بل يقصد ذاته اعني ما صدق عليه مفهومه وذلك متعدد
فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك
الى التعيين قوله واما قول الشاعر يقول الخنى اي الفحش قوله والعض العجم ناطقا ناطقا تمييز بمعنى نطقا
اي العض نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح جعله حالا والا لقال ناطقة وايضا يدفعه قوله صوت الحمار
قوله فمقصوده ما لا يكون معمولا للفعل اي منه اي المضارع قوله ودع صياح الدجاج قوله فاذا سميت
بالاسم اي جعلته علما قوله تمحضت للتمكين هذا رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على انها ليست

الاقتران باحد الازمنة الثلاثة انما هو من حيث يكون مع

للتنكير **قوله** وثانيهما للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فهذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن يدل على امكنية
الكلمة اعني كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين وحينئذ لا يتصور معناهما في غير المنصرف **قوله**
لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات لانه غير منصرف **قوله** وليس فيهما ايضا شي من تلك المعاني يعني الاربعة
وهي التمكن والتنكير والعوض والترنم فيكون للمقابلة **قوله** لكنهم حطوها اي اقسام التنوين **قوله** لان التاء
التي كانت فيها لمحض التانيث سقطت والتا فيه علامة لجمع المونث لا لمحض التانيث فلا يكون سببا لمنع الصرف
ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك **قوله** وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا مستحقة
الى اخره لا بد في المونث من علامة التانيث اما لفظا او تقديرا لانهم عرفوه بذلك **قوله** كما في قوله ولا ارض
اي لا مكان ولا موضع **قوله** فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو تاويل البقعة لانه لا مانع في مصر من تقدير
التاء فيكون مونثا باعتبار ذلك التقدير وفي عرفات مما ذكرنا من المانع وهو انه لم يعهد تقدير التاء مع
وجودها واما تانيث الضمير فيكفي فيه وجود التاء التي لجمع المونث ولا يكفي ذلك في منع الصرف لضعفه **قوله**
واما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعة الكسر لان الكسر في غير المنصرف انما سقط تبعا لسقوط
التنوين **قوله** جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقا الكسر لانه جعل الكسر تابعا للتنوين
في السقوط ههنا كما في سائر غير المنصرف يوجب ذلك المحذور **قوله** تنورتها تنورت اي رايت من بعيد
قوله وبعضهم يفتح في مثله ولا يبالي مما ذكر من المحذور **قوله** لانه انما يوتي به اشعارا بترك الترنم ويلحق
اخر الابيات والانصاف المصرعة **قوله** ولا يمتنع ذلك في القياس نحو نعم التمثيل في الحرف بالفاء فيه مطلقة
عوزت من اولى **قوله** وهو كقوله وقاتم اي مغبر الجوانب **قوله** الاعماق العمق بالضم والفتح ايضا ما بعد
من اطراف المفاوز **قوله** خاوي اي خالي **قوله** المخترق الموضع الذي تمر فيه الرياح **قوله** وانما اختص كون الشي
مسندا اليه الى اخره فان قيل كيف يصح جعل الاسناد اليه خاصة للاسم مع شموله له فيكون منعكسا
قلنا الا شمول ولا انعكاس ولذلك احتاج من عرف الاسم بما يصح ان يحدث عنه الى ان يقول او يكون
في معنى ما يصح ان يحدث عنه ليدخل فيه الاسما اللازمة للظرفية **قوله** غزلانا شدن لنا الى اخره
شدن الغزال قوي وطلع قرنه الضال بلا الف السدر البري الواحدة ضالة والسمر بضم الميم من شجر
الطلع وجمعها اسمر **قوله** وقول الحجاج يا حرسي الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسي
لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد معنى الحراسة دون الجنس **قوله** كما تقول
في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب اي مضموم **قوله** ويطلق على المجموع يقال ضرب زيد مركب
الى اخره فهذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره **قوله** كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج وهذا
المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازواج من الضان اثنين الاية **قوله** ويقال لهما معا زوج فهذا زوج
في نفسه وكل واحد زوج للاخر لا في نفسه **قوله** فيوهم ان المعرب من الاسما لا يكون الا مركبا من
شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه التمثيل بتعلبك اظهر وان كان هو له ونحوه شاملا له وجعل التمثيل
تاجا الى المركب مطلقا لا عشر **قوله** الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق هذا
التركيب اعرابا الى اخره فيه ان المبتدا مركب مع الخبر وليس احدهما عاملا في الاخر على المذهب المختار عند
البصرية فالمعتبر في الاعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سوا كان مع العامل او لا **قوله** مبنى

الاصل

الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد الى اخره فيه مناقشة تظهر بالتامل في الفرق بين ان
يقال هذا مبني الاصل وهذا اصله البناء المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك
بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من الثاني ان اصله ان يبني سوا بني كما هو اصله او عرض له الاعراب
وحينئذ يندفع ما اورده وينحصر مبني الاصل في الامور الثلاثة والجملة من حيث هي **قوله** دخل
فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة ودخل فيه ايضا الجملة من حيث هي جملة **قوله** فيرد عليه اسم
الفاعل واسم المفعول الى اخره اي وتخرج هذه الاسما المعربة عن حد المعرب **قوله** وهو الاسما المعدودة
تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان الى اخره جعل صاحب الكشاف الاسما المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت
فان ذلك لا يحصل الا باجرا الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة
الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر
واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة **قوله** توقف كل حد ود على حد فيكون
دورا ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة المعرب هو الاختلاف الحاصل في كلام المنشي
والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف في كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف في كلام المنشي مطابقا
لما في كلامهم هو المقصود الاصلي من معرفة المعرب لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول
اذا حصل منها اولا معرفة الاختلاف الحاصل في كلامهم فيقول المنشي مثلا هذا الاسم معرب وكل ما هو
معرب فاختلافه في كلامهم هكذا فهذا الاسم اختلافه في كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف
فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من التعريف لا في نفسه **قوله** اما ان يعرف الاختلاف الصحيح الى اخره
الذي يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل في كلامهم بالتتبع مستغن عن النحو انما المحتاج اليه من لا
يعرفه كذلك فالمتتبع يضع له قوانين يعرف بها الاختلاف الحاصل في كلامهم فتعريف المعرب نافع
بالقياس اليه ليتحصل له ضابطه في معرفة الاختلاف واما بالقياس الى غيره فلا فائدة فيه سوى ان يعرف
المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ من غير ان ينتفع به في معرفة احكام كلامهم **قوله** خلاف المبني فان الاعراب
لا يقدر على حرفه الاخير الى اخره تحقيقه ان المبني لمانع قد زال عنه استحقاق الاعراب وصلاحيته
له بذلك المانع فلا يقدر في اخره اعراب بل يقال هو في محل اسم اخر له اعراب واما المقصور مثلا فهو
مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في اخره اذ لا عجز عن التحمل التقديري ولا يحتاج ههنا
الى اعتبار اسم اخر **قوله** هذا اتمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح فانه فصل هذا عما قبله وبين
ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الاخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيه على علة وضع الاعراب
في الاسماء فهذا ايذان بمنزلة التصريح **قوله** بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء ولو كان من تمام
الحد كما تحتمله عبارة المتن لم يرد النقض بالعامل **قوله** ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما اذا كان
الاختلاف دالا على هذه المعاني كان هو الاعراب وهو باطل عند المصنف فالصواب ان الضمير لما **قوله**
الى الظاهر كالقاطع والسكين ولا شك ان القطع انما حصل من القاطع بهذه الالة **قوله** وهذا تعبير في

الاخر وكذا في الف المثنى وياءيه الى اخره يعني ان الفتح قبل الالف والياء في المثنى والضم والكسر قبل الواو
والياء في الجمع تغيير في الاخر ايضا قوله لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته لم يرد ان اخر المعرب لا يتصف
بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بل اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتباري
وليس الموجود في اخر المعرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المعتورة وهي الاعراب لا
ذلك الامر الاعتباري الذي يتصف به اخر المعرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في اخر المعرب سببا
لاتصافه بامر اعتباري لا وجود له وذلك لانه قال هو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال جاءني
ورأيت زيدا ومررت بزيد انه ليس في اخر زيد الا ضم وفتح وكسر لا امر اخر يسمى اختلافا فاي لا امر اخر
فيتحقق بدليل ما سبق وبدليل ان اختلاف اخر زيد في المثال المذكور مما لا يمكن ان يكون قوله هو امر
ناشي من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كونه ناشيا من كل واحد
ان يكون ناشيا من المجموع لجواز ان ينشأ من اثنين منها قوله والانقلاب من حيث هو هو واحد هذا ينافي
ان يندرج تحته افراد متنوعة ثلاثة او اكثر كان الاعراب من حيث هو هو شيء واحد وينقسم الى ثلاثة
فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات على الاخر ولو سلم ان ثمة اي في اخر زيد امرا
زايدا فلا بد ان يكون ناشيا عن متعدد من الضم والفتح والكسر واذا نشا عن متعدد بطل تقسيم
الاعراب الى ثلاثة نريد ان الامر الزايد على تقدير تحققه هو الاختلاف الناشي من متعدد اذ لا يعقل
اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشي من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين اذ بين
من الضم والفتح اختلاف وبين الفتح والكسر اختلاف ففي المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب
قطعا ولم يوجد هناك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظرا الى السكون السابق ليس بشيء لان
نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معربا لزم ان يكون
في الطرف الاخر كذلك دفعا للتحكم فيكون في حال السكون السابق معربا ايضا وهو باطل وبما قررنا صار
تقرير الشارح واعتراضه هباء منثورا قوله وكذا انتقاله من السكون الى الكسر الى اخره اعتبر الانتقال من
السكون الى احد الثلاثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الاخر وهذا الحكم وايضا
اذا انتقل الاسم من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب
ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى الفتح ولا من السكون الى الكسر قوله فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف
في الاخر وانتقال الاخر اي من السكون قوله بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها اي دون المنتقل عنها
قوله وليس كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا يعني لا يقدر الالف قبل الاعراب مغايرة لما بعده
لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية قوله فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم اي سواء كان بالحركة
او بالحرف قوله والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا اي لا ما ذكرنا ثانيا لفساده وذلك لان التحول كما يتغاير
باعتبار المتحول يتغاير باعتبار المتحول اليه فيلزم ان يزيد الاعراب على ثلاثة كما ذكره قوله والجواب
ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون لقد عرفت فساد ذلك بلزوم كون الاسم في حال السكون
الاصلي معربا بناء على ان الاختلاف نسبته الى طرفيه على سواء فان قيل لا يحصل الاختلاف الا عند حصول
الحالة المنتقل اليها اذ لا اختلاف حال حصول المنتقل عنها قلنا اذا حصل الاختلاف كان نسبته اليهما على

السوية فحينئذ نحكم بكون الاسم في الحالتين معا معربا او مبنيا قوله فان قلت اردت ما يكون به الاختلاف
اذ الكلام الى قوله لا ما اختلف اخره به لعله اراد بقوله ما اختلف اخره به ما يكون سببا للاختلاف لا ما يحصل
به الاختلاف او يحصل وقد وجد في الاسم في التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف اخره في الجملة وان لم
يترتب عليه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر اخر وليس يعتبر في مثل اختلف ويختلف اذا استعمل في
هذا الموضع ونظائره اقتران بزمان كما لا يخفى قوله واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر اي الواضع
في وضعه له لم يلاحظ المعنى الاخر اصلا وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه اليه
وربما لاحظه فنصب قرينة قوله ومن ثمة احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة فان المستعمل في المعنى
المجازي لا بد له من ملاحظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع في تجويز الاستعمال
فيه محتاج الى اعتبار قرينة اجمالا قوله والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف كالتخصيص والتعريف
على ما سيجيء قوله ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرا ذلك المعنى كالعامل الذي تطرا به المعاني
المعنوية على الاسماء قوله وجعلت في بعض الاسماء حروف المد اي جعلت العلامة قوله فصار معنى كون الاسم
مضافا اليه معنى العمدة اي اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف قوله منضما الى العينين
المراد بالعينين هو بلا واسطة وواسطة وضمير علامته يرجع الى هذا المعنى وهي مبتدأ او الجر خبره وفي
نسخة علامة الجر بلا ضمير فالظاهر ان علامة هو فاعل منضما والمراد بالعينين هو الفعل المضاف بواسطة
الحرف ومعنى المفعول بالواسطة والله اعلم قوله اذ باسناد احدهما الى الاخر صار كفضلة اي ما عدا العمدة
من متعلقات الفعل قوله فهما معا سبب كونها فضلة اي كون الفضلة قوله اسماء الاصوات كخ وجه
ودج وده وخ صوت عند اناخة البعير وجه وده كلاهما زجر للابل ودج صياح للدجاج قوله لانها لم
تكن في الاصل كلمات لاشياء اذ ليست موضوعة بل جعلت عند احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام
كالكلمات فالحقوها بالاسماء قوله يكتبان في الطريق لام الف قال ابو النجم العجلي اقبلت من عند زياد
كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف قال في الصحاح الالف على ضربين
لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف تتناولهما معا الا انه يميز
بين قسميها باطلاق الالف على احدهما وتسمية الاخر بالهمزة وفي الكشاف ان مسمى الالف لا يكون الا ساكنا
فلا يمكن جعل المسمى هاهنا صدر الاسم كما في الحروف الاخر ولم يستثن من اسماء الحروف الا الالف قيل
وذلك لان اسم الهمزة محدث وهي داخلة في الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكن او متناول للمتحركة
ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم الهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر اسماء الحروف وجعل اسم الساكنة
لفظة لا وفيه تكلف لا يخفى ثم ان جعله اسماء الحروف في سلك الاصوات بعيد جدا لان اسماء الحروف
تستعمل في التراكيب مرادا بها معانيها التي تراد بها حال افرادها وتعرف باللام لذلك كسائر الاسماء
المعربة بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت في التركيب يراد بها الفاظها الملحق فيها ما حقق في الكشاف
منقولا عن ايمة النحو غاية ما في الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد اكثر كاسماء العدد قوله فتصور
اللام والهمزة لا صورة له الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لا صورة لها معينة الا في اول الكلمة
قوله وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كخ وجه وبابا قال صاحب الكشاف ان اسماء الحروف تقع في التعديد

كثيرا لحقت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يندفع كلام الشارح **قوله** لان العامل النحوي ليس مؤثرا فان
قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا
التقدم مرتبة او تلفظا فلا مدخل للتاثير الحقيقي فيما نحن بصدده وايضا تاثير كل واحد منهما انما هو
في رفع الاخر لا في ذاته **قلت** لو كان هناك تاثير في الحقيقة لكان الاولى والانسب ان يقدم المؤثر
في التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم كل واحد منهما على رفع الاخر تلفظا لا يتصور
الا بتقدمه على الاخر تلفظا فتامل **قوله** بل هو علامة لا يخفى ان حق العلامة من حيث هي علامة ان تكون
متقدمة على ما هي علامة له لتعرف هي اولا ثم يعرف بها ما هي علامة له فلو كان كل من المبتدا والخبر علامة
لرفع الاخر كان حقه ان يتقدم على الاخر ليعلم به حال الاخر ومن ثم اطلق النحويون الحكم بان مرتبة العامل
التقدم على معموله **قوله** ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من وجه الى اخره قد تحقق فيما
سبق ان عمل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما في المعنى اذ بذلك تحدث في الاخرى معنى يحتاج الى
وضع علامة له وليس بين المبتدا والخبر ارتباط الا باعتبار كون الخبر مسندا الى المبتدا فلو جعل الخبر عاملا
ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتاخره عنه من جهة
الجهة لا لها جهة كونه عاملا وجهة كونه معمولا لان العامل من حيث هو عامل مقدم مرتبة والمعمول من
حيث هو معمول موخر رتبة **قوله** فاذا اختلف الجهتان فلا دور هذا الاختلاف لا يجدي به نفعا بل الصواب
ان يبين اختلاف جهتي العاملية والمعمولية كما في كلمة الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى
ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم
وتاخر رتبة من جهتين مختلفتين ولا استحالة فيه بخلاف المبتدا والخبر لاتحاد جهة العاملية والمعمولية
فيهما كما بينا **قوله** واستحالة تقدم الشيء على موثره ضعف عملها ومن جعل العامل فيهما معنى الابتدا
واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل معنوي ضعيف ينتفي عند دخول العوامل اللفظية فلذلك
يبطل عمله معها **قوله** ولا التبرئة اي النافية للجنس فان مذهبه ان المشبهة بليس لا تعمل كما تجيء **قوله** ووجه
مشابهتهما للفضلة اي المبتدا المنصوب والخبر المنصوب وفي نسخة ووجه مشابهتها اي العمد **قوله**
تجيء في ابوابها اي العوامل المذكورة **قوله** وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر الى اخره
ومن قال العامل هو الابتدا قال لما لم يكن شيء منهما معمولا للاخر جاز تقديم كل واحد منهما على الاخر الا ان
المحكوم عليه اولى بالتقديم **قوله** لداعين باسم الشيب في متثلم . قائله ذو الرمة وتمامه . جوانبه من بصرة
وسلام . الشيب بكسر الشين صوت مشافر الابل عند شرب الماء والمتثلم اسم موضع وقيل الذي فيه ثلمة
والبصرة حجارة رخوة تميل الى البياض والسلام بكسر السين الحجارة الرقيقة **قوله** تداعين الضمير فيه
للابل اي دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شفقة بعضها على بعض في حوض متثلم او مكان جوانبه
من هذين الحجرين **قوله** لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل الى اخره يعني ان سكون الحرف لا يوتى بعده
بشيء من هذه الابعاض بلا فصل **قوله** لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده ومن فرط الاتصال
وشدة اللزوم تعذر او تعسر النطق بالحرف ابتدا بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف اخر فلا
تعسر اصلا في ترك الحركة فلا اتيان بشيء من تلك الابعاض لان الحرف اما بعده بلا فصل واما قبله بلا فصل

او مع فصل **قوله** وحركة البنا كسر الان الاولين اي الجر والخفض **قوله** من صورة الغرض الثالث اي الكسر
قوله والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات لا الاختلاف يمكن ان يقال الظاهر في اصطلاحهم
ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما سمي اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى
والابانة انما هي للحركات والحروف انفسها لا انها اعلام المعاني اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال
الاخر الى علامة العمل وايضا سمى المعاني بالمقتضية اي للاعراب ولا شك انها تقتضي اولا وبالذات ما هي
علامة لها واما الاختلاف فهو تابع لذلك الاقتضا فالظاهر ان الاعراب هو تلك العلامات واما قوله
البنا هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهما متقابلان فنقول هذا التحميل
يضمحل بان المعرب فيه شيان الاختلاف وما هو سببه واما المبني فليس فيه الا عدم سبب الاختلاف
اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فلا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب
هو سبب الاختلاف ولما لم يكن في المبني الا عدم الاختلاف اي البقا على حالة واحدة تعين ان يسمى بنا
وليس الحركة والسكون في اخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البنا على الحركات والتقابل
بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما
متقابلين **قوله** وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة الى اخره واذا قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد
بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في اخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هي صفة
لمدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف **قوله** نظرا الى المسمى عاملا في
الحقيقة اذ المقوم هو المتكلم لان هذه المعاني ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل
قوله لان الظاهر في نحو قام زيد وتقوم به هذا المعنى الاخير اما الظهور في نحو قام زيد فلا خفا فيه واما في
نحو تقوم زيد فلانه تفعل منه فمعناه بحسب اللغة راجع اليه **قوله** وان ضعف مثله في نحو قول
روبة شاعر مشهور وهو ضعيف اعمى حين سئل كيف اصبحت قال خير اي بخير وقع جر مجرور رأى كلامه
بحرف مقدر بخلاف ما ها هنا لوجود المضاف ها هنا كما قرره فتامل **قوله** وكان عليه ان يضم اليه
قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما الستة الى اخره قيل الاسما الستة يعلم خروجها من هذا الحكم
بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه يبين فيما بعد اعراب غير
المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف هاهنا احترازا عنه وقد يقال
هي اسما محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف لئلا يقع
غلط في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصور بادنى شيء اذ ليس الاعتنا بحاله كالاعتنا بما لا ينحصر
مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا **قوله** ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة فتكون الباء
للالصاق **قوله** والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا الى قوله نحو حال
التمثيل بالمكسر من جمع المونث اولى لان المكسر من جمع المذكر قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط
في القيد الاول فجعله احترازا عما لا يخرجه القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انسب **قوله**
لان المصغر منهما تتحرك عينه ولا منادى ما يصغر منهما احترازا عن ذو **قوله** وتصريحه بهذه الاسما الستة
يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ما قيل فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير يا المتكلم

لانه اورد هما مضافة ايضا الى غيرهما واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة بل القصد
الى نفي الاضافة الى يا المتكلم فقط في غاية الخفا فاحتيج الى التصريح به وليس للاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا
عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله واتى الغرض من رده ما قيل من كلمة مستقلة بمعنى اي شي وليست
مخففة منه قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف الى اخره ولانه لا يكون الاعراب الا في وسط
الكلمة قوله وقال الربعي ابو الحسن قوله كما في يا جل من ابو جل مضارع وجل وقوله يلباج من قوله فرق خضوب
جسرع اي قوية صحيحة وتمامه زيادة مثل الفنيق المكرم قوله وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي
فاما لام او عين الى اخره فهذا ايضا بسبب ما قيل من ان الاعراب هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكرناه
الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم في التركيب الاول لا يكون معربا قوله كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يقع
للاعراب من سنخهما لما تقدم ان المختار عند الشارح ان المثنى ونظائره كلمتان في الحقيقة صارتا من شدة
الامتزاج في حكم كلمة واحدة فلا تكون الالف في المثنى كلام الكلمة او عينها في كونها من سنخ الكلمة قوله على انه ما قبل
لام الكلمة كان حرف اعراب في حال الافراد عن الاضافة قوله وكان عليه ان يذكر مذروان اي اخوه المذروان
اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لو كان احدهما مذرى على ما زعم ابو عبيدة لقالوا مذريان في التثنية
لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال قوله وذلك ان معنى ثنايا استعمل طرفي الحبل قال
في الصحاح الثنايا بالمد عقال البعير ونحوه من حبل مثني وكل واحد من ثنييه فهو ثنايا لو افرد تقول عقلت البعير
بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال
ثناء فتركت اليا على الاصل لانه من ثلثيت وكل اوفرد واحده وقيل ثنا الفيل ثنا ان بالهمز كما ان كسا ان ورد ان
قوله وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما قال في شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية
عند المحققين لاحتياجها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب ولقدم الذكر وقال
بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتاول
بعد استشكاله وقال ان ذان صيغة موضوعة للمرفوع وذين للمنصوب وحكم ان الحال في اللذان واللذين
كذلك واختار ايضا في شرح الكافية بناها فعلى هذا يجب على المصنف ههنا ان لا يذكرهما لانه بصدد
بيان الاعراب ولا اعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم
يجعل مثناه حقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للمثنى لينتهيا له الحكم بكونها غير معربة ولا اذا
جعلت معربة فالصواب ان يجعل مثناه حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة لما القياس مفردا انها قوله
فارتفع الالتباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا المجموع فقد توهم بعضهم ان الفرق بكسر النون وفتحها
لدفع الالتباس بين المثنى والمجموع من المعتل اللام في حالتي النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلا يحصل
الفرق بحركة ما قبل يا الاعراب ففرق بحركة النون فيقال في المثنى اسقين بكسر النون وفي الجمع اسقين بفتحها
وهكذا مصطفين ومصطفين وهو سهو لان لام الفعل لا تحذف في المثنى فيقال اسقيان واسقيين وتحذف
في الجمع فلا اشتباه حتى يفرق بالنون قوله وهو الاعراب من هذه الحروف يضعف ضعف بنفسه واضعفه
غيره واما ضعفه فمعناه نسبه الى الضعف قوله ثم تقول الدال على المعنى هو الالف والواو لا الانقلاب
قوله حرطت الورق حتته وهو ان تقبض على اعلاه ثم تمر يدك عليه الى اسفله والقتاد شجر له شوك امثال الابر صحاح

قوله

قوله ولم تبدل التاء من اليا الا في اثنتين اي من لفظها فان التا فيها بدل من اليا في اثنين قوله قال في كلت
رجليها سلامى زايدة الى اخره السلاميات عظام الاصابع قال ابو عبيدة السلامى في الاصل عظم يكون في فرسن البعير
وقال في الصحاح هكذا في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرون بزايدة اراد في احدى رجليها قوله قال انما
ازهت الود عشرون قيل كان الواجب حينئذ على المصنف ان يذكر الات مع جمع المونث السالم قوله واما علييون
وقلون فانها جمع علية العلية بالكسر الغرفة وزنها فعلية من المضاعف هكذا قال بعضهم وقيل هي بالضم وزنها
فعليه قوله وليلة انه يجد المثنى بانه اسم دال الى اخره هذا كلام لا يجدي نفعا في دفع قول المصنف لان اعتراضه على
النحاة مبني على تحديدهم المثنى والمجموع بما تقدم ذكره فحاصل ما اراد ان لنا ان نخترع لهما حدين اخرين لا نحتاج معهما
الى استثناء تلك الامور فلا كلام فيه قوله فيدخل فيه اثنان وثنايان الى اخره فيلزم منه حذف النون بسبب لزوم
الاضافة قوله والثاني باب غلامي الاولى ان يقال يعني كلما اعرب بالحركات لفظا من المفردات والجموع المكسرة وجمع
المونث السالم اذا اضيف الى يا المتكلم فيخرج ايضا نحو عصاي وسكاري ويدخل فيه نحو عبادي ومسلماتي ايضا قوله
لما اضافوا الاسم المفرد الى يا المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل اليا كسرة يتجه على الشارح ان يقال كان الاولى
ان تجعل تلك الكسرة المجلوبة للياء بعد ورود العامل علامة للاعراب ايضا فيكون الكسرة حينئذ مفيد
لفايدتين بعد ما كانت مفيدة لفايدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التثنية والجمع فيكون اعراب
غلامي لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل قوله والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم اي لم يقلب الضم كسرا
قوله فنحو سبيل كهيام الهيام اشد العطش وجنون العشق وداء ياخذ الابل فتهيم في الارض قوله قالوا في
جمع الوي لي الالوي هو الرجل المجتنب المنفرد لا يزال كذلك قوله واما لفظي في الاحوال الثلاث فقد
دخلت في باب غلامي ودخول في في باب غلامي ظاهر بلا شبهة واما في فيحتمل ان يقال اعرابه بالواو تقديرا
في حال الرفع وبالياء لفظا في حال النصب والجر على قياس مسلمي وكانه انما ادرجه في باب غلامي نظرا الى اخواته
والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة قوله لاشتغال محله بحركة الحكاية هذه الحكاية في لغة اهل الحجاز
بالاعلام قوله ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف ما دخله الكسر والتنوين الى اخره للمصنف ان يمنع وجود
السببين المعتبرين في مسلمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يحمل التنوين للمقابلة لا للتمكن وان يحذفه
كما مر قوله وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر بسبب عدول المصنف عن هذا
الحد ما سبق في حد المعرب قوله وكذا على ما حده المصنف بكون ما دخله اللام او الاضافة الى اخره فقد يقال
دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في
الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما في مثل اذا اعتبر مقاومة الوسط لاحد السببين فيمكن
ان يدعى صرف الاسم مع اللام والاضافة على مذهبه ايضا لان المراد مما ذكره في الحد سببان معتبران
لئلا ينتقض بنحو هند اذا صرف ولا يمكن اجرا ذلك في الضروري والتناسب وقد يرد هذا القول بانه
لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين اي حتى يحذف لاجل السببين فيصير ممنوعا من الصرف بحذفه قوله
فظهر ان سقوطه سببه التنوين لا بالاضافة لاجل السببين والا سقط ههنا اذ كان الاسم ممنوع الصرف من
هذه الجهة قوله فعلى قول هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف انما مثل بالاحمر واحمركم لان دخول اللام والاضافة
لا ينافي وجود شي من سببيه بخلاف ما فيه علمية مؤثرة نحو احمدكم وعثماننا اذ العلمية مع الاضافة واللام

سكون

فيكون هذا عند المصنف ايضا منصرفا ولذلك قال او لا يكون مما دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من
التسع غير منصرف **قوله** وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين الي اخره كان القياس على قولهم
ان يحذف الكسر لامكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود التشبيه الا ان دخول اللام والاضافة اوجب فيهما
ضعفا **قوله** فالجواب ان الاسم يطلق على الفعل فيما هو من خواص الفعل اي وهو كونه فرعا من وجهين
قوله اي يكون علل منع الصرف علما او وصفا وكذا او كذا الاظهران يقال معناه منع الصرف عدل ووصف
وكذا وكذا والنون زائدة **قوله** وهو كل الف زائدة اي لا للتانيث **قوله** كما في ارطى وذفرى الي اخره قال
الجوهري الارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به والفه للالحاق لا للتانيث لان الواحدة ارطاة والذفرى
من القفا هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة بلا تنوين لان الفها للتانيث
وبعضهم ينونه في النكرة ويجعل الفها للالحاق بدرهم وهجرع والحبنطى القصير البطين يهمز ولا يهمز والنون
والالف للالحاق بسفرجل يقال رجل حبنطى بالتنوين وحبنطاة والقبعثرى العظيم الشديد والالف ليست
للتانيث لانك تقول قبعثراة فلو كانت للتانيث لما لحقه تانيث اخر هذا وما اشبهه لا ينصرف في المعرفة
وينصرف في النكرة قالوا وانما زيدت الالف في قبعثرى لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة وقد خطي في هذا
الحكم **قوله** واما الف الالحاق الممدودة كعلباء ملحق بسرداح **قوله** ككون الاسم مصغرا ومنسوبا الي اخره
قال بعضهم التصغير والنسبة ينافيان الفعل لان المصغر والمنسوب موصوفان معنى فلذلك لم يعتبرا
بخلاف الجمع والتانيث فانهما لا ينافيانه بل الفعل لما كان للحقيقة لم يخرج اليهما **قوله** وغير ذلك مما لا يحصى
ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شي **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او التناسب
قيل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب او لانه اراده
بالضرورة ما يتناول انكسار الوزن وارتحافه وذلك التجوز وليس بموجب **قوله** واستشهدوا بقول الشاعر
فما كان حصن ولا حابس . يفوقان مرداس في مجمع . الشاعر عباس بن مرداس يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
الجعل نهبي ونهب العبيد . بين عيينة والاقرع فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت
دون امرئ منهما . ومن يضع اليوم لا يرفع . والعبيد اسم فرس الشاعر **قوله** فهو كقولهم هناني الشي ومراني
قال في الصحاح هنؤ الطعام وهني بالضم والكسر وهناني الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومري بالضم والكسر
مثل فقه وفقه قال الاخفش مراني وبعضهم يقول مراني الطعام وقال الفراء يقال هناني ومراني اذا اتبعوها
هناني قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امراني **قوله** الاتري الي قوله عليه الصلاة والسلام خير المال سكة
مابورة وفرس مامورة السكة الطريقة المصطفة من النخل قال الاصمعي هي ههنا الحديدة التي يحرث بها
ومعنى مابورة مصلحة وقيل ملقحة **قوله** وفرس مامورة قال ابو عبيدة آمرته بالمد وامرته لغتان بمعنى كثرته
ومنه الحديث وامر هو اي كثر قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسر اي كثر وامر
ماله بالمد قال وانما قيل مامورة للازدواج والاصل مؤمرة على مفعلة اي الذي الى رباعيته هو السن الذي
بين الناب والثنية **قوله** وحمار حزاب الحزابي بالحا المهملة والزاي المعجمة ورجل حزاب وحزابيه ايضا اذا
كان غليظا الي القصر **قوله** واما هوازن هي قبيلة من قيس وعلم رجل وكذا براقش اسم كلبة ومعافر اسم حي من
اليمن **قوله** وشراحيل قال الجوهري شراحيل اسم رجل لا ينصرف في معرفة ولا نكرة عند سيبويه لانه

زنة

زنة جمع الجمع ومنصرف عند الاخفش في النكرة فان حقرته انصرف عندهما لانه عربي وفارق السراويل
لانها اعجمية **قوله** نحو جالي وكالي في المنسوب لا يعلم من هذين المثالين كون يا النسبة غير معتد بها في منع الصرف
الا اذا جعل مجرد هذا الوزن سببا مستقلا في الصرف فهذا ان قصد الاستدلال وان قصد مجرد التمثيل
فلا كلام فيه **قوله** وكذا تهام بفتح التا في المنسوب قال الجوهري تهامة بلد والنسبة اليها تهامي وتهام
واذا فتحت التا لم تشدد كما في يمان وشام الا ان الالف في تهام من لفظها وفيها بدل من احدى يائي النسبة وقد
تستعمل التهم في موضع تهامة **قوله** واما لم تعد يا النسبة عارضة في قاري وكراهي وعواري وبخاتي
وباسي القري منسوب الي طير قريبة الانثى قرية والجمع قماري غير منصرف والعارية بالتشديد كانها منسوبة
الي العار لان طلبها عار وعيب والدبسي طائر منسوب الي طير دبس والادبس من الطير والخيل الذي لونه
بين السواد والحمرة **قوله** برمة اعشار اي انكسرت قطعا **قوله** وثوب اسمال السمل الخلق من الثياب يقال
ثوب اسمال كما قالوا رمح اقصاد يقصدت الرماح تكسرت **قوله** ونطفة امشاج هو ما الرجل المختلط بما المراة
قوله ولا يا جرو آنك الاجر قد تشدد راوه قال في الصحاح الانك الاسرب وافعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه
الانك بالتشديد كما قال المصنف وايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا **قوله** ولا بابلم لانها لغة رديئة الابلم خوص
المقل وفيه ثلاث لغات ابلم وابلم وابلم والواحدة بالها والمقل ثمر الدوم وقد فسر الدوم في الصحاح
شجر المقل **قوله** وقوله اي العجاج **قوله** جذب الصراري بين بالكرور قال في الصحاح الصاري الملاح والجمع
صرا مثل قاري وقرا وكافر وكفار وقال في باب الرا الصراري الملاح والجمع الصراريون واستشهد بقول
العجاج جذب الصراري بين بالكرور وقد يقال للملاح ايضا الصاري كالقاضي والكرور جمع كر وهو حبل
الشراع **قوله** كعنصوة وقمحدوة في راسه عناصر واتي في راسه شعر متفرق في نواحيه الواحد عنصوة
فهي فعلوة وبعضهم يقول عنصوة يلحقها بعد قوة والقمحدوة خلف الراس **قوله** فقولنا بغير القلب ليخرج
نحو ايس يمكن ان يلتزم كون ايس على وزن بايس نظرا الي عدد الحروف وخصوصية الحركات والسكنات
ولا يلاحظ في ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفا والعين واللام فانه امر اعتباري فلا
خروج عن الصيغة الاصلية فلا حاجة الي الاحتراز واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته
الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الي احتياج كما في قولك خرج زيد الي بلد كذا ونحو
نجل وعنق لم يخرج عن صيغته الاصلية خروجا تاما بل يستعمل على تلك الصيغة اكثر من استعماله على الصيغة
الفرعية واللفظ اذا اطلق ينصرف الي الكامل وكذا نحو كرم لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة
ماخوذ من اسم اخر له صيغة اخرى وكذا الحال في نحو رجيل ورجال اخر لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة
رجل بل لفظ رجال ماخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة لا خروج اسم من صيغة الي اخرى
فالحد محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المصنف انه لا بد من اعتبار
الخروج عن المعنى الاصلي ايضا والا ورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة
على خلاف القياس نحو امكن وكالمصغرات والمنسوبات التي وردت على خلاف صيغتها القياسية
فتامل في جريان هذا القيد في جميع المعدولات **قوله** خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان
اوفق انما اختار تفسيره بالخروج ليظهر كونه صفة للاسم فتكون فرعية حاصلة فيه كما تقتضيه جعله

سببا منع الصرف فيه واما الاخراج فيدل على سعة الاسم ضمنا قوله فمعنى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان
في الاصل معنى جاءني زيد الى آخره هذا معنى ما يقال من ان آخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصيغة فنقل الى
الاختلاف في الذات قوله فمعنى رجل آخر رجل غير زيد فاذا قيل جاءني زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر
خلاف جاءني زيد وغيره قوله اي في الجماعات المتأخرة الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه قوله ويلزم على هذا
القول ان يكون آخران وآخرون واواخر الى آخره لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر المفرد المذكر معدولا
لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول الاول يكون هو مع جميع تصاريفه معدولا لكنه لا يؤثر
العدل فيه لاستغنائه عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا في غيره ولا في آخر كما قرر في الشرح قوله
فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية الى آخره انما احتاج الى
هذا التفسير ليتصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف
حذف اللام فانها لشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تتمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة
من المحذوفة عن آخر على قول قوله ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة انما يرد على كون الفاظ
التواكيد اعلاما جنسية لمعانيها اذ فيها علمية حينئذ بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلمية وقد صرح
فيما بعد بان صباحا ومساء وضحى اذا اريد بها معينات كانت معربة منصرفة قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه
فامره مشكل سواء قلنا انه مبني على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمخالفته لاخواته المذكورة هذا
ما ذكره هنا ولا نزاع فيه الا ان الجوهري حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه
انه معرب غير منصرف واما ما ذكره هنا من نحو عتمة وضحوة ففيه بحث لان الظاهر انهما في حكم غدوة
وبكرة وفينة اذا اريد بها معينات وهي غير منصرفة صرح به المصنف في الايضاح وقد عدها العلامة
في اعلام الاجناس ووافقه الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلمية
الجنسية موثرة في منع الصرف مع التانيث كاسامة وصرح الجوهري ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد
بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتقصي عن ذلك بان تقدير العلمية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص
بغدوة وبكرة وفينة واما عشية وعتمة اذا اريد بهما عشية ليلتك وعتمتها فمنصرفتان اتفاقا
كما صرح به المصنف في الايضاح في مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان سحرا اذا اريد به سحر
بعينه غير منصرف للعدل والعلمية او مبني وصرح في مباحث العدل بان سحرا منونا مطلق على سحر
بعينه قائل قوله قال اتاني وعيد الحوص من آل جعفر ۞ فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ۞ الحوص ضيق
في مؤخر العين والمراة حوصاء وعني بالاحاوص اولاد احوص بن جعفر بن كلاب واراد بعبد عمرو وعبد عمرو
بن شريح بن الاحوص هجا الاعشى علقمة بن علاثة بن عوف بن الاحوص فاوعده بالقتل قوله فيرد على جعل
اجمع من باب الافضل الى آخره فقد اجتمع العدل والوزن فلا يكونان متضادين وكان على المصنف ان يذكر
سحرا معينا وقيل مبني لتضمنه معنى اللام كامس قوله ويذكر امس هنا انما قال رفعا لما سينقله ان منهم
ان يعربونه في حال الرفع غير مصروف وان يبنونه على الكسر في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني
تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافي لانهم تركوا صرفه وسياتي قوله كحطم ونغع الحطم الكسر رجل
حطم وحطمة اذا كان قليل الرحمة للماشية ونغع في الارض اي ذهب ودليل نغع اي بما مر بالدلالة قوله وبالكع

قوله

لكع بلغة الوسخ

لكع بلغة الوسخ لكعا اي لصق به ورجل لكع اي لئيم وامراة لكاع ولكاعة فهو لكع وامراة لكعاء فلا ينصرف
لكع في المعرفة لانه معدول عن لكع ولكاع من لكعا قوله كقثم وجحى قثم له من المال اذا اعطاه دفعة جيدة وقثم
اسم رجل معدول عن قاثم وهو المعطي يقال احتجاه وهو قلب اجتاحه وجحى اسم رجل قال الاخفش لا ينصرف مثل
عمر قوله فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا هذا مخالف لما قد قيل من ان عمر معدول عن عامر علما قوله
وقطعا بعدم نقله عن فعل الجنس اي اسم الجنس التقبيد قوله اما داد داوة الناقة تؤد دادا اي رجعت
الحنين في اجوافها والاد الداهية والامر الفظيع وكذلك الاد على مثال فاعل واد دابو قبيلة تصرفها العرب
جعلوه كثقب ولم يجعلوه كعمر قوله والناعم وزفر علين الزفر ادخال النفس زفر يزفر زفيرا فهو زافر
قال الاعشى في الجاهلية ۞ ياتي الظلامة منه النوفل الزفر ۞ ولده اجود يحاب بعطيتها وبسالها والنوفل الكثير العطا
اي ياتي الظلامة لانه النوفل الزفر قوله نحو موهب هو اسم رجل قوله فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموحل
اي معتل الفاء الواوي من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح قوله واما موهق في اسم رجل فالجوهري
مورق شاذ كموجد قوله لكن كونه اكثر من مفعل كما بين في التصريف اي مفعل بالفتح اكثر في الكلام من مفعل بالكسر
قوله فوزن حيه وحوه جميعا الاصل حيه فقلبت الياء التي هي لام واوا قبل الادغام لكن لم تتغير الصيغة
قوله تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل الى آخره اشار بهذا التقدير الى ان عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه
على ما يفرع هو عليه وليس بصحيح ولعل الوجه في العطف الصوري ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه
متفرعا على ما تقدم ومحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول انما هو الشرط المذكور
بلا واسطة وان الثاني متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعني عدم مضمره العلمية وانما قوله معه
هو عطف على صرف بلا اشكال كما سنذكره قوله ان التاء في ربعة ليست بطاريه على اربع الى آخره وليس ايضا
شيء ما قبل من ان المانع قبول التاء للتانيث والتاء في اربعة ليست للتانيث بل للتذكير وذلك لان التاء
في اربعة للتانيث ايضا فانك تقول اربعة رجال باعتبار التانيث في الجمع المذكر وكذا الحال في الزيدون
الاربعة وان كان جمع سلامة قوله فكثر استعماله في الحية السوداء الاسود العظيم من الحيات وفيه
سواد قوله ومذهب سيبويه اولى لان التانيث منفد مآمن اعتبار الوصفية الاصلية الى آخره والسر في ذلك
ان خصوصية الموصوف صارت بالعلمية داخلة في مفهوم الوصف مع ملاحظة اتصافه بمعنى المشتق منه
فلا يصح اجراؤه على غيره وهو ظاهر ولا غلبة ايضا اذ يصير المعنى قيد هو قيد فيه دهمه والاسم اذا دل على ذات
مبهمة باعتبار معنى مخصوص فهو الوصف مطلقا واذا دل على الذات فقط فهو اسم محض غير صفة مطلقا
واذا دل على ذات معينة باعتبار معنى مخصوص فهو في عداد الاسماء لكن فيه شائبة الوصفية نحو العوكاب
قوله في كتاب الشعر الابرق والابطح الابرق كل ما فيه سواد وبياض والارقم الحية التي فيها سواد وبياض
والابرق غلظ منه حجارة ورمل وطين مختلط وجمعه اباريق بطحه القاه على وجهه فانبطح وتبطح السيل
اذا سال في البطحاء والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع الاباطح والبطاح مثل الابطح قوله ولنا
ان نقول صرف هذه الكلمات الى آخره ظاهر كلام المصنف يقتضي ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية
بالكلية وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعي ان تلك الوصفية الاصلية
الزائلة بالكلية معتبرة في منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه

فحينئذ لا يمكن لهذا ان يجعل عدم استعمال المتكلم احدا لا وافيا في معنى الوصفية سببا للصرف
ويجزم ببطلان منع الصرف فيها كما امكن ذلك للشارح ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية
فيها بل الظاهر ذلك فلذلك الحكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه
ما اورده الشارح سابقا من ان هذه الاسماء تخرج عن الوصفية بالكلية **قوله** نحو ابطح فعلى الاسم الجية
قوله فعلى هذا لو سميت ببنت واخت مذكرا لصرفتها وان سميت بهما مؤنثا كانت كهند في جواز الصرف
وعدمه ويحتمل ان يقال انها تنصرف فحينئذ قطعا على قياس ما مر من كلام العلامة في المعرفات وذلك
لان التاء الموجودة فيها لفظا ليست مختصة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن معها تقدير
تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك في كلامهم كما مر هناك **قوله** والتاء بدل وشاة فحذف اللام لشبه الجماعة واصلها
شي والجمع شيات وثبوت والتاي والثبة ايضا وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء والهاء فيها عوض عن
الواو الذاهبة من الوسط لان الاصل ثوبة كما قالوا اقامة فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من الوسط **قوله**
ولا تقول في جمزى الاجمزي حمار جمزى اي سريع والجمز نوع من السير فوق العنق **قوله** لظهور امر التانيث
بالطران فان الطاري له جلاء وطراوة وظهور وليس ذلك للامر الاصلي بل هو بمنزلة امر بال **قوله** كمصر فيجوز
ثقيفا ومعدي وحينا قال الجوهري حنين موضع يذكر ويونث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته
كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة انثته ولم تصرفه كما قال نصر والبيهم وشد دا
ازره بحنين يوم تواكل الابطال قال وداثق اسم موضع والاغلب عليه التذكير والصرف لانه في
الاصل اسم نهر وقد يونث ولا تنصرف **قوله** وترك صرفهم سدوس وخندف ومجر وعمان سدوس
بالفتح ابو قبيلة والخندف اسم امراة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها ومجر اسم بلد مذكر معروف
وفي المثل كمبضع تمر الى مجر والنسبة اليها هاجري على غير قياس وعمن بالمكان اقام به وعمان بالتخفيف
بلد واما الذي بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد **قوله** وواسط وقريش القرش الكسب والجمع وقد قرش
يقرش قال الفراء به سميت قريش وهي قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر
فكل من كان من ولد النضر فهو قرشي دون ولد كنانة ومن فوقه فاذا اردت بقريش الحي صرفته واذا اردت
القبيلة لم تصرفه **قوله** وقيس بنت غيلان يقال الياس بن مضر قيس غيلان وليس في العرب غيلان غيره
وهو في الاصل اسم فرسه ويقال هو لقب مضر لانه يقال قيس بن غيلان **قوله** نحو باهلة بن اعصر باهلة اسم
امراة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن غيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر
كقولهم تميم بنت مر فالتذكير للحي والتانيث للقبيلة سواء كان الاسم في الاصل لرجل او امراة ويعصر واعصر
اسم رجل لا ينصرف لانه فعل واقتل وهو ابو قبيلة منها باهلة **قوله** والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف
اي تعدى عنه وقد سبق نظيره **قوله** خضع الرقاب نواكس الابصار نكست الشيء قلبته على راسه والناكس
المطاطي راسه وجمع في الشعر على نواكس وهو شاذ كما ذكرناه في فوارس قال الفرزدق نواكس الابصار كذا في الصحاح
فكان قوله كما ذكر ابو علي اشارة الى ذلك **قوله** فان قيل البين بين الجمعية والعلمية تضاد الى اخره لم يقصد
بهذا السوال ان اعتبار الجمعية الاصلية يتعذر والا لتوقف على عدم التنافي بين الجمعية والعلمية فلا يصح
اعتبارها في مساجد بعد العلمية كما انه ظاهر الفساد بل اراد في هذا المقام ان يحقق ان الجمعية يمكن ان يجامع

العلميه

العلمية وانما لا تعتبر حينئذ في منع الصرف فكيف يعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلمية معتبرة في منع
صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المصنف **قوله** الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا
بد فيه من الاطلاق بمعنى الاطلاق هو الا يعتبر معه قيد ولا عدمه فهو في الحقيقة بيان عدم التقييد بشيء من القيود
وليس قيد الاصلا نعم اذا اعتبر انضمام مفهومه الى ما سمي مطلقا كان هناك تقييد اذ انه بهذا المفهوم وليس
هذا الانضمام ملحوظا اذ المراد الاطلاق لا التقييد بالاطلاق وقد غير في بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى
ما معناه ان الاطلاق انما ينافي الخصوص اذا كان قيدا ولا نسلم ان هذا القيد الى اخره وهذا ايضا ساقط لان كلام
المصنف هو ان الوصف مطلق اي غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة
معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات غير مقيد بها وهو محال وهذه عبارة تلك النسخة
فنقول الاطلاق لا ينافي الخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون
لا عاما الى اخره **قوله** ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات
مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بهذا المعنى
فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاحمر علما لاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت
الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للحية واحمر علما لاحمر اذا قصد به معنى الحمرة فبين العلمية المقتضية لملاحظة
الخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالها منافاة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق
وان امكن في العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا مقابلا للاسم
غير الصفة بل يكون اسما فيه شائبة الوصفية واما في قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة
لان الخصوصية مستفادة من غيره لا منه **قوله** وان اراد المصنف بالاطلاق العموم الى اخره لم يرد المصنف
الا الاطلاق المنافي لاعتبار التقييد في مفهوم الصفة الجامع للقيود الوجودية والعدمية الخارجة
عن مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والاتصاف او الوصفية
المقابلة للاسمية في قولهم اسم الجنس اما اسم غير صفة واما صفة معناها كما ذكرناه مرتين كون الاسم دالا
على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود الا ترى ان اسماء الزمان والمكان والالة لم يجعلوها صفات
لدلالتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا تجامع العلمية
نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعين اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن
اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور في تفسيرها الاول وبه تظهر الفرعية في الاسم كما سبق
في كلام الشرح فلذلك حكم المصنف بمنافاتها للعلمية وكان الشارح نظر الى الثاني فحكم بعدم المنافاة
وفرع على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية في كرام صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم
وذلك لا يجامع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية اذا اعتبرنا على ما هما عليه من الاطلاق تجانبا
العلمية نعم لا يرتفعان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الاتصاف
اذا كان واجبا كما في نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا في منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء
كان باقيا او لا واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها **قوله** فانه ايضا مناسب لما هنا من التغير هنا اذا اطلبت
بالقطران قال الاموي لهمني بالكسر اي عرى **قوله** غير مبني احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي فان ابا علي

جعل احد السببين ههنا مبنيا على سبب اخر هو العجمة قوله شرادم جمع بلا اتفاق الشرذمة الطائفة من الناس
والقطعة من الشي وثوب شراذم اي قطع قوله والجمع الحرالي كالصحاري بالتخفيف واصله التشديد كما قلنا في
الصحاري قوله سما الاله فوق سبع سمائيا سماوة البيت سقفه جمعها على فعايل كجمع سحابة على سحائب ثم رده الى الاصل
وكذا بنون كما بنون جوار ثم نصب الفا الاخير لانه جعله بمنزلة الصحيح الذي لا ينصرف كما تقول مررت بصحائف
قوله وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سبب قوة الى اخره واما بقاء من ان منع الصرف
متوقف على اعتبار الاعراب الذي يطرا على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق به حال الافراد
المتقدم على التركيب فيتقدم عليه قطعا ففيه بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا ملاحظة
الاعراب قوله ومن ثم صرف جندل ودلذل لاذل القميص ما يلي الارض من اسافله الواحد ذلذل وكذلك
ذلذال القميص هو قصر الذلاذل والجندل الحجارة ومنه سمي الرجل والجندل بفتح النون وكسر الذال موضع
فيه حجارة قوله ويجي فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة فسيبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت
قاضي ويجعل التنوين عوضا عن اليا كما في جوار ومن ذهب الى صرف جوار يقول ههنا قاضي باثبات اليا ورأيت
قاضي ومررت بقاضي باثباتها وفتحها ههنا فظهر الاختلاف ههنا لفظا اذ الاختلاف في وجود ما يمنع الصرف
فلا يتصور تنوين الصرف بخلاف جوار حيث اختلف في وجود ما يمنع صرفه قوله واعيل تصغير اعلى حال
اعيل بحال جوار في الاتفاق على صورة اللفظ والاختلاف في الصرف وعدمه لا بحال قاض اسم امراة
قوله يعوقان مرداس يدست القوم رميتهم بحجر والرداس حجر يرمى به في البير ليعلم افيها ماء ام لا ومنه
سمي الرجل قوله بهراني بهرا قبيلة من قضاعة قوله ثم يقول منع صرف رحمن اولى اذ به يصير الفرد
اعني رحمن ملحقا بالاعم الاغلب قوله قال كدود بيشة من حزن البيش بكسر الباء نبت ببلاد الهند وهو
سم وبيشة اسم موضع وقد ظهر فيقال بيشة قوله نحو حسان وقبان قبن في الارض قبونا ذهب وقبن
اذا ذهب تداوته قوله نحو شيطان شطن عنه اي بعد شاط يشيط اي هلك قوله ولا في صرف ندمان
ندم فهو ندمان اي نادم ونادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني وجمع النديم ندام والندمان ندامى
والمراة ندمانة والنسوة ندامى ايضا قوله وخضم هو اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا
بذلك لكثرة خضمهم والخضم ايضا اسم ما قوله وكرمع حجارة بيض رقاق تلمع قوله وتدرا يقال فلان
ذو تدرا اي ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه قوله وتولب ونهشل اصليته النهشل الذئب الصغير
وهو مثل جعفر قوله وسام الساسم بالفتح شجر اسود قوله نحو ابدع واكل الابدع الزعفران والاكل الكثير الاكل
قوله اذ لا يجي من باب فعل يفعل الا قليلا كما يقال باب الافعال الذين قليل فاذا تزيل افعل التعجب بافعل
التفضيل بقي هذان في الاسما افعل فعلا وافعل الاسمي من غير فعل كارنب واخواته وبقي في الافعال كماضي
الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على افعل فعلا وافعل الاسمي زيادة ظاهرة
قوله وهو اما متعذر او متعسر اي العلم الذي هو معنى الاحاطة ههنا قوله وترتب بضم التا الاولى فالصرف
واجب امر ترتب اي ثابت وهو بضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التا الاولى وفتح الثانية على ما في الصحاح
ففيه وزن الفعل مع الشرط كما في ترتب بفتح الاولى وضم الثانية قوله نحو كعسب كعسب الرجل اذا عدا
بين خطاه قوله وطلاع الثنايا الثنية طريق العقبة يقال فلان طلاع الثنايا اذا كان ساميا لمعالي الامور

ندامى

قوله

قوله اي لا جامع سببا غير السبب الذي هو شرط فيه الى اخره يمكن ان يقال قوله لا جامع موثره الا ما هو
شرط فيه حاصل معناه كل ما جامعه العلمية موثرة فهي شرط فيه فقوله الا العدل مستثنى من هذا الحاصل
فيكون المقصود بالاستثنا اخراجهما عن اشتراط العلمية فيهما وحينئذ يكون تفريع قوله فاذا ظهر
قوله اعتبار الصفة منصوب على انه حال بلا اخره ويمكن ان يجعل مفعولا له اي خالف في منع صرفه لاعتبار
الصفة قوله في حكم واحد اي اعتبرهما في حكم واحد فكانت صحبتهما في حالة واحدة قوله والحق ان اعتبار
ما زال بالكلية الى اخره احتراز عن نحو اسود قوله كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك يقال عمر الرجل بالكسر عمرا
او عمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا قوله واما الشارح فهو على منع الصرف
وبذلك ظهر اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيبويه ولا نزاع
بينهما في الحكم قوله بخلاف باب احمر لعرية عن العلامة عري يعرى عريا وفرس عري ليس عليه سرج وجمعه
اعرا قوله كربع ومسجد ولو سميت بالجمع المذكر الى اخره بخلاف المونث اذ هناك علمية وتانيث
قوله وفي علي على النعلي ما افسد للسكين من الجلد اذا اقشر قوله الا ان الوصف المعتبر في باب منع
الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية فظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تجامع
العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها قوله واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير
كما كان الى اخره قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير اما للدلالة على ان النون
اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامران فليس الا حفظ الالف قوله ومن لم
يتبعه الكسر والتنوين فان لم يحذف مع اللام والاضافة اي بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المصنف
هو منصرف حيث حذفوا غير المنصرف بما يمنع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف
وان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلامه في هذا المعنى قوله ويرد على الثاني اي على القول
بحذف الكسر اصالة وما ذكره من توجيه الكسر حينئذ مع اللام والاضافة قوله فالاول اولى وهو
القول بالتبعية قوله ومعنى يعلم الفاعلية الضمة والالف والواو الدالة على الفاعلية الى اخره هكذا
النسخة هي الموافقة لتوجيه كلام المصنف والشارح والاولى قائل قوله واحترز بقوله وقدم عليه
عن المبتدا الى اخره قال المصنف هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قام في حد الفاعل ولا حاجة اليه
حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد
فيوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وحدنا انما باعتبار الدلالة اللغوية قوله لما عصى
اصحابه مصعبا الى اخره وذلك لوروده في كلام الفصحا قال حسان رضي الله عنه ولو ان مجد اخلد الدهر
واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره كسى حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه
ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر البيت وقال غيرهم لما راى
طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله تغني حلاها هند عن حلي
وذلك لانهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة وما هو كالكلمة فلم يجوزوا تحريك اليا فيهما قوله اما لو تقدم
المفعول على الفاعل الى اخره فيه نظر لانه لا جواب في كلامه كما وقد ثبت انه لا بد له من جواب
مقرون بالفاء وقوله لكان في جواب لو دون اما فتامل قوله وكذا في نحو ما جاءني زيد الا راكبا الى اخره

فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ذلك هناك وايضا في الاول يحصر مجيئه في حال الركوب
ولا يحصر ركوبه في حال المجي وفي الثاني يحصر المجي راكبا في زيد ولا يحصر زيد في المجي راكبا لجواز ان
يجي غيره راكب ايضا اذا اتحد المجي **قوله** في نسخة اخرى نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم يذكر اي لم يذكره
المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او ذكرتهما وقوله او ذكرتهما اي ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت
المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت **قوله** لكن المستثنيين لم يبدلا منهما سواء لم يبدل شي منهما
او ابدل احدهما دون الاخر **قوله** لا اشتبه باقوم الا كارها قيل فالفعل الاول يبقى بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير
وفيه تعسف **قوله** وانما قلب الى اخره قد فصل هذا المعنى سابقا بالحاق في بعض النسخ ومع ذلك لا
لا يحتاج الى هذا الكلام **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام الصواب
ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار
ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية ففي الجواب روعي التنبيه
على اصل السوال وقد بينا هذا المعنى كما ينبغي في حاشية تلخيص المفتاح فارجع اليها **قوله** والبيت
للحارث بن نهيك رجل نهيك اي شجاع لانه ينهك عدوه اي يبالغ فيه **قوله** مثل اودس فهو وارس
الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه تقول منه اودس المكان وورس الرمث اي صفر
ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر والغمرة طلا يتخذ من الورس وقد
غمرت المراة وجهها تغميرا اي طلت به وجهها ليصفو لونها **قوله** يقال طاح يطوح اي هلك وسقط وكذلك
اذا تاه في الارض **قوله** وكذا قوله بعدها لا حاجة اليه اذ قد بلغنا زعان الى اخره قيل فيه بحث لان الخلا
في الاختيار انما ياتي في المتاخر لا في المتقدم لان الاول اقرب واهم ولا في المتوسط لان العامل الاول
قد يسلط عليه ولا تخالفه الاصل في اعماله مع تساويهما في القرب وامتياز الاول بالاهمية **قوله** لا بد ايا
ان يطلب الاول للفاعلية اي يطلب الاول المتنازع فيه ليكون فاعلا له **قوله** كالساعي الى مثعب
الماخرنه والثعب بالتحريك مسيل الماء في الوادي والمثعب بالفتح واحد مثاعب الحياض **قوله**
لا تخلنا على غرائك الى اخره لا تخلنا اي لا تحسبنا جازعين على غرائك اي على جمع حوض غرائك وقد وشي بنا
قبلك الاعدا الى الملك فلم يغرنا ووشي كلامه اي كذب ووشي به الى السلطان وشاية اي سعى **قوله**
فيكون تناقضا فيفسد المعنى فالمعنى كفاني قليل من المال غير طالب له وفيه بحث وهوان الكفاية انما هي على
تقدير السعي لا دني معيشة فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به التامل الصحيح من ذي فطرة
سليمة **قوله** بالقراة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وبقراة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
قوله وبقول الشاعر ولو ولدت قفيره الى اخره ونظيره في قول الاخر اتيح لي من العدي نذيرا به وقيت
الشر مستطيرا **قوله** والخبر هو المجرد المسند به لم يوجد في نسخ المتن عند الشارح لفظه به ولا الجمع
في قوله او الصفة **قوله** فكانهما معدومان فالتجريد اما حقيقي او حكمي **قوله** وعن قولهم في نحو ان زيدا
منطلق الى اخره هذا الاشكال وجوابه مبني على تقديرالا طلاق والتقييد علاق ما مر **قوله**
ان لا ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد وانما لم يجر لا مجرى الزايد لتغييرها معنى الكلام بالنفي **قوله**
هذا هو حد المبتدا الثاني وهو الصفة الواقعة الى اخره **قوله** والصفة المشبهة والمنسوب كقرشي

في حكم الصفة **قوله** بعد حرف النفي والف الاستفهام الى اخره وكذا بعد ان نحو ان جالس اخواك
وبعد متى نحو متى ذاهب الغلمان وبعد كيف نحو كيف يشيخ ابناك وبعد كم نحو كم ماكث صديقاك وبعد
ايان نحو ايان قادم رفيقاك الى غير ذلك **قوله** غير ماسوف على زمن الاسف شدة الحزن وقد اسف على
ما فاته **قوله** الى مجد عرقوب العرقوب العصب الغليظ الموتر فوق عصب الانسان وعرقوب الدابة في
رجلها بمنزلة الركبة قال الاصمعي كل ذي اربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه **قوله** وبعده المصراع
تذال مصونات الدموع السواكب الاذاله الاهانة واذالت المراة قناعها ارسلته **قوله** اذا كل يوم
يتهيا رده الى المجد فيه تكلف **قوله** احقا بني ابناء سلمى بن جندل سلمى حي من دارم وابو سلمى بضم السين
والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره **قوله** واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين الى اخره فيه اشارة
الى الفرق بينهما اذا كان الظرف المنصرف خبرا عن اسم مكان وبينه اذا كان خبرا عن اسم اخر كزيد مثلا
وهذا الفرق لم يفهم من قوله فالرفع مرجوح الى اخره **قوله** مقعد رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع ربات
القوم اذا كنت طليعة لهم على شرف والضريب الذي يضرب بالقداح وهو الموكل بها والجمع الضرباء وقوله
لا يتتلع اي لا يرفع راسه **قوله** اكاد اغص بالماء الحميم الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذي ياتي في شدة
الحر **قوله** رقوني وقالوا يا خويلد لا ترع يقال رقوت الثوب ارقوه بهمز وبلا همز ورقوت الرجل سكنته
من الرعب قال ابو خراش الهذلي واسمه خويلد رقوني البيت وقولهم لا ترع اي لا تخف ولا يلحقك
خوف رعت فلانا وروعته فارتاع اي افزعته ففزع **قوله** وهذا القاع عرفج كله العرفج شجر ينبت
في السهل الواحد عرفجة **قوله** وازي الجبال استارته ابد عوايل ازي السحاب ذوبه والارزي
ايضا العسل استار العسل اجتناها **قوله** وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه النصف الى اخره قد
يقال لا دلالة للمطابقة المذكورة على رجوع الضمير الى مجموع المبتدا الا ان اختلافه يستلزم اختلاف
بعضه اختلافا على نسبته اذا اعتبر البعض مطلقا من كل ويجاب بانه لا كلام في صحة هذا الاعتبار
والدال على رجوع الضمير الى مجموع المبتدا هو وجوب المطابقة حيث لا يصح مع تعدد الابعاض
البيض والابعاض السود في واحد مثلا بان يقال هذان اسودان ابيضان او سود بيض فتامل **قوله**
وجعل الانكسار كيفية متوسطة بينهما والثابت ظاهرا في جميع الاجزا هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد
من الطعمين فالخبران معا يتضمنان ضميرا واحدا ابتداء بل من كما هو المشهور **قوله** نحو هذا اسود وابيض
وهذا حلو وحامض كان دخول العاطف معنا للنظر الى تعدد الخبر لفظا والاولى تركه واما نحو ابيض
اسود فان نظر الى تاويله بالابلق كان الاولى تركه وان نظر الى ان المبتدا والخبر متعدد ان معنى
كان الاولى ان يوتى به **قوله** لان المبتدا مفكوك تعددا الى اخره لم يرد ان هذا من قبيل العطف فيما
بين الجمل بل اراد تصوير الفكر فان قلت اذا كان من قبيل العطف في المفردات وجب ان يكون المفرد
في الاسناد الى شي واحد وهو باطل قطعا قلت ربما يعتبر العطف اولا حتى يصير ابدا كشي واحد
فيسند المجموع الى مجموع المبتدا على زيادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع واذا تعدد المبتدا لفظا
ايضا كان ذكر العاطف اوجب ومنه قوله ان متن كل علم وعمود كل صناعة والوجه في العطف بين
الخبرين ما ذكرناه فتامل **قوله** والسد وقابلة خولان فانكح فتاتهم الى اخره يقال خولان قبيلة من اليمن

حكم

والاكرومة من الكرام كالاعجوبة من العجب قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الي اخره الكنيسة معبد
النصاري والجوذر ولد البقرة الوحشية قوله ونقل العبدي وابو البقا وابن يعيش ان المجوز لدخول الفا
مع ان سيبويه خلافا للاخفش قال المصنف في ايضاح المفصل وهو يعني منع سيبويه من دخول الفا في خبر ان
بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون
اموالهم وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه واما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات
قال والظاهر ان نسبة هذا المنقول اليه مبنية على نقل الزمخشري فانه وان ابهم الكلام في المفصل الا انه
اوضحه معللا في غيره قوله وعامله محذوف على ما قال المصنف اي لما جاءت وقت وهو المختار في الكشاف
قوله وهي لفظة لو اذ هي موضوعة لتدل على انتفا الملزوم الموجود في النسخ المتعددة لفظة لولا وحينئذ
لا يصح قوله اذ هي موضوعة لتدل على انتفا الملزوم كما لا يخفى فالاولى ان يقال لفظة لو ويجعل ذلك كله
يقتضي دلالة لولا على وجودها بعدها كانه قيل لولا كلمة برأسها لكنها مركبة من لو ولا فنا سبت ذلك ان
يكون لولا دالة على وجود ما بعدها قوله حدد ث ولا عذري لمجدود عذره يعذره عذرا وعذرا
والاسم المعذرة والعذري قوله واستر والساعة في قرن القرن حبل يقرن به البعيران قوله اكثر شرب
السويق ملتوتا يقال لت الشي يلته اذا شده ولته ولت السويق لته اذا احد حده تم قوله قال اح
ياد بها يباري فلانا اي يعارض ويفعل مثل فعله وهما يتباريان وفلان يباري الريح سخا قوله وجه
مشابهته للفاعل الي اخره بسبب مشابهة عامله لان قوله وان تقاع خبر لانها ان لم يكن اسمها مبنيا
عند جميع النحاة الي اخره ما تقدم من قول الكوفيين ان حمل على اطلاقه مناف لهذا الاجماع والاولى ان
يقال واد جميع نحاة البصرة القائلين بعمل لا في ان واخواتها في اخبارها قوله وبنو تميم لا يثبتونه قال
الزمخشري وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم اصلا قوله مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو وهذه الداخلة على
المعرفة مكررة هي لا التبرئة كما هو المشهور وسنذكره عن قريب قوله والركض في الميدان يقال الميدان
واحد المبادين يقال ماد الشي يميد اذا تحرك قوله قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الي
اخره جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التاثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك
حكموا بان المفعول المطلق هو المصدر وان قوي قوله فعله على صيغة الماضي معطوفا على فاعل او جعل كما يتبادر
اليه الوهم فما ذكرنا يفهم من قولهم لاجل قيام هذا المفعول به الي اخره قوله قال انما قلت ههنا اسم
بخلاف سائر الحدود واعترض بانه لا حاجة الي ذكره لان كلامه في قسم الاسم فلو قال ما فعله لكان المراد
الاسم قطعا فكانه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه قوله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا
في ما ضربت ضربا الي اخره فان قيل فعلى هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل
مدلوله الذي هو الحدث اجيب بانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على الالفاظ الدالة عليها
دون صفات المدلولات الضمنية قوله والضمير في معناه عايد على الاسم او الي ما قبل عوده الي ما لا يصح
قطعا لان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الي الاسم ففيه ان الفعل لا يكون بمعناه قطعا ولعل
ان المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا بعد وقوله ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهيتي الي اخره
ربما يدفع بان المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور

ب

اذا كانت

اذا كانت مفعولا لها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل اخر من جنس ذلك الفعل
قوله فظهر انه تاكيد لمصدر المضمون وحمله لا للاخبار اي لا للنسبة الاخبارية في ضربت قوله كالقهقري
والقرفصا القرفصا ضرب من القعود تمد وتقصر وهو جلسة المحتبي الا انه يحتبي بيديه مكان الثوب قوله
جوازا ووجوبا نصب على المصدر الصواب قوله سماعا وقياسا نصب على المصدر بفعل محذوف وما في الكتاب
سهو من القلم كما لا يخفى والمعنى هو لك اي هذا الدعا لك والمشهور النصب على الحال قوله فيكون حاشا
زيد مصدرا مضافا فلا حرف جر قوله وواها لك اي طيبا اذا تعجبت من طيب شي قلت واها له ما اطيبه
قوله وي لزيد الي اخره وي كلمة تعجب يقال ويك ووي لعبد الله وا ما ويه فكلمة تقال في الاستحسان واوه
من كذا كلمة توجع وربما قلبوا الواو الفا فقالوا آه قوله اذا الداعي المثوب التثويب في اذان الفجر يقال الصلاة
خير من النوم قوله قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف الي اخره قال بعد ما ذكر هذه الامثلة اعني
قعدك وقعيدك لا اتيك وقعدك الله وقعيدك الله لا اتيك هذه مصادر منصوبة بفعل مضمر والمعنى مصاحبك
الذي هو صاحب كل نجوى كما يقال نشدتك ومعنى عمرك الله احلف ببقا الله ودوامه واذا قلت عمرك الله كانك
قلت بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقا وقال في شرح المفصل عمرك الله صيغة معنى السوال ولذلك يجاب بما يجاب
به قسم السوال وكذلك قعدك الله معنى السوال ايضا كعمرك الله قوله فرح الفواد فيجيعا فيجيعا بكسر البا
وهم لا يقولون في يعلم بالكسر لكن لما اجتمعت يا آن قويت لتحمل الكسر وكانت الفرجة اي فتح لها قوله
وكذا قعدك الله تقديرا انما قال تقديرا لان فعله لم يستعمل كما مر وسيصرح به ايضا قوله قاعدا متمكنا
بالسوال يقال سالته الشي وعن الشي بمعنا قوله فالزم قيام متضمن المصدر الذي هو اغراضه الي اخره
هي الافعال الناصبة قوله فالاصل له صوت يصوته صوت حمار الصوت معروف وقد صات الشي يصوت
صوتا وكذلك صوت تصويتا قوله اي مثل صوت حمار كان يقال صوت الحمار قوله صوت حمار جاز ان يكون حالا
على احد التاويلين المذكورين في الوصف اي مثل صوت حمار او منكرا قوله فان كررت فصار وصفا فانت في الحال
كما هو حكم الوصف في لا رجل ظريف وظريفا قوله في بيت رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف الزهف الخفة
والترف وفيه ازدهاف اي استعجال وتقحم ومنه قول رؤبة فيه ازدهاف ايما ازدهاف ضعيفا على الحال
واوله لولا توفي على الاسراف اي لولا اني اتوقى لرميت بي في الهوا البعيد في مثل هوى الوصاف الحمتني
في النفنف النفناف في مثل هوى هوة الوصاف وهو بها مثل عند العرب قوله قولك اقوالا مع التحلاف قوله
بدل من الثاني الحمتني فيها ازدهاف اي في تلك الاقوال التسارع الى الحلف والبدس القلب الاضعاف اي
بين القلب وما يحويه فلا يخفى عليه ما بيضمر الي يقال الاب يخاطب اباه العجاج قوله وكذا قولك لابي طالب اذاه
لا تبعناه على كل حاله الي اخره هذا من قصيدة له في مدح النبي صلى الله عليه وسلم واوله فوالله لولا ان اجي بسبه
تجر على اشياخنا في المحافل ومعنى تحيرا اي ترجع قوله وكذا قولهم افعله البته وقطعت همزة البتة على خلاف
القياس قوله ومعنى حقا وجدا متقاربان جد في الامر يجد ويجد وكذا اجد قوله كاني فعلت جهدك
على الخلاف الجهد والجهد الطاقة وقرئ الا جهدهم بالفتح والضم قال الفرا الجهد بالضم الطاقة
وبالفتح من قولك اجهد جهدك في هذا الامر اي ابلغ غايتك ولا يقال اجهد جهدك بالضم قوله
دعوت لما نابني مسورا الي اخره مسور اسم رجل ولبي الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسورا لما نا

ضربه

قوله

ف

اي اصابني من الحاجة فلبّاني اي فاجابني ثم قال قلبي بدي مسورا اي قبو في طاعته اقامة بعد اقامة واكون
كالشي الذي بيديه اي اكون تحت تصرفه وحكمه وهو تحت قوله ذوا اليك اي تداولا لامره والين
تداولته اي اخذته هذه مرة وهذه مرة قوله وطعنا وخضا الوخض طعن غير جائف وقد وخضته بالرمح
قوله ارضي وذوبان الخطوب تنوشني الذئب معروف وجمعه اذوب وذياب وذوبان وذوبان
العرب صعاليكهما الذين يتلصصون يقال للرجل اذا تناول رجلا لياخذ براسه ولحيته ناشه ينوشه نوشا
قوله او نعمت عينك نعمة اي قرت ويقال ايضا ونعم عين ونعام عين ونعم عين قوله فان معنى اشترك
في قولهم اشترك زيد وعمرو ولا يفهم بعد اسناد الي اخر قد يقال هو مسند الي زيد وعمرو معا بحسب
المعنى المقصود والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو فاعل حقيقة
وقصدا وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو مما فيه قصد جهة فاعلية بل جهة
مفعولية اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين كما انه
هو الرافع للفاعل عندهم قوله ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل الى اخره واما اذا
جعل زيد فاعلا اراد في احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع قوله فواعدته سرحتي مالك السرح
شجر عظام الواحدة سرحة يقال هي الاظلى وزن الاءع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكنى بها عن المراة فقال
سرحة فلان قوله كالصهيل والنئيم النئيم صوت ضعيف كالانين يقال نامت القوس وسمعت نئيم
الاسد قوله وهو فضل المكروه اي ذلك الشخص اي لك العذر الى اخره هذا على المعنيين الاولين اعني
العاذر والعذر ظاهر واما على المعنى الثالث فلا يصح هذا التقدير اعني قوله اي من اجل الاساة كما لا يخفى
وهذا محصول معناه على التقادير الثلاثة قوله وكل شي ام يقال الامم الشي اليسير قوله ان يقيدوه
بالمحل يقال المحل هو السنة القحط قوله لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله الفجيعة الرزية وقد فجعته
المصيبة اي اوجعته وكذلك فجعته وتفجعت له اي توجعت قوله خرج زيد في قولك اطلب اقبال زيد
الاولى ان يقال في قولك ليقبل زيد فان ما ذكره ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مخبرا
عن طلب اقباله قوله ولو حكما بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال الى اخره حيث قال وانتصابه محلا اذا
كان مفردا معرفة وكقولك يا زيد ثم قال او مقدرا وما كقولك يا زيداه قوله ومنه قولهم في المراثي لا تبعد
رثيت الميت مرثية ورثوته اذا بكيته وعددت محاسنه وكذلك اذا نظمت فيه شعرا قوله ولو فهما
لشابه غير المنصرف اي لاشتبه المنادى المعرفة بالمنادي النكرة اذا كان غير منصرف نحو يا احمد لغير معين
قوله قال مهلهل يا لبكر يقال شعر مهلهل اي رقيق قيل انما سمي به لانه اول من ارق الشعر قوله قال انا الشاعر
الاشاعر هو الحريث بن عتاب بن زيد الكندي قوله فما الهوى يرفض او يترقرق ارفضاض الماء ترششه يقال
ترقرقت المادفر ترقرق اي جاء وذهب قوله وخلاف نحو يا حليما لا تعجل لان الجملة والظرف لا يكون صفة للنكرة
ولا يصح الحمل على الحال اذ ليس المعنى على تقييد النداء وان توابعه لا ترفع نحو يا زيد او عمرو الى اخره ولذلك يقال
يا ايها الجميعون ولا يجوز الجمعون وكذلك يقال يا زيد الظريف بالنصب فقط قوله لقائل يا نصر نصر نصرا
جاز فيه اربعة اوجه احدها ان يضم الاول وينصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول
او على عطف المصدر يعني يا نصر انصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني

الضم

ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث
ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او توكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان او
على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول
طلحة الخير وحاتم الجواد والتنكير للتحقير وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون له
الاول جنسا والثاني علما فكانه خوطب النصر مجازاة على هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا قوله ويلزم الخليل
وابا عمرو ونظرا الى العكس الخليل يقول اردت ان الرفع ادل للتنبيه على الاستعمال مع رعاية الاتباع اللفظي
ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما واما السوال على ابي عمرو فساقط لان المتبوع اذا كان منصوبا تعين
النصب في التابع قطعا واذا كان مجرورا يحمل على لفظه كما مر قوله كالقبيح والجهم رجل جهم الوجه كالح
الوجه وقوله وان يكون معلوم الذات الى اخره اي وان لم يكن معلوما كما في يا رجلا قوله يا زيد الطويل ذو
الجمة الوفرة الشعر الى شحمة الاذن والجمة اكثر منها واللمة اكثر من الجمة وهي التي المت بالمنكب قوله
فلترعك العواذل ورعته ارعيه ورعا كففته قوله كان يسعى الى اسم البغيث التي اذ اطلبته لعود في رواية
ابن الكسائي شرا قوله يا هناه يا نومان ويا ملامان يقال يا نومان للكثير النوم ولا يقال رجل نومان
لانه مختص بالنداء وهن كلمة كناية ومعناه شي مقول في النداء يا هن اقبل ويا هنان اقبلا ويا هنون اقبلوا
ولك ان تدخل فيه الها فتقول يا هنه كما تقول لمه وماليه وسلطانيه تريد الها لبيان الحركة ولك ان
تشبع الحركة فيتولد الالف فتقول يا هناه اقبل وهذه اللفظة مخصوصة بالنداء كما خص به يا فل ولك
ان تقول يا هناه اقبل بالضم ويا هنانيه اقبلا ويا هنوناه اقبلوا وحركة الها فهو منكرة لكن هكذا رواه الا
قوله كليني لهم يا اميمة ناصب هو ناصب اي ذو انصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه
لانه ينصب فيه وسعت كقولهم ليل نايم اي ينام فيه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة قد يتوهم
ان العمة في حكم العم قوله واذكروا اواصر بالرحم والعيب يذكر الاصر ما عطفك على رجل من اصر
او قرابة او صهر او معروف والجمع الاواصر الرحم القرابة والرحم مثله قوله وصبة الاغنام جعلهم
اغناما لانهم كانوا جاهلين بحيث عصوه ففعل بهم ما فعل وقد يتوهم ان الاغنام جمع الا النون
من الغنمة والاغنم هو الذي لا يفصح شيا والجمع غتم قوله واضعف منه شاسعها يا ما قال
المصنف في الايضاح ورده المبرد بان الرواية يوما عهد كهدلك يا يا ناوهو من تصفانه قوله
لو حرم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور النداء فيه من النصب واما النصب الحاصل في
المضاف حال العلمية فليس ان النداء الا باعتبار ما قبل هذه الحالة قوله وقيل النعاس كب المضمر
الضمر والضمر مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمر الفرس بالفتح وبالضم ايضا ضمورا
واضمرته وضمرته قوله كاني حربا والحرباء اكبر من العظاية تستقبل الشمس وتدور معها حيث دارت
وتتلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والعلباء عصب العنق قوله نحو عفرناه وسعلاه الخبيث
الغيلان وكذلك السعلا تمد وتقصر قوله كما في مستماح ومستميح منحت الرجل منحا العطية والمنحة
سالته العطاء قوله كمهور وشرنف الشرناف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع
يقال شرنفت الزرع اذا قطعت شرنافه قوله كعليق وقبيط العليق مثال القبيط نبت يتعلق بالشجر

خش

يقال له بالفارسية سرند وربما قالوا العليقي مثل القبيطي الناطف وكذلك القبيطاء والقبيطا بالتخفيف
والمد قوله نحو هرقل وسبطر هرقل ملك الروم وهو على وزن خندف ويقال ايضا هرقل على وزن دمشق والسبد
سبطر على وزن هزبر اي ممتد عند الوثبة قوله في نحو حولايا وبردرايا بالاحرف الثلاثة لكنهم يقلبون الفا
همزة فيقولون حولاء على اللغة القليلة كما سيأتي في نحو شقاوة وخراية قوله عجارز تركب ارزت
اي ضخم والركب منبت العانة قوله ومروة المرو حجارة بيض براقة يقدح منها النار الواحدة مروة
وبها سميت المروة بمكة قوله دخراية خزى خزاية استحيى فهو خزيان قوله كما تقول يا لاه في بسم الله
هي كلمة لا زيدت عليها الباء قوله نحو جندب الجندب ضرب من الجنادب وهو الاخضر الطويل والجندب
ايضا الجمل الضخم قوله مد الندبة دون مد الانكار ومد الانكار تتبع حركة الاخر فيقال في هذا
عمر العمرو وفي رايت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان الاخر ساكنا حرك
بالكسر ثم تتبعه المد كقولك لمن قال جاني زيد ازيد منيه ومعناهما انكار ان يكون الامر على زعم المخاطب
وانكار ان يكون الامر على خلاف ما زعمه قوله وبا سميته دواء لم اجد هذه الكلمة مستعملة جنسا كيف
ولو كانت اسم جنس لوجب قلب الواو يا كما هو القياس الواجب الاطراد وجعلها علما مرتجلا او عجمية
مشكل ايضا لانها معربة اذ لا وجه لبنائها فيجب القلب ايضا وغاية ما يتكلف لتصحيحها ان يجعل عجمية
محكية على حالها فلا يرد وجوب القلب لكن مبنى الكلام في ان الحركة مقدرة على الواو والكلمة تحملها
في محل المحرك وقد يتوهم انها تصحيف سند وعلما منقولا فلا يكون مقدرة بل محكية وقد صرح
بان واو ضربوا لا اصل لها في الحركة ولو مثل بيدعوا علما كان اقرب وقد ضرب في بعض النسخ على هذه
الكلمة واسه قوله ولو اختير نا ههنا اتباع المد للحركة غير الاعراب لاحتمال ان يكون المراد
ندبة يا زيد بالضم قوله يا مرحبا بحمار ناجية الناجية السريعة تنجو بمن ركبها قوله لئلا يكون الحاقا
اجحف اي ذهب وسيل جحاف بالضم اذا جرف كل شيء ذهب به قوله تبرم او كان مفركا برم بالكسر
اذا سئمه وكذا تبرم به وفركت المراة زوجها فركا اي بغضته وكذا فركها زوجها ولم تسمع هذه
اللفظة في غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد للذي يبغضه النسا قوله اطرق كرى في
في المثل اطرق كرى ان النعامة في القرى تضرب للمتعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينيه ينظر الى
الارض قوله وابن مقمر يقال اقمرنا اي طلع علينا القمر قوله في لجة امسك فلانا عن فل ه سايقه
تثير ايديها عجاج القسطل ه اذ عصبت في العطن المغربل ه تدافع الشيب ولم تقتل ه في لجة البيت
فقوله عجاج اي الغبار والدخان ايضا وقوله القسطل بالتين والقساد ايضا الغبار وقوله عصبت اجتمعت
وتدافع الشيب اي يتدافعن تدافع الشيب وقوله في لجة اختلاط اصوات واما قوله ولم تقتل
من الاقتتال واصله تقتتل فلما اريد ادغام الثاني التاسكنت الاولى ومعنى البيت اذا اجتمعت الابل
في عطن له تراب كالدقيق المغربل ارتفع الغبار من ايديهن لدفع بعضهن بعضا عن الماء تدافع الشيوخ
ذوي الاحلام ولا يقتتلان وقد كثر اصوات الرعاة لقول بعضهم لبعض امسك البعير الفلاني عن البعير
الفلاني لئلا يضره قوله انا معاشر الانبيا فيانات بكات الناقة او الشاة تبكا بكاء اي قل لبنها قوله
تكشف الضباب الضباب الغبار قوله لنا يوم وللكروان يوم نظر البائسات اي الكروان والتايث

باعتبار

باعتبار قصد الافراد من الجنس والبائسات نصب على الاختصاص يقال بئس الرجل يبؤس بؤسا اشتدت
حاجته قوله هارشت فاذ بارت الهراش والمهارشة بالكلاب تحريش بعضها على بعض واذ بار الشعر تعكس
قوله وقال اقارع الاقارع الشدائد والقارعة الشديدة من شدائد الدهر قوله الا ترى ان قولهم
زيدا مررت وزيدا ضربت غلامه الى اخره قيل عليه ان لم تقدر عاملا في زيدا يلزم دخول العامل اولا
في البدل وهو غير سائغ وان قدرت عاملا فيه فقد حصل المطلوب اذ المقصود تقدير ناصب قوله لان
الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قيل فيه نظر قوله طالعات بمخزم المخزم بكسر الزاي
منقطع انف الجبل والجمع المخازم قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه انما جمعهما لان حاصلهما واحد
كما مر قوله اي وان جوزت زيدا وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما ذكرنا الى اخره اي سواء كان
هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذي عمل في الضمير بواسطة حرف الجر او لا وحاصله
ترك التفصيل الذي اشار اليه بقوله والثالث تفصيل وفي بعض الحواشي ان المناظرة التي جرت بين سيبويه
والكسائي فاذا هو اياها مما يدل على الخلاف وسيتضح الحال في مباحث الظروف المبنية قوله والظاهر ان
اعتراضيه لا معطوفة اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل الى اخره
العمل في هذه الافعال اظهر لانها تكرار للمقدر قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ه البزا خروج الصدر
ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامراة بزوا والنكب داء ياخذ الابل في مناكبها فيظلع منه وتمشي
منحرفا يقال نكب البعير فهو انكب قال العدبس لا يكون النكب الا في الكتف قال الشاعر اذا الخصم
الى اخره وهو من صفات المتطاول الجائر قوله اما اذا الكسعت الكسع ان تضرب موخر الانسان بيدك او
بصدر قدمك قوله فتى واغل الواغل الداخل بين الشاربين من غير ان يدعى قوله وقال ضغث نابتة
الضغث القناة المستوية تنبت كذلك لا تحتاج الى تثقيف والجار يجتمع الماء قوله ان معنى كل شيء خلقناه بقدر
يرفع كل على ان خلقناه هو الخبر الى اخره لقائل ان يقول اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق يتصف بانه
مخلوقنا كائن بقدر وعلى هذا لا يمتنع نظرا الى هذا المعنى ان يكون هناك مخلوقات غير متصفة بتلك
الصفة فلا يندرج تحت الحكم واما اذا جعلناه خبرا او نصبنا كل شيء فلا مجال لهذا الاحتمال نظرا الى نفس
المعنى المفهوم من الكلام فقد اختلف المعنيان قطعا ولا نجد به نفعا اذ كل مخلوق متصف بتلك الصفة
في الواقع لانه انما يفهم من خارج الكلام ولا شك ان المقصود ذلك المعنى الذي لا احتمال فيه فالمثال مطابق
اذا دق النظر فيه قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا النيب الناقة
المسنة والجمع نيب الضيطر والضيطار والضوطرى الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع المتكمي
في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها بالدرع والبيضة قوله لكان التقدير ان لابس زيد او ضميره لابس زيد
ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه يضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن اذا تعذر لابس وضميره للغلام لانه مفعول
متاخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل يلزم هذا البعد قوله وبالتسليط يصير ان لابس او ان زيدا اضرب اي متعلق
زيد ضرب يعني في مسئلة كون الضمير المخالف للمتعلق مرفوعا وقد بين الحال في صورة الانفصال الاعني قولك
ان زيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيدا مر بغلامه فانه يتعين الرفع اي ان مر زيد مر بغلامه ولا
يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اي متعلق زيد والضمير لابد

على التقديرين وفي مسئلة كون الضمير المخالف المتعلق في الاعراب منصوبا كما في قولك ان زيدا مررت به غلامه ولم يذكر
تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة او بتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضرب غلامه لان غلامه لو كان
فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز
الرفع على تقدير ان لابسه زيد ضرب غلامه والضمير المتصل لزيد لانه يلزم كون الفاعل مفسرا للمفعول
المتصل وقس باقي الاحوال على ما فصلنا والظاهر ان المسئلة الثامنة سقطت من القلم اذ دابه في امثال هذه
المقامات التوضيح في المطالب دون حوالة بعضها على بعض **قوله** ان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليدك
لكم الاسل حذفه بالعصا اي رميته بها والاسل شجر ويقال كل شجر له شوك فشوكه اسل وتسمى الرماح
اسلا **قوله** ويستثنى من المبهم جانب وما معناه في بعض النسخ هكذا ولا خلاف في انتصابها على الظرفية لكن
المبهم من المكان يثبت الى اخره وقد ضرب بها على قوله يقال هو لا الى قوله وفي جوفه فتامل **قوله** فلا يغنيكم
قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد عوارض بضم العين جبل ببلاد طي عليه قبر حاتم وضاجيل
وضرغد ايضا جبل ويقال مقبره فيصرف على الاول ولا يصرف على الثاني واللابة الحرة والخيل الفرسان
والخيول ايضا يقال اقبلته الشي اي جعلته يلي قبالته ويقال اقبلنا الرماح نحو القوم واقبلنا الابل
افواه الوادي **قوله** لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب لدن ورماح لدن عسل الذيب يعسل الذيب
عسلانا وهو الخبب وعسل الرمح عسلانا اهتز واضطربت والرمح عسال **قوله** ومنزلة الشغاف الشغاف
غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب **قوله** وسحر وسحير تقول سر على فرسك سحيرا او انما لم يرفعه
لان التصغير لم يدخله في الظروف المتمكنة كما ادخله في الاسماء المنصرفة والسحر قبيل الصبح تقول
لقيته سحرا يا هذا اذا اردت سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفة وتقول
سير على فرسك سحرا يا فتى فلا ترفعه لانه ظرف غير متمكن وان اردت به سحرا لا بعينه صرفته والسحر
بالضم السحر الاعلى **قوله** وحوالي وحوالى وحول الى اخره يقال قعد واحواله وحواله وحوليه وحواليه
ولا تقل حواليه بالكسر **قوله** قال الفرزدق صلاه ورس وسطها قد تفلقا القلاية الفهر وكذلك الصلاة
قال امرؤ القيس كان مداك عروس او صلاية حنظل فاضافه الى الحنظل لانه معلق بها اذا يبس الفهر وهو
حجر على الكف يسحق عليه الطيب والورس نبت اصفر باليمن يتخذ منه الغمرة فلقته وانفلق وتفلق
اي شققته فانشق **قوله** حد شانا ع النابل افرعا الاورع كثير شعر الراس **قوله** مشيب غلوة سهم غلوت
بالسهم غلوا اذا رميت به ابعد ما تقدر عليه **قوله** نحو لا اتيك السمر والقمر يقال لا افعله السمر والقمر
اي ما دام الناس يستمرون في ليلة قمراء **قوله** باكرت حاجتها الدجاج بسحرة لاعل منها حين هب نيامها
الشعر للبيد والضمير للخمر والعلل الشرب الثاني يقال علله وعلل بنفسه يتعدي ولا يتعدي **قوله**
قوله لان التاديب علة حاملة على الضرب الى اخره المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم
الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والقسم
الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب
وجوده في الخارج علة للفعل **قوله** قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب
اتفاقا فقد يقال الممنوع هو الاتفاق في المفهوم دون الاتفاق في حاصل المعنى والمقصود **قوله** ان قومه

من رنقه لم يقم الى اخره اوله نقوم الشارح من ريقانه فيستوي ما انعاج منه وانحنى ويستقيم **قوله**
تركت كل عاقر جمهور مخافة ان ذعل المحور الى اخره العاقر العظيم من الرمل لا ينبت شيئا والجمهور المشرف على
ما حولها وهي المجتمعة والجمهور من الناس اجلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل وقار الحرف وهو
ربه فيهوره وانهار انهدم البير ما اطمان من الارض والجمع الهيور **قوله** ما زلت اسيرهم النيل ولكان يقول
ان ذلك لاستعارة السير الى اخره فيقدر رحيله يسير بمعنى يجري الا ان يحمل اسير على المعنى الحقيقي والمجازي
معا وكذا الحال في الابه **قوله** كالذي منع الرحالة ان تميل بميلا الرحالة سرج من جلود ليس فيه خشب
كانوا يتخذونه للركض الشديد **قوله** وقد ترى الوضيف وساقها الى اخره ترت النواة من يد صاحبها تترو
وتتر وضرب يده بالسيف فاترها اي قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل
والابل ونحوهما اي يقول الشيخ المذكور في البيت السابق وقد سقط ساق باقيه التي عقرتها البيت الشا
تمرب كهاة ذات حيف جلاد قوله اصحت النواة كسرتها وقوله كهاة اي ناقة ضخمة وعقيلة سيح كالوبل
والعصا الطويلة الغليظة **قوله** وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل الافتدا
الغدو وهو نقيض الرواح الوكنة بالضم موقع الطير اينما وقعت والهيكل الفرس الطويل الضخم ويقال
للجواد قيد الاوابد لانه يمنعها من الفوات **قوله** قد اتيت بموبد واده اي دفنه حيا والموبد الداهية
قوله كان حوامه قدر احص الحامتان ما عن يمين السنبك وشماله **قوله** عود وانهم حاسدون
عليهم الى اخره نفيه بالضم ابو يحيى بن سليم يقال جا فلان حاشدا اي مستعدا متاهبا الحلقة بالتسكين
حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس وقال الاصمعي حلق
بالكسر **قوله** وانا سوف تدركنا المنايا الى اخره البيت لعمرو بن كلثوم من القصايد السبع **قوله** كقوله تعالى
اخرج منها مذموما مدحورا الذام العيب والذام والدحر الطرد والابعاد **قوله** سفود شرب نسوه
عند مفتاد السفود الحديدة التي يشوى بها اللحم وفاد اللحم وافتاده اذا شواه **قوله** في مواضع
معدودة فريع وحك الفريع السيد والتفريع الفحل لانه مفرع عن الابل اي كبارا وانه مفرع الناقة
يقال فلان فريع دهره **قوله** ويقال فلان جحيش وحك الجحش ولد الحمار ويقال للرجل اذا استبد برايه
جحش وحك وعيير وحك وحازم **قوله** في صفين فما بالنا امس اسد العرين وصفين موضع كانت به وقعة
والعرين والعرينة ماوي الاسد واصل العرين جماعة الشجر **قوله** وما بالنا اليوم شاء النجف النجف والنجفة
بالتحريك مكان لا يعلوه الماء مستطيل منقاد **قوله** لئن كان برد الماء حران صاديا الحران العطشان
قوله وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف وبعضهم يجعل كافة صفة المصدر اي ارسالة كافة وهو ايضا
تكلف **قوله** في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا الى اخره ابسر النخل صار ما عليه بسرا والرطب البسر صار
رطبا **قوله** بكذا ثمرا وما انت خوطبان الخوط الغصن الناعم لسنة يقال خوطبان الواحدة خوطة والبان
ضرب من الشجر واحدها بانة ومنه دهن البان **قوله** ومظنوا بكبة تم كبكبة الكبة بالضم جماعة من الخيل
وكذلك الكبكبة **قوله** ثم تجلى بسرا نوع من التمر واعدت الكاس عشر كما دمك من هذين المرتبين
او ما لك من التعب منها ما اصابك منهما كذا في الشرح والبيت السابق يدل على هذا المعنى وعليه
صار بها ام الرباب بما مثل تماسك بالفتح اسم ومسلمه **قوله** نحو قتلته صبرا يقال قتل فلان صبرا وحلف

صبرا اذا احبس على القتل حتى تقتل او على اليمين حتى يحلف صبرته اي حبسته قوله كون الحال جملة ولان
مضمون الحال قيد عاملها يعني معناها المصدر الذي تدل عليه بجوهرها فان ذلك هو مضمونها الاصلي
واما الطلب فهو مدلول للصيغة العارضة وهو في حكم الايقاع من الانشاآت الايقاعية فتامل قوله
نصف النهار الماء غامره نصفت الشي بلغت نصفه كقوله نصف القرآن بلغت نصفه ونصف وانتصف
بمعنى ومنه قول المسيب بن علس يذكر غائصا نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري يعني والماء
غامره فحذف واو الحال هكذا في الصحاح فعلى هذا الاضمير في الحال فتامل قوله جاءني زيد عليه جبة وشي
الوشي نوع من الثياب معروف قوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صره لم تزيل قال الحقنا
اي الحقنا الفرس باوائل الوحش والحال ان الجواحر والمتلخفات في جماعة قبل نفرها على غفلة منها والجواحر
الدواخل في جحر ومكامن قال في الصحاح الصرة الصيحة والصيحة والصرة الجماعة والصرة الشدة
من كرب وغيره وقول امرئ القيس فالحقنا البيت يحتمل هذه الوجوه الثلاثة قوله وبيد اسملق
السملق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم قوله في السلم اعيانا اجفا وغلظة وفي الحرب
اشباه النساء العوارك قوله الجفا بالمد خلاف البر وعركت المرأة اي حاضت قوله وفي العبادة اولاد العلات
بنو العلات اولاد الرجل من نسوة شتى انما سمين علات لانه عل بعد الاولى والعل هو الشرب الثاني
قوله لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد الماهية معلومة والابهام في الافراد كما في الرجوع
بعينه وكذا الحال في جاني العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه القطعة قوله نحو مررت
بزيد لانه يرفع الابهام هذا اذا لم يرجع الضمير في به الى مذكور لكن حقه حينئذ ان يميز لا ان يزيد
منه وان رجع الى مذكور فلا استواء في الابهام وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوحي
قوله كصنجات الوزن صنجة الميزان معرب قال ابن السكيت ولا تقل سنجة قوله ويا بنا ساجا الساج
ضرب من الشجر قوله زيد متفق شحما تفقأ السحابة عن مائها اي تشققت قوله وكفى زيد رجلا الظاهر
انك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد باذا هو رجوليته او علمه او شهادته فاذا
قلت رجلا كان المقصود رجوليته اي كفى رجوليته زيد وكذا اذا قلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته
وعلى هذا ينبغي ان يضاف ههنا ايضا شي الى زيد فيقال كفى شي زيد وهو رجوليته وما ذكره الشارح
ههنا وفيما تقدم من زيد لعل ان الابهام في ان الذات الكافي الذي هو زيد ماذا فيكون التردد والابهام
في ذات موصوف بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات مع صفة الرجولية
او بذات مع الشهادة والحق ما ذكرناه وكذا الحال في طاب زيد ابا اذا كان الاب عبارة عن زيد فان
حاصله ايضا طاب زيد ابوة والتقدير طاب شي زيد هو ابوته وكذا المعنى لله دره فارسا لله در فروسيته
ومعنى عرقا بلا عرقا بليته وعلى هذا قياس نظائره فتامل قوله قر زيد عينا قرت عينه تقر وهي نقيض
سخنت قوله وابشر بذاك بشرت الرجل ابشره بشرا وبشرت بكذا ابشر استبشرت قوله ولقيد
بحال فروسيته وانا لا ارى فرقا بينهما اعتبر المصنف ان العامل هو التعجب والمنع نفسه فكانه قال على سبيل
الانشا تعجبت منه فارسا فان جعل تمييزا كان المعنى تعجبت منه في حال فروسيته فيقيد انشا التعجب
بزمان الفروسية وليس بمقصود والشارح زاد اعتبار معنى الجنس وجعله عاملا في التمييز والحال فصار

مآل المعنى على الوجهين واحدا قوله سفه نفسه كما في الصحاح قولهم سفه نفسه وانه كان الاصل
فيها سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار
في معنى سفه نفسه بالتشديد بل هذا قول البصريين والكسائي ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب
كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال الفرا لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسرا ليدل على
ان السفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته ونصب
كنصب النكرة تشبيها بها ولا يجوز عنده تقديمه لان التمييز لا يتقدم قوله ففي قولك زيد افره
زيد فرها بالكسر اشد نظر فهو فره وفره بالضم فهو كارة اي حاذق وقياسه فره به قوله يقول ائتني
حين جد الرحيل ارحت وفي الصحاح اقول لها حين جد الرحيل ارحت وما اذا رحت حالا اي عجت
وتالفت قوله وكلت ربا في كلمت ثلاث لغات الكسر والدوما قوله بلدة ليس طوري الطور الجبل
والطوري الوحشي من الطير والناس يقال حمام طوري وطوراني ويقال ما بها طوري اي احد قال
العجاج وبلدة ليس بها طوري قوله فان يمشي في دار برهوه ما زبا الرهوه والرهو المكان المرتفع والمنخفض ايضا
يجتمع فيها الماء وهو من الاضداد ورهوه هو في روية عقبة بمكان معروف الصدى ذكر البوم والصدى
ايضا ما يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها قوله لا يبقى لحاجتها النجيل والمراح مجمر الرجل اذا فتح
عينيه كالشاخص والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بكسر الميم المتحد الشجاعة قوله
اذا عرضت اولى الطرائد ابسل الطريدة ما اطردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو ما سيق
من الابل قوله فلما غرفي حتى هجته بالتباشير هاج الشي يهيج هيجا اذا ثار وهاجه غيره يتعدي ولا يتعدي
والتباشير البشرى وتباشير الصبح اوايله وكذلك اوايل كل شي قوله ان الاستثنا من اسري يقتضي
كونها غير مسري بها اي تقتضي كونه غير مامور بالاسرا بها وهو ظاهر ثم ان الاستثنا من ولا يلتفت
يقتضي كونه ما مورا بذلك لان اهلك عام ولم يستثن منه فيكون داخله فيه ولا شك ان القصة
واحدة فيلزم ان يكون مامورا بشي معين غير مامور به بعينه واذا قرر الكلام على هذا الوجه لم يتجه
الجواب بانها اخرجته من وجوب الاسرا بها ولا توجب تحريم الاسرا بها فيجوز ان يكون قد اسرى
بها فيتناولها النهي في ولا يلتفت او بانها اسرت وتبعتهم فيتناولها النهي ايضا بل الجواب ان تناول
العام اياه ليس قطعيا لجواز ان يكون مخصوصا فلا يلزم من رجوع الاستثنا الى قوله ولا يلتفت كونه مامورا
بالاسرا بها وحينئذ لا يتوجه الاستثنا بما ذكر من انها تبعتهم او اسري بها مع كونه غير مامور بذلك
اذ لا يلزم من عدم الامر به النهي عنه فتامل قوله ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد
الى اخره اي هو مامور ان يسري باهله اسرا واحدا مخصوصا مقيدا بقيد فالاستثنا سوا رجع الى المقيد
او الى القيد محصوله واحد ولا تناقض هناك وفيه بحث لان الاستثنا اذا رجع الى القيد كان المعنى فاسر
بجميع اهلك اسرا الا التفات فيه الا امراتك فيكون الاسرا بها داخلا في المامور به فاذا رجع الى المقيد
لم يكن الاسرا بها داخلا في المامور به فيكون المحذور باقيا بحاله فالمخلص ما اشرنا اليه قوله وكان اكثر القرا
على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك قال المصنف الاولى ان يقال اكثر القرا على الوجه
المرجوح ولا باس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس قد جوز ذلك ايضا قوله وحمله ان تقول

انه محتمل من حيث توهم المخاطب الى اخره لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر فيه
فائدة التاكيد واما الاستثنا فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم
والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل التنوين
للتحقير او التعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام **قوله** وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد
بالحصر المبالغة الى اخره فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيد الا قائم تقديره ما زيد الا رجل قائم
كان الاشكال باقيا بحاله لان زيدا ليس منحصرا في رجل قائم بل هو موصوف بصفات اخر وكذا
الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فقد اندفع الاشكال كما لا يخفى **قوله** كما قيل
في ما زيد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى الا صفة العلم ويلزم منه ذلك ان
تجعل سائر صفاته الموجودة له في حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا
معنى مقابلة الطباع السلبيه واذا حمل ما زال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دام زيد على
جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم منه ان تجعل الصفات المعدومة عنه في حكم الموجودة له
نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم له وفيه سماجة **قوله** فاما اذا انحط
الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء الى اخره اي كما انه اذا انتقض النفي في خبر ما بالا وجب العود للضرورة
الى الرفع الذي هو الاعراب الاصلي له كذلك اذا انتقض النفي في المبدل عنه او فيما عطف عليه وجب اعتبار
الرفع في ذلك الخبر ليتضح اعراب التابع **قوله** مهامها وخروقا الخرق الارض الواسعة تتخرق
فيها الرياح والجمع خروق **قوله** لانا اذا اخرجنا التسعة من العشره بقي واحد الى اخره وقد ذكر
بعضهم طريقا اخر وهو ان جميع الازواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثنين
مثبتة ومجموعها ثلثون وجميع الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية
ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات من مجموع المثبتات بقي خمسة وهذا وان
كان طريقا ظاهرا حسنا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون ذلك الاستثناءات المتعاقبة وارده
على مقتضى القواعد النحوية من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف باظهار
المطلوب والجريان على القواعد ولم يلتفت الى ما اشتهر من ان القائل بعد ما قال الا واحدا الا كان
الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى ان يقول الا تسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القواعد
اما اذا لم يبول وجعل كل استثناء راجعا الى ما قبله فظاهر لكونه استثنا للاكثر من الاقل واما اذا
اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفية عند قوله الا واحد فلانه يلزم الاستثناء
المستغرق عنه قوله الا ثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين ويمكن وجوب الواحد بذلك
الطريق وهو ان يجمع جميع المنفيات فهما وذلك تسعة واربعون فاذا القى المنفيات عن المثبتات
بقي واحد وقد عرفت ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من
قال قوله الا اثنين راجع الى ثلاثة لا نه ادنى صالح لرجوعه اليه هو بحسب المطلوب واما بحسب الحقيقة
فهو راجع الى التسعة المنفية عند قوله الا ثلاثة كان واذا اثبت الا ثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان
المثبت سبعة والمنفي ثلاثة واعترض بانه يلزم مما ذكره ان يكون المنفي اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد

ذلك ثم

احد عشر

احد عشر ثم تعسف له دفعه وطول الكلام والظاهر ان القائل بوجوب الواحد نظر الى ذلك الطريق الاجمالي
وقد عرفت ما فيه **قوله** وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثنا كلاهما استثنا الى اخره
لعلهم تخيلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طاري عليه فاذا قلت الا التسعة بالنصب كان
الاستثنا راجعا الى المثبت كانك قلت على عشرة الا التسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا دخلت
النفي كان المعنى ليس له علي واحد فلا يلزمك شيء كما صرح به واما اذا قلت الا التسعة بالرفع فلا يمكن ان
يكون الاستثنا راجعا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب على الابدال من المنفي ويكون المعنى
كما قالوا ليس له علي الا التسعه والاستثنا من النفي اثبات عندهم فصح ما قالوا **قوله** قبلنا سبح الجودي والجمد
الجمد والجمد المكان الصلب المرتفع على وزن عشر وعشر والجودي جبل بارض الجزيره **قوله** ما قسمه اي مما
تعينه **قوله** الا قيل غيرهما فيكون تكريرا كالحوقلة بمعنى قول لا حول ولا قوة الا بالله **قوله** قد استعين
على الهم اذا حث بالنوى اي استعين على همي اذا احف بالميم الابطلاق والانكماش الاسراع **قوله** اخنى عليه
الذي اخنى على لبد اخنى عليه الدهر اي اتى عليه واهلكه وتزعم العرب ان لقمان هو الذي بعثته عاد الى وفدها
الى الحرم يستسقي لها فلما اهلكوا خير لقمان بين بقا سبع بقرات من اطيب عفر في جبل وعر لا يمسها القطر
وبين بقا سبعة انسر كلما هلك نسر خلف بعده اخر فاختار النسور فكان اخر نسوره يسمى لبدا وهو منصوب
لانه ليس بمعدول **قوله** ضربت ميتا بلا تمايل من عليها اي اقبل وهو اليوم اسل **قوله** مررت برجل صالح الا طالح
الطلاح ضد الصلاح **قوله** فالله يكلا ما يبقى وما يذر كلاه الله كلاة بالكسر اي حفظه **قوله** ومن بعضه فانتبن شكيرها
اوله اذا مات منهم واحد سرق ابنه والعضة واحد العضاه وهي كل شجر يعظم وله شوك والشكير ماء
ينبت حول الشجر من اصلها **قوله** من لد شولا فالى اتلائها الشول النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها
واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر وثمانية الواحد شائلة والتلو ولد الناقة الذي يتلوها **قوله** لا تثريب عليكم
اليوم ثربت عليه قبحت عليه فعله **قوله** وحين جن زمان الناس او كلبا الكلب شبه جنون يأخذ الكلب فاذا
عقر انسانا كلب **قوله** اي علال الشيب في وقت الشيب والظاهر ان يعكس ويقال المعنى قد شيب في وقت
واقع في اثناء وقت الشيب فاضاف الوقت الاول الى الثاني لاشتمال الثاني عليه **قوله** ولا فرسان عادية الفوارس
عادية الاعنق وكم حول الثنانير من العدو والاستفهام للتقرير اي لا طعان لكم ولا فرسان لكم لكنكم
تتقحمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم البشم قاعدين حول الثنانير ويروى حول البساتين وفي المثل
الا قماص بالعير قال في الصحاح قمص الفرس يقمص قماصا وقماصا اي استن وهو ان يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن
رجليه وفي المثل ما بالعير من قماص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا يدلك على
محصله المحصل المراة التي تحصل تراب المعدن اي تبيت بفعل كذا والضمير في البيت ما لا يتم معناه الا
بالذي يليه **قوله** وقد مات شماخ ومات مزرد مزرد اخو شماخ الشاعر **قوله** كان اصوات من ايغالهن بنا
اواخر الايغال السير السريع واخرة الرحل الذي يستند اليها الراكب والميس شجر يتخذ منه الرحال والقتب
الدجاجة والعقاب اي صوتت كان الزاجر تنقض نقاض الدجاج المحض **قوله** بني عدانه فدانه يحمي من
ربوح الضريف الغضه **قوله** الا ان ارى ما ان عملا الى اخره الا ارى محبس الدابة قد تسمى الاخبية ارباء وهو محل
تشد به الدابة في محبسها وقال فعل كذا بعد لاي اي بعد شدة وابطا ولاى لاى اي ابطا **قوله** ويروى ما سامى

اعتب اعتبني فلان اذا عاد الي مسرتي بعد اساءته قوله فليت مابه في جوف عكم العكم العدل لسيما كان
قوله انا ابن بشر فاسجح اي سهل الفاظك وارفق قوله لنسا بفتحها له كسع الكسع ان تضرب دبر الانسان بيد
او بصدر ركبتك قوله الا في اثر الاظعان عينك تلمح جمع ظعينه وهي الهودج كانت فيها امراة ام لا ويقال
رجل سنح اي متعرض لما يعنيه كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم
ولا الضالين قوله قال حاتم اماوي اي قوله الماوية المراة كانها منسوبة الي الماء ماوية امراة حاتم قوله
هذه ناقة غير الهواجرة جمل غير اسفار وجمال غير اسفار وناقة غير اسفار اي لا يزال يسافر عليها قوله واسد
ايضا ولم نر تغق ارتفق به اي انتفع به حصره واحتصره بمعنى قوله واهدي المعتقين رواهقه رهقة
اي غشيه قوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقه الرحيب الواسع والقطاب مخرج الراس من الجيب والقطب
القطع جلسته بيده واحتبسه بيده اي مسه والرفيقة الحادقة التي استمرت علي الحسن يقال رجل
ضراي رقيق الجلد ممتلي وجاريه نصه قوله ترجي خلفها زجي اي العبد قوله والمرامر في السود مرامر
اسم رجل قيل اول من وضع خطا هذا رجال من طي منهم مرامر بن مرة قال الشاعر• تعلمت باجاد•
والمرامر وسودت اثوابي ولست بكاتب• وانما قال آل مرامر لانه كان قد سمي كل واحد من الاولاد
بكلمة من ابي جاد وهي ثمانية كذا في الصحاح وعلي هذا الظاهر كلام الشرح مختل وكانه سقط من القلم
شي فتامل قوله فبح الحمار فبحه ابعاده عن الخير يقول قبحا له وقبحا ايضا قوله حايلة علي الاحماق احمق اي اتي
بولد احمق قوله تداعين باسم الشيب في متثلم ثلمة الشي فانثلم والمتثلم الموضع والبصره حجارة رخوه
الي البياض ما هي وبها سميت البصره والسلمة واحدة السلام وهي الحجارة قوله لا ينعش الطرف الا ما
تحوزه نعشه اي رفعه والتحوز التعمد والتبعض ايضا يقول القران ناعش لا يرفع طرفه الا ما تحامه
وهي المتعهد له وبقال لا ينقص تو عيه دعاله وله وبغام الظبية صوتها وقد نعت منه الرجل اذا لم
يفصح عن معنى ما يجد ثم قوله فقلت اخرعنها كما الجلد انما مقصود من قولك نحوت جلد البعير عنه
وانحيته اذا سلخته قال تخاطب صنفين طرقاه فقلت البيت قال الفرا اضاف النجا الي الجلد لان
العرب تضيف الشي الي نفسه اذا اختلف اللفظان قوله وسكابك الهوا السكاب والسكاكه اللوا الذي
عنان السما قوله اضلع البريه لا يوجد الضلاعة القوة هو اضلع اي اقوى قوله وقد جعلتني من حزيمة اصبعا
حزيمة بالحا المهمله المفتوحة والرا المكسوره وقوله فادرك ابقا العرادة ظلعها وقد البيت• وتعدو
امركم امري بمنعرج اللوى• ولا امر للمعصي الا مضيعا• اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت• حبال الهوينى
بالفتي ان تقطعا والهوينى المشي علي هينته قوله الاعلالها او الاعلالة البيت استثنا منقطع اي لا يقبل
منكم عطاء ولا حفاره ولكن نزورك بالخيل الي اخره قوله ظلما عصيكا وظالما عسكا• العصي تصور مصدر
عصي بالسيف اذا ضرب به وعيي بالكسر يعنت به وعييته وعيا بالمد قوله هل لك ناما في تا اسم
اشارة بمعنى هذه وفي في يا المتكلم قوله من كل حي عصم العصمة بضم العين القلادة وبكسرها الحفظ
قوله على النابح العاوي اشد رجام جمع رجمه وهي الحجارة الضخمة قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا
والخبر من جهة واحدة العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتدا اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد
وهذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا

في الخبر

في الخبر فليس ارتفاعهما بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا الظنات من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
على انه مفعوليه فليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضي محلا
يقع عليه ويثبته له في حال وقوعه عليه عمل في معموليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ما عداه قوله وان قلنا
بتغير الجهات بتغير اسم كل واحد لا يدعي تغير الجهات بتغير الاسما بل بتغير متعلقات العوامل في المعمولات
كما بينا وفي نحو قولك جاء زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه مسند اليه عمل فيهما
معا واما قوله ثم يقول الاخبار المتعددة الي اخره فجوابه ان ليس شي مما ذكرت ثانيا رتبة بل لفظا فقط واما
ما هو ثان يستحق سابقه متقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة
العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمد والفضلات فان كون عمدة الشي
من حيث كونه مسند اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا او كونه فضلة من حيث انه وقع
عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل قوله ويلتقض حده باسما الالة والمكان
الي اخره لا انتقاض بهذه الاسما اذ المراد ما دل علي ذات ما اي مبهمة لا تعيين فيها باعتبار معنى معين ولما
اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم انه المقصود الاصلي ولما اكتفي في الذات بالابهام علم انه ليس كذلك
ونحو المقتل اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شي فيه القتل قوله وكذا نحو المضروب
والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قوله والوصف الخاص تابع يدل علي معنى
في متبوعه مطلقا قد ذكر المصنف في بعض تصانيفه ان ما يذكر في حد بدل الالفاظ يراد انها تذكر للدلالة عليه
وضعا فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد انه ما ذكر ليدل علي ذلك فلا ينتقض حده
بنحو زيد اضربت فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل علي معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل علي ذلك فلا
ينتقض بما ذكرته لان علمه انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل علي معنى في متبوعه قوله لدخول نحو برجل
قايم ابوه فيه كان المصنف نظر الي كون رجل قايم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا قوله الا كالضمير في جاني القوم
كلهم يدل علي الشمول الظاهر ان لفظة كلهم انما ذكر ليدل علي احاطة المجي للقوم واما كون القوم مشمول
المجي فامر لازم لمقصود اصلي فلفظ كلهم يدل علي حال النسبة قصدا لا علي معنى في متبوعه وان فهم منه
ذلك ضمنا قوله قد خرج الحال عن الحد الي اخره هذا الكلام صحيح والمصنف معترف به لكنه يجعل ذلك الحرا
لدفع الوهم بناء علي اشتراك الحال مع النعت في الدلالة علي هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق
ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الفاعل قوله زناشا لا ناوي لقتلتها الا السحاب والا الاوب
والسيل زنا جمع زناء من زنات الجبل صعدته وشاهقه لنصب والاوب المطر لانهم يزعمون ان السحاب
ياخذ الما من الارض فهو ياوب اي يرجع والسيل المطر بين السما والارض ومن المعلوم ان المرتفعة بهذه الصفة
لا يكون الا بنصب قوله عندي رجل شرعك اي حسبك وفي المثل شرعك ما بلغك المحلا يضرب في التبليغ باليسير
بان كذب القراطف والقروف القرطف القطيفة والقرف جلد يدبغ بالقرف وهو قشر الرمان ويجعل
فيه اللحم المطبوخ بتوابل قوله اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير مسمى لم يذكر في المسمى المضاف بمعنى الما
خلافا في جواز وقوعه نعتا فدل علي الاتفاق كما في المنون مطلقا قوله لان المانع عنده من اجرايه علي الاول
الاضافة واذا لم يجز الاجرا جاز النصب علي الحال وان لم يكن التعريف مانعا عنده بل وجب ان لم يمكن

وجه ثالث فتامل **قوله** ومطرن من خلل الخلل واحد الخلال كجبل وجبال وقري من خلله ومن خلاله

قوله العرقوب الغليظ الموتر فوق عصب الانسان وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها **قوله** كالطابر البهر بالضم سابع العلسة بالفتح مصدر يقال بهرة الحمل **قوله** فالاول يتبعه اي في الوصف كال الموصوف الي اخره ينبغي ان يحمل بدلا او عطف بيان للعشرة لا مضافا اليها العشرة لانه استضعف ذلك كما مر **قوله** كل واحد منها مشيج وامشاج كيتيم وايتام والحرجراذ بل جرذ ثت اللحم بالذال قطعته صغارا

قوله شريدهم طليق ومكتوب اليدين ومرعف الشريد الطريد وزعفه اي قتله مكانه وكذلك زعفه اذ قتله سريعا كذا في الصحاح **قوله** كان حمولهم لما استقلت الحمول بالضم بلاها الابل التي عليها الهوادج كانت فيها النسا اولا وبمعنى الاحمال ايضا واما الحموله بالفتح فالهاقي الابل التي تحمل **قوله** وعبر كبدا شد بدة الاو الكبد اقوس بلا مقبضها الكف **قوله** مرجال بني اقيس بنو اقيس بطن من عكل **قوله** ليس لكم تثني لشي اي عمل

قوله وتخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واجيب عن هذه الثلاثة بان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي وهذا الجواب ظاهر في لا ولكن واما في بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع في الحكم اثباتا او نفيا لا اذا جعل في حكم المسكوت **قوله** يتوسط بينه وبين متبوعه الي اخره ليس من تمامه بل هو شرط عطف النسق الي اخره قد يقال احدهما مطلقا نسبته اليهما على السوا من حيث الابهام مقصودان بالنسبة وقد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصو في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثنا بان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية فلو اكتفي بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة فتامل وقال في امالي الكافية ان مثل جاني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشر وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه من الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير **قوله** قطار القطار جمع القطر وهو المطر **قوله** صلبه توفي دعيل فمحلا التوجلة حتى لتعطف عليه الوالد كذا في الصحاح والرعيل الريح الباردة الشديدة الهبوب **قوله** ايات او ايات على القرائتين الي اخره ففي النصب يكون العامل ان وفي الرفع العامل هو الابتدا العامل في محل الايات وعلى التقديرين الاية من صورة العطف على عاملين فالنصب على لفظهما والرفع على محلهما **قوله** في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستوا اجزا الكلام واوله بذلك ليظهر بطلان ما ذكر من ان احد ما يكون مجرورا لا كان المعمولان لعامل واحد **قوله** مات الناس حتى الانبيا الظاهر ان لفظة حتى وقعت موقع نعم سهوا من القلم كما سيجي من ان استعمال حتى في الايجاب شاذ **قوله** وكان سيان ان لا يسرحوا سرحت الماشية سرحا والسرح المال السليم يقال ذو سرح وخيل سرح وناقة سرح اي سريعة **قوله** بات يغشيها اعتشت الرجل بالسوط اذا ضربته به **قوله** منسوب اليه كما تكرر بقوله قبل وقد يكرر المنسوب اليه لئلا يبقي شك في كونه حقيقة كقولك رايت الاسد الاسد في موضع يستغرب وجوده فيه **قوله** في النسبة او الشمول بيان للامر اطلق النسبة لتناول كونه منسوبا وكونه منسوبا اليه فتامل **قوله** اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة قال المصنف في الجواب تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا يدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا يقرر معنى نسبته او شمول

ثم اعترض

تقرير امر من بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلول للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا **قوله** بدخل في قولنا يقرر امر المتبوع اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد البيان بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معني في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول فهذا حاصل ما ذكره **قوله** مبني لحيص بيص اي في فتنة تموج باهلها متاخرين ومتقدمين تركوا البلاد حيث بيص اي متلشين مسرعين **قوله** او وادي خيم خيم جبل قال جرير اقبلن من نجران او وادي خيم **قوله** فكانها باطل باطل فلا يصح على هذا اجاني رجل رجل له فهو يتوهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال المنوع تاكيد المذكر تاكيدا معنويا لا تاكيدا لفظيا وهذا اقرب ولهذا على عدم الجواز بكون تلك الالفاظ معرفة **قوله** تحملني الدلفا حولا اجمعا الدلفا صغر الانف واستوا الارنبة وبه سميت المراة قال انما الدلفا ياقوتة اخرجت من كيس دهقان **قوله** فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة الي اخره هذا لا نزاع فيه لكن لما جمع كلهم واجمعون في الاية حمله بعضهم على المبالغة في الشمول والاحاطة للملائكة كثرة غير محصورة ولاحظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل المعنى مع تلك المبالغة تكثير اللفائف **قوله** فان الدهر خلاس الاخلاس الترك **قوله** ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان الي اخره الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاني زيد اخوك ان قصدت فيه الاسناد الي الاول وجيت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الي الثاني وجيت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون **قوله** لبو ذي التحمحم والصهيل تحم الفرس تحمحما اذا صوت لطلب العلف والصهيل صوت الفرس **قوله** نحو العايذات الطير جمع العايذ من العوذ اي المومن العايذ **قوله** فباي شي يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه يعرف ذلك بمقامات الكلام وقراين الاحوال فان كان المناسب للمقام المبالغة في الاسناد وتكرير الحكم حمل على قصد التكرير للعامل وان كان المناسب له مجرد التوضيح حمل على عدم القصد **قوله** بل كان مثل حطر وخنع خنع في الارض اي ذهبت ودليل خنع على مثال صرد اي بما ضيق الدلالة **قوله** رجل ورجل شثنة المناسر الشثن بالتحريك مصدر شثنت كفه اي غلظت وخشنت ورجل شثن الاصابع وكذلك العضو والمنسر بالكسر خف البعير **قوله** مثل وزن الاعضب لا عضب مكسور القرن الداخل **قوله** ويعصرون السليط هو الزيت عند عامة العرب وعند اهل اليمن دهن السمسم **قوله** من كثرة التخليط التخليط في الامر الافساد واختلط فلان فسد عقله **قوله** وان لسان شهدة الشهد والشهد العسل والشهدة اخص منه والعلقم شجر مر ويقال الحنظل وكل شي مر علقم **قوله** ومطواي مسادان اي صاحباي المطو الصاحب والنظير **قوله** وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف لا اعتبار بالمفعول المذكور ودفعه

اللبس كما سيأتي قوله وهذا اسملق لحقوقه السلق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم
وقال الكسائي قولك ان تفعل كذا او حقيقت ان تفعل كذا بمعنى وحق له ان يفعل كذا وهو حقيق به ومحقوق
به اي خليق له قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة يقال ضغم الشئ وضغمه الشئ فقوله لضغمة
الثاني اي عضة للشئ له و لضغمهما من الاول اي عضهما للشدة ومعنى البيت ان نفسي طابت لما
اصابته من الشئ لاصابته من قصدني وهو يدرك ومرة مثلها وقوله يقرع صفة لضغمة فصل بينهما
للضرورة قوله من قلة النبق النبق الجبل الشاهق قوله يا ساعلك يقول سمي قد اتى بابك ابي حان
وقت رحيلك الى من تلتمس منه مالا ومنفعة ولعلك ان سافرت اصبت حاجتك قوله عسى الغوير
ابؤسا قال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم العدو فقتلهم فصار مثلا
لكل شئ يخاف ان ياتي منه شر وقال ابن الكلبي الغوير ما لكلب معروف وهذا المثل تكلمت به الزبا
لما تنكب قصير اللخمي بالاحمال الطريق المنهج واخذ على الغوير قوله هل يبلغني ذا رها سد نية
نعسا المخزوم السراب السدنيات من النوق منسوبة الى موضع باليمن ويقال منسوبة الى فحل يقال
له سدن المخزوم الممنوع والمصرم المقطوع والسراب اللبن اي هل يلحقني دارها ناقة كانها قد
دعي عليها ان ينقطع لبنها ليلا ينقطع تذهب قوتها قوله تراه كالثغام الثغام بالفتح نبت يكون بالجبل
يبيض اذا يبس يشبه الشيب ويقال له بالفارسية درسه اسبيد وقلت راسه من القمل
قوله قدني من نصر الخبيبين قد خبيب اسم رجل هو خبيب بن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله
يكنى بابي خبيب والخبيبان عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو واخوه مصعب ومن روى في البيت
صيغة الجمع اراد بلتمتهم قال ابن السكيت اراد بالخبيب ومن كان على رايه قوله سمع فيه صياه
وجلبة الجلبة الاصوات قوله حتى ما ياتي الخرائق الخريقة الجماعة من الناس والطير والنحل وغيرها
قوله كما ان قوله مشارا اليه لغوي بل قيد له مع استغنائه عن الحد وما ذكره المصنف انما يتجه
اذا احد الاشارة بما ذكر فيه المشار اليه فيجاب بان المحدود هو المعنى الاصطلاحي قوله والرمح
ناظر مسيسه اطرب القوس اطرها اطرا اذا احنيتها واطر الرمح يلبني قوله وانما حركت اللام بالكسر
في ذلك وكذا الحال في ياتك قوله لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه الى اخره التحقيق ان التعرف
هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بخو هذا اللفظ كما في العلم او بغيره
كما في غيره وقد فصلنا هذا المعنى في بعض حواشينا فارجع اليها وحينئذ يسقط اكثر ما تكلفه
في هذا المقام قوله دوخ البلاد داخ البلاد يدوخها قهرها واستولى على اهلها وكذلك دوخ البلاد
قوله وقد تقع القسمية صلة لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون نفس القسم الذي هو
جملة انشائية قوله كالذ يزبي زبية فاصطيد او الزبية الرابية لا يعلوها الماء وفي المثل بلغ السيل
الزبى والزبية حفرة للاسد سميت بذلك لانهم كانوا يحفرونها في موضع عال يقال زبيت زبية
قوله وقد علله ابن فارس كذا في اكثر النسخ وفي بعضها بانشاد قوله ولا عرب ولا كسع يقال ما
بالدار كسع اي احد قوله مجرا من البا الاولى بالذي الى اخره نحو ضربت واكرمته زيدا على اعمال الثاني
قوله وعند المازني الضاربي والضاربها انا هند انا خبر الضاربها وهند خبر الضاربي قوله

والضاربه هند انا انا فاعل الخبر وهند خبر فاعلها قوله وعند الاخفش الضارب هند او الضاربته هي انا
الى اخره لم يظهر لنا خبر انا ههنا فائدة والظاهر تقديمه كما قدمه في الاخبار عن الباقيان نظرا الى الاصل وقد
وجه بعد الجملة الثانية ما هو من تتمة الاولى في المعنى وجب ان يراعى ذلك مطلقا في جميع الصور سوا
اعمل الثاني او الاول الا ان يكون هناك مانع عن تلك الرعاية وفي تاخير انا مهنا مراعاة الحال الاصلي حيث وقع
فيه بعض متعلقات الجملة الاولى متاخرا عن الثانية وفي الاخبار عن الباقد مر انا على حاله لئلا يشتبه بالتاكيد
لواخر قوله كخنزير تمرغ في دمان اذا السيئة لنخلة عن عصن وسواد قيل قد اصابه الدمان قوله ذات
العشيرة والاثرون الاثرون كثرة العدد وقد يقال ثرا القوم يثرون اذا كثروا وعوا قوله تباساه من
قفص القفص بالتحريك الضيق كالقبيص قوله واما الموصوفتان كما لا احتياجهما الى الصفة واما المشابهتان
الموصولتين لفظا وكذا اما التامة قوله الا في كاين فانه مقطوع عن الاضافة اي بلا تقدير المضاف اليه قوله
وقال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية الى اخره وفي الكشاف ان تقدير الاية عند الخليل لننزعن
الذين يقال فيهم ايهم اشد ثم قال ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة فكان قال لننزعن بعض
قيل لهم اشد اي الذين هم اشد اي يستفهم لعتاهم وهذا الظهر في المعنى من يستفهم ويقال ساعة
تبعه واشاعه اي جعله تابعا قوله اعجب فيفضي ام ضلال وباطل قيل اراد امرا معينا يقول عليه ندر
في الاجتهاد وفي طلب المال وتحصيل الاماني فهو يسعى في ذلك وكابا لنذر ام هذا الفعل منه ضلال الصادر
عنه بصرامة لا بعقله قوله بلين الليالي سهرت في طريق تمامة شوقا الى من بيتت برقدها اي التي سهرت
فيها قوله الا انك لا تلحق حروف اللين بالمفرد المذكر وقس عليه حال التثنية والجمع والمونث قوله
في جواز الحكاية الجواز الوسط ورتب مقدرة بعد نكر قوله وفي الحركات اللاحقة اي حال الحكاية
ويعرف من ذلك حال الوقف عليها لانها كسائر المعربات كما مر قوله من هو واي هو وتقدير كان في
لفظ الخبر نكرة فاستفهم الواصل عينا بناء على ان الحاق العلامة لا يكون الا في الاستفهام عن النكرة
كما علم بالاستقراء قوله وكذا لا تقول انه بمعنى التضجر الى اخره اي بكسر الهمزة وتنوينها واما افا المكسورة
على ما نقله من الصحاح فقال بعضهم هي مفتوحة قوله والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وتلهه زيد
الى اخره واما غير المنصرف فانه وان شابه الفعل الذي اصله البنا لكن مشابهة ضعيفة ليست في مرتبة
مشابهة اسما الافعال ولذلك لم يبن فتامل قوله الحاج النجا نجوت نجا اي اسرعت قوله تسمع بالمعيدي
قال الكسائي في المثل ان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو تصغير معدي منسوب الى معد وانما
خففت استثقالا للجمع بين التشديد والياء التصغير يضرب للرجل الذي صيت وذكر في الناس فاذا
رايته ازدريت مراه قال ابن السكيت تسمع بالمعيدي لان تراه قال وكان تاويله تاويل امر كانه
قال اسمع به ولا تره قوله اذا العود التحم اي الخالص قوله عليك البرد البرد نبت البقل وغيره قوله
بان كذب القراطف القرطف القطيفة وهو دثار مخمل والقروف وعاء من جلد يدبغ بالقرف وهو قشور
الرمان ويجعل فيه الخلع وهو لحم يطبخ بتوابل فيفرغ فيه اي عليكم بالقراطف والقروف فاغتنموها
قوله يا ايها الماتح دلوي المائح هو الذي ينزل البير ويملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها قوله تقول هات قال
الخليل هات آت من آتى يؤتي ايتا فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل الى قوله من اسم اسمع منها بله قوله

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام بله ما اطلعتم عليه اي سوى قوله كما حكى سيبويه بئس الرجل بيا من يوما
اشتدت حاجته وبس الذم منقول منه قوله سر سيرا رويدا يقال فلان يمشي على رود اي على
مهل قوله فالاولى اذن ان يقول خبر كان صوابا فالاولى اذن قوله ومنها هلا وهلا زجر للخيل وللناقة ايضا
وقد تسكن بهذا المونث عند دنو الفحل منها قال الجعدي الاحسا البيت قبل مجانة الاخنسية فاجابته
بقولها وعيرتني ذا ان بأملك مثله وأي جواد لا يقال له هلا قوله ما تاك رفضته حي الحمول الرفعة
بالضم والكسر الجماعة تترافقهم في سفرك والحمولة الابل التي تحمل واما الحمول بالضم بلا هاء فهي الابل
التي عليها الهوادج قوله حيهل اي توصل بهل كما توصل بعلي ومعناه ايتوا الصلاة قوله وقد يقال
حيهلك تذكر صاحبك في السفر بان تامره بالرحيل قوله فلم يتصرف فيه اهل الحجاز هذه القبيلة
يستوفون بلفظ حيهلا كل مطية سيرها المتتابع امام المطايا قوله وكان اصل هلم الي علم عند الكوفيين
ضمن هلم عند الكوفيين معنى اسرع اي اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم قوله وهذا الوجه اولى من الوجه
الاول وايضا الى اخر الوجه الاول هو ان يجعل الباء والالف زائدتين كما مر وقوله ومن جعل وجه اخر
لم يذكره سابقا وقوله لان لان تعليل الحكمين قوله ان شتان مثنى شت امر شت اي متفرق وشت
الامر شتا وشتاتا اي تفرق قوله وهذا احد ذا اي من اسما الافعال فتامل قوله فانه له وحا الوحا
رفع عروق الخصيتين الرض العب وحات عنقه وجاه ضربته قوله زبح الصبا وقار تمامه واختلط
المعروف بالانكار قوله وهي لعب لهم تلك اللعبة هجها او دكا اي زوج او فرد قوله وان لم يرد فلا
اباب اب اباتا اي تهيئا للذهاب وتجهز قوله لامساس لامساس مثل قطام وبني لانه معدول عن المس
واما قوله تعالى لامساس اي لا امس ولا امس قوله وحار للسه الى اخره اي باد طمه الوح وهذا الشتم
وهذه الكناية عن الاستحاضة او الزنا قوله ياحاق اي ياحاذق والمراد وفي الصحاح حذق الطاهر
بالذال المعجمة حذقه قال والحذق بالذال المعجمة ذرقه قال والحزق بالزاي المعجمة الطعن والخازق
السنان قوله اسود حجفنه كقولهم اسود غابه والخرع نوع من الطير كالعصفور قوله وقسم المصادر
والصفات اي جميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا قوله وكهام وجهام الكهام السيف الكليل
والجهام السحاب لاماء فيه قوله ادمن الجائز ان يكونا مترادفين معنى ترادف لفظين في معنى لا يكون
احدهما معدولا عن الاخر قوله لاحتياجهم اليها انسقوها انسقت الكلام نسقا اذا عطفت بعضه
على بعض قوله عخ حوت وقوس دعا للكلب وقيل له زجر وهذا الاخير هو المذكور في هذا الشرح
لانها تصلح قال وقس دعا له لكونها افعل هذا الباب ان يقول وقس يدل قوس قوله واذا وقعت مركبة
جاز ان تعرب الى اخره ليست في الكلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى الاعراب
الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلها بمعنى
المصادر كاهما منك وان لم اذا قصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس قوله حاحيت وعاعيت
حاحيت من حاء وعاعيت من عاء فهو على وزن فعللت فهو بمنزلة فعللت لا فاعلت ويدل على ذلك
الحيحاء والعيعاء بالفتح كالزلزال قوله وقد يسكن دعا للربع الربع ما يلبح في الربيع وهو اول النتاج قوله
من يكن له نشب عبناه وله ولقد شفا نفسي وابرا سقمها والنشب المال والعقار قوله كهو خضمه

الخصم هو الكثير العطا قوله فان تزيد عليه حرفين من جنس حركته الى اخره فتكون الاسما بعدها
مستحقة لاعراب معين وهو الرفع قوله لتشبيهما الجزءين بالمضاف اي تشبيهما لفظا قوله والاولى
ان يجوز ايضا اضافته الى المضمر لخروجه فلا يكون التشبيه بالمضاف مختصا بحرف الجر قوله وكان وكعل
لعل كلمة شك واصلها عل واللام في اولها زائدة قوله وشذر يقال تطاير الشرر احول احول
اي متفرقا وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد الحار اذا ضرب وذهب القوم احول احول اذا تفرقوا
شتى وهما اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح قوله واما الخازباز خزاة خزوة خزوا اذا ساسه
وقهره قوله وفي اللهازم اللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين ويقال هما مضغتان
عليتان تحتهما قوله لم يعلموا كيما الواكب جماعة الفرسان قوله ذلك اللفظ كالالغاز الغز
اذا عمى مراده والاسم اللغز والجمع الالغاز قوله لاكواعن قذور القذور من النسا التي تتنزه عن الاقذار
قوله من الاقتار الجمل حامت الشحم واجتملته اذا اذبته قوله ويدخل من فيهما جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية قوله الى
الملى لسان لا اسر بها اللسان جارحة الكلام وقد يكنى بها عن الكلمة فقويت حيئنذ قال الاعشى
باهله اي بالملى البيت وكان قد اتاه خبر مقتل اخيه المنتشر قوله لغة فقعسيه فقعس ابو قبيله
قوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب البزاخ خروج الصدر ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامراة
بزوا والنكب الميل في الشي والنكب دا ياخذ الابل في مناكبها فتظلع وتمشي منحرفة يقال نكب البعير
فهو انكب قال الشاعر اذا الخصم هو من صفة المتطاول الجائر قوله والليل اذا يغشى اي اذا اجتمع
واستوى ليلة اربعة عشر قوله كما يطرد الجمال الشرد شرد البعير يشرد فهو شارد وجمعه شرد
كخادم وخدم ويروى الشرد والشرد ايضا في قوله حتى اذا اسلكوهم وقائل اسم عقبة الى سلكوهم
في طريق فائل قوله اذا اغر فهم سوقة اي يخدم الناس والسوقة خلاف الملك يستوي فيه الواحد والجمع
والمونث المذكر قالت بنت النعمن بن المنذر فبينا نسوس الناس البيت قوله مغالبة الكرام وروغه
راغ الثعلب روغا وروغانا في المثل روغي حضار وانظري ابن المفر قوله حضر لهم بالهيم يا تحت الريح
تناج ناجا تحركت ولها نحيح اي مر سريع مع صوت قوله وكذا الثاني الى اخر العشر اي اول الزمان المتصل
اخره بزمان التكلم قوله فهو مطارقات وذكر الذكر والذكر ضد النسيان وكذلك الذكرة قال الني كرة
بك الحبال بطيفه ومطافه لك ذكره وشعوف قوله واشد دميني حقت صواها الحقت حل عقد
بد رحل الى بطن البعير مما يلي سله كي لا يحد به التصدير وعاد ذكر البعير قوله عوض في خمائل
الحمية بتشديد الميم مستغلظ الدراع قوله كما يقال من ذي انف يقال اتيتك من ذي انف كما يقول
من ذي سل اي فيما يستقبل من الزمان قوله ولولا دفاعي عن عفاف اسم رجل اكلته باهله في
لحط اصابها قوله رضيعي لبان ثدي ام قال في الصحاح اللبان بالكسر كالرضاع يقال هو اخوه بلبان امه
قال ابن السكيت لا يقال بلبن امه لان اللبن هو الذي يشرب قوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
افضل عليه وتفضل بمعنى وخزاه يخزوه ساسه اي ولا انت مالك امري فتسوسني قوله من اهل الحلال
قوم حلال اي نزول وفيهم كثرة وكذلك حي حلال قوله وام عامر وام عامر وابو ميس اسم للذئب جامعه امثل

الكميت واللجين قوله سبح الجودي والجد الجد والجهد مثل عسر وعسر المكان القلب قوله أولى
في أولى لك تهدد ووعيد قال الاصمعي معناه قاربه ما يهلكه اي نزل به وانشد فعادي بين هاديتين منها
واولى ان يزيد على الثلاث اي قارب ان يزيد قال ثعلب لم يقل احد في أولى احسن مما قاله الاصمعي قوله
وع في الذعر يقال ذعرته ذعرا اي افزعته والاسم الذعر بالضم قوله ولها بالماطرون الماطرون
موضع بالشام قوله فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد
الاشيا قد يقال انه عرف اسما العدد بانها موضوعة لكميات احاد الاشيا ويفهم منه ان كل واحد
منها يكون موضوعا لكمية واحدة من تلك الكميات فلا اعتراض قوله ولو دخل واحد واثنان لدخل في
رجل ورجلان المتبادر من العبارة ان الكمية نفس الموضوع له وفي نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا
يرد قوله ودياري ودياري ودري وطوري الى اخره ابن القطى يابن قعنب في عدوه بمعنى وثب
فهو ابا زعا نور وما بالدار ما نوز اي احد غير مهموز وما بالدار ذو مرى بغير همز اي احد وما بالدار
طوري اي احد وما بالدار كسع اي احد وما بالدار دبي وما بها ارم بحذف اليا اي ما بها احد وما بالدار
ادمي اي احد وما بالدار سفر اي احد قوله والعنصوة العنصوة الخصلة من الشعر قوله وتابيته كساق
الساق ساق القدم وجمعه سوق كاسد واسد قوله نحو عزة العزة الفرقة من الناس والهاء عوض عن اللام
والجمع عزي وعزون يقال في الدار عزون اي اصناف من الناس قوله كما في عزون وكرون الكرة
التي تضرب بالصولجان واصلها كرو والهاء عوض وتجمع على كرين وكرين بالكسر وكرات قوله نفعل ذلك
لجواد ورباع الرباعية مثل الثمانية السن التي بين الثنية والناب والجمع رباعيات ويقال للذي يلقي
رباعيته رباع مثل ثمان واذا انبتت اتممت فقلت ركبت برذونا رباعيا قوله وثلاث ذود الذود
من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها فالتكسير اذواد قوله فقلت مناه
قال في الصحاح فتحل كسر الفاء الكسر ما بعد مي ومنى كعصي وعصي قوله غسلين في الاصل كغسليل الغسلين
ما انغسل من لحوم اهل النار ودماءهم قوله ما هي كليب جمع كلب كعبد وعبيد قوله ومعصر اعصرت
الجارية ادركت وحاضت فهي معصر قوله كان خصيتيه من التدلدل تدلدل الشي اي تحرك متدليا
قوله وكان النكيران يخيف وتجاور النكير والانكار تغيير المنكر واشفقت من الامر اي اشفقت وحذر
رث
قال النابغة الجعدي اقامت بها البيت وجار الرجل الى الله اي تضرع بالبكا قوله لان الاستهلال يكون
في اول الليل يقال اهل الهلال واستهل على ما لم يسم فاعله ويقال ايضا استهل هو بمعنى تبين ولا يقال
اهل قوله يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلاثة ثلثت القوم اثلثهم بالضم اذا اخذت ثلث اموالهم
واثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلاثة بنفسك وكذلك الى العشرة الا انك تفتح اربعهم
واسبعهم واتسعهم فيهما لمكان حرف الحلق قوله وكذا افقع الفقع ضرب من الكماة قال ابو عبيد
هي البيضا الرخوة قوله وكذا انكث اللام همزة في همزاة وسقاة امراة سقاء وسقاءة عزوته الى ابيه
وعزيته لغة اذا نسبته والاسم العزاء والعزاء ايضا الصبر قوله وصلاية وصلاءه الصلاية الفهر وكذا
الصلاءة بالهمز قوله والاكولة الاكولة الشاة التي تعزل للاكل وتسمن واما الاكيلة فهي الماكولة يقال اكيلة
السبع قوله وجحاجحة الجحجاح السيد والجمع الجحاجح وجمع الجحاجحة وان شئت الجحاجيح قوله وللملقوت

والعاقوة

والعاقوة المعوه الخدمة قوت اقوقوا ومعنى وليس الخادم مقتوا كانه منسوب الى المصدر قوله
ابنه فعال كجمال يقال للابل اذا كانت ذكورا لم يكن فيها انثى هذه جمالة بني فلان قوله واد وبة الاروية
الانثى من الوعول قوله ان الثاني حلوبة وركوبة وتحوله الركوب والركوبة ما يركب يقال ما له ركوبة
ولا حمولة ولا حلوبة اي ما يركب ويحمل عليه ويحلب والراحلة الناقة التي تصلح لان ترحل وكذلك الرحول
وقيل الراحلة المركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله ومطفل المطفل الظبية معها طفلها وهي قريبة
عهد بالنتاج وكذلك الناقة قوله نحو ضامر وعانس الضمر والضمر مثل العسر والعسر الهزال ولحقة
اللحم وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها
حتى خرجت من عداد الابكار هذا اذا لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ويقال للرجل ايضا
عانس قوله كالسردي سردي الشي مثله قوله وحله سوكا بردة سوكا اي حسنة المشي لكونها جديدة
قوله وتاداد والسحنا بمعنى السحنة وحقا وقرما التادا الامة وكان الفرا يقول التاداء والسحناء لمكان
حرف الحلق قال ابو عبيد لم اسمع واحدا يقولها بالتحريك غيره قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلا
بالتحريك الا حرف واحد وهو الثاداء وقد يسكن يعني في الصفات واما الاسماء فقد جا فيها حرفان وهما
وحقا وهما موضعان والقرما بالتحريك موضع قال بريء فرسا عب في هذا الموضع على قرما عاليه بسواه
التادا و
كان ما من غير حمار قيل ما السحنا انما حركتا لمكان حرف الحلق كما يسوغ التحريك في مثل الشعر والنهر
وما ليس فيها مقصور مد ما هي العلة ولعل الشاعر للضرورة والحشا العظم الناتي خلف الاذن
واصله الخشاء على فعلا فادغم قوله كطباقا اجل طباقا اي لا يضرب والطباقا من الرجل العيي قوله كعقربا
العقرب يونث والانثى عقربة وعقربا ممدود وغير منصرف والذكر عقربان قوله كقرنسا قرنسا ممدود
بغير تنوين ضرب من التمر وهو اطيب التمر بسرا قوله ونعلا لا كخفسا ونعلا لا كقرفصا هذه النسخة
صحيحة اذا جعلت خنفسا الهمج الغالب لا ينكر المثال قاتل قوله ومفعولا كمعيورا العير الحمار الوحشي
ن
والاهلي ايضا والانثى عيرة والجمع اعيار ومعيورا ومعيورا قوله كسا يعني ساه نحو مل مفرد او له مولتا
يعرف الفنو فيما يعرف ادنى ما فيه بالجد والانتصاب اي مجدود ثالث والتابل الجمع كادي شلة
وحشية وحومل وادوا المعرد الفرد قوله تحب اي تعد وتسرع قوله بصحرا العبيط العبيط اسم واد
ومنه صحرا العبيط قوله اسر ومحك الاسر شله المزح والمحك اللجاج قوله ذبحت في سلت السلت
ثه
نوع من الحب والذبح الشق ذبحت اي شققت قوله زايد الا تانيث كالحبلى والقصيرى اي دالتا على الالا
غير او كالاعلى والمصطفى والقصيرى الضلع التي تلي الشاكلة والفعلى في ايضا الحبلى قوله اسيد رجام
الرجام جمع الرجمة وهي الحجارة الضخام قوله لا صبح الحي اوتاد الوتد مثل العلق وسو الحال وهو مصدر
يوصف به فيقال رجل وتد اي سيء الحال يستوي فيه الواحد والجمع كقولك رجل عدل وقوم عدل فيقال له
اوتاد قوله وجامل وباقر الجامل زوج الناقة والجامل قطيع من الابل مع رعاته وارابه قال الحماد حامل
يا هد الليل ساهر البقر اسم جنس البقر يقع على الذكر والانثى والها للواحد من الجنس والباقر جماعة
من البقر مع رعاتها قوله نحو عباديد وعبابيد العباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه وكذا
العبابيد تقول صار القوم عباديد وعبابيد والنسبة اليه عباديدي قال سيبويه لا واحد له

وواحدهُ ضليلٌ وَضلوكٌ وَضلالٌ في القياس **قوله** والدلاص الدليص والدلاص اللين البراق درع
دلاص وادرع دلاص **قوله** اجفل القوم اي هربوا مسرعين **قوله** زعانف الزعنفة بالكسر القصير
واصل الزعانف اطراف الاديم فا كارعه **قوله** وحُصانٌ وحجر الحجر الانثى من الخيل والحصان بالكسر
الذكر منها **قوله** وسيفانه رجل سيفان ضامر البطن وامراة سيفانه **قوله** وحصانون رجل حصانٌ
ضامر البطن وامراة حصانه **قوله** صهصلقون صوت صهصلق اي شديد والصهصلق العجوز الصخابة
والصخب الصوت **قوله** من وراءهم نطف النطف التلطخ بالعيب **قوله** تماصرا بني ماسب لسدد
يقال لِلّيت اللهم اشد دخلته اي الحمله الذي نزل **قوله** افعل كاضحى الاضحية الشاة التي تذبح يوم
الاضحى وفيها اربع لغات اضحية واصحية والجمع الاضاحي وضحيه على وزن فعيلة والضحايا واضحاه
والجمع اضحى كما يقال ارطاه وارطى وبها سمي الاضحى **قوله** لكونه جمع ابين تصغير ابن تصغر ابنا ابيناء
وان شيت ابينون على غير مكبرة كان واحد ابن مقطوع الهمزة فصغر على ابين ثم جمعه **قوله** كالقلاص
القلوص من النوق والشاة بمنزلة الجارية من النساء والبكر الفتي من الابل والانثى بكره **قوله** جمع دهيد
قال في الصحاح كانه جمع دهدا ها على دهاده ثم صغره على دهيد **قوله** ومنها عليون العلية الغرفة
والجمع العلالي فعليه واصله عليوة وقال في العليه بالكسر بجعلها من المضاعف **قوله** وعرفا جيل الجيل
اسم للضبع وهو معرفة بلا الف ولام **قوله** وعملس وارقط العملس القوي على السير السريع والعملس ايضا
الذئب والرقط سواد يشوبه نقط بياض ودجاجة رقطا والارقط من الغنم الابعث وهو قريب من
الاغبر **قوله** بلت عفرين عفرين ماسدة وقيل لكل حائط قوي ليث عفرين بكسر العين والرا
مشدد وقال الاصمعي عفرين اسم بلدة **قوله** كالعضين من عضوبه اي فرقته وقيل عضابه بالهاء
واصله عضيهه لان العضه والعين في لغة قريش السحر وهم يقولون للساحر عاضه **قوله** كالاضاة
والقناه الاضاة الغدير والجمع اضى كقناة وقنى **قوله** ولكني اريد به الذوينا الذوينا قال الاعشى
ولا اعني بذلك اسلفكم ولكني اريد به الذوينا يعني به الاذوي وهم ملوك اليمن المسمون
بذي يزن وذي جدن وذي نواس وذي اصبح وغير ذلك **قوله** ودراني من بعد بداره وادراه
حله اي خدعه قال المثقب العبدي وما ذا يدري الشعراء مني البيت **قوله** غرثى الوشحا
الرين الوشح ما يلتشح من اديم مرصع بالجواهر تشده المراة بين عاتقها وكشحيها والجمع الوشح امراة
غرثى الوشاح اي دقيقة الخصر بين لاملا وشاحها فكانه غرثان والرين كل حلقة من سوار
وقرط وخلخال وما اشبهها بره بجمع على براه وبرين قال وقسيس الخلاخل والبرينا **قوله** وشيد
في الاثنين يوم الاثنين لا يثني ولا يجمع لانه مثنى فان احببت ان تجمعه قلت اثانين **قوله** وان كانت
كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها ايضا
الكنية اولي **قوله** وانا بوانات البوان بالكسر عمود من اعمدة الخيمه **قوله** وجرع ربعان رجل
ثبت وامراة ثبت **قوله** وقد جا عضوات العضة كل شجر يعظم وله شوك ويجمع على عضاة كشفاة
فنقصانها الها وقيل نقصها الواو لانها تجمع على عضوات **قوله** انت ذكر عودن احشاقلبه الي اخره
اوله اذا قلت ودع وصل حرفا واحدث زمارها علو كالي الوسائل **قوله** واهله وقد برس

برس

الاتفاق بفساد المعنى وبعد الالتباس والتي فالاوجه في التوجيه ان يكون حتى للعطف المحض كما اشير
اليه اولا نعم انكره اكثر النحاة لكن وقع ذلك في عبارة الامام محمد رضي الله عنه وكفى به قدوة على انه استعمال
مجازي ولا يلزم فيه السماع فلا عبرة بانكارهم كما ذكره الفحول من علماء الاصول

قلع

ع

معه لا يتحلل حتى يحرم بالحج قال الاتقاني برفع الميم لا النصب لان حتى ليست غاية لفساد المعنى
بل هي للحال كقولهم مرض حتى لا يرجونه اقول فيه بحث لكن لا لان حتى لا يفارقها معنى الغاية سواء كانت

سعدي چلبي

جارة او عاطفة او ابتدائية على ما صرح به كما قيل اذ قد صرح في التلويح بانها اذا دخلت على الافعال قد يكون

يعني انها تستعمل بمعنى ... والتشريك مجازا

للعطف المحض من غير اعتبار غاية او سببية بل لان المحققين من النحاة اشترطوا في كونها للحال امرين احدهما
كون ما قبلها موجبا والآخر كونه سببا لما بعدها وكلاهما مفقود ههنا اما الاول فظاهر واما الثاني فلذلك ايضا
لان عدم التحلل ليس سببا للاحرام بالحج كما لا يخفى بخلاف ما في المثال فان مرض موجب وكونه مريضا سبب
لعدم رجائهم كما ذكر في كتب النحو والعجب من بعض الشراح انه غفل عن كونه مثالا مشهورا لكونها للحال فشنع

كمال پاشا زاده

على الاتقاني بانه لم يدر انه لا معنى للحال لا فيما نحن فيه ولا فيما اورده من المثال ويلزمه غير تلك الغفلة الغفلة

كمال پاشا زاده

عن قيام الفرق بينهما ثم انه وجه عبارة الكتاب بتوجيه آخر وهو ان حتى للغاية ولا فساد لان عدم تحلله بعد
احرام بالحج بحكم الاحرام به لا بحكم الاحرام بالعمرة فانه ينتهي قبله حقيقة وان لم ينته ضرورة اقول من اعتبر الاحرام
بالعمرة غير منته ضرورة انما اعتبره كذلك في حق التحلل كما ذكر في النهاية وارتضاه الموجه فظهر ان عدم التحلل
ممتد الى آخر الاحرام بالحج وح لا يصح اعتبار الغاية وبالجملة فنفس الاحرام بالعمرة منته وعدم التحلل منه غير منته
والمغيا سواء كان الاول فالمحذور على حاله واما ما قيل في التوجيه ايضا من انه لو سلم اعتبار مفهوم الغاية
فلا يعارض المنطوق وقد صرح فيما سبق بانه لا يتحلل بعد الاحرام بالحج ففيه وجه اما اولا فلان مفهوم الغاية متفق عليه
كما صرح به في التلويح بل هو من الاشارة عند اكثر الفقهاء كما نص عليه في البدايع وقد اعتبره المص في بعض الاوائل
على ان الكل متفقون على اعتبار المفاهيم في الروايات فلا يستقيم قوله لو سلم لدلالته على صحة عدم التسليم بل رجحانه
واما ثانيا فلانا سلمنا عدم المعارضة لكنه انما يدفع الخلل عن نفس المسألة المستفادة من المنطوق السابق
ولا يدفع الخلل عن هذا التركيب فان اشتماله على شيء معتبر يخالف المنطوق السابق خلل فيه وهو الذي اراده.

وس لمعروف قد يتبرّ باذا تعرضت له وانشد الفراء واصله البيت **قوله** وكذلك لم تقلبها فقد بل
مع تحريكها اي استثقالا لاذا لم تقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل لعروض الحركة
في الجمع كما لم تقلب في خطوات **قوله** نحو قدات القد بالكسر سير يقد من جلد غير مدبوغ
والقدة اخص منه **قوله** وعيرات العير الابل التي تحمل الميرة **قوله** ولا يبقى على حاله الا ما الثانية فقد

نخ

الى اخره وكذلك قلب الهمزة في حمراوا واوا وقلب الالف في حبلى يا في جمعهما فقد بعد لحوق العلامة **قوله**
وقد يستعار احدهما للاخر اي بناء جمع القلة وبناء جمع الكثرة **قوله** بل المضاف الى الفاعل ما كونه لكونه
الى اخره الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون
عند ذلك اشد شبها بالفعل **قوله** امن رسم دار مربع يقال اربعوا اي اقاموا في المربع عن الارتياد
ومنه قولهم غيث مربع مربع **قوله** السناسن عرقان يمتدان من الراس الى الحاجبين ثم العينين
قوله طلب المعقب حقه عقب في الامر اذا تردد في طلبه مجدا قال لبيد يصف حمارا واتانا له حتى
تهجر بالرواح وهاجها طلب المعقب **قوله** وشزبا مر وشازب الضامر وقد شزب الفرس
شزوبا ومكان شازب اي حسن المصور من الجبل الطاهر **قوله** اسهب فهو ساهب واحصن فهو
محصن اسهب الرجل اذا اكثر من الكلام فهو مسهب بالفتح وهو بارد واحصنت المراة عفت واحصنها
زوجها فهي محصنة ومحصنة قال ثعلب كل امراة عفيفة محصنة ومحصنة وكل امراة متزوجة محصنة
بالفتح لاغير **قوله** فبالرزا مرزدا ابو حي من تميم وهو زامر بن مالك بن حنظلة يقال ربيح ابي دبي
وفلان ربح للوزارة اي ربي لها وهو اهل لها خاض الماء وخضت الغمرات اقتحمتها **قوله** مخاميص
العشا لاحور الحور الضعف ورجل حوار وريح حوار وارض حوارة والجمع جور القزم بالتحريك
الدناة ورجل قزم الذكر والانثى ساء اي سعه وولد ساء على القلب والنسا المبالغة والابله
قوله على ياس سرابا الطراب سرع الى اوطانها **قوله** وطين الوطين بالتحريك العطاية يقال
هو طين وطاين اي فطن حاذق **قوله** فنسب غير مهبل هبلة اللحم اذا اكثر عليه وركب بعضه بعضا
واصله يقال رجل مهبل **قوله** حلف المجرين احرته الجانة الى ان دخل جحره فانجحر **قوله** لعروة وملول
الملول الميل الذي يكتحل به والعرود ضرب من الكماة **قوله** وادعج الدعج شدة سواد العين مع
سعتها **قوله** نحو طاولته فطلته يقال طاولني فلان فطلته اي كنت اطول منه من الطول والطول
جميعا **قوله** اقامت على ربعها الاثافي سفل الاليه وطرفها الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما
قوله كرم الدري ونادقدود قت اليه اي دنوت منه **قوله** رحيب قطاب الجيب القطاب مخرج الراس
من الجيب اي واسعة جيب الدرع يروى بتنوين رحيب واضافته كما مر اليه الاشارة **قوله**
وارعن واهوج واخرق الرعونة الحمق والاسترخاء ورجل ارعن وامراة رعناء ورجل اهوج اي طويل
وبه تسرع وحمق والهوجاء الناقة التي كان بها هوجا من سرعتها الاخرق ضد الرفيق ويقال خرق
يخرق خرقا الوك بالضم الحمق **قوله** والفقم الفقمان يتقدم الشفاه السفلى فلا يقع على العليا **قوله**
مراجت بني اباض الاباضية فرقة من الخوارج اصحاب ابي عبد الله بن اباض التميمي اباض اسم موضع **قوله**
في الاسل الجواز الاسل شجر ويقال كل شجر له شوك طويل شوكه اسل ويسمي الرماح اسلا والجواز العطا

من حر الرجل فهو حران قوله ودس مهلهلا مهلهل النساج الثوب اذا ارق نسجه ويسمى امرؤ القيس بن
ربيعة اخو كليب وايل مهلهلا لانه اول من ارق الشعر قوله من عقاب لوح الجو اللوح بالضم الهوا
بين السما والارض والجو ما بين السما والارض وانتمى انتسب قوله كردن الردن اللهو واللعب قوله
صرعا كافكل الافكل الرعدة والايدع الزعفران وهما منصرفان فاذا سميت بهما منعتهما في التعريف
دون التنكير قوله يوما سراه كرام الناس السرو سخا في مروة يقال سرا يسرو وسري يسرى
سروا فيهما وسر وايسر واسراوة اي صار سريا وجمعه سراة وهو جمع سرا وهو ان يجمع فعيل على
فعيله قوله الغوانسا الغوانس لعلي البيضة من الحديدة وايضا عظم ناتي بين اذني الفرس قوله اربد
اسم الفاعل دعمت الشي دعما اذا جعلت له دعامة قوله اسى اخاه بنفسه اي ليكف وليواس قوله
وهدبد وعلابط العلبطة والعلابط الضخم وايضا القليع من الغنم والهدبد اللبن الخاثر جدا قوله
واما اهراق يهريق اهراقا فهو مهريق والشي مهراق ومهراق ايضا التحريك قوله كجواد
يلعبن في الصحرا الجرسما لاقت لبون بني زياد وكالناذا لك وما لاقت كابل باسك قوله بالقاع
القرق القرق بكسر الرا المكان المستوى قوله اسرب غير مستحقب احتقبه واستحقبه بمعنى
اي احتمله ومنه قيل احتقبت فلانا لانه كانه جمعه واحتقبت من خلفه قوله عضوب حسيره الحسر
العظم من الابل والانثى حسيره قوله فلما اي ان ثمر الله ماله ثمر الله ماله اي كثره التاثيل التاصيل
يقال مجد موثل ومال موثل والتاثيل اتخاذ اصل المال يقال سد الله مفاقره اي اغناه وسد وجوه
فقره قوله لا تجعلني فيهم شطيرا ولا تجعلني اي لا تتركني شطيرا اي غريبا قوله شرق شرق
بريقه اي غص به قوله يصهد بن وخالدا الفهم ان تجهد المرحلتين قال ابو زيد يريد بن البيت
قوله ويصبغا صبغت الرجل مددت له صبغي للضرب قال ولا اصلح حتى يصبغونا وتضبعا
قوله واما النصب في قراة ابي عمرو وقيل النصب قراة ابن عامر لا قراة ابي عمرو وعليه في الشاطبية قوله
ويجوز ان يكون فيكون عطفا على فتطردهم هذا الوجه مذكور في الكشاف لكنه منظور فيه
لان هذا الطرد انما هو على تقدير ان يكون حسابهم عليه فيكون جايزا كما يعلم من الكلام فلا يكون
سببا للظلم ولا يرى انه لا يجوز ان يقال ليس زيد عندك فتضربه فتصير ظالما بهذا الضرب
قوله بيد السماق الصفصف اي المستوى قوله وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفا
ليست للسببية فنفي المجموع ونفي الثاني وحده ونفي الاول وحده وقصد التسبيب مع انتفايهما
والقصد الى نفي الثاني قوله الزبرقان له ابيات الزبرقان القمر قوله وقد يستانف بعد الواو من
غير معنى الجمعية اي الواو التي قد يقطع في غير هذا الباب اعني في غير باب الجمعية قوله عطف على حتى
في قوله وحتى اذا كان مستقبلا الى اخره والظاهر انه مجرور عطف على حتى قوله وبان مقدرة بعد
حتى وعلى ما ذكره يكون مرفوعا قوله واسرتهم يوم الصليفا الصليفا الارض الصلبة قوله قفارا
رسومها رسم الدار ما كان من اثرها ملصقا بالارض قوله الما تقرفوا منا النعيبا اوله اليكم
يا بني بكر اليكم الما تعلموا البيت اي تنحوا عنا فانكم قد عرفتمونا يقينا قوله لتاخذوا مصافكم المصف
الموقف في الحرب والجمع المصاف قوله نحو ازرره ولو بشوكة قال رجل يا رسول الله اني رجل اصيد

فاصلي

فاصلي في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة قوله اماوي بمن الى اخره الماوية امراة
كانها منسوبة الى الما وماويه ايضا اسم امراة قوله اوما يرى اليوم ارحى قال في الصحاح اما
يرحي وطورا بدال سيرها وحرجي بدل ارجي وارجيت الابل سقيتها والظعينة الهودج كان
فيها امراة اولا اصعد في الوادي وصعد تصعيدا اي انحدر فيه وصعد في السلم صعودا وصعد في
الجبل وعلى الجبل تصعيدا اوفرعت الجبل صعدته وافرعت في الجبل انحدرت قوله تحمل فوق
طوقك انها مطبعة المطبعة الناقة المثقلة بالحمل قوله ضرزت الناقة شددت عليها الضراز
وهو خيط يشد فوق الخلف والبود به الخلف حلمة الضرع والبوادي الخشبات التي تشد على
ضرعها كيلا يرضعها ولدها قوله نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما الاثام جزا الاثم
فعلى هذا يلق اثاما جزا ماو يضاعف فعل مذكور بعده يدل عليه اثاما بدل من الشرط اعني
يفعل ذلك كما يشعر به كلامه فتامل قوله اوسرعك نيم الناس يقال مررت برجل سرعك من رجل
اي حسبك والمعنى انه من النحو الذي يسرع فيه ويبطى قوله يعشوا الى ضوء نارها الى اخره عشوت
الى النار واعشو اليها اذا استدللت عليها ببصر ضعيف قال الحطية والمعنى متى تاته عاشيا
اخر البيت في الصحاح تجد خير نار عندها خير موقد والاجيج تلهب النار وقد اججت تاجج اجيجا
واججتها فتاججت قوله خيف ان تلحق في اول وهلة يقال لقيته اول وهلة اي اول شي والوهلة
الفزعة والوهل وقد وهل قوله فلا سفل في خطوي ولا اهوى ولا استقوى الاقوا في الشعر
هو ان تختلف حركات الروى فيكون بعضه مرفوعا وبعضه منصوبا او مجرورا يقال اقوى الشاعر
ويقال اقوى القوم اذا صاروا بالقوى وهو المكان الخالي واقوى الرجل اذا كان ذا بنية قوية وقيل
قوي الضعيف يقوى وقويته انا تقوية قوله وصد وعك وزاد صب وزنك الوعك مغث
الحمى قد وعكته الحمى فهو موعوك والمتعب الرداني ادهقته فيه قوله فلترعك العواذل الروع
الفزع يقال فزعت اليك وفزعت منك ولا تقول فزعتك قوله والاول اولى لضعف الجار من
عمله مضمرا ولهذا شذ الله لافعلن اي بحرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا احكم بشذوذ الله لافعلن
قوله لان النبا والتنبله بمعنى الاعلام نبات من ارض الى ارض اي خرجت ونبات على القوم اذا
طلعت عليهم قوله فان كان نجا بمعنى طلب نجوت بالمكان اقمت ونجوت الشي صنعت به ونجيت
بالشي اي ولعت به ونجت الريح السفينة ساقتها قوله لا تخلنا عن غزاتك ان ظالما فقد وشى الي
اخر اي لا تظن انا نجوز عن غزاتك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك عند الملك فلم يظفر بنا قوله
ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا فلا يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا موكدا
قوله ان المنايا لا تطيش سهامها طاش السهم عن الهدف عدل قوله غادرته جزر السباع الجزر
هو اللحم الذي تاكله السباع وتقطعه بانيابها قوله عد الطاوي يعارض الريح هافيا هفا الطاير
بجناحيه اي خفق وطار وهفا الشي في الهوا اذا ذهب كالصوفة قوله ارهف شفرته الشفرة
السكين العظيم والحربة واحد الحراب قوله كانها قطا الحزن الحزن ما غلظ من الارض والحزن
بلاد العرب وحي من غسان قوله سراة بني بكر تسامي الى اخره جمع السري وهو الكريم والابل الغرا

والجيل العراب خلاف النخاتي والبراذين قوله في لجة غمرت اللجة بالضم معظم الماء وبالفتح اصوات
الناس وصخبهم قوله كان الكون وهو هوس الهوس بالتحريك نوع من الجنون قوله كان سبيئة من بيت
راس السبيئة الخمر بيت راس قرية بالشام قوله نزال الرجال الامنزفان اعدها الى اخره اوله حلفت
يمينا بابن قحطان بالذي يكفيك بالارزاق في السهل والجبل وتعد فاعط ولا تحل اذا جاء سائل
فعندي لها عقل وقد زاحت العلل قوله وقد خطي ذو الرمة جراجيح الجرجوح الناقة الطويلة
على وجه الارض وقال ابو زيد الجرجوح الضامر قوله قنا فدهدا حول حول بنو تميم الهداجون
مشية الشيخ وقد هدج يهدج وهدج الظليم اذا مشى في ارتعاش فهو هداج قوله رسم دار قد
تعفى بالسرر تعفت الدار درست سرار الشهر اخر ليلة منه وكذلك سرار وسيرار وهو
مشتق من استسرار القمر اذا اخفي ليلة السرار قوله دسيس الهوى دس الحمى ودسيسها واحد وهو دك
مسها قوله في قوله تعالى عسى ربه ان طلقكن عسى من الله تعالى واجبة في جميع القران الا في قوله
تعالى عسى ربه ان طلقكن وقال ابو عبيدة الى اخر قوله كزيادة ما في افعل هذا اثر ما في افعل هذا
اثرا واردي اي اثيرا اي اول كل شي قوله وهلهل يقال هلهلت ادركه اي كدت ادركه قوله كرابل
وصرصر الجندب صريرا وصرصر الاخطب الشعراي صرصر قوله من طول البكاء ان مصحاك
مصح الشي مصوحا اي ذهب وانقطع قوله براة قد برح برح مكانه اي زال عنه قوله قلوص
سهيل من الاكوار الكور بالضم الرحل باداته والجمع اكوار وكيران قوله ولا شل عشره يقال
لمن قال احاد الرحل والطعن لا شلل ولا عمى ولا شلل عشره اي اصابعه قوله اذ انقض معنى الحب
او البغض بغض بغاضة صار بغيضا وبغضه الله الى الناس فابغضوه اي مقتوه قوله نعد ما
اشد واشد داي قياسه التوصل بنحو اشد دو جعل ما هو بمعنى مصدر المبني للمفعول
وهو الفعل المبني للمفعول المصدر بحرف المصدرية مقام المتعجب منه قوله ما بلس
او موضوعا للمفعول نحو جن ما بلس بكلمة اي ما تكلم وما بلس ايضا مثله وجن الرجل
جنونا واجنه الله فهو مجنون ولا تقل مجن وقولهم في المجنون ما احبه شاذ لا يقاس عليه
لانه لا يقال في المضروب ما اضربه قوله ولله عيني حبين الحبين بالفتح القصير وهو هنا
علم قوله ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لا يخفى عليك ان
التفضيل ههنا ليس بمعنى جعلك اياه افضل بل بمعنى الاخبار عن كونه افضل ثم الاخبار
الذي هو فعل المتكلم ليس مدلولا اصليا للكلام الخبري ولا مقصودا منه بل مدلوله الاصلي
المقصود منه هو الحكم بالنسبة بين طرفيه وذلك يحتمل الصدق والكذب كقولك زيد
قائم فلا يكون انشا اصلا واما صيغة التعجب فالمقصود منها التعجب واحداثه وذلك مما لا
يتطرق اليه صدق ولا كذب واما كون المتعجب منه كحسن زيد مثلا حاصلا في الواقع فهو لازم
عرفي للمعنى المقصود من الصيغة فلا يلزم كونها خبرا وكذا الحال في صيغة المدح واما نحو قولك
كم رجل عندي فمعناه الحكم بحصول للرجال واستكثار لتلك الرجال والاول خبر والثاني انشا
وقس على ذلك رب رجل عندي وحينئذ فلا اشكال قوله ولا يصح ان يقال نعم كل رجل يمكن ان يقال

انا الزيدين نعم كل الرجل زيد لانه يتبادر منه ان افراد الرجل متعددة حقيقة وانها عين زيد
وذلك محال ولذلك لا يجوز ايضا ان يقال انت كل الرجل وكما جاز ان يقال انت الرجل كل الرجل جاز
ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد اذ يتبادر حينئذ من العبارة ان المقصود المبالغة وهو انه
بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل يرد عليه
ان هذا الحصر اعني نفي الرجولية عمن سواه لا يفهم الا اذا حمل الرجل على الجنس وادعى اتحاد زيد به او
حمل على استغراق الجنس وكون زيد عين الجميع اذ كل واحد منهما مناف لما تقدم منه فتامل قوله
قيل باي داري جمانا الجمان حب يعمل من الفضة وجمعها جمان قوله والاكثر ان لا يلحقهما اذا وليهما
المونث ايذانا به من اول الامر وهو لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمونث
ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي في نعما رجلين قوله على كل حال من سجيل وبرم السجيل
للحبل ما يفتل فتلا واحدا كما يفتل الخياط سلكه والبرم ان يجمع بين سجيلين فيفتلان حبلا واحدا
والسجيل من الثياب ما كان غزله طاقا واحدا والمفتول المغزول طاقين والمتام ما كان سداه
ولحمته طاقين طاقين قوله والمري بدل من العشى وليس بعشى النسبة الى امرى بفتح الياء ومنه
المري الشاعر وكذا النسبة الى امرى القيس وان شئت امرئي قوله فنعم مرزا اي رجل كريم يصيب
الناس خيره قوله فيظل يحجم محضره دعايم الزور العنظل طويل العنق ويحاعر يمضي اي ما بين الكاهل
الى الظهر والمحضر الناقة العظيمة الحضر وهي وسطها الدعامة خشب الخيمة قوله دعايم الزور
منصوب على التشبيه بالمفعول والعامل محضر ولولا التعريف لكان تمييزا عن النسبة على محكمه
بعظمة هي من حيث دعايم يورهما الزورق نوع من السفن والزور اعلى الصدر قوله كما في نعما
ومتاملي قعدت له وصحبتي بين ضارج وبين العذيب بعد ما تاملي اي قعدت بهذا البرق
ساهرا واصحابي يزولوا من هذين الموضعين اتامل من اين هذا البرق مناسبة ما بينهما
قوله لان التمييز هنا عن الظاهر وهو ذا وايضا التمييز ظاهر لازم عن الضمير قبله قوله
ولا اعطيهم ما اراد واحسن حسن الشي وان شئت حذفت الفتحة فقلت حسن الشي ويجوز ان تنقل
الضمة الى الحاء قال الشاعر لا يمنع البيت فنقلت الضمة الى الحاء قوله بقنة الحجر القون من
حجج القنة بالضم اعلى الجبل مثل القلة والحجر قصبة اليمامة يذكر ويونث والحجة بالكسر السنة
والجمع الحجج قوله من خلل السحاب الخلل الفرجة بين الشيئين والجمع الخلال قوله شمم المسك
من دارين شممت الشي بالكسر اشمه شما وشميما وشممت بالفتح اشم لغة قوله حتى ما دجلة اشكل دم
اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة قوله في طعن الكلى والاباهر الابهر عرق اذا انقطع مات صاحبه
قوله علت تسدر ما الدخول جمع اعلت وهو الغليظ الرقبة تسدر اي تحرك بالدخول اي بالاحمال
والاوتار قوله ربه هيضل الهيضل الجيش الكثير يقال جيش لجب عرمرم اي ذو جلب وكثرة قوله
ماوي ماويها عارم عارم شعواي فاشية متفرقة قوله رب رفده هرقته الرفد والرفد القدح
الضخم والرفد مصدر رفده يرفده قوله بين بصري وطعنة نجلا بصري موضع بالشام ينسب
اليه السيوف قال صفايح بصرى احلصتها فيونها والنجل بالتحريك سعة شق العين والرجل

اشجل العين نجلا وطعنه نجلا اي واسعه بينة النجل قوله ورُبَّما الجامل المؤبل فيهم الجامل القطيع من الابل مع رعاته كما قال الشاعر بها جامل بابعد الليل سامرة التاثيل التاصيل يقال مجد مؤثل ومال مؤثل والتاثل اتخاذ المال والعناجيج جياد الخيل واحدها عنجوج وفي نسخ المفصل المابل يقال ابل مؤبل اي متخذة للقنية قوله وان يسقني يوما فرعا والمشهور جواز دخول رُبَّما على المضارع بلا تاويل كما ذكر ابو علي في غير الايضاح قوله كدت اقضي الحياة من جلاله اي من اجله ويقال من عظمه في عيني قوله قد يحق لقاءه اللظى النار قوله بلد ذي صعد واضباب الضب ما اغلظ من الارض والجمع اضباب والصعود ضد وجمعه صعايد وصعد قوله والرجز الرجز نوع من الشعر قوله اللاتي بها تبيل هذا رجل متنبل نبله اذا كان معه نبل والقطع نصل قصير عريض السهم والجمع اقطع واقطاع قوله وكله بكله يقال رجل وكل بالتحريك ايضا على مثال سمح وكله يقال اي عاجز يكل امره الى غيره ويتكل عليه قوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما قال زهير يعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر اين تنسلك القصد بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد واقصد في مشيك واقصد بذرعك اي اربع على نفسك وارفق قوله فهمزة في الاصل عندهم همزة قطع جعلت وصلا جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة وعند سيبويه قوله والاولى ان يقال لم كسرت الهمزة ثم فتحت للتخفيف ويستبعد ان تكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسماء والافعال ولهذا قالوا في الامر من نصر ينصر انصر بضم الهمزة قوله فانه فرع وان اخاه لم يضطهد يقال هو فرع قومه للشريف منهم وضهد ته فهو مضهود اي مقهور مضطر قوله الى التنور كانها مغابيد المغاد الخشبة التي يحرك بها التنور والجمع مغابيد قوله وقلن على الفردوس اول مشرب الفردوس حديقة في الجنة وفردوس اسم روضة دون اليمامة والدعثور الحوض المنثلم قوله في قوله تعالى طبقا عن طبق لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد احوال في الشدة بعضها ارفع من بعض وهي الموت وما بعده قوله بعد ما تم ظمؤها يصل الصليل صوت جناحيها في طيرانها وعن ان عطف على علي كان اسما وان عطف على من كان حرفا وغدت القطاة ونكرت من فوق ذلك الموضع وعن قيض وهو القشر الاعلى من البيض والمراد الفرخ اذ لك ام لدر به طلو فرحها الى سروري كالاسم المعيل اي ذلك معري اودنوح من القطاة الضارب لونها الى الكدرة ولعل اي مهمل وسروري اسم موضع والعيل من العيلة وهي الفقر قيل للاصمعي كيف قال غدت والقطاة تذهب الى الماء ليلا فقال اراد التعجيل الى الغدو قوله لواحق الاقراب القرب والقرب مثل العسر والعسر من الشاكلة الى مراق البطن قوله كان اذنيها اذا تشوفا تشوفت الى الشي اي تطلعت قوادم الطير مقاديم ريشه والواحدة قادمه قوله ونصفه وقد نصبا ونصبا نصب الرجل بالكسر بالنصب تعب وانصبه غيره قوله اذا حفت بارا رملة ارملت المراة اذا مات زوجها وارمل القوم اي بعد زادهم قوله موتا اخاكم ثم تطلقيني لشريس يقال اتيته موتاه اي وافقته وطاوعته والشريس الذي لا ياتي النساء قال ابو عبيدة هو العنين وانشد لابي زبيد الطائي افي حق موتاتي اخاكم البيت قوله ربمت من حرفا

اصل ح

ترحمت

رسمت الدار تاملت رسمها قوله لقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بري من المشركين ورسوله قوله والسيرافي ومن اخذ اخذهم يقال ذهب بنو فلان ومن اخذ اخذهم بالفتح اي من سار بسيرهم وحكي ابن السكيت ومن اخذ اخذهم برفع الذال واخذهم بكسر الهمزة مع رفع الذال اي ومن اخذ اخذهم وسيرتهم قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرف خرف بالكسر فهو خرف واخرفه اي ادهشته وزدهاه وازدهاه استخفه وتهاون به ومنه قولهم فلان لا يزدهى بخديعة قوله ام الحلس لعجوز شهر به الشهر به العجوز الكبيرة وكذلك الشهبرة قوله مروا عجالى اي مستعجلين قوله عما افضى كل مكان اقضى اي خرج الى الفضا قوله ولولا قاسم وتداول تذوب من الجود يقال سن للناس الندا فندوا قوله من جها لعميد العميد هو الذي هده العشق قوله غبات لدى محاط وبلا عباث المتاع اذا اهيأته والقبس شعلة من النار قوله يمشي بها الدرما الى اخره الدرما الارنب والمراة التي غاص كعبها في لحم ساقها والادن احدجا بني الخزرج واتامت المراة اذا جات بولدين في بطن فهي متئم قوله لعل الله يمكنني مكنه الله من الشي وامكنه منه بمعنى قوله يقال ان الزنانة اي الفارة الزنانة فارة مما تضرب العرب بها المثل فيقول اسرق من زنانة قوله اوجرته فلحنت وقص ختا مها جرته العطار حقته وقص اي كسر قوله اقامت به البردين البردان الغداة والعشي وكذلك الابردان قوله الى شعب مرعى الشعب الجبل الصغير قوله احو باساحة الحي البيت لعل تمامه وانتحى بنا بطن خبت ذي حقاف عقنقل اي لما قطعنا عرصة الحي وقبابهم والخرف بنا بطن ارض مطمئنا والحقف الرمل المتعطف والعقنقل الرمل المجتمع كالتل قوله وعليهم نعل بنت وامل قولهم بعل وامل يذهبون فيه الى التانيث نظرا الى القبيلة كما قالوا انتشر نبيت مر قوله مستكني متوقصا الوقص كسر العنق يقال فلان يتوقص فرسه اي يواثب وتعاقب الخطو قوله مثل قرن الشمس قرن الشمس اعلاها واول ما يبدو منها في الطلوع وذرو السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الضحى وغيرها قوله سا على ما حزر الناس من غير تحقق الحزر التقدير والخرص تقول حزرت الشي حزره واحزره قوله والنعامة الخشبة المعرضة على الزرنوقين الزرنوقان المناران على راس البير توضع عليها النعامة وتعلق فيها البكرة قوله وكان شان ان لا سرحوا نعما سرحت الاسب سرحا اسمنه واسمنته وفرس سريح اي سريع وخيل سح قوله سفينه الرواعد من صيف الصيف مطر الصيف والواحدة صيفة قوله بسبع رمين الجمار وثمان الجمرة واحدة جمرات المناسك والجمرة الحصاة قوله من الرباب جبالا الرباب سحاب ابيض قوله ورتمان انف اذا امضين رتمت الناقة ولدها رتمانا اذا احبته قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان الى اخره الشرق الشجا والغصة وقد شرق بريقه اي غص به قال عدي بن زيد البيت وغصصت يا رجل تغص فانت بالطعام غصان واغتصرت بفلان اي التجا اليه قوله ام اعني لك السيف وانحيت على حلقه السكين اي عرضت قوله ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني نب التيس صاح والحزن ما غلظ من الارض والحزن بلاد العرب لحيت الرجل الحاه لحيا اذا بليته قوله عزوت وعزا اليه او عزت اليه في كذا او كذا اي تقدمت وكذلك وعزت اليه عزا

سم

التقوم المعنوي ولكل آخر بحث الضماير

قوله اما ان راسك كالثغام المجلس الثغام بالفتح نبت يكون بالجبل يبيض اذا يبس يقال له بالفارسية
درمنه سفيد يشبه به الشيب الواحد ثغامة قال الشاعر يخاطب نفسه اعلا فقد اليت اخلس
النبات اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس راسه اذا اختلط سواده ببياضه **قوله** وقال على حراما
لو يبسرون مقتلي ولله تخاولت اجراسا اليها ومعبرا **قوله** افضل بجدكم بني ضوطري الضوطري
الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها بالدرع
والبيضة **قوله** يوم البين مستنكر سكيمه اي حرسه **قوله** الكوثر الرجل المستند اللبس الخير
قال وانت كثير يا ابن مروان طيب وكان ابوك ابن الفضائل كوثر **قوله** ذو منعة لاحق الاطال
مهدم المنعة النشاط وا ولجري الفرس والاطل والايطل الخاصر وجمع الاطل الاطال وفرس
مهدم اي جسيم مشرف الحصلة بالضم لفيفة من شعر **قوله** في قوله تعالى لو انهم بادون في الاعراب
بدا القوم بدوا خرجوا الى باديتهم والمضارع يبدوا **قوله** هما خبيا في كل يوم غنيمة خبأت
الشي وخباته اي سترته **قوله** لكم ويا اليوم اي لعلمونا نعظ الكرم في كتابه **قوله** فان تبين بالسعر
ام لا سبين اي لا عرف **قوله** فان عرف بعدهما ان والت وال كل والا وولا اي كا **قوله** بنات
الخيزران اي الخيزران شجر وهي عروق القناة والخيزران القصب **قوله** ارجيت به املودا
مرجلا اعصر املودا اي ناعم ورجل املود وامرأة املودة تم الموجود من حواشي السيد على شرح
الكافية للعلامة نجم الدين الرضي والحمد لله وحده وحسبنا الله ونعم الوكيل





[illegible]

آلسيد فضل علي الى ابن عبد
الفقير الى اسمعيل
بن الحاج [illegible]
بالعربي
الموفق
[illegible]

فائدة

تارك الصلاة ~~[illegible]~~ لا يكفر عندنا خلافا لاحمد فانه لو كفر لما امكن عوده الى الاسلام
لانه لو امكن عوده لامكن اما بالصلوة او بغيرها لا يجوز بالصلاة لانها لا تصح
من الكافر ولا بغيرها لان سبب الكفر ترك الصلوة فهو بترك الصلوة
باقيا كان الكفر باقيا لانه مهما كان السبب كان المسبب فح لا يمكن عوده الى الاسلام
وهو بالاجماع ممكن عوده فيلزم ان لا يكون كافرا قالوا هذا مناقض لقوله
عليه الصلوة والسلام من ترك الصلوة متعمدا فقد كفر
لان النص الظ يدل على كفره فعلى الاسلم لانه لو دل النص على الكفر لزم ان يكون
كافرا واذا كان كافرا لزم المحذور فح نجيب بان نحمل الحديث على تارك قاصدا عدم
وجوب الصلوة وانكاره جمعا بين الدليلين تم تم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد، وتعالت كبرياؤه وعزه عن ان تشمل بحد، وتاهت في مهاوي معرفته
سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام، كلما يخطر ببال ذوي الافكار، فهو بمعزل
عن حقيقة ملكوته، وجميع ما تعقد عليه ضمائر اولي الابصار، فهو بمعزل عن ذاته للقدس وعظمة
من جبروته، وصلواته على خاتم انبيائه، ومبلغ انبائه، محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده
وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب الي بعض من اعتني بصلاح حاله واهتم
بما تسعه مقدرتي من مقترحات املائه تعليقا ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها
علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا البحر والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة
الوقادة والبصيرة النقادة بذلا لسؤله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز
عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه
لا تفاقه فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى الموفق لارشاد السبيل وهو حسبنا
ونعم الوكيل **قوله** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس بجمع
من التاء من هذا النوع جمعا الذي التاء كما تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل
والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل ان
اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة
مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر قال تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر
ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال
الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح
اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي نصبها على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم تكلما بل هو
اسم جنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما
اطلاقه على المفردات فكقولك لمن يتكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد
عمرو بكر هذا الكلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول
والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني
وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في
المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله
وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا
كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة
بما سيجيء به المقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطأ
عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا
بلى لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال
لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها او محرفات العوام على

هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما افترنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله
لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا
محتاجا الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد ومعنى المعنو
قوله بمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب
الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه
على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا اللفظ ما لا يدل
اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه
والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ
المركب ولا ينبغي ان تخترع في الحدود الفاظا بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد
للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا
تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض
بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة
فانها مما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص
من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز
بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف
وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحياة المتكلم به لكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى
كالمهملات كالعمر ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع
للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين **فان قيل** ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لا كلمة
كما في تمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة **فالجواب**
ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولو سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين
احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت
المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من حيث هي لا بالنظر
على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم
يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز وهذا النوع من الجنس لا يناقض
الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي
الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه او **فيل** لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التاء
فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها
كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة **وقوله** لفظ ههنا وان كان
بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر وتغيير الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع **فان قيل** كان ينبغي ان يقول لفظة لتخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان

وكذا الكلمات قلت لا تخرج مثل ذلك بتا الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كالرطب وبرتع لفظة واحدة
وكذا كلما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين اذ قيل فلا استغنى
بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع
المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا
معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ
فهي قياسية وذلك القانون اما ان تعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من
الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا الحال اسم المفعول والامر والآلة
والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان تعرف المركبات القياسية
وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب
اجزا الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها
الى غيره من علم النحو كما ذكرنا اذ قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال
المضارعة جز لفظ كل واحد منها يدل على جز معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية
والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا التاء التي
في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا
المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج
كلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلمة
المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزا الفعل في
المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي ورشوي ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه
نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث
في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جز اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف
مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة
من جزين يدل كل منهما على جز معناه وكذا اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد
ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة
في الامثلة المذكورة هو الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطاري
كلمة صارت بالتركيب كجز كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية
فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يعتد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزوه
على جز معناه واحد الجزين متعقب للاخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزان مسموعان معا **قوله**
وهي اسم وفعل وحرف **اقول** انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه
نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل
على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما ياتي من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف
الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو

الجمع

الجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو عمرو بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف **فالجواب** انه كان يلزم ما قلت لو كان
هذا قسمة الشي الى اجزائه كما يقال السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشي الى جزئياته نحو قولك الحيوان
انسان وفرس وبقر وغير ذلك ويريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وفي
الواو للجمع لا يريد ولا يريد ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجي في باب حروف
العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شي نحو زيد
قائم وقاعد او في حصولهما نحو قام زيد وعمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال
الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او
قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو
مذكور في مظانه وكذا ينبغي ان يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان
قيل انك قد حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت
ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسما كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة
لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم
اتحاد الوسط وكذا ان اردت به اي من حيث اللفظ ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى
مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال
على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض **فنقول** هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل
كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له
كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان **قيل** فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض **قلت** لم
نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له
اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول
الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل
اذا كانت تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا او قولك الفعل لا يسند اليه
اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا
لا يحكم عليه اي الشي الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه
هو ما لا يعرف ففي جميع ذلك مبتدا ان احدهما محكوم عليه بشي وهو المذكور في لفظك والاخر
محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض يكون لا مع اتحاد
الموضوعين **قوله** لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها **اقول** اعلم ان اسم ان
ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز
ان يكون التقدير مبتدا محذوف الخبر اي لانها اما ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم والاخر

في قوله لانها تتعلق بما دلّ عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل
على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا
في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة لا على معنى في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها
اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا تمكن الزيادة فيها ولا النقصان
فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا
والمركب من الجنس والفصل هو الحد **قال** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في
اسمين او في فعل واسم **اقول** انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو
معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف
المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب
على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد او مقدرين
كنعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل
كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله فصبر جميل والمراد بالاسناد
الخبري في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان تكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك
الخبر في الذكر واخص به فقولنا الخبري احترازا عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع
ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي في
الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا الخبر
لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية
تخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله
منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعماله لها **وقوله**
بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه فكان على المصنف ان يقول
كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله
تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احترازا عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من
المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان
المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المصنف
ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم
الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود لذاته ما تركب
به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا
كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والا

في الشرطية

في الشرطية لانها قيد في الجزاء الجزء الشرط وجواب القسم كلاما بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق
بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا
وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت
اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد
ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز
بقوله بالاسناد عن بعض ما تركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل
والاسم نحو ضرب زيد وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث
وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد
الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا
ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي
بين الثلاثة الاشيا اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف
والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه
وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو
جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا
مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف
مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد
الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى
مع اي مع هذا الرابط **قال** الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
اقول لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد
كل واحد من الاقسام في اول صنعته والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل
المراد منه الدليل على الحصر **قوله** ما دل اي كلمة دلت والاولى عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة
وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة
في قولهم هي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها **وقوله** في نفسه الحال
والجار والمجرور والحال صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في
قوله فيما تقدم على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم
في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها
كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها
كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة
لمعنى والضمير لما ان الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت
في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر

بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم
عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو
بصري او موخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي
احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان
لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون معنى فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن
فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا اضرب زيد
في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من
الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك
الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارهما وقد يكون
الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفا عل
والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاستفهام الدالة على المعاني دون الاعيان وقد تكون دالة
على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين
بعد الافعال ثم تقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما
ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من
مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك المضمون الاصلي الى معنى ذلك اللفظ فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء
نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو باعتبار مضمونها في لفظ اخر فكيف
تخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما تخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة
فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة
ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في
انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل
مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك
ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول كالبيرد ومعناه الطول
وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف صلة ليعين ذلك الصاحب الذي دل
عليه الطويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون
المتبوع معنا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد
لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دال اي دلالة بالوضع ولم يوضع
المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا يخرج
بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع
به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب يفيد
في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتدا
في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله

في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد
الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى
بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فخرج بهذا القيد
نحو الضرب والقتل وان وجد مفهومه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين
لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على
زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا اخرج نحو خلق السموات
وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع
لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا
لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما
العارض لا مدلول لهما وضعا وكذلك يخرج اسماء الافعال لان ذلك ليس فيها بالوضع الاول
بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة
بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه
في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما
فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين
على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا اندخل الافعال الانشائية لعروض الانشا
وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت
واشتريت ولا يرد نقضا على هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد بها الفعل الذي
مضى والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان
بل للماضي في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا
يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دال بتركيبه على احد الازمنة
الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلا
بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم لا تنتفي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحوانه
بمعنى المضي او البقا في المكان او الزمان قال تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة
الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذه الاهمال لا يحسن في الحدود وكذا
لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود فان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية
واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير الغائب
والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا ليفيد معناهما الذي هو الشيء المبهم وتعينه
في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما
تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير

العائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابد لهما من معين مختص فلذا عدا من المعارف
وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها
المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم الكثرة التي هي
معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب
القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض
ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول
علامة الاسما عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى
ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى
في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ هو
تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزا واي في الموضعين
دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ونحو الجواب عنه بما قال سيبويه
ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال
فكان الاصل اايهم ضربت وان ايهم تضرب فتضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان
عارضان فيهما فان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسما الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن
تضرب ومن بمعنى اي في الاستفهام وكذا ان تضرب اضرب في جميع اسما الاستفهام والشرط
بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه
الاعتراض بمثلهما وبالكاف ورب وكم **قال** ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد
اليه والاضافة **اقول** الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة
غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يصدق لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدا او تجعل المحدود خبره كقولك
في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم
وكذا القول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضيهما
فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقال في الخاصة كل ما لم يدخله
لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدا خبرا او الخبر مبتدا مع بقا النفي والاثبات بحاله
وهذه عبارة المنطقيين فطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم
دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم
وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم تدخله اللام قوله
دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل
الا على فعل في صورة الاسم كما يجي في الموصولات وبخلاف ساير اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو
وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة
في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر
يقول الخنى وابغض العجم ناطقا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول

دخل على صريح الفعل لمشابهته اسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجي الا في ضرورة الشعر
وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا
من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون
معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فاخص من جملة اقسامه الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن
اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه وايه ودج وسيبويه وقيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما
التنوين في نحو رجل احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا نرى مانعا
من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان
ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسما
لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا تمكن الا في الاسم وانما لم يجعل
لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته
الفعل الذي اصله البنا وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قايما وسيجي ان المضاف
لا يكون الا اسما ورابعها للمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف
من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكن لم يثبت في نحو قوله
تعالى من عرفات ولو كان للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق
الا ان يقال هي في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم
نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قايم مقام التنوين الذي في الواحد
في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس في النون شي من معاني الاقسام
الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي في جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شي من تلك
المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلب حركا
وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم تسقط في عرفات لان التانيث
فيها ضعيف لان التا التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتي فيه علامة لجمع المونث وفيما قال نظر
لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير
اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل
ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للمقابلة
والتمكن وانما لم تسقط من عرفات لانه لو سقطت لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه
الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يعد فالمانع
هذا مع انه جوز المبرد والزجاج همهنا مع العلمية حذف التنوين وبقا الكسر ويروى بيت
امري القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي وبكسر التا بلا تنوين
وبعضهم يفتح التا في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسا يرما لا ينصرف فعلى هذا من
الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقا التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم

التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به للاشعار
بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم لما فيها
من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد
وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو نعمن في القافية وقد يلحق عند بعضهم
الروي المقيد ويخص باسم الغالي لان الغلو تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حروف الاطلاق
ودلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده وخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو بالـ
هذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالحقيقة
او يكسر للساكنين كما في حينئذ على ما يجي في اخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد لتشبيهاً له بالمطلق
وانما اختص كون الشي مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل
كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة
والندا بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيها راجع الى الاسم
وكذا التصغير في نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هاؤليائكن الضال والسمر
راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شي موضوع غير موضعه كما
كان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول
الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى
مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون بمعنى ارجعني على
معنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشي الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والفا
ئدة فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فقصد الكثرة اختصروا في بعض المواضع ما اجرائه مجرى المثنى
والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شي الى مثله في اللفظ وان كان اياه في
المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ
في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون الشي مضافا بالاسم لان المضاف يتخصص كما في غلام
رجل او يتعرف كما في غلام زيد والتخصص والتعرف من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في
نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومودب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المخصصة
فلا يكون المضاف في مثلها ايضا الا اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد
عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا
واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع
الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف اليه مع خلو الفعل عن التعريف
نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجي مثله في كلامهم
والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في نحو

ضعفه في م / ارجعني

اقول هذا البيت لجرير قوله اقلي من الاقلال وهو القلة قوله اللوم من الملامة وهي معروفة وقوله عاذل اسم امراة واعرابه قوله اقلي امر حاضر مفرد مؤنث فاعله مستتر فيه وهو انت راجع الى المخاطب من الاقلال قوله اللوم مفعوله وعاذل منادى مضموم مرخم بحذف يائه اذ الاصل يا عاذلة وتحذف وقوله والعتابن معطوف على اللوم شرح ابيات

ابتك زمن الحجاج امير هي المضاف لهما واما من حيث المعنى فالمصدر وهو المضاف اليه الزمان في
الجملتين قوله وهو معرب ومبني المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اقول هذا احد المعرب
من الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسما فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم
المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين
او الاجزا بالنظر الى الجز الاخر او الاجزا الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب
الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما
يقال مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي
لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسما
لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المصنف يورد في حدوده
المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في
الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر
هو احد الجزئين او الاجزا فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم
المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا
بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على
الاخر كما يجي وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا
اسما الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم وكهيعص قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذلك
لانه اصطلاح يجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان
اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان
كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البنا على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل
واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع
اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجي في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على
تفسيره لمبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك
بان يقال المصدر يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه
للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا لمشابهته للماضي
بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه
غير مشابه لمبني الاصل احترازا من قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبني لعدم موجب الاعراب
اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسما المعدودة
تعديدا كاسما العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسما حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر
عمرو والاصوات كخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل
فالتركيب شرط لحصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم المركب الذي فيه سبب الاعراب

الجملتين / دع / ههنا مع / ة / والمعاني

فتخرج هذه الاسما المجردة عن السبب ويجي في التصريف في باب التقا الساكنين تحقيق الكلام في الاسما
المعدودة بعد يد ان شا الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه
والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجي في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسما الافعال
والمركبات وبعض الظروف على ما ياتي قوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسما او غايتها
الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا اقول هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له
جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل قال المصنف وهو الحق للزوم
منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف
موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة
الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المتكلم
للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرفنا الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب
بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف
لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور
كان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاني هو ولا هو
مثل جا قاض فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي بعدد الاعراب على حرفه الاخر ولا
يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر
على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلا وامس فقد
يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فهذا انما يقال في نحو هؤلا وانه في محل الرفع او في موضع الاسم
المرفوع بخلاف الاسم المقصور في جاني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او
تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصبا على المصدر
ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قال الاعراب ما اختلف آخره به اقول
هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح قوله ابدا لا المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع
الاعراب في الاسما والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله
عليه اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ونعني بما الحركات والحروف ويدخل
في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشي الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل
بالالة التي هي الاعراب ههنا في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم
بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن
الاعتذار للمصنف بنا على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال با الاستعانة له
دخولها في الالة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الاخير لاجل يا الاضافة ويا النسبة
وفتحه لاجل تا التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر انتفى لاجل يا الاضافة من غير انتقال الى
آخر وانتفى لاجل يا النسبة وتا التانيث وانتقل الى اليا والتا بتركيبهما مع الاسم وهذا التغير في الاخر وكذا

في الف

في الف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا
هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى اليا والمنسوب والمونث بالتا والمثنى والمجموع الا
بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد
ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب
بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاجزاء الاخير فهو النون
وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النون
قال المصنف مما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين
الاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يجعل اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا
اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشي بشي الا وهناك اختلاف
اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناشي من مجموع الضم والفتح والكسر
لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شي واحد والاعراب
بالاتفاق ثلاثة اشيا فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا امثله بنا على ان معنى الاختلاف
انتقال حركة الى حركة اخرى وانتقال حرف الى حرف آخر والانتقال من حيث هو هو شي واحد والحق ان معنى
قولنا يختلف الاخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيا
من الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حال الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من حال السكون
الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة بعد
انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات متغاير بعضها لبعض
بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة
كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف
فاختلاف الاخر اذن نوعان احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا
اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب
ويا في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع
القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون
علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف
حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشيئين بعدما كانا لشي واحد وينبغي ان تعد كل واحدة
من الكسرتين في نحو المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهما كضمتي
فلك مفردا او فلك جمعا وكذا الفتحتان في نحو ان احمد وباحمد وبياآت نحو ان المسلمين وبالمسلمين وان
المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذ جعلتا اعرابا الان علامتي التثنية والجمع
لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا
الاختلاف تحول حركة الى حركة او حرف الى حرف كما فهم المصنف فهي ايضا ثلاث اختلافات بحسب المتحولات
تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة

لفتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وقال ايضا لو
كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون للاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص
ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاني زيد فلا اختلاف اذ لم تتحول حركة الى حركة بعد والجواب
ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول لو فسرنا
الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف اخره
به فما لم تنقلب حركة بحركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كا
قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل
لوضع الاعراب في الاسما اعلم انما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون
في كلمة معنيان او اكثر غير طاري احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشترك كما في نحو القرء في الطهر والحيض
وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتدا
والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا تلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين والمعاني عن الاخر او الاخر
لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة
لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرا احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطاري
ان لم يلزم من علامة مميزة له من الطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا
الطاري غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير
والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد تجلب له حرف دال عليه
صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان
ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد تكون قرينة المعنى الطاري على الكلمة كلمة اخرى
مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان
طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه
ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز غيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين
او الاشيا فالالائق بالكلمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى
التي بها طرا ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم
لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرا بسببه المعنى كان هنا
علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه تعدد وقوعه
في الكلام ولا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف
~~المد في الاسما الستة والمثنى والمجموع~~ التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف
المد وهي الاسما الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم تجلب
حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعل في الاسما الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي
المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى
الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدا والخبر وجعل النصب للفضلات سوا اقتضاها

جز الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال وكالتمييز او اقتضاها بواسطة حرف
كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسما التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات
النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز
بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف جر ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل
لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة عرف معنى اخر متضمنا الى المعنيين المذكورين
علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن فاذا عطف على المجرور فالحمل
على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجي
ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث
هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب
للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار
احد جزي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدا والخبر هو الاخر على مذهب الكسائي
والفرا اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفرا هو الفعل
مع الفاعل وهو مترتب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا
سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل
وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجز الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسما
فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين
اقرب بنا على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزي الكلام الى الفضلة عاملا
للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف
حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في
الاسم كما يجي في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل
مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل
لزيد فلما حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل
بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ
هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فجاز ان يعمل الجر على هذا
الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجي فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم خرج
في موضعين عن كونه علم الفضلة وبقي علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم
والثاني في المجرور المسند اليه نحو مر بزيد وهما ايضا في الاصل فضلتان وكان قياس
المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما
كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكانت الا تدخل على غير الفضلة
ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا وانما الحروف

فلا يطرأ على معانيهما شيء بل معانيهما طارية على معاني ألفاظ أخر كما مر في حد الاسم وأما الأفعال
فلا يلزمها إلا معنى واحد كالماضي كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد معنيين ملتبسين
كما في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجيء في قسم الأفعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا الإعراب في المضارع
أصلي لا لمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير أن الأصل في
الإعراب الأسماء دون الأفعال والحروف وأن الأصل كل اسم أن يكون معربا فإن قيل كيف حكم بذلك
وأصل الأسماء الإفراد وهي في حالة الإفراد غير مستحقة له كما تقدم في الأسماء المعدودة **قلت**
إنما حكم بذلك لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة
مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وإن كانت أصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها
مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم أصل الأسماء الإعراب صنفان أحدهما
أسماء الأصوات كنخ وجه ودج وده لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة لأنها
لم تكن في الأصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني أسماء حروف التهجي لأنها كالحكاية لحروف
التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت أوائلها تلك الحروف المحكية إلا لفظة لا فإنهم
لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحركة كما توصلوا إلى النطق
بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة أعني الهمزة وأما الف فهو اسم الهمزة لأن أوله
الهمزة فينبغي أن تقول لا ولا تقول لام الف وأما قوله تكتبان في الطريق لام الف فقصده
اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعهما مركبين لكانا معربين
في نظمه فلم يجز أن يصوغهما على أقل من ثلاثة أحرف لأنك لا تجد معربا على أقل من ثلاثة
أحرف إلا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وكا
وبا وتا وإنما صاغ على أقل من ثلاثة ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن
وتا الضمير وكافه فتعلم أنه يبنى لثبوت علته فجوز بناؤه على أقل من ثلاثة ثم نقول لا يلزم
الكسائي والفراء ما ألزما في ترافع المبتدأ والخبر من أنه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ
والخبر على الآخر لأنه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لأن
المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وإنما لم يلزمهما ذلك لأن العامل
النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره بل هو علامة كما مر ولو أوجبنا أيضا
تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه
من وجه متأخر عنه من وجه آخر فإذا اختلفت الجهتان فلا دور أما تقدم المبتدأ
فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له وأما تقديم الخبر فلأنه
محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه والغرض
وإن كان متأخرا في الوجود إلا أنه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي
يقال فيه أول الفكر آخر العمل فيرفع كل واحد منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع
المبتدأ والخبر إذا كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى أياما تدعوا

فأداة الشرط متقدمة على الشرط إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه لتأخر الفضلات عن العمد
فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير أصلان في الرفع كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه
وهو مذهب الأخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى إلى الخليل من كونهما فرعين
على الفاعل ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ الأصل والفاعل في الرفع وعليه
التقدير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة أصولا في النصب كالمفعول وليست
محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الأمر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر
في الأذهان من تقدم المؤثر على الأثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فنسخ
عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وإن وأخواتها وما ولا
التبرئة على ما يجيء في أبوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم إن ولا
التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتها للفضلة يجيء في أبوابها
وإنما جاز تقدم كل واحد من جزأي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل
متقدم الرتبة على معموله لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر
وإن كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لأن
الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل
ولم يلزموها موضعها الطبيعي أعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك أن أصل الأسماء
الإعراب فما وجدت فيها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما تذكر في المضمرات والمبهمات وأسماء
الأفعال والكنايات وبعض الظروف وأما أسماء الأصوات وأسماء حروف التهجي فبناؤهما على
الأصل ولا يحتاج إلى تعليل وإعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة
وسلام وقوله إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء هاج بينهم جدال معلل لكونهما مركبين
وهو خلاف الأصل **قوله** وأنواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الإضافة **أقول** اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة
فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الإتيان بعده بجزء من الياء
وفتحه الإتيان بعده ببعض من الألف وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل
الأصوات لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا
كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة إذن بعد الحرف
لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل فإذا أشبعت الحركة وهي
بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت
الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه
فسمي حركة البناء ضما وحركة الإعراب رفعا لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت
نفس الحركة أولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كأن الفم كان شيئا ساقطا فنصبته
أي أقمته بفتحك إياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الإعراب نصبا وأما جر الفك الأسفل

الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب
جرا وخفضا وحركة البنا كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صوت الفم
من الثالث مفضول ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم
كالشي القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا
لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب تعرب عنها لسانها
اي يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبنا المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية
اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد
والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف
الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما
الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى ولفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه
فالرفع ثلاثة اشيا الضمة والالف والواو في نحو جا مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك
والنصب اربعة الفتح والكسر والالف واليا في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين والجر ثلاثة اشيا الكسر والفتح واليا في نحو بزيد وباحمد ومسلمين ومسلمين وابيك
وكلما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فرع عنها كما يجي وبين الضم
والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص
فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جا الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب
مع الفتح والجر مع الكسر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع
الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة
تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب
احد النوعين على النوع الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر
عند الحركات كما ذكرنا او الحروف على مذهب من قال الاعراب الاختلاف فالرفع انتقال
الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة
والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البنا ضده وهو عدم الاختلاف
اتفاقا ولا يطلق الا على الحركات وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف
الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اقول انما بين العامل لاحتياج قوله قبل وتختلف اخره
لاختلاف العامل الى بيانه ولعلها يتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية
والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهي كالاعراض القائمة
بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني
هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذلك الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن
النحاة جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل

فالبا

قالبا في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس
الباكما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ايهاما لان الظاهر في نحو
قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك
الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن
قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه
اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر
هنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدلالة عليه
بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا
وقع موقعها فا السببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر
برب المقدرة بعد الواو والفا وبل ضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال لان حرف
الجر هنا منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد
فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل
معنى الاضافة وليس بشي لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي
ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب
خلف ان العامل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المونث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة
والفتحة اخوك وابوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال مضافة الى غير يا المتكلم بالواو والالف
واليا المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف واليا جمع المذكر السالم واولو
وعشرون واخواتها بالواو واليا اقول هذا تقسيم للاسما المعربة بحسب اعرابها
المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشيا والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان
محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فقد ابتدا بمعربات اعرابها بالحركات
لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث
كل واحدة منها في محلها اعني الضمة في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان
احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سوا كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير
المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما الستة ولا جمعا بالواو
قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسما الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي
من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ لو كان
اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والمكسر احترازا عن السالم لان اعراب المذكر
منه بالحروف والمونث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد

وانثيا وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستقلة لقلة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفرد المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخر حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون
قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا او قوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والبا في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام مصاحبان مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين لا يجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجي والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شي واحد اعني الجمع وهو جامع لقيدين احدهما ان يكون جمع المونث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او للضمة والفتحة نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجرا له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجي بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شي واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه ثم شي معربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة في محلها وهي الاسما الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسما المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها تتحرك عينه ولامه وجوبا بالبتر وزن فعيل وحرف العلة المحقق اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير يا المتكلم كما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة تحرك بالحركات كما سنذكر والمضاف الى يا المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجي وقوله هذه الاسما الستة يعني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وهم في اعراب هذه الاسما اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها علم العمدة وفي الجر والنصب علم الفضلة والمضاف اليه فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب وستشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فذهب سيبويه ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسما حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو يا لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من

يدو

يدو ودم في رد اللام في الاضافة وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا جعلنا مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المصطاهر مذهب س ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المص كلام س به وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويبعد ما قال في فوك وذو مال لبقا المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشية منها للاشباع كما في قوله ادنوا فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام س عليه وقال المص ان الواو والالف واليا مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة اي من اصلها فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتا في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كالقصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها لاستيفا المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسما واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسما خلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن

بغيرها

المكرم

من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد

وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة وخصوا هذه الاسما من بين
سائر الاسما المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان تقوم مقام
الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا نحو اب في اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا
الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد ولم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو حر
فليست لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها
اياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات
من هذه الاسما واو فاختاروها لكون الواو التي هي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن
ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه يا ثم نقول جعلوا الواو ويا في الجر والفا في النصب لكون
الالف اعرابا مثل الفتح واليا مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت الحروف ساكنة
للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان
الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه
في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب ومعنى
حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشي المنكر الذي
يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلاثة الاقسام التي
اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره يا وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له
مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في باب المثنى فلم يكن على هذا
كلا وكلتا اذ لم يستعمل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائده فالالف محذوفة للضرورة
كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت في المفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه
كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان
واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده
فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان
عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنا لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني
كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثني
في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما
لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال
ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده
في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه
مفردهما قال وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في
اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حرف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات
وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان اجتلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو

في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم
مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما
فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع
لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي
التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا اليا فالجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت
الف المثنى وواو الجمع في الجر يا فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلا
خلاف الرفع وترك فتح ما قبل اليا في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقا
لها
واما الضم قبل يا الجمع فقلبت كسرة لاستثقاله قبل اليا الساكنة لو بقيت وللتباس الرفع بغيره
وبطلان الشيء لو قلبت اليا الضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع
التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في
المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجي
في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى خفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع
بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال س حروف المد في المثنى
والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسما
الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه
الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدر عند س على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى
لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شي تعرف ان هذه الحروف كانت
في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان تجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف
الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المجموع والمثنى وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما
ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف تكون معربة بلا حرف
اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب
بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل
الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سوا فان ارادوا انها
زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا
انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب
والانقلاب فيها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم
يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسما الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة
في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين
في الاسما الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام
الكلمة وانتم اخترتم في الاسما الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب

ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان
الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فاذا كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير
ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي
من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف
الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة واما نون المثنى والمجموع فالذي
يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق
بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى تكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشعر
من تلك المعاني شي وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حروف التعريف مع
حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا
يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين
ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون
لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد
حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف
معرض الحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف لخفة
بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها
حرف علة لما بين في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة
فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لحقتها نحو الفتى وحبلى
وعصى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما جاء في
باب الوقف وقال س النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد
عله حروف اعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين
كان المفرد يستحقهما ثم ان الحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم
تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعله عوضا منها بعد ما كان عوضا
منهما فثبتت معها اثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهو في
نحو جاني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد
من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين
عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة
مغنية عن التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت لالتقاء الساكنين فقويت
بالحركة وهو ما اخترنا ان اراد انها كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة
وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق
بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع
الياء والواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في الجمع بناء على ان المثنى كان ذو الاصل

فا

مفرد

مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليمه نقول
انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه ح هذا
ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لكون اخره الفا ولا ينفك عن
الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك الحال اضافته الى
المضمر وهو ثلاثة اشيا نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا
على المثنى تاكيدا له نحو جاني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلانا وان جاز ايضا ان تقول كلاهما
جاني بعد ذكر الشخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع
في الاعراب ثم طرد ذلك فيما وان لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجا كلاهما
وكلاهما جاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخواك
كلا اخويك وكانه يعتبر كونه مضافا الى المظهر ايضا ابعدا به المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض
العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر
فانه لا يجري على المثنى اصلا ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند س لا بد الى
التا منها في المونث كما في اخت وبنت ولم تبدل التا من اليا الا في اثنتين وقال السيرافي
هو من اليا لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا توثر عند المص في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويجي الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كما
لا لام في كلا وانما جي بالف التانيث بعد التا ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التا لم
تتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المونث
كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تا نيث واخت في الوقف هاء واجاز
يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم تجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير
للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت
مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزوميهما
للاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية
حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة
في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سوا قالوا وجوز للضرورة استعمال الواحد قال
في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما قد قرنت بواحدة وقال كلت كفيه توالي دائما
بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما
قال كلانا اذا ما نال شيا افاته وقال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب الفيهما
نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر التثنية واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة
بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه
ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما

اعراب م

نخ

للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون
مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو
والحاق التا بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده نحو كلتا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى
المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث
ما فيه الواو والياء قال انما افردت اولوا وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم
كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين وليس اولوا
وعشرون واخواتها كذلك لان اولوا موضوع وضع جمع السلامة وليس بواحد لم يات له
في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلاث واربع آحاد العشرون والثلاثون والاربعون
وان او همزة لذا اذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل
الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما
فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا اقوله ولنا ان نحد المثنى بانه
اسم دال على مفردين في اخره الف او يا ونون مزيد ثان فيدخل فيه اولوا وعشرون
واخواته واما ذو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحده ذو قال
ولكن اريد به الذويا قوله التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاض
رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه اقول هذا بيان ان الاعراب المذكور في
اي الاسما المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسما المقدر فيها الاعراب كما
ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه
كحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر
اي الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما لتعذر النطق به واستثقاله واما لتعسر
واستثقاله فالمتعذر في بابين يستعمل لكل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا
الاول باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلاث لان
الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع
بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى يا
المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته
وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام
زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام
اذ هو المقتضي لرفع الاسما وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه
المجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق
بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب ثم نقول انهم لما
اضافوا الاسم المفرد الى يا المتكلم الزموا ان تكون حركة ما قبل اليا كسرة لتوافقها فلما
ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واختاروا الحرف

الحركتين متجانستين كالتا والثا ونحو ثلثين مستثقل ضرورة وكذا في نحو قاضي في المفرد يستثقل ظهور الاعراب
فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما ويتعذر في
الاخر لم لما الاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه يا قبلها كسرة فيستثقل الضمة والكسرة على اليا
المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين مع حركة ما قبلها حركة ثقيلة فان سكن ما قبلها
وما قبل الواو لم يستثقل الحركات عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل
على اليا مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصا
مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو
غلامي مقصورا وان كان ممنوعا عن الحركات الاعرابية ايضا لعل المصنف انه لا يجب اطراد الالقاب
وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجي والمقصور من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر
سالم مضاف الى يا المتكلم فان رفعه وجره مقدر فيه وذلك نحو جاني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت
الواو والياء وتماثلا في اللين وانهما ساكنة مستعدة للادغام فقلبت الواو الى اختها اعني الواو
الى اليا اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس
في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجي في التصريف وادغم بعد القلب اولهما في الاخرى
وكسر ما قبل اليا لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير
فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سيل ومثيل جمع سايل ومايل اسم فاعل من سال ومال من السيل والميل
في نحو سيل ومثيل اي لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست
اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا
قيل في جمع ابيض بيض وفي مثل من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها
مع المتحركة كحرف واحد نحو سيل كبدر وان كان الاسم الذي قلب واوه بالادغام في اليا على احد
الاوزان او ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا ابقا الضم على حاله فقالوا في جمع الوي لي فقدت الواو
الذي هو علامة الرفع مقدر فيه نحو جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فاليا باقية الا انها ادغمت
والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاني صالحوا القوم وصالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت
بصالحي القوم من المقدر رفعه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان خلاف نحو مسلمي فان المضاف
اليه لكونه ضميرا متصلا كجز المضاف واما لفظه في حجة في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامي
فلذا لم تفرد بالذكر وكان عليهم ان يعد في المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاني
زيد ومررت بزيد وان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلق المحكي في نحو من زيدا ومن زيد لمن قال رايت زيدا ومررت بزيد
لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي
مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف في الكتابين لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل
اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البنا لها شرط
كما يجي في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال
دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المتصرف

ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب **اقول** قوله ما فيه علتان اعلم اولا ان قول النحاة ان الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به
انه موجب له بل المعنى انه شي اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك
الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسر
ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد
من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين
منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط
كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المص لغير المنصرف
ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب وكذا المجموع بالالف والتا علما والمجموع بالواو
والنون علما للمونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين
مع جميع ذلك فهي **قوله** بعلة يجوز صرفه للضرورة او للتناسب نظرا لان الصرف على قوله عبارة عن
تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة و
التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب
لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حده النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما
لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حده المص
يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سوا
قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا
ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة
اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف
التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وهو واحد القول بانه
لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه
لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف
كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو
الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة
لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حالة الضرورة مع التنوين
تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر
حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر
الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع
اللام والاضافة والبنا فارادوا التنصيص في اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة
ولا للبنا ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يوتى بنون العماد في نحو

ضربني

ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين
نحو احمران ومسلمون علمين للمونث لان النون فيهما ليست للتمكن كما ذكرنا حتى تحذف فيتبعه الكسر
وايضا كان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اي جعل
النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما
الجر ثم نقول اصل الاسما الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة اضرب
احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل كما في اسما الفعل فيبنى الاسم نظرا الى
اصل الفعل الذي هو البنا ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف
الاصلية ويشابهه في شي من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى
عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البنا بتطفل بعضه وهو المضارع
على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا القوي المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سوا
كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكنه يشابهه
بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسما افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج
الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغنا الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجي في باب المصدر
فلا يبنى لهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البنا ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن
معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينتزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون
اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينتزع التنوين والكسر معا كما تقدم
وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان
المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة
بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل
غير ظاهر كما يجي فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين **فان قلت** اذا شابه الاسم
غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم حكم الفعل اولى من العكس
فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس في ذلك بمطابق للمناسبة
بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسما على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بنا اسم الفعل
وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع
اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل
واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات
او تضمن معناه كاسما الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب المبني بني الاسم المتطفل
على الحرف فيما يخصه وههنا يكفي اذن ادنى مشابهة لاجل بنا الاسم بخلاف مشابهته للافعال
وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البنا دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى
الانشا الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب

وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجي في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل و الحرف وكذا الفعل
قد يشابه الاسم و الحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط **قوله** والنون زائدة من قبلها الف و
زك
فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة و زينب وابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران
واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين **اقول** انتصب رابعة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام
فان معنى قوله وهي عدل ووصف الى اخره ان يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة
وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم العلم
سوا كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التا كالف
التانيث واذا عد الالف والنون سببا لمشابهته الف التانيث بالامتناع من التا فهذا الالف
المقصورة الممتنعة من التا اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التا واما الف الالحاق الممدودة
فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التا مثل الف التانيث
الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو
حمرا في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق
في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهته الف التانيث الممدودة
لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي
لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف
التانيث الممدودة **واما فرعيتها** من العلل فان العدل فرع ابقا الاسم على حاله والوصف فرع
في الاصام
الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا عندنا
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا تخالطه لسان اخر فتكون العربية اذ في
كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجي
بعد او فرع ما زيد اليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة
كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره و **هنها** فروع اخر لغيرها
ولا تنوين م
ككون الاسم مصغرا او منسوبا او شاذا او غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة
قوله حكمه ان لا كسر ولم يقل لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر
انواع ومن فتح والفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد
والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل
ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبنا
في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب
مثل سلاسلا واغلالا **اقول** قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة
الشعرا وذلك لانهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك
السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا وقواريرا
وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا الافصل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور
غراحد

عن احد في الاختيار نحو جاني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه الا البصريين
ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره
كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما
هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية
دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك لكونها شرطا
لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في مجمع ومنعه الباقون واستدلوا بان الضرورة تجوز رد الاشيا الى اصولها فالصرف في غير المنصرف
ولا تخرج لاجلها الاشيا عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد
المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو
ثبتت عن ثقة لم تجز رده ما وان ثبت هناك رواية اخرى **قوله** مثل سلاسلا واغلالا لا صرف
ليناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا وهو كقولهم هناني الشي ومراني والاصل امراني قال
الاخفش ومراني الطعام يمرو وامراني وقال بعضهم مراني الطعام وقال الفرا يقال هناني ومراني
اذا اتبعوها فاذا افردوه قالوا هنانى امراني من الصحاح **قوله** قواريرا يعني اذا قرئ منونا
لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما يحتمل ان تكون بدلا من التنوين تحتمل ان تكون للاطلاق
كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف
وانما صرف ليناسب اواخر الاي في هذه السور لان اواخر الاي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها
بغير الف م
وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه السلام خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اي مومرة يعني
كثيرة النتاج وقال تعالى والفجر ثم قال اذا يسر وتمام سجع الموافقة قبل **قوله** وما يقوم مقامهما
الجمع والفا التانيث **اقول** اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته
لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اي الذي القى رباعيته ورجل شناح اي
طويل وحمار حزاب اي غليظ قصير فشواذ واما نحو التراقي والتعازي فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر
لكنه كسر لاجل اليا واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجي حكمه واما يمان
ارا
وشآم فالالف فيهما عوض من احدى يايي النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا
الى هذا الوزن بسبب احدى يايي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى ويا النسب عارضة
لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا تهام بفتح التا في المنسوب
الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشقه لم ينم قال ومنهم
من يقول يماني وشامي بتشديد اليا وهو قليل وسيجي وجهه في التصريف ان شا الله تعالى واما
لم تعد يا النسب عارضة في قماري وكراسي وعواري وبخاتي ودبابي ونحوها لانها ثبتت في
احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك اليات في الاحاد ولم تدخل اي اعتداد اليا في المفرد
وصوغ الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كانت يا ولوحدة كما في بخي وقيل
ان ثمانيا مثل يمان الالف واليا للنسبة الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب

في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى للنسبة هذه بين العدد بن
الى جزء منهما وتقدير النسب في الرباعي انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وفي السن ويجوز ان يقال
في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثما
في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست
ضعف ثلاث وقد يجي تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما اذا غير الف المنسوب اليه تقديرا
لكونه بدلا من احدى ياي النسبة وكذلك اليا غير اليا كما قيل في يمان وشآم وقد جا ثمان في الشعر
غير منصرف شاذا قال يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع
ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا اما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي
مفرد شاذا وجمع تقديرا كما يجي واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير في الاحاد
الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيرهما على لفظهما في بعض جمعيتهما
مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وكذا قال تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وجاز
المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن
من الجموع ولا يصح الاعتذار بمجي افعل في الواحد نحو اذرح في اسم موضع لكونه منقولا من
الجمع كما اين ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولا بايلم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم
الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت
اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير
اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب
ونعم وانعام واناعيم وقوله عليه الصلاة والسلام انكن صواحبات يوسف وقوله
جذب الصراريين بالكرور جمع صراء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة وعن قلنا
نهاية جمع التكسير وقيل ما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب
ففيه الجمع وشبه العجمة فعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه
الجمع وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل ففيه
عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل
هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالاكالب وكونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه
اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومها
الكلمة وبنا الكلمة عليهما بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض وان اتفقت في بعض الاسما
لزومها كعنصوة وقحدوة وحمارة وخزانة وغيرها كما يجي في تا التانيث قوله والعدل
خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام
في تميم اقول العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق
ولا لمعنى فقوله بغير القلب ليخرج نحو ايس في يئس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول
وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال وقوله

اتمام

خروجه

خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي
مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج وقوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر
ان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما
معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم توضع عليها الا ان تقول
كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا انتصب على المصدر لان الخروج اما
خروج تحقيق او خروج تقدير اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج مقدر ونعني
بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا
منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه
لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا
لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن
ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء
على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو
قرات الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد
ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر
لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد
جا فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجا فعال الى عشرة في قول الكميت
ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما
الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد
الى عشرة مع يا النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند من منع
الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو
نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يوثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا
يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفرا يجوز
صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يوثر فيه
الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ
اثنين ومن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي
وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل
مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف
كما في عمر اذ لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة
ولا شك ان معنى الوصف يجري على المعارف فكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء القوم مثنى واما
اخر فانه جمع اخرى التي هي مونث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون
واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى

والفضليان والفضليات والفُضَل بمعنى أُخَر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني
زيد ورجل آخر اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد
ولا تستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا وامرأة اخرى وتستعمل
اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس
وذلك في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت
من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة
ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة اخر فقيل
الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن
افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده
ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات
او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع
ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح ... اخذ امر استقروا كلامهم فلم يبق الا ان
يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في جمع
واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عدم تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع
كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هاهنا
ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر
المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة النكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر واجيب
بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز كون
المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا
لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي
اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمجرد
لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون
آخران وآخرون وأواخر واخرى واخريات معدولات ايضا عن آخر من الا ان اخرى واواخر غير بين
عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يبين فيهما حكم منع
الصرف في موضع نحو آخران واجمعون كامس واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل
ولو لم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات وفي ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنين
والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة
عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازما لها في الاصل اعني احد
الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها
كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا الاعتبار العدل بما فسر به
المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون

معه



معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه عمر وامس ونحو ضحى وعشية وعتمة ومساء وبكرة
معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بمعين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة
ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى
هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته
لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع
فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء فعل كحمر او حمر قال ابو علي ليس
قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون فجمع
قوله وحلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح جمع
المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في
التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم
او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر في جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي وكذا في اجمع
لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف
لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف
اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه
التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة
الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما
على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات
فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيه العدل عن
اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون
بل المجموع هكذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان
صارا بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في
الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه
على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم
قال الشاعر اتاني وعيد الحوص من آل جعفر ... فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ... فافعلون لا يجوز فيه لا
قبل العلمية ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال
انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه
جمعا في قراءتي من كل شيء فهو تفضيل لقولهم جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جرد عن معنى جميعه
وانمحى عنه معنى التفضيل كما ذكر في آخر بعينه فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعني
اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما
العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى والجواب



عنه بانه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الوصفية
مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعها كحمر او اذا جاز لك ان تقول حسنا
وخشنا وعلما مع ان تذكرها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن
افعل هذا او كان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر
ايضا امس في لغة بني تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس
اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم
والصعق اولا نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء كلامهم فثبت بذلك سحر وامس
محققا واما علميتهما فتقدم كما يجي في الظروف المبنية **قوله** او تقديرا كعمر وقد مضى التقدير
اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد
كصرد وهدد وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة ان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما
صفة وذلك على ثلاثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالندا كحطم وختع في مبالغة حاطم
وخاتع فهو كضروب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالندا نحو يا فسق ويا لكع
فهو في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب الندا وفعل وفعال المختصان
بالندا معدولان عند النحاة بخلاف حطم وختع قالوا ولم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم
تختصا بالندا بل ساوقاهما في المبالغة في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما
ولم تختص بباب دون باب وانا لا ادري في نقصان بعض الاشيا المشتركة في معنى عن بعض في التصرف
دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجي لهذا مزيد بحث في اسما الافعال ولما كان من مذهبهم
ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالندا وفرعوا
عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال
عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوا لو ثبت لهم ان جميعها معدول لكن
ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجي في اسما الافعال **وثالث** الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل
ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرنا **واما** علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل
قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحي لانه ثبت قاثم وجاح وعدم قثم وجحي قبل العلمية
فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير
منقول عن شي وهو معدول **وانما** حكمنا بكونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول
كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا حينئذ الى تقدير العدل
على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين سمع كونه في كلامهم منصرفا
او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما
اذ فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا يقدر العدل فيه وان اختل احد
الشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل قبل العلمية فهو منصرف ولو جا مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف
له مثالا وكذا ان جا له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين

جواز

جواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر من العدل
اما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جا لهما فاعل قبل العلمية جا فعل
ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى يأبى الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين
حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان
كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا والاتفاق مجيئه فلان قيل فلا حكم في المرجلة التي هي نحو موهب وموكل
ومحبب وحيوة انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكاذة ومحبب وحية قلت لانها وان كانت خارجة
عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل
خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس
معتل الفا بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في مفعل مفتوح العين اذ يبنى
منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على
الاكثر وذلك لان المعتل الفا الواوي اكثره من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع
وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف واما
بنا على انه فوعل او على انه مفعل لكن غلبة هذا الوزن اوهمهم كونه اكثر من مفعل كما يجي في التصغير
اوهمهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما
لم يلزم لم يعتبر في العدل الوزن ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس فالا لزم جوا
صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال
انه لا يوثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن
الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قلنا ان نرتكب كونها معدولة **قوله**
وقطام في تميم **اقول** اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند
النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات لغير المنصرفة ونعني بباب قطام ما هو على وزن فعال
من اعلام الاعيان المونثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه
ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار علما للفجرة وصفة للمونث كفساق بمعنى فاسقة وهما
ايضا مبنيان باتفاق قالوا للمشابهة بباب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا
يرد نحو سحاب وحمام وكهام فانها معربة قالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار
في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة **والقسم** الرابع علم الاعيان المونثة فلغة الحجاز
بناؤه كله لمشابهتها ايضا نزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذا
الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل
فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء اصح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير
ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا
الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه
من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروا

فيه ايضا طرد اللباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراكان اولا وسيجي
الكلام على تقدير العدل في مثله في اسما الافعال **قوله** والوصف شرطه ان يكون صفة في الاصل
فلا يضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد
وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير **اقول** تقدير الكلام شرطه ان يكون في
الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضره الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم وانا
الى الآن لم يقم الي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم
مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم
قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التا في اربعة ليست
بطارية على اربع لان الاربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر في الرتبة قبل المونث خلاف يعمل
ويعملة فان يعملة للمونث فالتا طارية عليه بشي وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد
بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التا في المونث فكيف يعتد
بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حاله يخرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي الاصالة بالفعل
فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى فسواكان تلك الحال قبل
او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم لانه يقال للمونث يعملة فالوزنان
متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل **قوله** فلا تضره الغلبة
معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشيا ثم يختص بكثرة الاستعمال في احدها
اشهر بحيث لا يحتاج ذلك الشي الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان
يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوا[ته]
وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة فكذا الاسود كان علما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله
في الحية السودا حتى لا تحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا اعنيت بها ذلك النوع من
الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او
غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا تخرج الاوصاف الغالبة بالغلبة
عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما
يجي وكيف تخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا تخرج عن مطلق
الوصف بل انما تخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل تخرج الوصف لفظا عن كونه
وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله تعد وخالف سيبويه الاخفش
وهو قوله ومذهب س اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى
بل الاستدلال في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر
اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذا رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة
او لا حتى يجوز في السودان يسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع

الصرف

الصرف ونحو مع العلمية ايضا بقا معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها الا ليس اعتبار الوصف
بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب فيه دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله
قطعا او يعضد بقا معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والاجرع
وان استعملا استعمال الاسما وكسرا تكسيرها لم يخلع منهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصر[فوهما]
فهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف فلحقت
الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سودا ومعنى ارقم حية
فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من الحديد لان الحديد اسود
فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع
صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم
ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن سائر
الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها **قوله** وضعف منع افعى
معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا
في الاصل ولا ثبت ايضا في الاستعمال نحو ابرا فعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما رأوا فيها الخبث
الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة الشر اي شدته وكذا توهموا في الاجدل الذي هو الصقر انه
موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل في الزرع جدل افكانه مونث
احدل وكذا توهموا في اخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان
نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا
فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل لطاير ذا قوة واخيل طاير ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا
لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا بلا قصد
فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعين للوصف
حقيقة كما اشار اليه المص فاما منع صرف مثل مطلط ووهم **قوله** التانيث شرطه العلمية والمعنوي
كذلك وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب
وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم منصرف وعقرب
ممتنع **اقول** اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتا فاما هو بالالف فمتحتم
التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا اقام مقام السببين ونريد ببنا التانيث
تا زايدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف ها فخرج اخت وبنت ليس مونثا بالتا بل التا
بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التا للتانيث فعلى هذا
لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا انصرفت والتانيث بالتا على ضربين احدهما ان يكون
التا فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواكان مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة كان حكمه
حكم المونث المعنوي اولا هذا ولا ذاك كعنوقا العلمية شرط تاثيره متحتما فلا يوثر من دون
العلمية نحو امراة قايمة وفي قايمة الوصف الاصلي والتانيث بالتا فاختل الشرطي لا من التانيث لان التا

الوصف وهو كونه وضعيًّا على ما ذكره المص حاصل وذلك الخلل ان وضع تا التانيث في الاصل
على العروض وعدم الثبات فلم يعتد بها وانما قلنا في الاصل لان الاصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث
ولا تجي لهذا المعنى في الصفات والاسما الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة
ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما يجي في باب التانيث
ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيّرتها مصونة عن النقصان فتلزم
التا بسببها فتا عايشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما تحذف الحرف الاصلي
وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فتقول
عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التا فاذا اسميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التا فصار التا
كلام الكلمة في هذا الموضع واما ان كانت العلمية في غير الكلمة العربية وربما تصرف العربية
بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استثقلوها كما في جبرايل وميكايل وارسطاطاليس فقالوا جبريل
وجبرال وجبرين وميكايل وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورود ما على غير اوزان
كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا
اعجمي فالعب به ما شيت واما الزيادة في الاوزان فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف
التانيث في نحو بشرى وذكرى وتا التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم تجز زيادته لان
ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي
وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاد العلم كالوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم
وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم تجز لزوال
الوضع العلمي فلا يزيد عليه التا المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على
ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كيا النسبة ويا التصغير وتنوين
التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان
والزيدون كما يجي في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التا بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه
قايم مقام سببين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت
لما ذكرنا من ان وضع التا في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها
على اللزوم وثانيهما ان يكون التا مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سوا كان حقيقيا كهند
وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتا اذ الالف للزوم لا تحذف حتى تقدر
ولا تؤثر التا مقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوي ايضا
مشروطا بالعلمية ايضا بانصراف نحو حايض وامراة جريح كما فعل المص في شرحه لان المراد بالمؤنث
المعنوي ما كان التا فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقي وفي نحو حايض لا تا مقدر اذ لو كان كذلك لكان
غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنا نقول في تصغيره تصغير الترخيم حييضة
كما تقول في سماء سمية وليس كذلك لانه يقال فيه حييض الا ترى الى نحو حايض منصرفا مع التانيث والوصف
ومثله الوصف مع العلمية ايضا منصرف كما يجي وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم

اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التا الظاهر متحتمة التاثير
مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التا المقدرة فضعيف
فان سد مسدها في اللفظ حرف اخر نحو زينب لا نعرفه الخلاف كما يجي ومما يسد مسدها الحرف الاخير
في الزايد على الثلاثة لان موضع التا في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف
اللام ودليل سد مسد اللام تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التا بلا خلاف قد ر فان تصغير
قد ترة فالمؤنث بالتا المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سوا سميت
به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا كهند او لا ذال وذلك لان فيه تا مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو
بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول اذا سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم
في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه لان التا المقدرة والقايم تحرك
الوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التا والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك
تقول في حبلى حبلي وفي جمزى جمزي كما تقول في جمادى جمادي وقال ابن
الانباري يجمل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى اضعف التاد مسد التا وان سميت به
مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تا التانيث
وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يعتد بالطريان التذكير في الوضع الثاني
على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير وامّا
اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد السادّ مسدها
شي وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان تكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت
به مذكرا سوا كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه
وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وس والمبرد جوزوا امتناعه من الصرف لكونه
مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فيظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه
لفوات السادّ مسد حرف التانيث وما يسد مسد السادّ وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال
لا وضعا كدار ونار وفي التثنية كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به
مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجي وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا
فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكن مع سقوطها
عن السببية لا يقصر عن تقوية السببين حتى تصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل
ان المؤنث اذا سمي به مذكرا حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا
يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها الم
احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا
انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا الوصف نحو حايض وطالق
مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حايض لانه
وثانيهما ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى التاويل غير لازم فان نسا ورجالا

الاصل الطرد ... الصفات ... ان يكون ...
... صيغة المذكر ... التانيث ...
الى ... التانيث ... المؤنث
موضوعة للمذكر استعمال

وكل جمع مذكر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها
بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي
الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نسا ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة
وهو غير لازم كما ذكرنا وثانيها ان لا يغلب استعمالها في المذكر قبل تسمية المذكر به وذلك لان
الاسما المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية
اما ان تتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيه الصرف وتركه
او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مونثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مونثة
فليس فيها الا بعد تسمية المذكر الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المونث
باسم المذكر حقيقتين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زايدا
على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطريان مع ساد مسد
التا او ساد مسد الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو سمي بهما امراة
فالخليل وس وابو عمرو يمنعونه الصرف كله محتما كله وجود لظهور امر التانيث بالطريان
وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند
نظرا الى اصله **قوله** وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به ما تا التانيث فيه مقدرة
سوا كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب **قوله** زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اذا سمي بها
المونث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التا وتحرك الاوسط يقوم مقام
الزايد الساد مسد التا واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التا ولا مسد الزايد الساد المذكور
وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون
علامته مقدرة بلا نايب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية
فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي **قوله** فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع
شرايط التحتم الثلاث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة **قوله**
فان سمي به مذكر اي بالمونث المقدر تاوه الذي عبر عنه بالمعنوي **قوله** فشرطه الزيادة اي الزيادة
على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته
فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف ولا
تقاومه الحركة القايمة مقام الساد ويكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا
يكون التا مقدرة وسيجي ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما توثر
بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرف لعدم الحرف الزايد وعقرب ممتنع
لان البا قام مقام تا التانيث واما اسما القبايل والبلدان فلما كان فيها مع العلمية سبب ظاهر
بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن في الاصل
فيها الاستقرا فان وجدتم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا

وحينا

وحينا وديانا وترك صرفهم سدوس وجذام ومجوس وعمان فالصرف في القبايل بتاويل الاب ان كان
اسمه كثقيف والحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبايل بتاويل الام
ان كان في الاصل كخندق او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها
وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم
فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مونثا لا بالقبيلة فيمنعونه الصرف قال وعمر قريش الاكرمون
اذا انتموا طابوا فروعا في العلا وعروقا ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت غيلان وكذا
يؤولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امراة وقد يؤنث ما اسند الى اسم
الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مونث نحو جاتني قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى كذبت
ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة
فهو مؤول بالمذكر والمونث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات هودا
ان جعلته اسم النبي صلى الله عليه وسلم على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم
السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسما الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب ويرفع وضرب
فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة
وسيجي بسط القول فيه وفي اسما حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شا الله
تعالى **قوله** المعرفة شرطها ان تكون علمية **اقول** وذلك لان المعارف غير المضمرات والمبهمات
وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف
عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين للسببين وفيهما لم يحذف معا
التنوين للسببين فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا
واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قايمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما
عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم
وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف
لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف **قوله** العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية اي كون الاسم علما
وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع **اقول** قوله علمية في العجمة
اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل
الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سوا كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم
واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قراته وانما اشترط
استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب
ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية
للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين
امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لساير تصرفات كلامهم على ما يقتضيه

ذ قوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل الحكم المطرد وعليه فيقبل الاعراب ويا النسبة ويا التصغير وتخفيف
ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وادربيجان في كركان وآذربايكان ونحو
ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل
التنوين ايضا والجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبذج فيصير كالكلمة العربية
فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر
غير العجمة منع الصرف كنرجس ويقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما
ففي العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجبان العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما
اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو
لمك عنده هو منصرف فامتنعهما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول
استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر
انما اثر لقيامه مقام التاء مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها
شي بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او محرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع
كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري
تجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جايز صرفه وترك صرفه مع ترجيح
الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يوثر مع تحركه وليس بشي لانه لم يسمع نحو
لوط غير منصرف في شي من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع صرف ماه وجور
ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير العجمة في ضربين
اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما لكونه سببا كالعدل في ثلاث والعجمة
في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف
في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين مما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد
منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفه الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في
الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي
بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى
منها قوله موشتر هو حصن بارزان ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او
القلعة الا ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الاخير المذكور لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال
الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح عليه السلام قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرها كمساجد
ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علم للضبع لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف فقد
قيل انه اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا فاذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا
مثل قاض اقول قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب
على اكالب وجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيد بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه
جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله عليه السلام الكن

صواحبات

صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رايتهم
خضع الرقاب نواكسي الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا
وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلثه ساكن الوسط فلو فقد
هذه الصيغة لم توثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة واما
شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملايكة لان التا تقرب اللفظ من وزن المفرد
نحو كراهية وعلانية وطواعية فتنكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على مذهب من قال
ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وجوار فان
حصلت فيهما صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والموثر هو المشروط مع الشرط
قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير في غير منصرف اي لا يتغير
اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه
لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منهما وهي علم الجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة فلا
على ما يجي في باب الاعلام فقيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون
منصرفا ككتان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر
في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضره زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال
فلا اثر لهذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل الموثر الجمعية الاصلية القايمة مقام السببين
فان قيل اليس الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب
ليستا متضادتين وتصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما تسمي جماعة معينة
من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا
وهذا كما سمي بابانين جبلان لعرو وعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشي واحد مسمى بلفظ
المثنى لكنه يعني معنى التثنية من لفظ ابانين اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية
والتثنية والاولى عندي لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية
تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فتنافيا فنقول لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم
بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم موضوعا لاجل معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية
لما تخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته
لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى
ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض
وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على انا لا نبالي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية نظرا
لما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع
من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية هنا كالغلبة
هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وذلك لان العلمية تخصصها بذات
واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى

الوصف كما في اسود وازهر والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم
انما سميت هانيا لتهنأ وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان
اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح والذم فيكون فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد
هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية
الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم تمنع هابي ونحوهما في الثلاثي
والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم
في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها استوى لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر الاسود
وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا فيها ويوما اليه ايما تخلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك
الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا القول في الجمعية في نحو مساجد علما انما يعتبر وان لم
ينافيها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية
فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في
نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي نحو احمر اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في
معنى صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان
تامان غير مبني احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم
النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعلم شرط السبب كما فعل
غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل
عندهم **قوله** وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال فيه فارسي في سراويل رايح والاختلاف
في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل حمل على ما اشبهه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان
جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكليل واخر فعلي ونحوه ليس فيه من الاسباب شيء لان
العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا
بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه منعه الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف
وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام
في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف
جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من
اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في
الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة **وجوابه** ان الجمع
فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية
ولم يتحقق فيه لكونه دلالة مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على القطاع
جاز لك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول لا نسلم
هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق

وشراذم

وشراذم جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان فيها لا مفرد وقال ابو الحسن
ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه
ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر لاجل التعريب
فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف **قوله** واذا
صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير
الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر
الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار حزاب ان يقدر الجمع
وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا حزابي وحزابيا فيقول هو جمع حزنا اي
الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بالتخفيف **قوله** ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض
اقول اي المنقوص من هذا الجمع اصل ان الاكثر ان جواري في اللفظ مثل قاض رفعا وجرا وقد جاء
عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وقال اخر سما الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر والاكثر
في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون نحو جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف
فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف اذ سببه قوي وهو الاستثقال
الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم
والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط
فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في نحو جاني جوار
وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكما حذف الاعلال موجب فهو
بمنزلة الياء في كعيم وشج والا كان كالمعدوم كيكي ودم ومن ثم صرف جندل وذلك لمخصوص
جنادل وذلك لان ذلك قال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله
جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة
لتخف الثقيل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم
هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير
المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدلنا التنوين من الياء لينقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط
في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف
مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان
منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبع الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم
ان يقال هذا الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام
وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين
والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع

الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت خلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف
ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية
فعوض التنوين من اليا بخلاف نحو احوى والشق فانه تقدم الاعلال في مثليهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد
الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض
التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين
واما جوار فهو بالتنوين اخف منه باليا والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن
تنبيها بذلك على تقليل المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول بخطايا وبرايا واداوى بلا
تنوين اتفاقا لما انقلبت اليا الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرناه ويجري
فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل
علما فيونس يجعل حالة مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى اليا
ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاتني جواري وقاضي واعيلي بيا ساكنة ورايت جواري
وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بيا مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان
العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله نحو قال
مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سوا **واعلم**
انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف اليا الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد يا مكسورة مشددة
في غير فعل او جار مجراه كاحي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا في التصريف فسيبويه بعد حذفها
نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن
الوزن بحذف اليا نسيا بخلاف نحو جوار فان اليا كالثابت بدليل كسر الرا كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن
اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف
من وزن الفعل وابو عمرو بن العلا لا يحذف اليا الثالثة من نحو احيي نسيا بل لعلة اعلال اعيل وذلك
لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطا لجعله كالجاري مجرى
الزيادة اعني المجيء في الاعلال فاحيي عنده كاعيل سوا في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من اليا
كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في
الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور **قوله** التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة
ولا اسناد مثل بعلبك **اقول** انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا يدخلان في وضع
العلم فهو من حذف احدهما اذ العلمية كما قلت تومن من النقصان ولولا العلمية لكان التركيب عرضة
للانفكاك والزوال **قوله** وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقا الجزئين
على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا متضمنا بالجزء الاخير قبل
العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو خاز زيد ونقول ايضا وان لا يكون الثاني مما بني قبل العلمية
ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاشهر اذن مراعاة البنا الاول كما يجيء في باب المبنيات **قوله**
الالف والنون ان كانتا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفا فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف

في رحمن

في رحمن دون سكران وندمان **اقول** اعلم ان الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف
التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما وبفوات هذه الجهة تسقط الالف
والنون عن التاثير وقد شابهتها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من
سكران كحمر من حمرا وكون الزايد في نحو سكران مختصا بالمذكر كما ان الزايد في نحو حمرا مختص بالمونث
وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمرا كذلك هذه الاوجه
الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وقد شابهتها ايضا
بوجهين اخرين لا تعيدان من دون الامتناع من التا وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي
حمرا معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما
فالاصل على هذا هو الامتناع من تا التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة
بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعا وبهرا وليس بوجه لانما نسبة بين
الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها وانما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي
كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو
وجرا امر على هذا الابدال قولهم في النسب الى الجبهة والرقبة جبهاني ورقباني بزيادة النون من
غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم اعلم انهم بعد اتفاقهم على
ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب
اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما
العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب
اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها تمتنع عن زيادة التا
والوصف عنده في سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين
قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليومن بها عن دخول التا كما ذكرنا في الثا
بالتا **قوله** او صفة فانتفا فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفا
على ان لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفا فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجيء في باب العطف
وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفا
التا لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في
كل فعلان جا منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا
دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفا التا لا وجود فعلى فاذا كان المقصود
من وجود فعلى انتفا التا وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصوا
هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يصيغوا منه مونثا لا من لفظه بالتا ولا من غير لفظه اعني فعلى
فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفا فعلانة
بل هو مقصود لذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون
مونث هذا اعني غير لفظه كما ان مذكر ذا على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشا

يطلقوه على غيره ولم

بهة

الا انه ليس وجها للمشابهة ضرورة بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه كما ذكرنا في
التاثير انتفا التا الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفا التا من دون وجود فعلى ثم
نقول منع الصرف في رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر
من المصروف والمختصر ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل
وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة هل انتفى منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا
فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جا
عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من حرف ومن
علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جات الفاظ تحتمل نونه الاصالة فتكون مصروفة اذا
سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وفتان فهما اما من الحسن والفتن فيصرفان
واما من الحس والفت فلا ينصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلال منعته
الصرف لان اللام بدل من النون كما لا يصرف اذا سميت بهراق اذ الها بدل من الهمزة قوله ومن ثم
اختلف يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفا فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن
رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى ولم
يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفا الشرط على المذهبين
قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتا
ومن ثم انصرف يعمل وامتنع احمر اقول فعل مختص بالفعل ولم يات في الاسما الا اعجميا
نحو بقم وشلم لبيت المقدس وعلما في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لما
وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال ونحو يزيد ويشكر في الاسما منقولا من خواص
لعدم هذه الاوزان في اجناس اسما العربية فيزيد ويشكر في الاسما منقولان ونرجس اعجمي ونحو
تنضب ويرمع واعصر واصبع وتذرا وتحدم من الغالبة في الفعل واما فعل من الخواص اذ
لم يات فعل في اسما الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسما الاجناس
وان كان قليلا لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر تبشر
ولاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من
قولهم دئل فيه اي اسرع والدئل لان منشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز
ان يكون منقولا من دال والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل
علما الوزن والعدل ومع العلمية وادع مما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست
فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اوله ذلك الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة
الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه مالوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية
وكذا ايتق علما ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب
واما ألبب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام
فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قولهم

اويكون

او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه او يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسما حتى يصح ان يقال
وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسما او تساوي فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل
والذي حمل المص على نحا العتيم شيان احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم
لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال
ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساهم
والثاني انه رأى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل
قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب
يجي افعل فعلا كاحمر واعور فطلاعها اسمان واما افعل الفعلي فلم يجي منه الا ماضيا للافعال
من بعض الافعال الثلاثة كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل واضرب ولذا رد
على الاخفش قياس احسب واحال واظن واوجد واعزم على الحكم واري قال ويجي افعل ماضيا
للافعال من غير ما جا منه فعل ثلاثي قليلا كاحجم واحمر واثمر ويقابله في الاسما في غير افعل
الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وانكل وارنب وللقايل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع
الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترته انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ومن كلها
يجي منه افعل التفضيل الاسمي يجي منه افعل التعجب الفعلي والذي جا في فعل يفعل مفتوحي العين
وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب وا
زيد على افعل فعلا اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف ان شا الله تعالى
لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المص بمعرفة غلبة الوزن في احد
القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا
سيما في المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك
بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل مثلا قياس
في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شي كاصبع وايضا كون
الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القايل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان
القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة
لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسما اذ لا فعل متصرف الا وله
ولا خلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت
هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان
كان مشتركا كالمختص الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد
في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسما فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا تكون كارنب
وافكل واثبع فكانها لم يزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى
وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تا التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن
معه التا يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التا فكانها تخرج الزيادة المصدرة الوزن

الى جانب الفعل نحو التا الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح الثاني لاتحاد الوزن في الاسم
فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لحوق
الحاق التا نحو ارملة ويعمله اما الحاق التا باسودة في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب
غلبة هذا اللفظ في الاسما والاصل ان يقال في مونثه سودا هذا والاوزان الخاصة
بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل
ودحرج ودخرج وافتعل وافتعل وافعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك
واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التا الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن
والزيادة المحدد كونه شرط الوزن فلا يوثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا
الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن يضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن
الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق
فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم
لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان
بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها خرج
وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كقل وتبع وخف من قولك
لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان
همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره
ان يكون بهمزة الوصل نحو عد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه
انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسما فتقول في المسمى بتقل واخش جاءني
تقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع وان لم يكن في المعتبر الزيادة المعتبرة
المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعد او بقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الا
تقول جاءني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال
في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل
النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم
ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع مع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم
واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم
ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يوثر مطلقا خلافا ليونس
فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سوا غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد
وكتف وجعفر وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل
بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ¤ متى اضع العمامة تعرفوني ¤ والجواب انه ان كان علما
محكيا لكون الفعل مسمى به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ¤ ظلما علينا لهم فديد ¤

ودحرج

ن

وان لم

وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا الامور اي كشف
وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط تذكر في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر
لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة **قوله** وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لما تبين انها
لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا نكر
بقي بلا سبب او على سبب واحد **اقول** يعني يكون العلمية موثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليه
وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او سببا معا فالاول في
موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني
ان يكون مع الوزن سوا كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واحمد ويزيد
وتشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي
والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست
سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المص غير
منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد
يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث فقال سراويل كعقرب اذا سمي به
وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا توثر
العلمية عنده لحصول الاكتفا بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادتهم ان لا يلغى سببا
فقولوا في حرا انما سببان الثاني من الموضعين كل عدد كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو
مثنى وثلاث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل
ببطلان مقتضى العدد وذهب الجرمي فابو علي وابن شاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما
اخر وجمع علمين فهو غير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا الحكم
لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل
في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر ولكم اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه
اولى لان العدل امر لفظي والعلمية لم تغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير
ما وضع له والامر ظرف زماني او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور
تعلقه بالعدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير
ففي موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سببين عند بعضهم
والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفا التا وهو معلل باحد ثلاثة اشيا العلمية كما في عمران
ووجود فعلى كما في سكران واختصاص اللفظ كما في رحمن وعند الباقين الالف والنون سبب والعلمية
سبب اخر كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في
المونث بالتا لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وكان العلمية غير
الموثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصفية على ما ذكره المص وقد ذكرنا انها تجامعه

في

ل

لكن الوصف لا يعتبر معهما واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحرا وبشرى
خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا بعد ادخال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص
فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط وشرط
وسبب معا خمسة اشيا التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون
في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون لاقتضى
ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان
لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة
سبب فيه ثلاثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد
على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد
الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث
واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عند هم وليس شي منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس
الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة
اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلمية الطارية مؤثرة
لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد هذا غاية ما يمكن
ان يحمل لتمشية قول المص ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في ذيل
وكما يمكن ان يقال في اصمت في حال العلمية ولم تطرا العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى
يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا
نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه
لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل منحصرة فيما ذكر من الاوزان هذا
كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب
سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث ورباع انها لا تنصرف
لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان زوال
الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى
بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة.
والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيا
تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من
باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير فاذا نكر
سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت له
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس بعلما عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد
بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه تغيير الجمع الاصلي مع العلمية

وقد زال العدل

التي

التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم
النظير في الاحاد وشبه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه
بعد التنكير ايضا وفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر
اذ مثل هذا الوزن قد يكون لغير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص
للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد
كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي حمل على موازنه كما كان قبل
التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الحقيقية كما اعتبرهما قبل العلمية
ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجي ومثله فعلان
الصفة اذا سمي به ثم نكر سوا يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب
احد جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحرا او معدي مساجد ثم نكرته صرفته
لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جز الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا
الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا
الى افرادهما وقول الاخفش قوي **قوله** مؤثرة حال ومفعول تجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث
بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما **قوله** الا العدل مستثنى مما بقي من
المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظه بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب
الذي هي فيه شرط الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا
عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشيا وهي شرط فيها
وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع
الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان
كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما
لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قلت
وانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة كما يجي منصرفا بعد التنكير اذ لو
لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء
ذلك السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم **واعترض**
على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية
مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذا طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير **والجواب** عن
الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على العدل والوزن اذن كما ذكرنا في اصمت والاعتراض
الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكرنا هل على ما بينا **قوله**
وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما ثم نكرا اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم
لما يلزم من ابهام اعتبار متضادين في حكم واحد **اقول** قوله اعتبارا منصوب على انه حال من
سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر للقول خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه

مع ان العلمية مؤثرة

دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب خاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار
الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان خاتم غير
منصرف للعلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه
لان في خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتنافيين
وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف
قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون
قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم
اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد
حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار
الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه
معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى
اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده
وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اردت اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى زوال
المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان خلاف الاصل اذ
المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي
في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير
لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير
ما وضع له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك
وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او
اشقر لم يعتبر ذلك بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في
مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلى وكذا افعلان فعلى واما
افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف
اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا
بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا
لا يعمل في الظاهر كما يعمل في افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى
للوصف فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر
قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا
صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف
واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب
وجود علامته للوصف اعني من بخلاف باب احمر لتعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت
رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل

التفضيل

التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وامحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا الحكم جميع ما لا
ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن
الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر
لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى الواحد فيقال في رباع ومساجد ربيع
ومسيجد ولو سميت المذكر بالجمع ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر
واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي يكون فيه
فيكون كعناق اذا نكر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا وان لم يكن اوله زيادة
كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضضم ودحرج واما اذا كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير
لا يزيله كما تقول في تصغير احمد وترجس ويشكر وتغلب احيمد وترجس ويشكر وتغيلب لانه على
وزن مضارع فيعل نحو يبيطر ويبيطر واما ان يعرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في
تضارب علما تضيرب وفي تجلى تجيلى فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان
التصغير وضع مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا كالتا
بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف ادير في تصغير ادر
للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون
ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة تصغير حمزة
لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به والدليل
على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال مخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا
لم يعتد بها في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا لان الوصف المعتبر
في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا
قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما
التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في المصغر
كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان
علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه ياء مما لا يقلب يتبين في التصريف في باب التصغير
فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون وبالوزن من وجه دون وجه
ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة **قوله** وجميع الباب باللام او بالاضافة
ينجر بالكسر **اقول** اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير
المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام
والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعهما الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما
اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافيا واما تنافي اللام والتنوين فقد
مر في باب نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه
فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة

لانهما من خواص الاسماء فترجح جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا
هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني انه يكون
الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول
اولى **قوله المرفوعات** هو ما اشتمل على علم الفاعلية **اقول** قدم المرفوعات على المنصوبات
والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل
فضلة لكن تشبه به بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب
المحل كما تقدم تحقيقه **قوله** هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى
خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقته للمعود اليه ومثله
قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه
ويعني بعلم الفاعلية الضمة والالف والواو اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو فيه احد
عمد الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترنا قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل
على علم العمدة لان الرفع في المبتدا او الخبر وغيرهما من العمد ليس محمولا على رفع الفاعل كما بينا بل هو
اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل **قال** فمنه الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم
عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه **اقول** قوله منه الفاعل اي مما اشتمل على
علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات
تنبيها على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه **قوله** ما اسند
اليه قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الا
نحو بعت وهل ضربت زيد **قوله** او شبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفاعل ولم يقل ومعناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع عنهما والضمير
في نحو زيد قد امك او في الدار او الظاهر نحو زيد قد امك غلامه لكون الرافع عنده الفعل او اسم الفاعل
المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يجيء في باب المبتدا **قوله** وقدم الضمير فيه للفعل
او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه
قام لا لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع
ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والجميع مسند
الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مرفوع مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد
فهو وحده مسند الى المبتدا فخرجت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل
لان المسند قدم عليه **قلنا** هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم **قوله** على جهة قيامه به
اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا فقال
علمت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قولك على جهة متعلق
باسند او صفة لمصدر اي اسنادا على طريقة اسناد الفعل ويعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة
الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل

حقيقة

حقيقة نحو طرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند
النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية
نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدور
عن احدهما والوقوع على الاخر وبقوله على جهة قيامه يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد
القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترز عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس
بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله
بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه
ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا
في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل **قوله** والاصل ان يلي فعله فلذلك جاز
ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا **اقول** يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم
وليك الشيء اي قرب منك **قوله** فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل
ان يلي الفعل وفي الثاني ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه
لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب
غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل
الفاعل ان يلي الفعل فهو متقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر
ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع
في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه وفي الضمير الذي يجيء مفسرا فيما بعده
منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس غلامه
زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم
بشيء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يتوهم الابهام واما اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي
منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه وفي
الابهام بحاله فمن ثمة منع الفراء في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه
بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا لاتصال
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل
واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ويجوز التاويل بعود الضمير الى الجزاء واصحاب العصيان
وبقوله الا ليت شعري هل يلوم قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهب
اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع تجويزهم في باب التنازع مما قالوا وكذا تقول حسن
اعطيت درهمه زيدا لان رتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى
كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله ويقبح نحو اعطيت صاحبه الدرهم لقلة ضرب غلامه زيد
وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل

عرف الجر ظاهرا نحو قتلت بالحبلى زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن شرطه رجوع
الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين **قوله** واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا
متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه **اقول** هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم
الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه **قوله** لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب
لا تقديره **قوله** فيهما اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب
اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم
الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية
والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجيء فليلزم كل واحد
مركزه ليعرف بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب
موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني
بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله
عليه وسلم ونحو ذلك وكذا اذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير
المتصل منفصلا فان **قيل** ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل
منفصلا عن عامله **قلت** لما كان التا فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال
بالعامل صار بمنزلة بعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك لانهم
لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملا ومعمولا
صار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما
لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث
كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة **قوله** او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول
الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثنا
معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية
والحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال
لم يتخلله الخصوص والعموم كما اذا **قلت** مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة
في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا
لغير زيد ايضا وبالعكس لو **قلت** ما ضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم
يضربه الا هو وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في
نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان تكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا
تقرر هذا تبين ان ضاربية زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصورة على عمرو ومضروبية
عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا
الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز

واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند بعضهم يجوز لان زيدا مستثنى معا والمراد ما ضرب
احد الا عمرا الا زيد اختل الضابطة لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة غير ما ضرب زيد الا عمرا وكانت على الاحتمال [illegible]
المذكور لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو [illegible] مقصورة على [illegible] مع ان استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف [illegible] في الاستثناء [illegible] فلا يستثنى بها
شيئان [illegible] البدل [illegible] احد المستثنى [illegible] مطلقا جماعة

وبعضهم

وبنحوهم

منفصلا

بُا

وبعضهم فرقوا فان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان [illegible] ما قبل الا [illegible] نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا
وذلك لان الاصل [illegible] ما قبل الا [illegible] منهما [illegible] الا
وليس بمستثنيين [illegible] قلت ضرب زيد عمرا [illegible] الا [illegible] معمول عامل مضمر [illegible]
الاول [illegible] والتقدير ما ضرب احدا احد الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو
ما ضرب الا زيد الا عمرا او كان احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب [illegible] فكلاهما [illegible] المستثنى

لم يبعد لا سيما نحو ما ضرب احد شيئا الا عمرا الا زيدا [illegible] ان
المستثنيين [illegible] ضعيف في استثنا شيئين الا
على الوجه المذكور فان استدل [illegible] لجاز مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منه والتقدير وما نراك
اتبعك احد في حال الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي [illegible]
ان [illegible] فلانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوك في بادي الرأي فانه
لم يذكر المستثنى منه والتقدير ما نراك اتبعك احد في حال الا الذين هم
اراذلنا [illegible] ما لا يجوز في غيره [illegible]
في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم يعني ليس
مستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا [illegible] مستثنيا
شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا ان معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وتابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيدا الظريف ومعمولا لغير العامل في
المستثنى نحو قولك [illegible] لم يبق الا الموت [illegible] وذلك ان ما بعد الا
من حيث المعنى [illegible] الجملة الاولى [illegible] الا زيد بمعنى
ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة [illegible]
لا يجوز فصل المعمول [illegible] الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طريق [illegible]
[illegible] وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد
المستثنى لان المستثنى [illegible] من وجه [illegible] كالشيء
الواحد واما نحو [illegible] الاجنبي عن عامله [illegible] لم يبق
الا الموت [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible] المذكورة اما مرفوع او منصوب
ولا يكون [illegible]
النوافع [illegible] باب الامير [illegible]
[illegible] النوافع [illegible] باب الامير [illegible]

والكسائي يجوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان المعمول
مرفوعا او منصوبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او كما في قوله وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي
في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع وابن الانباري يجوز رفع ما بعد
المستثنى فقط دون النصب فتبين انه على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد
المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز في
ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرو زيدا وانما قلت في اول بيان المسئلة
معمولا خاصا نحو ما ضرب احد الا زيد فلا يقال ان معمولية زيد باقية
الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا فما كان فيما ضرب زيد
الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا او معناها يعني ما في انما من معنى
الحصر فقد قال ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد
عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس المعنى كما ذكرنا
فيما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر مستدلا
نحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب
بان المراد في الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس ولاء الا للمعتق
لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد واذا اتصل به
ضمير مفعوله او وقع الا بعده او معناها او اتصل مفعوله وهو غيره ضمير متصل
وجب تاخيره بيان لما يعرض من موجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول
اي اتصل به اي الفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول وجب تاخيره اي الفاعل
عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمت لكان اضمارا قبل الذكر لفظا و
اصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل
ضمير المفعول بصفة الفاعل او صفته نحو ضربت زيدا الذي ضرب غلامه
واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لا
الفصل بين الاول وبين الثاني مما بين الاخرين او وقع بعد الا اي وقع الفاعل
نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير
الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه فيما ضرب زيد الا عمرا لان مفعوله

ماقبل

ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محصورة فلو قدمت الفاعل بلا الا
لانعكس المعنى لو قدمتهما لما تجدد المذكور وقد يحذف لقيام قرينة جوازا
في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان
احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله
لقيام قرينة جوازا لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف
جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان
مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا كان زيدا فات
الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال من القيام لان
الفعل الا هو تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقصد زيد قام على قولهم ان
الاحظية فلا اليه ورفع خطيه من باب حذف الفعل بلا خلاف اي يتحوقلك
خطية فلا اليه من النسا فانا لا اليها اي غير مقصودة فالحظي من النسا عند
ازواجهن من الحظوة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير لا اكون حظية
فلا اكون اليه قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة هذا ايضا من جنس الاول
مما لا قرينة فيه الا السؤال الا ان السؤال ايضا ههنا مقدر ويدل عليه
بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يحتمل الفاعل فدله على السامع فيسأل عنه
كانه لما قال ليبك يزيد سأل سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والمسئول
في الاول مصرح به والبيت لحارث بن نهيك ومختبط مما تطيح الطوائح يقال
يكنه اي يبكيه خبط يحذف حذف الحركة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء
في باب المتعدي وغير المتعدي من نسخ الافعال والضارع الذليل من ضرع
ضرع ضراعة قوله لخصومة يتعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
يكفي رائحة الفعل اي يبكيه من عجزه ويدل الاجل الخصومة لان يزيد كان ملجا
وظهيرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال
اختبطني فلان واصله من خبط الشجرة اذا ضربها بالعصا ليسقط ورقها
تطيح اي تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح وطاح
الطوائح اي ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو نادر

حذف الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى الثاني
اى ورق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب
فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بقوله مختبط اى سائل
من اجل اهلاك الوقايع ماله وما مصدرية او موصولة لحكم العقلاء تريكي لاجل اهلاك
المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى الشئ اى لاجل حلال الكرم التي طوحتها الطوائح
وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية قوله والماضي بتصوير الحال اذا كان الامر
حاملا لتصويره مخاطبه نحو لقيت الاسد فاضربه فاتلته قوله وجوبا انما كان
الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض من الاتيان بلفظ
الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج الى المفسر لان الابهام المحوج الى التفسير
انما كان مع التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير ايقاع المعنى
وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود
وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم
يكن احد مستجار مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص
حرف الشرط بالفعل   نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط
كون الخبر فعلا مستندا على ... وليس ان قيل ما ... ويبطل ما نسب اليه
لوجوب المفسر ان زيدا ضربته الا على ما جاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي
ان منفسا اهلكته ومع ذلك ما ولوه الا بالاضمار وفعل رافع للمنفس لان اصله
ان هلك منفس على الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في
نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل
ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل انه مفهوم
الثبوت والتحقيق نحو لو انك اى لو ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا
كما يجئ في قسم الحروف ليكون مشعرا بالفعل المقدر وخبرها في صورة
ذلك الفعل اعنى الفعل الماضي ليكون مناسبا للفعل الصريح المفسر فلذا بعد
لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اى لو ثبت وتحقق ان الله هدى
فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر وقد يجئ فان معاشر ثم اى يحذف الفعل

والفاعل

والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت عند الكسائي كما يجئ في التنازع
وانما حكم بعدم حذف الفعل والفاعل معا لان الفاعل ثم حرف لا يفيد معناه
الافرادي الا بانضمام الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي بعده فنقدر نعم وذلك
في مثالنا جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما
يقال ازيد قائم فنقول نعم اى زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق
جائز لا واجب كما قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما
اى قوله وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين اعلم انه لو قال العاملان مكان الفعلان
او ما يشبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب
زيدا وليشمل الكثر من عاملين نحو ضربت واعتقت واكرمت زيدا لكان اتم كلمة
مع الاصل وهو العمل وعلى ذلك المتعدد ذلك وهو الاتيان قوله ظاهرا بعدهما انما
قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من
ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل العامل الاخر
مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث لو عمل في المتنازع فيه وهو كل
كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل
بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او ما هو عوضه ولا يتصل بعامل
اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما يضرب اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع
الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على
الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية
والنية فلا يكون فيه ضمير واتى التنازع وانما قلنا لا يكون منه لان اللفظ الذي كان
هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار حكما
ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو الا زيد وما قعد الا زيد فانا مستثنى
من المتعدد المقدر فيما قعد ولا يجوز ان يكون مستثنى مما ضرب وما قام
لانه متعدد فيهما لا ظاهر ولا مقدرا لتعيين الضرب والقيام سببين عن التنازع
بعد ما كان مثبتين له ونشر باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في المنع

وان كان الاضمار مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا ولا ضرب الا انا اذ لا يمكن
انفصال الضمير مع الفعل الا بالا فلا يكون من باب التنازع لان اللفظ في باب التنازع
اما ان يكون خاليا من العمل في التنازع واما بائنا في الضمير كضربت واكرمني
زيد وكما ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن التنازع
اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغي وكون الا هو العامل
ربما يظهر الاثر انا الذي بعد ما ضربت نيابة عن الا انا الذي بعد اكرم بعده اكرمت
في المضمر باسناده عن الزيدين في نحو ضرباني واكرمت الزيدين فلا يظهر كونه ما ضرب
ملغي وكونه ما اكرم معملا لانه يخلو منهما من الفاعل شيئا الا في على السوا وكذا يجب
ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب
التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع الا لدلالة الثاني عليه
لانه هو وكلها ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع يجي مثله في اعمال
الثاني وان كان المتنازع فيه منصوبا منفصلا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول
اعمال الثاني ومن الثاني مع اعمال الاول لان المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل
وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وتعديت بك فيجب حذفه لا يجوز التنازع
في المضمر المجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت
واكرمت نقول المص بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا
كان منصوبا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك مررت وتعديت واياك ضربت
واكرمت فقد يكون في الفاعلية اي التنازع اعلم ان الفاعلين في التنازع
على ضربين لانهما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما
ان يتفقان في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب
نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد
عمرا ولم يذكر المص هذا الثالث لاندراجه بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا
في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية
والمختلفان على ضربين لانهما ما يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو

ضربني

ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين
حال من الفعلين لان المعنى كونه فقد يكون اي التنازع اي قد يتنازع الفعلان
في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من
اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا
لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين
من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام ويختار البصريون اعمال
الثاني والكوفيون الاول اي البصريون يقولون الاولى مختار اعمال الثاني مع
تجويز اعمال الاول وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال
الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب
فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت في العطف نحو قام وقعد
زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي الاصل وحده ولعطفت على الشيء
تمت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجي هذه العلة في غير العطف نحو
جاءني لاكرمه زيد او كاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول
الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الا
ان اعمال الثاني ما لا في كلامهم للاول اي اعمال الاول فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل الى قوله والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني مع ما هو مختار
البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اما ان يطلب المتنازع الفاعلية
او المفعولية فان كان الاول فاعلا اضمرت الفاعل مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت
الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات
والكسائي يحذف الفاعل الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا كما قيل
تمسك الكسائي في مذهبه لا من سبيل الزائد وذلك لانه حذف الفاعل
من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره لعله وان لم يجي هو لمحض التفسير
كما جاء في نحو ربه رجلا هو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين
او هندا او الهندين او الهندات ونقل المص عن الفراء هذه المسئلة انهما

الثاني انما طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في شغل
والنقل الصحيح عن الفراء مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضربني
واكرمني زيد جاز ان يعمل العاملين في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا
للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد ممتنع على فساده في
وهم عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يأتي بفاعل الاول
ضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حسب بالمنفصل لتعذر المتصل
للزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الفعل الاول الفاعلية
نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعيين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع كما
رايت كل هذا خروجا عما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف
الفاعل وحذف المفعول اي استغنيت عنه والا اظهرت بمعنى ان اعملت
الثاني وطلب الاول المفعولية فالاولى ان لا يجب حذف المفعول موافق للبصريين
عند الكسائي في حذف المفعول موافق البصريين ههنا الكسائي في حذف
بخلاف الفاعل لان الحذف عنده ايضا كالاول الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر
انه يقدر ان الفاعل لا يحذف وحذف المفعول هنا المانع مرتفع لانه فضلة يجوز حذفه
الشبه فكانه مع هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر ان استغنيت عنه
مثل ضربت واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة والا اظهرت
اعني انه لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب اعطيت
مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون معنى
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر
الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كلا
منهما مفعول به لان قولك اعطيت زيدا درهما معنى وكذا الدرهم وتجوز
ايضا المثنى انه لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لان الفاعل لم يبق بعد الحذف
الحذف والاضمار الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في الثلاثة وان كان لا يجوز
حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لا كل واحد منهما في الظاهر
براسه فاحرى المفعولية كمفعول اعطيت وقد جاء مفعول مثلا في القرآن

قال

قال الله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف ودليله قال الشاعر لا تخفنا علي غرتك انا
اي لا تخفنا ان لا تخفنا ثانيا سلمنا انه يمتنع الحذف فلم يمتنع الاضمار نحو حسبته
وحسبت قائما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في حق
المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل يجوز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لشاهد
الفاعل في عدم جواز الاضمار قبل الذكر وفي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار
قبل الذكر وفي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق
المفعول فلم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب البعض في ضربني واكرمته ايضا
هو مفعول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي في هذا انتهى
ان يقال في هذا الاخير انه الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا
صار في تقدير اسم مفرد بسبب كونه معمولا مفعولا حقيقيا الخ وان لم
وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع
فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو المختار عند الكوفيين كيف يكون
حال الثاني فقالوا ما يخلو اما ان يطلب للفاعلية او المفعولية فمعلوله الاول
وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربني وضربوني الزيدين
وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربتني
الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف احد منهم لانه ليس اضمارا
قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول متقدما على العامل الثاني
تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله لكون المتنازع والمفعول على المختار اي تضمر
المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون مثل زيدا ولا تحذفه
نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار
فلان الثاني اقرب الطالبين فاولى انه لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل
بما يقوم مقام المطلوب وخلفه حتى لا يكون ذلك المطلوب لا بعد حقا
يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بعدم بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب
انه ليس مطلوبه ولانه موجب لرعايته فلما اتفق البصريون والكوفيون في كل

عنده المسند اعني عند اعمال الاول وطلب الثاني المفعول على ان المختار [illegible]
المفعول في الثاني كان حذف الثاني عن الضمير قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله
تعالى اتوني افرغ عليه قطرا بلا [illegible] البصرية على ان المختار اعمال الثاني والا لكان
افصح الكلام اي القرآن على غير المختار ان حذف المفعول من الثاني عند اعمال
الاول قوله انه لا يمنع مانع فتعذر حذف اذ كان ذلك المفعول احد مفعولي افعال
علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
قال المص لا يجوز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعول حسبت ولا اضماره
لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل تطابقا
في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا
ولو اضمرته مفردا ليطابق المعود اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والا
اظهاره هذا كلامه والكلام على علم جواز حذف ثاني مفعولي حسبت [illegible]
ولو سلم فلم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه [illegible]
وكذا تقول لحسبت وحسباني انا هند قائما الزيدين قائمين وحسبتني
انا هند قائمة وحسبتهما اياها هند [illegible] حاصل لفصل
الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل قوله
وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا
جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار [illegible]
انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم يكن
عليه الوزن ولا [illegible] وايضا لو اعمل الثاني [illegible]
مضمر في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه [illegible] عند الفصحاء [illegible]
لا يختار [illegible]
الا الزيادة وذلك الذي اختاره في الحسن [illegible]
انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى [illegible]
على مقدمة وهي لو ينبغي شرطها وجوابها سواء كانا مثبتين وجب اعمالهما

لو كانا [illegible] فالحجة ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما
لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام ثابتان وان كان
الاول منفيا وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت نحو لو لم تشتمني لاكرمتك وجب الاكرام
معنى البيت لو كان من باب التنازع معمول [illegible] ولان ما انتفى [illegible] بقوله
انما اسعى لادنى معيشة شرط ان لو ثبت انه سعى [illegible] معيشة ان طلبي لقليل
المال العطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا
اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات ما نفاه بعينه في المصرع الاول
فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما لزم لو اراد
في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انه يكون انه
مستشهد بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر
واو الحال في الاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود
لا بما يحتمله ويترجح على السوا فيكون فكيف اذا كان المقصود احتمالا المقصود
مرجوحا فان قلت فالم توجه قوله ولم اطلب انا لم يكن موجها الى قليل لما
قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فالمعنى لو انني سعيت لتحصيل ادنى معيشة
من المال لكفت اكتفي به [illegible] ولم اكن اطلب المجد
الا ظهر انه مفعول لم اطلب محذوف نسيا كان في قوله تعالى يقبض ويبسط
اي له القبض والبسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لتحصيل قليل من المال
لمنعني [illegible] فلم يكن مني طلب ذلك الوجدان بل كنت
مستقرا والمطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل [illegible]
[illegible] عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى
ثلاثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني لا الاول
واضمار مفاعيل الثاني للاول انه يقال اعلمته [illegible] ان قصدنا الاختصار وفي
مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون [illegible]
اليه كما وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا التنازع [illegible] خلافا لبعضهم

نظرا الى انه تصرف فعل التعجب نحو ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني
ويحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول (متن) مفعول
ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله اى تركه والاول اولى من باب اعطيت
اولى من الثاني مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم
فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله
الفعل الى المفعول لانه صيغ له (شرح) اى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله
فى الماضى ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو افعل وافتعل واستفعل وفعل و
فوعل وفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة
(متن) ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت هو الثاني
من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو
الثاني من باب علمت كما يجئ فى بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول
ان معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثاني
والثالث مفعولا علمت كما ان المفعول الثاني من باب علمت يعنى
ثلاث مفاعيل اعلمت مفعول الا كان ثاني مفعول علمت ظرفا غير متصرف
او جارا او مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او فى الدار
لم يقم مقام الفاعل او معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية
اذا ظرفيته بين نحو من [illegible] والجار لا يتوسع مع المفعول به الصريح والجملة
كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه
لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعى ماءك اى قيل
هذا القول وهذا اللفظ وهذا تجرى الجملة فى مقام الفاعل ومفعول ما
لم يسم فاعله وفى الحقيقة متعلق بالاسم الذى تضمنه قوله تعالى وتبين
لكم كيف فعلنا بهم وقوله او لم يهد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فعلنا
او لم يهد لهم كم اهلكنا فيمتنع نحو تبين لكم كيف فعلنا بهم وما جاز
والظاهر من قيام الجملة التى هى خبر كان ودخل مقام الفاعل نحو ما يقام و
يجعل بعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ

الخبر

الخبر وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الا
مع كونه منويا فلا يرد على هذا خبر كان المخبر عن المفرد نحو كان قائم زيد
المفرد دون الكسائى والثانى ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الحقيقى الا محكية
او مأولة بالمصدر والظرف ولا معنى لكون القيام والقعود منويا (متن) وتعين
ثانى مفعول علمت مطلقا مقام الفاعل لانهم قالوا لانه مسند مسند الى المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا
ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا
اليه شئ آخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا فاعجب مسند
الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شئ ولو كان لفظ مسندا
الى شئ ولو كان مسندا الى شئ اسند ذلك اللفظ بعينه لم يخرج هكذا كما يكون
الشئ مضافا اليه بالنسبة الى غلام فى قولك غلام زيد [illegible] فقالوا لا يجوز
نيابته عن الفاعل لانه قد يكون نكرة والاول من المفعولين معرفة نحو ظننت زيدا قائما
[illegible] لانه هو الخبر فى الاصل والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة والبس [illegible] مع لزوم كل من المفعولين من كونه
يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان مسندا فلا يجوز فى نحو علمت زيدا
مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا كما قلنا فى نحو ضرب موسى عيسى
وكذا فى نحو علمت زيدا ابا [illegible] فاذا لزم كل واحد [illegible] ولم يلتبس قام مقام
الفاعل [illegible] وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل الا ان الفعل
بلا فصل [illegible] معناه [illegible] بالفعل ارتفاع الفاعل [illegible] علم زيد ابوك
ثانى المفعولين واعلمت زيدا ابوك [illegible] ثالث المفاعيل [illegible] حفظ
المراتب فى باب اعطيت [illegible] نحو اعطيت زيدا [illegible]
لم يلبس [illegible] كقوله تعالى [illegible] هذا
[illegible] من حيث القياس ولا شك ان [illegible] مفعول
علمت لكونه [illegible] بعد الفاعل بلا فصل والجار [illegible] وكذا [illegible]
[illegible] اول مفاعيل علمت كقوله [illegible] فى الحقيقة [illegible]

علم اذ معنى اعلم زيدا عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا و قيام ثاني مفعولي
اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما ان قيام اول
مفعولي اعطيت مقام الفاعل اولى من حيث انه فاعل معنى اعطى لانه آخذ لا
يلتبس لزوم كل من كونه قال و المفعول له و المفعول معه كذلك اي لا يقومان مقام
الفاعل لان النايب مناب ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من
حيث المعنى وان جاز انه لا بد لكونه لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا
شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان
يقع فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن
بواسطة حرف الجر لهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام
الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل
بلا غرض لكونه عبثا فلم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه
مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب [illegible] الواو التي
اصلها العطف وهو دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذف الواو لم يعرف
كونه مفعولا معه وكذا التمييز المستثنى ليسا من ضروريات وأجاز الكسائي
نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا نحو قولك في طاب زيد نفسا طيب نفس وما لا
فائدة اذ كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها عن [illegible] الفاعل
الذي لا بد لكل فعل منه قال و اذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل
وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا
الى ان مقام المفعول به المجرور مقام المفعول اولى لانه واجب استدلالا
بالقراءة الشاذة لو نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت
قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا ومنع الجزولي نيابة المفعول
بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك
الخير والوجه الجواز لاتحاده بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف
والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به وحسنها

والشرط

والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به
اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود وقد قعد
اي الجلوس قد قعد [illegible] قرينة المتوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز
نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ الفاعل اذا كان المصدر مفعولا
نحو قمت [illegible] ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التاكيد
لان النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى
يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معه كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لانه
مستفاد من الفعل نحو قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او النوع كقولك
وكذلك ضرب ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة في
كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في
موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها
ويشترط في الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وكذا اجاز بعضهم
في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ
بمع القرينة نحو انت في الارض ضربا اي ضرب ضربا وقوله تعالى كل اولئك كان
عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر
كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا
ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا
يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا تعدد المفعول
تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور
منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر
لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لانه لا يدل الفعل عليه اكثر
والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص
الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك لان اختياره قوله من باب اعطيت اي مما
له مفعولان ثانيهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون
الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم معطو وفي كسوت

عمرو واجبه عمرو مكسر والجبة مكشوفات وكذلك عمرو **قوله** ومنها المبتدأ
والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم
وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند
المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا
يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلفتا شيئا
في الماهية لم يجمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر
في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ نواسخ
المبتدأ وهي كان وظن واخواتهما وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص ليدخل
دون عامل صورة المجرد عن اللفظ المحل وعسى عن قولهم بحسبك زيد و
ان الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما مجردان وعن قولهم في
نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع
المحل بالابتداء لجواز قريب من الاول وذلك ان المقطع ان تغييرها معنى الجملة
صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بنحو
لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو
المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة في خبرها
مرفوع بها واسمها منصوب لو فتح ووجه الاشكال هو ان لا ليس زائدة
ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي هو مبتدأ
واللام بجزء الجمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه
وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل يحتمل
بحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو مع اسمها
وهذا المركب المجرد عن العوامل فالجواب انه لم يخرج اذن هذا المركب عن حد
المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم
الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال
على مذهب من اجاز رفع صفة لا اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف

في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد **قوله**
الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى وسواء
عليهم ءانذرتهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتاويلهما بالاسم
اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم الانذار وتركه ولو قال المبتدأ الاسم
المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسماء التي تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والجزء
المبتدأ الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول
فقالوا انه جزء محذوف مسند فاعله مسند الخبر فيسمى بالمبتدأ لكن
هذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسند غيره مسنده ولو تكلف
له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل لا خبر له حتى ثم هم فانه
كلاهما من اين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهذا
ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني
البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون
فانه ضمير يرتفع بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان منفصلا نحو اقائم انتما
الزيدان او مستترا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما كان قولك [illegible]
مع انه **قوله** بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية
نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان
والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل بها من
غير اعتماد الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار
زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واستدل على نحو غير قائم الزيدان بجريانه قائم لكونه
بمعناه قال الشاعر غير ماسوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثله قول
رجل يقول قال الا زيد عندي في ما يجيء في باب الاستثناء وكذا [illegible]
حطية بيوم لا اصيد فيه اي كل رجل يقول ذلك ويحطى بيوم لا اصيد فيه
اي يحط بيد رعدده كلها مبتدات لا اخبار لها لانها من معنى الفعل ولا

يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي ويلزم الصدر وقلب عند بني
تميم مبتدأ لا خبرية كان زيد لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي
كما يجي في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء قائما الزيدان ومنع
ومنع الكوفيون هذا الاستعمال في قولنا ايضا نحو ظننت قائما الزيدين
وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تغير مع فاعلها عما كان الفعل لا
مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما
لابد من تقدير حاصلا معه كاللام الموصولة واما الداخل على اسما من يدل
في شي بل مما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرهما فعلا بعدهما واما العامل في
المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسر بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل للاسناد
الى شي واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يوثر واجيب بان العوامل في كلام
العرب علامات في الحقيقة لا موثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشي
المعين يصح ان يكون علامة لشي مخصوص مبتدأ فالعامل على هذا تجريد الاسم
للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شي اخر في المبتدأ
الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او
تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي
فلا يوثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل
في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل
في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما
يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع
باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الثاني
يرتفع باسناد الخبر اليه بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر
الجامد ايضا كما يجي قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة
المذكورة مطابقة لمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ ما بعدها
فاعلها او كونها خبرا عما بعدها فيقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام

وحرف النفي اما ان يكون مفردة اولا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها
اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان و
المفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي
ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان و
اقائمون الزيدون والا ظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ اما
بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدأ الثاني
تجريده عن العوامل لاسناده الى شي اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل
يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم
بالاخر كالمبتدأ والخبر والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الثاني والاول
الاسما المعددة قوله المسند خرج منه المبتدأ الاول والاسما المعددة
قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتدأ الثاني قوله واصل المبتدأ
التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان
اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد
في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة
الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر
هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على
الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه واما وجوب
تقديم الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح
فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون
الفعل محتاجا الى الاسم واستغنا الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما
تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الابدان مع ان كل واحد عامل في
الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في
الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغنا الاسم عنه فارادوا
من اول الامر انها فعلية ولو بدئ بالاسم لاحتمل صيرورته كلاما باسم اخر
وبالفعل فلم يتعين من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما بالاسم فقط قوله

ومن ثم اى من جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة
يعنى ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم
فالتقدير زيد فى داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا
وامتنع صاحبها فى الدار اى امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ
التقديم فيكون الضمير فى صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها
لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن ثم جوز ضرب
غلامه زيد ابنى لم يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل المفعول
بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المص ههنا المواضع التى
يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التى يجب فيها تاخيره ثم تذكر المواضع
التى يقع فيها تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه
ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امرأة وما احد
خير منك وشر اهر ذا ناب وفى الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور
النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص
لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة
تطرد فى الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما
قول بعض ان الفاعل مخصص بالحكم المتقدم ففيه وهم لانه اذا حصل تخصيصه
بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته
وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن
ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من
الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه
بشئ او لا فانضباط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مخصصتين بوجه او نكرتين غير مخصصتين بشئ واحد وهو عدم علم
المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفة وذلك كما لو علم قيام
زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال
قائما فى الدار جاز لك ان تقول رجل قائم فى الدار وان لم يتخصص النكرة

بوجه وكذا يقول كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا
فى الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم
علمه بقيام رجل فى الدار ان يقول قام فى الدار رجل ولا ينكر ان وقوع المبتدأ
معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف
الفاعل فان الفعل لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم تنوع وقع المبتدأ
نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه
كما مر فى بابه والثانى المبتدأ الذى هو فاعل فى المعنى نحو شر اهر ذا ناب
وامر اقعده عن الحرب وشر ما الجاك الى مخة عرقوب الثالث المبتدأ الذى قدم خبره
ظرفا وجارا ومجرورا الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما عندك وما
يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار ام امرأة الخامس
ما بعده او الحال نحو ما ارى الا رجل تخصص بضربك السادس ما بعد اما نحو اما
غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل
فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالمطابق تقتضيها
ادنى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى
وشهر مرعى وقولهم امت فى حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
اما قول المص فى ما التعجبية وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى معنى
فاعلا والفاعل يخصص بالحكم المتقدم عليه فكذا يخصص بهذا ايضا تقديره كما
ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم كانت حاكما على غير المخصص
فلا يتم قولهم ادن فى تعليل كون المبتدأ معرفة او مخصصا ان الحكم ينبغى ان
يكون على مخصص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى
نكرة سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المخصص فى الصورتين حاصل عند
المتكلم وجواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة كانت اذ كانت مخصوصة
عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا
ولو كان المجوز للتنكير فى رجل فى الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما
فى الدار للزم امتناع رجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار

ام وامرأة لعدم لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء
آخر يخصص به المبتدأ في ما احد خير منك ان وجه التخصيص هو ان
النكرة في سياق النفي تعم فمعنى ما احد عام جنس الانس حيث لم يبق احد
منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص لا يحصل ببعض من الجملة شيء لسائرها
وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد الى هذا الحكم وهو عدم الخيرية
ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعد الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك
والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانه تعين المحكوم عليه
وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على احد من غير معين لم يحصل للمخاطب
فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل
فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو
[illegible] يحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها
بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فقال الاندلسي ان الخبر هو الشرط وحده
لا الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط
فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت
وفي الدعاء من كان الناس نعمته ورجاؤه فانت نعمتي ورجائي وقيل الخبر
هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة
وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها وحكي انه ينقل عن مذهب
سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت حروف الشرط وحروف
الاستفهام تجردنا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمة
الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعول له او للظاهر نحو الذي من قام
قمت اي انه من قام اي ان انسانا قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك ونحو من
ضربت ضربته اي انه من ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول الفعل المقدر
ونحو انه من ضربته ضربته اي انه من ضربته فهو مفعول المقدر المفسر بالظاهر
وكذا في ما نحو ما كان ملكك كذا هو فاعل وفي ما فعلت افعل هو مفعول
للفعل الظاهر بعده وفيما فعلته افعل مفعول الفعل المقدر وما انتقل

وما انتقل

وما انتقل افعل وكذا في كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه تخصيص
بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب
الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع
الدعاء اذ ليس معنى ويل له ويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت
ايضا ويلك لك لكان خاليا من القول بل المراد مطلق الهلاك فالاولى
ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه لا
تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان يذكر الفعل الناصب والمسند اليه
وانما هو الخبر فيه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللاعتناد والى
الرأي الا لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل انا يقول سلام وعليك حسب
الوهم الى اللغة معنى الامر عليك اللعنة وهذا لم يجز ابو تمام وترك
الانشاد على ما يحكي لما انشد القصيدة وقال على خلقها من ربع وملاعب معارضه
نحص كالانا حاضر فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وعند الفصل
تذال معونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون
مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت
من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى
لبيك وسبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى ما اشتق الفعل منه
ان يكون سلام عليك قول لفظ سلام عليك وليس كذلك سلام
قولك سلام عليك بمعنى سبحان الله اي جعلت سالما والاصل سلمك الله
سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وبقي المصدر منصوبا وكان النصب
يدل على الفعل والفعل على الحدوث فقصدوا دوام ذلك سلام الله عليه
واستمراره وزوال النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا الحمد لله
لانه [illegible] بعد حذف الفعل قصدا لافادة معنى
الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا
بد من عائد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا يكون جملة اسمية او فعلية
كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن

المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ
خبر المبتدا وليس خبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شيئا في قولك ابد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكرناه وهو الجزء المسند
المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه
وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز
اذ لا منع **قوله** فلا بد من عايد لان الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا
معنى اولا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم
وكما في قولك قولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن
اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما
احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها
جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ
هو الموضوع لمثل هذا الغرض ومن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر
قائم مقام الاضمار وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا اما
القياس ففي موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية
والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان
جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني
نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا
باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود فهو
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير كذا في
الجزء والعامل فيه الجزء اي البر الكر كائنا بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف
ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل كقوله قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى

لله وابنة نعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي باشتمهم منهم احد الا ضربت
وقال السيرافي ليس هذا بجحد اذ كل موجب يمكن رده الى الجحد كما تقول انه
زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا انا نجوز الجحد في جواز حذف الضمير
مع السماع في غير هذا اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا
بفعل لفظا قال ثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب
ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف
لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشتدادا ارتباطها
بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة
احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد ولا غنى للموصول
عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم
الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل
ضربت لانها مع الموصوف جزء الكلام بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف
فيما هو مع غيره كلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا
منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من
لوازم الموصول وضروريات فالحذف الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال
سيبويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف ولما وضع
الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة
ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون
بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر
بجعل منسئ فاذا رفعت فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال الاخر لا ارى الموت
يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز
وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال ابا المرء يعني لحى وهند
وشكت جيابان الصوى بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدأ قال الاخفش
زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد يكنى ابا طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا

الفضلات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التحكيم مطلقا
ولا وجه لمنع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا
او جارا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا
وانتصاب الظرف خبر المبتدا عند الكوفيين على الخلاف بمعنى ان الخبر لما كان
هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم او نحو ارتفع
ولما كان في الظرف انه بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد
عندك ان زيدا عنده خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا
وهو معنى المخالفة التي تصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء
يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به
لتعذر مخالفة الشيء الشيء لا يوجب نصبه وقال بعض الكوفيين العامل فيه
المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا
في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه
مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر لانه يجب
ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل
ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز
لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يكفل
ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد
الظرف مسده كما في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال
ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه
ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر
الصفة والصلة والحال ففي هذه المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار
الا بمحذوف وجوبا واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى
ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد
لمشابهته الفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا القياس على
الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل

لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في
خبر المبتدا ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لان المقول
نسبته امرا الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه ولو كانت
هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب
غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما
تقدم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة
المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه فصل بالظرف بين اما والفاء
ولا تفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر
اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد
قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط ولما لم يعلم ان
خبر حقيقة المحذوف ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا بد ان يكون ما تقدير المفرد
بل كما في خبر ان وثمانه ذات محل ووقوعها موقع المفرد ولان كان بعد الظرف مفعول
نحو زيد خلفك ونحوها عند الى من هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ولو كان
ثم ذهب حذفه وقال بل هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يكفي التعمل في
تركيب ملاقاه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ولو كان الخلاف
في ان الخبر ما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب
ومن تابعه الى انه ينتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر
اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب
عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع
انه مجمع على ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام
او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كما في اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله ومن اياته انك ترى الارض
خاشعة لانه صريح المصدر اما قوله الفاعل لتدارسلي في حنده كم ابا
وسط المجالس ولا اعتماد الظرف فيجب انه ما عمل في انه بلا اعتماد لشبهه بالفعل
في انه لا يوصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم

مبتدأ له اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ
مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه
معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم
ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في
الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء
لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش
فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه
لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اذ اجاز كون زيد قائم في قائم زيد فاعلا ايضا له
في جواز عمل الظرف بلا اعتماد نحو الان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل
من الصفة ويشوب الاجماع على جواز في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون
زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم في ان في الدار زيدا دليل
على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره
قيام زيد وفي دارها عبد هند لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير
من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم
الاصلي والاولى جوازه لما كان مذهب الاخفش وذلك لانه عوض من
المضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل فيه وبين المبتدأ وصيرورته
معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في
الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا عنه ولا صفة له لعدم الفائدة الا
في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت
نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قوله
امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه
اي حوايته ونحو لو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم
يجز لانه لا فائدة تخصيص حصول الشيء بزمان هو في جزء حاصل فيه
ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان

مستغرق

مستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع
غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه مستغرق
اياه كانه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان
المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان
في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون
النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا يعلم افادته في
التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا
بل الاولى عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوه في
المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان
معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج
يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى
الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا
عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد
عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع
راجح نحو انت مني مكان قريب والدار مني يمين او شمال وهو باق
على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ كما لو انت
مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب وشذ عند
الكوفيين بمعنى اسم الفاعل بمعنى رفعه وليس بظرف كما يجي في قريب
وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك
لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله
الا صبح ليل امامها خلافا للجرمي والكوفيين واذا كان المكان في موضع
الخبر عن عين والمراد تبيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه
لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلس كما
زيد ومر بطه الغرس قال ولو اطرد المكان في هذه الاشياء جاز

نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل
قياسا اي بتعيين القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني
مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار و
مقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن
والعيوق مقعد رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي جاء مشرفا كالرابي
على المباشرين فانه اعلا منهم ليشرف عليهم كي لا يجوروا قال بعضهم ما
كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار ونحوه فظرف اولى
رفعه وما كان منها في معنى كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف هو
المظروف فقرب من المظروف بحيث له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن
الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط الثريا
ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب
رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا وجعل
واخبرت به عن اسم عين لا لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة
نحو زيد مني فرسخ وانت مني يوم ومنزلها مني ليلة اي ذات مسافة
فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سوى ليلة
تعني متعلق بعد لفظ الخبر اي بعيده مني هذا القدر وكذا قولهم هو
مني فوق اليد اي اذا مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل
اي اذا صاح الرجل بلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوق اليد
وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلف دارك
فرسخين وميلا ويوما او يوما وليلة فلان الخبر هو دارك ونصبها
على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فالفرسخان
مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالئ ويجوز ان تنصب
على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا عليه كما قيل في قوله تعالى
ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وظرف الخبر اي
ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم

داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في
مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن
قبلك وقال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع في الظروف
الى بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام
عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت
عليه ويجوز انت فرسخين بالنصب ايضا على انه منه خبر المبتدأ
اي مني انتشاؤك فرسخين حال اي ذا سير فرسخين او في
الظرف اي في فرسخين اي انت من اشباهي واسيرنا فرسخين
كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا واعلم ان نحو
خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او
لم تضف وذلك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون
ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم
الفاعل بمعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب في
الحال وقام مكانا طيبا اي منبسطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ
وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر وساقه
متقدم والبصرية يجوز نصبهما على الظرفية كما ذكرنا واما رفعهما
عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية
وهو الاول اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل
فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اغص بالماء الحميم اي
قبل ذلك يقوي مذهب البصرية ونصب اليوم اذا ذكر
مع الجمعة والسبت مما كان في الاصل بمعنى المصدر جائز
على ضعفه نحو اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او
السكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثنين اذ الظرف
لا ظرف له واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة

مثلا شعري بليغ وتقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قاله رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ متحمل الضمير فكله هنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا ثانيا خبره ما بعده وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي وكانه نظر الى معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا او ذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد فعند ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدا او الخبر فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق ولذا الزجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفيه واما البصرية فاوجبوه طردا نحو محمد زيد ضاربه هي وتمام البحث فيه يجي في باب الاضمار ان شاء الله تعالى **قوله** واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او نكرتين متساويين مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه **اقول** قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه مخبر عنه بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذا من خبر ان متقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام ومن جاءك وايهم قام ومن قام قمت والمثالان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقديمه على ماله الصدر **قوله** او كانا معرفتين او متساويين اي على الاطلاق لا يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف قلت ابو حنيفة ابو يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اي مثل لعاب الافاعي **قوله** او كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم لاشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز اذا كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذي مبتدا ان متقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا

والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدري بمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون ولا دلالة فيه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجاز الفرا وهشام ذلك لتاويلهما اليوم بالان كما يقال انا اليوم افضل كما اي الان بمعنى الاحد اي الان الاحد والان اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه عندهما فيذكر ظرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او بحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او يكون واحد من المبتدا والخبر معنى والاخر عينا ولزومه لذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا لكونه البر بر من امن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغيير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشي اخر كما يقال

مثلا

اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه في
الجزا وهو عقيب للشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جا بعد الا لفظا او
معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل عل
وتاخيره ولا يجي تقديمه مع الا ما يجي في باب الاستثنا ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الا
نحو لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
مثل اين زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا
او عن ان مثل عندي انك قايم وجب تقديمه **اقول** هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال
الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه
اذ الاستفهام وساير ما يقتضي صدر الكلام يكفيهما ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها
احد ركني تلك الجملة والا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وساير ما يحدث
معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من ياتيني اشكره واما قولهم علمت اقصرني الدار
فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار
كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتدا مع تاثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا اقايما زيد قايم في ظني ومنع من العمل فيه
ظاهرا احترازا من اللفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان يضرب بعيضربك فلان
الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يوثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو
في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يوثر معنى من المعاني في الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما ان ن
الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل ربما وقع ظرفا فالاكثر انه
مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سوا اقدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد
مفرد والحق موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر
المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا المانع الخبر نحو غلام من اركب زيد او بيد ونحو غلام من زيد
راكب **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة
الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد **قوله** او كان مصححا اي كان الخبر يجب تقديمه
مصححا لمجي المبتدا نكرة على ما ذكر قبل نحو انما تنكر المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعه
مبتدا او قد قلنا عليه ما فيه كفاية فالاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا على المبتدا المنكر في
الغالب مما لا يتضمن معنى الدعا ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا تعالم
فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ
ولتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا الا برفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قايم قايم رجل احتمل
كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا
او محلا هذا كله مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي
بعده فليس اذن من هذا الباب فقولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن

معنى

معنى الدعا احترازا عن سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل **قوله** او لمتعلقه اي لمتعلق
الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى
جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد
تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط
بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جايز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر
على المبتدا ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار ساكنها اما م جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا
للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر رتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشي لان التقدم اللفظي كاف في صحة
عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز زيدا غلامه ضرب
لان زيدا اعلى الاه مضروب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل
فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفا بالتقدم اللفظي **قوله** او عن انه
يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا اوجب تقديم خبرها عليها
وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة
لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة ما ظرفا نحو ان زيدا قايم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قايم
حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم ترفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها
صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرتفع بمجي خبر المبتدا بعد خبر
ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر ان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم
الخبر على ان عرف انه خبر المبتدا او انه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة ويجي في باب الموصول
ان شي خبر الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم
خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر
هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم
على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما والفا فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة
ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيد او معنى نحو انما قايم زيد لانك ان
قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثنا على الحكم في الاستثنا
المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثنا واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتاخيره وجب
التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غيره وذلك مما تقدم **قوله** وقد يتعدد
الخبر مثل زيد عالم عاقل **اقول** اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم
وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا الا ان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شي واحد وههنا
المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة
او لا والاول ليس بتعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جايع نايم لانهما بمعنى واحد والثاني
في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال
لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة ففي

على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد
منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل
قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ
بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ
بدليل مطابقته لما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز
ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال
البعضين بخلاف جزئيهما فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان
المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا احسن الكلام بنصب اعلام
وجه فلان فجواز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى
وهذا كما تقول التاريخ احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهه وجها نصا
وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير
يرجع من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه
امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما
واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين
تقول زيد عالم شجاع وزيد كريم وشجاع كما تعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن
الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع
المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ
نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ منفك تقديرا الى احدهما عالم والآخر جاهل قوله
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم موصول بفعل او ظرف او نكرة
موصوفة بهما مثل الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان
بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما اقول اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد
فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او باضمار القول كقوله تعالى فاما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ويجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط
ويدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور معناه وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في
قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا نحو الزانية والزاني فاجلدوا واصلها الا تكون الا فعلا في صورة اسم
الفاعل او المفعول لما مر في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون
عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب فاضرب وقد يكون خاصا وصلته
ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة
مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد
يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل

بالسيف

بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر
المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو
بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك
او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون
الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة تكونان كالشرط
وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون
مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات لانه دخل في معنى الشرط ولهذا كان حق
الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون
صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى
كقوله ان الذين فتنوا المومنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء
الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط
سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى و الثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل
او الظرف او الجار نحو كل رجل ياتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل
المعنى نحو كل رجل اتاك فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا
الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته كلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف
بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا
من المبتدآت والاخفش يجوز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح
فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت
ولعل مانعان باتفاق اقول جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره
وذلك لانه انما دخلته الفاء لمشابهة هذا المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ
الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة المتأخرة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على
جملة مصدرة بما يلزم التصدر الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما
لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والحق المالكي
بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل
اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها
مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة فانها
لا تقدم في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان
حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما

يليق فيهما جادة اوظبا والحق بعضهم ان بهما اي الحوان في المنع من دخول الفا بليت ولعل قال المص
اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقا وابن يعيش الجواز
لدخول الفا مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل بما بعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما
بل كل ناسخ للابتدا هكذا سوى ما استثني وما ذكره المص من امتناع دخول الفا في خبر ليت ولعل للزوم
التناقض وذلك ان ما بعد الفا الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل انشا
ذلك ليس بشي لصحة قولك ان جاك زيد فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين
بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم **قوله** وقد يحذف المبتدا
لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم
في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا ومثل ضربي زيدا قايما ومثل كل رجل وضيعته ومثل
لعمرك لافعلن **اقول** المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة
دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجي في بابه نحو الحمد لله اهل
الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او الترحم كما يجي فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال ان زيد في نحو نعم الرجل زيد
ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجي في بابه **قوله** جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذفا
واجبا او جايزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى
قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فتقول على هذا امررت فاذا زيد
قايما واذا اعند متعلق بكاين وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا
مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في
الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان
السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان
فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع
اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة
خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال
المص اي فاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه اخرج اذا عن الظرفيه اذ هو اذن مفعول به
لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذن الظرفية غير منتصر فيه على الصحيح ونقل عن ابن بري
ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفا الداخلة
على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فا السببية التي المراد
منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زايدة
وليس بشي اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا
وهو قريب **قوله** التزم في موضعه يقال التزمه الشي والتزمه اي فكل ملازمته اي في خبر

معنى اذا المفاجاة

الزم

الزم العرب ذكر غيره الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة
على تعيين الخبر المقدر من بين ساير الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهي في اربعة ابواب على ما
ذكر المص اولها المبتدا الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفرا لولا هي الرافعة للاسم
الذي بعدها لاختصاصها بالاسما كساير العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في
قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول
لامتناع الثاني كما هي في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف الشرط فتبقى مع دخولها
على لا على ذلك الاقتضا ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي
لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفا وجود علي لانتفا هلاك عمر اذ انتفا الانتفا ثبوت
فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفا الثاني كافادة لو في قولك لو لم ياتني شتمتك كما مر في بيان
قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقرير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة
بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر
في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعا وجواب القسم الا
مكررا في الاغلب كما يجي في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتدا
ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقايم لكونه جملة خالية عن العايد الى المبتدا في لا
كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة
على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفا الملزوم فهذا كالقرينة على ان خبر المبتدا الذي
بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو
جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال فقالت امامة لما جيت زايرها هلا رميت ببعض الاسهم
السود لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان ثانيها
كل مبتدا يكون مصدرا امرها او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
اليه كما يجي في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو
ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى
نحو ضربي زيدا قايمين او تضاربنا قايمين او من احدهما نحو ضربي هندا قايما او قايمة ويقع هذا الحال
فعلا ايضا خلافا للفرا نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني
كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها
واو الحال قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة
وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اولا واقع غير موقعه ويجوز الكسائي تجردها
عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فتقول ضربي زيدا ابوه قايم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند
الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا اكله او ضربي زيدا الشديد قايما ومنعه
غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار وفي خبر مثل هذا المبتدا

الثاني مما يحذف فيه الخبر وجوبا

اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا
قايما اضربه قايما وهو نحو اقايم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى انه نحو قايما حال من معمول المصدر
لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا
قايما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قايما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا
وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي
زيدا حاصل اذا كان قايما والدليل على بطلان مذهب الكوفيه انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي
زيدا قايما ما اضرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش
وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل
ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقرا كلامهم نحو
التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة
اي ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا الظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص
نحو اشتريت اللحم واشرب الما لان شري الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو
مصدر غير مقيد عند البصرية بحال مخصصة بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم
فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني
ما اضرب زيدا الا قايما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي
زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب المقيد
بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق
عليه وبهذا ايضا بطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قايما ومما يفسد
مذهب الكوفيه خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان
مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا
اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربه له ملتوتا اكثر من
شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى
المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا اللفظ وتريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف
مرة وتريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب
الاخفش حذف المصدر مع بقا معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل وهو الموصول
لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول
معه ان تقديره ما لك وزيدا اما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو
حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد
حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي
زيدا حاصل اذا كان قايما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم

لا تفسدوا

لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قايما ثم حذف اذا مع شرطه العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاني زيد راكبا في وقت الركوب
فالحال كاين مقام الظرف القايم مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرها قيل
لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع
مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا ما قيل فيه وفيه نظر اذ فيه تكلفات كثيرة من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن معنى كان الناقصة الى معنى التامة
وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قايما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له
والذي اوقعهم في هذا اوقع غيرهم فيما زعم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل ذكروه
عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فيقول تقديره
ضربي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو اولى او زيد افيقول حذفنا
كان او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار
لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه
واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون
نحو اخطب ما يكون الامير قايم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت
ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قايما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا
تقول ضربي زيدا قايم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل
المذكور زمان مضاف الى ما يكون خلافا نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع
ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون
الامير قايم اي اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقايما كما يقال نهار صايم
وليله قايم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة
وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما
ليل المطي بنايم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة
زيد فلا تخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة
لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية **قوله** وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة
العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه
مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته
فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما
نحن فيه اي ما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ في غير هذا
المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد
الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما

ظاهر

يجيء في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل
يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك
وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ لم يأت في تقديرهم
لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى محله بعد المعطوف لفظا يسد
مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف لم يبق الاعتراض على
الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا انه
ايضا اخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته
اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم
المعطوف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند
ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله
غالب لا واجب وفي نهج البلاغة واستمر الشاعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال
قال الكوفيون ان ولي معطوف او ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك
الفعل خبرا عنهما سواء اسند ذلك الفعل الى التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح يتباريان فيتباريان
خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين علي
كرم الله وجهه نحن والجنة كفرقدين وانما جاز ذلك لتضمن الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون
مثل هذا وعلى ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق
ويجوزون يفعل على ان يكون الفعل حالا والخبر في زيد والريح مثل كل رجل وضيعته ويتباريان حال
واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة
طليحان وقولك متقابل زيد قوبان اي زيد ومن يقاومه زيد قوبان وقوله ولعمرك لا افعل ضابطه
كل مبتدأ الى الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم
دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر
والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل
لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد ترك المص قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو
اذا كان الخبر ظرفا مستقلا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز
ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء اخر مسده
حاصلان فوجب الحذف ولعل المص انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل لكونه
خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ
لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل
خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما لو جردناه مما يطرا
الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل
دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا

لا خبر فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون
مجهولا فهو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة
المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدأت نحو زيد ابوه اخوه عمه خالة
ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل
فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة
من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدأت الى ضمير متلوه الا المبتدأ الاول وان لم
تضف المبتدأت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون
اخر العوائد لاول المبتدأت وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدأت وهكذا على الترتيب وذلك نحو
هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها كانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه
بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو
بكر مع خالد في داره اي عمرو دار مشتملة على بكر وخالد بامره ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد
مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر
عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا
بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس لو كانت المبتدأت اكثر **قوله** خبر ان واخواتها هو المسند
بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا
اقول اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له
بد من ان يدعي ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ
يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها
تشبيه لكونه عاملها اي ان واخواتها مشابهة للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبها على مرفوعها
تنبيها على فرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه بالفاعل واسم ما
الحجازية مشبه باسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة
وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول
بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمدة فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلة
مفعولة كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي
اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول
ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم
الرفع على النصب كما يقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء
واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ بالمعنى
واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على التساوي بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها
لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل لقوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم
النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به خبر

كان خبر المبتدأ إلا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين أولى لأن اقتضاءها للجزءين على السواء
أن تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهتها القوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ
وكل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فإن نحو حسنا في قولك إن رجلا
حسنا غلامه مسند إلى غلامه بعد دخول إن وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر ما ولا التبرئة نحو
لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار
فإن غلامه مسند إليه مع أنه ليس باسم ما وكذا يرد على حد خبر المبتدأ بقوله المجرد المسند
إلى آخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير فلو قال هنالك المغاير للصفة المذكورة
ولتابع المبتدأ أو قال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبر المبتدأ أو في اسم ما هو
المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وأمره أي حاله وشأنه كأمر
خبر المبتدأ أي في أقسامه من كونه مفردا وجملة وفي أحكامه من كونه متحدا أو متعددا ومثبتا
ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف إلا إذا علم
قوله إلا في تقديمه أي ليس أمره كخبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على اسم إن وقد
جاز تقديم الخبر على المبتدأ وإنما كان كذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فلم يتصرف
في معمولها بتقديم ثانيهما على الأول كما تصرف في معمولي الفعل وقد تخالف خبرها خبر المبتدأ
في غير ما ذكر أيضا وذلك أن خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف
قوله إلا أن يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب
فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفا
فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى إن إلينا إيابهم وفي
وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو إن من البيان لسحرا وإنما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسع في الظرف
ما لا يتوسع في غيره لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقريبه
ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي وأجري الجار
مجراه للمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج إلى الفعل أو معناه كالظرف
الظرف قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف ويحذف كثيرا
وبنو تميم لا يثبتونه أقول وجه مشابهة لا لإن أن لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما
أن إن للمبالغة في الإثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها إن لم يكن اسمها
مبنيا عند جميع النحاة وإن كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ
ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لأنه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها
عليه بسبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها بسببها معربا فبقي على أصله
من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب فلهذا قال المصنف ليس تمثيل النحاة
لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لأنه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي أن يكون ظاهرا فيما
مثل له ويستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء وأقبح منه إذا كان غيره

ر

ر

ج

خبر لا التي لنفي الجنس

بسببها

مثل له أظهر ومثال ظاهر كذلك لا رجل ظريف في الدار لا يحذف كثيرا الظريف في الصفة أظهر وقال في مثالنا
لا يحتمل ظريف إلا الخبر لأن المضاف المنفي بلا لا يوصف إلا بالمنصوب والذي ذهب إليه من امتناع وصف
المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خالفوا فيه وجوزوا رفعه على المحل وذلك لأن لا
هذه مشبهة بإن فكما يجوز في توابع اسم إن وإن كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان أو مبنيا
ولقائل أن يفرق بين لا وإن في هذا الباب بأن إن لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة
فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فإن معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز أن
يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعدها كالمبتدأ به كما فعل مع إن وكان مقتضى ذلك أن لا يجوز الحمل على محل
اسمها إلا أنهم جوزوا وذلك إذا كان اسمها مبنيا لأنه إذا كان معربا فالحمل على الإعراب الظاهر أي النصب أولى
من الرفع البعيد الذي إن اعتبر فلكونه أصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لإن التي الابتداء معها كالباقي
أما إذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه
حملا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان
له في الأصل لأن كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر ولا
معنى له لأنا إن علقناه بالخبر إذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله أيضا
بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل
ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان أظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو
تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفا قال الأندلسي لا أدري من أين نقله ولعله قاسه كما قال والحق أن بني تميم
يحذفونه وجوبا إذا كان جوابا أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه إذ
لا دليل عليه بل بنو تميم إذا كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم
القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم
قوله اسم ما ولا المشبهتين اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين أي أحدهما نحو ما زيد قائما وما زيد
هو الظريف وأما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فإما أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد
فيها ولا عمرو أو يكون جزآها نكرتين نحو لا رجل قائم ووجه مشابهة اسم ما في لغة الحجاز للفاعل مشابهة
لاسم ليس ووجه مشابهة ما لليس أنهما للنفي ودخولهما الجملة الاسمية وكونها في الأظهر لنفي الحال كليس قوله
وهو في لا شاذ أي عمل ليس في لا شاذ قال الواحدي في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
والظاهر أنه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس
وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ هي التي في نحو لا إله إلا الله أي لا التبرئة إلا أنه يجوز لها أن تعمل في نكرة
نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها أو مع المعرفة وشذ في غير ذلك نحو لا براح
وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ
المنكر بعدها لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا أو ليس أو غيرهما من حروف
النفي أو النهي أو الاستفهام ويحتمل أن يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان
وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهي نص في الاستغراق فكان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز أنه

كان صح

اسم ما ولا المشبهتين بليس

ل

عنه للعربية نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل بعض في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني
من رجل بل رجلان **قوله** المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية **اقول** قد تبين شرحه مما ذكر
في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء
نحو رأيت زيدا او مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب
يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات الخمسة من الحال والتمييز وغيره ذلك
والذي حملوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضه في حيز المفاعيل فيقال الحال هو المفعول مع قيد
مضمون نحو اذا المجي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو
المفعول بشرط اخراجه كانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شي اخر هو المفعول المطلق
كما يجي في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال
وغيره مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون
المستثنى من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة
لا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حال من الموقع والمرفع عليه وهو الحق فيقال النصب علامة الفضلة
في الاصل فيدخل بها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمحمول
تشبيهها بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها **قوله** فمنه المفعول
المطلق قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولا
قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا
المصدر منه اما المفعول به نحو ضربت زيدا او المفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا
مما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له فهو ان كان مفعولا للفاعل
وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك
زرتك طمعا في البر لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيادة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكرا او لم يذكر على المفعو
له اذ رب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الدال للفاعل له اشد
من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصو
غه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك
زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما
مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به تغير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما
الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم فكذا المجاز قليل
وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا
قال سيبويه في قولهم جيتك خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في وسعة
الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك
جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصار الجملة كما ترى في غاية البعد وقدم المفعو

فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل مثلا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف
العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل
بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو
بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه
اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا
لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول **قوله** هو اسم
ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت
فانه شي فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول
اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول
فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذا داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا
ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله
اسم ما فعله لكونه اسما وبالجملة باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة
وامامك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو
الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل
مضمونه ولم يفعله هذا او نعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو
ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان تقول النفي فرع الاثبات
فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل
فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل اعجب لان
فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله
بمعناه والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما **قوله** بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم
لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعناه لان كرهت ليس بمعنى قيامي
ويبطل هذا الحد نحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول
بها **قوله** ويكون للتاكيد والنوع والعدد مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول
لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه **اقول** المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة
شي عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل
توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا
ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني
بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موصوفا على معنى الوصف كالقهقرى
والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح
والشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست مطلق الجلوس وربما يذكر المطلق بعدها ما يبين
ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة

مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عمل عملا صالحا ومنه
ضربته ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا
مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر
اما من نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب وامر في
افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا وافعل بعض ما يضافان اليه كما
يجي في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب
واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا
واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربتين اي مختلفين
قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او
ضعيف او غير ذلك فيقول ضربته الضرب ونحو القرفصا في قعدت القرفصا مصدر بنفسه
كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصا والرجوع
القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل
يقهقر القهقرى ويقرفص القرفصا ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسما وصفا للشي وعدم
سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو حكم اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد
المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات او مصدر
موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا او ما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات
قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة
لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا
والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة مقامه دالة على العدد
بافرادها وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الالة مقام المثنى والمجموع مثنا
ومجموعه فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية
الالة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضرب به العدد المذكور الا بسوط
واحد لكنك ثنيت الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته
سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم
اي فيما اقام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربا
قاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد به التاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة
عليه ولم يتضمن الا الماهية من حيث هي والقصد الى الماهية من حيث هي يكون مع قطع النظر
عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه
يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا
قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة اقول قد
يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما

ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما
ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر
اي تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب
المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا
ضرورة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله
نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشي ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس او الى
غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته او اسم الاشارة والمشار به الى غير مضمون
عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطا وكلمته كلاما فانهما ليسا
بمصدرين لشي من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة اعلم انه لا بد في الواجب
الحذف والجائزه من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر لفعل محذوف اي بعضه
يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول
الذي اري ان من المصادر ذا امثالا لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من
فاعل او مفعول لا بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز
نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وحمد على الله حمدا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي
نهج البلاغة في الخطبة السكلكية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه
حمدا يكون لحقه ادا واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله
وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بوسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين
مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة
او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد
بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط فيهما
ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع
احتراز عن نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا
الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يتصل بهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل
في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد
في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه كما
في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه
نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق
به من فاعل ومفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينهما
بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد
وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر الله غفرانك

وذلك لما ذكرنا من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي
المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى
مكانيهما ومركزيهما متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قولهم
جردت جردة وحمدت حمدة وقصدت قصدة ونحوت نحوة ونحو ذلك فليس انتصاب الاسما في
ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هوا كا
والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جردته جردته
جردة الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى
وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك التي فعلت وقوله وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد
المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلي الفاعل والمفعول المصدر الذي
صار بعد حذف الفاعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعا
لك وكذا كل ما فيه من التبيينية المبينة للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان
جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة وقد بين
ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا لك
اي هذا الدعا مختص بك هذا ان فسر مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحبا وان فسر
به بالمصدر اي رحب موضعك فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل
لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها
للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها تقديرا بل يصير المصدر
عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصايرة اسما افعال كما يجي في بابها نحو هيهات واوه
وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذا محل من الاعراب كما لم يكن للفعل
الذي قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذ التبقي مبنية على الاعراب الذي استحقه
حال المصدرية فيرجع اذا في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كان يستعملا ن
عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعي اصلها في
المصدرية مع كونها اسما افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر
قال الله تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في
المعنى فهيهات اسم فعل والاول بين واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا
قبلها لتنصبها كالمصادر المذكورة هنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاول
من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر
قبلها فلم يكن بنصب فبانتصابها عرف ان الفعل مقدر قبلها وبنا الاولى عرف قيامها مقام
افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد
ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشي من هذا الباب فيكون حاشي زيد مصدرا
مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشي زيد اسم فعل مستعملا

استعمال

استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابطة
المذكورة مصادر لم توضع افعالها نحو دفرا اي نتنا وبهرا اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل
مستعمل فيهما مثل القهقرى والقرفصا اعني انه يجمعهما مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه
الا ان الفرق بينهما ان دفرا ونحوها لم يستعمل ناصبهما وبهما عرف بخلاف القرفصا فانه
استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما
والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا ومنها اسما الاعيان التي اقيمت مقام المصادر
نحو تربا لك وجندلا اي رميت بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما
مثل الفرق بين قهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هنا
وعائذا بك اي عياذا او هي مثل قم قائما اي قياما وتعالى جائيا والفرق بينهما ما ذكر في القسمين
المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل قم قائما ومنها اسما
اصوات قامت مقام المصادر كقولهم تسلكا اي توجعا واها لك اي طيبا وافا وافة لك اي
كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا ولم
يبين بالجار نحو ايها اي كفا وويها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق
والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسما
المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق
منه قطع عنه الفعل الناصب ونصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من
مفعوله والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين
ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو اها ووها ويجوز ابقاوها على البنا الاصلي بخلاف
لكما واوه اخواتي واوه من ذنوب والظاهر ان ويلك وويحك وويبك من هذا الباب ووسك
واصل كلها وي على ما قال الفراء جي بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم
خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بيا في قولهم لخير من عند الناس منهم
اذا الداعي المثوب قال يا لا فصار معربا بتمامه ثلاثيا فجاز ان تدخل بعدها لام اخرى نحو
ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما قيل في سلام
عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ذلك وهذا كما قالوا قاتله الله ثم استشنعوها
فكنوا عنها بكاتعه وكاتفه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار
اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسما الافعال كما يقوم المصدر الاصلي
مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعي صيرورته اسم فعل ان
يقال ببقائه على المصدرية ويكون بناوه نظرا الى اصله حين كان صوتا الا لكونه اسم فعل نحو صه
انت وويه نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسما افعال بكونها مبنية
كما ذكرنا واذا كان لنا طريق الى تبقية هذه الاسما غير كونها اسما افعال وهو النظر الى اصله فلا
ضرورة تلجينا الى كونها اسما افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله

وقعدك بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على القسم
وقد استعمل في محل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم
ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر
والنهي قال قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا وان زائدة وقال ايها
المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل
يمان وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك
الله لا اتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا اتيك وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك
الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم
واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم
وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف
الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا اقعدك الله تقعيدا
ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول
الثاني اعني الله وكذا اقعدتك الله وان لم يستعمل وجعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز
الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر
ويكون التقدير اسأل عمرك الله اي اسأل الله تعميرك واسأل الله عمرك واسأل الله
قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين ويكون المعنى اسألك بح
تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيد الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والثبات
فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى
الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف نحو قعدك
اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل
قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تاويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا
فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان الدعاء للمخاطب جاريا مجرى قسم
السؤال لانه ينتهي السؤال بالدعاء للمسؤول كانه قيل طول الله عمرك افعل لي كذا **قوله** وقياسا
ومواضع منها ما وقع مثبتا الى اخره هذا المصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون
ناصبه خبرا عن شي لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحبه ذلك المصدر
والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما
انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا وكذا اذا دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا
سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل العامل لان
المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك

زيد

قوله وانما وجب حذف العامل الى قوله فصار العامل لازم الحذف فيه منافاة لما سبق ومن ما تقدم من كلامه في باب المبتدا ... فتامل فيه

زيد يروي الطير بيده ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا للمشابهة لاسم الفاعل الذي لا
دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه
اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف
فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا
في المبتدا في قولنا فانما هي اقبال وادبار فصار اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل و
المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام قصدوا بعض المصادر النحو
التي قدمناها وفاعلها او مفعولها بين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل تبيينا لمعنى الدوام قال
عجبا لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل
له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي احترازا عما
لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام
فلم يجب حذف الفعل اذ قصد الدوام هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي
وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لصحة نحو كما قلنا في نحو ما زيد الا سيرا او ما وجدتك الا سير
البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبرا للفعلين مجازا فالشرط اذن
ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شي لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي وبعد
به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها قد يكون
منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجي
مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالواقع بعد حذف الفعل وجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا
فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت
الارض دكا دكا ولا تعطي لفظة هذه الفائدة الا بتكلف **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء **قوله الاثر** يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا
الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده
وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشي يحصل بعد حصول ذلك الشي كالاثر الذي يكون
بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم انه يضبط هذا القسم ان يذكر
جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض
بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك
لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة
المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد
استثقل ذكر افعالها فالتزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمناته فوجب حذفها
فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق
او من او فدا فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبر زيد
يكتب فقراءة بعد او بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما ابتياعا واما اكلا ونحو ذلك **قوله** ومنها

مما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مثل مررت به فاذا له صوت
صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى **قوله** يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه والمعنى
مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث
وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون
للجملة بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى تخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدي
هدي الصلحاء فان الثاني اذا يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذا على معنى الفعل اعني على الحدث
واكثر النحاة على ان المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر تدل عليه الجملة المتقدمة
دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار
فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان
هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى
ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو
لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر
المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت التصويت مصدر يعمل عمل
فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما جاء في باب المصدر فهو كما تقول اعجب من ضربك ضرب الامير
وكقولك اضرب زيدا خير من ضربه عمرا وضربته وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل
الا اذا صح تقديره بان والفعل ... لو قلت مررت فاذا له ان صرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ صاحب
لا معنى له لان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل حاصل بخلاف له صراخ
فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان
يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان
قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكور قبلها لقيامها مقام افعالها
واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل
واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فحذف لان
تعريفه مع كون الموصوف نكرة غير معرفة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليها انه يجوز هذا رجل
اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل
الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء
ومثله قليل كما جاء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عندهما ولا بدل لا غير فاذا اتصف المصدر اعني نحو
صوت حسنا جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له
واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه
على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاء

ضربك

زيد

زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم تكن معه الصفة لكان تاكيدا
لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال
الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه
في لا ماء ماء باردا اذا كررت فصار وصفا انت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون وجعل
الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا فلان معنى الوصف في تابعه في
الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما جاء في باب النداء واجاز
الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع
في الثاني دون النصب لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف
نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي
بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار
صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما اسند
اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما روي
في بيت رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو
في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له علي الف
درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه **اقول** يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع
المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها الا ذلك المصدر الا ذلك المصدر وبهذا قيل ان المصدر الظاهر
يؤكد نفسه فاعترافا في له علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة كان المصدر
مؤكد في نفسه في نحو ضربت ضربا الا ان يكون المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لانه
الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها كله
مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اولا الاذان الذي هو الدعاء الحق
اذ هو دعاء الى الصلاة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله اني لامنحك الصدود واني
قسما اليك مع الصدود لاميل لان في نفسها معنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان
واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله
وصنع الله وكتاب الله ونحوها الا ربما تقدمها من الكلام نص على تعالى هذه المصادر ففي هذه المصادر
ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لا نفسها وكلا يمتنع في كل ما هو
تاكيد لنفسه من المصادر ان تقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة
وتاديتها معناها كما قلنا في نحو له صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره **قوله**
ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره **اقول** اعلم ان قولك زيد
قائم حقا مثل رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول
جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه

والا فليس بموكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان
ثابتا فتكرره انما يوكد نفسه وبيان كونه موكدا لنفسه ان جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره الصريح
القول او ما هو في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك
اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول اي ما فيه مصدر بتة اي قولا
غير قولك ومعنى هذا زيد يعني قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهود الممدوح لا كما تقول في حقه
في حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائما حقا اي قولا حقا وكذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا
قول ابي طالب اذا الا ابتغاه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله
البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو لي
ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة ولا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله
البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل
للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فنقول التقدير في الاصل في مثل هذا المصدر ان تجعل
الجملة المتقدمة مقولا لهذا القول وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب
مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهو مقول له بمعنى جميع هذه المصادر وان كانت بعد
الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا صريحا لا احتمال
فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما جاء بعد الامر والنهي من الموكد لغيره كالبتة يدل الا عليه
دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل كذا
قال احدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي فليس بموكد للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم
اذ لو اكد قوله احدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان يوكد المضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو
رجع زيد القهقرى لان عدم القضا يكون اذا هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى
وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا او قد يكون هزلا فيكون
موكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضا هو المحتمل للجد والهزل سوا اسند الى المخاطبين
او غيرهما ويعارض نحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق
فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر موكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو
مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يفيد واحدكما في قوله لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول
ابتغاه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذا يطرح الباء والمعنى اجد منك كما قال الاصمعي
ومثله قوله احقا بني ابنا سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي في حق ومعنى حقا وجدك
متقاربان او نقول انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجي فيه والعامل في اجدك الفعل
الذي بعده اذا لم يكن مصدرا عاملا لان لما صدر الكلام ويجوز ان تقول هو بتقدير اجد جدا ثم بين

لفظ البتة

ما يسال عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد
تبين لك مما قدمنا ان جميع المصادر الموكدة ينبغي ان يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث
اللفظ سواهما كما في الموكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز الذي زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان
اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو قولك ابني زيد قائما ظنك ان ظنك مصدر موكد لغيره كحقا
في قولك زيد قائم حقا ليس بشي لان الغرض في قولك زيد قائم على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك
او على المصدر لكنه غير موكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل
هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما توكد بمثل هذا التاكيد اذا
توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت
باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد
لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فليس بتوكيد النفسه وهذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمي التوكيد لنفسه
التاكيد الخاص والموكد لغيره التوكيد العام وقال المص معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لرفع احتمال غيره وليس في
لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في
الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه ولا يجوز
تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك
وانا لا ادري باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكر
فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب **قوله** ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك
وسعديك **اقول** لبيك وقرينه مثنى من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعله سوا كان المراد بالتثنية
التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفين
بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه
مفرد كلدى عند يونس قلبت الفا يا لما اضيف الى المضمر كما في لديه وعليه بوجه لبقائه بالالف مضافا الى الظاهر
قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور وقال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل
مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امورك
ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا
متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله
ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبي يلبي فهو مشتق من لبيك لا انه
بمعنى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم
بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اي اسعد لك اي اجيبك اسعادا
لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب وقولهم دواليك اي تداولا لامر بعد تداول وهذاذيك اي اسرع
اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاوا بمذق هل رايت
الذيب قط وحجازيك اي كف كفين كلها مصادر لم تستعمل الا للتكرير بخلاف حنانيك وشبهها

وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف
ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مستفهما
كان اولا نحو قوله ارضى وذو بان الخطوب تنوشني ومكرا وانت في الحديد وقياما علم الله وقد قعد الناس
وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انجاز التوبيخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر
في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجي في باب الحال
ومما اشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما تقول
المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينك انعاما اي اقرها فحذف الزوائد واضاف الى
المفعول ونعمت عينك نعمة اي قرة وهو مضبوط بضابط الاضافة كما تقدم وتقول الراد لا افعل ذلك
ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد ويقال ايضا ولا كود ولا اكيد ولا مكادة ويقول الراد على النافي لافعلن ذلك
ورغما وهوانا وتقول اغتديت ولا اغتدى الغراب وافتديت ولا اهتدى القطا اي ولا اغتذيت اغتذاء
الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على
الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسات
وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فالداهية والمعنى دهيت دهيا والاصل
فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز ان يكون
هذه ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب في فاها لفيك
ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي ضيا بداهية فانمحى عنها معنى المبتدا والخبر
وكذا صار معنى فاه الى في اي مشافهة او مشافها من غير ان يعلم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن
الجار والمجرور معنى اخر فلما صار الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب
المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف
اليه والجار والمجرور على ما كان وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاها الداهية
الى فيك اي جعلها مشافهتك قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدا واعطيت زيدا
درهما اقول قوله ما وقع عليه فعل الفاعل بلفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه
المنصوب في ما ضربت زيدا او وجدت ضربا او احدثت قتلا فكانما وقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان
شيئا وقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرور
في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا به ولا اشك انه
يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشيا في اصطلاحهم
وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشي
اخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه
باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجهول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
خرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين
الا انه لا يقال في الاول الاكثر بانه مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول

نخ واقائما قد علم الله وقعد الناس

المصوغ من عامله لكن يقيد بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم وجاوز زيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا
مجاوز وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقتل بي زيد زيد ممرور به ومقول
اليه وزيد في ذهبت بزيد او جيء زيدا وتبعت زيدا ما لا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شيئا وامثالها
ملحق بالمفعول به بعد حذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجي اليه ومبيع منه ومكيل له ومبتغى له وقولنا
المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى
الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد
لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر
لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة
لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو
ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو حفرت زيدا النهر
زيد محفر والنهر محفور والمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني
في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي حفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب
المفعولين بالظاهر لانه متضمن لمعنى الحملة على ذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر كما مر وباب اعلمت
زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت
واعطيت فنصب للثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به
الضمير يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا
قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية وقال الفرا هو
الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان مذهب
البصريين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه
مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم
ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سوا الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ
هي في الاصل للعطف فموضعها اثنا الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد
مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن لما ذكر لكون تقديم المنصوب على الفعل كالدليل في ظاهر الامر
على ان الفعل غير مهم والاتيان بالنون يوضح عن رتبته الى القصد وتوكيد الفعل موذن بكونه مهما فيتنافيان
في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى
اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا
لانه لا يتصرف في معموله كما يجي وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلته كما يجي في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن
المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي من تركب وغلام
ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا اذا كان المنصوب معمولا لما يلي الفا التي في جواب اما اذا لم يكن منصوب

بالفعل

سواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط
المحذوف بعد اما ولو كان له منصوبان لاخرجا ز تقدم ايهما شئت وتعلق الاخر بعده نحو اما يوم الجمعة
فاضرب زيدا وكذا ان سد شرطا خر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا الزيب تقديم
المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر
الى غلامه لانه من تمام خبره و الثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله و الثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه
مفعول له فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه
لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط بخلاف زيدا غلامه فانه متاخر من جهة المفعول له والمفعولية
واختاره البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد
واي شيء اذا اخذ زيد على انه في اذ ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان
يقدم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا
وليس متقدما تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز التقدم عليه
واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا تقرر تقدير المفسر وحكم اي
الفاعل اخر نا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا
ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل او العمدة واعتنيت بالمفعول الذي
هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل
واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في النحو
على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قال من اضرب زيدا و
في اربعة ابواب الاول سماعي مثل امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا اقول القرينة اما
على تعيين اللفظ المحذوف فقد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون
حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا اي قوله امرا ونفسه
اي دع امرا والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت
سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان
الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم
وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول
اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم
وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع
لك يقوي مذهب سيبويه اي تقدير ائت في الاية وكذا قوله نوا عليه شرحي مالك او الرضي
بينهما اسهلا اي قولك ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت
امرا قاصدا وقرينة ائت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه
بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا
مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم

وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار
ناصب حسبك خيرا لك وخيرا لكم وخيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا ذا قصد والقصد في الامر
خلاف التقصير والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا
اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت
اهلا اي تاهلت تاهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا
موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة
فلما ظهر ما يخالف ذلك من قوله عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا
اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا او لا ازعم زعماتك ومنها قولهم
من انت زيدا او اصلها او رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت
ذاكرا وتذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد
اي كيف تكون ويقال هذا ايضا لمن ذكر عظيما فتقول من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد
نحو كلمته فوه الى في والنصب اشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر
كالاليم بمعنى المولم فاعذر وتعذر بمعنى ويجوز ان يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير
الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنهيق فكثير والعذير ايضا الحال التي يحاولها
المرء يعذر عليها قال حاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري بين بقوله سيري واشفاقي
الحال الذي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك
اي عذرك او الحال الذي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي ائت العذر فيما تجازيه بسوء
صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وايضا انه اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه
ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من جهة تاذيتهما
ونعم بكما وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم
ومهلكهم بمعنى من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلاكهما ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياه
اي يعذرني في ايذائي اياه ان هممت بهذا ان تعذرني ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع
فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر
غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله ان قال
شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك الاخر
ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واحشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وكل شيء ولا شتيمة حر
اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تاتني فاهل الليل واهل النهار اي فاهلا لك بالليل والنهار وقولهم
ديار الاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما
اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شيء ولا شتيمة اي كلاهما
وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال لانها
لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف

المنادى

إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما أحسنك وأجمل إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب
به نحو ضربت زيدًا في جواب من ضربت إذ هو مقصود الكلام وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلا زيدًا وما
حذف من المفعول به فهو على ضربين إما منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء أي لمن يشاؤه أو غير منوي وذلك
إما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن أمره أي يعدلون وقوله وأن تعتذر بالمحل من ذي
ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي أي يؤثر بالجرح وإما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان
يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط **قوله** الثاني المنادى وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب
أدعو لفظًا أو تقديرًا **أقول** أي الذي تطلب منه أن يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب إقباله
أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله وبحرف نائب مناب أدعو أخرج نحو زيدًا في قولك
اطلب إقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد قال إن الزمخشري لم يحد المنادى لإشكاله وذلك لأنه لو
حد بأمر معنوي أي كونه مطلوب الإقبال دخل فيه زيد في اطلب إقبال زيد ولو حد بأمر لفظي أي
ما دخل عليه يا وأخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر أن جار الله لم يحده للظهور لا لإشكاله
فإن المنادى عنده كل ما دخله يا وأخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في
الإعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى كما قال الجزولي المندوب منادى على
وجه التفجع فإذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فأنا مشتاق إليك ومنه
قولهم في المراثي لا تبعد أي لا تهلك كأنهم من ضنهم بالميت عن الموت تصوروه حيًا فكرهوا موته فقالوا
لا تبعد أي لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتفجع عليه وا ويلاه وواثبوراه واحزناه أي احضر حتى يتعجب
من فظاعتك والدليل على أنه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورًا واحدًا وادعوا ثبورًا كثيرًا أمرهم
بقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة نحو يا لزيد وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى
التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي احضر حتى يتعجب منك وكذا الأمر في المخصوص فإنك تقول هو منادى
نقل إلى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول
به وناصبه الفعل المقدر وأصله عندهم يا أدعو زيدًا فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال
ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل
وليس ببعيد لأنهم يميلونه إمالة الفعل فلا يكون إذن من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة أي الفعل
والفاعل مقدران ولا مانع من دعوى سد مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر
لفظًا أو تقديرًا إذ لا نداء بدون المنادى ومما أورد ههنا إلزامًا من أن الفعل لو كان مقدرًا أو كان
يا عوضًا منه لكان جملة خبرية غير لازم لأن الفعل مقصود به الإنشاء فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي
أي دعوت أو ناديت لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال أبو علي في بعض كلامه
إن يا وأخواتها أسماء أفعال ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء
ويمكن أن يقال خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء المجوز في أداته ما لا يجوز في غيرها ألا ترى
إلى الترخيم ومنع أيضًا بأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لأن اسم الفعل

على وجه التفجع

لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب أن اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرًا أو مضمرًا
غائبًا أو متكلمًا أو مخاطبًا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر تقول صه في المفرد المذكر
والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما وإذا كان أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما
قال بعضهم في أف إنه بمعنى أتضجر أو تضجرت وفي أوه إنه بمعنى أتوجع أو توجعت وقيل لو كان اسم فعل
وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب أنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلامًا
كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقًا نحو
يا زيد دعاء حقًا وجوز أن يكون مثل الله أكبر دعوة الحق وزيد قائم حقًا أي منتصبًا بعامل كما قيل
فيهما وأجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائمًا إذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل
ضرارًا لأقوام والظاهر أن عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف إلى صاحب الحال أعني الجهل تقديرًا
لزيادة اللام فهو مثل أعجبني مجيء زيد راكبًا **قوله** ويبنى المنادى على ما يرفع به إن كان مفردًا معرفة مثل
يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون **أقول** إنما قال على ما يرفع به ليكون أعم من قولهم يبنى
على الضم فإن نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والألف والواو وقال
الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية لا يعني به أن التجرد فيه عامل
الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الإعراب قالوا
لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم
ننونه فرقًا بينه وبين ما ارتفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فإن العامل فيه عنده هو الخبر
قال وإنما نصب المنادى الطويل لطوله ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر فهو عنده مرفوع أو
منصوب بلا عامل وقال الفراء أصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفي بيا ونوى
الألف فصار كالغايات فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع الألف يا زيدا والحركة
عنده ليست نصبًا ولا أدري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجرى
في كونه منصوبًا **قوله** مفردًا أي الذي لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون
ونعني بالمعرفة ما كان مقصودًا سواء تعرف بالنداء أو كان معرفة قبله نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا
ويا أنت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا
ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض ههنا تنوينًا فتقول يا قاض لأنه لم يبق بعد لام المنقوص
ثابتًا مع السكون بلا لام أو إضافة ولا حذف في يا مري من الآراء خوفًا من الإجحاف بالكلمة وإنما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها إفرادًا وتعريفًا
وذلك لما تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف أو الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني أما المضاف
والمضارع له فلم يبنيا لأنهما ليسا كالكاف إفرادًا ولم يبن المفرد المنكر لأنه ليس مثلها تعريفًا ولم يقع موقعه
وإن وقع المضمر منادى جاز يا أنت نظرًا إلى المظهر قال يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام
جعتا وجاز يا إياك نظرًا إلى كونه مفعولًا كما ورد في كلام ابن الأحوص يا إياك قد كفيتك قال
لأبيه لما أراد أن يتكلم وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين

قال سلام الله يا مطر عليها ❊ وليس عليك يا مطر السلام ❊ وعند يونس ينصب رجوعا به إلى حركته الإعرابية
لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن وإنما بني المفرد على الحركة لأن له عرقا في الإعراب وبني على الضم
فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قومُ كما عملوا ذلك في نحو قبلُ ومن
قبلِ ومن قبلَ قوله ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد ويفتح لالحاق ألفها ولا لام فيه مثل يا زيداه
وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين أقول هذه اللام المفتوحة
تدخل المنادى إذا استغيث به نحو يا لله أو تعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي وهي لام التخصيص أدخلت
علامة للاستغاثة والتعجب وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها المعنيين إذ
المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار
لغرابته فاللام متعلقة بأدعو المقدر عند سيبويه أو بحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول
وجاز ذلك مع أن أدعو متعد بنفسه لضعفه بالإضمار أو لضعف النائب منابه الا ترى أنك تقول ضربي
لزيد حسن وأنا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين
أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لأنه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام
والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف أي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير
الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فإن عطفت بغير يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام
المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وإن عطفت مع يا فلا بد
من فتح لام المعطوف أيضا نحو قوله ❊ يا لعطافنا ويا لرياح ❊ وإنما تكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه
على أنه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للأفليقة وحكى الفراء عن بعضهم أن أصله
يا آل زيد يا آل زيد بالخفض وهو ضعيف لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من ألم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام أي استغيث
بالله من ألم الفراق وأما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الأولى فمعنى يا لله للمسلمين
أخص الله بالدعاء لأجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له إذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى
المهدد نحو يا لزيد لأقتلنك قال مهلهل يا لبكر أنشروا لي كليبا ❊ يا لبكر أين أين الفرار ❊ وقولهم إن هذه لام
الاستغاثة كأنه استغاث بهم لينشروا كليبا واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا
لا حقيقة ولا مجازا ولم يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد وقد كان كذا
وأنت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب إلا يا وحدها لكونها أشهر
في النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولا
لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه فلا يجتمعان وأول الألف يعاقب
صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فيكون مرة
واوا ومرة ياء وتارة ألفا كزيادة المندوب على ما يجيء وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند
اللام وإن كانا مفردين معرفتين لأن علة البناء في المنادى ضعيفة لأنه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف

فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها أبعد
من مقتضي الجر قوله وينصب ما سواهما أي ينصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان أو مع الألف
وما سواهما ثلاثة أقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء
من تمامه إما معمول للأول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وإما معطوف عليه عطف
النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لأن المجموع اسم لعدد
معين كأربعة وخمسة فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض
بين أن يكون علما أو لا فإنه مضارع للمضاف وهذا الظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلاثة وثلاثين
عندي وقال الأندلسي وابن يعيش هو إنما يضارع المضاف إذا كان علما وإلا فلا فيقال عندهما في غير العلم
يا ثلاثة والثلاثون والثلاثين كيا زيد والحارث إذا قصد جماعة معينة وإلا قلت يا ثلاثة وثلاثين
نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى
كما تقول يا خيرا من زيد بل أشد وأما نعته هو جملة أو ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا
يبخل قال يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ❊ جرير ولكن في كليب تواضع ❊ قال أعبدا حل في شعبى غريبا ❊
ألؤما لا أبا لك واغترابا ❊ وقال أدارا بحزوى هجت للعين عبرة ❊ فماء الهوى يرفض أو يترقرق ❊ وقال
ألا يا نخلة من ذات عرق ❊ عليك ورحمة الله السلام ❊ فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما
أو لا وإذا لم تجعله علما جاز أن يتعرف بالقصد كما في يا رجل وأن لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فقوله
في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين أطرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف
أيضا أن يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس وأدارا بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة
بعد وصفه بالنكرة فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفا بجميع تلك الصفات
المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وإن لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف
عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجلا وامرأة ولم يكن الوصف بالجملة
أو الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لأنه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول
يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا
بخلاف يا ثلاثة وثلاثين إذ الأول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى بخلاف نحو يا حليما لا يعجل
لأن الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة ألا ترى أنك لا تقول في باب يا حليما لا يعجل ولا
غلاما من الغلمان في الدار لأن الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر أنهم منعوا
الجعل نحو يا حليما لا يعجل وأدارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف أيضا فلا
يا رجلا ظريفا فإن قيل اجعل الجملة أو الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد
الكلام إذن جدا عن أصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار ألا ترى إلى الترخيم
وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بتجويز يا رجلا راكبا المعين على أنه مضارع للمضاف
حتى إنهما أجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف إذ في كلام سيبويه أيضا ما يشعر بجواز يا رجلا
راكبا المعين وفيه إشكال لاستلزام يا رجلا راكبا ولا قائل به وأما سائر التوابع من البدل

وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بهما مضارعا للمضاف لان شيا منها ليس مع متبوعهما اسما
لمسمى واحد كما في ثلاثة وثلاثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها اليها فساد كما لزم في نحو يا عليما لا يجهل وقوله
ويا رجلا لغير معين لغرابة الكسائي لا يجيز ان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله
فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف
مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في
اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول
اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد
لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية
وان المضاف كالمفرد ولذلك اجاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال
الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذ يصلح للام مجرى المضاف **قوله** وتوابع المنادى المبني
المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه
وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب
وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضاف تنصب والبدل والمعطوف غير
ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضاف الى علم مختار فتحه **اقول** كان عليه
ان يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع
نحو يا زيداه وعمراه ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا
مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعهما ونصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد
وعمرو فسيجي الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالضمير
الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف ه
وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشي اذ لا يلزم من مشابهته كونه مثله في جميع احكامه
ثم نقول توابع المنادى على ضربين ما بدل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع
الخمسة وهي النعت والتاكيد وعطف البيان والنسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول
يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف
وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل واذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا
عبد الله وطالعا جبلا او تقول في البدل يا زيد اخانا او يا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق
من حيث المعنى منادى مستانف كالذي باشره النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز يا زيد وعمرو على النوع
الذي بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة
وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع عطفا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا
بالنصب وكل ذلك بناء على انه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد
المتبوع وجاز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف والذي يدل على ان عطف

عطف

البيان

البيان هو البدل كما يجي في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا ذا المال كرر الضمير
فيهما ويجوز في البدل انه لا يعمل كالمستقل فيقال يا غلام زيد بالرفع كما يجي في التوابع فان قيل فاذا كان البدل
والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف كمتبوعهما فليجز يا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام
وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيه اما الاول فبنا على اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد
جزئي المركب مقدرا واما ثانيا فلان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجي في بابها الا ترى الى انعزالها
عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز الغائها بتكرارها فاذا ضعفت عن التاثير
مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جا الاعلام وجارية بالفتح في المعطوف واما
الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام
فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها
وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث
ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستانف معنى وكانه باشره حرف النداء كما تقول
في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد قال لانه قد موضع
قد اطرد فيه المرفوع وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فليجز اذا ضمه نعم اذا كان مفردا تبع
المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضم ظاهرا
او مقدرا نحو يا زيد ويا قاض ويا فتى ويا هذا فلا تخلو التوابع من ان تكون مضافة او لا والمضافة
اما لفظية كما في نحو يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام
وكذا المضارع المضاف نحو يا هما ولا العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى
حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذا في حكم المضارع
للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى
فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو
في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلهم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى
لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة
حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة
مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في يا زيد الظريف الظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام
زيد وزيدا او في التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث
والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبنا نحو يا زيد زيد لانه
هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة اني
واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جمل ابي علي وحاز الله يا زيد زيد بدلا وجعل
سيبويه ايا معطوف بيان فنظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيد الاول من غير معنى
التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو
عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه مما حصل له من الوصف كما في

قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني
مع وصفه وصفا للاول كما جاز هنا لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن روبة انه كان يقول يا زيد
زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه توكيد مثل تميم اجمعين فلا يمتنع اذا رفعه وذلك لانك
لما وصفته صار مع وصفه كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف
اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف الاول كما حكي في قولهم الا يا بارد اكثر اعلم
انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع
المنادي المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه
الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه
لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية حدثت في المنادي بحدوث حرف الندا وتزول بزوالها
صارت كالرفع وصار حرف الندا كالعامل لها وكذلك الفتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع
المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البنا التي
هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بالضم الشبيه
بالرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى
تصور وقوعهما موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعهما للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا
او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل فلم لم يجر بنا التوابع المفردة ولا سيما
الوصف ههنا كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف ذا اللام لا تمنع البناء كما لم
تمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان النفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت
الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذي فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرا
لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع
فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير على ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان
نحو يا زيد الطويل ويا غلام زيدا انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان
هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز
النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف الندا له فالرفع اولى تنبيها على
استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلا اختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع
المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشر الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه
تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البنا ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا
الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله
وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في
عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذا تجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع
لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف الندا له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة
لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان تنظر الى العلم فان كان غالبا اي ان كان في الاصل

ما لزم اللام من الاعلام وما عرضت فيه

الجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة بهم بين ذلك الجنس فلا بد ان يكون وقت استعماله
لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال علما له ولم يستغن ذلك
بالعلم الاتفاقي ان كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم
وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون
بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا
والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين في الصفة والفضل والعلا والنضر يكون اللام فيه عارضة غير
لازمة لانها لم تقترن مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان
لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة
للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي بهما فكانك اخرجتها
عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات
قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا
المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز
دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي الجهم
والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول
منه المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا
بنو الليث في بني ليث بن بكر مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم تدخله اللام الا اذا وقع
الاشتراك الاتفاقي فحينئذ اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا وليس بمطرد نحو
قال على زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني وقال رايت الوليد ابن اليزيد
مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلاثا والاربعا
والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام فقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين
مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم تثبت الثلاثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع
والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة
اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم تثبت الفا
اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين في اخواته كما عرفنا في الثلاثا والاربعا
وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته كما في واحد من جنسه
كالمشتري في الكواكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من
هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال
الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثا والاربعا والدبران والمشتري ليس من الغوالب
لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسام موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب
سيبويه تلك الطريقة اجرا للباب لانهما مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت
جنسيته واختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة

معنى

اعلام ايام الاسبوع

اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا وتعرف فيه المعنى الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالمجره
والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم تثبت جنسيته لفظا كالثلاثا وثالثها
ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى
ولم تثبت جنسيته لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لم لا يعرف معنى العيوق والدبور فيهما هذا
بطوله ومذهب المبرد ليس مما احال عليه المصنف ولا بد لعلية كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام
في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بلا لمحهما
الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس
اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب
المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب
المصنف اليه قوله والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة فهو في مقابلة قوله قبل وتوابع
المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا
جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الجمة وفي نحو يا صاح
يا ذا الضامر العيس مع انهما مضافان على ان احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة
كما يجيء في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العيس فالصفة الحقيقية مفردة والثانية
ان اللام في الضامر والجمة اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه
قال الذي ضمرت عيسه ولو كان الذي ضمرت عيسه تقبل الحركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله
ويتوزل علينا في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا تكون الالف
واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمنا وهو ان
المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري
مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان
متبوعهما مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليست مثلهما
في النداء الثاني غير النداء فتجري بمجرى اسما وجماعة والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا
انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا
موصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير
الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا
بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدأ او كون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه
مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد
ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في
الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى
العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح

قوله

خطا

المناد

المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين مقتضى اللفظ نحو يا عالم ابن
العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء اخفف تنوينه وجوبا وحذف
الف ابن خطا نحو جاءني زيد ابن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ فان اختل احد الشرائط
لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما
لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا
بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
ويا ايهذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لا تغير توابع معرب وقالوا يا الله خاصة
قوله لو دخل اللام المنادى فاما ان يبقى معهما وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين
فمن ثم قل يا الاسم معهما كالخمسة عشر واخواتها والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني
واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في
الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر
لان اجتماع حرفين في احدهما من المعنى ما في الاخر وزيادة لا يستنكر كما في لقد والا ان على ما يجيء
في موضعهما قالوا وليس لحدوث اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا او يا عبد الله ويا
الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف مع حصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انه
تنكر ثم تعرف بالنداء والاضمار ثم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة تنكر ثم يعرف
بحرف النداء والا يضمر الناس من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ذكر
اذ لا منع في كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء وفي حد في اجتماع مثل هذين التعريفين
هذا او لما قصد الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه
الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات فلا يصح
نحو يا شيء ويا موجود الا ان يكني بمثله عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه
اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا
بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما
وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما
مبهمان مشروط ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فبما
اخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده
وان انفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا ونعم رجلا ايته زيدا فقليل واما
الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم تقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج
الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مشروط الا الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة
فانه قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم
في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم في

بحذف

فاسم

وصف بيا هذا فقال إن كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لأنه غير مستغنى عنه وإلا
جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل وأما المازني والزجاج فجوّزا الرفع والنصب في وصف اسم
الإشارة وأي قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وإنما قطع أي الموصل به إلى نداء ذي اللام عن
الإضافة لما ذكرنا من قصد الإبهام وأيضا لو لم يقطع لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو
وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما أمكن بلزوم الرفع وترك النصب
وأبدل ها التنبيه من المضاف إليه لأنه لم يكن يخلو أي من مضاف إليه أو من تنوين قائم مقامه
نحو أيّا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وأيضا التنوين بدل من مضاف إليه معلوم مقدّر
كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وكلا هدينا والقصد ههنا الإبهام وها التنبيه
أيضا المناسب للنداء إذ المنادى أيضا منبه ثم لكون اسم الإشارة أوضح من أي وصفا أي به في
بعض المواضع نحو يا أيهذا فيقتصر عليه وإنما توصلا بأي إلى نداء اسم الإشارة لأن اسم الإشارة
في الأصل فيه ما يشار به للمخاطب إلى شيء فهو في أصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف
الخطاب كما يجيء في بابه فتجوّز في بعض الأماكن من أن يدخله حرف يجعله مخاطبا أي حرف النداء ففصل
بينهما بأي لتنافرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا أيهذا الرجل فعلى هذا
ليس نحو يا أيها الرجل لأجل نداء المعرف باللام على ما أومأ إليه المصنف بل لأجل نداء اسم الإشارة
بدليل اقتصارهم كثيرا على يا أيها من دون الوصف باسم الجنس وقال الأخفش في يا أيها الرجل
أي موصولة وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أي وإنما وجب حذف هذا
المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعني ها ويضعف تقوية مذهبه
بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع ويرده كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل
لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب أنه إذا حذف صدر صلتها
فالأغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصولات فحرف النداء على هذا لم يكن داخلا على اسم مبني على الضم
فلم يغيّر وإنه كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والأكثرون على أن ذا اللام وصف
لاسم الإشارة في النداء وغيره لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا
حد النعت كما يجيء ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب
أن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف
باللام كما يأتي في باب النعت أما اسم الجنس فهو الدال على الماهية من بين الأسماء والمحتاج إليه في
نعت أسماء الإشارة بيان ماهية المشار إليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة إلا بما يخص
بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الأبيض وأما التعريف باللام فلأن تعيين الماهية حصل
من لفظ الجنس وتعيين المفرد من أفرادها علم من اسم الإشارة فلم يبق إلا تطابق النعت والمنعوت مع
أنهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لأن لفظ هذا لا يفيد إلا تعيين الفرد الذي دل عليه
الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل
بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز أيضا نعت صفة

نحو هو لا الرجل والفرس والبقر قوله والترخيم ارتفع الرجل أي اسم الجنس الواقع صفة لأي وهذا وإن كان
القياس جواز نصبه أيضا كما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكأنه باشر
حرف النداء وأما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا
الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه أي الترخيم وارتفع توابعه اعلم أن تابع تابع المنادى عند النحاة
مثل متبوعه مطلقا أي إن كان تابع المنادى مرفوعا أو منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر إعراب التابع سواء
كان المنادى أيا أو هذا أو غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة إذا جعلته صفة للطويل وإن جعلته
على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل أو لزيد وأما في أي فلأن التابع
الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعا للوصف أي لأنه هو المنادى في الحقيقة وأي وصلة إليه فعلى هذا
إذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا أيها الرجل ذو المال ولا يجوز يا أيها الرجل وعبد الله
لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب إذا أن يكون عبد الله صفة أي ولا يجوز لأنه لا يوصف إلا بذي
اللام ويجوز يا أيها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا أيها الحسن الوجه وكذا يجوز يا أيها الفاضل
والحسن الوجه وإن أبدل من وصف أي فإن جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز إلا أن يكون البدل
مما يجوز كونه صفة لأي أعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا أيها الرجل زيد وإن لم يجعل المبدل منه في
حكم الطرح جاز يا أيها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل أنه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح
وتركه نحو يا غلام زيد بالضم ويا غلام زيدا ويجوز زيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا أيها الرجل زيد بضم زيد بدلا
من أي لما تقدم من أن التابع بعد وصف أي لا يتبع أي وأما إذا جيء به بعد وصف اسم الإشارة فيجوز
فيه الأمران لأن اسم الإشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل وزيد وذو المال
حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا وإذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن
اللام لم يجز إلا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لأنك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا
واسم الإشارة لا يوصف إلا بذي اللام كما قلنا في أي ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد
الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة أما النصب فلأن المنصوب لا يعطف
على المرفوع وأما الرفع فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع
ذو وقال فلم يبق إلا النصب عطفا على زيد وأجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف
كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه ألا ترى إلى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث
والجواب أنه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه إنما جاز لأن المانع من نحو يا الحارث اجتماع
يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا الرجل من حيث إنهما اجتمعا في الصورتين تقديرا
لا لفظا قوله لأنها توابع معرب يومي إلى أن المعرب لا محل له أو إلى أنه لا أصل على محله ويتبع الظاهر
إعرابه وفي الموضعين نظر أما الأول فلأن المضاف إليه إضافة غير محضة له محل من الإعراب مع كونه
لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما أضيف إليه المصدر قال طلب المعقب حقه
المظلوم وأما الثاني فإنه وإن كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وإن جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يقدر له عاملا كقوله

في ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا نجيز في نحو حسن الوجه واليد رفع المعطوف
كل هذا ذكرناه لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكل باتفاقهم على جواز
العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولهذا يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره
المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم ولهذا نقول في
نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا
ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله واعترضوا ارفع الرجل كانه جواب سؤال مقدر وهو
انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم تجز فيه النصب كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه
جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء اذ المقصود بالنداء
كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فهل هذا صار نحو الرجل في يا ايها
كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا
دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذا ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس هو
نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام
الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذا اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال
يسمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان يكون كظبية
ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذي وبابه فان لامها لازمة لكن ليست بدلا من
الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول
والالاهة العبادة واله بفتح العين اي عبد فالاله بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من قوله اي يعبد وصار
مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام
كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما مختص بحال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك
انه قد يجي الالاه في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية ابن خلف كان يسمي عبد الرحمن بن امية
عبد الالاه فلما خفف الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام
الاولى وادغموا في الثانية ولا ندعي لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عوضيه
غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول
الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار كجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا واللام
فلو كانا باقيين على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل
على الاصل وجوز ان يكون من لاه يليه ليها اي تستر فيقال في قطع همزة واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ
اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى بخواصه في القسم تالله وايم الله ولاها الله ذا والله
مجرورا بحرف مقدر في السعة وافالله لتفعلن بقطع الهمزة كما يجي في باب القسم قوله من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله

سيبويه ح

فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيا لي شرا اشذ وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام
مطلقا في السعة والميم في اللهم عوض من يا اخرت تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله
امنا بخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بخير ويجمع بين يا والميم المشددة
ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد ما كما قال وما عليك ان تقولي كلما
سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف نحوه
اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل وقد اجاز المبرد وصفه لانه
بمنزلة يا الله وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء
المستانف ولا اري في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك
في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني في مثله المنادى المكرر اذا ولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه
منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال
سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع
المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان
الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة
بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جي بتاكيد المضاف لفظا بينه
وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه
ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة لانه لما كررت الاول بلفظه
بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم
لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا
التبرية واجب الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول قال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دوا ومع ان
حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت
دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا
الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى وكلا هدينا لان القرينة الدالة
على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف
اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين
ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى
الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست
الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف
الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي بلا

تد

كته

ف

عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد
الا انه لا يطرد له مثلنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم
تيم عدي فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجهًا رابعًا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعًا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وقد ذكرنا في قوله والعلم الموصوف
بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف منصوبًا باي صفة كانت لان تيم عطف بيان
للاول فهو كالوصف في التبيين **قوله** والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما
وبالهاء وقفًا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت خاصة فتحًا وكسرًا وبالالف دون اليا ويا ابن ام ويا ابن
عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم **اقول** اختلفوا في يا المتكلم فقال بعضهم اصلها
الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو
العطف وفائه وبا الجر ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدا بالساكن واصل حركتها الفتح لان
الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيفة لا تحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها
الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع والظاهر
انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البنا على اقل
احرف فما زاد لم جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع يا الضمير وكافه ونحوهما ومع هذا او على كل حال
فلا شك ان اسكان يا المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن
الى حركتها لوقوعها ابدًا بعد كلمة اخرى فلا يبتدا بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والكسر
مطردان في غير الندا ايضًا نحو جاني غلامي واما غلام بحذف اليا في الندا فلان الندا موضع تخفيف
الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من الندا بسرعة ليتخلص الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقا الكسرة دليلا عليه وقلب اليا الفا لان الالف
والفتحة اخف من اليا والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى يا المتكلم
بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى اليا واشتهر بها في الندا لشهرة على اليا المغيرة بالحذف
او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جا شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا ابت بالفتح اجتزا بالفتح
عن الالف اما في يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في
الندا ما قبل اليا المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى يا المتكلم للعلم بالمراد
ومنه القراة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير الندا لكن الحذف
في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبًا للازدواج **قوله** وبالهاء وقفًا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء
لبيان الالف كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون
اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياوه وصلا وذلك على مذهب من وقف
على القاضي باسكان الضاد كما يجي في الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان لكون
وجاز الحاق ها السكت مع بقا الفتح **قوله** وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في ساير المنادى
المضاف الى اليا ويزيدان عليها بجواز ابدال اليا تا تانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل

على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تا التانيث لانها تبدل في بعض المواضع على التفخيم
كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال
الكوفيون التا للتانيث ويا الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا
ويجوز حذف هذه التا المبدلة من اليا للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس
لئلا يلتبس بندا الاب والام بلا تا والفرا يقف عليهما بالتا لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت
وبنت والاولى الوقف بالها لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وعرفه خلاف تا اخت وبنت لمن وقف عليهما
بالتا كتبهما تا ومن وقف عليهما بالها كتبها ها لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التا لانها بدل
عن يا حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذف الالف
وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فتحمل
للثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امة انهما رخما بحذف التا ثم ردت التا المفتوحة
كما يجي في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الكسر
وكسر التا فيهما اكثر لمناسبة الكسرة لليا التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين
خلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه **قوله** ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى يا المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير
الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف اليا قياسًا بالحذف
او القلب لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما
ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم
اجتزا بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان
حذف اليا فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذفها في نحو يا غلامي **قوله** وترخيم المنادى جائز
وهو في غيره ضرورة **اقول** انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في الندا
هو المنادى له فقصد بسرعة الفراغ من الندا الافضا الى المقصود بحذف اخره اعتباطا ه ه ه
قوله وهو حذف في اخره تخفيفا **اقول** يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في
باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف اعتباطا
مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكروه انما
حد الترخيم يخرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع انواعه قلنا هو حذف
اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اجزا الكلمة ويدخل فيه
حذف التا والجز الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب عليه
ويخرج منه حذف اليا في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس من اجزا الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله
ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لا لعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو
يد ودم لانه واجب **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا
على ثلاثة واما بتا تانيث **اقول** شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون

مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخير ثبوتي
غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زايدا على ثلاثة احرف والثاني كونه بتا تانيث وانما
لم يذكر المصنف هنا المضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده
ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا
حظكم يا ال عكرم واذكروا اواخرنا والرحم بالغيب يذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا ال عكرمة وابا عروة وهو عند البصريين ضرورة كما في غير المنادى
كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي هنا افعل
الصوارم والقنا في عمرو وخاب وصية الاعناء وبعض العرب ترخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط الفرا
والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو جمل
علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير
المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف فعند
سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما
واضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم
الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين اعرابا
على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة
حالهما قبل العلمية وان محي بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال الا انه بعد
وتابط شرا من حيث المعنى نحو زيد وزيد على اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا
الى المعنى اذ ليس باخر الاخر ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف
اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب
المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث
يحذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة لاجل المضاف اليه
فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء المضاف كما كان فلم يجز
ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام
لعدم ظهور اثر الندائية من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى
وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره
زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار
التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زايدا انما اشترط العلمية
في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي
وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب
اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل

غير قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج وعصي فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة موجبة
الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت
البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه يشبه الرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة
على ثلاثة فالشرط كونه بتا تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن الا علما ولا زايدا على الثلاثة
وذلك لان وضع التا على الزوال كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع
موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم
على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التا كلمة اخرى
لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكا كنت
عابسة وقبل النفار كنت مقشعرة ولو اعتبرنا سد التا مسد لام الكلمة بكونها معتقب الاعراب
قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه
حذفهم في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لا لغي التانيث هذا الحوال
قال سيبويه كل اسم في اخره تا فان حذف التا منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التا ثلاثة
او اكثر وسوا كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة
المرخم اعني فتح التا كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب فصار في
المنادى غير المرخم وجهان ضم التا وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التا وهم الاكثرون
يقفون على ما قبلها اذا وقفوا الحقوا اخره الها فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحا وذلك لانهم
يلحقون هاء السكت في الوقف كثيرا باخر ما ليست حركته اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ثمه وقه
وانه وجئت مه وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب ها في الوقف فالحاقه بما كان له هناك
ها في الاصل اولى وتعوض عن الها في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ
من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس الطرف كرامه لان الكري
ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز
وصف المرخم الا عند الفرا وابن السراج قال فقالوا تعال يا نري بن محرم فقلت لهم اني حليف
صدا فكانهما رايا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة يحذف
شي من جوهرها لا يزاد عليها شي من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجي ساير التوابع قوله
فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسما ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة
احرف حذفت حرفان وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غيره فحرف واحد اقول
قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فالحرفان في موضعين
احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة اعني انهما زيدتا معا لانهما معا لمعنى
واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون لمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهما
الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم

نحو مسلمون ويسلمون وعلمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان
وندمان وخراسان ويائي النسب وما اشبههما نحو كوفي ورومي وكرسي والفا التانيث نحو حمراء ومرعى
الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله سماهم اذا اجعلنا ما فعلا من الوسامة
اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا ههنا اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب
عمار لا من باب حمراء وقد يجي في التصريف تحقيق الفريقين فيه وترجيحا تعاقوله او حرف صحيح كان عليه ان
يقول حرف صحيح غير تا التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عقرباة وسعلاة الا التا
وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف
كما في مختار ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويعني بالمدة
الفا او واوا او يا ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع حذف الاخير الواو والياء
المتحركين في نحو كنهور ومسرول لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما
من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبردون ملحقان بجردحل او لم يكونا له كغرنيق وقبيط وذلك
لمشابهتهما اذا الحروف الصحيحة بقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء
اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسنيين وقفا فمما انفرد به
وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن احراز الترخيم حذف الاخر
لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال تحذف حرفان لما
قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لقصر نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها
على تخالف علتي الحذف في الصيغتين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا له
لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفرا يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا
يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح
قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بيدان وزمان وثبون وقلون ودمي يرخم
بحذف زيادتيه لان بقا الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كانت كذلك كما قلنا
في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو بيدان وثبون ودمي والاول اولى
واما لم تحذف زيادتا ثبون لانهما غير ثابتتا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود
واجاز الفرا حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم جوز في اسما
مفتوح الهمزة قياسا على ذي التا في نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص
ذي التا بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك
ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المونث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك
لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المونث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم
جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بياء المنسوب
اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى اليا وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم
على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشتبه به واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر

ه

له اذا امن لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اذ قل الالتباس لا
ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشترك وطريان علميه
واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز
ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان او لا والا فلا والفرا يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره
ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشتبه بالحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى
نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلاثة
اعني الالفين مع اليا التي بينهما كزيادة الجمع والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة لتحصن اليا
قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شي منه وكان في نحو
اتصال الكلمتين كالفصل في الكلمتان كلمتين متصلين عند التركيب فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل
بعضها ببعض كانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض فحذف الجز الاخير بكماله فاذا رخمت
خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التا ها في اللغتين ولا تخليه تا لانها تلك التا التي
كانت في خمسة قبل ان تضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالها لان
التا تطرفت لفظا ولا يوقف على تا التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة
واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة كانك
رخمت اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجي في باب المركب
قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه
حذفها مع النون قوله وان كان غيره اي غير المركب فالمحذوف واحد اي ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين
في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التا قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله
وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار ويا ثمي
ويا كرا قوله اي المحذوف في الترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المعلوم من استقرا كلامهم
ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحروف على
حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كانه لم يعتد بالاسر فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد
ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم
لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف
الى يا المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور
من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجي بعده
من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا
وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما براسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه
ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها متفق عليه وبعضها
مختلف فيه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون

على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذف لاجله قال
المصنف ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف
في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال التقاء الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد الحذف
منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر
وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى
الساكنان فحرك الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان
وقوله هو انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم ياءه على نية الاستقلال
شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع
في الفعل صيانة من الكسر هما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه
يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين على حاله على هذه اللغة اي الكثيرة كما في مرق والفراء حذف
الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ارثب بناء على اصله في مرق فاما اذا لم
يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بمحاب يا محاب
وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ
المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم
فتقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن في نحو محد
لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو اسحار اذ لم يكن
للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم
يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في قاضي اصلا في الثبوت في
بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها
نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمو لان الواو
في التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر اخر الكلمة قبلها ضمة وهذا كما قال
في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن ساكنا لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصد
جعل حرف محذوف فثمود في حكم الثابت حذفت الواو وايضا بناء على مذهبه من تجويز نحو يا ع ويا سم كما
في ترخيم عود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا
او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان يا مكسورا ما قبلها
والفا نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضيه ومشتراه وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدل الواو يا
والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن
اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو يا والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجي في التصريف في باب الاعلال
والمنادى في حكم التمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف يا او واوا بعد فتحة قلبتهما الفا نحو
في غليان ونزوان يا غلى ويا نزا وفي الكثيرة يا غلي ويا نزو ولا ننظر الى ذا نويت المحذوف لم يوازنا
الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى واذا كان واوا

اويا

او يا بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا
خزاي لان كل واو وياء تطرفت بعد الف زائدة قلبت الفا ثم همزة كما في رداء وكساء لان مثل هذه
الواو والياء انما يقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجي في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة
وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته الا ما كان كالشاة في ترخيم شاة او فاء كما تقول
في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء
حركة العين عند سيبويه والاول اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجي في باب النسب
فان الاخفش يقول وشيي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين
كما تقول يا لا في المسمى بلاة وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثب ويا عد في ثبة
وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في المعربات اسم ثانيه حرف لين
لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة
اي الثقل الى قلب ما لا يكون منقلبا كما في رخم حبليان وحلوي فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذ انها
تؤدي الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم نعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول
الاخفش جوازها لانه يكون اذا الحقها بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلا
قال لان هذا عرض وليس ببنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال
به الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق
وقد علم وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيمهما جميعا على نية الاستقلال نظرا الى ان
المثل مما ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصور على نية الاستقلال يا منصر وفي
حضرمي يا حضر مع ان مفعل وفعل ليسا من ابنيتهم فتقول يا طيلس ويا فرزد ويا قدع ويا سعي ويا هند
ويا عنفي قالوا اذا رخمت حمراوي على الثقل قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء صرفته لان همزته اذا
ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث
فبعدت التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل الاول قوله وقد استعملوا صيغة
النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
وله زيادة الالف في اخره فهذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا انه عليه فلا تغفل
قوله المتفجع عليه يدخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى
يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور
اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها الا انها اقتصر فيه ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد
قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحرباه وا ويلاه واثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ
المندوب بالندبة بسبب لفظ وا لان وا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين الندبة والنداء
وقيل قد تستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال
وازيدا واعبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل
المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان

المندوب

المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى
في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما
في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته
له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف في اخر المندوب
ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقه مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى
ان يقال ان دلت قرينة الحال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمد
يا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد وا زيد ولم يثبت
وقد تلحق هذه الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه بالهاء
لكنه في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت وا
غلامكيه وا غلامكموه اقول اخر الكلمة لا تخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته
اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف وتقدر الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه في المسمى
بضرب الرجل وكذا وا ضربتاه الرجلاه وا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة الحركات قياسا
على مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا لها الالف دون الواو
والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار
فلا يطلب مد الصوت مدا تاما فليس اصل مدته ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء
ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق
الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مد الندبة
كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس قال الاندلسي والمصنف يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء اللازمة
قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد وا غلام يعني مما سقط منه ياء الاضافة وا زيداه وا غلاماه فتحت
الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخرناهما محافظة الاندلسي اتباع المدة للحركة غير الاعرابية
كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف يا بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها نحو وا زيدانيه
اكثر من وا زيداناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله وا جمجمتي
الشاميتيناه وان كان الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا
نحو وا غلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وا منهوه في المسمى بمنه لئلا يلتبس بمنها
ولا تجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واحدة واما
المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز وا غلامكاه والساكن لا يخلو ان يكون تنوينا
او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو وا غلام زيداه وانما حذفت مع
مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء
في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخر احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين
واتباع المدة حركة ما قبلها نحو وا غلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات
الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة الكسر نحو كما في مدة الانكار وما ذكرنا اولا هو المشهور

المستعمل وان كان الفا حذف فتحها لالف الندبة عند النحاة نحو وا معلاه وا غلاماه لان حذف الاول
للساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المصنف بل استغني بها عن الف الندبة
وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتهما بالفتح نحو يا قاضياه ويا راضياه ويا رامياه
ويا مرمياه ويا محمد واه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه
بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه قال السيرافي
والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف ليس بوجه وقال نحو وا غلاميه
اوجه اما لان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجيء واما لان السكون العارض
فيه كالاصل بدليل قولك وا مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف
التثنية فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة
الندبة فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما
قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز الغنى
عنها كما ذهب اليه واما الياء فلا كقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة
فان كانتا مدتين اي ما كان قبلهما من الحركة من جنسهما نحو وا غلامهموه وا غلامهيه وا ضربوا وا اضربي
اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فانه
اصل بعد ما الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب
مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين حيث بالف الندبة بعدهما الحركة نحو
نحو وا قائلوا واه ويا قاللو كياه واما ميم الجمع فلا يؤتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو وا غلا
وا غلاميه فالواو والياء بعدهما اما الكائنان حذفا في المجموع للاستثقال كما يجيء في المضمرات ردتا لمد
الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهموه وغلامهيه واما الف المد فقلبتا واوا وياء للبس
واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الالف نحو يا مناه في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو وا قنسريناه
اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته لا يجوز تثنيته
وجمعه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه الياء كما في
باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيديناه وا قنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى
واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة والتثنية
والجمع حتى تمتنع فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف لانه
غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثني عشراه بالياء تشبيها له
بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء
في الوقف يعني ان الحاق ها السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا
واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى يا المتكلم المقلوبة الفا نحو
يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع وا لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس قال
بوجه لان الالف المنقلبة عن يا المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا

والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها
بها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجي في بابه من التصريف وهذا الهاء تحذف وصلا
وربما ثبتت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير وا
بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف واثباتها في الوصل لاجرا الوصل مجرى الوقف قال
يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره **قوله** ولا يندب الا
المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس **اقول** هذا الذي ذكره في التفجع
عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعرفة ونعني بالمعروف المشهور علما كان
اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك لتحصيل
عذر النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته
تقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذلك لحنا
ونحوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سوا كان تعريفه قبل الندبة
او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بير زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وتلحق
مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المومنيناه والمندوب
هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المومنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك عن المضاف
اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب
فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا الحقتها اخر الصلة نحو وامن حفر بير
زمزماه وكذا قاله يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه
وقال الخليل وسيبويه لا تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف
بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول
انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف
بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق
اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا سيحاه وقد استشهد
الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن
الكوفيين انهم ربما نونوا النكرة ... في الوصل نحو وازيدا يا هذا **قوله** ويجوز حذف الحرف
الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب مثل يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ
اصبح ليل واطرق كرا **اقول** يعني بالجنس ما كان نكرة قبل الندا سوا تعرف بالندا كيا رجل او لم
يتعرف كيا رجلا وسوا كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا
زيدا اقصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه اولا وانما لا تحذف من النكرة لان حرف التنبيه
انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة
لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المتعرف بحرف الندا اذ هي اذن تعرف تعريفه حرف

(في الهامش: في الشرح ... المندوب مشهورا ... الاعلام الناس — ب — ربما)

التعريف لا تحذف مما لا تعرف به حتى لا يبطل بقاوه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف
من المتعرف بها وحرف الندا اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب
وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هي ايضا جنس متعرف بالندا الا ان المقصود بالندا لما كان
وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل الندا باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها
من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من هذا اثبت ان الاعتبار في حذف حرف الندا
من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو يا هذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين
مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل الندا لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه
للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في الندا عن
ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا
والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل الندا واستشهادا
بقوله تعالى ثم انتم هولا وليس في الاية دليل لان هولا خبر المبتدا كما يجي في الحروف فبقي على هذا من
المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات واما
المضمرات فيشذ نداوها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات يا من لا يزال محسنا احسن الي
ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام
رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه
والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا
مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال
كما في الندا المحض فلما انقلاع الندا الى معنى اخر مع بقا معنى الندا فيهما مجازا الزما لفظ علم الندا
تنبيها على الحقيقة المنقولين عنها منها ولم يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه
لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل
الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف
المعرف لئلا يكون اجحافا **قوله** اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوج
امرء القيس تبرما منه وكان مفركا ويقال انه سال الحاضن سبب تفركهن له فقالت انك ثقيل
الكد خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة **قوله** اطرق كرا رقية يصيدون بها الكروان
يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرى فيسكت ويطرق حتى يصاد وهذه
مثل رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تخلى ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم
مستلقيا فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن من
اغتيالك فيمهل واستعجالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى
فذهبت كلها امثالا **قوله** وقد يحذف المنادى لقيام القرينة مثل الا يا اسجدوا **اقول**
المنادى مفعول به فيحذف حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه خلاف سائر المفعول به فانه

(في الهامش: ل — سريع العصر)

قد يحذف شيئا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بالتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف ندا اي يا قوم
اسجدوا او من قرا الا يسجدوا بالتشديد بدل الامر فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فاه
فعل مضارع سقط نونه في النصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا او لا زايدة او مفعول ان لا يسجدوا واه
بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زايدة اي فزين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا واهذا واعلم انه قد جا اسما لا تستعمل في غير الندا وهي فل وفلة وليس
فل ترخيم فلان والا لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفرا كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في عامر
ولو كان ترخيم فلان لقيل في المونث يا فلان بحذف تا فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا لومان
اي يا كريم ويا لئيم ويا نومان وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالندا الا قليلا
فيه السب ومن الابنية المختصة بالندا كل ما هو على فعل لسب المذكر وفعال في سب المونث نحو خبث
ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا افعل في
مدح نحو ما ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسما المذكورة غير منادى كقوله
في لجة امسك فلانا عن فل قال اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع من الاسما
المختصة بالندا موصوفا وصفا ومما اصله الندا باب الاختصاص وذلك بان ياتي باي وتجريه مجراه
في الندا من ضمه والحاق ها التنبيه في مقام المضاف اليه ووصفا اي بذي اللام وذلك بعد ضمير
المتكلم الحاضر كانا واني والمشارك فيه نحو نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير
من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا المختص
من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة
من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل
ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا في صورة الندا وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير
المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب الندا الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين
البابين اذ المنادي ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف
الندا مع اي لانه لم يبق فيه معنى الندا لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه
والمندوب فكره استعمال علم الندا في الخالي من معناه بالكلية وكان الظاهر اي ووصفه من ضم الاول
ولزوم رفع الثاني كما هما في الندا لكن مجموع نحو يا ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب
لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سوا قمت ام قعدت ان قمت ام
قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا اعطف عليه
اسم اي اي سوا قيامك وقعودك كما يجي في حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب
دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للنزيل او مضاف نحو قوله صلى الله
عليه وسلم انا معاشر الانبيا فينا بكي اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرما وربما كان المنصوب علما
قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشيا معشر وآل
واهل وبني قال انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصا

ولكن

ما لازم الندا

لب

في

سم موصوفا

الاختصاص

ص

ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن الندا الا ان المنادي
لا يكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادي
ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص وامدح قال
والنقل خلاف الاصل والاولى ان يكون انتصاب نحو العرب هذه الكلمة والاولى ان يقال
الجميع منقول عن الندا وانتصابه انتصاب المنادي اجرا لباب الاختصاص مجرا واحدا ثم نقول
لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في
باب الاختصاص حرف الندا الا المكروه مجامعته للام وقد ياتي الاختصاص الذي في اللام او
الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل قالوا وان كان
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله
الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد
او الذم نحو وامراته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البايسا
ولا تطير ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص
في الجميع او امدح او اذم او ارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من الندا
لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرا واحدا وكما ينصب
على الذم ما هو المراد بما قبله نحو قوله تعالى وامراته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به
في القبح شي مما قبله كقوله لحى الله جرما كلما ذر شارق وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال
اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تخادع واعلم انه ليس لك في قولك يا ايها الرجل عبد
الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سر
اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هما السلمان واعني الصالحين
كما يجي في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين
اعرابا وبنا واذا قلت يا هولا او زيدا الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين
اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف
لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان
لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل
او شبهه يشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه او مناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته وزيدا
مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت
واهنت ولابست اقول انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يوت به
الا عند تقدير النصب بمفسره تحاشيا ان الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا حكم الرافع في نحوه
قوله وان احد من المشركين استجارك كما ذكر في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفرا ليس ما ناصبه
مضمرا بل الناصب عندهما للاسم لفظ المتاخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا
ضربته فضربته عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل

سل

فيه مما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو
قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين
فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره
معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسلطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر
المقدم تاكيد ايقاع الفعل ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا
او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار
والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيد
على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا
لقيت عمرا واخاه تقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره
فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك
هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار
البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو قوله تعالى
ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل
ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب انتصاب الاسم بهذا
المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو
زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا
ضاربه او انا محبوس عليه ونعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا
في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسره كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه
وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم
للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع والناصب نحو ان زيد
قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المجرد ودخول نحو زيد
هند ضاربته او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام
وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه الزيدان والا لم ينصب ضمير الاسم
المجرد ودولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما لا يجوز زيدا يضربه العمران
قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه
اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا
ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام ايضا لان الفعل
وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير
لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلا يبقى الا النصب فمعنى مشتغل

عليه

عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي
مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير
نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف بواسطة
العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي
يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا
لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات قوله [illegible] نحو
قال طابقات نحن ربما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق
ان يكون بضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا ومحلا
كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت وانا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا
او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه
والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان
واخواتها نحو زيد اني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها
لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته
وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته وا ضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض
نحو زيد هلا ضربته والا ولولا ولوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء
نحو زيد لعمرو تضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا نحو
عمرو لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذا العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا
كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي تتخطاها
العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل لتغيير معناه الى الماضي حتى صارت
كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وان زيدا لا
نحو ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة ارجح نظرا الى
كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من امكانه عنه تجرد الفعل
عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيدا ان ضربته ضربك وزيد لو
ضربته ضربك وكذا ازيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط
كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك
ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واخو
به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد
ما احسنه واحسن به وكذا افعل التفضيل في نحو ازيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه
لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل

فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملنا فيهما لكان كل واحد منهما مع معمولها المقدم كلاما فالرفع اذا واجب في نحو ايهم اضربه حر على انها موصول وكذا في قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد انا الضارب

خيرو زيد انا رجل تضربه موثوق وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن العامل وكذا لا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع فيما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظننته منطلقا والزيدان ظننتهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتدا وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر بالضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس الا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا وانت تعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مضمون المفعول الثاني مضافا الى الاول كما تجي في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخر رتبته واما نحو ضرب زيد اسيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما تبين مثل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان يقال في الفاعل لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت تجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هي المفسر ولذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو الذي ضربت زيدا اضرب اي ضرب زيدا الذي

ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفرا المسئلتين وينبغي ان لا يجوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان لا يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختاره الفرا اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا اسيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا احترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فا السببية الواقعة موقعهما فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لا تقاده لا يدل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذ ذاك يكون شي مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفا فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجي في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤه لا شرطها لان الفا زائدة لكن موضعها موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزا للشرط كما يجي تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فالفا في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفا غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجي ونحو قوله كل رجل ياتيني فانا اكرمه لان الفا السببية الواقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزا لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفا الاخير كالجزا بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن من شي فاجلدوا الزانية والزاني ثم عليه ما عمل بنحو قوله وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجي في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون تقديره هذا كذا فليذوقوه معنى اما هذا فليذوقوه ومعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته ويخرج لم يخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيدا اضربنه او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم وقال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا بقبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى ثبات العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فان لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن معتبرا ايضا هذا

زيد في كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدرًا مفسرًا بالظاهر ويودي
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسرا للعامل ح
بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع فيما قبله قيل ان
الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان
لم يكن له محل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته للفعل
محل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فجعلناه ثانيا لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو
ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية
ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام بل
تقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا
اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختيار الاخفش في نحو ازيد قام ان
يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو اانت زيد
ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه فبقي خبر المبتدأ او هو زيد ضربته بلا
همزة الاستفهام فرفعه اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان
الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدث عنه ظرفا نحو اليوم زيد ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون
الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على فعل وقال الاخفش في اانت
زيد اضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله
اي اضربت زيدا اضربته فلما حذف الفعل انفصل الضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان
الفعل لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع
زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى
اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد
يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه قوله
او مناسبة لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل
اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت
غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى تنصب زيدا الا ان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت
ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل
قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسبة اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او
شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله
تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على
متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد
التسليط فيما اشتغل فيه المفسر عن متعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك بعينه على الاسم المحدود بعد
تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه ضربت زيدا اي غلام زيد فتقول

اذا

اذا حصل شرطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع
او منصوب لفظا او محلا يمكن نصبه بذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا
يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو زيد عمرا ضربه فسيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر
بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اي زيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر
قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما في نحو ازيد عمرا ضربه فالفعل
مختار التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا بالشرط
زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه
نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيد انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمرا
اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه
ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب
بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت
زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر لا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست
عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك
الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاول نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر فعل زيدا بمعنى
مررت به سواء كان مررت عاملا في ابيه او في به او في غلامك او في ملابسك او في اي شي كان لا يتفاوت معناه باختلاف
المفاعيل وان لم يكن هذا انظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل
المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى
ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو بمعناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك
لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن بمعنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه
فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت
مع اي معمول له وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضربت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير
او متعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انا ننظر فان كان
المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما ان زيد قام وانه زيدا
ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تقدر فعل
الملابسة مطلقا اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه
اي ان لوبس الخوان ولابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تقدر لابس وفاعله ما اسند اليه
الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان
تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما ان زيد مر به وان زيدا
مررت به اي ان جوز زيد وان جاوزت زيدا او لا فبفعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تقدر فعل الملابسة مطلقا اي فيما عمل فيه

اليوم

عن حرف الجر أو بنفسه نحو إن زيد ضرب غلامه وإن زيدا ضربت غلامه أي إن لوبس زيد وإن لابست زيدا
وكذا في إن زيد مر بغلامه وإن زيدا مررت بغلامه وذلك إن انفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل
الظاهر بعينه مع مضاف إلى ذلك الاسم المذكور فتقول في إن زيد ضرب غلامه وإن زيدا ضربت غلامه أي إن ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وإن ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول
الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو إن زيد لقي عمرو أخوه وإن لقيت عمرا أخاه والتفصيل أولى من إضمار
الملابسة مطلقا لأنه لا يتعذر إضمارها للمرفوع في إن زيد قام غلامه بل المعنى إن قام متعلق زيد قام
غلامه وتضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم إن
وجد التقدير مع المضاف المذكور فتقول في إن زيد مر بغلامه وإن زيدا مررت بغلامه وإن لم يوجد
متعد بمعناه فالملابسة نحو إن زيد أكل على خوانه وإن زيدا أكلت على خوانه أي إن لوبس زيد أكل على خوانه
وإن لابست زيدا أكلت على خوانه هذا وإن جاز في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف أو جار
نحو اليوم ضربته وبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الأمر لأن الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف والجار
أيضا وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فإن كان المفسر مما يعمل فيه مع استقامة المعنى كما في إن زيد
عمرا ضربه أي إن ضرب زيد عمرا ضربه فلا إشكال وكذا في إن زيدا عمرو ضربه وإلا أضمرت فعل الملابسة
كما في إن الخمر الخوان أكل عليها أي إن لابس الخمر الخوان **قوله** ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو
عند وجود أقوى منها كأما مع غير الطلب وإذا للمفاجأة **أقول** حال الاسم المحدود لا يعدو أربعة أقسام
إما أن يختار رفعه أو يختار نصبه أو يجب نصبه أو يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب
رفعه وأثبته ابن كيسان قال وذلك إذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به تحقق فاعلية الفاعل إلا أن يكون
الفعل نحو السوط ضرب به لأنه لما تحقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر أنه لا يجوز
نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد إذا المفاجأة واجب الرفع في نحو خرجت فإذا زيد
يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم أن المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف
عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب
حتى لا يظن أن رافعه فعل كما أن ناصبه إذا نصب فعل **قوله** عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع
وخلاف الرفع ههنا النصب لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدر
أما الجر فلا يدخله لأنه لا يكون إلا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى
يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي
يتساوى معها الأمران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لأن
المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا
إليه وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب إلى حذف الفعل وإضماره والأصل
عدمهما بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال إنه حذف وأضمر وعلى ما اخترنا
في رفع المبتدأ نقول إنما اختير الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب **قوله** أو عند وجود

زيداء

أقوى منها أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب فتكون
أقوى منها شيئان فقط على ما ذكره أما وإذا المفاجأة أما أما فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع أحدها مغلوبة
ومع الآخرين غالبة أما الأولى فالطلب على ما يأتي والآخران عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا
لجملة استفهامية فعلية وأما إذا فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة وإذا غالبة عليها تلك القرينة كون
الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء إنما قلنا إنما ترجح الرفع معهما على النصب مع القرينتين المذكورتين
لأن ترجح النصب في غيرهما مثلهما بغيرهما إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في
كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا أكرمته أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين
نحو زيدا أكرمته في جواب من قال أيهم أكرمته فإذا صدرت الجملتان بأما نحو قام زيد وأما عمرو فقد
أكرمته وأما زيد فقد أعطيته دينارا في جواب أيهم أعطيت فإن أما من الحروف التي يبتدأ بعدها
الكلام ويستأنف ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكونه وضعها لضد مناسبة
ما بعدها لما قبلها أعني الاستئناف فرجحت بسببها الجملة إلى ما كانت في الأصل عليه وهو اختيار
الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فأما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لأن وقوع الاسمية
والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصور
أنها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الأصل سلامة الكلام من
الحذف والتقدير وأما حتى نحو قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها فهي وإن كان
يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف كأما ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام
كأما فلم يكن الرفع بعدها أولى فهي كسائر حروف العطف لظهور معنى في ذلك الباب وأما إذا كانت أما
مع الطلب وهو الأمر والنهي والدعاء فقط لأن سائر أنواع الطلب نحو هل زيد ضربته وزيدا ليتك
تضربه وألا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فأما مع الثلاثة في مغلوبة نحو أما زيد فأكرمه
وأما بكرا فلا تضربه وأما عمرا فرحمه الله وإنما صارت مغلوبة لأن وقوع هذه الأشياء خبر المبتدأ أقل
في الاستعمال وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن لاختصاص الطلب بالفعل ألا ترى إلى
اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض وأما قوله تعالى بل أنتم لا مرحبا بكم
فلم يكن جعلها فعلية بتغيير إعراب كما أمكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيدا
هل ضربته وعمرو لا تضربه وأما قولهم إن تلك نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر
الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملهما إلا إسنادا بل هي صيغ مخرج
للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه زيد أطلب منك ضربه فمنقوض بأنه
يكثر في الجملة الاسمية تقدير ما يخرجها عن كونها خبرية مع أنه ليس الخبر فيها خبر المبتدأ نحو
أزيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من أبوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب
في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وإنما يسمى خبرا اصطلاحا كما أن الفاعل يسمى فاعلا وإن لم يصدر
الفعل منه في بعض المواضع فعرفت لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا وأما ليست من قرائن
الرفع كما بينا بقي التعارض في أما زيد فاضربه بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير

نت

وترجيح الطلب أولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية
مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب وأما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى
ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع أما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا
عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذا أولى من النصب مع جواز النصب نحو
قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية
فرقا بينها وبين اذا الشرطية من أول الأمر فالقياس وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف
بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا انها لغت أصلها في هذا الموضع
الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو
ضربته وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناء على الاجماع المذكور **قوله** ويختار النصب بالعطف
على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الأمر
والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر **اقول** هذه قرائن يختار معها
النصب في الاسم المذكور **قوله** بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا أكرمته وكذا مع لكن وبل
وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرو وهند
يقتلها العطفه على مشابه الفعل وأما في نحو أحسن بزيد وعمرو بضربه فلا يترجح النصب لكون فعل
التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث ملحقا بالأسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراض
لا معطوفة **قوله** وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لئيم ولا جدا اذا ازدحم
الجدود وكذا أما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون
الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا ما ينفي مضمونه أولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولن بكرا تقتله كما يقال ان
زيدا تضربه او ضربته لقوة ان تجزم الفعلين وأما ليس فمن قال انه حرف فليس أيضا من هذا
الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال
بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك كما يجيء في باب ما
وحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله أي ما خلق الله فيجوز ليس زيدا ضربته على الغائها والوجه ان ليس
خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق الله خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي
قولك ليس زيد ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله فانها لا تعمى الابصار **قوله**
وحرف الاستفهام علة أولويته بالفعل كعلة أولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة
كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة من المعطوف والمعطوف
عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا
جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي أحسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون
الطلبية فعلية أولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما
عريق فيه وهي الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو أضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو أزيد خارج

وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو أزيد خرج وثانيهما الخالية من الفعل دخيل فيه وهو هل التي
أصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ
فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح
نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه وان كان أحد جزئي الجملة التي يدخلها فعلا تذكرت العهود
القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياه وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين
الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر الفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب
ههنا أحسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع أولى او النصب في نحو أأنت زيدا
ضربته والوفاق في اختيار النصب اذا انفصل بظرف نحو أاليوم زيدا ضربته والأسماء المتضمنة للاستفهام
مثل هل يدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد
ضربته أقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن مثل متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء فيه لزوم
أصل المتطفل عليه اذا أمكن وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم
لان الفعل بعد ومن ثم ان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المجرد دخوله أولى نحو ايهم ضربته
كما في زيد ضربته والعلة كالعلة **قوله** واذا الشرطية فيها خلاف لنقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع
الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل
الرأس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على
ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت
اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية
اي اذا انشقت السماء **قوله** واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها
الفعلية لان الشرط بالفعل أولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها
ليست عريقة في الشرط كان ولو وكلما هي ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية
وأما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع
ما ذكرنا ويذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم
ذلك الظاهر **قال** السيرافي يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا اقتل زيد قتلته وروى الكوفيون
لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى
هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك
جازر على رواية رفع ابن التقدير اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والأولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع
والنصب اذا أمكن **قوله** وحيث حيث للمجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيدا تجده
فأكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزآها
اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى
الشروط نحو متى وأينما لا ينفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة **قال** فمتى واغل ينبهم يحيوه
ويعطف عليه كأس الساقي **وقال** صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل

نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدهما قوله وفي الامر والنهي قد
تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من
مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا باشترائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من
مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي
بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم
مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر
اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود
ويخالف الوجه الاول اذ ربما يكون ذلك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها
او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب
اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب
العزيز اعني قوله تعالى وكل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل
خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته
سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به
خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن
غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق
بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات
سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا
ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم
او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليتطابق الجواب والسؤال في كونهما
فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا
فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعده اسم هو فاعل في المعنى
نحو زيد هند يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه
كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اقول يعني يستوي
الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر
فيهما وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع
جواز النصب ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية
التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى
للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية
وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف
على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب

في الجملة التي هي خبر المبتدا ان ترجع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى
وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى
للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها
للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تمثيل جملة اسمية
الصدر فعلية العجز معطوف عليها وعلى الجزء فيها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرا كلمته
في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع لانه لا بد للخبر اذا كان
جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانا لا نسلم ان حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ودرهم بان سخلتها ايضا نكرة
كما ياتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت
عمرا لم يجز فلا يلزم من جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان
الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا محل لها من الاعراب واشد الاعتراضات هو
الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجاز سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه
على ما يوذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوز ابو علي ان الرفع فيه
اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه
ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان
لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع
فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في
باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره قوله ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته وليس مثل
ازيد ذهب به منه فالرفع وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اقول حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا
اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع بعدها على ما تقدم وانما النصب في
اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما مر غير
مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة
الا اذ ما وعند سيبويه يقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد
قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض وهو اربعة هلا والا ولولا
ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجيء في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الا تزورني
اي هلا تزورني وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل
بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل
مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما
بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف واطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال

الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية
كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي
وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما تجيء الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا
ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرء هلك عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب
في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع خبر ليس
اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه
اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره
او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك
ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه
بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول اسناده الى المصدر
مقدرا اي ازيد ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول
الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب
الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيد اذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد ضربته
لازما الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم
المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب عند ضميره اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير
والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوي في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا
وتنوي في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله
وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع تمام المعنى
الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء فعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء اعلما
الجار بفعلوا او خبر لم تفعل في الزبر اي في صحايف اعمالنا شيئا اذ المرفوع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحايف اعمالهم
هذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما ارتبط في قوله
وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا
يغادر صغيرة ولا كبيرة **قوله** ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد
وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب **اقول** جميع الشرائط حاصلة في بدء النظر
لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في قوله تعالى وربك فكبر الا ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا ما
روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا
يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وجها تخرج به عن الحد المذكور ولئلا يلزم منه غير المختار فنقول
ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما مر في الظروف
المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم يكن

يجوز مع

زائدة

زائدة وكانت واقعة في موقعها ايضا بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف
واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ
كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه
وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما
يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم الزانية تتلى والفاء عنده ايضا للتسبيبية اي ان
ثبت زناهما فاجلدوا والخروج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا **قوله** والا فالمختار النصب
اي لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب
التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه واعلم ان ما يشتغل به المفسر
من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو
ان زيد لم تقم الا هو ان قام زيد لم تقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم
تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر
الا ترى ان احد وافق من استجارك المقدر مقام الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا
مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض
نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب
ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فمعنى قام زيد في مثالنا موافق في المعنى لم تقم الا هو وكذا يضرب
زيدا يوافق لم تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع
ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقا
بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل
فان كانا متصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان
زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا ان لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو
فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا ان اعطاك
اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم ولو تسليط
المفسر ههنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا
فالاعتبار بالمتصل بمعنى ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيد
اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا
وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه هو والمفعول هو الفاعل
الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع
تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب لا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل
في زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا او بالتسليط زيدا ضرب ولا يجوزان والثاني
اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم تضربه الا هو اي ان لم تر زيدا لم يضرب زيد لم يترك

ن

اوبما التحق به

الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير الا ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير
متصل وقد تقدم امتناعه لانه وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب كعدمت
وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجي
في بابها فانظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قايما
اي ان علم زيد علمه قايما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قايما فيفسر المفعول الفاعل الذي
هو ضمير متصل ولا يجوز ذلك في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قايما فكيف مع تاخره
عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم علم قايما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا
الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا لكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد الا اياه علمه
قايما اي ان علمه قايما انفصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قايما او يجوز ان هو علمه
قايما اي ان علم علمه قايما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به
مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر بغلامه وان
زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته
اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا او ضمير لابس زيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا
قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر
مفسر للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقديرين المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول
نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس وان زيدا ضرب
اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسائل منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه
نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى
ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد
زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى
حذفت اداة الاستثناء فصرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير
الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا
اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على
تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم
يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا
ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد
اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه
اباه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس يضرب ابيه هذا
ما عرض لي بتمام الباب والله اعلم قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد واياك ان تحذف والطريق الطريق اقول سمي اللفظ
المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو الة التحذير

الرابع التحذير

قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس
كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر
منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد
مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق
تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض المسامحة من حيث
المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي نحيته ولو قال بتقدير
نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك لانه ذكر مصدر في عطفه على قوله
معمول بعده من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه
نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لا نحو في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني
المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر
بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في
نحو جاءني زيد او عمرو ولو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو
لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون الاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجي في حروف
العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا انقلب المعنى
لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون الاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا
عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول
كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او من
ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول ليحذر فيدخل في الاول
نحو اياك والاسد واياي والشر وراسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر
لا يجي الا مضافا الى المخاطب والمضمر يجي في الاغلب الا مخاطبا وقد يجي متكلما كما سر واذا كان معطوفا
على المحذر جاز ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا
الشواب شاذ من وجهين من وجه وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن وجه اضافته الى المظهر
وسيبويه يقدر نحو اياي والشر نحو لاحذر ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياي
اذا قيل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر
احذر كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيا واحدا كما في اياك والشر وقول
عمر رضي الله عنه لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح محمول
امر المتكلم اي لا يعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه
واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك
اياك واياه اياه واياي اياي سوا كان الظاهر مضافا او لا وكان المضمر متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم
ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول
للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى

لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل مفعول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة
اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث
يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر
واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتق ثم انهم لما كانوا
لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق
نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات
فصار منفصلا واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد
اوج باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما
منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في
الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد والمقدر اي ما ضربت احدا الا اياي
فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت **قلت** ضمير
المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوبات على شريطة التفسير
لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان
المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل عند قوله جار الله
احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي و اياك نعبد ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل
في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد
نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك
وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد
الاسد فان **قلت** المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما
متنافيان فكيف جاز العطف **قلت** انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه
الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا
به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد او المعنى اياك بعد وبعد الاسد وتقول اياك من الاسد
ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذ لا بد
المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه
وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بمعنى المقدر اي
بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك
من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويلة بصلتها
لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا
فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد
حذف الجر صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي

هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله لافعلن نادر
وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماعي نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وكفاه الخبر اي بخبر وقال
الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز
حذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا
لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ في غيرهما واما حذف العاطف فلم
يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول
الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك
من باب الاسد الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان
المراء مصدر اي تماري فهو في جواز حذف حرف الجر عما بعده ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر
عليه وهذا قول ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر منه بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا
له
اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوف
فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج
ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في
وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف

المفعول فيه

كما مر هناك وكذا لا يجوز ههنا ان تكون الواو بمعنى مع **قوله** المفعول فيه يعني بقوله فعل مذكور الحدث
الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت
امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس
ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد
ان تفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه
ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في
يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره فشرط نصبه تقديرها واما اذا ظهر
فلا بد من جر وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **قوله** وشرط نصبه تقدير في
وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على
الاصح **قوله** ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم
من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه
ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان
قوله وظروف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست
خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى
فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية نقلا عنها ولا ينتصب

من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين
وازاء وحذاء وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى
فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار
كما قال سيبويه بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف
المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه
فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي
الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع
فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسما لتلك المواضع بسبب
اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين
وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى
من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض
ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه
والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب
زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق
من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب
به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب
ونحوها والاول ينصبه على الظرفيه الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد
والماوى والمسقط والمقيل والمبيت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه وسددت
مسده وينصبه ايضا كل ما كان فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع
القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه
قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت وتحركت مبيته واقمت ممشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار
لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك
منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها
وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافيه ثم قالوا احمل عند ولدى وبين ووسط الدار واخوات
على الجهات فانتصبت انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام قال المصنف وكذا احمل لفظ مكان على
الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف
في منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار
فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هولاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة
على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع
بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قوله واعلم انه انما نصب الفعل جميع
انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله في غيره واما المكان

فلما يكن

فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لم ينتصب من المكان ما شابه الزمان
الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير
والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما انتصاب نحو قعدت مقعدك وجلست مكانك ونمت
مبيته فلكونه متضمنا المصدر ومعناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار
كان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار
لدلالة صيغة اسم المكان في مثله مدلول عليه بشيء بخلاف نحو المضرب والمقتل والمنصر
فان مضمونها اعني القتل والضرب والنصر ليس معنى الاستقرار في ظرف فهو لا يشعر بالظرفية فيه
واما لم ينتصب مثل هذا المكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعدك واويت
ماواه او المشتق مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد لان لفظ هذا
المكان لا يشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار
واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة
منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على
الوقت المعين المراد به ههنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل
لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك ان الفعل لا يدل على المكان المبهم
اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان
عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا المبهم المكان بالتفسير الذي فسره
قوله ولفظ مكان في المبهم وغيره كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو
انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب
على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك
لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة بحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها
على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد لما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح
انه لازم الا ترى ان غير الازمنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان
وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن
الذين ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدره دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم ايضا اتفاقا يرجحان كونه لازما فلهذا قال على الاصح واما نحو ذهبت
الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلابغينكم قنا وعوارضا
ولاقتلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل
متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب والبعد
حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد القابلة ومنزلة الشغاف ولا باس ان
نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون
معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل

لو كم سرت فقلت شهرًا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا
اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرًا في جواب كم صمت ولو كم
سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر
الاول من رمضان اولا او محدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول
يوم من رمضان ويومًا قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا
لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها
ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم
فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له كيوم الجمعة في جواب متى خرجت
من البلد فما لا يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير
المختص كثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود والمختص كالعشر الاول من رمضان قال
سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار
كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرًا
الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسما الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم
يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد اي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن
جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يومًا اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها
السير ولو اضفت اليها شهرًا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا
الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلاثون
يومًا قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان
على ما ذكرنا **ولنذكر** حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير
المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد تجر متى بالى وحتى
ايضا وتجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في
نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك
فلابتدا الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن من الاول كثير
الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية كصباح مساء ويوم يوم كما يجي في
المركبات وقد يجي حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومن
المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشا
وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مسا وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير تاء وانما
سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة
خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما
ذات اليمين وذات الشمال فكثيرة التصرف كما يجي في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة
المذكورة يجي في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجي في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين

الظروف

اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى
التصغير تقريب زمن اللقا اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن
المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة
ومسا وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرته وسحره
وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تقول سير عليه ليلا او نهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة
يكونان علمين ايضا ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجي حكمهما فتكونان اذن متصرفتين
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم
جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة
اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها
اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالة ولا
بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على
الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف لتعريفها هذه الاسما اذ لكونها معدولة عن اللام فهي
معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البنا اذ لو تضمنتها
لبنيت بنا امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق
على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سوا كان علما اولا كالبيت والنجم
والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر من جملة هذه الاشيا المعينة ممنوعا من
الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه لتعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم
انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف للاخر
المذكورة من ضحى وبكر ومسا وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري
ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينين بسحر
في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعها الا منونتين فكلما ثبت ترك تنوينه من
هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور
القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما
كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع من يوثق به اتيتك بكرة
وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا
كذلك علمين للجنس كما يجي فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه
المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس
عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها
فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة
كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة
تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدمه

تد

انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس
كاسامة تقول في التعيين ابتلت اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول ويوما من
الايام غدوة او بكرة فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول قد لقيت اسامة وان كنت
لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد مر الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية
لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت
كل غدوة وبكرة اردت غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كل ورب من خواص النكرات والاغلب الاكثر
في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيأل فهي
مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك
هذه غدوة باردة وخرج في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القران في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي
قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كان
بكرة محمول على غدوة في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر
وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة والفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهما علم الجنس
كما تقول لقيته في بدري ولقيته في البكري اي في البدري وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين
في عشية كما في غدوة يعني انها جعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال
السيرافي في حكاية سيبويه لا شك في ان سحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل لما اذا اردت به سحر يومك
كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين
بلا اضافة وحوال وحوالي وحول وحولي واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر
كرتين وكذا هنا واخواتها وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات
اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث
ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادر التصرف قال الفرزدق صلاة وربي وسطها قد تعلقا
ووسط بتحريك السين منصرف وقد يدخل دون بمعنى قدام معنيان لم يأت هي في احدهما منصرفة
وذلك بمعنى اسفل نحو انت دون زيد كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب
قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها هذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناها الاخر غير ولا تتصرف
بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلنا الى الالهة اكتفينا بهم ولا نطلب
الله الذي هو خالقهم ووراءهم فهم كانهم قدامهم في المكان تعالى الله عنه وما يلزمها الظرفية عند سيبويه
صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا
حديثا وجوز في النظر مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس مليا من الدهر وقريب وطيا
وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير
نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته
من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزور ونحو
عليه ترويحتين اي مثل زمان جزر جزور ومثل زمان ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبار

فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك
لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما ومؤقتيهما بخلاف المكان
واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر
كقوله وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو
مشيت غلوة سهم ورميه فرسخا بدا اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبير احضر
فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الا
هو حين نحو لا اتيك الشمس والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي وقت صياح
هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا بمعنى غالبته بالبكور وقال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل
مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في نحو قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر
والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار
وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم تنازعوا في هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع
في الظرف المتعدي الى اثنين حتى يلحق بالمتعدي الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما
قال لان المتعدي الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى
ثلاثة فلم يجوزه الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس من ماده متعديا الى اكثر من ثلاثة وجوزوا
في الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد قائما فيه اما قال والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها
فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف
الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا
مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعدما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا في قولك استغفر
ذنبا الا اذ الحذف حرف الجر اي في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان
وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت لعمرو مررت زيدا وقمت
عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على
الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان
بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه
اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم ولفظ هنا ظرف اتفاقا
بدلا له صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس مفعولا فيه والا انتصب
والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا به قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه
فهو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا سارق
الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فاذا ارادوا ان يكون
لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه مفعولا له فمفعول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى
المفعول به يكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما في يوم
الدين كالحج واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام في محضة الا انه كالضا

المفعول له

الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها
فهي في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشي بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقا
وقيل الظرف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما جي في باب الاضافة **قوله** وينصب بعامل
مضمر وعلى شريطة التفسير **اقول** اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جايز الاظهار
او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت
يوم الجمعة وقد يجب بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الان كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في
المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة
سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه وما
يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه وحيث
يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه او لا تسر فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم
صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه
ان يوم الجمعة وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله** المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل
ضربته تاديبا وقعدت جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **اقول** قوله فعل مذكور اي مضمون
الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه وقوله مذكور احتراز عن نحو قولك وقد شاهدت
ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك
كما لا فيه فالحق ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما
فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت وقد اعجبني التاديب
وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا
على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل
على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك
وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور
في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة
الحاملة الفاعلة وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة
التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد
لان التاديب علة حاملة على الضرب فقط ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي
تدخل على العلة لا المعلل نحو قلت هذا المعنى لعلة **قوله** خلافا للزجاج مذهبه ان ما تسميه النحاة
مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا
له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب والتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته
بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو
المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعود جبن
الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطا او النصح او نحوه فان المجي ليس بيانا للاصلاح بل بيانه
الاعطا او النصح او نحوه كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجي اصلاح على حذف المضاف
وهو تكلف قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس
بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضربت تاديبا ايضا يفيد معنى التاديب
مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان ان يتفق في المعنى المقصود ويختلفان
في الاعراب الا ترى ان معنى جيت راكبا جيت وقت ركوبي فالاول حال والثاني مفعول
فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويعد
في نحو قوله حذر الموت محاذرين الموت لتكون الاضافة لفظية فلا يطرد له ذلك في نحو قوله وزعل
المحبور والهول من تهول الهبور الا ان يجعلهما مصدرين لحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل
المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحده على ما جي في باب الحال
ومذهب البصريين اولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره **قوله** وشرط
نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له **اقول** يعني ان
تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزاير في قولك
جيتك للسمن ولاكرامك الزاير عنده مفعول له على ما يدل عليه كلامه وهذا الذي قاله في المفعول فيه
ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له
المجي لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده
الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما
في الفاعل ان يقوما بشي واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في
الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جيتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جلست لحو قام من زارك او بالعكس نحو جيتك اصلاحا
لحالك وشهدت الحرب ابقاعا للعدو لم يكن الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا
للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في
زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا فالضرب هو
التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب
لان الشي لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني
التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل
هذا الاثر وكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه
لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقة ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل والذي
يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على عدم التشارك قول امير المومنين
في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة
ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذ لم يكن

زكمه

جوازه

يكون حالا من الفاعل وكذا اجاز اللعين ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج
يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع
والهبور ليس بمفزع بل هو مفزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة
على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه اشد تصري في الدنيا
قوله وانما جوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول
له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا
واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل
الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لم وان تكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك
من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم
عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل ليست كذلك ولا ينبغي حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن
كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان كان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فـ
ممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض بما قال بجواز
نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة
اصلاح وارادة تاديب قلنا جوز ايضا جئتك اكرامك لي وجئت اليوم اكراما لك غدا بتقدير
المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف
فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال
القلب كما قال واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو
ضربته تقويما وجئته اصلاحا قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران
لان عامة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل
عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز ورد بيت العجاج
عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى
حذر الموت وقال الجزولي اذا اقترن باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه
الاندلسي وقال لا ادري منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في
كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من
الذين هادوا حرمنا والباء للسببية هاهنا كاللام وقال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن باللام
التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال
ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا
او معنى اقول قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فانها مصاحبة
لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونص في المصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت
واحد فزيد في سرت وزيد مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي مع سيرهما معا وفي قولك

والهبور

المفعول معه

سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم
ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك
ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم
فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعيين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو
التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل لما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من
المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجي ويحتمل حصول مجي احدهما قبل
الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان
مثل جئت انا وزيد وان لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف
تعين مثل ما لزيد وعمرو وان لم يجز تعين النصب مثل ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع
اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة البصريين ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونها اخصر لفظا واصل هذه
الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجي في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول
معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل
على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة
ثلاث خلال لست عنها بمرعوي والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال
الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى
احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار
فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل
وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة
ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف
وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب
اعطي النصب ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما
قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا
وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا
العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان هاهنا
داعيا هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان
يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك لان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل
في الاغلب لاجل العطف وقيل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه تجويز عطفه من حيث
المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا تجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية
وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجاز غيره

استد لا لا بقولهم مازلت اسير والنيل ولا يقال ستوي الما بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعمال
السير لجري النيل لما اقترنه مما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها
وظلالهم بالغدو والاصال وقيل لا يجوز العطف في استوى الما والخشبة ايضا لان استوى ههنا
ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال
ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوي الما والخشبة في العلو
اي وصل الما الى الخشبة فلبست الخشبة ارفع من الما والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الما
وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم وما لك لانه لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب
في العلم لماله والتقدير الاصل فيه انت اعلم بحال مالك فانت وما لك ثم خفف بحذف معمول
اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف
الجز الثاني من المركب المضاف والجز الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر
ثلاثة عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت وما لك
مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما
يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا استعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعله
احترك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك اي انتما مقترنان فانا
لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف
وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة
الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقريره انت اعلم من غيرك وربك اعلم
منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف
تعين النصب نحو جيت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا انه واجب وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف
والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجي في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل
المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي او لا فالاول نحو ما لك لان الجار والمجرور
متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك ما شانك بمعنى ما تفعل وصنعتك فهو بمعنى المصدر
الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرا ونفسه
وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم
على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو
قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس ثمه
لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا
انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف
هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا

والثاني نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المصنف فههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم
التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده
في القران كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك او
ما لك وزيدا او ما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك
اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الاستفهام
وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا او ما لك وملابستك عمرا او ما شان زيد وملابسة
عمرا فهو معمول المصدر المقدر قال السيرافي هذا التقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما
تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا
المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض
صلته وابقا البعض الاخر كما يجي في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لان
اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا
لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء ما بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو للملابسة
المجرور ولذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يوذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان
يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي
وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا او الواو دال على معنى لابس وانما
ارتكبا هذا الفادا بما الزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر وكلزمهما نيابة الواو عن
الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيودي مذهبهما في هذا
الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل
قوي نحو ما انت وزيدا او كيف انت وقصعة من ثريد وما انت والفخر وما التعود فههنا العطف اولى
بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية
وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا انصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته
وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والتي
اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق ورد المبرد تقدير سيبويه وقال
لا معنى لتخصيصهما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص
وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حد الا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي
منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه
في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل
بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه في لحاف
لما ذكرنا ان المعمول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك

فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه وأجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر
وانكره ابن بابشاذ ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان ظ
اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم
المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو
زيدا وعمرا الغيث فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي الجاف وانما امتنع النصب في الاسم
وضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر
عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فالحكم في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول
معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين
نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا
خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله
تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم لا يدل انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون
الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى
الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او
معنى مثل ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وزيد قائما الاول قال المصنف لا يدخل فيه
النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون لفظ الحدود دالا على ما ذكر في الحد
وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان
لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدا
بل انما علم كونه عالما في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف
الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه
هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في
رجل اقول لقائل ان يمنع ان الحدود يلزم ان يدل على كل ما ذكر في حد بل يكفي ان يكون فيه ما يدل
في حد وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم
انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا
ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حالة المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحا
بلا ذي حال نحو قوله تقول وقد ترا الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله
وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا لقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا
وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم يكن
وقوله ... خاشعون عليهم خلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تعالى النار مثواكم
اي موضع ثواكم اي ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمصدر
فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل

منتها

الحال

قائما وبهذا م

لية

في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا حتى يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما لو
لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او
مفعولا ووجد المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب
عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن
المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه
حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه
حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او من المفعول وكذا في قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا
فالاولى ان يقال الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتيهما فحد المنتقلة
جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما
يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا
لم نجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه
لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد
بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول
المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما مر والحال عن المضاف اليه الذي
لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله تقول وقد
مر الوظيف وساقها وفي قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء
مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقوله غير حدث احتراز عن المنصوب في رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال
قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا
لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قا
له من الفاعل والمفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه
لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل و
والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من
التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان
هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز كيف ما كان نحو لقيت هندا
مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا
مصعدا او يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت
الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه
لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه وتجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك
لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز

الجمهور وهو الحق ان يجي لشيء واحد احوال متداخلة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا
او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذءوما مدحورا كما يجيء ان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في
الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذءوما والحق
مثله في المتضادة لمنعها مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين
محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالته
على تكرار الفاعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا نجوز ان لم يتباين المكان او الزمان نحو جلست
امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى
مذءوما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في
اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به والمانع يجعل الحال الثاني في قوله تعالى مذءوما مدحورا من
الضمير في الاول ولم يكنه مثل ذلك في المتضادة لمنعها اصلا واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب
لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء
في اسم لا التبرية نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا وقد يفرد نحو جاءني زيد لا راكبا قوله
او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين
اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا او هو في المعنى
مفعول المدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كأنه
خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب
ولا تفسر باشبهه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف
في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف
وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستتر كالملفوظ به لقولك زيد خرج راكبا والكلام في كونه راكبا
حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف
عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اقول يعني بشبه الفعل ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني
بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف
التنبيه نحو ها انا زيد قائما لكن جوز ها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه
واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيد سامعا واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما
في الدار ولعلك جالسا عندنا والظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين
بالحال بل العامل هو الظرف المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد
وحرف التشبيه نحو كأنه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ كما في
عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا وانا نحو
وما شأنك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال
معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكأن وينقض

عنده

ما قاله باسم الاشارة وحرف التشبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا الافه
التشبيه ونحو ان وان فانهما لا يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى الحالة ذلك على
استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك
ومررت به وحده ونحوه متاول اقول انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود
بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف
ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها
من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى
ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا لو وقعت
المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تؤول النكرة ذا حال لان غايته انه خلاف الاولى
فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله
وارسلها العراك هذا امثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر
واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو فعله
جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان قال سيبويه انها معارف
موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعايدا والطاقة بمعنى
الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووحدك في الاصل وحدتك فحذفت التاء
لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى اقام الصلاة والوحدة الانفراد ويجوز ان
يكون الوحد والوحدة مصدر وحد يحد يقال وحد وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد
ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها
الطاقة وقولهم على بدئه يتعلق بعوده او برجع والحال موكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء
جعل بمعنى المفعول اي عايدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع
على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه
قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه الحال
منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا
جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عايدا عوده وكلها مضافة
الى الفاعل فهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت
مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما تنتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من
الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله فارسلها العراك صدر
بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ويقال نغص البعير
اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه

على

در

الدخال

لا يتم شرب بعضها الا بالمزاحمة اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول المصدر هو
بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام
والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم
كلمته فاه الى في اي فوه الى في ثم لما كثر استعماله على الاصل قالوا كلمته فوه الى
في ثم انمحى عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما فهم من الجملة
معنى المفرد لان معنى فاه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فكما قامت الجملة مقام المفرد
وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه
كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سوا وكذا ينبغي ان يقول في يدا بيد اي ذو يد
بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم
كقولهم رجل خير من امراة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم
الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل
شاة فنصب ههنا الجزان لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعت
الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه
الى في شاذة ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه ليتنكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد
وقد جا لهم قال المتنبي وقبلتني على خوف فما لفم قبلتها ودموعي مزج ادمعها فحذف
المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شي قد عرض استطرادا ولنعد
الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب
نحو قولهم جا القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم
قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزوها الاول اعراب
جميعهم لصيرورتها بمعناه وعلى ما ذكرنا في الحال او على البدل اي جا قاضهم مع مقضوضهم
ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى كحده معا في قولك
جاوا معا وكان في معا خلافا فاما هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان
واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جا وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجا
وحده مجرورا في مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اي لانفراده وهو في الاصل
ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير
وحده ورجيل وحده في المتعجب برايه وقيل جا على وحده اي على انفراده وعلى معنى مع فوحده لازم
الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر وايضا لازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف
ظاهرا من غير المصادر واما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجما من الجم وهو الكثير
يقال امراة جما المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر
اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول
لقوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وهو صفة الجما اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام

في الاسمين

قال صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول

في الاسمين زايدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ويقال ايضا
مررت بهم جما غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول اي مترتبين واللام زائدة كما في الجما الغفير
وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول رفعا واما بالاضافة نحو جاني الرجال ثلاثتهم
واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسما الثانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند
اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجي وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب
على انها توكيد لها ودعا عومل بالمعاملين العدد المركب نحو جاني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب
هذا المركب عند الاخفش مضافا كما مر في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال
الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى
في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدي ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض
اصحاب امير المومنين رضي الله عنه في صفين فما بالناس امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف
فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يوول بشجعانا وضعافا بلا
تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها
اقول اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جا في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه
وسلم بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت
الى جارية رجل مختالة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدي غريبا ببلدة وقلما جاني رجل
راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشيا مستغرقا فلا يبقى فيه
ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كان الوصف به على الاصل نحو قولك جاني الرجال مثنى وثلاث
وذلك لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجي والوصف لا يفيد هذه الفايدة او
كان معرفة مشاركة للنكرة في الحال نحو جاني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو
جاني راكبا رجل لانه يومن اذا التباس الحال بالوصف لان الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا
تاخر نحو جاني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا
فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا
طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من
تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير
في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها وهو الحق اذ لا مانع جوز كون لمية
عاملا في الحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتدا فان قيل فلا جاز ان يكون معنى الابتدا
على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتدا هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال
وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا
فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو
الذي ضربت مجردا اي ضربته **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف
ولا على المجرور في الاصح **اقول** قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار

والمجرور فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا اختلاف فسيبويه
لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قايما في
الدار وذلك بنا على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار
زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخره عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد
في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما
عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نايب عنه اي المبتدا
اما في نحو زيد قايما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بنا على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه
فالحال متاخرة عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بنا على
وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه نايب عنه اي زيد اما نحو زيد
في الدار قايما وفي الدار قايما زيد وفي الدار زيد قايما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا
ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار
ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موقعا لا يقع غيرها فيه نحو ان البنا
ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين منه اي الكر منه بستين منه ثمنه حال والعامل فيه بستين
والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى
المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف الندا واسما الاشارة وحرف التشبيه وحرف
التنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسما الافعال كل ذلك لضعف مشابهة
الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل بعدم التصرف حتى لا يتقدم
عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا
الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل
يوذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه
لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب
منه رطبا وزيد قايما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا امثاله فسيجي الكلام عليه عن قريب
واجاز الزجاج ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك
درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من ضمير
درهم عبد الله والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت
كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان
يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتدا والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جيتك مراعاة لاصل الواو
وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة
وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او حرف
مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمه على صلاتها

متاخرا

متاخرا عن الموصولات ايضا غير جايز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف
المصدري واللام الموصولة وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة
ان ضرب زيد هندا ولا مجردة ضرب زيد هندا واما في ساير الموصولات نحو الذي جاء زيد
فانه يجوز الفصل اتفاقا وقال المالكي اذا كان العامل مصدرا او لام الابتدا او لام القسم
جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر ووالله لراكبا اسير
لقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل
المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقدم احوالها
عليها نحو راكبا جا زيد وزيد راكبا جاء ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال
وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جيتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سوا كان بعد المبتدا نحو
زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب
والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا
كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف
الظروف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه
وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال
او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية
كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما
في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته
خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فايدة واما مع نصبه حالا فالظرف الاول يكون
خبر المبتدا والثاني متعلقا بالحال فله فايدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على
الخبرية لا واجبة لان الاسم اذا يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر
او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيدا للاول واما التاكيد
غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان المستقر ان
يكون متعلقا بمقدر لخبرية الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف واجبة
عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفرا والكسائي
نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف
المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شي اي ان رغب في شي فهو يرغب فيك
قوله ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه
وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها
اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان
ذو الحال مرفوعا والحال موخرا عن العامل فيجوزون جا راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جا زيد

وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد تجرد
زيدا واما اذا كان ذو الحال الضمير المجرور او تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في
الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر
لهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان
الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا
تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال
التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد
وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال
مجرورا فان جر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة
كما في قوله تعالى ملة ابرهيم حنيفا او لا نحو كاسية مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر
ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة
ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك
قلت اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انه
لحبيب وقال اخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل
كافة حالا عن الكاف والتا للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابرهيم
حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا
فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال
بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان
المعنى ملة ثبتت لابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد
انطوى في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه
نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ملة
ابرهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في
المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف
اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جز المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال
المضاف اليه على المضاف وفي نحو تحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف
اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا
او معناها نحو ما جاني راكبا الا زيد وانما جاني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل

ف

هم بسراه

وتجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتمه زيد اخوه **قوله**
وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا **اقول** هذا رد على النحاة فان جمهور
شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى
صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق وقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب
منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال المصنف وهو الحق لا حاجة
الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده وكلما قام بهذه الفائدة فقد حصل
فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة
كما يجي في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت
غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهو اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان
الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى
انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب
امير المومنين رضي الله عنه في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف
وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا في تاويل مثله وجهان

بام

احدهما ان يقدر مضاف قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يول المنصوب بما
يصح ان يكون صفة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك
لانهم يجعلون الشي المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل
فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه
ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجز قسطا وينصب ذلك القسط على الحال
وتاتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين
بدرهم واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت
في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عنكم الدانق دينارا الذي
كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزا اول من الجملة لا بد انيه على ما مر قبل
ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاوني رجلا رجلا وواحدا واحدا او رجلين رجلين ورجالا
رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين **وضابطه** ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه
مكررا وكذا ان تاتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا بالفا او بثم نحو ادخلوا رجلا
فرجلا وامضوا الكبكبة ثم الكبكبة اي مرتبين هذا الترتيب ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو
يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له
نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه
ان يفضل الشي على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيا بنفسه او بغيره بالة
التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا امثله رطبا او هذا البسر اهذا رطبا واختلفوا في عامل الحال
الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل

وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليه ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد راجلا
احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب
منه رطبا والاسر في بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصورة افعل بلا خلاف ولا يصلح
اسم الاشارة في هذا بسرا اطيب منه رطبا للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا
لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة
في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا حال شيخوخته والمجيء في جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال
الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية
واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم
يتقيد الخبر بالحال الاخرى لان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر
بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدا
بحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد
المبتدا او الخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال
الخاص مانعا من تقيدهما ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه
ان المبتدا مقيد بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال
واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدا او الخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم
منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول
ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله
مقدمة فنقول ما يدل على الحدثين فصاعدا ايصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين
احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو
وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد
نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الاخر مفعولا به
او ظرفا بلى قد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد
في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما لان الغرض وقوع الحدثين
معا وبتمييز مسئلتنا مما افضلهما اختلاف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي وكذا
وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به
الاخر ووقوعه في وقت واحد اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد
اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال
الله تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة
اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحال نحو
زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد
يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل

فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو
ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل بصيغته على حدثين معينين
بل يدل معناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان
متماثلتان واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت
اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة
والذات اذ يعبر بهما عن كل حادث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق
الجار والظرف في قوله الذ ابلى من ام الحويرث قبلها بدا ابك لما كان بمعنى تتعلك فكمو لم يصرح وقد
يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها الجار كما يتعلق الجار في بيت
امرء القيس بدا ابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هارون
من موسى اي قريب مني قرب هارون من موسى قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم
وتقول مامول مني منزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا
لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه وباقي فاعل وتفاعل
وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد واحد بجنبه الزم ان يكون حدث منصوب
كل واحد بجنب صاحبه المصرح به فقيل بفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما
وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد مني
كعمرو منك وبكر للضيف منه اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله
قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث الفضل والمتمثل
بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والمثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلذا
يقدم معمولاهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا
ومثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد
احسن قائما منه قاعدا كما قال علي رضي الله عنه في الحار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل
بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف
زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول
الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة
المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية
علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا راي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر راي انت
العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي
علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا
وسيبويه وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شي من المصادر يقع
حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته
ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كانت من انواع

ناصبه نحو انسانا رجله وسرعة وبطأ ونحو ذلك وانما ليس من تقسيمه انه وانواعه فلا خلاف انه ليس
بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب
مثل هذه المصادر على المصدر بدلا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب
ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال الا على حذف
فمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته
ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال غير مشتق سماعا فوه لهم
كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر
ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين وصاعين فالاولى ان المنصوب خبر
جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة **قوله** ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير
او بالواو وحده او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير
او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة **اقول** اما جواز كون الحال
جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع
مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع
الركوب الذي هو مضمون الحال **ومن** ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية
اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها
فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت
فان المتكلم بها لا ينتظر ايضا الى وقت تحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ
الايقاع وقت وقوع مضمونه **قوله** فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو
دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج
في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو
التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة
والصفة فلم يحتج بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها
للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كانها من تمامه فاكتفي في ثلاثتها بالضمير بلى قد تصدر الصفة
والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جاءني احد الا وانت
[illegible] وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تراها ابدا تصدر
بالواو **قوله** او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان
في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ
ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون هذه الجملة

في معنى المفرد سواء المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة
وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة
سواء كان مسندا نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي علي
سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل
تقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار
الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف
مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد
انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا اخلي من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي الحال جاز ان يرفع
الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه
بالهاديات ودونه جواهرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض
موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يحتج الى الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة
لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت
فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس
لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية
على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما **وقد** تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة
نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع
على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح
للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد جمع
قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فتكون
اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما
وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان قولك
مثلا اضرب زيدا غدا اركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا
تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظه قد يقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك
لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء
بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع كذلك **قوله**
وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي والماضي
المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكرنا ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء
باحدهما فصارت تسعة اقسام **وهذه** امثلتها جاءني زيد وما يركب غلامه وما يركب عمرو وما يركب
غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد

ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو
كان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمنافاته الحال الظاهر
احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو
لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي
ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة
والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد و
لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلذا اجاز ان يزرني لا ازرك وفلا ازرك
كما اجاز ان تزرني ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا
للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد
لفظا ومعنى كما شابه في نحو راكب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي الحال
الا بلن كما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة
ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا
بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى وجاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم
اوجبوه للماضي في الاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده
عن قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان
حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا فاذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه
بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو
بتاويل الا مكرما فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني
ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما
تقدم ومثاله مما دخل الا وليه نفر امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني
وفي غير هذا الموضع بنظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جا
ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد
حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفرادها قد اكثر من انفراد الواو نحو جاءني زيد وقد خرج ابوه
اكثر من قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما لقوله تقول وقد
تر الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمويد ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو
واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع
والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه **قوله** ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر
راشدا مهديا ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة
اسمية **اقول** اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا او وجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة
مع الحذف جايزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جايزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا

اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قايما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او
في غير الاستفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان يبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيا فشيا
مقرونة بالفا او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او
زايدا اي اخذا في الازدياد يقال هذا في ذي جراسيم بعضها بدرهم والباقي باكثر وتقول في غير
الثمن قرات في كل يوم حزبا من القران فصاعدا او ثم زايدا اي فذهبت القراءة زايدة اي كانت كل يوم في
الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قايما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة
توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا
اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتتحول تميميا وتتحول
اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات وتقول في
غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى بلا همزة هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري
اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق انها انتصابها على المصدرية
قال المصنف ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا
بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي
في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقايما وقد قعد الناس او قاعدا وقد سار الركب وقايما قد علم
الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قايما فهو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد
والزمخشري فالصفة قايمة مقام المصدر اي اتقوم قياما وجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران
لمبتدا اي فقولك اتميمي مرة وقايم قد علم الله اي انت تميمي وهو قايم قد علم الله والعلة في وجوب حذف
العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله **قوله** ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل
في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر انها تجي بعد الفعلية
ايضا لقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا
وقم قايما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت
غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذا اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات
المنصوبة كلها قايمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقايما وقد سار الركب واما
المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمتنقلة فاذا جات بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها معرفتين
جامدين ويجي اما لتقرير مضمون الخبر او تاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر
كقوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا او عمرو
شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة
فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر في نفسك نحو انا عبد الله
اكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء
او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو الحق بينا فقولك اكلا ومرحوما و[illegible]

للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفال الدما وايته ومعروفا
وبينا التقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا الكلمة مما اما سى الكل حالا موكدة وان لم يكن القسم الاول
اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا اولذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مرحومين اذ ليس في
كونه حقا معنى التصديق حتى يوكد مصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق
لازم حقية القران فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في الحال
الموكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا فقال
حققت الامر اي حققته وعرفته اي احققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تحققت الاب
وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته
حاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية
وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا المتضمن معنى التنبيه
نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك عطوفا مما لم يثبت نظيره في
شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد
لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا فان الجملة
وان كان جزاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني
الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فيعمل هذا الا يتقدم الموكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما
لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في
جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا
توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تاتني الا راكبا وقد تلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة
ولا يضافان ولا تقع كافة في كلام من يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه **قوله**
التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة **اقول** قال ما يرفع الابهام حتى
يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبهها وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام
ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى
في قولك رجع القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع
معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدات الذهاب منه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل
او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيذكر احدا وما
تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره
المصنف عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من
الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نحو ربه رجلا وربه
رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب
والجر فيه سواء وكذا يدخل المجرور في مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور في هذين
داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اضعف من نصبه كما في هذين كما اذكر

التمييز

١٠٩

في حد المفعول المطلق عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب
لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان **قوله** الابهام المستقر قال
احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صيغة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت
عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع
كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق ان امر ذلك الواضع او من غيره ان يضع
ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر
في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض
ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة
ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ولا
يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به
قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة **قوله**
فالاول عن مفرد مقدار غالبا **قوله** فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة **قوله** عن مفرد
لفظة عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها او سبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك اي
تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له وعن نسبة
في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة
غيره فتلك النسبة اذا سبب التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما تاما جعله لما انتصب عنه
اي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب
اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب الانتصاب
نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز
تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى
بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى **قوله** عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون
درهما وسياتي **اقول** يقول التمييز على ضربين رافع للابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات
مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار
والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف
بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر المو
كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع
والمسموح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا وانا غيرك انسانا وسواك رجلا فحملك
على مثلك بالضد بهو وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا او بغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا
فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون
درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع هو المذروع

فان الذي بوضع الواضع

لاما يذرع به وبرطل الموزون لاما يوزن به وكذا في غيرهما وغير المقدار كل فرع حصل له
بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا
وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم يحتاج الى مميز
ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فقوي في غير
المقدار اولى لان ابهامه مع الجر ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين
والنونين للاضافة وان لم تعتبر تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب
الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف
وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على
الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه
مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم
المحتاج الى التمييز لكان جعل ثلاثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشر فمخالفة
المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون
الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة
كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع لمباينتها اياها
ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد
جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وستوك قد كربت
تكمل اجراه له مجرى احد عشرك **قوله** واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا
وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين
او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار مثل خاتم حديدا والخفض اكثر
اقول اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع التمام
بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبل
واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية
كما في منوان سمنا واما في الاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف
لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زبد لاحتاج الكلام الى
التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما يملا به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملء ومعنى
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم
بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم
كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا

يتعين التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر اعني لا يجوز اضافته
فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلمها خطة وما احسنها مقلة وسدرك رجلا او
رجلا لقيته وكذا او بلهم رجلا وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم
ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل ردا عليه
ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من قوله من ويله الى قوله
يا له فتنظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله رضي الله عنه
في نهج البلاغة يا له مراما اما العدو وقول امرئ القيس فيالك من ليل كان نجومه • بكل مغار الفتل شدت بيذبل
ذي الرمة وبل لها زوجة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب • وان عرف المقصود من الضمير
بتقدمه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا • وويله فارسا ويا ويحه رجلا • ولقيت زيدا فلله
دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع • ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس
التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان
المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا • وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة • مع الكثر يعطاه
الفتى المتلف • ولله در زيد رجلا قال • لله در انو شروان من رجل • ما كان اعرفه بالدون والسفل •
وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله عز من قائل • ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا ومن شاعر التمييز في جميع
هذا ظاهره ومضمره وكذا في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني التمييز
عن النسبة والتمييز عن النسبة نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا در رجل هو زيد
وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى بزيد رجلا كفى رجل
هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى
طاب علم زيد ودار زيد وقد تحقق هذا لمزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة
كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل
في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما الفعل التام بفاعله فلا تظن
ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا
قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال
ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس
اما ان تقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة
نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان
عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون
ضربين اي لكل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يلي
مميزها المنصوب ولا جمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا
او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت

الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب
نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا فتقول مثله رجلا او رجلين
او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة
منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون
التثنية جازت الاضافة وانما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه
ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهي في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من
احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابيهما قوله والافلا وذلك اذا كان مع
نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما ما
هو لهم في نحو حسنون وحسنوا وجها فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا
في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا وليس ما انتصب فيه
التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة
كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضا فة
مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف
المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل
ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت عندي ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما
يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل وقوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر
قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها مثل طاب زيد وزيد طيب ابا وابوة ودارا
وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا يعني بالثاني ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه الجملة وشبه الجملة اما
اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا واسم المفعول معه نحو الارض
مفجرة عيونا وافعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه
نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلم
زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا
انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول
فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلمه لذات الشباب معيشة عن نسبة
في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله
ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة وعلما ودارا ولله دره فارسا اقول تفصيل
للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان تكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا
ولله دره رجلا او رجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى نصب التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس

زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض فكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل
كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح
ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة
ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة
الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة نفس
متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا والاول
اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد
دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد
نفسا او علما طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا
اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر
وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل
او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان
التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فتقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز
متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد
وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله
ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما
ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتمل الحال اقول
يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة فالاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان
صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه
يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة نفسه جاز ان يكون لمتعلقه يعني
جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيد ابا وان
يكون ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه
يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان
رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة
لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد
المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب
عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما
انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما
انتصب عنه اي زيد فتثنيه ان ثنيت زيدا او جمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه
وحده اردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت به ابوي زيد ثنيت اي فقلت طاب زيد ابوين
لان المقصود به مثنى وان قصدت آباءه مجتمعة فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر

في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء لمطابقة التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه
فليرجع الى القرائن ان كانت فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز
جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز
ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اتحدا وكان التمييز جنسا نحو طاب
الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه
جنسا وكذا تطابق به ما تقصده فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قال
المصنف **والاولى** ان يقال فيما ليس يحتمل سواء جاء لما انتصب عنه او لمتعلقه انه لم يلبس فالاكثر
الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى
فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا لبس فالمطابقة
لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد ابا او ابوين وكذا لا يقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين
قال الله تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد لان
لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب مخاطبا النبي صلى الله
عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منه عيونا قوله الا ان يكون جنسا
قد ذكرنا مراده بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة
ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان والزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا
تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما
تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا **قوله** وان كان صفة قسيم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة
لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذا ان
تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك لله دره
او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا **قوله** واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي
حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المصنف الاول وقال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية
فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده
ما احسن فروسيته فلا تمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه
في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز
عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو
يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر مررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل اي هدك
هو وحسبك هو والضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم في تقدير من
في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا او علما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر في
الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشئ العجائب وكل شيء عظيم يريدون
التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما

فعله **قوله** ولا يتقدم التمييز والاصح انه لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد **اقول** ان لا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلاثون للهجر حولا كميلا ضرورة
وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما
كان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما
فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة نحو حسبك بزيد فارسا او در زيد فارسا ولله زيد شجاعا او ويح زيد
رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل وكون المصدر
بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو الفعل غير المتصرف
بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم
واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا واسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني
والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب
زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل
اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو في معنى الفاعل وليست
العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان مفعولا
ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا
صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفا
بما انتصبت عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل ذاقود ورجل مثله وبر سنوان
وكذا كان في الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع
في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته
اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يتقدم
واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل
فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشته والرتبة
ووفق امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والرتبة
متضمن معنى شكي ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشته وحسن الوجه مشبه
بالضارب الرجل فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان
نصبت ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك
زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا
بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورد سيبويه اي هو اشجع
رجل في الناس وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل لا سببه والدليل
على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن
رجل قال الله تعالى فالله خير حفظا انتصب حفظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجنس سواء نحو خير حافظ
وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا

اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى برحت صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت دنيا
فهو نحو كفى بزيد رجلا اي برح جارا هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم
كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي عظمت جارة فمعنى ما انت عظمت فالمنصوبة في عبارات النحاة
في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كان مبتدأ لفظا بمعنى
كان لفظه مبتدأ او مثله كثير في كلامهم **قوله المستثنى** متصل ومنقطع المتصل المخرج عن متعدد

المستثنى

لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج **اقول** اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل
واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى وهذا ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية
في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان
في جميع اجزائهما حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج
بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى
هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية **قوله** لان احدهما
مخرج من متعدد والاخر غير مخرج **قلنا** لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته
بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا
ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع
داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفة الحمار للقوم في المجي **قوله** من متعدد اي من
شي ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا
وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد **قوله** بالا واخواتها يخرج نحو جاءني
القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا
في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل
ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا
في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على
ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز التسلق في مثله لم يصح في قوله
علي دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه
داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجي زيد
وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء
شي كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى اذن لبث الخمسين
في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم المختار انه غير
داخل بل القوم في قولك جاءني القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد
وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشي لاجماع
اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يبعد دعوى عدم الدخول

في

في قصد المتكلم في قوله علي عشرة الا واحدا الا ان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان
مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى
منه والا والاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى علي تسعة فلا فرق بينهما
من وجه فلا دخول هنالك ولا اخراج هكذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلام هذا دالة
على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمستان والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج
وتسعة لا تدل على شي من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا
ويلزم مثل ما قرروا في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا لان الناس حلي بعض المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس
مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه
الاشكالات كلها انما قرروا منه وما توهم ان المستثنى داخل في المبدل منه والتناقض بمجي زيد وانتفا
مجيه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك
بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما
ظريفا الى الجزين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي ذي جزئين او اجزاء قابل
كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك الموقع وما بقي من اجزا المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية
كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيه بعد تمام
وان كان جز العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا الان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام

ع
م

ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه
اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد
جاؤني ولا في قوله علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان
المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها
الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة والفعل موضوع لذلك
للمنسوب والنسبة معه بخلاف الاسم في نحو زيد ابوك فان الرابطة التي هي النسبة مقدرة
بين المبتدا والخبر وهي التي يعبر عنها اهل المنطق بلفظة هو ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه
هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول
الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن **قوله** وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة

قوله

في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر او ما
عدا وما خلا وليس ولا يكون ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر
المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل **اقول** شرع في بيان اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في

اقول

باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام
موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى

اختلف في عامل نصب المستثنى

وأما اشتراط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجي واختلف في عامل
النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه
شي يتعلق بالفعل معنى اذ هو جز مما نسب اليه الفعل وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال
المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها مقام استثني والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها
نائبة عن استثني كما ان حرف الندا نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان
مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس
بشي اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها الا انها في تقدير المفرد واما الاعتراض
بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا وان الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون
تقدير الاسم الموصول كما يجي واما تقدير الحرف الموصول فلهم اسوة بالبصريين في تقديرهم
ان الناصبة للفعل لكون الحرف الذي قبلها كالنائب عنها والا تكون عنده كالناشي عن ان المقدرة
وقال الفرا الا مركبة من ان ولا العاطفة فحذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى
في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان
اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه
نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد
فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اورده ناغير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاني زيد لا عمرو وانت تقول
ما جاني القوم الا زيد ولان فيما قاله عزلا لان مرة ولا الاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه
ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ويجتمع الحكمان معا في موضع ولان المعطوف
عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام
الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف
الندا دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض
عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد
بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر لا تبعد ونحوه وقال
المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا لانه انما لا يكون هناك
فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين
ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك
بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم
مثله عند النحاة في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله عندهم وان كان فعلا صريحا
لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب
المستثنى اذ الجملة ليست بانقص من مشابهة الفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم

بالنون

بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بالة الاستثنا والى مثله يشير سيبويه
في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدراهم فمذهبه على هذا ان الجملة
عاملة في المستثنى لتمامها لا لمعنى الفعل فيها سوا كان فيه معنى الفعل او لا وهو المختار عندي وهذا
كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به وذلك قوله في الكتاب يحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدراهم
وما بعد الا عنده مفرد سوا كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة
للمفرد بل المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو ما لك زيد غني الا انه
شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسم وخبرها في الاغلب
محذوف نحو قولك جاني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى
الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثنا المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى
بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا
واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا
كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول
ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل وهذا هو معنى الاستثنا المنقطع بعينه وانما وجب
النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجي والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاني
القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيودي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق
الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب
النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل
البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثنا
على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى
كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولي خبره وابوك
بدل من من كانك قلت ما لي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرو او عمرا
فتنصب عمرا على العطف على زيدا او ترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه
اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا
احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند
البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم قوله وبلدة ليس بها طوري
ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن
فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا اقام المستثنى مع الة الاستثنا مقام المستثنى
منه وذلك في الاستثنا المفرغ لزم عندهم تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا الا ضرب وزيدا
لا راكبا لم نلتقي ويجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربت

القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في الفرع على الحكم نحو الا زيداً ما ضرب والاولى مذهب البصريين
لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضاً وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولاً
كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضاً لان الظاهر انك اخرجت زيداً
من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيداً وان لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد
المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً لكنه جوز لكثرة استعماله مقدماً على احدهما
نحو جاءني الا زيداً القوم والقوم الا زيداً جاؤك ولم يجوز تقدمه عليهما معاً وفي المفرغ الذي ليس فيه
الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ايضاً انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما
في قولك القوم الا زيداً اخوتك هذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء لا الخبر قوله او منقطعاً
اي منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار احد الا حماراً اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً لان بدل الغلط غير
موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد
يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حماراً او ما جاءني زيد الا عمراً فههنا جوزوا البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز
حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً او لا فالاول نحو ما في الدار احد الا حماراً يصح ان يجعل
الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تمس في دار برهوة ثاوياً انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي
عتاب الا السيف فلسيبويه في مثله وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول
المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء
الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد
المقدر له كانك تظن ان المخاطب مستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيد النفي كون الادمي
بها فلما ذكر المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهاً على الاصل وجعله
بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في جاوني وهذا الاطراد
في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له سلطان الا التكلف ونحو
ذلك والثاني اي الذي لا يصح فيه دخول المستثنى في ذلك الاسم مجازاً فليس فيه الا الوجه الثاني
من قول سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا تبقى
لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات وقال عشية لا تغني الرماح مكانها
ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم
ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه
وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد من رحم الراحم اي الله تعالى
لا المرحوم فيكون ايضاً متصلاً واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد
في الارض الا قليلا وقوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الابدال
في الآيتين لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج
يجيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية ما آمنت قرية لان اللوم ما فات دالا على انتفائه
ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاماً بسلام اي متاركة وودا عاً من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون

قالوا سلاماً ومعنى بسلام اي مع سلام مباركة متتابعة ويجوز ان تكون الباء للبدل اي نسلم عليه ونترك
سلامته بدل سلامه ولا مخالطة اكثر من هذا ومنه قولهم ناصر الاماء نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما شبهة
وابو سعيد وابن برهان يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع
مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله
فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك
ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان فلا بد من العيب ففيهم عيب واحد يحسب
وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقنا نقص واحد وهو جوده الكامل المزري بماله يعدون ما في ظاهره
ادنى شائبة من النقص وانها في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه
ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احداً
ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال السيرافي ما اعلم خلافاً
في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فتعدى بنفسه لقولهم افعل هذا وخلاك ذم واكثر ما يجيء
هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا
اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قط مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا
يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضاً وفاعلا خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود
في جاءني القوم خلا زيد او عدا زيداً ان زيداً لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوه
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميراً راجعاً الى مصدر الفعل المتقدم
اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول
والنصب في قولهم كل شيء مهه ومهاه ما النساء وذكرهن بعد اضمر وقال بعضهم ما مؤول بالا ولم
يثبت قوله وما خلا وما عدا فما لازم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالباً
كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين
فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيداً اي وقت خلو مجيئهم زيداً وذلك لان
الحين كثيراً ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا ولم يثبت
على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون وهما ايضاً في محل النصب على الحال اذ ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل
موضع لا يكون مضمره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض
مضافاً الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيداً وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا
الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف
ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكراً او معرف بلام الجنس نحو جاءني الرجال ليسوا ولا
يكونون زيداً وسمع من بعض العرب ما اتتني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذا ما لحق
الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالا لا يكونون زيداً وليسوا زيداً
ولم يجيء مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فارق

ية

الصنع الذي قد تركته ولا القبيط مني لبين جلدا واعطا اي لاجلدا ولا تستعمل هذه الكلم الا في الاستثنا
المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل ابي باسل غير انني • اذا عرضت اولى الطرايد
ابسل • قوله ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه
الا قليل والا قليلا اقول اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا
ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه نفي او استفهام او نهي صريح او مؤول او غير مردود به كلام تضمن
الاستثنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل
فيه الضمير الراجع قبل الاستثنا بالاولى اسم صالح لان يبدل منه معمول الابتدا او احد نواسخه
نحو قولك ما احد ضربته الا زيد اجوز لك الابدال من ها ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا
فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما
احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه
الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز
الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا تقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول
لان القول ليس بمعنى بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا
ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا وانما الا دري كاسا في غير نواسخ
الابتدا ايضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصح الابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو
ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد
في ليلة لا نرى بها احدا • يحكي علينا الا كواكبها • وترى من رؤية العين • وفي جعله من رؤية القلب
كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا الظاهر معنى البيت فالايضاف والحكاية منفيان معا
بل لو قلت لا اودي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي
بل الاذي فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير
موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام رجل لا احد
الا زيد قولنا او مؤول به يدخل فيه نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو
واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي كل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي فلما يكون بمعنى
النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجي في نواصب
الفعل قال ويجي بمعنى اثبات الشي القليل قوله قلما عرس حتى هجنه • بالتباشير من الصبح الاول ولكون
اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتدا كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل ابين في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة
لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي وضعفه نحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز ولا اعطى
معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكايته نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل في قلما لا يكون
الا نكرة وكذا ما اضيف اقل لكونهما كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا لاستغنا

بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول
ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدا لا خبر له
لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد
خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير تقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل
رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل
كما يجي في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى
او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب
ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل ما يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها
من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذا وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز
ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل رجل يكون اذا في التقدير مضافا الى ذلك
البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى نفي الحكم عنه ولا يجوز ابدال الا من لفظ اقل اذ لو ابدلت
منه طرحته في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام
معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول
ذلك الا زيد وقد يجري لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني
الا زيدا وحيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما في
الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيدا اي لم يعش
الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان
قام احد الا زيد فقم وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة
على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون
عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثنا
احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى
لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحوه
ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختار
لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر هذا
فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته تجوز حذف المتبوع وهو ههنا جايز وقال
الكسائي والفرا الا حرف عطف في هذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثنا
وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام
والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في
اللفظ كلام واحد والابدال معالم لفظية وقال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من

ب

بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجوا
انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثنا المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى
منه فان قلت كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع
منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف
النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جا القوم الا زيد فهو كما
الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفرا يمنع النصب على الاستثنا اذا كان المستثنى منه منكرا
فيوجب البدل في نحو ما جاني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاني القوم الا
زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى معرف
باللام فلا يجوز جاني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثنا
وليس بشي لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل
في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر
جاز الاستثنا اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدما الى انه يجب النصب
على الاستثنا ولا يجوز الابدال اذ اصل الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاني القوم
الا زيدا فانه يجوز جاني القوم الا زيدا فكما انه لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب
قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو
المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاني احد الا زيد وما جاني رجل الا عمرو فانه يجيز
البدل والنصب اذ لا يجوز جاني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب
ومن يحصل للفرا ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما هذا و ولما تقرر ان
الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القرا على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت
منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال
امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك الا من قوله ولا يلتفت
منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القراتين قال وبيان التناقض ان الاستثنا
من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثنا من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسري
بها لان الالتفات بعد الاسرا فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان الاسرا وان
كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسرا لا
التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسرا مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت
من اسر او من ولا يلتفت فلا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه
واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاني رجل الا عمرو وخير من زيد فعند
سيبويه ارتفاعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب
على الاستثنا والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة جزء من الموصوف فكانه لم يتقدم
عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شي علامة للاستغنا عنه والفائدة وصفه بعد ذلك

علامة بعيد للاعتداد به والاعتنا بالشي بعد الاستغنا عنه بعيد **قوله** وتعرب على حسب العوامل
اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم
كذا او من ثم لم يجز ما زال الا زيد الا عالما **اقول** هذا الذي يسميه النحويون الاستثنا المفرغ والمفرغ
في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل
او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن
اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد ايذانا بكونه من تمام المنسوب
اليه وعبرة امكان اتباعه اياه تجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك
في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز
الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى
المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين
اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثنا بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاني
رجل الا زيد والاول هو الوجه لان الاستثنا اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول
ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى
لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون
بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذا دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه
المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب في مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق
دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع
افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب
واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك يحرك
الفلك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع
تعالى الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا او ضربته الا بالسوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ
دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم عنه في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم
دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صلحا البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن
الاغلب عدم التفريغ في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة
والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى واداة الاستثنا وكان المستثنى منه كما تقدم
اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه
العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم
الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام
الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء

المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثنا المفرغ يجي في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا
والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل
نحو ما ضربت الا زيدا او ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك
وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجي بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما
بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع
من الانفصال وكذا الواو واسميتهن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع
بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما تقع الصفة والتاكيد والحال بعدها
نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد
الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جا زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو
قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة
صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة
انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجي بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس
وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت
خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جا الواو
في خبر كان بغير الا كقول علي كرم الله وجهه قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها لها بالحال واما
التفريغ في المبتدا او الخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد وما غلام رجل
الا ظريف ولم يك زيد الا عالما وما ظننت الا عجلا ولم اعلم ان منها الا زيدا قريبا اسم او لو
قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيد الا راكبا لم يات لم يجز لما تقدم ان الا لا تتقدم في المفرغ
على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول
من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا
احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل عندك احد لتقدم الاستثنا عليهما وفي المفعول
المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال لقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك لان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثنا وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج
الظن من بينه **وحله** ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا
وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت
ضربا لدفع ذلك الوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه فتقول جاءني
زيد زيد لدفع هذا الوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى
منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت
شيا الا ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابو يعيش هذا الكلام محمول على التقديم
والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثنا في التوابع

الازدياد

الاسم

ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع
البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد عضوا له الا راسه في بدل
البعض اي ما سلب زيد شي منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجي فيه
لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاز لكان مستثنى من مقدر متعدد
هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد
لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يفرغ بعدها
ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه
وفيه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذا
ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد
على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف
بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الحال والخبر وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان
القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم **و**ثانيهما انه نفي
لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها
وقال المالكي في الصفة انه صفة تدل على محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال
مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثنا كما هو ظاهر في
مقولة ما جاءني احد الا طويلا على الاستثنا ولم يسمع والفرا يجيز النصب على الاستثنا في المفرغ
نظرا الى المقدر واستدلالا بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفرا الا ثمانيا ويجوز ان
يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء اضطرارا وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام
المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو نحو ما قام
الا زيد **قوله** وهو في غير الموجب ليفيد يعني غير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او
المؤول كما ذكرنا **قوله** ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا
زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثنا
المفرغ في الموجب **قوله** الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثنا المفرغ الذي
هو يفيد عموم المستثنى منه نحو قرات الا يوم الجمعة كذا اذ لا يبعد ان يقرا في جميع الايام الا اليوم
المعين والغالب ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم **قوله** ومن ثمة
اي من جهة ان المفرغ انما يجي في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجي في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع
الصفات الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون
مثله عليها مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المنفية
او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة
العلم كما حمل هناك على المبالغة في اثبات الوصف **قال** المصنف ووجه اخر ههنا في منع نحو ما زال

وهما

زيد الا عالما ولذلك ان ما زال لاثبات خبرها الا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل
ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض
ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا **قوله** واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل
ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شي لان من لا تزاد بعد الاثبات وما
ولا لا تقدران عاملتين بعده لانهما عملتا للنفي وقد انتقض بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها
عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما
قوله اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور
بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشي وفي اسم لا التبرية اذا كان
منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال
من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها
سوا باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل وامراة
والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد
ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المؤكدة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب
مضمون المجرور بها سوا كان مجرورها مباشرها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا
لمباشرها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف
يبقى موكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبرها المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل
نفيهما كما ذكرنا قبل والا ابطل النفي الذي عملا لاجله فكيف مع عدم سبب العمل والجوز على عدم
الاخفش ايضا الابدال عن لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب
نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يركب جواز
زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القي بيده
وكفى بالله وحسبك غير هذه والتي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب وقد اجاز الكوفيون اعمال
من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل
فاضل وما زيد بشي الا شي حقير فاما اذا كان معرفا فلا والعلم نظروا الى ان عدم الايجاب وان
زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة
لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان يدخلاه وان كان في حيز
الايجاب وشرط ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة
قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرفة والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في
النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي لما لم يجر البدل في ما جاءني من احد الا زيد وبنصبه
في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرية فيها ولا يطرد هذا
التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل
فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول لما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وجرها المذكور

لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقا نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي والا يقتضي زوال نفيهما
بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به لان معنى
ليس وما سوا اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا
يقتضي بقا نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وتعليلها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان قيل
فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها
في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل معنى ما كان وانما
حكمنا بذلك لحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي
فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا وفي الحال كما يجي ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى
ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شي واحد في الحقيقة والمغايرة انما في نفي الكون معنى الفعلية
وليس في ايجاب معنى النفي في لفظ اخر ذلك وهو معنى ما قيل في ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة
ورب شيئين معناهما الوضعي مختلفان ومؤداهما شي واحد فاذا ثبت هذا قلت ان الا انقضت
معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا
واما ان ليس ايضا يفيد اتحاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون
فيها الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد
معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت
في غيرها عارضة كنحو دعني وبين عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر
ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشي الا شي لا يعبا به ولم يجز النصب فيما بعد الا في نحو
ما زيد شيئا الا شي لا يعبا به فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر مترافعان كما مر في حد الاعراب
الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه
ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو
وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فان لم يبق طريق الا اعتبار
ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر
العوامل ولذا لم تعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغي بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها
وبين المعمول لكن اذا وجد منه وجه لم يعمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف
ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير
كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه
كما في نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد او لكن قاعد كما تقدم في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي
الضرورة وهذا او في رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال
من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب
على الاستثناء مطلقا لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا
اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيدا

ولا يلبس بالبدل في ما جاءني احد الا زيدا او الا في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا ان
لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر مهامها وخروقا لا انيس بها الا الضوابح
والاصداء او البوما، وقال — ولا امر للمعصي الا مضيعا، وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه
عاما كانه قال ما للمعصي الا مضيعا واما نحو قوله لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل
الاستثناء واما بعده في نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى
قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احد لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير
في تقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد
ان وجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز
ان تقول علمت زيد ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب
فلما اجريته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا
على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان
تقول قياسا عليه اتانا القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى
في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام
الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مثل ما قلنا في فاء السببية وواو
العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة
شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على البدل الا اسمين مستثنى
بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب
الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية فيقال له علي عشرة الا
خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل
المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد
به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة
مثلا عشرة ثم ترجع الى التحقيق فتخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل على
نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في
تحقيق الاستثناء وقد ابطلناه فلنرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئ
زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاء غيره وان افدت جاءني القوم الا زيدا الفائدتين
وكذا في لم يجئني القوم الا زيد اعني العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة
فقلت له علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي
ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر

فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة
الا ستة لا يستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع اخر الى تعيين
العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك له علي عشرة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا
يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد
اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيد اي زيد بار باب وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن
ابا الا زيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا لان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت
فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناؤه منه وليه ام لا نحو ما فدى وصي نبيا الا
عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا
وكذا ما فضل ابا ابن الا زيد لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان
كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده
وذلك نحو ما فضل الا زيد ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت
الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخر عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به
لان اصل المستثنى تاخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيد ابن ويقدر ايضا للاخر
عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا
خالد الا ان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا
كما يجيء وخامسها اذا تكررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها
عطفا نسقا فلا بد من حرف العطف قبل الاخرى نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما
بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه
او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون
عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن
استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني
المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن غير
موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى
منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع
الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل
فيكون في مسالتنا قد جاء من المكيين غير قريش وجاء من قريش جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول
في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الا
والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن
موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسالتنا قد جاء من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة
الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا
معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا
منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها
اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الوتر والشفع كما مضى في موجب غير العدد
وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الى آخرها
فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى
واحد تضم اليه سبعة يصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان تضم اليهما خمسة يصير سبعة تسقط
منها اربعة يبقى ثلاثة تضم اليها ثلاثة تصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة تضم اليها واحدا
يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس
الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له علي عشرة تستثنى
منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي تسعة
وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم
الا زيد او زيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفي
لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان تتم مع الفاتحة صلاة لجواز
اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة
فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء تاليا من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة
الا ثلاثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة
موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة عن عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة
يدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون
موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو اما من العشرة
كما ان الا ثلاثة منه او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الا اربعة
على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء من المستثنى
منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل
الاستثناء قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء
الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه
احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا او لم يكن الاستثناء
مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا
الا خالدا احد لانه لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات
سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب
بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط واما
قولك اعجبني زيد اخوك جماله فالبدل الثاني من البدل الاول ومثاله ما جاءني احد الا زيد

او الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء
وواحد من المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني
الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا او الا بكر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان وبقيت
ما سواه على الاستثناء نحو لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطف
على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ
وغيره مستثنيا تاما مخرجه من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ متقدر في المفرغ ففي قولك ما
جاءني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج
زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد
وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد
الا عمرا الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج
زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ
والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا
وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز
في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض
بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيا
اخر ايضا فان لم يذكر ما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته
جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الاشيا الا الخبز الا زيدا وان
كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم
جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما
ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا معنى
الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب
وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى
فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية فما يقتضيه مذهب محققي البصرة
وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى نحو عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها
ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل
جميعها لزم حصول اثر واحد من موثرين مستقلين او اكثر وهذا انما لا يجيزونه حملا للعوامل على الموثرات
الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك
اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا **قوله** ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشى
في الاكثر واعراب غير فيه كاعراب المستثنى على التفصيل **اقول** قوله ومخفوض عطف على قوله وهو
منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى

اربع لغات كما في جميع القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد
وضمه مع القصر **قوله** وبعد حاشي في الاكثر اقول التزم سيبويه حرفيه حاشي لقولهم حاشاي من دون نون
الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ومنع فعليته
على انه روى الاخفش قول الشاعر رايت الناس ما حاشي قريشا فانا نحن افضلهم فعالا **اقول** وما حكى
المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشي الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اي حاشي الغفران
الشيطان شاذ عند سيبويه و زعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به
محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذور من اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وحرف
جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام تعين عنده
فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منها منونا كقراءة ابي السمال حاشا لله فيقول انه
مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشي سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يترك كون حاشي في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه
وتنزيها واما حذف التنوين في حاشي لله فلاستثقاله وهو للتنوين فيما غلب عليه تجريده منها لا لاجل الاضافة
وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاجر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل القافية
على صورة المضاف لما غلب استعماله له مضافا كما جيء في بيان سوى ويجوز ان تقول ان حاشي الجارة حرف
وهو في نحو حاشي لله اسم مبني لمشابهته لفظا ومعنى لحاشي الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفه
نحو حاشيت زيدا الحاشيه **قال** النابغة ٭ وما احاشي من الاقوام من احد ٭ وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون
مشتقا من لفظ حاشي حرفا او اسما كقولهم لولت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسبحلت اي قلت
سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذه حالة بمعنى قولك تلك
اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا
غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشي زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله
ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوا فعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وعلي
حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشي في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده
يعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما اراد وا تنزيه شخص من سوء فيبتدون
تنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك
الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال الله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا
قبل ما خلا وما عدا الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشي
الجارة **قوله** وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره **اقول** قوله غير
مبتدا وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاول هو الاول
والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات

وما بعده المستثنى كما ذكرنا في حد هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد
اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة
وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة
كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا
كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم
والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع
وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة
اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي نذكرها فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف فلا يحمل الاعراب ذو في
اصلها لحمل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل
غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى يتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه
مضافا اليه وفي الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء كما قال بعضهم لما راى انتصابه من
دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة
بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير
هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على
محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد **قال** الفراء يجوز ان يبنى
غير في الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا وسيعة البصريون لان
ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ٭ كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اني قد استعين
على الهم اذا خف بالثوي النجاء من هذا الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى الكاف في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون
ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال بيد مبنيا
لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في المنقطع **قوله** كما حملت الا عليه في الصفة اي حملت الا على غير
في الصفة **قوله** لجمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان كرجال او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط لان في
حال حملها على غير يجب ان يبقى معنى الاستثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او معنى
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك
اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيد احتمل ان يراد
به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر
ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء لا غير لكونه منكرا غير محصور
لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع الى حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور
غير محصور لان المحصور شأن الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال الى واما بعض منه معلوم
العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا

فيه فلا يتعذر الاستثنا فلا يعدل عنه وذلك نحو رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما وربما كان المذكور
محصورا او يجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا في
المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا
الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة جماعة من هذا الجنس
وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذا الا الا الصفة او الاستثنا المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى
واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثنا
مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثنا بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لابد
لا الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكر او معرف باللام الجنسية قال
انيخت فالقت بلدة فوق بلدة . قليل بها الاصوات الا بغامها . ويجوز في البيت ان يكون الا للاستثنا
وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا
صفة مع صحة الاستثنا قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون بدلا وصفة وعليه اكثر
المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه . لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام الناس
كلهم هلكى الا العالمون والعالمون كلهم هلكى الا العاملون والعاملون كلهم هلكى الا المخلصون
والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان حرف
الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذ
ان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل
الا صفة بل كان يجعله استثنا والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل
وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز فيهما الا الوصف لانك لو قلت لو كان
فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا
من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل
وابى ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثنا ولا يجوز الاستثنا ههنا
لان الله غير واجب الدخول في الهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق
النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثنا المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاءني رجال الا
زيدا على انه استثنا متصل واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء
لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا
كانت قرية امنت الاية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجرا الشرط والتخصيص في جواز
الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه
يكتفي في جواز الاستثنا بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل
هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف عند المصنف
ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسوا النصب على الظرف على الاصح اقول

اما النصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستوا الذي كان في سوى فصار
سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظة مكان لما اقام مقامه في افادة معنى البدل تقول
انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثنا
لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم ياتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثنا
فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثنا ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف
اليه كما يجوز في غير على ما يجي والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل
منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة
ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا
فليس الان فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد
وعند الكوفيين يجوز في السعة خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجه
عن معنى الظرفية الى معنى الاستثنا قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا . وقال تجانف عن جو
اليمامة ناقتي . وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجي الا في ضرورة الشعر
وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك
وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك
ولقد تقطع بينكم وتقول لي فوق السداسي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير
الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد الا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم
تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي
غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله
خالط من سلمى خياشيم وفا . وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف
المضاف اليه وابقا المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقا المضاف على حاله بعد حذف
المضاف اليه وقد تنون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا
عن المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف
الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعمالهم في الاستثنا
والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان ياتي بعده لم يكن
نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جاءني ليس غيرك
وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثنا حقيقة بل المذكور بعده منبه على
اولويته بالحكم المتقدم وانما ذكر من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم
فان جر ما بعدها فبالاضافة ثم لا سيه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها
وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل
لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرا تماما على الذي احسن او صفة قليل وان نصب

لا سيما

الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فقالوا
لنصبه وجوه قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال
الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه
قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة
قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا ان ما ههنا زائدة عوضا عن المضاف اليه اي
ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق اليّة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل
بمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني اي هو كان احض بالمجيء واشد
اخلاصا في المجيء والخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما
بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل
من باب النداء الى باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب
المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا
يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر
لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا
حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما
وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول
خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون
بمعنى خصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قوله
ان فلانا لكريم ولا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو
قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز
ان يكون عطفا والاول اولى وقد يقال لا سوا اما مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم
وقد تليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم
او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون
هذا الحال لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ لتكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها
الى العمل على قول اخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل
مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه
بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها اياه من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض
منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه الصلاة والسلام ما ايس
الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب

نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط
بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان
كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا
لمضمون ما قبلها هو المراد وكان حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول
جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حروف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط
والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازورك الا تزورني وكل
هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا
ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فكون
ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا هو الاكثر وجاز ايضا ان
تنظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني واما اطراد الواو مع هذا النظر لكون
هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا فلكونه
ايضا منفصلا عن العامل بالا جاز ان يستظهر مطردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف
الربط اي الواو ومن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وزيد لقيته واضحك عينه كما مر في باب الحال
فيجيء في الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زرته الا وقد اكرمني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال
ما زرته الا قد اكرمني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال فالجزاء لا يتجرد
عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور
وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء خلاف ذلك كقولهم خرج الامير
معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الحديث اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة
غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن فجعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا
ولما بمعناها على الماضي اذا اقسم بهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله عنه
في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر
وكتب من ابو موسى والحق ان هذا ليس بلحن لانه كنية اشتهرت بلفظ ابو بالواو والكنية من اقسام العلم
والاعلام تصان عن التغيير فجاز من ابو موسى ايضا وان كان الواو في الاسماء الستة كالضمة الاعرابية
لان الفرق بينهما ان الضمة مجتلبة لمحض الاعراب فلا يجوز من عبدُ الله بضم الدال وان كان علما واما
الواو في هذه الاسماء فلام الكلمة او عينها جعلت كالحركة كما مر في اول الكتاب فجاز ان يعتبر ذلك في
العلم المشتهر بالواو ولا يجوز من ابا زيد مع اشتهار العلم بالالف وروي عن علي رضي الله عنه انه كان
يكتب كتبه علي بن ابو طالب كما كان يكتب علي بن ابي طالب وان صح ما ذكره الزمخشري في الكشاف انه كان
لشخص ثلاثة بنين اسم واحد منهم عبدُ الله بالضم واسم الاخر عبدَ الله بالفتح واسم الاخر عبدِ الله
بالكسر جاز من ابا عبدِ الله في العلم المشتهر بالالف ورايت ابا زيد في المشتهر بالياء لانه اذا جاز في
العلم حكاية الحركة فحكاية الحرف لكونه ابعد منها اجوز وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته

فنشد اي ذكرته لتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله
بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله لقوله تعالى ابغيكم الها
اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا اقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك
والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا احلفت غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك
فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر ومفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك
الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما يطلبه فصار ماضيا
ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت
عليك اي اوجبت عليك من عزمت الامر اي قطعته قال عليه السلام لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل
اي لم يقطعه بالنية فضمن معنى عزمت اوجبت فتعدى بعلى كما تضمن معنى اقبلت فتعدى بعلى ايضا
نحو عزمت على الامر وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا تجئ الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما ذكرنا
ولا تجئ الا في المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع **قوله خبر كان** هو المسند بعد دخولها وامره

خبر كان

على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة **اقول** لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في
الاصل ذلك فقوله بعد دخولها اخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في خبر نحو قائم في قولك كان زيد
ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان **قوله** وامره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة
ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا
والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من
الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد تختص خبر كان ببعض من الاحكام فذكر بعضه هنا وبعضه في
الافعال الناقصة كما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال
كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء والجمهور على انه
غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب
من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو
يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن [illegible] التجويز ووقوع خبرها ماضيا بلا قد وبلا
تقدير لها في قوله لقد كانوا عاقدوا والله وان كان قميصه قد في قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة
فلا هو ابداها ولم يتقدم وفي قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد
اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام
وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي
الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا ولا يجامع القرينة ان لا يستمر الحال
المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت معافا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار
مضمون اخبارها في الماضي الا ان تمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا الاسد او القبة
نحو زيد قائم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده اي هذا عادته

لانه وان كان في الاصل دالا على احد الازمنة الا انه لما ضارع به اسم الفاعل لفظا ومعنى
يستعمل غير مقيد لزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا
قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسب الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها
للاستمرار ان تقع اخبار صار وما دام وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار
استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبر هذه الافعال الخمس ماضيا لان ما المصدرية للمدة نحو ما ذر
شارق يقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجئ في قسم الافعال فلهذا تقول لا اجلس
ما دام زيد جالسا وقد يجئ بمعنى الماضي كقوله تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب
سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان انما جامد او
صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبارها جميعها
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع **قوله** ويتقدم معرفة هذا الخلاف خبر المبتدأ الا انه
لم يجز تقديمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما هنا فلا لبس ان كانا معرفتين
او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا
وينبغي منعه ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة اذ لا يجوز نحو كان الفتى هذا **قوله** وقد يحذف
عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل
اما انت منطلقا انطلقت **اقول** اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي
له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولو اذا كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان وادفع الشر ولو
اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا و**قوله** قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شئ
اذا قيلا اي ان كان حقا وتقول لارتحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا
الخطاب نحو راجلا ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن فعلى
ان يكون بعد ان اسم وبعد جزائها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا
فسيف وان خنجرا فخنجر فمقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او
نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول
مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله
خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا الا ان له ايضا
وفي تلك الاعمال خير وكان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا
لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولاسيما اذا كان الخبر جارا
او مجرورا بخلافه مع اسمه الذي هو كجزئه ولاسيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع
كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الاكثر استعمالا للتخفيف وليكون الشهرة
دالة على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وزعم بعضهم ان اولا لا مع ما بعد فانما الخ

ر
واما ما دام فلم يقع
اي
٧

رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ربما عدي عرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف او ان كان
قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي الا يكن المرور
بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقديم ذكره فتبين
بما ذكرنا ان النصب في الاول انما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه
باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فانما يتقدر بكان بعد الفاء فيكون ما يقتل به سيفا
او بتقدير فعل لايق نحو فيجزي خيرا او حذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف
المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل انما اختير الرفع لان مجي
الفا بعد الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجي الفا في الفعلية انما يقل اذا كان
الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفا نحو اضربته بي فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول
ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما
متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله وتجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان في نحو
منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر . فان قومي لم تاكلهم الضبع . اي لان كنت فحذف حرف الجر
جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما توجب الحذف ليلا يجتمع
بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايده لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع
ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا
فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قايما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية
ويجوزون مجي ان المفتوحة شرطية قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا
لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست
بفرد واما اللفظ فلمجي الفا في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا . فالله يكلا ما تاتي وما
تذر . مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون
يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية
وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا
قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور واعني في اما انت ذا نفر الذي هو معنى لان كنت ولا يصلح
ان يكون ذلك لم ما كلهم لان معمول الخبر لا يتقدم عليها واما نحو اما اليوم الجمعة فان زيدا قايم
فسيجي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفا لا يعمل فيما قبل الفا الا مع اما الشرطية
اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجي في حروف
الشرط فقدر البصريون اما انت ذا نفر تكبرت وتفتخرت وينبغي على هذا الا يكون نحو قوله فالله يكلا
جواب اما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلاك الله لا اجل ارتحالك وكله تكلف
والاولى ان نقول ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم

بغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا
مع مفسر كان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر
الهمزة الى فتحها لان بقاها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر فهو كالعوض
مستنكر فاذا غيرت عن حالها الوضعي جاز حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست
في الظاهر حرف الشرط فلا بد اذن من ما لتكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا تعملوا
حالها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او وحدها فان كان الاول وجب اجرا
الفا التوذن بها لان اما في الاصل حرف الشرط لان الفا علم السببية فيجي بها لما تغير صورة حرف الشرط
المفيد للسببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزا السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك
نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان يكن شي موجود يوجد انطلاقه اي هو
منطلق لا محالة فلا بد اذا من اقامة جزء من الجزا مقام الشرط لانه لم يبق منه شي كما يجي في حروف
الشرط وان كان الثاني فالفاعل لازم بل لا يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت
واما انت ذا نفر فان قومي والمحذوف هنا ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس
بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة
قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن غير ليس
تكثر هذا النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما يجي في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت
ما يوكده وقد جا كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواتها قال من لد شولا فالى اتلايها اي من لد
كانت شولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات تلو قال اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد
دخولها اقول يتعين مثل اخوه في قولك ان زيدا قام اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند
اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل لك ولا عشرين درهما لك فان كان
مفردا فهو مبني على ما ينتصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول اقول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها
لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما
قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالقيدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها
وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجي ولو
قصد الى اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها
قوله يليها نكرة ومضافا فاحوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور
في اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى
المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان اي فان كان اسم لا مفردا او لم يجر ذكر اسم لا لكن
تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون
مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه
نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى

اسم إنّ
المنصوب بلا التي لنفي الجنس

والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف
بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك لانه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين
في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين
انها تنصبه اولا ثم يبني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال
الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة
فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة
الاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل
فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركبة معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة
بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من
الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف
والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين
من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا وما عملت فيه في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها
خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدا اسبب بناء معمولها على مذهب
من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر
العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ضعيف اعني بناء المعمول او حذف التنوين
منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان نقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك
لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار كما ان ما جاءني من رجل نص في نفي
الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل في
الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق
ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في
الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون مضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحو من
قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه
لا يتركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد
فان قال ببطلان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان
مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن
كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف
عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله
ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء نحو يا
ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال
ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على انه لا يركب مع

المنفي ولو سلمنا فليس باولى للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى
بحضرموت كما سيجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين [illegible]
نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات بتجرده من
التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على حذف
القولين ذا خلاف في عموم قوله مبني على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد
عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب * حذرا من تخالف الفتحة في الحركة كسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان
معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله لطرد الباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا
التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير
من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا دعا قبح نظرا الى لفظ لا فصيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا
الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش * لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * الى لامت ذوو احسابها عمرا *
فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فافاد عطف بجواز البناء عند زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله
تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا
للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك نحو
واليوم معمول لعليكم وتجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جهة
اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا
تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان وهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل
مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز نجعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما
تقول لا اتكال عليك والى المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس لك الالتجا
ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار هو المبتدا المتضمن ضميره
ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا في قوله لا عاصم لقوله
من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع اي ليس في الوجود
من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع اي
ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون
الظرف والجار في نحو لا آمرا بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان
المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا المضارع معرب لكنه انتزع تنوينه
تشبيها له بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا
التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا
فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة
الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا تشابها
ولا مقاربة فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها

مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه
وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها ولا تقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم تعمل في المفصول لم يجز بناؤه
ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن
ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب
بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما مزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا
انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم تقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان يلغيها مع كون المنفي
نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما
جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان لا في المقصود
قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون ان لا مع كان
التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير
النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة
واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وهم
لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها
ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك
لا نفع وموتك فاجع • ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح • وقوله تركتني حين لا مال اعيش
به • وحين جن زمان الناس او كلبا • واجيب بان قولك لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله
فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا
بمعنى المفعول اي ليس متناولك وملحوظك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وانشد
قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في نفع
وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فعلى هذا تقول يجب تكرير
لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك
اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا
ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة
ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه
في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدا او لا اصابك السوء واذا دخلت
على قولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت
على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى كما
يجي في قسم الحروف وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان تدخل على لفظة
شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما
انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر
ما بعد لا بما انجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا انها من بين حروف الجر ولم يثبت

المجرورة بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين • وقد علاك مشيب حين لا حين •
فالاولى ان لا فيه زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر • اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب
اي لم تشب قبل اوانه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من الثلاثين الى ما فوقها
مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما في قوله
الثلاثين واما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن • فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين
حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد لا فارس ولا شجاع ولا تجوز انت غير زيد ولا عمرو
قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها تلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان المعرف
فيه غير مقصود قصده فهو في حكم النكرة يجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل
ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها في نحو لا الرجل
في الدار ولا المراة واستضعف هذا التعريف عند خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بعد الخروج
نحو عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا ولو
كان لا بمعنى غير مجردة عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب
لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام
انا لا راكب والا فانا عمرو من اللاجئوا لغير مسند الى حجة وجاز ترك التكرير مع الشرط الاول
معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة
وذلك بتعذر من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا
زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونعني
بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة
كونها لنفي مضمون الجملة فيلزمها الصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينصب
بلا التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري ولا صعق في الصعق
او مما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال لا ترى الحاجا
عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد ولتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا
يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة المنكر بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة
المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم
قال الاخفش في هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة
في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها ولا فيصل لها اذ هو علي رضي الله عنه كان فيصلا في الحكم
على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفيصل والقطع كلفظ الفيصل
وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فصرف موسى وفرعون

غيرهم

لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفرا اجرا المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة
ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا او هو بعيد غير مسموع **قوله** وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني **اقول**
يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه
ان تجعل لا في الموضعين للتبرية فتبني اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه
ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح
اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع
بانه خبر المبتدا الا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر
لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره
وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا
خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان
فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان كانهما شي واحد وانما امتنع
ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من
موثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حاله **و**الثاني فتح الاول ونصب الثاني
على ان يكون لا الثانية زايدة لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو وكانك قلت لا حول
وقوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجي فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا
واحدا لتقدمهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتدا وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة
عنده في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا
على حاله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر
عندهم لكل خبرا **و**الثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زايدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا
على المحل كما يجي في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا
وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظة لا في رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا
غير زايدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغايها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة
لضعفها في العمل **وقد** حصل ههنا شرط الالغا كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سوا الغيت
الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجي
بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية
لا التبرية مثله مع جعلها زايدة سوا ولا تقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم
لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس **و**الرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرية لضعف
عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زايدة كما في الوجه
الثاني واما ملغاة غير زايدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه
واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتدا فقط فاما ان تقدر لكل واحد خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما

معا خبرا والكلام جملة **و**الخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرية لكنها ملغاة لما ذكرنا
من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغا وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان تتوافق الاسمان
بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكره المصنف
من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث
والرابع سوا في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرية وتقدير الخبر في
هذا الوجه كما في الثالث سوا على المذهبين **قوله** واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام
والعرض والتمني **اقول** قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اداة النفي فتكون الاداة
لمجرد الاستفهام بل لا بد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او العرض وهذا الذي قاله مخالف
لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن
ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية ۞ الا تجشوكم وسط التنانير ۞ وفي مثل الا قام بالعير يعرف
لمن ذا بعد عزم ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وهلا
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه وقالوا اذا كان لا بمعنى التمني كقوله الا سبيل
الى خمر فاشربها ۞ الا سبيل الى نصر بن حجاج ۞ فالمازني والمبرد فالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف
والوصف على الموضع نحو الا ما الكثير النفقة والا ماء وخمرا اشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر
كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبر لها
اذ التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول بمعنى الا غلاما اتمنى غلاما فلا تحتاج الى خبر لا ظاهر
ولا مقدر فقولك الا غلاما اي هب لي غلاما واما الا لا التي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه
قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع والبنا في المفرد والمنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على محصلة تبيت والبيت مضى فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا
وسنذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا تروني رجلا وروي الا بالفا في الا التي للتمني نحو الا رجل
جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل **قوله** ونعت المبني الاول مفرد ايليه مبني ومعرب رفعا
ونصبا مثل لا رجل ظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا **اقول**
قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره وقوله مفرد ايليه حالان من الضمير في مبني والعامل معنى
اي يبنى النعت اذا ولي مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بنا النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب
البنا اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشيا فيه احدها كونه في المعنى هو المبني
الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل
ظريف هو الظريف فهو لا الرجل فكان لا دخلت عليه وكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد
الظريف لان الندا المتعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البنا اذ الفاصل بينهما ليس الا واحد
وهو فلينا النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا من نحو لا غلام رجل ظريفا
وان يكون النعت للاول لا الثاني فيما بعد فلا يبنى كريم في لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا ينفصل

لف

ف

بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم
يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول من الثلاثة المذكورة ولم يبن النعت الثاني في نحو لا رجل ظريف كريما فيها لانتفاء الاول
والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع
له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا تقول في هذا النعت المبني
انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات
كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي في بعضها من هذا ليست لا في هذا الموضع
خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعالى في صلصا كما تدخل في خمسة عشر
اذا قلت لا خمسة عشر لنا ومنه وجه على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضع
وفي غيره وعن تركب المنفي ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة
او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب
ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة وللفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم
يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما تبع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع
وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما تبع صفة ما باشرته
وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب
الذي هو حركة لا اعرابية واجبا بخلاف المبني بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على آخر
والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة
لا اعرابية جايزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز
رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر لا التبرية بعد
ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم
ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المعتقد مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب في المبتدا وفي
مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف
اسمائها لانتفاء معنى الابتداء مع اسمائها كلها وللقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف
عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا
على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهتها المشبه فعلى هذا يجوز لا غلام رجل ظريف حسن
الوجه فيه تقع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب
في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل لما كان هو القياس لان التوابع تتبع
متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا
على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة نحو
لما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان تقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب
لانها تعمل على ان محل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز لما قلنا في الصفة
سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا

في ساير توابع المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف
نكرة كما يجي في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا
من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن البناء
الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور وعلى انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف
وقياس قول من جعل العامل في خبر المبتدا نفس لا الابتداء ان لا يجيز رفع المعطوف حملا على المحل
الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي يجي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها
مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك
ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعه وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل
البدل المفرد المنكر من المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا اجتمع الشرائط التي ذكرنا
عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف مركب
مع الموصوف واما البدل فيجعل البدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل لا مركبا مع البدل منه لكونه
في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول
قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الموصوف والوصف واما عطف البيان
فهو البدل كما يجي في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل
في باب لا التبرية وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس
ويلمها في هواء الجو طالبة • ولا كهذا الذي في الارض مطلوب • وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا
ويجوز ان تحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا ولو ملوه عسلا واما قول جرير ولا ارى
كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية
اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها
والقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الاخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية
فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجي في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد
مجردا عن التنوين ويجوز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك
المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت
اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله
انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير
الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا اب ولا غلامي له جائز
تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثمة لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا
لسيبويه اقول يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاز

أيضا على قلة لكن لا الى احد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة
اذا وليهما لام الجر ان تعطي حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال
لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلامين لك مثله
اعني يكون مضافا واللام زائدة فتكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا
المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا
بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب
من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم
ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر
الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا انتصاب هذا المضاف المعرب بلا من غير تكريرها
تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف
بهذا الفصل كانه ليس مضافا فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض
انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص
هنا كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد · واي كريم لا اباك يخلد ·
فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة
بين المتضايفين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ لقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المصنف لم يجز
ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذلك لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر
لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل
باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم
ان يكون لا اباك لئلا يلزم كون المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا على ان معنى الجملتين اعني لا اب لك
ولا اباك سواء ولم يتفقوا ان لا اباك ولا اب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا
مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا اباك محذوف اي لا اباك
موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية
بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين وفحوى الجملتين واحد مع كون المسند في احديهما
معرفة والاخرى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور
لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في اباك واخاك وحذف النون في غلامي ومسلمي ٣
قوله لمشاركته له اي لمشاركته نحو اباك لا اباك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف
وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما
حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجي
في باب الاضافة وانت لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة
ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان المضاف قبل
الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره

للناظم

ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم
بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلا
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضاف
وما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك
ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظرف ولم يجزه
سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا
اواخر الميس انقاض الفراريج · قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك
ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا ولو قلتم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد
مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد · قوله خبر ما ولا المشبهتين
بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر
بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع فقوله هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما في مسئلتها
ودخول لا في مسئلتها لا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اي هذه
اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع
اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذا اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط
ستجي وغير الحجازيين وهو بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما قوله
هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن · منايانا ودولة
اخرينا · اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه
من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما
الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان نفيهما سواء في الحقيقة
وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيدا لنفي الكون ومعنى ما
مجرد النفي ومعلوم ان نفي الشي بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند
النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجي في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها
ضعيفا انعزلت لادنى عارض فرد للمستحق ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه
ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان
كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها
بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة وذا وهو عند المبرد قياس وانشد ابو علي · بني غدانة
ما ان انتم ذهبا · ولا صريفا ولكن انتم الخزف · وان العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة وتعليلهم
يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه
لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا منفصلا بينهما كما في ان زيدا لقائم وهو واما الجمع بين اللام
وقد نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع

متناع

والمجرور

والخبر محذوف

خبر ما ولا المشبهتين بليس

فلم يكن بحث التحقيق وكذا في الا بمعنى التنبيه ايضا وانشد الفرا. الا اوادي ما ان لا ابينها. بالجمع بين
ثلاثة احرف نافية. والرواية لأيًا ما ابينها ومما يعرض لها من العمل انتقاض نفيها بالا لان عملها انما كان لاجل
النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض
نفيها بالا وانشد في ذلك. وما الدهر الا منجنونا باهله. وما صاحب الحاجات الا معذبا. واجيب
بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل
ممزق يكون مثل قولك ما زيد الا سيرا اي على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر
ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب
قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور وتبعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا كما تعمل
ان واخواتها قال يعني ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال
الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء النفي واما قول الفرزدق. فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم. اذ هم قريش
واذ ما مثلهم بشر. فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل
انه خبر ما محذوف اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على
الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروون ما مثلها من اعتب قالوا ونحو قوله
لوانك يا حسين خلقت حرا. وما بالحر انت ولا الخليق. دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب
اذ البا لا تدخل الا على الخبر المنصوب وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية
واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال
لعمرك ما ان ابو مالك. بواه ولا بضعيف قواه. ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المقدم
خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمتنع دخول البا في خبر ليس غير منتقض النفي بالا وذلك
لان البا لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل هذه البا على خبر مبتدا بعد هل نحو هل
زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير
بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاني زيد براكبة وفي خبر ان الا
بعد باب رايت منفيا كقوله اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
وقد يزاد بعد ليت قال. ندمت على لسان كان مني. فليت بانه في جوف علم. ومما يبطل عمل ما ان يتقدم
ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله
تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وانتصاب الثاني
بنزع الخافض اعني البا وليس بشي لان البا زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا
ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفر
الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور
محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر وهذا
مع ان حذف الجار ونصب المفعول به ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف
اسم ما استغنا ببدل موجب نحو ما قايما الا زيد اي ما احد قايما الا زيد وليس بشي لما ذكرنا ان

معنى ح

دون المرفوع ح

على النصب بنزع الخافض

ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر
وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ما الا زيد قايما لتقدم المستثنى
المفرغ على الحكم وايضا لا تعمل مع ما يمنع الفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي
قوله واذا عطف عليه اي على خبر ما سوا كان منصوبا او مجرورا بالبا الزائدة قوله بموجب وذلك اذا
عطفت ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب
وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثنا فلا نعيده وقال عبد
القاهر هو خبر لمبتدا محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف
المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده
فهو على هذا من باب القطع كما يجي في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع
خبر ما مرفوعا عند ما تنعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشايم
ليسوا مصلحين عشيرة. ولا ناعب الا ببين غرابها. وليس ما ذهب اليه بشي لان مثل ذلك ليس بمطرد
ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالبا منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال. معاوي اننا بشر فاسجح. فلسنا بالجبال
ولا الحديدا. ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد
وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعدا
ولا قاعد وذلك بتوهم البا فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشايم ليسوا مصلحين
البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا تكثر البا في مثله حتى
يكون المعدوم كالثابت وقد تعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال
المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرو او بكر وان عطفت على خبر ليس او ما
المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعد غلامه جاز لك في
ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية مقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد
قايما او ليس زيد قايما ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعد غلامه فتكون عطف اسمية على فعلية
ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس
مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال والذي في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف
عليه حال رفعت الصفة التي بعد حرف العطف او نصبتها لان ما وليس لنفي المطلق فظاهرهما الحال
وتقول على هذا ما كان زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي
واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال والذي في ما زيد او ليس زيد قايما ولا عمرو قاعدا
او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني مع
ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد
قايما وليس زيد قايما وما زيد قايما ويجوز في ما زيد قايما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان

باب ح

منى

زيد قايما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك
فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا اي ليس زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل
عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قايما ولا قاعد ابوه ان يكون لكونه خبرا
مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسألة جر المعطوف على توهم الجر في
المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما
على تقدير جواز دخول البا على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت البا في هذه المسألة في قايما نحو ليس
زيد او ما زيد بقايم ولا قاعد ابوه جاز ذلك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سوا
ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما منكرا فقلت ما زيد بقايم ولا قاعد زيد
فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب جملة واحدة وتكرير الاسم
في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا اعني اقامة الظاهر مقام المضمر لان الضمير
اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في جملتين فكثير وان
انفصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسمه
بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قايما عمرو وعمرو وابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا
به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلهذا اجاز مع
ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة كما لو هو مع المرفوع
بعده من العايد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقايم
او قايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرو الا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله
ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو
ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه
على الاسم او جره ان جوزنا دخول البا على خبر ما المتقدم على الاسم على مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس
فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية
ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف
عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي في باب العطف
وبعض العرب ما منع من نحو ما زيد قايما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بنا على ان العطف لا يجوز الا بتقدير
العامل بعد العاطف ولا يجوز وما الا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين
اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجي في باب التوابع واجاز
المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي يكرر ذكره فا
الاندلسي ينبغي لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لا اعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف

من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم للا الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال
ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق التا لا نحو لات فيختص بلفظ الحين
مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفرا تكون مع الاوقات
كلها وانشد ولات ساعة مندم والتا في لات للتانيث كما في ربة وثمت قالوا انما تانيث الكلمة
اي لا او للمبالغة في النفي كما في علامة فلذا اوليها حين نصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين
خبرها اي ولات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التا اذ تصير على عدد حروفه
ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجي في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيها
وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا
تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب
بعدها بتقدير فعل نحو لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر
وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا انما مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى
كون لات هي لا التبرية ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر
محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن
ابي عبيدة ان التا من تمام حين كما جا العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم
وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان
ولات هنا ولا يقال تاوان وتهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر
السيرافي عنهم وليس بشي اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرور وان نادر ولم يسمع لات
حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان
عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان
ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة فبني اوان على السكون ثم ابدلت التنوين من المضاف
اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجملة وبني على الكسر
للساكنين لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتي بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات
من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو من قبل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات
اي لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما
لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت
نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال اي اثر الاظعان عينك
تلمح نعم لات هنا ان قلبك يتيح اي ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك
لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك
العذر لورود في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك بدلا من الطيب
او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا اذ يشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد
مسنده اذن ولم يثبت **قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اقول**

قات

تبيين شرحه فيما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح والياء قوله والمضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا اقول يعني الاسم او لا يعطي ان المجرور بحرف
جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح
القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول لاجل الاضافة
واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر
قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد قوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب
لفظا او تقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة فالعامل معنى واسطة
اي متوصلا بالحرف ظاهرا او مقدرا قوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا اقول احترزت بمرادا عن
المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد وللقائل ان يقول ان اردت انه غير
مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر
مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر
في الاضافة مراد اي عامل وهو الجر وكانت قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا المجرور بحرف جر مقدر
على نحو ما ذكرت من تحصيص المعرب بانه ما اختلف اخره ويفضي الى الدور كما ذكرتم اذ كون المضاف اليه مجرورا
يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما جاء ليعرف
فيرتفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا اعلم بما ذكرنا من بقيا عمله اي الجر
واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولك زيد حسن الوجه مضافا
اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن نصبه
لا بمعرفة الجر كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه الا
ولا قبلها الى حرف جر بل قد يقدر عوام الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من يعمل متعدية بنفسه نحو
انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العا
في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل اللفظي اشكال اذ قلنا العامل هو الحرف
المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو
اردناه لك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون
بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر
الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر في المضاف اليه
للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين والنون لاجل الاضافة فقال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية
للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما تقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم
في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو
الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب قوله
فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها اقول قال في الشرح الغرض انه يبدله
فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة

مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومود بالحد امر وضارب زيد ليس الحرف
فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد
فان المضاف فيه يكون فعلا او معنى الفعل قوله مجردا تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني
التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في
كم رجل ومن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي فيه
كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف تاء التانيث اذا امن اللبس كقوله
تعالى واقام الصلاة وايتاء الزكاة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله
وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما
عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف
وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اقول اعلم انه لا تلتبس المعنوية الا
باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال
المعنوية ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها
نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه
قوله ثم قسم المعنوية ثلاثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في اقول قوله فيما عدا
جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف
اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم
وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام
وان كان يقال منه بعض منه ونصف منه ويد منه لان التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم
حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلاثة دراهم وراقود خل فانما كنت فيه بالمقدار عن المقدر
كما في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلاثة وخل
راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير
المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا
سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق
لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غيره ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها
بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يجوز
اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان تقول نحو ضرب القوم اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام كما قاله
النحاة ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في اضافة
بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشب لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء سهيل وهي التي تقال لها

مضافة الى معمولها اي كلا من
اما ان لا يكون المضاف صفة

اسم

اضافة لا دون ملابسة فتقول لكن ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الاضافة المحضة
فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو بتقدير من ولا ثالث لهما قوله وتفيد
تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع
المعرفة لان وضعها لتفيد ان للواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي
معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له
مزيد خصوصية بزيد اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين
المخاطب وبالجملة حيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان قولهم قبل العلمية جزء
وحينئذ يستقيم المعنى نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية فهذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا
تظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام
لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او
ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل
تخصص من غلام امراة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف
فان كان ذا لام حذف لانه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • باييض ماضي الشفرتين يمان • ولا يجوز اضافة سائر المعارف من
المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من
اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وكذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به
معنى نحو زيد الصدق ويجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء
وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف في الاعلام عن التعريف
لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض
من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم
ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك
ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب
ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا المماثلة
زيد لا تخصص ذاتا اي نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول
والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضيف
غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك
كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب
عليهم فتعرف غير المغضوب لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء
كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة
والنكرة بمعانيها فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا

بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا
وبقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة وحمل غير على الاكثر
مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه
غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب
وانما جاز مثل هذا الحمل غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم
في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تناسبهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه ابي عشرونك
مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرونك غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا
سيما اذا اعضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس
قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب
كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك
وغيرك وما في معناهما انهما لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضافا الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك
ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال
فالجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء
والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك ونهيك وبجلك انها لم تتعرف لكونها
بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك
واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته وتدخل عليهما
من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت
هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لانها بمعنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت
برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف
في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا
قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبامراة كافيك من امراة اجراء له
في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين
ناهيك من رجلين وبامراة ناهيتك من امراة وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك
وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة هدك ومعنى هدك اي اثقلك
وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء هذا متصرفا نحو
برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز
ان يقال في حسبك وهدك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض
العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي اني رب واحد امه • اخذت
فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف
الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف

الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه والهاء عايد الى رجل
وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة
غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف
لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشي نحو رايت رجلا هو واحد امه
وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن ابيه ونادرة دهره ونحو ذلك قال ابن
كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جائني غلام زيد ظريفا اي
غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف
التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغنا في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت
بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة
والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد
ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي
اخذن ومنه قوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسى التانيث والجمع
وقد يكتسي المضاف البنا من المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنية **قوله** وشرطها تجريد المضاف
من التعريف **اقول** قد مر وجهه **قوله** وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد
ضعيف **اقول** نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة الاثواب
الى العشرة والماية الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف
المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانه لم ينقل
عن قوم غير فصحاء الفصحا على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف
اليه لان المضاف هو المقصود بالنسبة وانما جي بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو
فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف
لغرض تبين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلاثة مثلا ولم تذكر من
اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعث الثلاثة اي تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة
الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة
ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان
الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد
المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع
الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة **قوله** واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد
وحسن الوجه وجاز الضارب بزيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب الماية الهجان
وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضاربك **اقول** قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد
وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها ومنصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى

معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها
فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين
اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون
معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معمولها لكنه
ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه
النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال
رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين
بتقدير اللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل
او بمعنى في في ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قبيل
كربلا صلوات الله عليه او انه بمعنى الماضي كانه قال يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كالوالي السموات
وارادة الماضي على طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى
وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل والاولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة
اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجي واسم المفعول المضاف الى مفعوله ما لم يسم
فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة
المفعول لفظا على ما يجي في بابها ان شا الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلاثة
اشيا اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها
واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجي الكل في بابها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل واسم
المفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف
اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة
والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية
فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل اما افعل التفضيل
فسيجي حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل
والمفعول فعملهما في مرفوع هو سببي جايز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه
ومسود وجهه ومودب خدامه وذلك لان ادنى مشابهته للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص
المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه
على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل حر صفة سرجه فاذا كان كذا فاضافتهما
الى سببي هو فاعلهما معنى لفظية وانما قلنا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في
الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا
مودب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص
ولم يمكن تعيين هذه الثلاثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد

فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد وتعمل ايضا
اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت
برجل نايم في دار عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح
انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل
كما يجي وكذا يعملان في الظروف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت
برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا
المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية
فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهي مشابهته للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى
الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما يشابهان اذن المضارع الصالح لهذه المعاني
الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال
فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار
ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله
وعمرو يسخو بموجوده اي هذا عادته فاذا اشبه اسما الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه
المعاني الثلاثة فاضيفا فيهما اذا الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم ورب ابنية المبالغة
كما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انه لمنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق
سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاستعمال ولا باسم الفاعل المستتر فكان اضافته
لفظية كقوله بمنجرد قيد الاوابد هيكل ش اي بمقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر
اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار ش واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم
يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل فتكون اضافته عنده لفظية والدليل
على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا فجعل فاطر
وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه
قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام
بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر
فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر
يصح ان تكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان
استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه قال سيبويه تقول مررت بعبد
الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول برجل شبيهك اي المعروف
بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله
اسم فاعل من صحب يصحب بل تعديه جامدة قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم
غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطي الدار

اي يعطي الدار وعمرو مكسو الجبة اي يكسي الجبة وحال المثال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم
ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهي ان
بخلاف الصفة فانها تودي مودى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول زيد
ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر
كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد
عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل المرفوع كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير
الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيتخصص
المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعريفه
بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر
بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل
واسم المفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سياتي في ابوابها قلت ان الامر
كذلك الا ان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من
ضروراته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل
والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة
قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي
لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر
المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف
لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما اقوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت
في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كما في
الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة
المصدر ولان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول **قوله** ولا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اقوى الا انه يطلب
التخفيف اللفظي **اقول** ما التخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف
وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسو الفراو اما في اسمي
الفاعل والمفعول المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه
معا نحو زيد قائم الغلام ومودب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف حذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومودب خدامه
وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقايم الغلام
والمودب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لا تفيد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة
ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل

باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت
في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير محضة ولا معرفة قوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد
تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع زيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفه
صفة للنكرة وجازت الثانية لكون المعرفه اذن صفة للمعرفة وهي من جهة انها تفيد تخفيفا
جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين
في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه
توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب
الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف
دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان
امكن ما قاله الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم
بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف تنسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع
ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه
تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف فشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه
هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة
المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع
لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجي باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام
كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا
عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه
الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما الشرط فيه ضمير فلا
فلما جي باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا قصدا لجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول
فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة
الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان
في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية
حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجي لم يجيزوا
في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كاضافة
الوصف الى موصوفه فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها
له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه
الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم من تشبيه
الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه

الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضه
فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك
الى الفراء انه يجيز اضافة المعرفة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى النكرة فلا فعلى هذا
له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف
التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة والنكرة كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء
يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل وزعم ان تاويله هذا هو ضارب زيد وهذا
هو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فليجعل ما بعد الالف واللام جملة
اسمية في التقدير ولا توجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي
هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجهه وهذا الغلام
زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان
في الضاربك قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس
الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف
لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير
المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة
فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف
لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا باللام هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول
اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام
وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضا
زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام
وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان تعرف حال اضافة اسم الفاعل
والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول
المضافين الى معمولهما من سببيهما في حكم الصفة المشبهة كما يجي واما اسما الفاعل والمفعول المضافان
الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد
منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو
ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو
والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المعمول
به معرفا باللام وان كان الوصف المقترن بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل
والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها او علم
جر نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب

رب

غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان تجوز الضاربه
على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يحمل ضمير المعرف باللام في التابع
مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما
يجيء عن قريب وان ولي المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المظهرات لم تجز اضافته اليه
خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها ضمير فحذف التنوين والنون فيهما واجب على الصحيح
وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية
تشبيها بيحملني وان كان شاذا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا هم القائلون الخير والامرونه
اذا ما خشوا من محدثات الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه
جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذه الضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء
في الامرونه ومحتضرونه للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما يثبت وصلا
ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب
لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر
واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب
لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب
ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا بالاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو
عورة العشيرة بالنصب كما يجيء وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام
مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما
في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجيز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضا
الرجل وزيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل
قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام
زيد ويا غلام زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فعنده
انا ابن التارك البكري بشر الا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور
ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة
المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره عبد المائة قال
واما اذا عطفت عليه نحو زيدا او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه
قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى
الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان
فاما ان تكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها
اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام نحو درجة او بدرجات او منكرا
كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى
ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر

مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقامت على ربعيهما
جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب
الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذ حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا
عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه
الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية
الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة مضمر بارز وهو في الاغلب واجب اضافتها اليه
نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمعرف
كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنون للمعاقبة للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام وان ولي
ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام نحو الحسن الوجه او بدرجات نحو الحسن
وجه ابي الغلام او لا تجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه لما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك
ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة
اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي
فيها المثنى والمجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت
بالرجلين الحسني غلاميهما والجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة
لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا تضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب
في داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة
الهجان اي المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله
وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذة وهي الحديثة
النتاج وتزجي اي تساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف
اسم مماثل له في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول اقول اعلم ان الاسمين المجاز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين
اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول
على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على
الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك
فيه الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص
نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما
جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام
المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال شيء زيد ونفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من
غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز
ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذات صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى

المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو ما الهن
حي بناجي اما الاسم المضاف الى اللقب فتقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين
واشهر من الاسم كما يجي في باب العلم ويجي هناك انه يجوز نصب اللقب لموحد ورفعه على القطع سواء كانا
مفردين او مضافين او احدهما مفرد دون الاخر وانه ان كانا مفردين او لهما جاز اضافة الاسم الى اللقب
ايضا وهو الاكثر وظاهر كلام البصريين انه اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه
وقد اجاز الزجاج والفرا الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاني قيس قفة وان كانا مضا
او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان
لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف
اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك
اللفظ الدال تقول مثلا جاني زيد والمراد المدلول وكتبت زيدا والمراد اللفظ فمعنى جاني سعيد
كرز اي ملقب سعيد كرز هذا اللقب ولا ينعكس التاويل الى ان يقال ان الاول دال والثاني مدلول
حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت
سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت
قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم لان اللقب يفيد تعيين الذات الذي
يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا او
ذات وما تصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها اقرب من التاويل المذكور اذ معنى
جيت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف فكذا
جيته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا ببعض وذات بالبعض الاخر يحتاج
الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين
بل بالشرب فيهما فالمعنى حين زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه قوله اليكم
ذوي ال النبي تطلعت • نوازع من قلبي ظماء والبب • اي اصحاب هذا الاسم وجاني ذو اسبويه اي
صاحبا هذا الاسم كما يجي في باب الجمع واما قولهم ال الخمر وال المرى في السور فليس من هذا الباب
اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كان الموسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في قولهم
هذا حي زيد فتاويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص فمعنى
هذا حي زيد عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت
فعله حي زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لا انه تسبب اليه الفعل وهو معدوم
وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا قايما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه
وان كان المشار اليه ميتا قال الا قبح الاله بني زياد • وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا قران اباك حي
خويلد • قد كنت خايفة على الاحماق • وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل هذا الموضع
المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما • ومن يبك حولا كاملا
فقد اعتذر • وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم • وجوانبه من بصرة وسلام • وفي قوله لا ينعش

الطرف الا ما تخونه • داع يناديه باسم الماء مبغوم • ومثله لفظ المقام في قول الشماخ • ذعرت به
القطا ونفيت عنه • مقام الذيب كالرجل اللعين • والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله
اسم السلام اي لفظة الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الشيب اي صوت الماء اذ الاسم هو اللفظ
والصوت والمسمى مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد
هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ الاسم المحكوم بزيادته الا مع
ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادي فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء
واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذيب
فهو من باب الكنايات تقول مكانك مني بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذيب
فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون
جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني
بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة
او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة
الصفة الى معمولها عندهم اذ لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من
حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه
فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى
غيره فبعدته في اللفظ عن المجرور وبه غاية التبعيد فلهذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع
الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا بالعكس ولهذا ينصبون المرفوع
بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على
شي واحد فهو اضافة الشي الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشي الى
نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجي من مذهب الفرا ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة
فايدة كما في نفس زيد نحو شط النوى وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الموصوف والصفة في الاعراب
واجب وليس بشي لان ذلك انما يكون اذا اتبعا على حالهما اما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا فالمسالة
وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقا كسيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو
موصوف هذا المجرور حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقا وانما نسبوها الى الحمق
لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان
هذا اليوم جامع الناس في مسجد للصلاة وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى اي اول الساعة
بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كما تعرضه لان المعنى شي جرد اي بال ثم حذف
الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان
خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف
الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى
صلاة مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة

والبقلة المحتملة الى هذه المحققة لفائدة التخصيص لتكون صلاة الاولى كصلاة الوتيرة وبقلة الحمقاء
كبقلة الكبيرة وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشبط الروي
وليث اسد والفراعين اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف قال العرب تجيز اضافة الشي الى نفسه اذا اختلف
اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه * سيرضيكما منها سنام وغاربه * والنجا هو الجلد والانصاف
ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة كفسخ الرجا منهم شفقات وجلهم وقوله هو سلاسل الهوا ولو قلنا
ان بين الاسمين في كل موضع فرقا احتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة اولا على ما تقدم
في افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله
التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجي ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان
اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي الجزولي هي غير محضة
لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل
من القوم لابتدا الغاية والجار والمجرور مفعول افعل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها
الذي هو المجرور وبعده سوا المجرور من ظاهرا او مقدرا فهو كاسم فاعل مضاف الى معموله نحو ضارب
زيد ومعنى من الابتدا انه في افضل من القوم انه ابتدا زيد في الارتقا والزيادة في الفضل من مبدا ت
هو القوم بعد مشاركته لهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفة
المشبهة كما يجي في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه
مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا او يعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب
التمييز الذي نصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر
ملك اضلع البرية لا يوجد * فيها لما لديه كفاء * وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم * اقل به منا
على قومهم فخرا * ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة
على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان
صاحبه متفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء
المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس متفضل في الظرافة على كل واحد من بقي بعد زيد
من افراد الناس فالمعنى بعضهم الزايد في الظرافة على كل من بقي منهم فلا يلزم منه تفضيل الشي على نفسه
لان ذلك لم تفضله على جميع اجزا المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه
فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وكلهم وجزؤهم وواحدهم ولو كان بتقدير
من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في نحو خاتم
فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا كما في نحو هذا افضل
القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل
قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدا محذوف اي هو اضلع وخير قومهم
نصب على المدح وثانيهما ان يكون مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شي للتخصيص سوا كان
ذلك الشي مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل

ان الهاج

افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر
لا لتفضيله على اجزا المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم تقول افعل بالمعنى الاول
اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفرده نحو افضل الرجل وافضل
زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسما الاجناس التي يقع لفظ مفردها
على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر والرجل خير جليسا بهذا المعنى فيقول زيد افضل
الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما
اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل
رجلين والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد
المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي فيما
حكم افعل اعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفته الى
النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا
موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن مثله او مثليه او امثاله وكذا افعل المضاف
بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز
مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه
لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج اي رجلين زيد
واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف تعيين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة
منه ومن امثاله ليخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله
فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها
الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضا زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتبيين بعض
من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا
قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا لما يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك
البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي
الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال
سوا اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما
جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة
معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا فالمعنى من المسؤول
ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة متعينة منقسمة الى المسؤول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل
اي قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسموا
رجلين رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افعل
نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين
اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس

إذا كان كل قسم رجالا فافضل سوا اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزا
ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزا مثل الزيدين
تثنية بل هو جزو واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال
لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين و[illegible]
ان صاحب افعل التفضيل مفضل على جميع اقسام المضاف اليه فقولك في زيد افضل الرجال انه افضل
من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل وهو قسم من اقسام
الرجال كما كان في النكرة سوا وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز
اي الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال
هذا واي الرجال هذان وهاولا لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا او مثنيات وجموعا فان قيل فكيف
جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزايه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال
ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فيصح ان يعبر به
عن كل واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها للتخصيص بعض الاجزا وتعيينه فلا يطلق
مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزا كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون
اجزاوه بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل
تكرر المسول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامراة واي رجل وامراة هذا
وهذه وانما هو لضم الحق واياك فالمراد به ايانا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب
اذا كان لا يدل عليه الضمير في ايانا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف والمعطوف
عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور وعلى شي الا باعادة الجار فتكرر اي للمحافظة
على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال ٥
فايي ما واياك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجا مثله في الضرورة اظلمي واظلمه واي معرب
مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية
للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما
الحسنى اي اي اسم وتجريدها من التا مضافة الى مونث افصح من لحاق التا كما يجي في الموصول قال
تعالى باي ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم اي لا يقال نحو كل الجميع
ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم قوله ليث واسد ومنع وحبس مثالان للخصوص الاول
عين والثاني معنى قوله عين الشي يريد بالشي شيا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد ولا [illegible]
اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف
اذا امن اللبس وجا ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما
اي ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى
واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى
شي كما يقال في المثل ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة اي ولا كل بيضا وانما لم تقدر ههنا مضاف

معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر
مضافا وتقول ما مثل عبد الله واخيه يقولان ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك
اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا وجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف
اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقولان ذلك وليس
هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسلة الثانية عطفا على اخيك
لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسلتين لكان الذي ادخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير
ما انسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك لا تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا
عمرو وعمرو فان المجي ليس منتفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها
بان مثل هذا كناية وليس بمقصود فكانه نعته ومن يقال مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل
وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ
ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان
الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجي الفسادات المذكورة
قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف ف
اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتا
ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذا لفظ المفرد بمعنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم
كاسما الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث بمعنى المونث
كثير فعلى هذا لا منع من اكتسا المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغنا
في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما
التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان واما الجمع فكقوله فما حب الديار شغفن قلبي واما اذا
الفاظ الغيبة بمعنى الخطاب فلم يجي الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد [illegible] ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب
كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التانيث لقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام
طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ما بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في
التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير
ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت
حمار برفع صوت الثاني اي مثل صوت فاذا جاز ان تقول نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد
واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا
واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل
فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرية وقد حذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القيام المضاف
اليه الاخر مقامه كقوله وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها

هذا جائز

حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف
في المكان او شبيها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك
المحذوف فالبنا على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها حيث وعوض ومنذ وحيث كما يجي في الظروف
المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سوا كان المضاف
الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به
بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه
تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب
سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير
الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف
اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب
سيبويه في نحو زيد وعمرو قايم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب
المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي ف
ربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف
المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض
واذ واذا وان لقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض واذا قطع كل وبعض
عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب
كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير
كله وقد حكى الخليل في المونث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المتضايفين اعلم ان الفصل بينهما
في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها
وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله تمر على ما
تستمر وقد شفت غلايل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شا الله ابن
اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره
في الكلام وقد جا في السعة الفصل بالمفعول اذا كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراة
ابن عامر قتل اولادهم شركايهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهيم
وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في القرآن
بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في
غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرية والفصل بغير الظرف في
غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم
تواتر القراات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق
به الى يا المتكلم كسر آخره واليا مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية

يا ادغمت فان كانت يا ادغمت وان كانت واوا قلبت يا وادغمت وفتحت اليا للساكنين اقول الصحيح
في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعدو وزيد ويعني بالملحق به ما آخره يا او واو قبلها
ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي والكي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح
وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به
اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره انما لزم ما قبل يا المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبة
ولهذا اجوز هذيل قلب الف المقصور يا وان كان الالف اخف من اليا فقالوا فتي وهذا قالوا في
الافصح في نقلب الواو يا كما يجي قوله واليا مفتوحة او ساكنة يعني اليا اللاحقة للصحيح والملحق
به واما اليا اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها
السكون او الفتح ويجوز حذف اليا قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره
الفا يعني انه لم يجر الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او يا والالف ثبتت
في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كغلاماي او لا كعصاي وحبلاي ومعزاي وهذيل تجيز قلب الالف
التي ليست للتثنية يا كما تعم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل اليا للتناسب في الصحيح والملحق به وواو الجر
المدغم حق الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثمة نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل اليا
كالفتحة قبله فغيروها الى اليا ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع
بغيره بسبب قلب الالف يا واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا
بسبب قلب الالف يا بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب
على هذا ان لا تقلب واو الجمع في نحو جاني مسلموي يا لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق
وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل اليا لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز
هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب
الواو في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو واليا وسكون اولهما ولا يترك
هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر
في الفاعل والمفعول معا وقد جا في الشعر قلب الالف يا مع الاضافة الى كاف الضمير قال
يا ابن الزبير طال ما عصيكا وطال ما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فان كان
يا اي ان كان آخر الاسم يا وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي
ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو يا لان قياس
لغتهم كما يجي في التصريف اذا اجتمعت اليا والواو وسكنت اوليهما قلب الواو يا وادغم اولهما
في الثانية وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام وقلب
اثقلهما اي الواو الى الاخف اي اليا وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو
يا سوا كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
اليا الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها
ضمة فان لم يود الى لبس وذلك نوزن وجب قلبها كسرة لليا كما في مسلمي ونهل ذلك قربها من الاخير

اخف

الذي هو محل التغيير فلهذا لم تقلب في سُيِّل ومُيِّل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام
تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مُيِّل وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها نحو لي في جمع
الوي اذ يشتبه فعل بفعل **قوله** وفتحت اليا للساكنين يعني اذا كان قبل يا الضمير الف او يا او واو
ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز مع الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين واذا كان اخر الاسم
يا مشددة مكسورا ما قبلها كما في نحو جواري وكراسي جاز عند اضافته الى يا المتكلم حذف اليا الثانية
وادغام اليا الاولى في يا الضمير ومنه الحديث لكل نبي حواري وحواريّ الزبير بفتح اليا على ما اختار
الوضاح وان انفتح ما قبل اليا المشددة جاز حذف المدغم فيها قبل يا الاضافة في الندا خاصة
ومنه القراة يا بنيّ وذلك لان المنادى لكثرته قد خفف وان لم يكن ثقله في الغاية الا ترى الى رحيم
وقد جا اليا ساكنا مع الالف في قراة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو
مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجرا الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة
ضعيف وجا في لغة بني يربوع فيها الكسر مع اليا قبلها وذلك لتشبيه اليا بالها بعد اليا كما في نحو
فيه ولديه ومنه قراة حمزة ما انتم بمصرخيّ وهو عند النحاة ضعيف قال لها هل لك يا تا فيّ
قوله واما الاسما الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخيّ وابيّ وتقول حمي وهني ويقال فيّ في الاكثر
وفمي **اقول** هذا حكم الاسما الستة عند اضافتها الى يا المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين
ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ لا
تكلم على المضاف الى يا المتكلم وهو ضمير **و**ضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على
ضربين ضرب اعرابه على عين الكلمة ولامه محذوف وهو فوك وضرب اعرابه على لام الكلمة وهي الاربعة
الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلاث قطع الاضافة واضافته الى يا المتكلم
واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقا
الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها
اولها واما الابقا فلانه اذا نوّنا ادى الى اجتماع الساكنين فيؤدي الى البقا على حرف واحد وذلك لان
اصله فوه بفتح الفا وسكون العين اما فتح الفا فلان فم بفتح الفا اكثر وافصح من الضم والكسر
واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو
ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنا
الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها
في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه
ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع
والجر كما قال كها با الثاني من اسما كاف وقال اخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف
عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى يا المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال
الثلاث وقياس اصله فوي كعدي ثم فيّ لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما
اعرب بالحركات اذا اضيف الى اليا ان تقتصر من الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا

كالحركة الاعرابية الواو كالضمة واليا كالكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست
باعرابية ولا بنا عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت
الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجي بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة
البنائية في لا رجل بالاعرابية فقيل لا رجلين ولا مسلمين وما قبل اليا الاعرابية في الاسما الستة مكسور
فكسرت الفا في فيّ وتقول لما بني الواو مع يا المتكلم وقد لزم هذه الواو ضم ما قبلها وان كان ذلك لاعراب
الكلمة بالحروف ضم فصار فوي واللام محذوف نسيا منسيا فصار مثل الادلو في جمع الدلو فقلبت
الواو يا والضمة كسرة فقيل فيّ وقد يقال في وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافة قال
كالحوت لا يرويه شي يلقمه ؞ يصبح ظمآن وفي البحر فمه ؞ والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال
الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة
اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ابقاؤها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا في فيّ
من فمويهما ؞ على النابح العاوي اشد رجام ؞ وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم بان قال
الميم بدل من الها قدمت على العين واما اضافته الى غير يا المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف
كما ذكرنا وجاز فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احدها القطع عن
الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجي في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة
الى غير يا المتكلم فالاعرف اذ ابوك واخوك بجعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجي
في لغاتها وثالثها الاضافة الى يا المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة
الى غير يا المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى يا المتكلم فلا معنى لردها
معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير يا المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش
وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف ولما ردها الزم اليا ما قلنا في فيّ على
وشبهته قول الشاعر ؞ وابيّ مالك ذو المجاز بدار ؞ واجيب بانه يحتمل ان يكون ابيّ جمعا لاب مضافا
الى اليا اذ يقال في اب ابون قال ؞ فلما تبين اصواتنا ؞ بكين وفديننا بالابينا ؞ كما قيل في اخ اخون
قال ؞ وكنت لهم كشر بني الاخينا ؞ والمذهب لا يثبت بالمحتملات **قوله** واذا قطعت قيل اخ واب
وحم وهن وفم وفتح الفا افصح وجا حم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا وجا هن مثل يد مطلقا
وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع **اقول** اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات
المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان
والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي
العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين
واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدي منها
بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا ونقصه حال القطع عنها
واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصا
مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون

كرشا مطلقا واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاحوال
الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم تكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسما الستة ولم يذكرها
ايضا الزجاجي فيها واما ثالثتها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك
ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر فللضرورة وليس لغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف
في الاضافة الى غير اليا وفتح الفا مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ميما عند الاضافة الى اليا والثانية
والثالثة والرابعة فم مثلث الفا محذوف اللام منقوصا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفا
بنا على ان الواو التي ابدل منها الميم نقلت في حالة الاضافة الفا وياء فتكون الفا في الحالات الثلاث
اذن مثلثا لا للاعراب فتجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة
فما مثلث الفا مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام فقد مثلت على
العين كما مر فيكون قوله فوهما مما شذ فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفا
ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلا
من العين واللام والجمع افمام والعاشرة اتباع الفا الميم في حركات الاعراب نحو هذا فمه ورايت فما
ونظرت الى فمه وكانه نظر فيها الى حال الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء مرء
ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرءا ومرء وعين امرئ وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلاث لغات
القصر كعصا والتضعيف كدد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع اقول لم يقطع لانه ليس مقصودا ابدا وانما هو وصلة الى جعل اسما الاجناس صفة
وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا ثم لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاءوا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجي
لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه
واما اسما الاجناس التي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها جنس ما يقع صفة
اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف والمضاف اليه ضمير وعلم لم يصح
قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة
وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذان وذلك لاجل انه
يجري صاحب هذا الاسم واما قولهم ذو زيد وذوي آل النبي فانما جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب
هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قال والواو اصل هذه الاسما الستة كلها فعل بفتح الفا والعين الا
فم كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها
بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة
واما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين
افعال كجمل واجمال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال
ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مونثه اعني ذات واصله ذوات كنواة
لقولهم في مثناها ذواتا واما حذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت

بنيه

في المونث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة من جميع متصرفات ذو
الا في ذات وذوا وذواتا وقال الفرا الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاء واما هن فانه لم
يسمع فيه ما يستدل به على تحريك عينه ومونثه وصفته بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه
يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تا التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل
في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها
وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك ها لقولهم افواه وفويه ولام ذو يا لان عينه واو بدليل ذواتا
وذوات وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم
ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا
لام حم قد يكون همزا كما تبين **التوابع** كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة **اقول** قوله كل ثان
يشمل التوابع وخبر المبتدا او كل ما اصله خبر المبتدا كخبري كان واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي
اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت والحال
والخارج عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا او التمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا وقوله من جهة واحدة
قال يخرج هذه الاشيا لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه
خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما
وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا
وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا
وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام كما تقرر في اول الكتاب
وانتصاب الاسما المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا تتغير الجهات بسبب تغير
اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا
وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو هو
الغفور الودود [illegible] وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة
نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا لا يتغير اسماؤها
ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني
لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرناه وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان
ماهية الشي لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد
المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها ثان لمتبوعه كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه
تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل
في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان
عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم
منسوب اليه مع تابعه فان المجي في جاءني زيد الظريف ليس في قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل الى
زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل

التوابع

المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى
انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان
الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معاً وجعله معنويا كما ذهب اليه
الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل
عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن الحمل بالظاهر
الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير
ذلك من الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذات ولذا لم يشترط مطابقته
للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل
وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا
بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما
لم يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال
نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور
والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر
اخر لان المتبوع اذا كان الساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني و
سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه
اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان
انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال
سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري
وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول لقولك يا زيد وعمرو واقول
لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان
في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء
فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا اخر واستدل ايضا
بقولهم قام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا
ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظه الواحد والمراد ههنا
القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا الاجتماع في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل
والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد وكما
معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلة بدرهم والمراد انهما معا بدرهم ولما
لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير
ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال

بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة
الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول واشتراطه
عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

النعت

اكثر **قوله النعت** تابع يدل على معنى في متبوعه **اقول** قال في شرح المفصل الصفة تطلق
باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر
المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه
معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع
باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سال نفسه وقال ان
اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار
الذكورية والانسانية قال الجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء
الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في
الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان
المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى
الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا
فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة عن متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات
مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى
ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو لم يدل الا على ذلك المعنى لكان الصفة هو الحدث
كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في
حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود
بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد
بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم
بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ
بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة
الا للدلالة على ذات تقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة
يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقال يدخل
في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ او المفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل
على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو
قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو رجل قائم ابوه فيه ثم نقول انما
خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر
واما التأكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم تدل على الشمول

الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع
والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما قال الجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حد
مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله
مطلقا قصد به اخراج الحال في قولك ضربت زيدا مجردا اذ الحال يعني في زيد لكن لا
مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب
سابقة من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا لو
استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية
لكل ما يخصص صاحبه فقولنا اسم تخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا
في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع تخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال
ثلاثة لانه لا يوضع لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل وتخرج اسماء الاجناس
المؤولة بالمشتق سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على
معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا تخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل
لانه ليس بالوضع فلا يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجي فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد
ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى تخرج الفاظ
التاكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شي بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا
غير الشمول تخرج الفاظ الشمول في التاكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلاثتهم
عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها او جميعهم وقولنا
وصاحبه تخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية تخرج هذه
الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل
منقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخصص صاحبه
تخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل
ويا ايها الرجل ومع هذا في اسماء الاجناس صفات عامة وكذا تخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجي ببعض له
للموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا
وزيد عالم او العالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا وتقول في حد
الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا
نحو هذا الرجل فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه
وبرجل حمار وغير ذلك وتخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفايدته تخصيص او توضيح وقد
يكون لمجرد الثناء او الذم او التوكيد نحو نفخة واحدة اقول معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولنا جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد
من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع
الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله

وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم
او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان
مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث
اذا عرف المخاطب زيد الاتي قبل وصفه وان كان له شريك في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد
اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك
المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم
وثلاثتهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع
معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجي لمجرد الترحم
نحو اما زيد البايس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى
عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا
اقول قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة
كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في
المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق
هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو
مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا لانه لا يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق
وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف
دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه
لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف
الى اسم الجنس فانهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى
عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام
كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به
ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم
الاشارة فانه اذا موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب
النداء وجعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس
موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال
اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس
باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال
مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذا الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان
كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فايدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم
تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل

ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا وهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع
قرينة دالة عليه نحو قوله ربابة سقاها لا يأوي لقلتها • الا السحاب والا الاوب والسبل • وكالاورق
في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسما اما قولك هذا الرجل فللموصوف
فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف الندا من مباشرة
ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اي واسم الاشارة
في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم
الاشارة يقع وصفا للعلم المضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مسا
واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه
بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك لان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك
لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشي بالكمال في معنى من المعاني والتعجب
من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث
يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفرا في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط
في اي الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها معنى
كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو
فمعناه اي فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحا
نحو هذا زيد اي رجل فتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو
مررت بجارية اي امة واية ما جارية واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف
الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع
فلا تقع صفة فلذا اعد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي
عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة
واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة
صفة اشيا لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق
تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل
هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت الرجل كل رجل وجد رجل وحق رجل ولا يتبع
غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلاث كالتاكيد
اللفظي فلهذا لم يحسن انت الرجل كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يوكد بكل الرجل ويتو
بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه
من خلال الخير ما يتفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما سواه هزل وحق الرجل اي من
سواه باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم وحق اللئيم وانت
لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا منصوبا على نكرة نحو قولك الحجاني رجل
ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف

كل م

على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي تشتهيه او شي تشتهيه ولا يجوز ان تكون موصوفة بالجملة
بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله
تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وما غرض فيه موضع الابهام
وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين
ورجال نهيك او نهاك او كفيك من رجال وبرجل هملك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا في باب
الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا
الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين
وافضل رجال ويجي ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله در زيد
من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه
خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا او قسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر
بمعنى المفعول اي بهمومك اي مقصودك او من همه اي اذابه اي يذيبك وصف محاسنه كقولهم
هدك اي يثقل عليك عد مناقبه من هدة المصيبة اي اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان يكرر
الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق
في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن
جيد عندهم حتى صار يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة
كما ان الكذب مستقبح عندهم بحيث اذا قصدوا الاغرا بالشي قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي
كرب لمن شكى اليه المغص كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل
العسل المعروف قال وذبيانية اوصت بنيها • بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة
في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبير
السوء اي الخبر السيء بمعنى رجل صدق رجل صادق اي رجل جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق
رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في لا
التبرية في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف
بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة قال عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير
الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو
الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول
نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى انه اطلق
اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير
شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر كقولك مررت
برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقوى تاويله قولهم مررت برجل اسد

شدة اي يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور وكما في قولك
الكوز مملو ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة ونحو بك
عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار
ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل
حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب
في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يشارك الجوهر في مثل
هذا ما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اشد على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس
من ظلماته • سواء صحيحات العيون وعورها • كان لها منه بيوتا حصينة • مسوحا اعاليها وساجا
ستورها • اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى
الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع
منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وجبة خز
وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وصحيفة
طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم تجر فيها غير
الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز
ان تنعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر
لان معنى فضة حلية سيفه ان فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه يجوز على قبح الوصف بالجواهر
على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن
من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج
خز صفته اي سرج لين صفته كالخز ولين خز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن
فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم برجل ابي عشيرة واخ لك واب
لك قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه
مثل مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاولى في البواقي كالفعل اقول اعلم ان الجملة
ليست لا نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة
والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف
والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون
المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه
او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيد
او كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا او الحال او الصفة
والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان

لها محل لكونها فيها موقعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا
يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات
اشارة الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السما
فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه
الاول عن كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه
نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول
انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه كعلم زيد في جاءني زيد العالم او زيد هو العالم
وكذا زيدية المتكلم هي المجهولة في انا زيد فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذي هو نفس
الخبر والصفة ولو لزم ذلك للزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءني
زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية
لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب
يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذا
الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة
وهكذا هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها
ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونها انشائية كما مر في بابه وتبين بهذا
وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول
وقد يوصف بالجملة معرف باللام يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق
الموصوف لفظا في التعريف وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان
يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير منك نعتان على نية الالف واللام
وانما جراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في
العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام
عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل
الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال
ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف لتقديرها وانما تقدر
اللام في المضارع للاسم نحو يقول ويقوه ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة
قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة
والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص او تعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل
يتصف بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في دا

وقد يحذف الضمير كما مرّ في خبر المبتدأ وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت
في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا
نحو لقيتُ زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول او مفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت
الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامُهُ
فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل اقول قوله بحال الموصوف الجار والمجرور
في محل الرفع فاعل يوصف اي بحال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم
ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشي وصفا لذلك الشي لتنزيله منزلة حاله نحو برجل
مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا التسبيبي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا
وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا او ضارب اباه زيد ولا يكون اذا
اسما الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به
بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها
الى فاعلها ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره
فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز
اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك اذا اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب
الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا
لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا
نحو بزيد ضارب عمرو غلامُه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي
ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به
مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان
علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالفاعل والضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم
وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان
علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء او الزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال
مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب
الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فممنوع لا يلزمه لا ركاكة

به

انه ليس مضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مرّ
في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند سيبويه يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون
هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه
في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة وظن
من خلل الستور باعين • مرضى مخالطها السقام صحاح • واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم
الحال والمستقبل كما مرّ في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حمي عراقيب العصا

وتركه

وتركه به نفر عال مخالطه بين رفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتدا وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا
وجب رفعه على الابتدا حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا
وجب اتباعه للاول وسيبويه يلزمهما ايضا في الوجوب لا الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه
قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول
علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض
لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا
لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي ملازمته رجل جعلت

صاحبه

ملازمته له بمنزلة ما لم يوخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا افعل هذا تقول في المثنى والمجموع برجل
ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على
قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتدا افعل هذا لا يمنع
كون انذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم
تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام [illegible]
واحد اعلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك
فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس
المصنوع منه الشي نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو
برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل اي عشرة ابوه وهذه كلها قياس الجوامد
التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع
الموصوف في اربعة من جملة العشرة الاشيا المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التي
هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة
مجتمعة من الاكسار والاعشار وهو قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشيا كل واحد منها مشج فلما كان مجموع الاشيا ذا الاشيا المركب منها جاز وصفه بها وجرام
على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام
وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وكذا قميص شراذم ولحم خراذيل وثانيها واحد من التعريف
والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله
ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجي في موضعه
ولجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لآخران يقومان مقامهما
والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد
من ثلاثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما يتبعه في هذه العشرة لكونه اياه
في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في
اثنين من جملة الخمسة الاول يعني واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير

قوله وفي البواقي كالفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف حال الموصوف ايضا في الجمنة البواقي منظورا الى فاعله وكان تا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قعد غلمانه وضعف قاعدون وتجوز قعود غلمانه اقول اي ومن جهة ان السببي في هذه الجهة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجي في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجي بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته لتقعدون الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من الضمير او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا اعني هذا بعينه بمررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح او الذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب وانما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجي من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساويا له حتى يقع صفة له وقال بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه منظور اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه ايضا كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم

وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شي اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اقول ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشي العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجوب بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به الى كل واحد اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجي فعلى هذا يحصل قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه الجمهور من النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بما يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين واضعف تعرف ذي اللام فيستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى اني اخاف ان ياكله الذئب كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه ولذا لا يوصف المضاف الى المضمر ولا توصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلامك الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وبعضهم نظر والى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فهو وضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم

ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك
وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من الابهام اي الذي لا يشتبه مرجعه
ثم المشار به والمنادي ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف إليه اقول
المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو
بدل عند ابن السراج صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل
عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجوزوا كون النعت اخص من المنعوت لان
الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك والا لم يحتج الى نعت
والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل
وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف
ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في
ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية استمر ذلك على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية
نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا تقع من الموصولات وصفا الا ما اوله اللام نحو الذي والتي
واللاتي وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما
اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل
فروعي في ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فقولا لهذا المرء
ذو جاء ساعيا هلم فان المنية في الفرائض لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس
نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموصوف
صفة لمن امن كما يجيء والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي
اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف
من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام
والموصول كما يجيء وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف
الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه
مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فان يا رجل صاحبك وصاحب زيد
قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف
الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم العلم
فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى
ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى
احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف
الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ما عرفت
مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب

بعضهم

بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء
ساعيا **قوله** وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن بهذا العالم **اقول** كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك بان
الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا
الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام
اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية
او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع
الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف
اليه والا يليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي
يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم
الموصوف بذي اللام في باب المنادي فليرجع اليه وذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا
اللام عطف بيان لاسم الاشارة **قوله** ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها به ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص
بنوع دون نوع كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف بهذا العالم فان العالم مختص
بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف
من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم
انه اذا كان العامل واحدا او لاثنين معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على
الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما فالاول نحو جاءني
زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة
ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما غلبت العقلاء على غيره نحو مررت
بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا او الحال ونحوهما نحو الزيدان والعلم مقبلون
وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد
فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا
وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد
الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف
بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون
اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا او معمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا

معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت
فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيدٌ الظريفُ عمرًا الظريفَ ويجوز جمعهما نحو لقي زيدٌ
عمرًا الظريفَ الظريفُ نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من
الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال
وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضاربٌ زيدٌ عمرًا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت
مع اتفاقهما تعريفا وتنكيرا نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان
هشاما يغلّب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضاربٌ زيدٌ عمرًا الظريفان
وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون
العمل واحدا او لا والاول في الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيدٌ
وقام عمرٌو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا
رافعين او ناصبين او كانا اسمين او فعلين رافعين او ناصبين او كانا اسمين او حرفين جارين او
مبتداين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين في اسم كان يكونا فاعلين
او مفعولين او خبرين او مبتداين فان المبتدا والخبر يترافعان على الصحيح جاز عند سيبويه
والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت
زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابو عمرو
الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتداين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين
يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد
ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذاك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا
وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كهما على الفعلين المختلفين فان لم تعطف احدهما على الاخر
او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم تتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا
تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام وصف لاخوي ولابنين معا بل تقول كراما على
القطع وكذا القطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا
لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما
مبتدا والاخر خبر وكذا لا تقول جاني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين
تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا
لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين
وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا واتى عمرو قائمين ونحو هذا غلام زيد
فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجاز بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين على الوصف وان
اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز
جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا واتاني عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا
تهانيان معا واعلم انه لا يجوز نحو مررت بعبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك

لاتلتقي

لا تلتقي الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة
وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات
فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر
مبتدا محذوف او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز
واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز
او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى
ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال
ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع
الى الرفع في خبر نواسخ الابتدا نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب واخر معزول عن البيت
جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما اخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم
طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه
وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلاثة رجال كاتب
وشاعر وبزاز وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقولهم كان حمولهم
لما استقلت ثلاثة اكلب يتطاردان واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة
نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز
تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع
مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء
عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع
التاكيد في نحو جاني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت
بذلك ما يعلم المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه
ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف
يستلزم وصفا اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل
فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول
كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاج في القطع تكرر
النعت فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت
اخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى
الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف نحو نعت النكرة
المقطوع بالواو الدال على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع
بحرف هو نص في القطع اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي
ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقوله الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة

وانه الجزر. النازلون بكل معترك. والطيبين معاقد الازر. والواو في النعت المقطوع ه
اعتراضية نصبته او رفعته وتجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا
كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واذا كثرت نعوت شي معلوم ه
اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع
قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت
بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون شنيعا نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في
الندا حال هذه المنصوبات والمرفوعات وبونس اوجب الاتباع في الترحم انما على
النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته البايس ومررت به المسكين
والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيا من المعاني
المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه
تجوز قطع ما بعدهما على الرفع فقيدت المعاني المذكورة اولا سوا كان المعطوف عليه نعتا
اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما موذنان بالقطع تقول مررت برجل
قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول
بالواو اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في قوله تعالى ولكن البر من امن بالله الى
قوله تعالى والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من امن وهذا الذي ذكرنا
من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا واما اذا لم
يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوف
فلا وربما حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف
ولا جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا
ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القايم مقام الشي ينبغي ان يكون
مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونه مقدرا
بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او بفي قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال تعالى وما منا الا له مقام
معلوم اي ما من ملايكتنا الا ملك له مقام معلوم قال الشاعر وما الدهر
الا تارتان فمنهما. اموت واخرى ابتغي العيش اكدح. اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه
ما منهم مات الا رايته في حال كذا اي ما منهم احد مات وكلمتها ثنتين كالما منهما. واخرى على لوح اخر من
الجمر. اي منهما كالما وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم. يفضلها في حسب وميسم. فان لم
يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا. متى
اضع العمامة تعرفوني وقال ما لك عندي غير سهم وحجر. وغير كبدا شديدة الوتر.
كانت بكفي كان من ارمى البشر. وقال كانك من جمال بني اقيش. يقعقع خلف رجليه بشن.
وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه فيكون كانه مذكور والله اعلم

ان صلح

شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام رحمه الله تعالى

إن صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابداله المنعوت منه نحو مررت بظريف
رجل قال والمومن العايذات الطير يمسحها. ركبان مكة بين الغيل والسند. وقريب
منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني
وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يتقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول في ان
رجلا اضربك في الدار ان ضاربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم
المفرد واخر احد الباقيين في الاغلب لقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك
بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله تعالى
يحبهم ويحبونه اذلة قال الشاعر وليل اقاسيه بطي الكواكب وقد يفصل بين الموصوف
والصفة باجنبي كقوله سيقرع منها سن خزيان نادم. اذا اليوم هم التاكبين عصبت
وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى. على خالد لقد وقعت
على لحم. واذا ولي النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعالى لا فارض
ولا بكر عوان وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت
للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه
فجعل ما هو نعت للاول معنى نعت الثاني لفظا وكذلك كما يضاف لفظ المضاف اليه الى ما
ينبغي ان يضاف المضاف اليه نحو هذا جحر ضب وهذا حب رماني والذي هو لك الحب
والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز حجرين
خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله فايا كم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم
بسي بجر هموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره لحذف المضاف
الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع
فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اي حيته فبقي
هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه وفي قوله
كبير اناس في بجاد مزمل الجر مزمل لمجاورته لاناس تقديرا لا لبجاد وذلك لان الجار
والمجرور متعلق بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل في بجاد **قوله العطف** تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وستاتي مثل قام زيد وعمرو **اقول** قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف
البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك
تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا
شك انك اذا بينت شيا بشي فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما يجي بالتاكيد
اما لبيان ان المنسوب اليه معتد ما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير نحو جاز زيد نفسه
واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ونحو بالنسبة نسبة الفعل

العطف

اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه
خرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ونذكر ان
عطف البيان هو البدل وخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واو واما واولا
المقصود بالنسبة معها احد الامرين المعطوف او المعطوف عليه قوله يتوسط بينه وبين
متبوعه ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولو استغنى في الحد
بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الاوصاف يعطف بعضها
على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف
زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب ويجوز ان يعتذر عن عدم حده بمثل هذه الاوصاف
فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعي انها في صورة العطف وليست بمعطوفة
واطلاق العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل
ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد اقول انما اكد بالمنفصل في
الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفكاكه
كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذا ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف
نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف
العطف كقوله فلست بنازل الا ألمت برحلي او خيالها الكذوب او بعدها كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد
بالمنفصل لقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا
اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام
قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظو عورة
بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك لان مذهب البصريين ان التاكيد
بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا لانهم حظروه
اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد
بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
انما لزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل

ن

الصفات

له

ان لم يكن

ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت الضمير
على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل
فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت
بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى
له كما في قولك بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده
وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير
الثاني لهذا الغرض فقط فان لم يعلم نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا
مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود فان قلت هل تقول بعد اعادة
الخافض انه عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور
قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني
وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر ولا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد
المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية فيه معنى اذ لا تقتضي
الباء الاولى من حيث المعنى اسمين يجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استوفت
معنى الجار والمجرور ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية
مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
عطفا على المجرور وههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا فلك ان تقول المعطوف مجرور
مع تكرير العامل بما كان مجرورا به قبل تكريره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني
لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة
لا باللام الظاهرة والاولى ان نحيل جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة
نحو كفى بزيد فانها لا تكفي مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم
قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون تركها
في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف
فيها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة
والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن ولا
يجوز ان تكون الواو للقسم لانه اذا يكون قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي
تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء
على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى
جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالمضمر المنفصل المرفوع نحو مررت

بل انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشي لانه لم يسمع ذلك مع ان
تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين
منفصلين من متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل
بينهما وبين متبوعهما حرف كما في عطف النسق فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه
على ما هو كالجزء من عامله ليتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء
مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف
في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو
كالجزء مما قبله ليخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه
في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد
متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك
لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه
فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني
نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني انت
نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي
العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قلت ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا
لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر اعني عن خبر المبتدا
كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد
موكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل
غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك
نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في مثل
ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد
الذباب لانها الفاء السببية اقول لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة
على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس
بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته
للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لكونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه
صلة له لزم في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله لكونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون

المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان
المعطوف نكرة كما يجي في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله علفتها
تبنا وماء باردا وقوله متقلدا سيفا ورمحا لكنه انما جاز لان المنصوب بعد العاطف
ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على فهم المراد اي
علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا او متقلدا سيفا وحاملا رمحا ووجب بنا على الاصل المتقدم
ايضا ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان
المكروه اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها
الرجل فان وجب للمعطوف حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان
في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بنا المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بنا المعطوف على هذا الاصل في لا رجل
وامراة كما في البدل لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرية وان لم يكن حال المعطوف
في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد
وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا ولذا لم
ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب
وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد
على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب
لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه
ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معمول له فالمقصود ان المعطوف
يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز
في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه وجب لقولك بقائم او قائما
الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو
قولك ذاهب عمرو ولان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا او كونه مشتقا
والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت يجوز ولا
ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف
عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما
خلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي او في عطف
المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان
المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين
راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا
قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي

يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب
في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فتقول فيغضب
زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال
منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفا للسببية لا للعطف
وكلامنا في المعطوف الذي قاله المصنف والذي يقوي عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير
كخبر المبتدا او الصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى
بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين
عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سوا كان مضمون الاولى سببا لمضمون
الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جا زيد فغربت الشمس الذي جا
فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن
الشمس الذي جا زيد فغربت الشمس وليس مجي زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم
اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جا ثم غربت الشمس
زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الذي جا زيد ثم غربت
الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام ولا منع
من جميع هذا وهذا كما يعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو
زيد ضربته وعمرا او يعطف ضميرا على بعض اجزا الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد
ضربت عمرا واباه وانما جاز ذلك لان في اجزا الجملة المذكورة ضميرا لان ذلك المفرد المعطوف
صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة
بالفاء وثم تعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد
اجزائها فاكتفي بالضمير في احديهما واذا لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالجملة المعطوف عليها
نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم تجز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي
قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا الذي يقوم القا مه
ولا يلتبس لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران
لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي
بين المضمونين هذا او قولك هند لقيت زيدا واباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذ ذكر
مقام الواو والفاء او ثم او خلاف ولا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم
واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدا بخلاف
الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشي ولان العامل ليس بمقدر في المعطوف
كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم
واو تعلقا معنويا بالاولى واما اذا صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا
واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنع

الاول

الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير **قوله** واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفرا
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه **اقول** معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف
بحرف واحد معمولين مختلفين في الاعراب كالمرفوع والمنصوب او متفقين كالمنصوبين او المرفوعين
على معمولي عاملين مختلفين نحو قولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب
ولا نعطف المعمولان على عاملين بل على معمولي عاملين فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف
المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
وظننت زيدا قايما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف
العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين يعمل عملين او ثلاثة او اكثر اعلم ان
الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف ه
المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين
ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما
عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيزه
بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة
المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي
وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور والمجرور
كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلا المجرور للعاطف فهذا لم يجوز الاخفش
ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو وبجيش والحج ركب
لا يجوز اجماعا اي لا سيمين اوليت حرف العطف لا الاخر بقي منصوبا بينه وبين العاطف الذي
هو كالجار ولا يجوز ذلك سوا كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب
ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف
فيه منع منه الكسائي والفرا وابو علي في الشعر وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون
معمولا من غير عطف العامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضربت زيدا وعمرا اكرم
وجانى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام
يمسيه ومن عام اولا قطار وتارات خريق كانها مضلة بو في رعيل تجاولا وان كان الفاصل
ايضا معطوفا على مثله لم تختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو
جانى امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس
عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع
او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنايب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل
بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل
بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف

المنصوب ه

والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول اكرم
والله قعد عمرو ولانه تكون الجملة اذا جوابا للقسم فيلزم حرف الجواب فلا يكون ما قعد القسم عطفا
على ما قبله بل الجملة القسمية اذا معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم
ان اكرمتني عمرا او بالظن نحو خرج محمدا وأظن عمرو بشرطان لا يكون العاطف الفا والواو ولكونهما
على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما والا أم لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة
الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجي في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فيقول الاخفش
لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه
يمنعه مطلقا والفرا كما نسبه اليه ابن مالك يوافق سيبويه وخالف الاخفش وهما اي سيبويه
والفرا يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور ونحو قولهم ما كل اسود تمرة
ولا بيضا شحمة اي ولا كل بيضا وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي وللذين وقال
ابن السراج هما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات او ايات على القراتين بل
ايات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو
مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفرا واما المتاخرون
فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف
قال لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستوا اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما
قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد يخرج غلامه وعمرو واخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه
لاستوا اول الكلام واخره ولا يجيزه والمصنف جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم
المجرور على المعطوف عليه وتتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم
بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقرا من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور
وجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ المعطوف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل
فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما الزمه الاعلم من تجويز الصور
المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا
كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفرا حتى
لا يكون تحكما قوله خلافا للفرا يعني ان الفرا يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر كما مر قوله
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور
قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان مع الضابط المذكور ولنذكر بقية احكام
العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك
هو وزيد قلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل الاية اي لا من انفق من قبل الفتح ومن انفق بعد وكذا ام مع معطوفها

كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا افي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو
من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل لبنا اي او
سمكا
لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بل في اخواتها
تقول لمن قال ما قام زيد بل عمرو اي بل قام زيد وعمرو ولانها حرف تصديق فتدل على المعطوف
عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول بلى وزيد وبلى ثم عمرو وبلى او زيد
وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام
بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد بدلا لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان
او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجي في حروف العطف وتقول لمن قال امات الناس
بلى حتى الانبيا وتقول لمن قال ما قام زيد بل بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم
ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام واما
وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجي في
حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال الله تعالى ام من هو قانت اناء الليل
اي اكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفا وثم واو ولا في ضرورة
عليه
الشعر على المعطوف نحو ضربت وعمرا او فهرا او ثم عمرا او وعمرا او لا عمرا زيدا بشرطان لا يتقدم
المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل
يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها
ولاستبشاع كون التابع متقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع
فمن ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون
اذا متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم ايضا اتصال عامله به فلا
يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا
موخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قايمان وما زيد وعمرو قايمين
لضعف الخبرين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان
ن
والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل زيد عمرو وقايمان وكيف وعمرو زيد قايمان لانه يتقدم
على العامل ايضا وهو اما الابتدا او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايمان وزيد
وعمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا
في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول
ما جاني وزيد الا عمرو وانما جاني وزيد عمرو وذلك لكون الا في حيز غير حيز ما قبلها لفظا
لفهما
نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها
ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد
وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبيا وهذا لان الضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله

تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة
يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضا احدهما
ارضا الاخر وقوله واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها اي الى رؤيته ويجوز زيد وعمرو قائم على حذف
الخبر من الاول اكتفا بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قائم وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفا
بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك
لقلت قائمان اما الفا وثم فان كان الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف
عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد
فعمرو قائم وزيد ثم عمرو قائم اي زيد قائم فعمرو وقائم واما من الثاني نحو زيد قائم فعمرو
اي فعمرو قائم او فعمرو كذلك قالوا لا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما
في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك
في الضمير لا يدل على انتفا الترتيب حتى يناقض الفا وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب
قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع
القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد
فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما فالمطابقة
الضمير معهما وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار
عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مبتدا ان وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاني وزيد
بل عمرو قائم وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاني ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما
جاني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر عن المبتدا جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا
ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت
المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع اني دعوتهما او زيد او عمرو جاني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في
او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض
او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى
الواو كما قال بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان
الله تعالى اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها
بقوله تعالى راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان
المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن
سيرين صار كالواو ولهذا اجاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واغبرت
السوح فقال مع سيان او ليسرحوه والحق ويسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا وهما
مستحقان للضرب وما جاني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه قد يعطف الفعل
على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا

على قراة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن
قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي ويجور ولا يجوز مررت برجل
طويل وضربا للعطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل وعطف الماضي على المضارع وبالعكس
خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة وان الذين كفروا ويصدون
وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز
عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا اتحدا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعاقل اخوه لكن
عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى
كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم
وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق
المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاوليين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي
بقولك جئتك اخاف وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم
وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء
واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت
بزيد وعمرو اي وعمرو وكذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو وكذلك قال وعض زمان يا ابن مروان
لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت الذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي
بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوهر الا مسحت
ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجي في حروف العطف او يكون
مجلف مصدرا عطفا على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اقول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون
مفهوم التاكيد ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا
في زيد في قولك جاني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي
في كلهم مفهوما من القوم في جاني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث
لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لا يحمله
على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له
التاكيد احد ثلاثة اشيا احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع
ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي
ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا
وضرب ضرب زيد ولا ينجع هاهنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه
فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بنا على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت
به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب

التاكيد

إليه لظنك غفلة السامع أو لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم
او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد
في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك وذلك
لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو
ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى شيء مجازا وانت
تريد المبالغة لا ان غير ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا
شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في
كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل
باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى
الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره
فيجب اذا اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه
او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به
تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيقع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما
وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع
اي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظا او معنى
يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما
يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة او
الشمول بيان للامر المراد به صيغة المتبوع وشانه كما تقول شانك في العلو اعظم من ان توصف
وامري في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه
منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد
نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن
لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظة
واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة
اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة
تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة
لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة لا مجرد الوحدة
مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن
والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة
او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا
لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث

قيد مع

كونه

كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا انه مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا
مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما فلفظة كلا موضوعة
للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت هذا وهم بل معنى كلاهما
في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد
مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم
مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لانها الذي هو المضاف
اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما
والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل
واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة
او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار
نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء
قطعه عن الاضافة مع قصد اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ
باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول
جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه
اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام
نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعة مضافة
في التقدير على راي الخليل وربما انتصبت جمعاء وجمع حالا نحو جاءني القبيلة جمعاء والقبائل جمع
وهو قليل وقد تضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم
ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته
عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى
مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا لان معناه انه لا يتخلف
منهم احد اجتمعوا في الاتيان او تفرقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا
غير تاكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا
وهو اقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على انه تاكيد ومرة
حالا وكل ذلك من الثلاثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلاثتهم وجاءوني
ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة فلهذا
انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة
واربعة فصاعدا للمعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد هنا

وكلٌّ وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين
العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها
واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك
الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ توكيدا وصفات
الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ عن صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول
قال المصنف يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول
اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول وذلك عليه فليس
جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو
اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه لكن لا بعينه وذلك مع قلة
الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من يسمى بابي حفص الا اثنان
او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس
بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات **قوله** وهو لفظي ومعنوي فاللفظي
تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ مخصوصة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتا وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف
صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما
كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي
اجمع جمعاء اجمعون جمع **اقول** اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث
المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا لا مطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو
ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع
مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ
كلها اسما كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والتكرير اما مستقل
او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه
ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب وهي نعم
وبلى فان جميعهما يصح الوقف عليهما مع الابتداء بهما فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف
وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن
مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر
نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء • قوله وصاليات ككما يؤثفين •
والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بالمجرور بل يكون مع عماده نحو مررت
بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا لظاهر فالمختار
عمل الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل
على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما

وكلماء

نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمل الاول بمعمول ظاهر اختير عمل الثاني بضميره نحو ان
زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمله بظاهره ايضا وقد يجوزوا في تكرير الضمير
المتصل وحده الحرف غير تكرير العماد وهو ان تكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت
وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك
انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب
المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك
اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع
المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا كان
او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع
قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع المنفصل الا بصيغة المرفوع
المنفصل كما يجيء في باب الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور
بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب
ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل
وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد
المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري
في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى
فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع
ذلك تاكيد لفظي لم يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب
نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل لانه لا يجوز
ان تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك ذلك في التاكيد لان المقصود
في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا الا ترى انك تقول في باب الندا يا زيد
اخ فضله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد
زيد قال فاين الى اين النجاة ببغلتي • اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا • ومع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها •
قال تعالى وهم بالاخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين واهماله ذيل
فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول
بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني
زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون
للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو شر بر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام

لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف
غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشئ اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل
من القسم الثاني لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من نحو لكتيع اي تام ومن
تبصع العرق اي سال او من بصع اي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
وعلى الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون
لا للمؤكد الاول فكانه جعلها من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن
بسن او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما في المركب ويجب ان
يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع ما يمكن فلهذا اقلبوا واو بوص تاء واصله حيص بوص وقد
يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن
خلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع
في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون ولا جاني القوم كلهم واجمعين لانه انما جاز العطف
في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه
تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم
عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت
لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء
او ثم فكما يجي في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد
وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض عن الكل في الاصل ثم يستفاد
من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد
وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر
قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى
مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من تبوعاتها
فيجوز ان يكون ارتفاعهما على التاكيد ولجريها مجرى اجمعون جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك
في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا
السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم
كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جا بعض هذه الخمسة منصوبا
نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه لقوله تعالى واختار موسى قومه
او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا
يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول
الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل
يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل
والنهار على الظرف وهكذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يعمان اي يقعان

على الواحد المثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير فقط تقول هي في
نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان
والمراتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب
والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما مر في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسا
انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما
قوله والباقي اي كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اي للمفرد والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله
نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ في البواقي
يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ولجمع
المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره
ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يونث كما يجي
فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالربعات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء تاويلها
كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المونث نحو بالقصور
او بالدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة والربعات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي
في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا
بقول جرير اقبلن من ثهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع
خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوايف الصافات وليس بشي
لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مونث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز
الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان
كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزا يصح
افتراقها حسا او حكما مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله اقول
يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا يتميز في الحس بعضها عن بعض
وبالذي يصح افتراق بعض اجزائه حكما مفردا متصل الاجزا كالعبد والدار وزيد فانه يفترق
اجزاوه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرا والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد
كله فانه يصح شري بعضه دون الباقي ولا تفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي
والذهاب فلا تقول جاني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزا العبد لا تفترق بالنسبة الى
المجي بان يجي بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم
زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع
وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزا حكما ما احتمل
المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت
العبيد كلهم لم يرفع احتمال افتراق الاجزا حكما لا اشتبه برفع احتمال افتراق الاجزا حسا

والاحتمال الثاني اظهر لكون افتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اريد
رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم
نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم
نسبته لافراده لا لرفع الاحتمال عن ذات المنكر المتبوع وانها اي شي هو اولى عن رفع الاحتمال
الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة كوصف النكرة لتتميز عن غيرها
او على من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شي واحد وهو جواز تاكيدها
اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه لقوله عليه الصلاة والسلام فنكاحها باطل باطل باطل
ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا هو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في نحو قرات
الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا لان ليس
الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا
مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم
وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل
ببعض ذلك الموقت فعلى هذا الاشتراط تطابق التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا
للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده
واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا ۞ تحملني الذلفاء حولا اجمعا
وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولا بنو خير وشر كليهما ۞ جميعا ومعروف الم ومنكر
فحمل كليهما على البدل عند اهل المصريين اولى لان خيرا وشرا ليسا بموقتين وتجوز مجي كليهما غير تاكيد
اذا كان تابعا لما ليس تاكيدا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما
وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا
على البدل وقد يحذف الموكد وكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه
وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدهما خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت
كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه في الصفة
وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف الموكد لان الحذف
للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شي لم يحتج الى تاكيده ولعله
نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو ولانك
ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت
على ان المذكور بكر **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل
مثل ضربت انت نفسك **اقول** قد مضى شرحه في باب العطف **قوله** واكتع واخواته
اتباع لاجمع فلا يتقدم ولا يذكر دونه ضعيف **اقول** اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين
اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس عليها

اولى

اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هينتها حقيقة ولفظ العين
مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه اي ذاته
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق
على وزن الصفة وهو افعل وايضا ان كلا قد تقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع فلكونه اظهر في
افادة معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع
بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايهما شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا
للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما
اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا
ابتع ومتصرفاته فانه قال وهذا يدل على ما قلته والبغدادية جعلوا النهاية ابتع واخواته
فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدما ابتع على ابصع وتبعه
المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور
انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم يجي باخواته على هذا الترتيب اجمع
اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا
بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب
المذكور في الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة
الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع ولا خلاف
انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان
اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون
تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره الصحيح انها كلها تاكيد
للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشي لانك
اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد
واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة **البدل** تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه
اقول قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال
قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة
من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل
عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل
عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله

ن

البدل

قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت
بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يا مي ان تفقدي
قوما ولدتهم • او تخلسيهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر
ابي الظلم عباس • قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا
لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان
كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة
منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد
من الثلاثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه الصلاة والسلام
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح
ان تنسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم تقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا
احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون
اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد
التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا ثم
للتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة
من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل
اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم ليس بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني
موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه
نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب رضي الله عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو لا
انه ليس في الدنيا من اسمه عمر الا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات
ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة
اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم لخول فاذا قيل جاءني اخوك
زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل
جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد والثاني في الصورتين
اخص من الاول عند الافتراق واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الاشتهار لان كل
واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل
الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني • ليؤذيني
التحمحم والصهيل • قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت
الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف
فلذا قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد
فانه وان كان جامدا لكن يكون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا

ولما لم

ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من
المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع
ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا
زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشرا معربين لوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله
انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير
مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو
بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته
ثم الفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام
لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني معنى التجوز والمسامحة في الاول
تقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم يبين ذلك بقوله ثلثه
وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد
اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال
سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اذا اردت رايت
اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر
ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فاني يعرف المخاطب
ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سميتموه عطف البيان مع التسليم في البدل
وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا خلاف عطف البيان
والجواب تجويز المخالف في المسمى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي
قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول
الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان
غلطت بغيره اقول قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك
في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد كان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل
عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول
نحو كسرت زيدا ابكه قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني
ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه
او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال
ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا
عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة الى ذكر ثان
منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد هو القولان متقاربان

ن

سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب
في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه
بل لمعنى فيه وكذا أسلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن
نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير
معين وكذا اللعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا ان يعلم بذلك الاخدود ما استحقوا
به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضربت زيدا مفيد غير محتاج الى
شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه لان شرط
بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقعة
الى البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من نحو قولك قتل الامير
ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذه الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال
في الاربعة انه لا يخلو اما مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول ولا والاول بدل الكل
والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون في الفعل
المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه او لا والاول بدل الاشتمال
والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة اقسام اما بدا وهو ان تذكر
المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء
كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولهم هند نجم
بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها
بالبدر وكذلك قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار
فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما النسيان وهو ان تعتمد ذكر ما
هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود
ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا
يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول الملفوظ فيه ببل ومعنى بدل الغلط
البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط
وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف
والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا
قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية
ناصية كاذبة اقول اعلم ان البدل والمبدل منه من الابدال الاربعة يقعان معرفتين و
نكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر وامثلة الكل من
الكل بزيد اخيك برجل اخ بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له
بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة
الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة

من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك بحتم على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان
رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق
يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله
تعالى بالوادي المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه
قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس وكقول الشاعر الا وجدنا بني خلان كلهم كساعد الضب لا طول
ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم تفد النكرة
الا افادة الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه
قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب
نحو ضربته زيدا اقول هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة
عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير
وامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين نحو قولك لقيتهم اياهم اذا
تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة
يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد
اتفقوا الضمير في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت و
هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع
اياه الى زيد على ما يورد النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا
كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا او الاخ
هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها
والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت
زيدا اياها ويقولون نحوه تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف
ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته
والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت
زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر
نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر
الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة بتوزيع ما سمي بعضهم بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض
ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما
بالاول وانما ليس في بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الاول بالثاني كقوله تعالى
قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاءوا الاخدود نارا قال الكوفيون
يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف
سهلها وجبلها الضمير نحو قوله لها في لحاف الضيف والبرد برده وقال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد

الاخ اي اخوة القنا فاما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد
قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى اخره اقول اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا
كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن
والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان امرك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت وعلى
الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل
وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول كل من الثلاثة غير مدلول
الاول واما بدل الكل فمدلوله الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب
وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة
منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين
في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا او افادة الثاني
في المثالين زيادة فائدة في صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف
عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل وقوله فلا ابيك خير منك البيت ورب
نكرة افادت ما لا تفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في
تلك النكرة واستدل للاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين
خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه وقد لا
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله
تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم
الاستتار وهو ما في افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم
ذلك فالفعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك اي يعجبني جمالك وليجعل ذلك استينافا
لا بدل الظاهر مما لا يقع الا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد
من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام
واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل
واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود
بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل فالمبدل منه تبين
منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم
الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل
اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخاك او ملتبسا بضمير كذلك نحو
الذي ضربت اخاه زيدا كريما وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق
السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان

على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وقول الشاعر ان على الله ان تبايعا
تؤخذ كرها او تجي طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تعزز انصرك والا
له شاهدا او الذي يفصل به مذكورا كان واما تفصيل ما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع
والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة وقال الشاعر
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت ويروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين
الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل ورجل كريم وقد جا نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني
كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم
بالمنسوق اما الابتدا بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان
يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد
على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه
واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية
او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير

عطف البيان

صفة يوضح متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري
بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول
النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم
في حكم الطرح فهو في حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة
والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل
الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي
الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر
مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذه
بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله
في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل هذا اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا
الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام
زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفرا يجوز الضارب
زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر
رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام
المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده

الثاني فيما كان عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شي من اوصاف زيد علمه
وخصلة من خصاله عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف
عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد
وهذا اخر قسم المعربات من الاسما والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

المبني

قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل اقول المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو
التركيب كالاسما المعدودة كواحد اثنان ثلاثة والف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبني لوجود
المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي التي
سماها مبني الاصل او كونه اسم فعل كما يجي قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها الحد احد
الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف اخره
كسائر النحاة لان معرفة انتفا الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل
تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفا الاختلاف فيودي الى الدور كما ذكرنا في الاعراب هذا
كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية
المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد
المبني لفظ المبني **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف **اقول** اي القاب حركات اواخر
المبني وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سوا كانت حركات المبني
كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع
او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم ولا يقع على حروف البنا فلا يقال
ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانه كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف
ايضا فيقال في نحو جاني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة ولا يقال في نحو لا رجلين
انه مبني على الفتح هذا كله على مذهب المصنف والذي يغلب على ظني ان المتقدمين لم يضعوا
القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح
والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسما الحركات مجازا
فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذلك اذا اقام بعض الحركات
مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق الله السموات
ونحوه ان الاول منصوب والثاني مجرور فاين المانع على هذا ان يطلق على الحروف القايمة
مقام حركات البنا اسما تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في كمسلمات
عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد
المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز
بين القاب حركات الاعراب وحركات البنا وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم
ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس

ولا يفرقون بينهما **قوله** وهي المضمرات واسما الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات
واسما الافعال والاصوات وبعض الظروف **اقول** حصر جميع المبنيات جملة فلنطلب لكل واحد منهما
علة البنا لان الاصل في الاسما الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك
علتان اخريان احدهما البنا على الحركة فان اصل البنا السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة
والاخرى الحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره
لفظا او معنى او حكما **اقول** اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان
الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاني زيد واياه ضربت وفي
المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسما الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب
بعلمهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت
المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتا في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية
المضمرات نحو انا ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني
الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناها الافرادي
واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسما توارد المعاني المختلفة على صيغة
واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان لكل واحد
من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص **قوله** ما وضع لمتكلم **اقول** تخرج قولك من اسمه
زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا او قولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد
وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب
المتقدم الذكر فان الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم
قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل الندا ولهذا تقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول
زيد ضربت واما جاز يا تميم كلكم ولزجر المسمى بزيدان تقول ضربت لان يا دليل الخطاب وليس
في زيد ضرب دليل التكلم ويدخل في حد لفظ المتكلم والمخاطب الا ان يقال ما وضع لمتكلم به او
لمخاطب به اي المتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به وكذا في حد اسما الاشارة ينبغي ان يقيد
فيقال ما وضع لمشار اليه به حتى لا يدخل لفظ المشار اليه **قوله** لفظا او معنى او حكما **اقول** اي المتقدم
في الشرح قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم
لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم
المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني
ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل
في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث يجري الضمير عليه من حيث المعنى هذا
تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المالوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ
لا قسمه كما قال رحمه الله في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا او قال بعيد

التقدير فيما تعذر ثم قال والمعنوي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ
هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ
المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث
التقدير قيل هذا نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه تقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا
هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ
به او المقدر وقد وقع في الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم
يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم
من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب التقدم معنى لا لفظا هو الحق وعلى هذا فالحق ان نقول التقدم اللفظي
ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان
الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه
بكلمات لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان
فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة
ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه
بل هناك شيء اخر غير الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك المضروب كمعنى الفاعلية المقتضي كون
الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو في
داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت
في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا اسراقه
للقران بدرسه او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله تعالى بل هو شر لهم ولا
الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم استلزاما قويا
كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على الموروث دلالة التزامية او بعده كقوله
تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر
اذ النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزول هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القران وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر مما دال
على ان المراد ظهر الارض وكذا الشائع لفظة علي في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله فان كانت
واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة اذ هو في بيان الوارثات والتقدم الحكمي ان يكون المفسر
موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ان ذلك الضمير مقول انه وان لم يكن متقدما
على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير
الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه
فان ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره
خلاف وضعه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت

قصد

قصد التفخيم والتعظيم في ذكره ذلك المفسر بان يذكر اولا شيء مبهما حتى يتشوق نفس السامع
الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين
بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت هذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا
ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة
وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما
فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها
بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده
بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا
وبئس رجالا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير
فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عنه قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير
واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم تات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصد
تفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما
هذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب
البصريين فالحق انه بعيد لانه لا يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى الا لقصد تفخيم المفسر مع الاتيان به
لمجرد التفخيم بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلاثة
في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف
فن نحو حذف الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه
زيدا اعني اتصال ضمير المفعول الموخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال
الذي بين الفاعل والمفعول اذ كانا كالعامل واحد اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره
البصرية في باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك اذا قصدت الابهام للتفخيم فعقلت
المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى
المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يتم ما ذكره في باب التنازع اذ لا يقصد هناك
التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل اقول يعني
بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر في الانفصال عن عامله نحو ما
ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت قائما عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله
عن عامله نحو ما اليوم انت كاتما فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل
بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب
وضرب وهند تضرب وضربت واضرب امرا واضرب وتضرب ونضرب في خطاب المذكر وفي الصفات
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى اخر تصاريفهما كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر
فيهما ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل

البارز في الجميع تاكيد للفاعل كما يجي شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو وهند
ضاربته اليوم هي بخلاف ذلك المستتر **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل
ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت ضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى نحن
والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن **قوله** اعلم ان
الضمير لما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده
اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا
هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا
بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر فيهم فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو لفظه
انما لا يعامله من الظاهر وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها
اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع
صارت تسعة وكل واحد من هذه التسعة اما ان يكون لمذكر او لمؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب
ستة وللغائب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر
والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم
وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة وهي نا وكذلك قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا
في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل
لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت
يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا
وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل واحد من اراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو
اتفاق الاسمين والاسامي في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه سائر التثاني والجموع
فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين وقد يقول المعظم
فعلنا وايانا عدا لنفسه بالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نصوص وهي ضربت
وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب
حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير
هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدر ان في ضرب وضربت متغا
كما في البارز نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من
الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اختصر
فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم
اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم
يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو

مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في
تما وقبل واو الجمع في تمو لئلا يلتبس بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق وفي الجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف
الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفويه ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو
وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلحقها ضمير اشهر من اثبات الواو ومضموما ما قبلها وذلك لانهم
لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد
الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان واللذون والذين فحذفوا الواو في الجمع في الاخر مضموما
ما قبلها وهو مستثقل حتما كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجلها للامن من الالتباس
بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب
كما يجي في التصريف واما ان ذلك في ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضمة والواو لان الضمير
لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم تقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير
ايضا ولم يلتفت الى ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها وقد يكسر
كما يجي وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها
بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة
لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضماير
الغيب اخصر من ضميريهما فابتدوا في المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء
منهما واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع
المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطبا الاساة
استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة
وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تجوز منهم لضيق العبارة عليهم لانه لم
يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر
ولان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب
الا هو فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر
في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي
ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند
وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كالتاء التانيث كما يجي في اخر الكتاب نحو قاما الخوان واكلوني
البراغيث ويعصرون السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير
في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن
الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل
فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا
في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث

كما قيل في هذا او الضمير لازم الاستتار وانما استتر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان
القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي
ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر
اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات كالتا في الصفات
وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على
اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضماير المرفوعة في الصفات
اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضا الفاعل بل
اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسما الافعال والظروف على ما يجي بعد
وايضا الالف والواو في مثنيات الاسما وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت
علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها
لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو
علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان
فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا
بمضمرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة
على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن في ضاربات
ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع
فالاستتار في مفردهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا ترى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا
في نحو اقائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد
لما سيجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع
المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا
فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها
بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية
لسكون النون فلذا تكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنة
وقد يتبين فتحها وقفا بها السكت قال حاتم هكذا فزدي انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة
التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل
الا في ضرورة كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجا في قراة نافع اثبات
الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها
فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة
وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة ها السكت له وقفا دليل على زيادته
وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع
والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضمير المرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه

الواو ولما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين
والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتا المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطب بتا حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصرف
ومذهب الفرا ان انت بكماله اسم والتا من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التا التي
كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير
منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب
في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن فالواو والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما
فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة
وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة
لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو
والياء نحو هو وهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف
بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع
المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سوا وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي
والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع
منها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا واخواتهما
وتسكين ها هو وهي بعد الواو والفا ولام الابتدا جائز كما يجي في التصريف وقد تسكن بعد كاف
الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل
رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا وتسكينهما اقيس واشد وتشديدهما همدان
قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا
في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدوا
بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعيد فوضعوا للمتكلم
يا اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف
للمخاطب مثل التا في التصرف نحو ك كما كم ك كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير
الغايب الفا وبالف المؤنث يا كما حكى سيبويه اعطيكاه واعطيكيه تشبيها للكاف بالها نحو اعطيتهاه واعطيتهوه
قال ابو علي وقد يلحق اليا تا المؤنث مع الفا قال رميتيه فاصميت وما اخطات الرمية وربما
كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد يا ساكنة او كسرة تشبيها لها بالها نحو بكما وبكم وبكن وعليكما
وعليكم وعليكن والكلام في حذف واو عليكمو واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب
المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا المفردة من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو
والياء من هو وهي وقلبوا يا هي الفا فصارتا ها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلبت واوه يا نحو بهي لما يذكره

فخافوا التباس المونث بالمذكر وحركتها المذكر ضمة الا ان يكون قبلها يا او كسرة فان كان قبلها
احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمتها ويقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الها
حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنه وليت الكسرة او اليا فقلبت يا
وكسرت الها لاجل اليا بعدها وان كان الساكن غير اليا فضم الها متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان
ناسا من بكر بن وايل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا
هذا هو الكلام في حركة الها واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول ننظر في ها المذكر فان وليت
المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي وبهو وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر يا
وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو واليا بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة
الها وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الها ايضا كقوله فبت لدي البيت العتيق اريغه
ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة الشعرية
اختيارا وان وليت ها الضمير الساكن فعند سكون الها من له المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه
او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اي ترك الوصل لان الها حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان
وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجي في ها المذكر الذي بعد الكسرة او اليا
باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر **الاولى** كسر الها من
غير وصل بيا وهو بعد اليا اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقا الساكنين **والثانية**
كسرها مع وصلها بيا نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد اليا لما ذكرنا **الثالثة**
ضم الها بلا واو نحو عليه وبه **الرابعة** ضم الها مع الواو نحو عليهو وبهو ويجي منها اذا كانت
بعد الكسرة لغة **خامسة** وهي اشمام كسر الها شيا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل ها
المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الها اعتبارا
بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز
اسكان الها اجرا للوصل مجرى الوقف وقد قري بها كلها في الكتاب العزيز واما الها في المثنى والجمعين
فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الفا او واوا او ساكنا صحيحا فكذلك
الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم واضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وبذلك الحاجز غير
حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او يا فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال
في المثنى والجمعين ايضا بضم الها نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن
وحمزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون اليا فيهما بدلا
من الالف فاعطي اليا حكم اصلها وقد جا علاه والاه ولداه في الاصل وكان يجب على هذا التعليل
ان يقرا في الواحد والمثنى وجمع المونث عليه عليهما عليهن ولم يقروا ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير
اهل الحجاز يكسرون الها في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا الكلام في حركة
الها واما ميم الجمع التي بعد الها المكسورة فلا تخلو من ان تقف عليها او لا فان وقف عليها فلا بد
من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم

الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم نقف عليها فلا تخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن
فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الها والتقا الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين
وعليهم الذلة في قراة ابي عمرو وباقي القرا على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك
فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب كقراة
ابن كثير واشباع الكسرة في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الها المكسورة خمسة احوال حالتان
قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الاصل وثلاث قبل المتحرك السكون واشباع
الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الها المضمومة في نحو ومنهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو
غلامهم ولهم وضربهم ففيها مع ما هو متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم
فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل
والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلاث قبل المتحرك الاولى السكون
وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبل هاها كسرة او يا كسر الميم
ووصلها بيا عليهمي وبهمي بكسر الميم لمجانسة اليا او الكسر قبل الها وقلب الواو يا لاجل كسر الميم
ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاوا
بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فيه فقال سيبويه والخليل والاخفش
والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به حرف يدل على احوال
المرجوع من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التا التي بعد
ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسما اضيفت ايا
اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي
ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه
واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسما الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كالكاف والها واليا وقال
بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها
منفصلة ولعل هذا القول بعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد تفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة
مفتوحة او مكسورة ها ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه
على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الضمير المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب
المتصل سوا **قوله** فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة وفي المضارع للمتكلم
مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا **اقول** اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع
لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجز الفعل فجوزوا في باب الضماير
المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجز الفعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما حذف في اخر الكلمة المشهورة شي ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم
وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته وفي
المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل في جميع الصفات واسما الافعال

والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك
تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل
وتفعل الغائبة تظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي ويضرب
هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو القائم الزيدان وما قائم الا هما وكذا في الظرف
عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار الا هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل
الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هو **قوله** ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير
مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا
واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي **اقول** اعلم ان اصل الضمائر المتصل
المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم
المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا وقولك
المضمر المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر
مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر
كالجزء الاخير من الكلمة التي تليها وكون الشيء كجزء كلمة انما يستمر اذا كانت مقتضية لها بالاصالة
ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصار يجعل الضمير
المرفوع كالجزء الاخير منه اما سائر ما يرتفع فهو اما ابتدا عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع
به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتدا اعني تجرد الكلمة واما مبتدا وخبر كما اخترنا في اول
الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضا المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم واما
جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف
نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيد ضربته اولى من الرفع وايضا عملها الرفع بالشبه
لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو انما زيد انت لما عرفت فلم
يكن الضمير المرفوع بهذه الاشيا الا منفصلا واما اسم الفاعل او اسم المفعول والصفة المشبهة
او المصدر او اسم الفعل او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترتفع بالذات بل بالحمل على الفعل
ويتصل المرفوع من هذه الاشيا بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي وكذا نقول الفعل هو
المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد
اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهة الفعل وكان حق
المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او بالاسما المشبهة به كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات
والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة
جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجي فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب
اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلاثة مواضع الاول اذا تقدم

على عامله

على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته
وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقديم
المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل
المحذوف او المؤخر الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع
منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد
ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم
ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا بعد ما بمعنى الا كقوله كانا يوم قرى
انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منهما
افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير
التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اباك واعطيت زيدا
عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي
علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في باب اعطيت
زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم
لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطية لازالة
اللبس في المفعولين اللذين حصل فيهما اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني
في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم
وذلك للتوطية المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله
عنه كما في كنت اياه على ما يجي وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع
لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الحجازية واما اذا ارتفع باسم
الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل
عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت
وضارب الا هو او اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله
الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها
كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطاعن الزيدون ضاربوهم هم والزيدان
الهندان ضارباهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري
في احاجيه بل تقول ضارب هو عمرو وضارب هما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل لا ما قيل وكذا يجب
انفصال المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوعين جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة
الاستفهام وحرف النفي نحو ما قائم انتما واقائم هما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه
قد يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذ في

اللفظ فقابيته كانا احد جزئي الجملة وبقيته اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير احد
جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى العرف فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما تحقق فان لم
يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة وبالظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع
بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه
سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان
لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشيا الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع
اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجز من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل
الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا
فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضف ه
والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع
مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن
المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب
انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا
وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا
او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وانك في الدار ولا تقول ان في
الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من ابل تراكها وتقول رويده
وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا
يجي الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال
نحو رويدكم زيدا ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما حكى
وان لم يكن الكاف تلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به للتنافي
بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول اعجبني ضرب
اياك والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربانك
وضاربوك ان يكون حذف التنوين في ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير
منصوبا وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك
لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب
واما اسما الفاعل والمفعول فحكم اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كما ذكرنا والاخلاف كما تحقق
في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من
مشابهة المصدر له تقول الضاربك وضاربك اياك والضاربك والضارب اياك والمعطي
اياك والمعطاك ومعطي اياك ومعطاك واما الظرف والجار فلكونهما قايمين مقام الفعل
اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف
قوله او بالفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل

وذلك

وذلك لان الفصل لاغرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل
المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول
اهم قلنا تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى
قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر لقوله
بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت
زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول في يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت
زيدا اياه واما نحو قولهم ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند
اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا اجريت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند
برجل ضاربته هي او حالا او خبرا قال الجرجاني وكان زيد ضاربته هي انما او صلة نحو
والضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربه هو فنقول اذا اختلف ما جري عليه
متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه
اي التانيث فلا لبس سوا كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او
يضربها فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا
في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا
كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو
او ضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما هما او يضربانهما هما وكذا في المونث والجمعين
وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته
او اضربه والزيدان نحن ضربنا او يضربانا وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة
المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضرب
وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما يضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع
بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع
بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن
ضاربوناهم وكقول المونث انا هند ضاربتها انا فلما لم يرفع المنفصل اللبس في هذه
الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع
بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل
في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرءا اسرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيدا سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق
وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فهذا تعقوا كلهم
على انه لا يجب تاكيد ضميره البتة ولم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة

مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس حاصل فيهما في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه
ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي نحو قولك
انا زيد ضاربه بالهاء نعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي
فلم لم يكتفوا به قلت لما كان هذا الضمير لا يؤتى به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه
خيف الالتباس عند تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس واذا اجتمع ضميران [هامش: دفع]
وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل اعطيتكه
وضربتك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال
الضمير به فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل
المرفوع متوغلا في الاتصال وكانه كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع
فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان
الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل
لان المرفوع المتصل كالجزء منه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع
قبله نحو اعطاكه زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب
اما ان يكون انقص منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب انفصاله عند سيبويه [هامش: مرتبة]
وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه
واعطيتك اياه وكذا اخلتكه وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه
اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال
ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت
اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب
ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خلت بعد رائحة المبتدا
والخبر الذين حقهما الانفصال وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال
رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا
الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما الترجيح في الثاني الانفصال ههنا
سماعا لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي
جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل
المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال
وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد
يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحاة القائلين
بجواز اعطاهوك واعطاهاني تجويز مختلطيني ومختلطينني نفسي وهذا دليل على انهم لا يقولون به
وانما كان الانفصال ههنا ايضا هو المشهور لانه يانف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله وصيرورته

من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر
بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما الترجيح في التابع نحو
ضربتموه كما جاز اعطاهموه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف
طلبه للتاكيد فلما كان حذف المفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله
في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا
كما في نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضارب اياك
وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب
اي ننظر الى الثاني هل هو انقص تعريفا او ازيد او مساو تقول في الانقص ضربيكها وضربيك اياها
قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك
اياها وهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال
فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اشد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب
الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا يجيء الاتصال في الثاني فيما اذا كان ازيد او
مساويا نحو ضربيهوك وضربيهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغميهماها يقرع العظم
نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من
المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك
هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر
في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي الضمير
المجرور كما مر قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال
الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما كان ذلك لانه ان لم
يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربني اياي
قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم تقدمه وليس احدهما مرفوعا
وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون
احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني
قوله والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او كان اعرف لكن ليس مقدما
كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر
لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرها انما كان المختار في
خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل
الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال
الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه غريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما
حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي

وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه
اخوها غذته امه بلبانها وجه الانفصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته
قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجي بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع
منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجب على الاوجه
الثلاثة الانفصال وقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه
وقال هو خطاء والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن
لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى • والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده
حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة
على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك
بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجي وفي قوله
نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زايدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك
ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في
بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زايدا فلا
بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفرا ان الضمير
بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت وان رجح
مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف
مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا رجح مذهب الاخفش بان تغيير الضماير
بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وايضا
خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل واولى
وكذلك الاولى ان يجي بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل ما بعده
فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه
عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك تفعل حمله
على لعل في الترجي فتنصبه به ويبقى خبره مقترنا بان كما كان يقتضاه في الاصل اعني في نحو عسى
زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على
اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا والا لقال انت ان تفعل فاقتران المضارع
بان في نحو عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر
من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فالحق خبره ايضا في طرح ان بخبر
خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج ورب ما يجي خبر لعل
مضارعا بان حملا لها على عسى في الخبر وحملا كما حمل عسى على لعل في اسمه وحملا
قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم
وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله

والضماير

والضماير جارية على القياس تبعا لتغيير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع
الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا مختصا عنده بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج
اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول
لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني • لان هذه النون لم تلحق اليا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة
وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضماير المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقوله
ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد
وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم
مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجي خبر
عسى اسما صريحا شاذ والثاني انه لا يستمر اذا جا بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع
مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال
اي عسى الامر اتيانك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل كالامر الكاف ويضمر اسم عسى على حسب
مدلول الكلام كما تقول في عساك تظفر بالمراد عسى الواصل اياك الظافر او يكون المضارع بتقدير
ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وذلك كله هذا
تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وثانيا في الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب
خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا
علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس الجاي
الا زيد او اما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان اقول
ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد
الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب
التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده
بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون
الاسم والخبر مبتدا وخبرا الا ان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضافا
اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجي في افعال المقاربة قوله ونون
الوقاية مع اليا لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن
وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقط وقد وعكسها لعل اقول اعلم ان نون
الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم تجب كسره كما مر في باب
الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والياء فرعاه
كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر فالحقوا لغة
في تبعيده من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني ما طرد للباب ولكون الكسر الذي
للساكنين مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ونحوهما مع نون الاعراب
نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربني

انما جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من
الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للبنا الزم من العارض
للساكنين اذ البنا لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة
فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب
والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم
النون غير هذه الامثلة سوا كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نونا التاكيد اولا وقوله
هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم الاولى فيه حقيقه والثانية
نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني
التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية
اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما
لامر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية
كالجزولي لان الثقل جا منها الا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف
نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف
نون الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جا
حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسو الفاليات
اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون
الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احدهما
وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجوني
على الثلاثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج
الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع
وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه
تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراة جملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية
في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم ياتوا بها في علي والي
ولدي وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه
حرف علة وذلك ان ما قبل يا المتكلم اذا كان الفا او واوا او يا حركت اليا بالفتح ويبقى ما قبلها
على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو هذاي ورحاي
وعصاي وقاضيّ في قاض ومسلمي في مسلمين وعشريّ ومسلميّ في عشرون ومسلمون
او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب في نحو يدعونني ويضربونني واضربوني
ورمياني وضرباني واضرباني واضربيني وان يقولوا يدعيّ وضربيّ ورمانيّ وضرباي
واضرباي واضربيّ قلت ذلك اجرا لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل
لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون

الوقاية لدخولها الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل
اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله وانّ واخواتها يعني باخواتها انّ وكانّ ولكنّ
واما ليت ولعل فسيجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها
الفعل على ما يجي في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع
الامثال في انّ وانّ وكانّ ولكنّ ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت الشهور
في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه
وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد وقط كذا قال
الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا
في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر
الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في
لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم
اللازمين قال سيبويه يقال في لد لدني ولو اضفت الكاف الجارة الى اليا لقلت ما انت كي
لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن وبعدا من الاسما
المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلهما فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها
لعل اي حذفها معه اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج
وليس بين اللام الاولى والاخيرتين الا حرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا
الحذف في عل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة
قبل النون ولعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اي ان الاثبات معهما اولى كما قال عليه رجلا
ليسني وجا ليسي قال اذ ذهب الكرام ليسي حملا على ليتي وجا عساي حملا على لعلي والاكثر
عساني ويجوز الحاقها في اسما الافعال لا لانها بمعنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها
ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفرا مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال
شاذ سوا جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون
في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملي قال السيرافي لست
ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في
الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل
مطابق للمبتدا يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او
افعل من كذا مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله
مبتدا وما بعده خبره اقول قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها
اي بعد دخول عوامل المبتدا والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو ان الله
هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب
قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجي هل هو ضمير او لا وكلا

ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع **قوله** مطابق للمبتدأ اي في الافراد وفرعيه
والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله انه هو الغفور الرحيم وانك
انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله
وكاين بالاباطح من صديق ، يراني لو اصبت هو المصابا ، اي يرى مصابي هو المصاب **قوله**
يسمى فصلا **اقول** هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا لانه فصل
بين كونه نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة
فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا نعتا وقال الخليل ومن سمي فصلا لفصله الاسم
الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنيين الى شيء واحد
الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى
لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في
الاصل فصل الخبر من النعت فكان القياس ان لا يجيء الا بعد مبتدأ بلا ناسخ او منصوب
بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لكونه وصف المبتدأ
به وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما
نحو كان او ان او ما الحجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل لانه
يفيد التاكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل
يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه
يجيء بعد الظاهر ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا تدخل عليه اللام
نحو انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير
لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع
ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق
في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا
والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل
والتاكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذي يليه
الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا
كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد
فناسب ذلك تاكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس
فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة
اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى
وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدأ سواء كان اللام في الخبر
للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل و

للعهد

للعهد نحو رايت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غير وسواء كان اللام في
موصولا نحو انت القائم او زائدا اذا قلنا في الموصول نحو انت الذي قال كذا اشرنا انه اتسع في الفصل
فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم
وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتدأ ضميرا نحو اني انا الغفور الرحيم وعند
كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل
لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كون مخصصه حرفا يقتضيها افعل التفضيل معنى اعني من فهي
ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحد معه اي اللام ومن ثمة جاز ما يحسن
بالرجل خير منك ان تفعل كذا ولكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان فلا تقول الافضل من زيد
كما يجيء في بابه وجوز اهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال
الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعني اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه
قياسه كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي التفضيل نحو خير من زيد هو
افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك
وكذا اجوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول
اللام عليهما وكذا اجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه
قبل العلم نحو اني انا زيد **والحق** ان كل هذا دعاوى لم يثبت صحتها ببينة من قران او كلام موثوق به
ونحو قوله تعالى اني انا اخوك ليس بنص لاحتمال ان يكون انا مبتدأ ما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو ثبت
في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو وكان
زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما
بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس في الفصل
ليس بامر مبين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام
او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه **و**اجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته
للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي
لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كانه اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة
وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز
زيد هو قال ليس بشيء كقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان
وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو
ابن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل
بين الخبرين اذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر
الثاني بنعت الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو
القائم زيد لا منهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي
كما جاز نحو قوله كنت انت الرقيب عليهم مع الامن من اللبس **هذا** اذا تاتي بصيغة ضمير مرفوع

منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز
بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك
لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت القائم ثم لما كان الغرض من الاتيان
بالفصل ما ذكرنا اي رفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة
المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير
المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عدم التصرف لكنه بقي فيه تصرف
واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا
وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما خرج عن معنى الاسمية
ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وبقيت العلامة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا
به واحدا او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف فيه فان قلت قلنا
اسما كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالاسما الاستفهامية والشرط مع بقائها على الاسمية
فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسما الاستفهام والشرط
دالة على معنى في انفسها دالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدل لان الا...
معنى في غيرها وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على
معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة
اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الابتدا
وانتصب ما بعدها وان كانت ايضا من بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك اذا كانت بعد
مضمر بلا لام ابتدا جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور فانه يوكد المتصل بالمنفصل
المرفوع كما مر في باب الابتدا واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا
لان المظهر لا يوكد بالمضمر ولا تكون مبتداة لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتدا
مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتدا على التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها
ففي قوله تعالى انه هو الغفور تحتمل الصيغة كونها فصلا وتاكيدا او مبتدا وفي قوله تعالى انك
لانت الحليم يحتمل ان يكون مبتدا او فصلا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام كما ذكرنا قوله ولا موضع
له عند الخليل الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت في نحو انما وهذا
قال الخليل والله انه لعظيم لان الغا الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف
استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من ظهور معنى الحرفية عليه والكوفيون
يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان ضمير المرفوع قد يوكد به المنصوب
والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت ويرد عليهم ان المضمر لا يوكد به
المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم وايضا ان اللام
الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول
حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع ما بعده كالشي الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتدا في نحو انك

المذكور

لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لان تالي الاسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله وبعض العرب
يجعله مبتدا ما بعده خبره فلا ينتصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل
في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على
الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون
ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين
والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه
اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر
بالجملة بعدها ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل مثل هو زيد قائم
وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم اقول
قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد
بالفصل هو المبتدا فيطابقه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه
الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجي وهذا الضمير كانه راجع الى
المسئول عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال
ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل كانه سمع اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه
السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول
عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار
المبتدات لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان
فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير
وقد يجيبوا عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقى صرفه باقية قال
ابو الطيب هو البين حتى ما تاني الحزائق كانه قال اي شي وقع من المصائب فقال هو البين وقوله
حتى ما تاني مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في [illegible]
حتى لا تاني جماعات الابل ايضا واجاز الفرا ان يفسر ضمير الشان بمفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما
زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز
نحو ظننته قائما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخوان وما هو بذاهب الزيدان والبصريون
يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخوان وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخوان
اسم ليس وبقائمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها
وذكر السيرافي تجويز ما اجاز الفرا من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها
في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا استغني عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بالجملة وفيما ذكر نظر
على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي ما الا على المبتدا
بعدها فالخبر ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين منع من نحو ليس بذاهبين
اخوان وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا تكون الا

في الحقيقة

هذا

على

في خبر ما وليس الا اذا كان مفردًا واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون
هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعًا الى احدهم وان يعمر
فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير
الشان لانها مفسرة فالاولى استغناؤها بسماع معتبر واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئيها
نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك
الشان مجهول لكونه مقدرًا الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب
المبتدا ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه ليلا يزول الابهام المقصود منه ولا يوكد لانه اشد ابهامًا
من المنكر ولا يوكد النكرات ويختار تانيث الضمير لرجوعه الى المونث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة
مونث لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار **وقوله**
على انها تعفوا الكلوم وانما، يوكل بالادنى وان جل ما يمضي، والشرط ان لا يكون المونث في الجملة فضلة
فلا عبارا انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة فلا يختار انها كانت القران معجزًا لان المونث منصوب
نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات وتانيثه وان لم تتضمن
الجملة المفسرة مونثًا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ المبتدا فلا بد
ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
وتقول ما هو قائم زيد **قوله** ويكون منفصلا واذ ذلك اذا كان مبتدا او اسم ما ويكون متصلا منصوبًا
بارزا في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد **قوله** وحذفه منصوبا ضعيف
لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا
ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبًا مع ضعفه كثيرًا ورتبه بالنصب في صورة
الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يومًا، يلق فيها جاذرا وظباء،
وقوله ان من لام في بني بنت حسان، المه واعصه في الخطوب، وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا
لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتدا **قوله** الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت ان
المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن عصفور لكن ترك
اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصنف كما جاء في الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم
الرخاء سالتني، والاكثر مع الالغاء ظاهرًا انها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها
اذا الغيت ظاهرًا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرًا في ضمير شان
مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون
لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي
بينهما لا لارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر
اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض جزء وذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا حال الغائها
لفظا وقد اجاز سيبويه الغاها لفظا وتقديرا كالمكسورة فتكون كالمصدرية هي مع جملتها في تقدير

المفرد مع انه لا ربط بينهما لفظا وهذا المذهب ليس ببعيد **واعلم** ان ابعد المضمرات اختصاصا ضمير
المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما
قوله اسما الاشارة ما وضع لمشار اليه وهو خمسة ذا للمذكر وللمثنى ذان وذين وللمونث تا وتي وته وذي وذه
وللمثناة تان وتين ولجمعهما اولاء مدا او قصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي
خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك الباقي ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك المشددتين واولالك كذلك
اقول اعلم ان اسما الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى
من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك لان عادتهم جارية في كل
معنى يدخل الكلام او الجملة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي والتمني
والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى
وما وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني
المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضربت
ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف
المقدر بعده وفي اسما الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان يكون
كاسما الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرفا الشرط والاستفهام قبلها وتضمنت
معناهما فتكون اسما الاشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة
لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع
المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى العود اليه
والمظهرات ان كانت نكرات يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد
معين فالجواب ان المراد من قولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اي بالجوارح والاعضا
لا عقلية والاسما المذكورة ليست كذلك فلم يدخل في الحد لان نقول المشار اليه اشارة حسية
لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسما الاشارة
الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره
كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي **قال المصنف**
ما معناه انه ليس حد لاسما الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من
قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود ما يقال له في اصطلاح النحاة اسما الاشارة
وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير
محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة الحد وداي اسما الاشارة الاصطلاحية كتوقف
العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور وههنا كما لزم هناك قلت هذا السوال
غير وارد ان كان الاشارة في قوله اسما الاشارة لغوية اذ معناه الاسما التي تكون بها الاشارة
اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما يرد السوال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم

ما بها المشار اليه اشارة عقلية ذهنية

من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جز المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة
ذلك الجزء ضروريه مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف اليا
لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوة فلامه ايضا يا واصله ذيي بلا تنوين
لبنائه بتحرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا كما في غد ولو لم تكن كذا لم تقلب
العين الا ترى الى نحو مرتوفان قيل فلعله ساكن العين وهي محذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام
المحركة قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين
اعتباطا كسة وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من
باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان تقول
حذفت العين وحدها مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى وقال
الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زايدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين
على جعله من الثلاثيه لا من الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به
وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية
انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الباقي في اللذان
قال ابن يعيش لا باس بان تقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء كقولك تزيد الفالجز
ثم تقلبها همزة كما تقول لا ء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان
ثانيها حرف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاي ردا الى اصله ومثناه ذان
قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البنا فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية
على واحد ولو بنيت على واحد عليه لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين اخرى للنصب والجر
وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل وادعا ان كل واحدة منها صيغة
مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شي من المثنى لانه لم يقصد وان تجري اصناف المثنى على نهج
واحد اذا كانت التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف
المثنيات اعرابا بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين
وقد جا ذانّ وتانّ واللذانّ واللتانّ في الاحوال الثلاث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان
تا وذي بقلب ذال ذا تا حتى صارت تا او قلب الفه يا حتى صار ذي وذلك لان التا واليا قد تكونان
للتانيث كضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي من هو وتي بالجمع بين التا واليا
ولا نقول ان التا واليا فيهما علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمونث دون المذكر لانهما
يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وكلتا فان تاهما ليست علامة التانيث
وقلب يا ذي هاء واصل ذلك انقلاب هاء في الوقف لبيان اليا كما يجي في باب الوقف ثم اجري الوصل
مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وتِه بقلب الذال تا وذهي ونهي بيا ساكنة وفي الوقف
تسكن الهاء وتحذف اليا كما يجي في بابه وقد يقال في المونث ذات ومثناه تان وتين على الخلاف
المذكور في ذان وذين وجمعهما اولا عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش

بعد اوليك الايام وقد يبنون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولا معرفة فيكون
فايدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمكورين فيكون اولا كاولئك وقد يقصر فيكتب باليا لان الفه
مجهول الاصل فيحمل على اليا لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الاخر ولهذا
يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى باليا مع ان اصلهما واو ومن ثم يكتب بعض العرب مضموم
العين من هذا الجنس كله باليا وان كانت الفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولا هاء فيقال
هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولا وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولا نحو طومار وانما قولهم هولا
على وزن توراب فاله بحلد لا تقتل هو لا الشوراب وهذا ابكي لما تكي اسفا وغيظا فليس بلغة
بل هو تخفيف هولا بحذف الف ها وقلب همزة اولا واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها
انما يلحق من جملة المفردات اسما الاشارة كثيرا لان تعريف اسما الاشارات في اصل الوضع بما يقترن
اليها من اشارة المتكلم الحسية فجي في اوايلها حروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر
الى اي شي يشير من الاشيا الحاضرة فلا جرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضره
والمتوسط لا في البعيد الغايب وكان مجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا ه
من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصاره
المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه ه
العاقل احدا ليرى ما ليس في مراي فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب ه
الاول قدم للناعند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا ويويد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع ه
الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف اضربتك ولنذكر هنا علة تخصيص المتوسط ه
والغايب البعيد بها دون القريب فان فايدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول ان وضع ه
اسما الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا والمشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى
الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من صلاحية الصلا
اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيد ان فعلتما واما فعلتما العطف
احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب
المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك
فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك فالكاف توجب كون ما وليته غايبا في التعبير عنه
نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اورثت الكاف
في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار
بعلامته مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد
جيت بعلامته فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى
عنه او لا ثم يوتى باسم الاشارة تقول في العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا
ضربا بليغا فما ابى ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه غايب ويجوز
في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وها اني هذا

الضرب اي هذا المذكور عن قريب وكذا التجوز لك في القول المذكور عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ
البعد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لا فعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم
تشير بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الاية
وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد اذ الاغلب في مثله الاشارة
الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا القسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه
حاضر قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه جعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة
كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا او كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه
قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير
وقوله فقلت له والرمح ياطر متنه تأمل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر
البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول
اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الاشارة كالشخص
البعيد مجاز وذلك لجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة
الموضوع للبعيد اذن اعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار
اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس
وحسبت وكذا رويد والنجاء وكحيهل وارايت بمعنى اخبرني قوله ويقال ذا للقريب الى اخره
لما راى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة في موضع ذي البعد سهوا وبالعكس لضرب من
التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم ياخذ مذهبا ولم يقطع
به بل احال على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي والقول وانا لا ادري
بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم فيه
مذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون اسماء الاشارة
المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين
البعيد والقريب واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقولون الك والمؤنث تي وتا وذي
وته وذه بسكون الهاء وبكسرها ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك وذيك
كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل
ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي الكثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلاثتها قليلة وانما حركت
اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحد فيها فحركت اللام بالكسر
للساكنين وكذا في تيلك لان اليا التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تالك فادخلت
اللام التي فيها على تي ولم تحرك اليا بالكسر لاجتماع الكسرتين واليا اذن بل بقيت على سكونها فحذفت
اليا للساكنين واما تلك فحذف الف تا فلغة قليلة والمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون
فقال المبرد هو في المثنين بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية
لان اللام تدخل تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام
قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى
وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى ليبقى النون الدال على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض
من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان
واللتان مشددتي النون عوضا من اليا المحذوف وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل
هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذالك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد
والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط
عندهم غير المبرد واتباعه في المثنين بلفظ واحد وفي جمعهما اولا واولى ثم اولئك واولالك ثم اولا
واولا بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى راي اخراه اخر اولالك ثم اوليلك
واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقتصروا للبعيد والمتوسط بالكاف
وحدها وقد يستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى ان لا
تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان
سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور ونحوه استغني عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف وتفصل ها
التنبيه عن اسم الاشارة المجردة عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه
وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجي في حروف التنبيه وبغيرها
قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجي في باب القسم
او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت
لها هذا لها وذا ليا قوله تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان مثل ذلك
الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقترن
بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط اليا في تلك وانقلابها نونا في ذانك
وتانك وعدم اتصالها باولا الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله واما ثم وهنا وهنا فللمكان
خاصة اقول يعني ان ها هنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكور قبل صالحة لكل مشار
اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فهنا للقريب وهناك
للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الها
كهنالك للبعيد وقد تلحق الثلاثة تا ويقرب منها المشددة الكاف ولا تلحق ثم وقولهم ثمه
خطأ وقد يراد بهنا وهناك وهنالك الزمان قال الله تعالى هنالك الولاية لله الحق اي حينئذ قال
حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لا مضاف فيها الى الجملة كما يجي في باب
الظروف المبنية ان شاء الله تعالى والحمد لله وحده قال الموصول
ما لا يتم جزا الا بصلة وعايد اقول انتصاب جزا على انه خبر يتم لتضمنه معنى يصير وذلك لان
الافعال الناقصة لا تحصر لها على ما تبين في بابها فمعنى يتم جزا يصير جزا تاما وكذا تقول كان تسعة
فكملها عشرة اي صيرها عشرة كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزا الا بصلة من قبل
العالم من قام به العلم اي من باب تعريف الشي بنفسه وذلك محال وذلك ان المجهول في قولك العالم

تم الجزء الاول ... لسنة ثمان وثمانين وسبعمائة ... خلا القلم ٢

تاهية العلم لكونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بيّن العلم في الحد وقال العالم من قام
به الماهية العلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال
في ماهية الصلة اي شي هو فتعريف الموصول بالصلة تعريفا للشي بما لا يشكل من ذلك الشي الا هو قال
المصنف انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال
انا قلنا بصلة ولم نقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا او قع فيما وهمه لان معنى كلامه اذن ان الموصول
في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شي واحد
ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقران في نفس الحد اشكالا
من دون التفسير قال ولو جعلت موضع بصلة قولك بجملة لارتفع الاشكال هذا احق قوله يتم جزا
اي يصير جزا تاما للجملة ويعني بجز الجملة المبتدا او الخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان تكون اجزا
الجمل بل قد تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت تجعله جز الجملة لم يكن الا بصلة
وعائد قوله وعائد اي بضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يحتاج اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم
الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما جي
في حروف المصدر ولا تحتاج الى عائد ولا ان تكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم
يقدر القول فيه حتى يصير خبريه اي امرتك بان قلت لك قم ويجي البحث فيه في نواصب المضارع وانما بنيت
الموصولات لاحتياجها في تمامها جزا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف اي غيره في الجزوية قوله وصلته
جملة خبرية والعائد ضمير له اقول انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم
على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو رحم الله الذي
يبقى ويفنى كل شي او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني واضربه او الذي هو ضارب
او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه
او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون
سببه حكما على شي دايما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروب
هو او غلامه فهذا اصطلاح دليلا على اشيا احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا
ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض
من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو
جاني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون
من موصوفة وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا
به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصو
لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبيته
للمخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن
الموصوله فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة

ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص
النكرة بوصف لا يشاركها فيه شي اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رايت رجلا سلم
عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك اني عبد الها خلق السموات والارض وحود لك فان قيل ان الجمل
نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا
ايضا فالتخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصص في كل واحد منهما على الانفراد
وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشي بشي مخصص وان كان المقيد
غير خاص وحده وقال بعضهم انما كان الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك
انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا
وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم تكن لها به اذن تعلق بوجه نحو الذي
ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما
تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال
انا الذي دوخ البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم
الصلة الا اذا كان مخبرا عنه قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشي لما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا
على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان الخبر
عنه قد لا يكون معرفة ولا مخصصا بوجه كما في باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على
شي من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضا الموصول الحكم
وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة ويعني عنها
ظرف او جار ومجرور منوي معه فعل او فاعل هو العايد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية
لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية
والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها واما قول الشاعر واني لراجح
نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فتقديره قول فيه كما مر في هل رايت الذئب قط اقول
لعلي ادورها وقد تقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطين اي لمن والله ليبطين ومنعه بعضهم
ولا ادري منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاني الذي ما احسنه
ومنعه ابن بابشاد وسائر المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد
وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو
او سببه فلا بد من ذكر نايب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنايبه وذلك
النايب هو الضمير العائد اليه فلو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بنفسها
لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاني زيد الذي ضربت زيد قوله وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول اقول لما ذكر ان الصلة يجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكانه قال
لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسما الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري

الى انها منقوصة من الذي واخواتها وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فثقل
ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا في الذي اللذ واللذ
بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى او
المجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما تجيء والاولى ان تقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام
الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة
نحو المرور به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه
زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول
غير معتمد من ظاهرا على احد هذه الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا او حرف النفي وحرف
الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شي من مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم
والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه
كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر
والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة
عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولان الجار والمجرور يكفيه رائحة
معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر
فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في السعة جاني الحسن وجهه على رجوع
الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللامين كما لا يقال جاني حسن وجهه في الاختيار
بل يجي مثله في الشعر نحو قوله بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو جاز
عمل اسم الفاعل او المفعول ذو اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي
كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص
الاسما اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم تحذف
النون قياسا في نحو الحافظوا عورة كما لا تحذف مع المجرد عنها فنقول بنا على مذهب الجمهور
ان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية
لفظا ومعنى على صور الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة
كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل
والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب
او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى
الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب
ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها
عارية كما في الا الكاينة بمعنى غير على ما مر في باب الاستثنا فقلت جاني الضارب ومررت
بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم بان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها
ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة وهو اسم

قدم

الفاعل

الفاعل والمفعول فلما لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما
على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة
فعلين فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دل على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول
له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل
وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير
المفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وقد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية
في غير الشعر على ما حكى الفرا قال ان رجلا اقبل فقال له الرجل ها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا او قد وصلت
في الشعر بالمضارع في قوله وقد عرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع يقول الخنا وابغض
العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد
المعرف باللام موصولا قالوا في قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل ان
التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسما الموصولة وعند البصريين اللام
غير مقصود فضله والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القايم
ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل خلاف القايم ابواه لا الذي قعدا لاستتار ضمير المثنى في القاعدين
وظهوره في قعدا او خفا الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا فكانك قلت مررت برجل قايم
ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جي بالصلة
لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصولة نحو جاني ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت
بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة
باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات
وليس بشي لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور
على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع المذكورة
فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة
لا غير **قوله** وهي الذي والتي واللذان واللتان واللات بالالف والتاء والاولى والذين واللاي
واللاتي واللواتي وما ومن واي وايه وذو الطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام **اقول**
هذا حصر لجميع الاسما الموصولة والذي عند البصريين على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها من بين
الاسما الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا عليه اللام الزايدة تحسينا للفظ حتى
لا يكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا
بدليل كون من وما معرفتين بلا لام وانما الزموها اللام الزايدة لانها لو نزعت وادخلت الحرفية
لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائية وان لم تكن على وزن الصفات
نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذي توصل به الى الوصف باسما الاجناس وقال الكوفيون اصل الذي
الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة

كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه لا يقع بمحل اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها صح

ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت يا كما حركت ذال ذا بالفتح
واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المونث التي بقلب الذال تا كما قلنا
في ذا او تا وقد تشدد ياهما نحو الذيّ والتيّ فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب
كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد بموجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر
اذ هو الاصل في التقا الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان اغناك الا للذيّ ينال به العلا ويصطفيه
لاقرب اقربيه وللقصيّ وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد وقال الاندلسي لعل الجزولي
سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم راه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد تحذف اليا
في الذي والتي مكسورا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شا لكنت صخرا او جبلا اشم
مشمخرا وقال اخر في التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسي اراها
لا تعوذ بالتميم قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيهما اي تشديد اليا وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا
يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات اذ المخفف يشدد لضرورة الشعر ولذا يكتفى فيها بالكسر
عن اليا وتحذف الحركة بعد الاكتفا قال الا ان ينقلوها في حال السعة لا في الشعر فسمعا اذن وطاعة
وتثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف اليائين وجاز تشديد النون بدلا من اليا المحذوفة وكلاهما
معربان ومبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاث
في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند الاختلاف كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلتما فلا تغير
عن وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق
المثنيات وقد تحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابني كليب ان عمي
اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي
في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاشهر واللذون في الرفع هذلية قال [illegible] اعراب
الجمع لغة من شدد اليا في الواحد وهذا كما قال الجزولي ان الذيّ مشدد اليا معرب فكان اصله اللذيون
فحذفت احدى اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا والذيين نصبا وجرا
وهي لغة من شدد اليا في جمعه بلا حذف شي منه وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال فوى اللذوا
بفناء طيروا اشرا من روس قومك ضربا بالمصاقيل ومن الذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج
دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد
اللفظ مجموع المعنى اي ان الجمع الذي او ان الجيش الذي كقوله كمثل الذي استوقد نارا حمل على اللفظ
اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم حمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز
افراد العائد اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا اكثر
اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاني
الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل قلة اللذا في المثنى وقد يقال لذي ولذان ولتي ولتان ولا تي بلا لام
وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا او تحذف النون فيقال اللاي
بهمزة بعدها يا ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قرا الاخفش واللاي يولون من نسائهم ويقال

اللاء بحذف اليا وقد جا اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن الفاعل من
التي وهي اسم جمع كالجامل والباقر واللاي بالهمز مكان اللاتي وهو كثير في جمع المونث دون جمع الذي واللوات
واللواتي كانهما جمعا الجمع وقد تحذف اليا ات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللوا وقد
تسهل همزة اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللاي يئسن وقد يقال اللاي
بيا ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا اليا بعد
الهمزة ثم ابدلوا الهمزة يا من غير قياس ثم اسكنوا اليا اجرا للوصل مجرى الوقف وقد يقال للواحد في اللواتي
معا وقد يقال اللاءات كاللاعات مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا لا من
لفظه فالذي والتي مشتركان في الاولى واللاي الا ان الاولى في جمع المذكر اكثر واللاي بالعكس وبمعنى
الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمونث من وما واي مضافا الى معرفة لتكون معرفة والاضافة اما
ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة كلقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا
وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل
استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة
على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدؤه خلاف الماضي
والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة
على الابهام وليس بشي لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقدم
عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المونث جاز الحاق
التا به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن لقيت او ايتهن لقيت قال الاندلسي
التانيث فيه شاذ كما شذ في كلهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في
الاستفهام وغيره نحو ايا هم اخوانك وايوهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوز تصرفها في باب
الاعراب قوله وذو الطائية لا تتصرف نحو جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا
وذو فعلن قال وبيري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا تعرب ايضا قال فقولا لهذا المرء
ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر
اعني عدم تصرفها مع بنايها والثانية حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الاحوال الثلاث
وذات مضمومة للمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال للجمع المونث
ذوات مضمومة في الاحوال الثلاث والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب
مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا
بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا او جميع اسما الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية
كانت اولا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد
عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك اي ما
التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية اذا لم تكن
زائدة ففي نحو ماذا صنعت تحتمل كونها زائدة وبمعنى الذي وفي قولك ماذا الذي صنعت نقض

في الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهاميه نحو من ذا الفتيت ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر
البصريون عن المواضع الذي استدل بها الكوفيون بان اسما الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا
للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا
وجعلاها اسما وهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر ففي قوله تعالى بما رحبت
اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار
وسيجي الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اقول عايد الالف
واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر من
الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد
اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او
مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت
الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك صنيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي
انا ضارب زيد اي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجي اي
الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة
بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قائم واما المجرور فيحذف
بشرطان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه كما تقدم
او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا
اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى
انسجد لما تامرنا اي تامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تومر اي تومر به اي باظهاره
قال فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه وبتعين حرف
الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت
بالذي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي
مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل
مررت معه او له او نحو ذلك ومذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف
الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما
معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز
فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا اذ غير ذلك
اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يكون اذا في الكلام دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف
بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه
حكم خبر المبتدا اي كما ذكرنا واما اسم ما الحجازية ولا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في
المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم
بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا احتمل

المبتدا

المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى
ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة
وان لم تطل الصلة وقالوا لان ايا لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا تضاف وتعرب فتصرف في
صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى
وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فجوزوا الحذف
بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ على
الذي احسن بالرفع ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي
قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي انا الذي سمتني امي حيدره اكيلهم بكيل السندره
قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا ان كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل
الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا
الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائتين اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه
حمل احدهما على اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا او ضربت زيدا او انا الرجل الذي قال
كذا او ضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب لم يجز الحمل على المعنى
فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذا في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت
فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيكون الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذي قلت انا فظهر
بهذا ان قول القائل انا الذي انا ليس بوجه والوجه القائله انت واعلم ان حذف الضمير في المعطوف
على الصلة احسن من حذفه من المعطوف عليه نحو هذا الذي ضربته وقتلت فهذا احسن حذف
الضمير في المعطوف على الجملة التي هي خبر المبتدا نحو زيد ضربته وقتلت وان قبح حذفه من المعطوف
عليه قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا
اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم
امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها
والاسم المشتمل عليه اقول هذا باب يسميه النحاة الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم
من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر
مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما لانه يجب تنكيرهما ومعرفة ان المجرور بحتى وكاف
التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين ومعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه لانه يجب تصدره
لغرض الابهام قبل التفسير فقولك معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية بالموصول
اي ضع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية اي بالوصف العنواني با عن ذات متصفة
بما اتصف به ا اي الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا لقدر ما
يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذا في الاخبار المذكور ان يجعل في الثانية ب مبتدا مصدرا

لان المسول منك ان تخبر عن تلك الذات اي ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدا مصدرا والمبتدا رتبته
الصدر ولابد ان يجعل مكان آ ضميرا راجعا الى ب لان المسول ان تصف ب بالوصف الذي كان لا بلا
تغيير شي من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان ... لتصدير ب مبتدا فلا بد الا يكون نايبه
وهو الضمير العايد اليه مكان آ ولابد ان توخر آ في الجملة الثانية خبرا لان المسول ان تخبر عن ب بآ
ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عن آ بب الموصول بل اخبرت عن
ب الموصول بآ الا انك لما اخبرت عن ب بآ والمبتدا في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا
اخبرت عن ب فقد اخبرت عن ما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون
ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي الموضوعة المعلوم اجزاوها دون ب فاما المشهور قبل صوغ
الثانية واما قولك في السوال ب الموصول فليس معناه اجعل ب خبرا به بل اللام فيه للاستعانة كما في
قولك كتبت بالقلم اذ المعني اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدا ومثاله ذلك ان تقول
العالم للمتعلم ليدربه او ليمتحنه اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي
مبتدا اخبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شي منها الا ان
تجعل مكان زيد الضمير العايد الى الذي وتوخر زيدا الخبر عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق
بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا
في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته
زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب
ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لم يقع الاخبار عنه بانه زيد
فما بعدها فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى **قوله** صدرتها اي جعلت الذي في الصدر
مبتدا **قوله** واخرته خبرا خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا
قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا تخبر بالالف واللام الا عن الاسم في الجملة الفعلية
خاصة **قوله** ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول منها فقد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا
للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم
مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل
نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شي من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة
الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في اضارب
الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما يجي بعيد
ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة للالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم
وبيس وحبذا وعسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا تخبر باللام عن زيد في نحو ليس زيد
منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام **قوله** فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة وهي تصدر

الموصول

الموصول ووضع العايد اليه مقام ذلك الاسم وتاخيره ذلك الاسم خبرا فالشرط الاول وهو
تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم
لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم
يابون دخول الموصول على الموصول اذ الاتفاق اما قوله من النفر اللاي الذين اذا هم يهاب اللئام
حلقة الباب قعقعوا فيرون انه من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب
التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللاي اللاي فان تغاير نحو الذي من فعل كان اسمها عندهم قال
ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجي في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين
وتدريبا لهم نحو الذي الذي في دار عمرو زيد فتقول في دار صلة الذي الاخير وعايده مستتر
في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعايد الاول
الها المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن في دار عمرو زيد وتقول التي
اللذان ابواهما قاعدان لديهما كريمان عزيزة عندك حسن تبتدي بالموصول الاخير فتوفيه حقه
من الصلة والعايد والخبر لاستغنا بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته
فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعايده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني
اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعايد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديهما فالتي مبتدا
مع صلته المذكورة وعزيزة عندك خبره والجملة اي التي مع صلته وخبره صلة الذي والعايد من
الصلة الها المجرور في عندك والذي مع صلته المذكورة مبتدا اخبره حسن وهكذا العمل ان زادت
الموصولات ولا تقف على حد فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع
الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف اذ لا تقع
هذه الاشيا ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب وكم واسما التبرية وتمييزها والحال والتمييز المنصوب
وكذا نكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتعميم في ما رجل والاستغراق في كل رجل وافضل رجل
وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه
لكن يلزم اظهاره ككفا على حدا والعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر
ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل على الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز
نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب
اللفظي مشابه للفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم تعمله في الضمير المستكن نظرا
الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله
نحو اما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز
المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يتعلق
لكونه صلة فيه ويقبح الاخبار عن المصدر الذي للتاكيد لعري الاخبار عن فايدة معتبرة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتايه وحتى ومذ ومنذ وكذا

المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار
عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار مخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا
مايته الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها
معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة
بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة الالف واللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل
والمبدل منه فبعضهم لم يجز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان
البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاني زيد ابوك
ان اخبرت عن البدل عند من جعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما
فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا
عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار
لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان تقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا
في بدل البعض والاشتمال فاجاز الاخفش اذ الضمير نفس ما بعده ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يبدل
على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول ونحو عني واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر
اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام للاناسي وغيرها كابي القاسم وامرء القيس وابن
اوى وابن عرس وابي قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض
حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكذا كل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وهلك
وكمذ ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا اري الموت
يسبق الموت شيء مما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر
المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل
نعم وبيس واخواتهما فان هذه الضماير لا تجي الا مبهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي
استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قائم اذ المبتدا استحق
الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا
قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول
وقولك هو في الاخر ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا
وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدا او قولك هو في الاخر ليس في حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه
اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف
المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الها الذي استحقه المبتدا قوله عليه اي على الضمير المستحق
لغيره قيل وان استغني بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدا او ذلك كما في نحو
زيد ضاربه اخوه جاز ذلك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم
رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يفدها المبتدا الا في قولك الذي هو

ضارب

ضارب به اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اخر وزيد مذكور في الصدر
فلا يكون في ذكر ضميره فايدة وليس ما قال بشي لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدا الذي
هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه عن الفايدة بيان ذلك انك ان اخبرت
عن ها ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدا ان ههنا شخصا
هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذا في الخبر زيد فيه فايدة
مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى
الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا
اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار
عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لهما وتوقف المبتدا على ارتباطه
به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشي اذ لا يلزم من بقا ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار
على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تا نحو ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا على ارتباط الضميرين به
بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى لجواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا لا يجوز الاخبار
عن ضمير عايد الى ما تقدم ان استغني ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية
بعد ذلك المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيمتنع
الاخبار عن ها ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا اخرج كل ما لا يصلح تاخيره
كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل
مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب وخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام
كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشا وخرج ايضا كل ما لا يجوز
رفعه كالظروف الغير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحرا وعشيا
ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف
متمكن جيت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت
فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا
وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت
له تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان
مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جا زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدا
في ضرب الزيدان [illegible] تقول واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاني الا زيد وينفصل
ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجري صلته
على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا
عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت معنى
كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا
فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيدا

في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من
تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ تنبيه اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون
الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك
ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك
الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذا قول القائل انت انا بصحيح للاخبار
عن الكاف على ما تقدم من الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات
لانها ام الباب وهي اكثر استعمالا ولا تكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه
ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا
زيد في نحو ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيهما اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه
بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين
على حالهما ما امكن كما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه
الا اذا اضطررت اليه فاذا اوجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم
زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر
في اكرم والضمير في ضرب ايضا راجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يكن ههنا تنازع
الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع
في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب
واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما
قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير جزاء عن الموصلين فيقول
الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة
على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قولك الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة
في المزدحم وعزى الرماني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل
فعليتين لان المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل فتقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب
هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا من الثاني واولى من الثالث لمثل ذلك وما
ذكر من قصد التشاكل بالاتيان باسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما يرجح به على الذي
الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فلانه ان
يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون التنازع فيهما كل واحد منهما هو الرابط
بينهما وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلته ما
زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب
واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد
لكون الاسمية معطوفة على الفعلية بين جزئي المعطوف عليهما كما كان في الاصل الفعلية معطوفة
على الفعلية بين جزئيهما واذا اوجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت

زيدا

زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضربت واكرمه زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا
ضميرا غائبا وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى ولا بد
فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ او هو متكلم او مخاطب
من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم فائدة الاخبار والتنازع
ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وبقولك واكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا
انه ليس باجنبي كما مر في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضا
والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول
مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا المخبر عن تاء اكرمت بالذي
وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي الذي ضربت واكرمته
زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا
في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض
المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا
والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدأ وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على
اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعملت الاول نحو ضربت واكرمته زيد ابا اذا الهاء في اكرمته على
المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام
الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا
قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب
زيدا انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيدا
بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد يتصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لما يوجب
انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القائم مقام
زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند
المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت
والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت
زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضربت زيدا انا ولا تقول ضربني
ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضربا وضرب
الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام
الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب
الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما
جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياسي في جميع المواضع وعند
المازني في الاخبار عن التاء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد انا
لما ذكرنا وفي الاخبار عن الياء الضاربه هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر

وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقا التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل
كامر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربه والضاربه انا زيد بابراز الجري على
على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان علت الاول
والمختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كامر في باب التنازع قلت في الاخبار عن
اليا او التا بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربه
وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت
هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند
انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتها
وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها
انا هند وتقول مخبرا عن التا والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضربت
وضربته هند انا ولا تجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند
الاخفش الضارب والضاربته هند انا وتقول المازني مخبرا عن التا الضارب انا والضاربتي هند
انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن اليا الضارب انا
والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا والضاربتي
هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه
مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند
وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبره والضاربتي هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي
عن التاء او الياء الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا
والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هندا والضاربته هي انا بتقديم هند الى جنب عامله
كامر ويقول المازني مخبرا عن التا الضارب هندا والضاربتي هي انا وانا خبر الضارب وعن الياء
الضارب هندا انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام
الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها
انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء
والياء بالذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في
الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف
منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته للاصل
في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة ولو
سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما
انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا
واعطاني درهما زيد ابرز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كامر على ما تقدم
وبابراز انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كالذين

في المضمرات

في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه
اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطى
من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا المفعول الاول كما هو مذهب المازني
قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربتك
ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل
الذكر في غير باب التنازع وعند الاخفش جوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي
اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا والمعطانيه
زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطى انا بحذف الضمير والمعطيه او المعطي اياه زيد درهم
كضربيك وضربني اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا او المعطي والمعطيه اياه هو
درهم وتقول ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التا او اليا بالذي الذي ظن وظننه زيد اخاك
انا وباللام الظان وظننه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه
زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه انا والظا
هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير الاخ وهو ضمير زيد ابرز لجري الصفة على غير
صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه
او ظننيه زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه
لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان
افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها
وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي
ظننت وظننيه زيد او ظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه او ظنني اياه اخوك واختار
بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب المضمرات ان ثاني المفعولين يجب
انفصاله عند الالتباس وههنا وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك والظا
هو اخوك كما مر في خلتكه وضربتك وابراز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لكون الصفة
للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع
ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء الذي
الذي علم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم
والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد
وباللام المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه
المعلمه انا عمرا منطلقا والمعلمه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر
على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو
والثاني ويجوز المعلميه زيد نحو ضربيك وضربني اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذي اعلمت واعلمنيه
زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا اياه زيدا اياه منطلقا والمعلمنيه اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة

بيك
نة
جبهما
نيه
ى
عن ام
به

على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عايد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا
اذ لو قدمته وصلته بالمعلم فقلت المعلمه اياه لا لتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله
وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل وجب ههنا ذكر المفعول
الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول وللقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون
احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما
الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول
وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمه هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد
هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلقا وان اخبرت عن منطلقا
بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه
منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد
عمرا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لذلك الثالث اعني ضمير اللام واما
ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه
والمعلمي هو اياه اياه منطلق او المعلميه اياه هو وانما ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها وعدد
القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة **قوله** وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة
وتامة بمعنى شي وصفة ومن كذلك الا في التامة والصفة **اقول** لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه
لفظ الموصول لم يجعل له بابا براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل من المبنيا
في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار و
المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها **فمنها** ما قوله وما الاسمية اعلم
ان ما تكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية
وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف **قوله** موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما اخطاء ما عنك
وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله ما انت ويب ابيك والفخر ومعنى التعظيم كقوله
يا سيد اما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها اي لا يذكرها
على احد التاويلات وتحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف وذلك
لان لها صدر الكلام لكونها استفهامية ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير
المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف
دليل التركيب ولم تحذف من من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا ولا آخر ايّ لجريه مجرى
الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا قال على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان و اذا
جاء بعد ما الاستفهامية لم تحذف الفها نحو عماذا تشتغل وذلك لان ذا لم تلبث زيادتها ولكونه
موصولا لا يمنع ما صار المجموع كلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في من الوسط
لتحصنه من الحوادث ولذلك لم تحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في
التصدر لان الشرطية لا يوقف عليها كما يوقف على الاستفهامية والشرطية في نحو ما تصنع اصنع والنكرة

الموصو

الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل
العقال وجاز ان تكون ما ههنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها
موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط الذي ذكر
في باب الصفة قد اقوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من
الدراهم شيا فكذا ههنا معناه تكره من الامر شيا وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده
ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض وتعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية
عند سيبويه ونعما هي اي نعم شيا هي عند الزمخشري وابي علي وتكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة
ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشي قال فنعما هي اي نعم الشي هي وكذا في دققته دقا نعما اي نعم الشي وتعم
الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والمازني والرماني ولم يذكر المازني
في النسخة المذكورة والمبرد واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيهما وذلك نحو قوله عليه السلام
في النبيذ نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء **قوله**
وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قولك مثلا
اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من الاسماء وادعاء الحرفية
ولهذا استعظم الخليل ويجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا ثبتت زيادة ما في
نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما
التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود
او التوزيع نحو اضرب به ضربا ما اي نوعا من انواعه اي نوع كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام
وتاكيد التنكير اي عطية لا تعرف من حقارتها وامر لا يعرف لعظمته وضربا ما مجهولا غير معين **قوله**
ومن كذلك الا في التامة والصفة **اقول** اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطية
نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره
قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجي تامة اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه
جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجي عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا آل الزبير سنام
المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون
انسانا نعد عددا وانشدوا ايضا يا شاة ما قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم و
يا شاة من قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما
الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة واما لمشابهتهما لهما موصولتين لفظا وكذا ما التامة ومن
في وجه للذوي العلم ولا يعود لما لا يعلم خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى ومن
لستم له برازقين وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم
من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير كناية الى كل دابة فغلب العقلا في الضمير ثم
بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جا

في العالم قليلا كسبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم وتستعمل
ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير
ذلك وتستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء
ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او تقول انه منسوب الى ما هو
على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتي تقول ما هذا الفرس أم بقر أم انسان فاذا عرفت انه انسان
مثلا وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا
عن الوصف ولذا قال موسى عليه السلام رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون
موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف
الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقوله سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز
ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع
والمونث فان عنى بهما احد هذه الاشيا فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة اكثر
واغلب وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المجهولة من المعنى اذ هو موصلة الى المعنى
وكذا اي غير من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مونثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة
والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلاث انفس من الرجال وثلاثة اشخص من النسا كما يجي في باب
العدد وان تقدم على المجهول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى
في ذلك المجهول كقولك منهن من احبها هو اولى من قولك احبه لتقدم منهن فلهذا لم تختلف القراء
في تذكير من يقنت ومن يات بخلاف قوله وتعمل لانه جا بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلهذا قال
نوتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد
من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو
من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق
يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا او تانيثا وافرادا او تثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان
هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هو صدر الصلة كما في قولهم ما انا
بالذي قائل لك شيا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المو
والاصل الحمل على اللفظ كما مر فتقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان
اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يومن بالله ويعمل صالحا
يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونها ايضا رجع
سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما
تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه
والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربه جاء لخفا موصوليتها
ثم انك اذا اثبت لها بصاحب من الموصوف والمبتدا نحو جا الزيدان الضاربه غلامهما وهم المودب
خدامهم لم تجز فيما يعبر به عنهما من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما

للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد وذلك لخفا موصوليتهما وكونها كلام التعريف
في نحو هما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها الا اليهما وان لم يرجع بصاحبها جاز مراعاة لفظها
لقوله او تصبحي في الظاعن المولي اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افرده لكونه صفة مقدر
مفرد اللفظ اي في الجمع الظاعن **قوله** وايّ وايّة كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
اقول قد ذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في الندا او اجاز الاخفش كونها نكرة موصو
كما في نحو مررت باي معجب لك فيكون كالذي نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي يقع صفة
ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المصنف هاهنا ولعله راى ان الصفة في الاصل استفهامية
لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن
الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات
على خلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط
وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب الا ترى الى عدم
اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومهما الاضافة وكذا المضاف لدن الى الفعل ايضا كما تضاف لدى الى
الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجي في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها
لتفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في
الندا وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا في كلا فانه مقطوع عن الاضافة
مع عدم اعرابه وذلك لانه يصير كالمبني على ما يجي في الكنايات **قوله** الا اذا حذف صدر صلتها
اقول صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شي فلا تبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدر
صلتها اي المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قائم
وايهم زيد غلامه وانما يحذف كثيرا مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلته بلزوم
اضافته وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدا اذا كان
ضمير الموصول لانه كان بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولا معنى فاذا حذف المبتدا صار
مبنيا كاخواته الموصولات وذلك ان شيا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فاذا
سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اي الصلة
لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف
الصدر لغة جيدة وجا في الشواذ ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة
بكمالها بل حذف احد جزئيها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق
الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وانما تضعف مع حذف
المبتدا نحو اكرم ايا افضل في كلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البنا قياسا لا سماعا فيقول اكرم ايّ افضل

مضمومًا والخليل ويونس يقولان اضرب ايّهم افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجي من مذهبيهما
قال سيبويه لا ترفع نحو اضرب ايّا افضل ولا تبني ايضا على الضم قياسا على ايهم افضل لان ذلك مخالف
للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اي لو رفعوا او ضموا قال الجزولي اعرابه
مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا الا ان حذف المضاف اليه رجح
جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم في مثل هذا الموضع معربة
مرفوعة على الابتدا اما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الاية مبتدا خبره اشد
ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شي فيكون من
للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم
اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل وايهم على هذا استفهامية نحو قولهم
اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت
من الفتاة بمنزل • فابيت لا حرج ولا محروم • اي ابيت مقولا فيّ لا حرج ولا محروم اي هو
لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق والخبيث
اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثله يجي في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام
ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال
القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجي في افعال القلوب وليس بشي لان المعلق
يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا
على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعد وقال الاخفش في الاية من فيها زائدة
كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة
لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد
واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو واية اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية
لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعرف
الموصولات واعتد بتاء التانيث بلا علمية وغيره يصرفها وهو القياس **قوله** وفي ماذا
صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شي وجوابه نصب **اقول** اعلم
ان ذا لا يجي موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو ومن ذا
هو الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما ومن الذي هو وهو على حذف المبتدا نحو ما
انا بالذي قائل لك شيئا واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي
يقرض الله وماذا الذي ان يكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى ام من هذا الذي
هو جند لكم وها التنبيه تدخل على اسم الاشارة فقال ما هذا الذي تقول زائدة بعد ما
الموصولة كان • دعي ماذا علمت ساتقيه • ولكن بالمغيب نبئيني • وقال ابن مالك يجي ذا
موصولة مطلقا والحكم في ماذا صنعت بزيادتها وانما رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسألونك
ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول • انحب فيقضى ام

ضلال

ص

ضلال وباطل فلان لا مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة
التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعا كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في التفسير المشهور
ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك لا يجوز وان لم يكن كثيرا لم يحوجهم دعوى عدم
التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها
فضلة واما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدا فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدا وتجرد
الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير
من الصلة كثير وانما قل اظهار الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها
لما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون موصولة الا وقبلها احدهما وكان التثاقل الحاصل باتصال
الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف
المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه وانما كان الجواب او
البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونه
نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع
الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير
الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير
الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرون بالانزال فهو اذن كلام
مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة
المحل مفعولا للفعل الذي انتصب به ما في السؤال لحذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى
ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما التزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان
النصب نص صريح بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استيناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين
ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تعالى العفو وان اشتغل الفعل
بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا فعلته او بمتعلقه نحو ماذا لقيت حقه فيكون ما مبتدا اولى
وان جعلت ذا زائدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زائدة واما في نحو ماذا اقبل وماذا عرض
وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا احل لهم مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل
عنه بضميره او متعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب
ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر • وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا • سوى ان يقولوا
انني لك عاشق • قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا
يلزمهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد يجي طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
وزيد اضرب به قيل الصلة ايضا جاءت بلعل مع جزئيها كقوله • واني لراج نظرة قبل التي • لعلي
وان شطت نواها ازورها • وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدر
ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعولا ليتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير

المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون الجواب فعلية اولى للتطابق منصب الاسم على اضمار مثل الفعل

ان يتخذ نوابه هذا ولاباس ان نذكر بعض ما اهمل المصنف من احكام الموصول واحكام من وما
واي في الاستفهام وما يناسبهما فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم
لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا معمول
الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا
يتقدم على الموصول ولا تتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او
ملائمة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم اذن
جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف
والبدل والعطفين والتاكيد ولا بخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء
بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما
معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوف مدلول له بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف
الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللوائي واللتي واللاتي • زعمن ان قد كبرت لداتي •
وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي
منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة
حروف مصدرية هي والجملة بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا
في الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون
هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما ولذا يجوز الفصل بين بعض
الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت
وضربوني غلمانه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول
جاءني الذي قائم ابوه والذي ضربت زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان الموصول والصلة
كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا
تتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتب احدهما
على الاخر بل كجزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو
الصلة واجب لكونها مبينة للموصول لما مر فتبين بهذا افساد قول من قال ان خبر ما دام
لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال
فان ادع اللواتي من اناس • اضاعوهن لا ادع الذين • وقد التزم حذفها في اللتيا معطوفا عليها
التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من
العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك ترك ما على ابهامها بغير صلة مبينة ويجوز
كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها الانامل • واجاز الكوفيون حذف
غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له
مقام معلوم اي من له مقام ونحوه قول المتنبي • بئس الليالي سهرت من طربي • ويجوز ان يكون
من هذا قوله • لعمري لانت البيت اكرم اهله • واقعد في افنائه بالاصائل • ولا وجه لمنع البصريين

من

من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا كشية وسه وليس الموصول
بالزائد منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة
وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام
فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور
وحكاية علامة تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت
رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين
ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة
او طالق وكذا في النصب والجر لا تختلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او طالقان وفي النصب والجر
منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا تختلف اما اشتراط الاستفهام
عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لابد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه
تلك العلامات حتى تحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه
لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في لحاق العلامات المذكورة من كونها سؤالا عن نكرة لان العلامات
اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن العلم
ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما في النكرات
ولو كررت ايضا النكرات لم تجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام
العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا تقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة
اللام عليها لم تمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن
حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير
حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام
عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلما كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف
فالحكاية في من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه يورد بعدها واما اشتراط
العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط الوقف على من ولم يشترطه للبنى في اي
بل يقول فيها ايا يافتى وايا يا فتى وباي يافتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية يستنكر عليها الاعراب
فاثبتوا حكاية الاعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر في الاغلب وهو اصل المثنى
والمجموع والمونث اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر
والتنوين واما اي فلانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا
في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لا نفس لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة
في حالة الوقف محركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا
تشبهها ساكنة وجاءوا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها
الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا
الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منه

اذها التانيث لا تكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا
اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل
اولى واجروا اسماء في ترك حكاية اعرابها وكانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندات
في الوقف فانه لا يثبت فيه شي من حركاته خلاف منو ومني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل وتثبت
فيه حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في من الجاري
مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون في منتان ومنتين تثنية
على ان التا ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها
الحركة التي يلزم ما قبل تا التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم
يتمحض التا للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها
فيه لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تا التانيث كما هو حقه واما
في المثنى فقد حكيت الاعراب بجملتك في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو منتين وقد
جا منتان بحركة النون التي قبل التاء هذا وكل في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان
اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا
للاعراب فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمونث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها
من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او
نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا
لعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن
المذكور والمنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمونث في لفظها الا انك
لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى
وفي الوقف تسكن ياه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في النصب كما في الوقف على سائر المعربات
لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما
العقل فلان اصل اي ان يستعمل في العقلا وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط
في حكايتهما كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من ولك في اي وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على الاعراب
اي مفردة فتقول ايٌ وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مونثا وفي الحركات اللاحقة
لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعراب فتكون مبتداة محذوفة او مفعولا لمحذوف او لفعل
ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اي وجمعه لغير
الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه
الحكاية ومحلها رفع على الابتدا والتقدير من هو واي هو واي رجل هو واجاز يونس الحكاية في من
وصلا قياسا على اي يقال من يا فتى ومنا يا فتى ومن يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت
منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشي لانه لم يتقدم ما يحكى حتى يحكى وحكي انه سمع
ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا

منتان مع

الخبر

لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا
يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البنا والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز
في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس يحكي كما زعم يونس اذ لا منكر
مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا
وامراة قلت من ومنه واذا قيل رايت امراة ورجلا قلت من ومنا وفي جاني رجل وامراتان من ومنتان
وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السوال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو
من واين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما العلم
واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد حذفها وحكى المبرد
عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد
قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا
وثالثها ان يحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند
السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد
رايته فيقول منا اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب
بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف
لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها لاي معين كان
كما ياتي في باب المعارف والحكاية لرفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة
ان لا يكون المسول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة
هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب اي المسول عنه ان المسول عنه
هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا الظريف
او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير
نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان
اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان يجعل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة
اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه
فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو
قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس
في امتناع الحكاية معه سوا كانا علمين او احدهما وحكي سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية
اذا كان المعطوف عليه علما سوا كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا او من زيدا او اخا عمرو لمن قال
لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول
فالسوال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها
وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع
لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع واما اذا اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا ومن

زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيد افانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون
كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه
كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا او فمن زيد فلا يجوز الحكاية
اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السوال انما هو عمن ذكره دون غيره
ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجي في بابه
وكذا الخلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية
بالتثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم نقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتدا
فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه
وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تقديرا لا عرابه
لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في اول الكتاب وقيل ان ما بعد من الاحوال
معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف لما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات
علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار من واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم
في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فالتزموا رفعه على كل حال بالابتدا اجريا على القيا
واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا
ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف
من زيدا او من زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سوال ايضا كما قال
بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول
لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او باي
عن غير العلم ايضا كما يحكى عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم سوا كان العلم المنسوب
علم عاقل او لا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي تاتي بمن
مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسول عنه اعني البكري مثلا
لان صفة العلم المنسوب الى شي لا بد فيها من الالف واللام وتلحق يا النسب اخر من كما كان في اخر
المسول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد والتسهيل
كما يجي في التصريف في باب تخفيف الهمزة ان شا الله وانما ادخلتها لانه كذلك في المسول عنه لو صرحت
به نحو البكري او القرشي وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها
للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها
والحاق يا النسب باخرها وبعضهم لا ياتي بهمزة الاستفهام فيقول المني اكتفا بما في من من معنى
الاستفهام ويحكى في لفظ المني اعراب العلم المسول عن نسبته سوا كان السايل واصلا او واقفا
كالحكاية في لفظة اي سوا فتقول لمن قال جاني زيد المني كما في وكذا المني والمني وكذا المنيان واللميين
والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات وياتي المسول بالجواب على وفق
اعراب المني تقول رايت زيدا فتقول المني فتقول القرشي على انه وصف لزيد المذكور اولا

في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام
قال مبرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول المني
كانك قلت الطريفي او العالي او البزاري قال السيرافي وهذا التفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت وكانه
جعل ايا في الطريفي ونحوه للتاكيد كما مر في احمري ودواري وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل
كالمكي والبصري فلا يجوز المني اتفاقا قال المبرد القياس المتى او المتاوي قال السيرافي وهو تفريع منه
وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باي على وزن المني فيا سا فقال الايي فيصلح للمنسوب الى العاقل
والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال اليا آت اسما الافعال ما كان بمعنى الامر
او الماضي مثل رويدا زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي بعد اقول اعلم انه انما سمي اسما الافعال لمشابهتها
فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه اسم للاسكت ومه اسم للانكفف اذ لو كان كذلك لكانا معربين
بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لاعربا
كسايرها بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيتين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال بنيت لكونها اسما
لما اصلها البنا وهو مطلق الفعل سوا بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
فعلى هذا لا يحتاج الى هذا العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
واما تعيين اصولها وانها عن اي شي نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر
كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وقد ابطلك الاقوام بالكسر واما مك زيدا وعليك زيدا
اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وقد الك بالرفع
والنصب وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان
وسرعان وبطان وشتان فانها كلها في المصدر وكهيهات فانه كقوقاة وتزال فانه كمجار وتبد
كضروب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال
عن اصل والاشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باللفظ الغالب بحو رويد وبله
وقد ابو الظاهر في بعضها انها كانت اصواتا فنقلت الى المصادر ثم منها الى اسما الافعال ثم نقول
المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية وكم يصر اسم فعل نحو ايها في الكف
وويها في الاغرا وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك
وويب لعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصدر الى اسما الافعال نحو صه ومه
وها ودع اي انتعش وبس اي ادفو وهيا وهلا وحي واييه وهيك وهيت وسيجي معانيها
ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وفي
مفتوحة لا منصوب به وفي الضرب الثاني تنقلوا من المصدرية وبناو مراعاة لاصله اعني اسم الصوت
كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واه ونخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب
نحو افا ونخا بالحرف كاف للبلا فلا اولى ان يقال بقاها على ما كانت عليه واظهار نصر مصادر

زيد او من اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون
كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه
كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا او ومن زيد فلا تجوز الحكاية
اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره
ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء بيانه
وكذا الخلاف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية
بالتثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم تقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتدا
فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه
وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تقديرا
لاشتغال محل الاعراب بحركة محاكية الحكاية كما ذكرنا في اول الكتاب وقيل ان ما بعد من الاحوال
معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف لما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من وانما
علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منو وانما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم
في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتدا اجريا على القياس
واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا
ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف
من زيدا او من زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سوال ايضا كما قال
بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول
لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او باي
عن غير العلم ايضا كما يحكى عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم سوا كان العلم للعقلا
او غير عاقل اولا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي اي من
مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسول عنه اعني البكري مثلا
لان صفة العلم المنسوب الى شي لا بد فيها من الالف واللام وتلحق يا النسب لمن كما كان في اخر
المسول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد والتسهيل
كما يجي في التصريف في باب تخفيف الهمزة ان شا الله وانما ادخلتها لا تذكر للتي في المسول عنه لو صرحت
به نحو البكري او القرشي وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها
للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها
والحاق يا النسب باخرها وبعضهم لا ياتي بهمزة الاستفهام فيقول المني اكتفا بما في من من معنى
الاستفهام ويحكى في لفظ المني اعراب العلم المسول عن نسبته سوا كان السائل واصلا او واقفا
كالحكاية في لفظة اي سوا فتقول لمن قال جاني زيد المني يا فتى وكذا المني والمني وكذا المنيان والمنيين
والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات وياتي المسول بالجواب على وفق
اعراب المني تقول رايت زيدا فتقول المني فتقول القرشي على انه وصف لزيد المذكور اولا

في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام
قال مبرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته كان اقول آلمني
كما لو قلت الظريفي والعالمي او البزازي قال السيرافي وهذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت وكانه
جعل اليا في الظريفي ونحوه للتاكيد كما مر في احمري ودواري وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل
كالمكي والبصري فلا يجوز آلمني اتفاقا قال المبرد القياس المائي او المماوي قال السيرافي وهو تفريع منه
وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باي على وزن آلمني فيقال الايي فيصلح للمنسوب الى العاقل
والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال اليا آت

اسما الافعال

ما كان بمعنى الامر
او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي بعد **اقول** اعلم انه انما بني اسما الافعال المشابهة
فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه اسم للاسكت ومه اسم للانكفف اذ لو كانا كذلك لكانا معربين
بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر وأوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا
كما اعربا بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشاييين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال بنيت لكونها اسما
لما اصلها البنا وهو مطلق الفعل سوا بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
فعلى هذا لا يحتاج الى هذا العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
واما تعيين اصولها وانها عن اي شي نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر
كرويد زيدا او بله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا او عليك زيدا
اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفدا لك بالرفع
والنصب وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كشتان
وسرعان ووشكان فانها كالغليان في المصدر وكهيهات فانه كقوقاه وتزال فانه كجار وتبد
كضرب فتقول انها كانت في الاصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال
عن اصل والاشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولا لحاقها بالنحو الغالب نحو رويد وبله
وقد اي والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا فنقلت الى المصادر ثم منها الى اسما الافعال ثم تقول كالاصوات
المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ايها في الكف
وويها في الاغرا وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويك وويحك وويلك
وويب لعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصدر الى اسما الافعال نحو صه ومه
وها ودع اي انتعش وبس اي ارفق وهيا وهلا وحي واية وهيك وهيت وسيجي معانيها
ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وفي
مفتوحه لاستصحابه وفي الضرب الثاني بقاوه فيه المصدرية ونباوه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت
كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه ووخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب
نحو افا وتبا بالحرف كاف لك فالاولى ان يقال ببقائها على ما كانت عليه وانها لم تصر مصادر

ولا اسما افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك
اي احذر من خلفك وحذارك عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم
دليل على انتقالها الى اسما الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك
وبعدك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا احذر او حذارا والنجاءك اي انج النجاء والكاف
حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسما الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن
المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار
الاصل لا في كونها لاسم ولا حد الافعال وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضا
بالدليل اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل ربما في وليس الا من اوزان العجمية
كقابيل وهابيل بمعنى افعل على ما هو شرع النبي صلى الله عليه وسلم حين سأله ابن عباس رض عن معنى الفتح
وخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون
عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل
الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول لمخلصه ور زيدا انه اسم
بالنظر الى اصله والجار والمجرور ولم يكن اسما الافعال مطردة واهمل الاسم في كل لفظ منقول الى
معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطرد في نحو رحمك الله ولم يضطرب فيصح ان يقال في نحو كذب العقيق
بالنصب ان كذب اسم فعل كما جي ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسما الافعال مرفوعة المحل على انها
مبتدأة لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشي لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل
اي ذو قيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ
فان في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن
كان ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين
فلما انتقلا الى معنى الحرفية عريا عن الاعراب كذلك اسم الفعل لما انتقل الى معنى الفعلية ٥
هو الفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق
وما ذكر بعضهم من ان اسما الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشي اذ لو كانت كذلك لكانت
الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم
انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فا جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك اسمي فعل
انهما حرفا جر مع مجرور بهما متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول كلمة وكذا الجار
والمجرور في الثاني صارا اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل وببة علمين لبنات
وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط
شرا علمين فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا
اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشي اذ العربي القح
ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت
او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يودي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى

لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد * ان كنت سائلتي
غبوقا فاذهبي * اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب
عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري لمضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب
عليك البزر اي الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما
يغري بصاحبه ويأخذ المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاغرا به اي الزمه وخذه
فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغرا كانك قلت افترى عليك فخذه ثم استعمل
في الاغرا بكل شي وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل
قال وذبيانية اوصت بنيها بان * كذب القراطف والقروف * اي عليكم بها وكذبت الحج اي عليك
به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فتنصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك
بمعنى الامر فتنصب كما تنصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اي كذب
السمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا ينافي له هذا في قول عنترة كذب العتيق
على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب واسما الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي
بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال
اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها انها
مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدر ثم كثر
منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل
وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله * يا ايها المائح دلوي دونكا * اني رايت الناس يحمدونكا *
وذلك عند البصريين فاسد المبنى ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي قدامك فخذها
واكثر اسما الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق باللفظ فكيف لا يكتفى
بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسما الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد
من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسما بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات
الكائنة مصادر ثم اسما افعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما
الظروف والجار والمجرور فلان نحو امامك او دونك زيدا بنصب زيد اكان في الاصل امامك زيد
ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة
ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ
زيد والبلاغة في صه اي صه وحلك وثقلك البلاء واذهب عني وورائك اي تاخر ورائك تجري في كلها
الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان
اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطان اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور
وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه في شي منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على
ما يجي وليس لحاق كاف الخطاب كالتنوين في جميع هذه الاسما قياسا بل سماعي فيقتصر على المسموع
فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسما نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل

نحو اماماك واليك اولا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني منظور فان كان الاسم
الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا او اسم فعل معا نحو رويدك زيد وزيدا احتمل ان تكون الكاف
اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه
اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم تجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك الدراهم اذ لا يقال
هازيد بالاضافة كما جاز رويد زيد بالاضافة ومثله النجاك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه
وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك
واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلا تمكن
دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم تثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل مع ان
وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويد وهما مجردين عن
الكاف ضميرا مستترا ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع
منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال
ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين
اللاحقة لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون
بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر
الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم
مقام المصدر اولا فنقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة
فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين
وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين
فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا امه اي كف عن هذا الشيء
وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى متعلقه واما التنكير فيه
فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله ¶ الا ايها الطير المرنة بالضحى ¶ على خشرم لقد وقعت
ايلم واي لم فكان معنى صه اسكت سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلام
وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين
التنكير دليل التعريف قال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما تدخل عليه منها دليل كونه
موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه بقولهم صه صه ومه مه فتنوين الاول وسكون
الثاني قال وقول ذي الرمة ¶ وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم ¶ وما بال تكليم الديار البلاقع
انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن
الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء
وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا
فهي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم خذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف
مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق هذه الالف

معنى تعريف اسماء الافعال

تعريفه

المفرده كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاك هاكن الثالثة ان تلحق
الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف هاء هاءا هاؤم هاء هاؤن الرابعة ان تلحق
الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعدها
للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف
ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها
الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلاث الاخير افعال غير متصرفة اذ
لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها
بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما آخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما
اعطي وهذا الذي قال مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف
بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين
وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعطيك
قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقال الخليل
اصل هات آت من آتى يؤتي آتيا فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر به
لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحو هاتا هاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كحاشى من
حاشى وبسمل من بسم الله ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد
بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى
كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله ¶ تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ¶ بله الاكف كانها لم تخلق
بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان تدخله من حكى ابو زيد ان
فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من بهله
على القلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قولهم اعطيتهم الجهد مني بله ما اسع ان بله
حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد زيدا
اي امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف بتيد
قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به على ما قال كانه يجعل لحاق الكاف
الحرفية لجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبت
الواو ياء وابدل الهمزة يا كما حكى سيبويه بير الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل
تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان تصغيرا قليلا
ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه
الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد
زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا
نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم

الطعمة

رويدًا احتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل
لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدًا
بنصب زيدًا وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدًا يحتمل ان يكون
اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرًا مضافًا الى الفاعل كما مر وقد يراد ما بعد رويدًا اسم
فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد الشعر اى دع الشعر
ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه
يستعملان منونين وغير منونين وايه الكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب
لا تستعمل ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري
انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها
ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام
المصدر معربا منصوبا كسحقا ورعيا اي كما يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا
فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو
رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره
تنوينه وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين
قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم ٭ وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها
هيت مفتوح الهاء مثلث التاء وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال
وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كما في
لكما الان فيجوز اعرابه اعراب المصادر نحو فالك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع
مصدر واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون
اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي
يقال انها اسما افعال يجوز ان يقال بنصبها على المصدر بتنها وبناؤها نظرا الى اصلها
حين كان صوتا فالاولى اذن ان تقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو فاو تفا مبني على
الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها هلا وله معنيان
دع ودعا ولعا ودعدعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني
الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال الاخيلية
وقولا لها هلا ها هلا ٭ فقد ركبنا امرا اغر محجلا اي اسرعي ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هيا لك وقد
تحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد تخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك
وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف
الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني ثم حذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف
وكذا بجلك اي اكتفاك يقال ابجلني اي كفاني الا ان الضمير قد حذف من بجل بخلاف قد وقط
فمعنى قدك اكفف ومعنى قدني لاكفف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ٭ ليس الامام بالشحيح

الملحد وقال ومني امليك فلا احفله ٭ بجلي الان من العيش بجل ٭ ولم يصر حسب وان كان قريبا
منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا او حالا كما مر في باب الاضافة ويجيء
الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في المضمرات ومنها حي
اي اقبل يتعدى بعلى نحو حي على الصلاة اي اقبل عليها وعن ابن الخطاب ان بعض العرب يقول حي هل
الصلاة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت قال انشات اسائله ما بال رفقته ٭ حي الحمول فان الركب
قد ذهبا ٭ وقد تركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع
ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اي اسرع بذكره والباء
للتعدية كذهبت به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه
نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر
وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات كما قيل خمسة عشر وقد تلحقهما التنوين مع تركيبهما فيقال حيهلا
وحيهلا بفتح الهاء وتسكينها فاذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف
فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى في الذي قلت له ٭ ولقد يسمع قولي حيهل ٭ بسكون
اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل بكسر اللام وتنوينه
وعند ابي علي كانهما مع التركيب في احتمال الضمير كحالهما قبله نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما
كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع
او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما
بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله هيجت الحي من كلب فظل لهم ٭ يوم كثير تناديه وحيهله
فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة نسبت الى لفظه
حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية ٭ امام المطايا سيرها
المتقاذف ٭ فحكي وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء ٭ تناديه وقوله
كما يجيء في باب العلم وقد يقال حيهلك وحيهلا متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى
قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه
ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك
في المتعدي فلما غير معناه بعد التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع
صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف
ولم يقولوا المم كما هو القياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلمي وهلما كما جوز ذلك
في مكل ذلك لثقل التركيب وقال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون
اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى
اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب
قال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه
هلم وقال الزمخشري بل هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن ام عند الكوفيين معنى ام

اواقبل ويعدى بالى في الاذن فيقال هلم الي والثاني المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اي
أسرع واقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلم هلما
هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون
قبل ضمير الفاعل مدغمة في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد
وبقي ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في مني وعني محافظة على سكون نونهما
وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في رددات وذلك ان من العرب
من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الالف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو
الواجب وروي عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل يا وقد
يقال هلم لك مبتديا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال
التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون
اي بعدا وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم اليه مفتوحة الالف
والهاء وكذا يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلمه متعدى بنفسه كانك قلت لا اهلمها
المفتوحة زايلة اولا او مجي المذهب الاخر فلم يغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب
هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تايها الحركات
الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست
وقد تسكن التاء في الوصل لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد تحذف التاء نحو هيهاو ايها وقد تلحق
هذه الخامسة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون
مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة
واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت اليا الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث
فالوقف اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس
هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف
هذا وياء الذي في المثنى والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء
وهذا كله توهم وتخمين بل الامتناع ان تقول اليا والالف فيهما زايدتان فهي مثل كوكب ولا يعرف
منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهيه وتقول وفتح
التاء الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البنا السكون
واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا وكان القياس
بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما
يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء
قامت وهذا اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدين لان باب قلقال اكثر
من باب سلس وقبره ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين
كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر

عليها

الافصح

بي

الافصح شتان ما زيد وعمرو وقال ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد
سليم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان
مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهمه شتان احدهما لغة في شتان وهي كسر النون
والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز
وقوع الجمع فاعله واللغة الفصحى وهي فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره
عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب
المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح هاهنا ان يكون عبارة عن شيئين
والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى
ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال بيني وبينك نهران مع ان يكون احد
النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء الا
اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين والاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي مشترك فيهما فلو
فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود
لكان كل واحد من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود فقول المجاز شتان ما بينهما
على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد
ما بينهما من المسافة ويجوز ان تكون ما زائدة كما كان في دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين
فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه
يوضع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم
دون ذلك وقولهم لي نحو الحماسي ودون الشداني قال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر
لا نظير له وورود ليان بعد بده ومنها سرعان وسكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع
تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطان بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما
بعدهما ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة الهمزة مشددة
الفاء مثلثتها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وافى كبشرى ممالا واف مخففة
منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال افة وتفة وقد يرفع افة كويل ومنها
اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو مشددة وسكون
الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الها بلا اشباع واوه بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه
بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوتاه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر
التاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال آوتاه كامين في امين وليست على وزن فاعلة اذ لو كانت
اياها لانقلبت اللام همزة يا كما في قاوية من قويت ويقال في اوه اوتاه وفي اوه اوتاه بزيادة
الالف والهاء كما في الندبة فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل
كما مر وجاء اويه تحقير اوه تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذه احد الا انها اقل
تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كريث في حارث ومنها [illegible] وفيها

نحو ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا قليلا نحو قوله عليه شخصا ليسني وقوله عليه
الصلاة والسلام من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم
يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك
زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية
والفعلية بعد ما على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية
على الحركة لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا فكانها في المصادر الصائرة
اسماء افعال ولا محل لها ككلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك
اي تقدم وارواحد من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان
مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك
ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم عنقك
اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي اتنحى فهو
شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون اوامر فلا يقال علي ودوني قياسا
عليه واما علي بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور به في معنى
المفعول يقال علي زيدا اي قربنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش علي
عبد الله زيدا اي قربنيه اياه وهو اشذ لجر المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان
وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز
في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال
ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم
كلكم بالرفع **قوله** وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا
معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما للاعيان مونثا كقطام
وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم الا ما اخره راء نحو حضار **اقول** فعال المبني على اربعة اضرب
الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال
المصنف لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرى من الفعل على صيغة
واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه
علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال
ولما راوا دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى زادوا نون الوقاية
حذرا منه وهذا غير غريب وفتح فعال في الامر لغة اسدية **واقول** لو كان فعال فعلا
لاتصل به الضمائر كما في سائر الافعال وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال
قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس لنا في ابنية
المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير **قلت** هذا القول منه مبني
على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي

منع

منع المبرد قوي فالاولى ان يتأول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس
لكثرته واما في الرباعي فلا يكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اي صوت كما قال قالت له ريح
الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعو وليدهم بها عرعار
وقال المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات
الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي لان حكاية الاصوات لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق
ولو ارادوا الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امر من الرباعي قياس **واعلم** ان
مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة فهكذا الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول في مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها
معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر
اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها جمع والجمع مونث فجعل انزلي
الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير الجماعة دليلا على التكرار الثلث كما الحقوا الالف في القيا
في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا بنزال
عن انزلي فنزال اذن مونث كانزلي يعني انهم جعلوا الالف التي هي في الدال على تثنية الفاعل
دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا
ثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامري قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال
ولج في الذعر هذه الثلاثة والذي ادى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شي لا
دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شي ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل
لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لانه في تاويل اصل نزال
فعل امر مكرر بل هو كما قيل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجي في باب العلم وكذا الاعلام
فيما المصدر والصفة من معنى المبالغة فجماد ولكاع ابلغ من الجمد ولكعاء **الثاني** من اقسام
فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرفة مونث **و**لم يتبين الى الان دليل قاطع على تعريفه
ولا على تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كيسار وسبحان على ما سيجي وربما استدل على تانيث
اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مونثان كما يجي وهذا الاستدلال
عجيب وقيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار
للتعريف في برة وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ عطف كلمة على اخرى في التانيث
او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومونثا شي بديع كل لو ثبت وصف فجار بالمونث
المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافي يجوز
كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت
الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة علمين كما يجي في القسم الثالث ولو سلمنا
قيام الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء اذا وردت فلا عباب

واذا الرتود فلا ايّاب اي لا ات اي لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر
ما ذكرت حماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وقول العرب لا مساس اي لا مس ظاهر في التكرر
ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها
مذكر وجب عدم انصرافها كعناق وعند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم
دليل على ترددهم في كونها مؤنثة **الثالث** الصفة المؤنثة ولم تجئ في المذكر وجميعها تستعمل
من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء اسما علما نحو يا لكاع اي لكعاء ويا فساق
ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار ويا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة
ويا خراق من الخرق وهو الزرق ولا تجيء هذه اللازمة علما للجنس اي لا تكون بسبب الغلبة
في موصوف بحيث تصير علما له كالصعق ونحوه على ما تجيء في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على
ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ
للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما حلق وجبذ اي جذب ثم اختصت بالغلبة على
المنايا وكذا احاد وبراح للشمس من الحد وهو الشق والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع
للسنة وبساط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار للخرزة التي تؤخذ
بها المراة زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر فرديه
وان اقبل فسريه وفشاش وجباذ وصمام للداهية لانها تفش اي تخرج ريح الكبر وتجذ اي تميل
سميت بها تفاولا وتصم اي تشتد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اي اخرجي ريح الكبر من استه
مع فيه ويقال جيدي جباد اي ميلي عنا يا مائلة ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي
في الشدة او ابقي على شدتك كالثبات في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند
طلوع من يكرهونك طلعت حداد حدبه اي يا داهية حادة اي المانعة وفياح للغارة يقولون
فيحي فياح اي اتسعي يا متسعة على ناو يقال صمي صمام ويقال كويته وقاع وهي علم كية على الجاعرتين
وانتصابها على المصدر من كويته اي كية لازمة واقعة ويقال حمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي
واثبة ويقال للضبع قثام وجعار وفثاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو
تفريج ما بين الرجلين كحذام وامثالها اعلام الجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حذار الطالعة ولو
تكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو فشاش فشيه وحداد حدبه وجدي جباد كما مر
في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة
كافية قال اطلت فراطكم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبيته سبة تكون لزاما
اي لازمة ولا تبل فلانا عندي بلال اي بالة اي لا تصيبه عندي ندا ولا تصله مني صلة قال
والخيل تعدوا في الصعيد بداد اي متبددة متفرقة فهو حال **والرابع** الاعلام الشخصية
وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية
فاذا لصاف تبيض فيها الحمر بتذكير الضمير الراجع الى لصاف فلتاويله بالموضع ويروى تبيض
فيها ولصاف منزلة من منازل بني تميم وخصاف فحل وفي المثل اجرى من خاصي خصاف وذلك انه

التكرر
ق
للنداء
م
م

طلبه

طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصاه ونظام وحذام ورقاش وغلاب وسجاح للنسوة
معينة وسكاب لرمكة وكساب وخطاف لكلبتين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف للارضين
وعرار لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها
قال المبرد لان فيهما ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال فبسبب ثقل الاسم بعض
الثقل فيستحق بالثلاثة زيادة الثقل وليس بعد منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك
لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا على تانيثها ولا على علمية جميع الاوصاف
بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث في المصادر لم يوثر بدون العلمية ولو سلمنا
اجتماع الثلاثة فهو منقوض باذربيجان ونحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع
اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمنها التانيث وبعد تسليم تقدير التانيث
في المصادر هو منقوض بنحو هند ودار ونار وقال الربعي وقال المصنف لمشابهتها نزال وزنة
فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق
فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز
ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجود
مبنيين اليه ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال الذي هو
الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى
ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتها لفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو [illegible]
وكلام ومصاع فانه لا مبالغة فيهما واما الاعلام الجنسية فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا
سمي بها غير ذلك اللفظ وجب اعرابها كما يسمى بابن شخص على ما يجيء في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام
الجنسية اعلام لفظية على ما يجيء في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها واما الاعلام الشخصية
كقطام وحذام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعروها عن
معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس
اذ لا معنى للوصف فيها حتى تراعي البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم راوا انه لا تضاد بين
الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فنوقضا بالاوصاف وان كانت مرتجلة
غير منقولة عن الاوصاف اجروها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول
اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية وقال المصنف هي معربة
غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والعلمية
في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فجار وفياح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم
على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا هو مذهب الاقل من بني تميم
واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء
كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكن
قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن

نيث
هما
صف
قهم

والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البنا لانه اذا أعرب ومنع الصرف
لم يكسر واذا بني كسر فاذا ثما فان كان كذا كان تقدير علة البنا للغرض المذكور أولى من تقدير
علة منع الصرف وان كان أيضا مستقيما واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس
منع الصرف في الجميع دون قياس البنا وقال المصنف في القسم الاخير اي العلم الشخصي
ان منعه عند اهل الحجاز علة لا تقدير بالتحصل مشابهة الباب نزال بالوجهين العدل والوزن
اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بنا باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا
فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند
فصحا بني تميم في نحو حضار العدل التقديري مع الوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية
لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال
وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب
العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي ذي الرا
هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل **قوله الاصوات** كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم
فالاول كغاق والثاني كنخ **اقول** اعلم ان الالفاظ التي سميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام
أحدها ما حكاية صوت صادر عن الحيوانات العجم او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية
ان تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي
كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما
احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثنا كلامهم اعطوها حكم
كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة
منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في الببغا فاخرجوا
على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات
وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم
كاف وتف فان المتكره لشي يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شي مستكره
يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك اه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة
منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق الكلام
وحركوها تحريكهما وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات اف واوه و**ثالثها** اصوات يصوت
بها للحيوانات عند طلب شي منها اما المجي كالفاظ الدعا نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب
كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر آخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما
تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها
لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعا
ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشي من الافعال فيصوت
لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين

الاصوات

مركب

مركب من حروف معينة لا بمعنى تحته يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه
وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه امارهبة من الضرب او رغبة
في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك
الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده
فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك
الحيوان وانما وضعوا المثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الاصوات لان
الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان
الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من
الحروف وما ذكرنا من الترتيب يظهر من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير
ذلك هذا وانا لا ارى مانعا من ارتكاب صرف هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او
البر لما استغنى بها الطالب عنهما اسما افعال كما ذهب اليه بعضهم فتكون اوامر ونواهي لان الله تعالى
جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلا فلا بأس بان تخاطب وتكلم بما
تفهمه كالعقلا **ثم** نقول انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا
صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات
منقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات
وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست بموضوعة فسميت باسم ساذج
الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها
في اثنا الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسما لتكون ادل
على دخولها في نظام اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسما فادخلوا التنوين الذي هو من اخص
علامات الاسما في بعضها في نحو غاق اف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصد اللفظ
الصوت لا معناه كقوله باسم الما وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته باضرب اي بهذا
اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر واما ان تعربها اعراب المصدر نحو واها لك
او لا اعراف كما ان هذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها
غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات والتنوين فيما دخله تنوين الالحاق
وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشي
اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه **ولا** منع ان نقول في تنوين نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم
في اسما الافعال من نحو كانه صوت في الاصل **و** نستريح اذن مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على
ما سبق من الوجهين وانما بني اسما الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها
في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت
مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما مر في
واف لكما وقصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس تردعها بحل وعاج واما ان العاج

اذا وقعت الاصوات في التركيب أعربت

وَالجهل من جفونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبها من بصرة وسلام وقال
كما رغت بالجوت الظماء الصواديا وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول في الكلمات
المبنية اذا قصدت الفاظها ان لو او ان ليتا وعنا ولا يخا اسلا بابن وابن علي الجحى في الاعلام ان شاء الله
تعالى ولا اعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجهل بالجر واسم الشيب لكونها علامة
الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يجيء عن بعض البغدادين كل الان معربًا ومبنيًا مع اللام
ومثله ما يحكى عن الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد
الهل يعني اشد ما يقال في جواب هل كان كذا معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل
الآن والذي والخمسة عشر واما اذا ادخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها
كقوله بحيهل وعاج فاعرابها واجب لانه اذن تنوين التمكن وان دخلتها من غير هذا القصد كما في غاق
وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها
اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان والعجماوات
طيخ وهي حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الصبيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق
بكسر القاف وقد تنون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب
ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت
الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض
وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي
توسعي الى الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمي به بغل وفي قوله عدس
ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق زجر وليس باسم البغل والا لزم كسر اخر الان
يقال اجرى الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين
ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لا قصد اللفظ فقال حتى
استقامت له الافاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه
ويقال اتاهم فما قالوا له هيد ما لك اي لم يسالوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال
للسبع ايضا حه وحوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي وعاي بياء مكسورة
بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت
بابدال الالف ياء واصلها حاحي وعاعي كما يقال لاليت لمن اكثر من قول لا لا وتقول حي وحوب
بفتح التاء دعا لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا اهيج بفتح الهاء وكسر الجيم وسكونها
وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا
جاه مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء
وقد تسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة
صوت عند اناخة البعير وكذا ايخ واخ بكسرها وهاء وتجوز في الخاء الكسر والسكون ويقال
لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا

هج

قوله ويحك ويح كلمة تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم عليه
ويرثى له كقوله عليه الصلاة والسلام ويح عمار تقتله الفئة الباغية
وويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة يستحقها كقوله تعالى ويلك آمن
ان وعد الله حق وعن علي رضي الله عنه الويح باب رحمة
والويل باب عذاب شرح بانت سعاد
لابن هشام

هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذيب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم
منونة وكذا هجا وهم وفاع لزجر الغنم ايضا وبس دعا لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة
مشددة وتي بكسر التاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعا للتيس عند السفاد وجح وعه وعيز بكسر
العين والزاء وروي بفتح العين زجر للضان وسا وتشؤ للحمار المورد وحوه دعا للجحش وهي دعا
للفرس ودج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وقر دعا له وده بفتح الدال وسكون
الهاء وتشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها
في البناء في قولهم الا ده فلا ده اي الا يكن ضرب الان فلا ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة
على احوال في نفس المتكلم وي وهي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل
اصله عند الفراء وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله
معه حتى ركب معه وصار لام الفعل وصار ويلك لقولك حتى قالوا ويلا وويل وهو مذهب
غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وامالة
بكسر اللام وضمها يجيء في التصريف في تخفيف الهمزة ان شاء الله واما ويكأن نحو ويكأن الله فهو عند الخليل
وسيبويه وي للتعجب وكأن مع كان متصلة كما في الابتداء ومخففة كما في قوله ويكأن من يكن له نشب
يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير
ظاهر في قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق وويكأنه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكأن
من لم يكن له نشب وقال الفراء وي كلمة تعجب الحقت بها كاف الخطاب لقوله قيل الفوارس ويك
عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم ان باضمار اعلم ومعنى ويكأنه لا يفلح الكافرون الم تر انه
كان الخاطب كان يدعي ان قوما يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم تتعجب منه فقال لانه لا يفلح
الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية
قالت لزوجها اين ابنك فقال ويكأنه وراء البيت اي الم تري انه وراء البيت ثم لما صار معنى
ويكأن الم تر لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي
قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال واه
ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابته بغتة ما يمضه ويوجعه
كالجمرة والحزة ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ
بخ فان وصلته خففته ونونته مكسورة الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما
روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بني باللام فهو مستعمل استعمال
المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت بخ بخ بمعنى بخ بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة
مكسورة وكذا اخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصل الغانيات اخا
وروي كخا المصدر رافعه وهو مصدر بمعنى المفعول اي منكر وها ومنه مض بكسر الميم والضاد
على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التطق بالشفتين اي التصويت
بانفراج احديهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع

وي ووهي وويل
وويح وويب
ووليس ١٢

قوله تعالى ويكأن الله
لا يفلح الكافرون الآية

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما
وحيث كنتما لقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لي خف محملها
وتصنعا نعمة عندي بها ويدا
ان تقرآن على اسماء ويحكما
مني السلام وان لا تشعرا احدا

من حيث العادة ومن ثم قيل إن في مضطجعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن أن
يركب من شكله وشبهه كلمة تصيغ كلمة وهي مفردة سمي الصوت بها فصارت مثل الحكاية عن ذلك الصوت
فبني بناء سائر الحكايات عن الأصوات **قوله المركب** كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة

المركب

أقول لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة إلى قوله كل وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله
اسم أيضا محتاجا إليه كما في سائر الحدود المتقدمة لأنه في قسم الأسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة
أي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه أيضا محتاجا إليه لأن المشهور أن أقسام الاسم
والفعل والحرف المذكورة في أبواب النحو كلمات مفردة **وقوله** من كلمتين أي حاصل من تأليفهما وإنما
قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل أو حرف ومن فعل وحرف
وقوله ليس بينهما نسبة أي ليس قبل العلمية بينهما نسبة **قال** إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف
إليه والجملة المسمى بها لأن بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في
المركبات المبنية أما المضاف والمضاف إليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب وأما الجملة فلا توصف
قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام وأما بعد العلمية فهي محكية اللفظ
على ما يجيء فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت
عليها إعرابية أو بنائية أو بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود وهو
المركب المقدر فيه حرف العطف نحو خمسة عشر أو حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي
نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد إلا ما ركب لأجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك ثم
اعلم أن العلم المركب على ضربين وذلك لأنه إما أن يكون تركيبه للعلمية أو كان مركبا قبلها والأول
على ضربين إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء أو لا فإن كان فالأولى والأشهر إبقاء
الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا الكسر على
قلة إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف إليه لتشبيههما لفظا كما جاء في معدي
كرب كما يجيء فيجيء في المضاف إليه الصرف والمنع كما يجيء ولا يستنكر إضافة الفعل والحرف ولا الإضافة
إليهما لأنهما خرجا بالتسمية عن شيئهما المانع من الإضافة هذا هو القياس على ما قيل وإن لم يسمع في نحو
سيبويه الإضافة وأما الجزء الأول فواجب البناء إن لم يضف إلى الثاني لكونه محتاجا إلى الثاني فيشابه
الحرف فيبنى على الفتح إن كان معربا في الأصل ومبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه
وهذا النوع تسعة أقسام لأن الثاني إما اسم والأول اسم نحو سيبويه أو فعل نحو جاويه أو حرف نحو منويه
وأما فعل خال من الضمير والأول اسم نحو أنا ضرب أو فعل نحو خرج ضرب أو حرف نحو عن ضرب وإن لم يكن في
الأخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالأولى بناء الجزء الأول لما ذكرنا وهو احتياجه
إلى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
أيضا كلمتين إحداهما عقيب الأخرى وهو ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر
هذا المركب إلى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فإن حرف العلة يبقى في الأحوال ساكنا
والعجز حينئذ حاله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان قبل التركيب مصروفا

اعتدادا

اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في إسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف
أعني على الإضافة أما ضعفه فلأن التركيب الإضافي غير معتد به في منع الصرف وأما ضعف الإضافة
فلأنها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان إحداهما
عقيب الأخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب الياء نحو معدي كرب في النصب والثاني أي الذي كان
مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك أنه إما أن يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لإعراب
معين لفظا أو تقديرا أو لا فإن كان وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين وكذا يبقى الجزء الأول
على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معربا
أو من الإعراب العام إن كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف إليه نحو عبد الله والاسم العامل
عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك اختر أيضا خصوص الإعراب
أو عمومه وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء
الأول على البناء إن كان في الأصل مبنيا كما في الفعلية إذا كان مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب
ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيد إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة
في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف
كالعامل وكذا كل اسم معمول الحرف نحو إن زيدا وما زيد ومن زيد إلا أن حرف الجر فيه تفصيل
وذلك أنه لا يخلو أن يكون أحاديا أو غيره فإن كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير ولا
يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بأن تزيد عليه
حرفين من جنس حركته مدغما أحدهما في الآخر وتعربه إعراب المضاف كما تزيدهما إذا سميت
به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والأولى أن يزيد حرفا لأن الحرفين إنما زدتهما عليه في حالة
الإفراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الإضافة فلا تنوين حتى يلتقي
ساكنان وإن كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه يجب الإعراب إعراب
المضاف فإن كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد
مشددة الياء كما تزيد في الإفراد على ما يجيء في باب العلم والأولى ترك الزيادة لأنك آمن من بقاء المعرب
على حرف بسبب الإضافة وأجاز الزجاج الحكاية في الثنائي أيضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية
وإعرابا نحو منذ شهر وإن لم يكن الأول لحرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو أزيد ولزيد
وإنما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف إليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا إلى عجزه
إذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف إليه كما مر والأولى أن يجوز أيضا إضافة
الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت إضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني
على حاله إذا كان قبل مستحقا لإعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة للإعراب كما في
يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية إجراء للحركة البنائية مجرى ما شابهته من
الإعرابية وإن لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص إعراب فلا يخلو من أن يكون مما له قبل

العلمية مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعها بقاء الاعتبار
بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف
والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فتصرف عاقلة طريقه سمي به رجل
او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل هو المجموع وليس المجموع اسما مونثا فان سميت بعاقلة
وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية باجرائها مجرى الصفة والموصوف
وكذلك سميت بامراة عاقلة واذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل
التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل
التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان
العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضي اعراب
خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا
ويجوز في التوابع مع متبوعها اجراؤهما مجرى نحو معدي كرب في وجهي التركيب والاضافة
لا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما
اولى بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف
ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة
الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت
بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف
في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن الجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب
ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذ ما وانما وكان ولعل ونحوها
وهذا تمام الكلام فيما سمي به من المركب **قوله** فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي
عشر واخواتهما الا اثني عشر فانه اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح **اقول** اعلم ان
اصل خمسة عشر خمسة وعشرة فحذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف
بالمعطوف عليه دون مثل قولك الاب والابن لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وثمانية
بخلاف نحو الاب والابن وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين
واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول
لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمنه الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة
على عروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب
واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة
كما مر في العلم المركب وانشد ● كلف من عنائه وشقوته ● بنت ثماني عشرة من حجته ●
ويبنى حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة
كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني فيما فوق
العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون

كما قلت

كما قلت في العدد اثنان وعشرون **فان قلت** معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد
وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلاثة عشر رجلا
اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث
والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون فما معنى هذا العطف **قلت** كان القياس ان يبنى من
مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في
نحو ثلاثة وثلاثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد
من المتعدد لكانا اسمي فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك
ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى
العدد كما كان في ثلاثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر
اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هناك في
صورة واحدة فنقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر
كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن الاسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفا
عل
اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف
كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا في ثلاثة عشر او ثالش كان يلتبس فاضطروا الى ان
يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان تشملهما من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث
المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين
دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك
الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على
عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف عرفا ظاهرا كما في الثالث والعشرين
او عرف مقدرا كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر جاءني واحد من ثلاثة عشر فعشر
معطوف على ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة ثم عطفوا عشرة
على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه **فان قيل** لو كان معنى ثالث عشر واحد من
ثلاثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر فيقال ثالث ثلاثة عشر اذ يكون المعنى واحد من
ثلاثة عشر ثلاثة عشر **قلت** هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة فيضاف ثالث
ثلاثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين
او خمسين او مائة او نحوها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق
هو منه والى ما فوقه كما تقول الحسين رضي الله عنه ثالث الاثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف
نحو ثالث عشر وثلاثة عشر باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام واما اذا
اضيف كثلاثة عشرك ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد **فان قيل** فلم لم يجز الاعراب
مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الآن **قلت** لان الجزء الذي باشره اللام

من المركب اي صدره يتعسّر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره
اللام بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيًا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني نحو
ثلثة عشر زيد فمن ثم جوّز الاخفش اعرابه كما يجي في باب العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على أنّ
اثني عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان وخلو الاعراب علة كما يجي وقال
ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد
من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب
عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد ثبوت علة البنا فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب
لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالعدد ومر وذلك انهم لما ارادوا امزاج الاسمين
حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا
في صدر الكتاب ولم تحذف النون لاجل البنا الا ترى ان البنا نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين
ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها والنون بعد الالف والواو
في مسلمات ومسلمون لا تجعلها كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب
يكون مع التمام فلذا اختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما اختلف قبل التنوين فصار
اثني عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثني عشر كما يضاف اخواته
تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال اضافة اثنان
بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم تعهد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة
فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البنا وليس قول من قال انه اعراب لانه امتنع حذف
علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشي لانحو يا زيدان
ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بنا المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا
وكذا علامة الجمع قوله والاعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الاصح قد تقدم شرحه وان بعضهم
يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي
وفيه لغات احدها هذه وهي سكون يا بني الاول والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادي
بدي فالاول فاعل من بدات الشي اي فعلته ابتدا والثاني فعيل بمعنى مفعول منها اسم فاعل مضاف الى
مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتدا ما يجب ان يفعل ابتدا والمراد بالبدي مصدر
الفعل المقدر وهو الاعطا في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون
كل واحد منهما معربًا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة
اذ معنى بادي بدي مبتديا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه
المضاف والمضاف اليه لانمحاء معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فلذا
مركب مفيد معنى المفرد اذ افادته لمعناه اي العدد المعين كافادة عشر لمعناها فبني الاول لكونه جز
الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت
بيت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن الجزان ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان

افاد/

افادة افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال
لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناثاني جزئي بادي بدي تشبيهًا
لخمسة عشر اكثر من بناثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف فهمنا اكثر الا ترى الى تخفيف همزتي
بادي بدي على غير القياس كما يجي وكثر بناوه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبنا لتجرده عن
التنوين والاعراب في انما لم يبن الجزان ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه
وانما نحى عن الجزئين ايضا معناهما الافرادي كما نحى في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية عن معنى
الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف
من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد
الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الا ان
المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من
باب معدي كرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه
ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا الان فيهما تركيبا بلا علمية ولم
يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد
سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبا وجئتك من سبا وانما
قال بالاتحاد هذا سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل
فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فجوزان لا ينصرف للتركيب والعلمية
ولا يكون مبنيا واما التخفيف همزتي بادي بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلب ياء حذ
الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وفي ثانيتهما بادي بدا اولى كلمتي هذه كاولى كلمتي
اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بداء كسبات لان بدا على وزن طلب لم يات
من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي من حيث المعنى
والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدء او بدي او بداء الكلمة الاولى من هذه اللغات
كاولى المذكورتين والثانية اما على وزن سمحا وكريم او جبان والبدء والبداء مصدران
بمعنى المفعول وليس الجزان في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم
يا بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداء ذي
بداء وبداءة ذي بدء او بداءة ذي بداء على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه
في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر
اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب على الظرف
بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما تبتدي به ومنها ايدي سبا في قولهم تفرقوا
ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي
كناية عن الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل
انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي

سبا وامره في بنا الاول والثاني كما مر في بادي بدي فلذا الزم يا ايدي السكون وسكن همزه سبا
ثم قلب الفا وقد يقال ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكنه يلزم سكون
يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جوار الخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح
مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة
بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز واما لم يتعين بنا الجزئين فيهما
كما تعين في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان تكون
كلها بتقدير الحرف وان لا تكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مسا
وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين
والفا تودي هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء
التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اي
في التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا اصباح مسا وحين حين
وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه كان كلا منهما
كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته
اي مجتمعان ملتزقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء
شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي
اتساع اي في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحرة ويجوز ان يكون
مصدرا حالا اي لقاء او اخبارا ذا صحرة وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد
يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يتلى بسابتهم وان هم صلوا بالحرب
حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اي بعد
كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت او عند بيت او جره
صحرة مع بحرة واذا ضم نحرة اليهما اعربت الثلاثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في حيث
نبيث اذ يتعذر تركيب ثلاث كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل يتضمنه ومنه
قولهم قتلته خبرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان اظهار ما في داخل الحيوان
فاذا اضيف هذه والاحوال فاما ان تكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيهما عند
عدم تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب
وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف
والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا
جزاك والقروض لها جزاء وتقول اتيتك في كل يوم يوم واتيتك في صباح مساء وذلك
لان علة بناء الاسمين لم تكن فيهما ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعهما موقع
ما يكثر بناؤه وهو الظروف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر فيهما
ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر

بفتح

بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفاءين والخول الخول كلها بمعنى متفرقين وتركتهم
حيث بيث اي متفرقين ضائعين وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت وبين الثانية زائدة كما في قولهم
المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر
فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من اشغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر
النجم اي هاج بالمطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل
من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل ومن مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو
القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال
حيث بيث بكسر الفاءين واصلها حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو ثابو ثامن
الاستغاثة والاستعانة وهما بمعنى يقال استحيث الشي اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جا حاث باث بفتح
الثاءين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو يا والفا للاستثقال
الحاصل بالتركيب ومن نونهما فليكون الثاني اتباعا كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها
مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب ومذر مثل هذا المركب في غير الظروف
والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم
وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاءان مكسورتان ومفتوحتان والحيص الحرب
والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو يا للازدواج
وهو اولى من العكس لان اليا اخف وقد يقال حوص بوص بقلب اليا واوا وقد ينونان الجزءان مع كسر الفاءين
وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصاد والفاءان
مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاحاص باص كحاث باث بفتحهما واما الخاز باز فانه
مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بزي اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازي والبازي
ركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف اليائين وبنا الاسمين على الكسر
تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازي والبازي على عطف احد المتعينين
على الاخر وخاز باز كبعلبك على ان يبنى اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول فيهما خلاف نحو
بعلبك نظرا الى اصل الزاي وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب فاذا ادخلته
اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما يجوز في
نحو بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخازباء كقاصعاء وخزباز كقرطاس وليس الاخيران مركبين
من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس فاذا دخلت اللام على
هذه اللغات لم تغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال ونحن الخاز باز به جنونا والحاصل
معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور وايضا حكاية
للنكاح وقاش ماش للقماش فكل واحد منهما سمي بصوته فبقيا على بنائهما

الكنايات

قوله الكنايات
كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث **اقول** الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شي معين
لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءنا فلان

وانت تريد زيدا او قال فلان كيت وكيت ايهاما على بعض من يسمع او للشناعة المعبر عنه كهن في القر
او الفعل القبيح وكوطيت وهلت عن جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى
متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغيره للكمن الاغراض والمكنى
عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كانت فعلة لم تملا مواكبها ديار بكر
ولم تخلع ولم تهب اي خولة او مررت برجل الهل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغا
والمعميات نحو كفيف اكيف في معمية وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة
كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فا ساكنة بعدها عين
مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجي في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية
كناية لانها للسوال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسما الاستفهام لان كلها سوال عن
معين غير مصرح باسمه فمن سوال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام
عمرو او ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسما الشرط
كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للعين شرطا كان او استفهاما
يكنى بهذه الاسما شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو
قلت مكان اين زيد في الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحروف الشرط والاستفهام
متقدر ان قبل هذه الاسما كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا تتناهى كما مر ودعوى
المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلا
وما عن غيرهم وقولهم انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال
على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا او كنوت
قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا
واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني
منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسما الاستفهام والشرط فلم تعدها هنا لان لها بابا
اخر هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال المصنف المراد
بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن ما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لــ
لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرر به استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك
عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر
كيت وكيت وذيت وذيت بل في قولك قال فلان كذا او قال كيت وكيت داخل في حد وكاين خارج
عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واعلم ان بناء كم الخبرية لكونها اشبهها باختها الاستفهامية
قال المصنف والاندلسي ولتضمنها معنى الانشا الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف
التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم
ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا
والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام

بهما

بغيرها

موضوعة وضع الحروف على ما قبل اوجه

المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته للخارج نحو قولك كم رجل لقيته ورب من
الفصحت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت احدا ولم ينفجع صدر واحد وجواز التصديق
والتكذيب دليل كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشا في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال
ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة او قلة
لا استكثارا او استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت الالفاظ وما استقللت
الانصاح كما لو قال ما اكرمه صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس
كذلك ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه متعجبا بهذا الكلام كما اذا كم رجل لقيته انك تعد لقاه
كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان
ان شا الله تعالى واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذاه
مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزين معنى
التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاما العلك وايدي سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول
ان كذا مالا برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون
اسمية الا للضرورة كما يجي في حروف الجر فبقي ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد وقد يكون لغير
العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام
اذا قطعت عن الاضافة فكان بمثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان في ذا اشارة
في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل
عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل هذا العدد
المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزين معناهما
الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون
ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل
التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون
ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين المركبتين
اسما على فاعل فالكاف فا الكلمة والهمزة التي كانت فا اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت
الاخرى لاما وقال الخليل اليا الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها
وسكنت الهمزة لوقوعها موقع اليا الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنا
الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقا الساكنين وبقيت اليا الاخرة بعد كسرة فاذهبها التنوين
بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم اليا المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت اليا الاولى كما في قاض فمنهم من قال
قدمت العين اي اليا الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طاي ثم نقل كسر اليا الى
الهمزة الما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من كمالها كاين نحو كاين وقد يقال كاين بفتح الهمزة
على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت اليا التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي نحو

ل

ن

ح

كهي بحذف حركة الهمزة مع اليا الاولى وجاكاء نحو كيج اما على حذف العين واللام معا ونقل كسر اللام
الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها التنوين كما في عمر وشح واما كيت وذيت فانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بنا كما مر
في المركبات **فان قيل** فكان يجب ان لا تكونا مبنية ايضا كالجمل **قلت** يجوز خلو الجمل عن الاعراب
والبناء لانهما من صفات المفرد ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل
ولا بنا ولم يجز ان يخلو منهما مثله بني على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البنا اذ بعض
المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب
البنا كما قيل عدم العلة علة العدم **فان قلت** انهما وضعتا ليكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب
نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في موضع النصب **قلت** ان الاعراب المحكي في الجملة
عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح لثقل اليا كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجمل المنصوبة
المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررتين بواو
العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية حذف
لام الكلمة وابدل التا منهما كما في بنت والوقف عليها بالتا كما على بنت ومن العرب من يستعملها
على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالها ولامهما يا لا واو اذ
ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من اليا الا عند المازني ولم يقل ان اصلهما كيوة
وذوية لان التا في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا لقلبت ذوت وكوت والتا
فيهما لكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالها مكان التا كيت مفتوحة ومكسورة
قوله كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور ومفرد ومجموع وتدخل
من فيهما ولهما صدر الكلام **اقول** كم الاستفهامية والخبرية يدلان على معدود وعدده
فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم
عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية
والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا
جرى ذكر الدنانير اي كم دينارا وكم عندي اي كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر
لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من
العدد وسيجي العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب
الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل
المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز في العدد الا اضطرارا اذا
كان على انني بعد ما قد مضى . ثلاثون للهجر حولا كميلا . وذلك لان العدد مع المعدود كلمة
واحدة الا ترى ان عشرين مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد لفظ الا على المعدود ومع
العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو
رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها ولا يجوز

جر

جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت فيجوز
في مثله مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه
كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون
المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل
ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في العدد
عشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى **وقال**
البصريون لو جا نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك
في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب
الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفرا فانه عنده بمن
مقدرة وهذا كما قال الخليل في لا ابا لك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفرا عمل
الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم
من ملك وكم من قرية والشي اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية
ومميزها جار جره عند الفرا لانه عنده بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على
الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما
في السعة بالظرف وشبهه فيجره في الاختيار نحو قوله . كم بجود مقرف نال العلى . وكريم
بخله قد وضعه . وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن
مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرية نحو
لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله . كم في بني سعد ابن بكر سيد .
ضخم الدسيعة ماجد نفاع . وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة
نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفرا بنا على مذهبه
المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم . اذ لا اكاد من الاقتار احتمل . واذا كان
الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور
مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية
مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينهما وبين الاستفهامية على قرينة الحال
فيجوز على هذا ان تكون كم عمة بالنصب خبرية وانما اختير مميز الخبرية المفرد وهو الاكثر والجمع
لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز
في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم
فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز جمع مميزه تصريحا بالكثرة **قوله** وتدخل
من فيهما اي في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لمشابهته
جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا دال عليه كتاب

كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز من وجب تقدير كم منونة **قوله** ولهما صدر الكلام
اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما
تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنهما معنى الانشاء اعني رب
وكم نظر كما يجي في باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية
وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه التصدر تلك الجملة
خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها تشوش خاطره لانه
يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيهما ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى يؤثر
ذلك المؤثر فيها **قوله** وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه
كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع مبتدا ان لم يكن
ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط **قوله** كلاهما اي كم الاستفهامي
وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من
اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر **قوله** فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما
في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا
ضربته او نصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا على حسب ذلك
الفعل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل فانه مفعول به نحو كم رجلا
ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان نقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما
صمت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به وللمصدر وللمفعول فيه وغير
ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك
يوما تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب
بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة يحذف
على ضعف كما مر **قوله** ما بعده فعل اي فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت
ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او
مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك
كم جاءك فان جاء فعل مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم
ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير **قوله** وكل ما قبله حرف جر او مضاف
فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره
ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة
واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا لم يحذف الف ما الاستفهامية
المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف
كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه **قوله** والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل مشتغل بضميره ولا
قبله جار فهو مرفوع وذلك اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب

غيره صح

غيره

البصريين

البصريين فيكون مبتدا او خبرا فاما ان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او يكون كان عاملا في ضميره او
متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته
او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير
كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير كما تبين قبل ولا
منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود **قوله**
ان لم يكن معنى كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل
في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل
ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى
فيه ان يكون خبر المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا **قوله** وكذلك اسماء
الشرط والاستفهام اي يقع مرفوعا او منصوبا او مجرورا على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف
من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وقد تخرج اذا عن الظرفية كما يجي في باب الظروف وقد تقع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه
على الظرفية اذا كان خبر مبتدا نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون
الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا او منصوبا او مجرورا
فالمرفوع اما مبتدا نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاميا نحو من انت وما
دينك والمنصوب مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ونحو من ضربت اضربه وما فعلت افعله
ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام
من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط
لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتداة نحو
من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه فان كان متعديا ناصبا لضميرها او متعلقه نحو
من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتداة ويجوز انتصابها بمضمر
يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا متعلق ضميرها فهي منصوبة
نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتداة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو
مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجي في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك
فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك
فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر
عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للتصدر كان القياس
ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان متاخرا الا ان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير
لها مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما حقه ان يليها
بلا فصل كالشرط اما الجزاء فلفرط تاخره عنها لم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين وغيره

ولى

كم وما والدليل على انه لا يعمل الجر فيهما انه لو يسمع مع الاستقرا نحو ابهم جاك فاضرب بنصب ابهم وان قلنا
ان حرف الشرط مقدرة قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلماته اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده
ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجي في قسم الافعال
وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل
والاسم **قوله** وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه وقد يحذف مثل كم مالك وكم ضربت
اقول البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري • الفدعا المعوجة الرسغ من اليد
او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيهما يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هكذا
خلقة لنسبتها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمينه حلبت عشاري معنى ثقلت او تسلطت
اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتها على كره مني ووجه النصب في عمة كون كم خبرية
على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه
على سبيل التهكم كانه يقول نفس الطلب ثابت الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على انه كم خبرية
والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل
التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فترتفع عمة
بالابتدا او لك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدا
او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب او مرتين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة
استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن
عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اثبات المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك
يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي
فيجوز الحمل على نحو كم رجلا جاك او جاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل
فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة
الذين جاؤوا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت
تفصيل جماعة على شيء او مجموع والتصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل
رجال واي رجال كما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم
امراة جاءتك وجيتك وجاؤك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز
لبقا المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونسا جاوك بعطف المجموع على مميز كم
الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف
ايضا نكرة على ما يتبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة كم رجلا ونسا لانه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب
العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امراة وكم رجلا وفي جاني عطفا
على كم ولا يجوز كم امراة واياها بالعطف على التمييز لان المراة الملقية ذات واحدة فلا تدخل فيها
التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه

لها م

اللفظ نحو كم رجلا جاءك ... المسؤول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى م

جب م

يستفهم

يستفهم بكم لك ولا يستفهم بكاين لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون
كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال
بعضهم يلزم من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يات بمن وجب نصب مميزها لجره بعد التنوين
فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جا كاين في الاستفهام قليلا دون
كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد سورة الاحزاب
فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمهما التصدر دون كذا لما قلنا في كم الخبرية
وورود كذا مكررا شايع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندك
كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع
نحو كذا دراهم عن ثلاثة وما بعدها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وما بعده وبالمكرر مع العطف عن احد
وعشرين وما بعده وبه قال ابو حنيفة رضي الله عنه فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر
حملا على ما بعد درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا مجرورا والشافعي رضي الله
عنه لا ينظر في تفسيرها لالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل
على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم الاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم درهم في
نحو كذا درهما درهم واحد وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيهما
وحدها في محل الاعراب لان الجزءين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب
على الكاف فيهما اعتبارا للاصل **قوله الظروف** منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري
مجراه لا غير وليس غير وحسب **اقول** اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل
وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو
ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف
اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله • الا علالة او بداهة سابح
وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر لشيء لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة
وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا اقام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه
الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف
فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء
الموصولة مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها **قلت** لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها
لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها
الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف
ولما ابدل في كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله
وانما اختاروا البنا في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته
على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البنا اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز
ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قتلنا

الظروف

ب

سابح نهد الجزارة

الاسد ازد شنوءة ۞ فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الحميم ۞ ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ ويقال ابدا ابدٍ او لا معنى لهذا
لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل
انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة نحو كنت قبلا اي قديما وابدا ابد قيل ويجوز تنوين هذه
الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلًا كما قيل في المنادى
المضموم يا مطرٌ ويا مطرًا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدًا وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل
تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرقت صيرورتها
غاية المخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة
غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل معربا ايضا كم ومن عال كقاض ومن معال
كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح العين مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اي
الياء ثبتها اذ لو قلت علي لاستثقل الضم على الياء ولو حذفتها وقلت من عل لم يتبين كونها
مبنية على الضم كاخواته وانما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه
واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتحه فانها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول
علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل
الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو علو فانما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا
وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع
الاضافة الى ياء الضمير واما بناؤه على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس
سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهله ۞ اني اتتني لسان لا اسر بها ۞ من علو لا عجب
منها ولا سخر ۞ بضم واوها وكسرها وفتحها وبنا الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب
وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل
لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير منصرفة فكانت اما مجرورة بمن
او منصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري مجراه لا غير وليس غير
وحسب اقول شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيهما كما في الغايات لكونها
جهات غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم تبن مثل
على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد
ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى
بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس
الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فلجواز حذف
ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر
في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اقول اعلم ان الظروف

المضافة

أكاد

المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة لا غير حيث في المكان واذ واذا
في الزمان على خلاف في اذا اما هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية والا
واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة
الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك
ليتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما
احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته
لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة متعينا كما
يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل
على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها
اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او بكون مضمونها
مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزآها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير
او في المستقبل نحو لآخذنك حين لا شيء قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف
الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى
الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون ويوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا
كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر
بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون للظرف مع مصدرها فلا يستعمل
الا مع حرف مصدري كأن وان وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد
تزيغ ومن قبل ان تلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكون
مصدره بمعنى البطء فقام مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ابطاء
خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان
جاز اضافته الى الفعلية وكذا اية بمعنى علامة ويجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت
لان للاوقات علامات توقت بها الحوادث وتعين بها الافعال لكن لما كان ريث واية دخيلين
في معنى الزمان اضيفتا الى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف مصدري قال بآية يقدمون
الخيل شعثا ۞ كان على سنابكها مداما وقال الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما ۞ وتقول اقم
ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون
كما يجيء فكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى
الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم
هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى
مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم
فيه والباء بمعنى في فلا تكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعلية وقال بعضهم هو
ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر ومنها

سمية

احدهم

كـ ـه

ما يحبون خ

استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فضل وذوا فضلا وذووا
فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان تكون طائية على ما حكى ابن الدهان
كما مر في الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذا وقال سيبويه اذا كان
احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذ فعلا فتصدير ذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو
بالفعل اولى نحو حيث تجلس زيدا اولى من حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة نحو قوله
تعالى اذا السما انشقت واذا السما انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بنا حيث
فسياتي بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجملة لزوما اعني حيث واذ واذا
لانهما يشبهان مثلها ولانه لا انحصر فيهما كما انها غير مخصوصة بحد ومحاصرة انحصار نحو اليوم
والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها فتشبيهما بعيد الى ان يضافا الى صريح الجملة
اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين
على الهم اذ اخف بالثوى النجاو ثم اصدر ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيفا اليه
الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليهما في كلا القسمين غير لازمة لان التناسب
بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة
المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المتضايفين اي الحرف المصدري في الزمان وليسا
موجودين في مثل وغير فاحتيج معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها
تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن وان يقوم زيد فان
صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبنا كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتي ه
واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في
الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها
لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان
المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة ه
المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب
المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيصح ان يقال يوم قدم زيد الحار او البارد على ان
يكون صفة ليوم قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف
اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير
قد مر اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او جبت الى الجملة وان لم يكن ظرفا
اي منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع
والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به لفعل مقدر وقال بادك حيث يكون من يتدكل
وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف ولا مانع من اضافته وهو
اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف

ويوم ه

وهو

١٨٥

٢٠٥

بيدك

مضافة الى اذ المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى
اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف
نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال
ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله اليوم
الموعود وقال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت
الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي
كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انه لما حذف تلك
الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدلت
في كل وبعض لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدرك بالمعنى على حذف المضاف اليه وتعيين
ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا اتينا ورفعنا بعضهم
فوق بعض وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة
ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست
بلازمة الاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا كذا او قصدت حذف المضاف اليه
وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير
فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى
الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل
ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك معهودا حذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت
اذ صحيح فجي به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في
الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل في المعنى يطلق على ما اطلق عليه فكانه
هو وفي الزمان الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا
يستنكر حذف المضاف اليه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف
اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح
نهد الجزارة ولما توصل بها الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة
وماضية جردا اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى
ويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق انه اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير
نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني
اذ لا معنى للجزا ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في حينئذ لالتقاء الساكنين
لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبنا اذ يمنع جر وايضا نحن نعلم انه في قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم لما الزموها الكسر ليكون في صورة
المضاف اليه الظرف الاول وجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا

التوضيح الضوء والبياض صح
انت عليه ترهة من الدهر
اي مدة طويلة من الزمان صح

فتم

واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز
ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا تقول اتيتك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل
هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه
اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم
فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه وقد يقال يوم تسود فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ ولنذكر
شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان فههنا فانه محتاج اليه لبيان بنائها حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى
منه المفرد والجمع المكسر اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان وذا اللذان والظروف المضافة
الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف
على ما يجي وهي مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة
اليها واجبة البنا لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فهذا بنيت
على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة
ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما تصح والشيب وازع
فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البنا فيها
اذن عارضة واما البنا فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع
المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضا فة
واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك
يوم انت امير ولا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب
في الظرف المضاف لضعف علة البنا وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا
بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما يثبت في السبع من فتح قوله تعالى هذا يوم ينفع لاحتمال
كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيا على قراة
الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدرها ان او ان ومثل
المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم
تنطقون بفتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لانه لا يجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا
بمعنى انه لحق تحققا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في
غصون ذات اوقال بفتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر
في باب الاستثنا وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى المصدر
تاوليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر والمبني هو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا
اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز

اعرابها

اعرابهما وبناؤهما نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بنا الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ
واعرابها قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البنا اعني الا ضافة
الى الجمل واما البنا فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت
فثبت بما بينا ان قوله ان الظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه
وقوله مثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في
الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف بني حيث لانه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة
فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ومتى حيث على الضم في الاشهر
تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد تفتح الثا وتكسر وقد تخلف ياها واوا
مثلثة الثا ايضا فاعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى
بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمايم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع
سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث
غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البنا اي الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافته حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد
اندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى
حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته ويحكى هي احسن الناس
حيث نظرا ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به
حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها
معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها واذ للماضي
ويقع بعدها الجملتان اقول قد تقدم ههنا علة بنائها وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد تكون اذا الماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله كما ان اذ تكون للمستقبل كما في قوله واذ لم يهتدوا به
فسيقولون على انه يمكن ان تؤول بالتعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
ويمكن ان تكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد تكون اذا مع جملتيها لاستمرار الزمان نحو قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله
واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا والاصل في استعمال اذا ان تكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان
من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في
الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما تطلب جملتين
يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم
والثاني لازمه فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لا زمه

ضافة

وحور ان عاله اذ والدين
لانه وضعه وضع
الحروف كالنواسخ بعضهم

فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل ان لا على انها موضوعة له كما
نحو فلهذا كان لو لانتفا الاول لانتفا الثاني كما يجي في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم
لمضمون شرطه وبانتفا اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط
في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم
جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعدم
وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزا لا بالوجود ولا بالعدم سوا شك في وقوعه كما في حقنا او لم يشك
كان الواقعة في كلامه تعالى وقد تستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم
وقوع الجزا ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه
فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد
وان كان غنيا لكنه بخيل واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها
كان لما ياتي في الجوازم وقد يستعمل في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا
قال عليه الصلاة والسلام لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا
للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن مفروض وجوده لتنافي القطع والفرض
في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف
لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا
معنى ان كما في متى وساير الاسما الجوازم فيقول القائل اذا جيتني فانت مكرم شاكا في مجي المخاطب
مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جيتني سوا لكن اضمار ان قبل متى وساير الاسما الجوازم على ما هو مذهب
سيبويه في اسما الشرط صار بعد الغرض عريقا ثابتا واذا لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم
بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا المجازاة ان يرسخ الغرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع
فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الغرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف
والله يرفع لي ناراً اذا خمدت نيرانهم تتقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا
الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية
بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله
من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية
استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك مجي جملتين بعده على طرز الشرط والجزا وان لم يكونا شرطا
وجزا كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا
معنى الشرط جاز دخول الفا في خبره مجاز دخول الفا في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما
في قوله ان الذين فتنوا المومنين الى قوله فلهم وقوله وما افا الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم
لان الفتن والافاة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الغرض ومنه
ايضا قوله وما بكم من نعمة فمن الله والفا في مثل هذا الموضع في الحقيقة زايدة وانما ترتب اذا والموصو

في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزا وان لم يكن فيهما معنى
الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزا للشرط
ولتحصيل هذا الغرض علي في اذا جزاوه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفا في فسبح
وان في قولك اذا جيتني فانك مكرم ولام الابتدا في قوله ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما
بعد الفا وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي
الى هذا الترتيب كما يجي في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط
شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما تري
الا تري انك لا تقول ايهم جاك فاضرب بنصب ايهم على ما مر في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزا في
اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو
مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل
الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زارني وزرته زيد وكان الاولى اذن ان يقال
متى جيتني فيه او متى جيتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجي
الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفا نحو متى جيتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلا
مكرم ثم لا يتم لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل
هذا الترتيب كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاوه وقال بعضهم هو الشرط
كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى
ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك بمعنى اجيك وقت غروب الشمس فالعامل هو
الفعل الذي في محل الجزا وان لم يكن جزا في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف
وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون صفة
اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه
له اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها الا على الوصفية
كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا ايضا انه صفة لقلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف
كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز
العكس اذ لم يعمد كلمة واحدة بعض اجزايها مقدم من وجه موخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلتها
في المعنى فمن ثم لم تعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط
اذا اعملت فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل
والمفعول والمبتدا ونحوها فيجوز عمل كل واحد بعمل الشرط في كلمته نحو متى قام قمت جاز وقوع
موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفا في قوله فسبح زايدة زيدت
ليكون الكلام على صورة الشرط والجزا للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فايدتها التعقيب
كما ذكرنا والسببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا جا ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب

قال ... كيف يعمل المضاف اليه في المضاف ... يستغني ما اغناك ربك بالغنى
بل انهما بمنزلة متى ... كما متى تقم اقم في انهما مرتبطة ... الفاضل بهذا الارتباط
الشرط بجملة الشرط لا ارتباط المضاف بالمضاف اليه ١٢ ...

المجي بل هو في وقت المجي وقال المصنف في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل
بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة اذا يكفي لتخصيصها لتخصص
متى في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله ايذا
ما مت لسوف اخرج حيا فان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي
ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية
لقيام القرينة والمعنى ايذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى
ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني
اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني
اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني
اليوم يكن جزاء المجيء اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها
اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي
هم ينتصرون ولا منع من كون هم في الايتين تاكيدا للواو وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم
عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجي الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى
مائل الراس انكب قيل ليس في اذا في نحو قوله والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما
بعده واما مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لتوقف معنى
الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا
يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم الغرض
حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان
ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت
غشيانه وفي هذا نظر اذ لا شي هنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول
اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صار في حال
صراحة وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك
خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد
كما مر في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون
خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به خرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين
احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى حق القمر متسقا لا حق
وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال
لانه لا يقسم بشي الا لاجل عظمه فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من
جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه
كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف

وايضا صح

فهنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر
العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى
كقوله تعالى حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصبة باخرهما كما مر
وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها فقط
بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول
الرسول بالرفع وتقول سرت حتى يكل الناس قال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية
وينجر بحتى ولعله حمله عليه حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما يطرد الجمالة الشردا وهذا
البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها قال
المبدا اي اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزا لتفخيم الامر عرب
كما في قوله تعالى اذا السما انشقت اي تكون امور لا يفي ركن بوصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية
تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم
اعثر له على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفا كما يجي في باب الشرط **قوله** وقد تقع للمفاجاة
فيلزم المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا
لا محل لها وهي التي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجي في حروف الجزاء والكوفيون يجوزون نحو خرجت
فاذا زيد القايم بنصب القايم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة
عندهم ظرف مكان وانما نصب القايم فقالوا لان اذا المفاجاة يدل على معنى وجدت فيعمل عمله
لان معنى مفاجاتك الشي وجدانك له مفاجاة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايم والقايم ثاني
مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن
ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز
الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتدا بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم
كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طاير قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزم
ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت كان الواجب ان يكتفوا بفاعل ومفعولين فان قالوا يجوز
فاذا عمرو قايما على ان اذا خبر عمرو وقايما حال اي فبالمكان عمرو قايما واما مع المعرفة فلا يجوز عند
البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو
عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فاضحت ولو كانت خراسان
دونها رآها مكان السوق او هي اقربا اي رآها هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين
ولا البصريين قال والظاهر ان الحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا
فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال
ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتداء معرفة باللام او افعل تفضيل كما في الابيات به
مع غيرهما نظر كما مر في باب الضماير وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف

وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذن للمفاجأة والاغلب مجي اذ في جواب بينا قالت
◆ فبينا نسوس الناس والامر امرنا ◆ اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ◆ ولا يجي بعد اذ المفاجأة الا الفعل
الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة
مجي جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول
امير المومنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لاخر بعد
وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما
تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف
لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما
في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير
فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او بالالف واضيف الى الجمل
فلا يكون الا للزمان لما تقدم من انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف
الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات
قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة
وغيرها فتبادر الفهم في كل مضاف الى الجمل الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان
اضيف الى الامكنة وجثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة
فهي للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يريد
به مجاز المكان نحو قولك خرجت بين الخوف والرجا استعرت لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين
على الجملة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بحدث فلا بد ان يكون
بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجي ما الكافة لكفه عن
طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمن مضاف الى الجملة لان كلا
بعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي
يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهتها اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية من
خلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه لم يرد ذلك حتم في كل ما
كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال
للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففي حيث وفي كلما رائحة الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط جازمة تقلب الماضي
مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا لانهما في
الاغلب يستعملان في المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد
وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل
الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل
ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولنا ان نركب بناء بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اصلها

كلا اضافة

كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث
فانه لم يبن على حالة الاعراب هي منصوبة فيها حتى تبقى على حركتها الاعرابية وانما رتب بينا
وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من شائبة لزوم مضمون الثانية
للاولى لزوم الجزاء للشرط وهذا اذا دخل اذا واذ المفاجأة في جواب بينا وبينما لبد لا مع اقتران مضمون
الاولى الثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية
والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز اذا على هذا في بينما ان تجعل اذا واذ المفاجأة في جواب بينا
وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجأة ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذ المفاجأة
فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم
اذ راى هندا اي راى زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان
كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية بسبب ان جعلا خبرا عن بينا
وبينما والمعنى وقت روية زيد هندا الحاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفيتهما كلمتي المفاجأة
كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجأة او نقول انهما زائدتان وبينا
للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى
واذ وعدنا وبزيادة اذا في قوله ◆ حتى اذا اسلكوهم في قتائدة ◆ البيت والكلام على مثل قوله تعالى
فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ راى عمرا سواء
ويجوز ان تكون اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف
زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا تجعله مضافا الى الجملة التي بعدها بل تجعل تلك الجملة عاملة
في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف
اليها محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا فريق
منهم يشركون وكذا القول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله وان تصبهم سيئة الاية اي اذا هم
يقنطون واذا قلنا انه ظرف مكان فلا تقدير جملة مضاف اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة
الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذ وبينما ولما وان قلنا بحرفيته اذ في جواب
الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذا حرف كالفاء نحو وقد يجي اذ المفاجأة في غير جواب بينا وبينما
نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال ◆
◆ بينا تعانقه الكماة وروغه ◆ يوما اتيح له جري سلفع ◆ بنصب بين اوقات تعانقه والاعراب الرفع على انه
مبتدا محذوف الخبر اي تعانقه حاصل قوله واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرا عليها
معنى الشرط في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان الشرطية في المستقبل واذ موضوعة للماضي
فتنافيا واذا اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ يقول ويلزمها
الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم مسلمون ولم يجد
محفوظا شيء الا بعد وتقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من الله بكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد
اذ انذر على ان اذ بدلا من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ وعدنا انها زائدة كما مضى وقيل هي

معمولة لاذكر وتلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت لقيام القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله
وانت اذ صحيح • فتكسر ذالها او تفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر • وتجي اذ للتعليل نحو جئتك
اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم
انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فبلاقيه الماضي
اولى ولا يقبح ذلك في نحو اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا
الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا تخلص له منه
الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني اذا زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال وقال
المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه
الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فعل كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية
الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية • واذا جاءت ما بعد اذا فهي
باقية على ما كانت لا تصير جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير جازمة • وما كما تجي في الجوازم
ومنهم من قال يجازى باذا ما فجزم الشرط والجزا وانشد للفرزدق •
وكان اذا ما يسلل السيف يضرب • والرواية منها قوله ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا •
ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال اقول اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية
نحو اين تكن اكن وبناؤها على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء • واني في
ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان انى مع من في الاستعمال الظاهر كقوله
من ابن عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اي من اين ولا يقال انى زيد
بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او يقل تصرفها
نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصار مثل في فجاز ان تضمر
في الظروف اضمارها ومنه قوله •

صريع غوان راقهن ورقنه • لدن شب حتى شاب سود الذوائب •

اي من لدن شب • وتجي انى بمعنى كيف نحو انى يكون ويجوز ان تكون بمعنى من اين يكون • وتجي بمعنى
متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا تجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل • واما انى
الشرطية فكقوله • فاصبحت انى تاتها تلتبس بها • كلا مركبيها تحت رجليك شاجر •
اي من اين تاتها • قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن نئيج •

او بمعنى في فيكون في الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي وسط كمي او في كمي ولا يجوز متى زيد
لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس خبرا بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعده
غير ساد مسده كما سد في نحو امامك زيد وانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك تجتمعان • وايان
للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان تختص بالامور العظام نحو ايان مرساها وايان
يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسرها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف

أين

وكث

وكث الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع • وتختص ايان
في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه تستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي
لا من اين لان اين للمكان وايان للزمان فعال وكثرة فعلان في الاسما فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي
ينبغي ان يكون اصلها اي أوان فحذفت الهمزة مع اليا الاخيرة فبقي أيوان فادغم بعد القلب وقيل اصله
اي آن اي اي حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان آن غير مستعمل
بغير لام التعريف واي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما اقول كيف في
الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه
هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت أصحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لابدلت منها الظرف
نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف
زيد أعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اي حال حاصل
وعند الاخفش بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف
يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فهو انما والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متكئا على
الحزن او معتمدا وفي البدل اكيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت باي صفة موصوفا يقوم زيد
معتمدا ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في هذا الموضع وهو
ان يكون بعده قول يستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فيكون معنى
كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام
عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما
سريعا والبدل منه قياما سريعا ام بطيئا • وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد
فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقول في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل منه اصحيح ام سقيم
وان دخل نواسخ الابتدا على غير المستقل بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب
المحل جزا ثانيا لمعلوق ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز
الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما في على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم
انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون
جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها
في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في قولهم كيف تكون اكون لان فيها
معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط انه لم يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال

اوراعيات لبعران حردت لنا • كي لا يحلان من بعرانها اثرا •

قال الاندلسي اما ان يقال هي لغة فيها او حذف الفا ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة
وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا
خبره ما بعده خلافا للزجاج اقول عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا
بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب

الحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف منه نحو رُبَّ ورب
وهذا كما قال بعضهم في اذ انه من اذا ومنع منه صاحب المغني وقال قولهم منذ واصله غير منقول
عن العرب واما تحريك ذال منذ في نحو منذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان
اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن اولا لغة غنوية فعلى هذا
يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك الى الساكنين يرد الى اصله كما في قولهم اليوم
وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم وغيرهم ويشاركهم
فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور
العرب اذا استعملت منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى ولا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا قالوا انما
الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ
مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية فرعه فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا
محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي هو على حذف الموصوف وذو طائية وينبغي
ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف
قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين
فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى
يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان اي من اذ ابتدأ اليومان اللذان
قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على
المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان تكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويلات
فيهما بل تكون حرفا وافق اللفظ اللفظ هذا المركب وقال بعض البصريين هما اسمان
على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هولاء اما في حال رفع ما بعدهما
فلا يجوز ان يكون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جره فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى مذ
يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فيهما معنى الحد المضاف الى الزمان تضمنا معنى من
ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اي من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجي انه لا بد لمذ
ومنذ من معنى ابتدا الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما
مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين انهما اسمان واذا ارتفع ما بعدهما فالخلاف
في كونهما اسمين وفي ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن ما بعدهما
خبرهما على ما يجي تقريره والثاني لابي القاسم الزجاجي انهما خبران مبتدآن مقدمان فان
فسر الزجاجي مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجي من تفسير البصريين فهو غلط لان
لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف تخبر عن النكرة الموخرة
بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدا الموخر الا اذا انتصب على الظرفية
نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة
اي مع انتهائها اي انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الرؤية يومان

فله

فله وجهة مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين
كما تقدم ولا باس ان نركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب وهو ما قال المالكي فيهما فنقول انهم
ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ
الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي
في جميع مواقع منذ كما يجي وهما معنى من واذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما
وامور النحو اكثرها ظنية فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين
وحق اذ ان تضاف الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل نحو قبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه
وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة
الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة
احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم لا لازم مع ان
بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال فصار منذ ثم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا
فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب
تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو
ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان
من اوله الى اخره المتصل اخره بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم
اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض
لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو
مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم
اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول اصل مذ من اول اذ حذف اول المضاف الى اذ
ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما في الثاني
فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قام زيد فنقول يضاف
منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد نائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها [illegible]
مستعملة لاول المدة واما التي احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد
قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع
حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان
الماضي فقط لتركيبه من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين
كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجي في تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل
جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف
مبتدا الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغيره بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة
الى الجملة فيكون كريث واية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما

غير مرتعين في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف
الى جملة محذوف احد جزءيها كما يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد
جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الثاني في مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان
او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهرنا او كان الثاني في اول الزمان المتصل اخره
بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما قرؤه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا
الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز ابعادها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود
وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول
معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص نحو ما رايته
منذ سنة المجاعة ومذ شهر رجب ومذ يوما القتال ومذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك
ما لقيته من شهر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني
الى الان وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف تبقى حتى تنقطع
في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم نقل به
فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة او عند انقضائها
ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الثاني مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال
نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا عنى خروجه وانما وجب حذف
احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة
الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتدا يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتدا يومان الى اليومين
اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدآن على حذف خبر المبتدا وجاز الابتدا بالنكرة لاختصاص
يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم
ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا
او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اي
من وقت يوم الجمعة وجاز ان يجعل الكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم
الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت
الكلام نائما اي مذ ابتدا نومه او نومه مبتدئ وفي المعنى الثاني مذ خروجه اي مذ كان خروجه
كائن ويجوز ان يكون نحو مذ انك قائم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول
انما جوزوا اضافة مذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين ومذ يوم الجمعة ومذ سفره
ومنه قولهم مذكم سرت وكم سؤال عن الزمان اي من وقت يومين اي من وقت ابتدائهما ومن
وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتداء كم منها وانما جاز
ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة
اذ اضافته الى المفرد عارضة قليلة كما يخرج حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى
بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة

فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة مع الجر وعدمه مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي
من اصل منذ ثم انهم قد يوضعون بعدها نكرة غير محدودة الدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك
خلاف وضعه لان اذ لتبيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتبيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا
وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك يغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد على نمرة
واحدة • ولنشرح الشرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول
المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتدا وهما بمعنيان
اما اول مدة الفعل التي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي مدة انتفا الرؤية يوم الجمعة
فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما مفرد ومعرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اي مدة ابتدا الرؤية منذ اليومان اللذان عاشرنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا
يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص • واما جميع
مدة الفعل الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما
الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او لا معرفة او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم
ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا اشتراط
كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا
واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد • قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء
بمعنى مع والا كان الواجب ان تقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك
قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال
ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون
قد تكمل لانتفا الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم
اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار
يوما ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلاثة ايام قال ويجوز
ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا يعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع
وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض
ما مضى اقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتدا في جميع مواضعه لا يجوز ذلك وقال
انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير
القياس قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان
جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل
من ساعة • قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلاثة لان معنى ما رايته
مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر
المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد سافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاحيان عندهما مبتدآن ما بعدهما
خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفا الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان

مدة انتفاء الرؤية يومان فكأنه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رأيته حتى يكون الجملة مضافا اليها
فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه
على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونها بمعناه وقيل لتضمنهما معنى الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة
اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رأيته جملة
ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كأنك نحو
ما رأيته وامده ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة بها وصارتا كالجملة الواحدة
ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اى ما رأيته متقدما
قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته
مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم هذا في نحو قولك ما رأيته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك
ما رأيته من يومين الا ان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه منذ
شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب والا فمذ يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه
في هذا تمام تقرير المذاهب واليك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ
او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما
اخترنا لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او انجر الا ان المعطوف وان وافق ما بعد مذ في كونه
لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ اولى فمثال الموافقة
في المجموع ما رأيته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة
ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل • ومثال
المخالفة ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام اي مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة
والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع
والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب
فعلى معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اي وما رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا
لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدر بعدها قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ كما يروى عن العرب
انه قيل لهم مذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما
الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال • يا ابا الاسود لم خليتني • لهموم طارقات وذكر •
قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد اقول لدن مثل
عند ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم
وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف
الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله • صريع غوان راقهن ورقنه • لدن شب حتى شاب سود الذوائب •
ويجوز تصديرها الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان
• فان الكثر اعياني قديما • ولم افقر لدن اني غلام •
وفيها ثماني لغات لدن ولدن بكسرها فكأن لدن خفف بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون

فيبقى

اصل الجمع

فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان زوال الساكنين
يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكأن لدن خفف بنقل ضمة
الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما ان تكسر
وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة
يلزمها معنى الابتداء الانها فكذا تلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى
فهي بمعنى عند ولا يلزمها معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما
هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد • واعراب لدن المشهورة لغة قيسية
قال المصنف الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاته ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها
بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض
الاسماء وضع الحروف انما هو على اقل من ثلاثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية
لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف
فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه
لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها • واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على
بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي المال غنى وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا
انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا تقول من لده بل من لدنه ولدن
ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة
جاز نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة
دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق
في لغاتها ثم قد تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون
التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها
بالمفعول وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون
الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر انها منصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي
الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة • والف لدى تعامل معاملة الف على والى في انها مع الظاهر
تبقى الفا ومع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال •
• طاروا علاهن فطر علاها • واشدد بمثنى حقب حقواها • واما قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمرات
تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت • واما شبه المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك
لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه
بالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو • واما لم يقلب نحو عصاك وفتاك لان هذه
الالفات اصلا تكره قلبها تشبيها بشيء اخر بخلاف الف على والى ولدى وقلبت الف على الاسمية وان كان
لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلاثة
واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل

المنفي أقول معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالمنفي وعوض في الأصل
اسم للزمان والدهر فقط وعوض للبنيان بمعنى أبدًا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب قال •
• فلولا نبل عوض في • خضماتي وأوصالي • ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي أنف أي فيما يستقبل وقط لا يستعمل
إلا بمعنى أبدا لأنه مشتق من القط وهو القطع كما يقال لا أفعله ألبتة إلا أن قط يختص بالماضي كما تذكره بخلاف ألبتة
وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت أراه قط أي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو
هل رأيت الذئب قط • وقد يستعمل عوض المبني للمعنى ومع الإثبات أيضا قال •
• ولولا دار عن عقاب ومشهدي • هوت بعقاب عوض عنقاء مغرب • وهو مبني معنى لكونه في جواب
لولا • وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة كقبل وبعد بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو عوض العائضين
أي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر • وبني قط لتضمنه
لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي وأما أبدا فليس الاستغراق لازما لمعناه ألا ترى إلى قوله
طال الأبد على لبد • وبني قط على الضم حملا على أخيه عوض وهذه أشهر لغاته أعني مفتوح القاف
مضموم الطاء المشددة وقد تخفف الطاء في هذه وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة وقد جاء قط
ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل • وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها أيضا وأكثر ما يستعمل عوض مع القسم
كقوله • رضيعي لبان ثدي أم تقاسما • بأسحم داج عوض لا نتفرق • ومن الظروف المبنية أمس
عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك أن كل يوم متقدم على يومك فهو أمسه وكان في
الأصل نكرة ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم تقصد به
إلى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذف اللام وقدرت لتبادر ذهن
كل من سمع أمس مطلقا من الإضافة إلى أمس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته الأحد
ولم يبن صباح ومساء وأخواتهما المعينة مع كونها أيضا معدولة عن اللام لأن التعريف الذي هو
معنى اللام غير ظاهر فيهما من دون قرينة ظهوره في أمس • وأما سحر فأمره مشكل سواء قلنا ببنائه
أو بترك صرفه لأنه مخالف لأخواته من صباحا ومساء وضحى معينة فهو شاذ من بين أخواته مبنيا كان
أو غير منصرف • وإنما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني أمس تفضيلا للتعريف الداخل في الوجود على
تعريف المقدر وجوده وذلك لأن التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف أمس فإنه قد
حصل له وجود وإن كان منتفيا حال التكلم مع أنه قد روي عن بعض العرب إعراب أمس مع صرفه كغد وليست
بمشهورة وأما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه إعرابه غير منصرف في حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين
في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون أمس بعد مذ قال السيرافي إنما فعلوا ذلك
لأنهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ أمس تركه أيضا بعضهم من يجر
وكان مشبها بنفسه قال • لقد رأيت عجبا مذ أمسا • عجائزا مثل السعالي خمسا • قال وهذا قليل لأن
الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه إن سميت بأمس رجلا على لغة أهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق إذا
سميت به وذلك أن كل معرب مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجيء في باب الأعلام
وإن سميته به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الأحوال لأنه لا بد من صرفه في النصب والجر لأنه مبني على الكسر

عندهم فيهما وإذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع أيضا إذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر
والنصب غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في أمس اعتبار علميته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف
واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام
مع أن الجميع من باب واحد والوجه في مثل هذا الوجه في ذاك وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء
كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما يقتضيها فاعتدوا باعتبار الإعراب إذ هو أشرف من البناء وأولى
بالأسماء واختيروا أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان
أعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف فإذا أرادوا أن تبقى هذه الكلمة فيهما على تلك الاستواء فلو
جعلا مستويين في الضم لم يبن إعرابها رفعا إذ كانت تصير مثل حيث في الأحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم
يبن بناؤها إذ كانت تصير كما هو غير المنصرف فلم يبق إلا الكسر وأيضا أولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون
الكسر وأيضا تكون هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند أهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة
من النحاة إن أمس معرب عند بني تميم مطلقا أي في جميع الأحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم •
• لقد رأيت عجبا مذ أمسا • وقد قال سيبويه إن بعضهم يفتحون أمس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم
وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بأن كلهم يفتحون في موضع الجر بعد أي مذ كان فإن نكر أمس كقولك كل غد يصير أمسا
وكل أمس يصير أولا من أمس أو أضيف نحو مضى أمسنا أو دخله اللام نحو ذهب الأمس بما فيه أعرب اتفاقا لزوال
علة البناء أي تقدير اللام وربما بني المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر
أمس كما يصغر غد وإن ثني أو جمع فالإعراب لأن اللام إنما قدرت لتبادر الذهن إلى الواحد من الجنس لشهرته
من بين أشباهه فإذا ثني أو جمع لم يبق ذلك المعين فتطرح اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا
الجنس شهرة الواحد وليس بناء أمس على الفتح لغة كما قال الزجاجي مغترا بقوله لقد رأيت عجبا مذ أمسا
ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الإشارة إذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء أمس وفيه نظر
إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها وقال السيرافي تشبه الحرف للزومها في أصل الوضع
موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة تعرف
ثم تنكر ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحرف لا يتصرف فيها
وقال أبو علي بني لتضمنه اللام كأمس وأما اللام الظاهرة فزائدة إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرة
فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء أصله الفعل من آن يئين إذ دخل عليه اللام بمعنى الذي
أي الوقت الذي حان ودخل قال وهذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال فإنهما فعلان
استعملا استعمال الأسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب أن قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول
قيل كذا وقال فلان كذا بمعنى قال ذو المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في أمس أنه أمر من أمسى محكي ويقال
في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة • ومنها لما وهو ظرف بمعنى إذ اسم عند أبي علي يستعمل استعمال
الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل بأنه قال لما لوقوع أمر لوقوع غيره وإنما يكون مثل لو فشبهها بلو
ولو حرف فقال ابن خروف إن لما حرف وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كلو إلا أن لو
لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما أسلم دخل الجنة

الواحدهم

بمعنى

ولقوله انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها فى ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة
الشرط مع جملتيها للغرض الذى ذكرنا فى اذا وليه مثل ماض لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية
معرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفا وربما كان ماضيا معرونا
بالفا وقد يكون مضارعا • وقريب من الظروف المبنية قولهم لاه ابوك اى لله ابوك لان اصله جار
ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقى لاه ابوك قال

• لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب • عنى ولا انت ديانى فتخزونى •

فبنى لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف
الى اصلها من اليا لسكون العين كما هو احد مذهبى سيبويه فى اسم الله وهو انه من لاه يليه اى تستر فتح لخفة الفتحة
على اليا دون الكسرة والضمة وقد تحذف اليا فيقال لاه ابوك • وامس فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب
لازم للنصب وظاهر كلام سيبويه انه مبنى قال سالته يعنى الخليل اى شى ضمنا يعنى لم لم تبن على السكون هذا
لفظه فمن قال انها حينية قال يكون وضعها وضع الحرف او لمشابهتها الحرف بعلة التصرف اذ لا تكون الا
منصوبة والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين كما معا واجرايه ممن وان كان شاذا نحو جئت من معه
اى من عنده وتسكين عينها لغة ربيعية تقول مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعد كسروا عينه نحو كنت مع القوم
قال بعضهم وهو الحق هى فى هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبنا فيه معه ومنا فى المفتوحة العين
المعربة لو قلنا باسميته ثم نقول يلزم اضافته مع ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد
وان ذكر معه المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اى فى زمان
وكنا معا اى فى مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا
ان معا يفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سوا اجتمعوا اولا والالف فى معا عند الخليل بدل
من التنوين اذ لا لام له فى الاصل عنده وهو عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام
استكارا لاعراب الموضوع على حرفين فيه عندهما عكس اخوك يرد لامها فى غير الاضافة لقيام المضاف
اليه مقام لامها قوله والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناوها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان
ان وقد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشى بعينه وهى المضمرات
والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والندا والمضاف الى احدها معنى اقول قوله بعينه احتراز عن النكرات
ولا يريد به ان الواضع قصد فى حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فى حده الا الاعلام اذ الضمائر
والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصد المستعمل فالمعنى ما وضع لستعمل
فى واحد بعينه سوا كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الاعلام او لا كما فى غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله
فى شى بعينه لكان اصرح وانما جعلنا ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر فى حد الاسم ان
المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذى ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه
موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل فى هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما
وضعا لشى معين ويدخل المضمر فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والمحوج انه منكر ولا يعترض على هذا
الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل

لحاق

الحاقى ذون غيره من الرجال وكذا ذو اللام فى نحو جاءنى رجل فضربت الرجل واما الضمير فى نحو رب شاة
وسخلتها فنكرة كما فى ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا • والاصرح فى رسم المعرفة ان يقال
ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية
وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعود اليه او المعهود مخصوصا قبل حكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص
وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشى قبل نحو ارجل قام ابوه و الضمير كان امك ام حمار •
كما مر البحث عنه فى باب كان ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فالضمائر فيها نكرة اذ لم
يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سودا وسخلتها بدرهم
لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة وقد دخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد
وعلى اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص عند الوضع وتخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك
جاءنى رجل تعرفه ورجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص فى هذا الاستعمال
بصفته وكذا تخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا
فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيه حسية بالوضع
كما مر فى بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب
بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته
لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى ما ثبت فى ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم
نقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسما معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف فى نحو قولك اشرب الما
واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما فى ذهن المخاطب من ماهية اللحم والما
والذئب ليس بشى لان هذه الفائدة يفيدها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام فى
مثله لفظى كما ان العلمية فى نحو اسامة لفظية كما سيجى فى الاعلام فنقول اولا ان التنوين فى كل اسم
متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشى شياعه فى امته وكونه بعضا مجهولا من جملة
الا فى غير الموجب نحو ما جاءنى رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه
بعضا من كل اذ تلك العلامة التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر فى اول الكتاب فننظر فى ذلك الاسم فان لم
يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشرى الدالة على
ان المشترى بعض فى قولك اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين كما فى قوله تعالى او اجد على النار هدى
فهى اللام التى جى بها للتعريف اللفظى والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سوآء كان مع علامة الوحدة
كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلما او تجرد عن تلك العلامات كالضرب والما
وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها
او لبعضها ولا واسطة بينهما فى الوجود الخارجى بل يمكن تصورها فى الذهن خالية عن الكلية والبعضية
لكن كلامنا فى المخصصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا فى الذهنية فاذا لم يكن للبعضية
لعدم دليلها اى التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلاة والسلام الما طاهر اى كل الما
والنوم حدث اى كل النوم اذ ليس فى الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فهذا جائز وان كان قليلا

وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله بمعنى
جمع المفرد والمثنى جمع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المراة الا الزيدين اى الا
كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول
الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا ثلاثتكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا
لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوتك الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان
يرفعان الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت العلماء
الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد
وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير
الموجب قال عليه السلام ولا تحرم الاملاجة اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل
اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع نحو ما لقيت العلماء
فهو على ما بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء
ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا او الا الزيدين
فقوله تعالى لا تدركه الابصار اى شيء من الابصار لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره
خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم • وَأَمَّا النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او
رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين
اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين
الا بني فلان اى الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما رايت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك
ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه
ليس المراد الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه
علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر معنى
كانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال
فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من
جملة فمعنى رايت تمرا ورجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد الماهية مجردة
عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالروية وكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت
هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى
انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله • ولقد امر على اللئيم يسبني •
وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام
تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي **قوله** وهي المضمرات قد تقدم ذكرها ونعني المبهمات
اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان تكون مشارا
وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب منهم لان ما يعود اليه

متقدم

متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية **قوله** وما عرف باللام
هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات
الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها
نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال
فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل وان لا تفعل وبلا مال فلجعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين
كجزء الكلمة فلذا يقولون اللا فرس واللا انسان واما نحو هذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول
ما لم يتغير معنى ما قبله ولا ما بعده غير الفصل كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل
مع الرجل حتى جاز توالهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وانما وضعت اللام الساكنة لتستحكم الامتزاج
وايضا دليل التنكير اى التنوين على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله • وَقَالَ الخليل الكلمة ال كهل اداة
التعريف نحو هل وقد استدل لا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك ال اذا تذكرت
ما فيه اللام كالكتاب وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله •
• أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا • لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ •
وذلك قوله • يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا ال • مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ •
وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال • وَذَكَرَ المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة
وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام • وَفِي لغة حمير ونفر من طيء ابدال الميم من لام التعريف
كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر • وَلام العهد اللام التي عهد المخاطب
مدلول مصحوبها قبل ذكره اى لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اى ادركته وعهده اما بجري ذكره مقدما كما في قوله تعالى
كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكر نحو قولك خرج الامير
والقاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهود او امير واحد وقد تزاد اللام في العلم كقوله •
• باعد ام العمرو من اسيرها • وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا • على ما يجيء وفي الحال نحو ادخلوا الاول فالاول • وفي التمييز نحو الاحد العشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد
وقد تكون الزائدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته • وَتكون اللام عند الكوفيين عوضا عن الضمير نحو برجل
حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا تعوض من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة
اذا كانت جملة والخبر المشتق وتجوز في غيره كقوله • لحافي لحاف الضيف والبرد بردة • قَالَ الكوفيون قد تكون
اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون • وَاللام في وصف اسم الاشارة ووصف المنادى
نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف الغائب
نحو ضرب الرجل وتعرض اللام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام **قوله** والنداء
نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
كما مر في باب النداء **قوله** والمضاف الى احدها معنى احتراز من الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالمضاف
ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة **قوله العلم** ما وضع لشيء بعينه غير
متناول غيره بوضع واحد **قوله** غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع اي حين كان بخلاف
العلم على ما تقدم **قوله** بوضع واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غيره ذلك المعين بالوضع الواحد بل

العلم

إن تناول كما في الأعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر اي بتسمية أخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي
شخص بزيد ثم سمي شخص آخر به فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول
بخلاف سائر المعارف كما تبين فانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا تخرج عَلَمُ
الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية
كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في
الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا
أسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلّي عقلي
لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد
الجنس في الخارج على وجه التشريك وأسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه
على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في
الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له
كالمتواطئين قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق
للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا لاوصاف المعرفة
وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني
لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف
في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وامّ عامر وأُوَيس لها حكم
الاعلام لفظا من منع صرف أسامة وترك ادخال اللام على نحو اويس واضافة اب وام وابن وبنت الى
غيرها كما في الكنى في الاعلام الاناسي ومجيء عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله تطلق على المنكر
بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة وأقول اذا كان لنا
تأنيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام
كما ذكرنا واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطيور والوحوش
واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو أسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها
اسما بلا كنية كقُثَم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كأبي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض
وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لحوا معنى يناسب المسمى كحناجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على
دَايَةِ البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شَعوب وام قشعم وللمبرة بَرّة وللكلية زوبر وللغدر
كيسان وقالوا في الاوقات غُدوة وبُكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما
يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله • سُبحانه ثم سُبحانا نعوذ به •
• وقبلنا سبّح الجوديُّ والجمُدُ • وقد جاء باللام كقوله • سبحانك اللهم ذا السُبحان • قالوا والدليل عليه قوله
• سُبحان من علقمةَ الفاخرِ • ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله
مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله • خالط من سلمى خياشيم وفا • واما أَوْلى في أولى لك فهو علم للوعيد
فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلى وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن

وهاب

وهاب الان اذا اوعدوا فدخول تاء التأنيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلى بل هو مثل ارمل وارملة
واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وَلِيَه الشر اي قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بل ليس اولاة في تاء
بالرفع والان خبر اولاة اي الشر القريب الان واما هات الآن فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرد
اولى من التنوين للعلمية والوزن وتنوله للتاء لا يعتبر الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كما سيجيء بارمل وارملة
فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستأنفا **واعلم** ان العلمية وان كانت لفظية
الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظا اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف
اللفظي فكان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم
يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية
المحضة قال • ولأنت اجرأ من أسامة اذ • دعيت نزالِ ولُجّ في الذعرِ •
فيصح الاستثناء منه كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا تقول اسامة يفترس الانسان الا
الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيد للتعريف اللفظي
اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والعلم والتّوث وقد عرفت حكمه وقد اجري النحاة
في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبروا بها عن موزوناتها مجرى الاعلام
اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجيء قالوا افعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة
ونصبوا عنها الحال لقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيه سبب آخر
كتاء التأنيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة
المقصورة لا للتأنيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل ورب او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير
انصرفت كقولك كل فعلان تحاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التأنيث لم ينصرف معرفة
ونكرة فان جعلت الالف للتأنيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية ياء فانه يجوز فيه الاعتباران
ان جعلت الفه للتأنيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان نحو أرطى وسلمى
واعلان في فعلى هذه الاوزان يقصدها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير
منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة درهم خير من
امرأة ذلك وانما عُدّ الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم رأوا بعضه منقولا كالاعلام
من مدلول لها مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كأكرم من الكرم ثم
عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها لام وبعضه مرتجلا كارتجال
الاعلام كقولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز
لالحاقها الاعلام انهم رأوها اذا عبر بها عن موزوناتها لم تقع على فرد شائع منها كما تقع النكرات
فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى **فان قلت** جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي
يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب
القرينة القائمة على المعنى المراد **قلت** لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من
لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كموزونها دالة على المعنى الجنسي

نكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس اخر ومرتجل لجنس لم يصلح ان يجعل علما على خلاف الاول فان المراد منه موزونه
فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما ساله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف
كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل هاهنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان
وصفا لا ينصرف وكان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه فعلى هذا افعل هاهنا وزنا لفعل
فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان منها كما تقول وزن أصبع افعل فالاكثر على انه لا يجري مجرى
الاعلام فينصرف افعل هاهنا مطلقا لان القياس وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه
حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين ولو حذف لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا
القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المصنف انما ذهب اليه اجراء له
مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما فكذا اجري
الوزن هاهنا مجرى الجنس اي الذي ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر
لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن
اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حاليه اي كونه جنسا وكونه فردا من
افراده فانه في الحالين معنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة
المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي وليس قياسا
فيقاس عليه **والاولى** ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتجلا له
كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون
نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة
عنده لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه
في الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبي

كانَتْ فَعْلَةُ لَمْ تَمْلَأْ مَوَاكِبُهَا * دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ

فمنعه الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل
معنى الوصف فهو اذن نظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكني عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب
منع الصرف ويصرف نحو برجل افعل اي احمق وفعلة اي حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون
والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما مر واما ان اريدت
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك افعل امر
واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا حظ له لا في
الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك إفعل الذي همزته مكسورة امر المخاطب
فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل
فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معنا
فليس بعلم وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر وان نكرته فحكمه حكم المنكرات

في الصرف

في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وقالا جار الله وقال ابن جني في سر الصناعة
وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف
ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين وماية ضعف خمسين قال المصنف
الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتدئا
بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم
قال وتمام ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها
كذلك نحو رجل خير من امراة اي كل رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من
جنسها فيجوز الابتدا بالنكرة هاهنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدا ايضا في الايجاب للاستغراق
لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها **واعلم** انه اذا قصد بكلمة
ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع
لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون
بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد
من افراد جنسه **اعلم** ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعينة باداتي التعريف وهو اللام
والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله
من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد
وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته
فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني فان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم
للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره
كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن عباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل
بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لمن يعلم انه مختص بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة
لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام
الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما اطلقا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية
فاذا صارا علمين لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك
قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه
ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالب وقد ذكرنا
الغوالب بتقاسيمها في باب الندا فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير
نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف بعد وذلك بان يؤول
فيدخل عليه اللام كقوله * رايت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله *
او الاضافة نحو قوله * علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم * بابيض ماضي الشفرتين يمان *
وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاة
ومضر الحمراء وان لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي

لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا لاسما معدودة

نحو ابانين وعمايتين كما يجي فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال المص وجب جبر ذلك

التعريف الفائت باحضار اداة التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في

نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشتهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب

جبر التعريف الفائت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقرا يقوي مذهب المصنف مع

القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات

فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما

ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من نحو جاءني رجل ورجل

ورجل فلما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على

وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه

توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغايرين

لكنه غاية المجهود وقد جا بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشيا مشتركة في الاسما لازم سابقها

كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الما فيه وللاخر ابان العطشان لقلته فيه وكذا عمايتان

جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا الجادبان وانما جاز تجريد هذه الاسما من اللام لان احد الجبلين

لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشي الواحد المسمى بالمثنى كالشي مثلا شخصا بزيدان علاف شخصين مسمى

كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيما كان هو الانفكاك لم يكونا الشخص مسمى بالمثنى حتى يقال اما زيدان

وعرفات وابانين وعمايتين كان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد

بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان

وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمنع صرف فلانة

كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام كما جا

جا فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلانة واذا كني بفلان

وفلانة عن اعلام البهائم اسما كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام

الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه

اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المص ان لفظ فلان لم يات

الا حكاية كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العبسي

سكنوا شبيثا والاحص واصبحت	نزلت منازلهم بنو ذبيان
واذا فلان مات عن اكرومة	رقعوا معاوز فقده بفلان

ويقول معن بن اوس المزني

اخذت بعين المال حتى نهكته	وبالدين حتى ما اكاد اذان
وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى	ورد فلان حاجتي وفلان

ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا

سكنت

اسكنت النون فتا التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت سكنت العين ليوذن بان التا ليست لمجرد

التانيث لان تا التانيث يفتح ما قبلها فافهم وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن

ابن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله وحسنا وابرهيم

بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيا فاخلفوه هذا والظاهر انه كني عن الجنس اي على لئيم ولئيم

ولئيم حوشوا عن هذا ومنه يا هناه للمنادي غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون

وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلحق اواخرهن ما يلحق اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول

ياهناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء زائدة في السعة وصلا ووقفا مع انها

في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة

هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اي حين في هناه

مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل

من الهمزة المبدلة من الواو وابدل الهاء في كساء وان لم تستعمل هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك وجي

الكسر في ياهناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص الالف والهاء بالندا وايضا لحاق الالف

والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هنتاه ويا هناناه او يا هنانيه كما مر في المندوب

ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه او هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال

المستهجنة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل

والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها

كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر

واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت

وببلدة اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير

لفظها عند النقل تبعا النقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الجنا

من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان

يقعد متانيا فيه فالمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الحنتف اي الجراد والفقعس

اي البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش

اي سعته او نقصانه كعمر مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من شي الى اخر وان

كان مشتقا واما العلم الذي غير عما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محببا اسم رجل والقياس محب وليس

من تركيب محبب كمترددد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض

وموهب لرجل فالقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مظب ومهب لانهما لم يستعملا

في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال امثلة مفعل كمغزى ومرمى لا مفعل واما

بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعول وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالهما واما

مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام واما اعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لاجتماع

عينها ولامها بالواو الحاوي والحويا يسان تركيبهما بل من حوى اي جمع بجمعه لما في سقطه وعند غيره

اصل حيه حويه لقولهم الحاوي والحوى فقلبت العين الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكلام هنا
التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها
والتغيير انما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجان والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم
وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة
وعابد الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم
كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية وهي الاب والام او الابن او البنت
مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت وعرضت
كالكناية سوا لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها
وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم
المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص
بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المومنين علي رضي الله عنه وقد يكنى في الصغر تفولا لان يعيش حتى يصير
له ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتي بالاسم اولا ثم باللقب لكون الملقب اشهر
لان فيه العلمية مع شي من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم
عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز
الاتباع والقطع المذكوران سوا كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين او لهما
جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند
افرادهما وقد اجاز الزجاج والفرا الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفرا قيس قفة وحي عنان
رجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجرا الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات
اما على ان الرقيات لقب لقيس فالاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لتكلفه لنسوة
اسم كل منهن رقية وقيل من جداته وقيل تشبب بثلاث لذلك قال قال ابن قيس اخي الرقيات ما احسن
العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجرا ومن طلب الاوتار ما حز انفه . قصير ورام الموت بالسيف
بيهس . نعامة لما صرع القوم رهطه . تبين في اثوابه كيف تلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق
باب المركب شرحه فتقول اذا اردت التسمية بشي من الالفاظ فان كان ذلك مثنى او مجموعا على حده [illegible]
وقارنون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية ويجوز ان تجعل النون
في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف فرعلانه غاية حروف
الكلمة فلا تجعل النون في مستعشان ومستعشبون معتقب الاعراب فاذا اعرب النون الزم المثنى الالف
دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما اخره يا ونون زايدتان وقبل اليا فتحة قال
الا يا ديار الحي بالسبعان . والزم الجمع اليا دون الواو لكونها اخف منها وقد نحا البحرين في المثنى
على خلاف القياس فقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول
البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فيقال الى اكثر من بحري وان كان استعمال
البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران كذلك وجا في الجمع الواو قليلا مع اليا

قالوا

قالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون في كلامهم موجود
وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل النون المجعول معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا
سبقنا الى هذا قال ابو علي هو كبعيد عن القياس وقال في قولهم هذا بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطا المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب الا
تكون اللام للتعريف اذ ليس من نظام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون
معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين بالياء فيجعل الواو مكان اليا اشكال ويقولون
وحبيرون الحيتان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلاثة
المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ اعربوا
حب
الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من
الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يعرب معربا نحو ليت بنصب وترخم قال
ليت شعري واين مني ليت . ان ليتا وان لوا عنا . فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان
اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر
او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا واذا كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت
الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلتها علما لغير اللفظ فانك
لا تضعف ثانيهما بل تقول في كم وايت منا مخففين فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو
على كيد فلذا تصغره على كمي كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على
اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اي مما
حذف لامه نسيا من باب عصي لا نعلم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامه
بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددتين وذلك لانه
لم ينقل الكلمة وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على
اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف
لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سوا
جعلته للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا فهو ومن تقول هذا لو وفي ولاء زدت على الف لا الفا
علما
اخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف
لم سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو ان ناه بالكلمة او
سميت به المراة ومنعتها الصرف وجب التضعيف لانا لا نامن التنكير فيجي التنوين اذن وحكي عن بعض
العرب انه لا يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لو وفي ولاه
والاولى التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل خوف بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب
ت
اسماء حروف المعجم الكاينة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف وقلبتها
همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة وتجد
اللام علما كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلاثة احرف اخرها اليا كالواو واعربته او لم تعرب وفيه

لغة اخرى زيٌّ نحو كيٍّ فاذا ركبتهما واعربتهما قلت رايت زيا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب
مع عاملها فلا تقول كتبت بااحسنه كما جاز في نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة
لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز له حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم
توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها
فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم
تجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كان بسببه مبنيا
اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان
تنصب وترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى الاصل معناها والدليل
على ان المد في نحو قولك هذه با مزيدة ولم يكن في اصل الوضع قولك في الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على
ثلاثة يكون في حال الافراد كذلك كزيد عمرو بكر وسيبويه جعل ابا جاد وهوازا وحطيا بياء مشددة
عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشيات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية
وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل اي مات
وحطي من حط يحط قال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية
لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشيات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها حيث
كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بنحو قال
الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا بالافراد فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا
ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوي
كفتى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول ذيٌّ فعل بقلب الواو ياء لسكون العين
على ما مر من مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في فو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل
ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت بنحو لو ما
هو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بنحو هو كما لو سميتها
بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا
في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف
مجانس حركته فانه اولى لكون الحرف من مجانس حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع
فتقول في المسمى بباء الجر بيّ ولو زدت حرفا واحدا بمجانس حركته لسقط بالتنوين فصار المعرب
على حرف وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف عند سيبويه ولا
على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كالجيم وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر
ثم يضعف مجانس الكسر اي اليا فيقال لي وذلك لانه لابد اذا اردنا زيادة حرفين من تحريك هذا
الساكن المبتدا به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما اليا فتفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح في نحو غلامي
ثم تضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فاما
عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان نكمل بشيء من تلك الكلمة

معاني ابجد ايضاح

ضافة

فالمبرد

فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول هذا رجل في المسمى باحمر وقد وقال غيره بل لا يتجاوز قدر
الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى بر رجل فان كان عينا كمل بالفاء فيقال
رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوف منها اللام اكثر من المحذوف منها الفاء والعين
وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل
فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو اولى لان المحذوف
الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين سندس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك
اي برد الكلمة الى اصلها وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة فتقول اع واس اذا وصلته بما قبله اسقطت
الهمزة لكونها للوصل فتقول هذا اس وقام اس وقال قد اتى في بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من
اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم فكانت الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة
الوصل فانه لازم فيبقى الاسم على حرف وردوا ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة
كما زاد سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء المعرفة قليل وانما تكون في
الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها
نحو قولك جاءني اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة
من قبيل الى قبيل ومذهب غيرهما اولى والمذكور من التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك
فالعين يكمل فاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك
الساكن قبله همزة وصل فان كان في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا وان كان في الاسم
كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا
كاردد ويردد ادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء كقردد ومهدد
كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض ذلك في الاسم وهو الجزم او الوقف
الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي بالبب من قولك بنات البب ولهذا ترد اللام اذا سمي بفعل محذوف
اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل وبع وخف وقل
وبع فتقول جاءني يغزو ويرمٍ والتنوين للعوض كما في قاض اسم امراة ويخشى كيحيى واغزو وارم واخشى
وخاف وتقول ويبيع وتقول وبيع وخاف كما مر في غير المنصرف واما سل اذا سميت به فانك لا
ترد الهمزة لانها لا تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت
تشبيها بحرف العلة في لم يغز وتحذف ها السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه وبرضه
لانها للوقف وترد مع اللام المحذوف للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها احتجت
الى زيادة الف اجنبي كما مر في لا ورد الاصل اولى فتقول جاءني راء والاخفش يرد همزة الوصل
ايضا مقطوعة فتقول ارآء غير منصرف لان الراء صارت ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة
وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في قه فتقول جاءني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في
وانما فتحت الواو لخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف
وصار مثل المسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربوا اي على ان الالف والواو

حرفان زيد تا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق نون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم تعقد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان تجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت بذوي واولي فلابد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة بعض من التسليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي به مذكر اذ التاء ليست للتانيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء رائحة التانيث فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت اذا سمي به فانك ترده الى هنه لانه لا مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالآن والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها او سميت بها غير السور من انسان وغيره فان امكن اعرابها وذلك اذا كانت مفردة نحو قاف ونون غير منصرفة للتانيث والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف ولذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن هابيل وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية لا غير وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب حم على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به **قوله** واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب **اقول** اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه لا مدخل للالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم **قوله** والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه **اقول** حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة

واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا تكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان وبل رجال وما جاءني رجلان هما الحران وهل جاءك رجال هم احرار ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فالمعنى الا ان لا رجل ظاهر في الاستغراق محتمل لسواه واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاءني من رجل ومقدرا نحو لا رجل اي لا من رجل فهي نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قيل ما جاءني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثمة تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة لا في سياق الاشياء الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد تكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة كتمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة وقليلا في غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم خلاف المعرف باللام

اسما العدد

تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة والخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والشمول الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة **قوله اسما العدد** ما وضع لكمية احاد الاشياء **اقول** مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين يستفهم عنها بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائة والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحد لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس فيها احاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على واحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا ان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع لكمية يدخل الواحد والاثنان **قوله** اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف **اقول** يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او جمع كعشرون واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكواحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلاثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث **قوله** واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان **اقول** يعني ان واحدا واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جري واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس نحو التاء والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل المعدود وكسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان نحو واو في الوسط كقؤوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني في ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالاح واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد تقع في التنيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر فيستعمل

للمونث

ق

احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحداهن ولا تستعمل احدى
الا في التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا للعموم العقلا بعد نفي او نهي او استفهام
او شرط نحو ما جاءني احد وتلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعرفه حينئذ
نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا ولا يقع احد
في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا للعموم
العقلا في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن قال ابو علي همزة احد
المستعمل في غير الموجب اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا
كانه لما لوحظ في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان نقول همزته في كل
موضع بدل من الواو والمعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد
في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد قال تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح
ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر
بمعنى هو احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في
الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار وداري ودوري وطوري وطوئي وتامور
وارم وارمي وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقد تضم شينه وقد لا يصحب نفيا وذبيح
ودبيج وابن وابنة وتامور وتومور وتومري ونمي واما اثنان فهو لفظ موضوع للواحد من
الشيء واثنتان محذوف اللام والتا للتانيث وثنتان مثل بنت تا التانيث فيه بدل من اليا
وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكلة **قوله** ثلاثة الى عشرة
ثلث الى عشر **اقول** يعني ان ثلاثة الى عشرة للمذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر
للمؤنث نحو ثلاث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث من ثلاثة الى عشرة فانث
المذكر وذكر المؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضوع
على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف
ثلاثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاء ثلاثة رجال فلا يقال في
مطلق العدد ست ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم
بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا
العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض
على ما يذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود نظرا علمها اذن
معنى الوصف اذ صار معنى رجال ثلاثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف
عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال
رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ
في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين
فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تضف

ع

كان

كان كاحد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء فاضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق
ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب
الكوفية او موصوف المضاف في باب الاضافة محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية
فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان يقال بتجويز الكوفية نحو الثلاثة الاثواب بتعريف
المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعريف
الثاني هو تعرفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما
ورد السماع به في الفاظ العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ الاعداد وجرت
تابعة للالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلاثة والناس كابل مائة واذا الرجز على الموصوف
الذي كان موصوفا بعددها اما مضافا اليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل واما مميزا نحو ثلاثة من
الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين
المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة
اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف بها ايضا
نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فتقول نعيت الاعداد اذا كانت صفة
لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه بان تجعل التاء الدالة على تانيثه لحقته دالة على
تانيث موصوفه وذلك من ثلاثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ
الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلاثة كرجال ضاربة واذا جعل ما كان
موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلاثة رجال صارت الاعداد تابعة له في التانيث وذلك لان
لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك في فوق
العشر فلم يؤنث العدد لانه لم يبق غير الموصوف المؤنث كما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم
عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ولم توافق الاعداد
موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا اجريت عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرون واخواته لزمها الواو
والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجيء فتبعهما الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولين الفطام
عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا اجريت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف
رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلاثة الى التسعة مع التنييف ايضا
على ما كانت قبله وان لم يكن لها مميز مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفي بالمميز الاخير عنه
اذ عادة الفاظ العدد اذا تركبت ان يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة
وثلاثة وثلاثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلاثة رجال وثلاثون رجلا وكذا الثلاثة عشر
رجلا اصله ثلاثة رجال وعشرة رجال ومميز العشرة اذا لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيف
اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في
الحالين واحد نحو ثلاثون رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وكذا قولك ثلاثة ومائة رجل في الاصل
ثلاثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها العدد مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما فصلنا

ن

اجراها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفه منها
مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكر اذ لا يصلح الاصفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر
كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يكتسبن ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات
المشتقة ولفظ التاء هي التي لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوا
ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة لزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة والمنصوبة والحجارة فمن ثم
لم يقلبوا الام سقاوة وعباية همزة وان لم تلزمها التاء اذ يقال عباء وسقاء وذلك لان مبنى التاء
التي ليست للوحدة في الجامد على اللزوم فحملوهما على نحو شقاوة ونحو اية ونحوهما مما تلزمه التاء
واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول عداه واشتقاه فلو
ثبت التاء فيها في الجمعين لشابهت نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث
لان تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث
المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا
لم يجز في السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال
وايام ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان التي
لا ينفعل عن مثلها انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفا تانيثه فقيل رجال ثلاثة ونسوة ثلاث
صارت التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد العدد على ما قررنا لتانيث المعدود هذا كله في جمع الكسر
واما الجمع السالم فلا يقع مميز العدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلاثة مسلمين
ولا ثلاث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة اذ اكثر
للعموم فكذا لا تقول في جمع المكسر وصفا ثلاثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه
مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر
في الاغلب وان كان مجرورا فلذا اقل ثلاثة الزيدين وثلاث الزينبات وان لم يكن علما فان جا فيه مكسر
لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا
الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر يميزه بالسالم لقولهم
ثلاث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تانيثها وتذكيرها
عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ننظر في تانيث الثلاثة واخواتها الى واحد المعدد
ان كان المعدود جمعا الا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلاث نسوة ونطوا لى او
مجازا كثلث غرف وعيون بحذف التاء منها كارايت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء
كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلث بنات عرس وبنات اوي والواحد حمام
وابن عرس وابن اوي او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق
ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان
المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها
والمثل مذكر اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن العدد جمعا بل هو اسم

جمع كخيل او جنس كثير وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر
والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وقال ثلثة رجلة وهو اسم جمع قايم
مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق
وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين
فلا اعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي
ذكور ثلاثة من الخيل وعندي من الخيل ذكور ثلاثة او عندي من الخيل ثلاثة ذكورا او عندي من الخيل
ثلاثة ذكور بالاضافة او عندي ثلاثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد
نحو عندي ثلاث من الخيل ذكور فحينئذ تنظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل
والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرني له مثال اثبتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس
بجمع المؤنث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى
تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث تنظر فيه الى اللفظ فتؤنث
نحو خمسة من الضرب كذا وتذكر نحو خمس من الشاة وتجوز الامران في ثلاثة من النخل وثلاث من
النخل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلاثة اشيا ولم ننظر الى
لفظ اشيا وان كان اسم جمع كطرفا لانه قائم مقام جمع شي فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر
امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد
الا اثنا عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين على القياس وجري
الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر
رجلا وثلثة وثلاثون رجلا وثلاثة وما يه رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس
اي يثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع
الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين العقود
مميزه في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا تنييف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا او تانيثا
كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين مما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا
عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة ثلث عشرة الى تسع عشرة اقول اي احد
عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث
عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم بكسر الشين اقول يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما
كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجهما بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا من
فتح وسطها الى كسرة واما الحجاز فيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون ليلا يكون
ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن
عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احداها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر
بخلاف اثنا عشر قوله عشرون واخواته فيهما اقول يعني في المذكر والمؤنث كان قياس هذه
العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصد والتخفيف

لحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة
عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتا فلما حذف المضاف
اليه صارت ككلمة حذفت لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلثه بمعنى ثلث عشرات
كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة
ولو استعمل ثلثه بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلاثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعيين
المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجي في غيرها من الالفاظ
وسيجي في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتا المحذوف لامه سائغ بالواو والنون نحو قلون وثبون ومائون
فقيل عشرون وثلاثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام فابتدي بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون
الموضوع صيغة المجموع ليكون كالتوطية لجمع غير القياسي في اخواتها التي بعدها اذ جمع المثنى غير قياسي
لم يجي الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما يجي في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجي في باب المثنى واما
غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يحصل فيها التغيير لامكان معنى
الجمع في ثلاثون مثلا فانه جمع لانه ايضا اذ هو ثلاثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى
جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصد بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في
عشرون واخواته كالجبر مما حذف كما قيل في عضون وكرون وليس من باب تغليب العقلا
المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء
والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بل يمكن دعوى
التغليب في نحو عشرين رجلا وامراة **قوله** احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما
تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم **اقول** قوله بلفظ
ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير
والتانيث فالعشرون لهما ولفظ احد واثنان على القياس وثلاثة الى تسعة على خلاف القياس
قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث **قوله** ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتدا كل مائة الى انتهائها
الى اول العدد على الترتيب المذكور وبعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة
ثلثه ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة وواحد مائتان وواحد الف واثنان في المعلوم معدود
وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلاثة رجال والاول اي عطف الاكثر
على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلاثة
عشر في تقدير ثلاثة وعشرة وكذا الثلاثة وعشرون اكثر من عشرون وثلاثة فاذا وصلت
الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف
الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف
مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما ازداد
عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستانفا وهكذا الى غير نهاية كما كان للعاشر
من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها

فكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يودي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا
على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف
الى الف الف والفان والف الف وثلاثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية
ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل
ثلثمائة والف وثلاثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامراة واذا اضيفت الى الالاف وجب اثبات التا سواء كان مميز
الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلاثة الاف رجل وامراة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيف
اليه المائة والالاف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمه التا عوضا منها كما في عزة
وثبة ولامها يا لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه
خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف **قوله** وفي ثماني عشرة فتح اليا وجا اسكانها وشذ حذفها
بفتح النون **اقول** اما الفتح فلان اليا يحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضي وجا اسكانها كثيرا
لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدي ونحو يا وجاز حذف
اليا مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف اليا ففتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وجوز كسرها ليدل على اليا المحذوفة وقد تحذف اليا في ثمان
في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال. لها ثنايا اربع حسان. واربع فثغرها ثمان
وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع
عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول
بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود **قوله** ومميز الثلاثة الى العشرة
مخفوض مجموع لفظا ومعنى الا في ثلاثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او مئين ومميز احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد
اقول قوله الى العشرة الحد ههنا داخل في المحدود اعني ان مميز الثلاثة والعشرة ايضا مخفوض
مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل وقد تترك الاضافة فيقال
ثلاثة اكلب على البدل وربما جا في الشعر نحو ثلاثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود وان   صل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما
النصب في احد عشر رجلا فسيجي القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه
كان في الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلاثة فما فوقها ان
يكون جمعا واما اذا كان المميز فوق العشرة فلا يجي لفظا ومعنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر
والعسل او اسم جمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل بمن نحو ثلاثة
من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة
العدد اليهما بعدما تمهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا تجوز اضافة العدد اليها وهو

باطل بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلاثة نفر وقالوا ثلاثة انفس وثلاث ذود قوله لقد جار الزمان
على عيالي ثم نقول ان لم يكن للعدد الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف
اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة
العدد المعدود نحو ثلاثة اجبال وقد جاء ثلاثة قروء مع وجود اقرؤ وليس بقياس وقال المبرد يجوز
قياسا ثلاثة كلاب بتاويل ثلاثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من
قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلاث مئات لان
لمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم
يبق الا مئات يضاف اليها كعوز جمع التكسير كما في ثلاث عورات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع
بالالف والتاء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر وقد جاء في الشعر ثلث مائين وخمس مائين قال ثلثمائين للملوك وفى بها ردائي وجلت
عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم مائة في الرفع
ايضا شيا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفى قال الاخفش لو ضممت ميم مئات فقلت مئات كما في
مئون جاز وبعضهم يجعل نون مائين معتقب الاعراب كسنين كما في باب الجمع وقال الاخفش هي فعلين
في الاصل كغسلين حذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشي اذ لا يقال لمائة واحدة مائين ولعله عنده
اسم الجمع وقال بعضهم هو فعلين كعصى ابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المائي
عند الاخفش في الاصل المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطرد [illegible]
ولو كان كما قال لقيل مأي كمعي كما تقول في فئة فئي وفي ظبية ظبي وقد قيل اصله مأي ككليب غير مسموع
كسر الفا كما قيل سعير وزعيف لكون العين حرف حلق كما جئ في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومأي
ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله وتمييز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما
نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم جعل ثلاثة اشيا كاسم واحد
فان قلت فقد قالوا ثلاثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثني عشر لما مر في باب المركب
قلت هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه
فكان الجميع كالشي الواحد والمضاف اليه في نحو ثلاثة عشرك شي اخر واما عشرون واخواته فلان النون
ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو عمرو وهذه النون
مثلها قلت بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر
لما مر في اول الكتاب ولم يكره الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها نون الجمع وربما قيل عشرو
درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا
انما لوحظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقى الجمعية
له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق
كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع كونه
في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه المقصود

ته

من حيث المعنى والعدد وان كان متقدما عليه كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو
اذا كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتها
وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف لان المائة لا تجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر وان لم يضف اليها
ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئيات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فلما
ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما جرى امرهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من
الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد
في كثير من الاشيا كالتصغير ورده الى لفظه وجمعه له مرة بعد اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فمشهور كثرتها
لا كمرتبة الاحاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال
اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المصنف ونعم ما قال فمن قرا قوله تعالى
ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين
جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ وجمع
المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة ووجهه انه فهم ان مميز المائة
واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة
واقل السنين ثلاثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف وهذا يطرد
في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كانوا تمييزا لكانوا ستة وثلاثين على رايه قال وهذا الذي ذكره
الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرآ ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير
وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك
لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز
جمعا في نحو ثلاثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل
المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل
المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المصنف واذا وصفت المميز
جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلاثون رجلا ظريفا وظرفا ومائة رجل طويل وطوال قال
فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة
يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا ومائة طويل
لان المقصود من التمييز التنصيص وهو متعذر في اكثر الاوصاف الا اذا كانت الصفة مختصة ببعض
الاجناس لم يقبح نحو ثلاثة تمما ومائة فاضل كما قلنا في هذا الاسم وهذا العالم واذا اضفت العدد
المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه
اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبنا كما لا تخل به اللام في نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانت الاضافة
واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان اللام كثيرا
ما توجد في غير هذا الموضع مبنيا كالان والذي واخواته الا ترى الى اعرابي لزوم اضافته مع
ثبوت علة البنا فيه الى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبنا عند القطع منها واما

ضل

به

ويمكن ان يكون بدلا ليسلم من الورود

كه

بابه نحو غلامي عند النحاة ومنها حيث واذا ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليه في مواضعها والاخفش
يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاني خمسة عشر زيد اجراله مجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي
المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه للتشبيه لفظا بالمضاف والمضاف اليه
فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد **قوله** واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان
اقول يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود
وهو المراة مونث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مونث فلك
ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس لانه لا لبس في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلاثة اشخص اي نساء وثلث
انفس اي رجال وتجوز اعتبار المعنى كثلاثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من
كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر **قوله** ولا تمييز لواحد واثنان استغنا بلفظ التمييز عنهما
نحو رجل ورجلان لافادة النص المقصود بالعدد **اقول** انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد
قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو لا
ثلثه واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه
فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحده يفيد الوحدة والمعدود فلم يقولوا اثنا رجل
ولا اثنا رجلين اثنا رجال لان لفظة رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان خصيبه من التدلدل ظرف
عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة **قوله** استغنا بلفظ التمييز عنهما **اقول** يعني لم يقولوا واحد
رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو اثنا
رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل
اللام عليها واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلاثة والثلاثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه
وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلاثة الدراهم ومائة الدرهم وثلاثة
المائة واربعة الالاف والثاني ثلثمائة الالف وثلثمائة مائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف
الدرهم وقد تدخل على المضاف والمضاف اليه شذوذا نحو الثلاثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس
كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا ادخل على الاول كالاحد عشر ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره
ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كالتاء داخلا في وسط كلمة وقد تدخل على الجزئين لضعف نحو الاحد العشر
درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد تدخل على الجزئين والتمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم
وهو قياس عند بعض الكوفيين **واعلم** ان العدد والمميز مذكر ومونث معا اما ان يكون مفصولا بينه
وبينهما بلفظ من في نحو بنين اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة
عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلاثا بين يوم
وليلة وكان النكير ان لا تضيف وتجارا اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر
الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة
اشهر وعشرا وانما غلبت التانيث لذلك وللفصل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز
في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس من كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد

مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد واماء وخمس اماء واعبد اذ الاضافة اليه يفيد
نوع اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامراة وثلث والف
ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المونث عاقلا او لا
فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن
للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلاثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بغلا وبغلة
واربعة وعشرون يوما وليلة **هذا** اذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة
فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد
وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها
اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في
مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس **و**لفظة بين مستعارة من الظرف المكاني في قولك
القوم بين رجل وامراة اي ليسوا خارجين من هذين القسمين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون
خارجا من المكان المتوسط بينهما **واعلم** ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين
عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة
دخول الشهور الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان
الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او
لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص والاختصاص على
ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده
نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة ومع الاطلاق
يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت بوقوعه بعده وبقرينة نحو بقيت قبله
وتقول في الليلة الثانية لليلتين خلتا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل
في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه جاز ان يكتب فيه ما مضى من الايام وذلك انك تقول في ثاني
الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت
الى عشر ليال خلت والاول اولى لتوجه النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة
ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى
مراعاة للفظ **وقريب** من ذلك ما حكي المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل
الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلاثة الى عشرة
كان مميزه جمعا نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اي المستكن
في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة كان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا
ويكتب في الخامس عشر النصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة
ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت
او بقين كما قلنا وبعضهم يقول ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين

وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان تكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لآخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لآخر يوم منه كذا او سلخه او انسلاخه **قوله** وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والثاني عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشر ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلاثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب **اقول** يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كالثلثة في ثلاثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الا اثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلاثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى درجته التي تحت درجته محوه ذاهبة الاسم وجعله المجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع اسم ثلاثة ومحوه من المجموع اسم اثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان تبني من الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمعموله هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عدد النقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلاثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا تزيد بشيء اذ المعنى انه صير معموله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص بدرجة فقط واذا انصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيهما او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلاثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلاثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين

لك

الا انه حرف حلق كاربع واتسع واسبع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المصادر الا فيما انه حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلثت الرجال اي اخذت ثلث ما لهم وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا نحو هذا المعنى ثلثت الرجال اذا كنت له ولا يتجاوز هذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان تجاوز العشرة مما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر وبنوته قال المبرد هذا الاجود لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلاثة عشر ولا اعلم احدا حكاه **واعلم** انه انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا بأس ان يبنى من اول جزي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلاثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل فيه عن العرب سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلاثة عشر على بناء فاعل من اول جزي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلاثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزي المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى العشرة فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذ لم تقصد الترتيب فقلت الاول لتبيين الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو كاهل وهذا يجوز ان تجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن ياء الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في معدي كرب واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه لا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد نحو اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف هذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين

فيهما

وقولك عطارد ثالث الشبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش
عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة
قال نعم على معنى اتممت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة
قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون حادي
عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلاثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا
جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث
ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بنا الفاعل من جزئي المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف وقول سيبويه
اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف
ثاني جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر المضاف والمضاف اليه فاذا
حذفته اعرب اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزء المركب
الاخير ويجوز حذف جزئي المضاف اليه ايضا فتقول في ثالث ثلاثة عشر ثالث عشر فالذي ذكره سيبويه
بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام
ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز الاعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف
ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي في هذا القول قريب لم ينكره اصحابنا
وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بنا الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ
لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان قولك ثالث ثلاثة
عشر بمعنيين احدهما الجز الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول
ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث ثلاثة لا من ثلاثة عشر وثانيهما انه الجزء
الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث
عشر ثلاثة عشر وثالث اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد
او غيرهما حكم سائر اسما الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة وتونث الاسمين في المركب
للمونث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذلك لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشر **قوله**
ومن ثم قيل في الاول اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار كونه الا اختلف اضافتها
فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله والى ما فوقه **قوله المذكر
والمونث** المونث ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التا والالف
مقصورة وممدودة **اقول** كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا
او لا يسمى مونثا فالحقيقي الظاهر العلامة ضاربة نفسا وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحرا وبشرى
والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات الا
التا لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التا

عشرم

ف

لف

مقدرة

مقدرة دون الالف رجوعها بالتصغير نحو هنيدة وقديرة ولما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا
بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التا فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة
قوله وعلامة التانيث التا **اقول** التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه يلحق
الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامتين التا لانها تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التا الاسمية اكثر تصرفا
لتحملها الحركات وانقلابها ها في الوقف وقال الكوفيون الها اصل التا لما راوا مشابهة الهاء للالف وليس
بشي لان التا في الوصل والها في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال الزجاج التا ايضا علامة التانيث
في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كما وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واما
اليا في تفعلين فالاولى انها اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضماير وتا التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا
كان الخبر وربتما كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جا بالصلابها
ربتما انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المونث وتلحق ثم ايضا اذا اعطفت بها قصة على قصة لا مفردا
على مفرد ويقال لات لمشابهة ليس كما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تا بنت وهنت واخت وكلتا
وثنتا ومنتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا اسكن ما قبلها وفي منتان
كانه بدل من اللام لكون واحده وهي منه كشفعة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة
زدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله
كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت
ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا يا مع ان في
مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء
لكون ما قبلها الفا فيما كان ذات الالف والقلبت يا قلبت الف التانيث يا ايضا كما في قوله لقد اغدوا
على اشقر يغتال الصحاريا وقد يعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس
وضحاها او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار او بلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه
او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق وبكاس من معين بيضا لذة ولسليمان الريح عاصفة
وبتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجريد عدده من الثلاثة الى العشرة من التا نحو ثلث اذرع
وعشر ادجل وبجمعه على مثال خاص بالمونث كفواعل في الصفات كطوالق وحوايض او على مثال غالب
فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل في المونث وقد جا في المذكر
على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال واطحل وتجي التا لاربعة عشر معنى احدها
الفرق بين المذكر والمونث اما في الصفة كضاربة ومضروبة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه
الاربعة في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي
المنسوب بالياء واما نادرا نحو ربعة ويفعة في المذكر والمونث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة
ويفعة واما في الاسم الجامد وهي ايضا مسموعة قليلة كرجلة وانسانة وغلامة **الثاني** لفصل الاحاد
المخلوقة والاحاد المصنوعة من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى
قالت نملة يجوز ان تكون النملة مذكرا والتا للوحدة فيكون تا قالت لتاء الوحدة في نملة لا لكونها

مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد
من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق
بين الآحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس فارقت
الواحد وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكمء وفقع للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد
منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء
في القرآن كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد تجيء يا النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارس
وفارسي وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما تجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولهذا
قلبت اللام همزة في نحو غزاءة وسقاءة وارتماءة واستقاءة ويا في تعارية بخلاف نحو شقاوة وخزاية وسقاية وعلاوة
وهراوة وقمحوة فان التاء فيهما للتانيث اللفظي وهي باعتبار لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء وان جاءت في بعضها غير لازمة
كشقاوة وشقا الآن وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم وانما جاز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة
وعظاية وعظاءة وصلاية وصلاءة فلما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان تجيء التاء للدلالة
على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او وصفة منسوبة بالتاء او
على فعال للقول خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وسيارة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب
وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة
والحمارة والتاء في مثل هذه الكلمات في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكمء وذلك ان ذا التاء
في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة لكن حذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد
وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد
وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجيء الرابع ان تدخل
لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه
تفيد مبالغة في الوصف كما تفيدها يا النسب كما في احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتانيث
والموصوف المحدود جماعة اجزاء الشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل
والتا في مثل هذه المثل على الانفعالات وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل
ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل
على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال انها علامة العجمة
وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التا في هذا القسم على اللزوم
بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشا عثة
والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجعلوا المنسوب وجمع التكسير وجب
حذف يا النسب لان يا النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما
يجيء في باب النسب فحذف يا النسب ثم جيء بالتاء فصارت التاء كالبدل من اليا كما ابدلت من اليا في فرا زنة
وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها لتشابه اليا والتا في كونهما للوحدة كتمرة وتمر وزنجي وزنج وللمبالغة كعلامة
ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد تحذف تا النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة

بالواو

بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى
كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتون والمقتاوة في جمع مقتوي قال متى كنا لامك
مقتوينا والتاء في مثل هذا الكثير لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى
لم تات فيه التاء فلا تقول في جمع فارسي وجام فرسة وجمة بل فرس وجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع
الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء له مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله السابع
ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن الياء المحذوفة قبل الآخر كجحاجحة في جحجاح وزنادقة
فيجوز ان يكون عوضا من الياء وان يكون للتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا
فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان تدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في
بناءين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزه وهو في ثلاثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم كما في حجارة وذكارة
وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد تلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وتبابكة ولا تلزم
التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة واروية وهي لازمة قيل وقد جاء لتاكيد التا نيث
في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتا فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى
من المعاني بل لمحض تانيث اللفظ كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من
فا الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من يا الاضافة
وهي في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة
لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة فالاولى ان التا
في حلوبة وركوبة ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعولة من هذا الا انها لا يذكر معها الموصوف كما قد يذكر مع فعول
بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكل ما الحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر
والمؤنث قال ابو عمرو وقد تكون التاء عوضا من الف التانيث كما في حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل
منها بل يقال حبير كما يجيء في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث
والاصل في الصفات كما ذكرنا ان تفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء وتغلب في الصفات المختصة
بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا تلحقها التاء ان لم تقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق
ومرضع ومطفل فان قصد فيهما معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد
يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وكاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين
المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامراة عاقر وفي تجريد
هذه الصفات عن التاء مع قصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء انما يؤتى بها
للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو
ضامر وعاقر ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا
في نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضي ان لا يقال للامراة الا مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة
ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو متأول بمعنى انسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة يؤوله بنفس ربعة
واتفاقهم على انه تلحقه التا مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال الخليل انما جردته عن التا

لتاديتهما معنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التا في الاسما ان تكون في الصفات فرقا
بين مذكرها ومونثها وانما تدخل في الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التا بها فرع الافعال
تلحقها اذا الحقت الافعال نحو قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت
فهي حايضة لان الصفة حينيذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي
بمعنى النسب فان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى
الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق او حيض اي طلاقية وحيضية قلت
غاية ما في كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث
فلم يونثوه بتانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة
فانها للاطلاق لا الحدوث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التا ولا تجرد وايضا
فان الاسم المنسوب باليا الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه يونث مع انه على الاطلاق دون
الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن ابن الحجر
ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وفواس اذا قصد به المونث
لا تدخله التا بل يقال امراة ناشبة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسما المنسوبة
خلاف حكم ما فيه يا النسب ظاهرة في الامتناع من التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب
عند الخليل مع دخول التا وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وذهب ان نحو حايض وطامث
من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها ايضا قالا ان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى
يقال انهما اسما فاعل منه فكيف يجوز ان يقال منفطر ومرضع في قوله تعالى السما منفطر وقوله كل
مرضع من ابنيته ولم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومفعل حتى نحملهما عليها كما حملنا حايضا
على نابل والاولى في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمونث بالتا هو الفعل والاستقرار
في اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما مر في بابيهما فالحقا التا للتانيث كما يلحق
الفعل ثم ما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق ويقصد والفرق
بين المعنيين فاثبتوا التا التانيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشابهته
له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم
المنسوب باليا فلم يقصد في شي منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق
التا في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التا كتجريد
الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التا بهما لمشابهتهما الفعل لكن
الحاق التا بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة
كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسم الفاعل والمفعول ومما لا يلحق تا التانيث
غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمونث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال كمعطار ومجرب
ومنطيق وحصان وحكى سيبويه امراة جبان وجبانة وناقة دلاث ودلاثة وامشتقا فعول بمعنى فاعل وقد قالوا
عدوة الله ومسكينة واما فعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمونث كالركوب والقتوب والجزور لكن

كثيرا

كثيرا ما يلحقها التا علامة النقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التا ايضا صالحا للمذكر والمونث
ومما يستوي فيه المذكر والمونث ولا يلحقه التا فعيل بمعنى مفعول لان يحذف موصوفه نحو من قبيلة
فلان وجريحة ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فتلحقه التا مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة
قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف منه التا نحو ملحفة جديد من جد بمعنى جد عند البصرية
وكان الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمت الله قريب منه وسنا
فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى
مفاعل كثيرا كالجليس والخليف وربما لم تلحق التا في فعيل نحو ناقة ريض واما الف التانيث المقصورة فانما
تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تا والالف المقصورة الزايدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما
للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث والتي للتكثير ما تكون زايدة سادسة
ويلحقها التنوين نحو كمثرى وتتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان تنزل ما فيه الالف وتجعل
في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمنا ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه
لم يات على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ويجي معنى الالحاق في التصريف ان شا الله فمن الاوزان
التي لا تكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى بهماة وذو
بعضهم في دنيا دنياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مونث افعل التفضيل
كالافضل والفضلى وهو قياس اولا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى
او اسم كبهمى وحزوى وبهماة ودنياة ان صحا فالفهما عند سيبويه للالحاق ايضا كما عند الاخفش مع انه
لم يثبت فعلل الا كثرثم وذلك لما يجي في باب ذي الزيادة ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما ولم
يات فيه الا ثلاثة اسما شعبى وادمى في موضعين واربى للداهية وقال بعضهم جنفا في اسم موضع ورواه
سيبويه بفتح التا مع المد ومنها فعلى بفتح الفا والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى
واما وصف كمرطى وبشكى وناقة زلجى اي سريعة واما اسم كدقرى وقلهى واجلى اسما مواضع ومنها
فعلى كالخيلا للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطاير وقد جا الاكحولا ابا الموضع وفعالى كشقارى نبت
وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كالخليفى وفعلوى كحموني وفعولى
كحوكرى للداهية وهو على وفعلى كحوزلى وحيزلى لمشية فيها تفكك ويفعلى كيهيرى للباطل
ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كمرندى لمشية في شق وفعللا كبردرايا لموضع
وفعليا كذريا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمي وفعلنى كعرضنى لنوع من المشي وفعلى
كمفتى نوع من المشي وفعللى كجلندى اسم رجل وجا بضم اللام وفعلا كسمهى للباطل وفعالى كحبارى
وفعللى كهندبا وفعللى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعلى كاجفيرى للعادة فهذه احد
وثلاثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المونث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى
وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مونث فعلان او مصدرا كالدعوى وجمعا
كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقى ارطى فيمن
نون وكذا الترى فيمن نون وقال علقاة وقد تكون للتانيث كالسرى واما فعلى فان كان مصدرا

كالذكرى وجمعا كحبلى وظربى ولا ثالث لهما فلا تكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا
يكون الا مع التاء فالصحيح للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال في حبنطى وحكى اصلها ضم القاف وحكى
ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة فقد يكون للالحاق
نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين كذفرى منونا وغير منون
ومن الاوزان التي لا تكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر
وحمراء وقد تجي صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعز
القعساء وتجي مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع
كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة
لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما تنصرف حبارى اذا صغر
بحذف الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب
قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله
ضم الفاء كسر للياء ومنها فعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء ومنها
فعلاء وفعلاء كحرباء وخشاء ملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء كبريا
وفعالاء وفعولاء اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء
وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء
نحو قريثاء ضرب من التمر وفعيلاء كزمكاء وقد يقصر فليس الالف للالحاق بسنمار لانه لا ينون وافعلاء
اما مفردا كاربعاء واما جمعا كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم كاربعاء وقد تفتح الباء ففيها ثلاث لغات وفعلايا
ككريا وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعلاء كالعجاد وهو نوع من الجراد وفعللاء كبرناساء بمعنى الناس
وفعللاء كقرفصاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه
كظلمة وعين اقول انما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه
غير حقيقي اذ تقول اشتري نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونساء وحبلى وبلا علامة
كاتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان لكان اولى اذ نحو حيوان انثى لا ذكر لها من جنس العجوز
العقلي قوله واللفظي بخلافه اقول الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون في اللفظي نحو
كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان تقول غردت حمامة ذكر وعندي للمشتري البط ذكر فيجوز ان تكون النملة
في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه وانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي
فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقرا
قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه
منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره وتتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره واذا كان
المؤنث اللفظي حقيقي التذكير ولم يعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو هذه
من الذكور حمامة حسنة وحسن وكذا طرفة كما بمعنى شاة نحو مل ... ولا يجوز في غير الحقيقي هذا
نحو غرفة حسن ولا يجوز ان تقول صاح دجاجة انثى على انك اعتبرت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للدجاجة

لا للتانيث

لا للتانيث لانك وان اعتبرتها بمعنى التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجي قوله واذا
اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم
ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن قوله اذا اسند

اقول

الفعل اي الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك
الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اقول
ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجي
ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة او جمع التكسير واسم الجمع او غيرهما اعني المفرد والمثنى اما الجمع
واسم الجمع فسيجي حكمها وغيرهما اما ظاهر او مضمر فالظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه
او لا فلا تغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه مع لغته
وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة
لمشابهتهما الحروف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا
تلحقه الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعل غير متصرف وايضا للزوم كون الفاعل
في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءني من امراة وكفى بهند
فليس الحاق الفعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه
فان كان بالا نحو ما قام الا هند فلا جود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل
مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا وتقول
المسند اليه هو الاسم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء
بغير الا نحو قامت اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما
الحذف فلما نما عمر لطول الكلام وللاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تاخير الموعود وان كان
الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل
فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها
نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا
فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة
الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة
لكون الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل فان كان منفصلا
فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما المجموعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر
حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير والتانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع
بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبليات والغرفات
والعرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء حسن منه مع
المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي
كان في المفرد في نحو قالت النسوة لان التانيث المجازي الطاري ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في

رجال وانما لم تبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان ولا التانيث الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع
بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى
التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه
لما كان يتغير ذلك المفرد برد العلامة اما بعد فتحها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في
الحبليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال بزوال علامته
ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم
في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي • حلفت بهدي مشعر بكراته
تخب بصحراء الغبيط درادقه • وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده
وهو ابن قال • لو كنت من مازن لم تستبح ابلي • بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا • وكذا حكم المجموع
بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف
والتاء كالحي فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وتستوي التاء في اللزوم وعدمه تانيثا
الغائبة ونون التانيث الحرفية في نحو بعضهن التسليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر
الجمع المكسر غير المذكر السالم حكم الظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى غير ضمير الجمع وهو قوله وضمير
العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو
والنون اولا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء
لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما زاد حروف اللين في الالف
احدها المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع وكانت الواو
لاصالتها في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين
وافعلي فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء فجيء بالنون لمناسبة بين الواو ونبقيها في
الغنة وضمير غير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل
واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى ظاهر بان معنى الجماعة
على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجملات ومؤنث
يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جمعها الواو
المؤنث الغائب بتاويل الجماعة وان تكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان
النون موضوع له فنقول الايام والجملات والنساء والزينبات والدور والغرفات
فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها فتقول
في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن
وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا
وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراؤه مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث
وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر
وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير

المثنى

في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال • مع الصبح ركب من احاظة مجفل • فهو كاسم
الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق اخره الف
او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه اقول يريد بالجنس ههنا ما يظهر
من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع وضعا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سوا
كان ماهيتاهما مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين
بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لاناس وسوا كان الوضع واحدا
كالرجال او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ما حقيقة ذلك
الشيء بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان مميزا بهذا الاسم من غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر
بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا
الذي ذهب اليه المصنف خالف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على
كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المصنف تردد في جواز
تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن للطهر والحيض والعينان
لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد في كلامهم
مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل • وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز
مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء
المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت
عينا فانها تعم في مذهبه لولا انها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بنسبة العلم الى مسمياته
كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف
فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سوا كان بوضع واحد او اكثر ومعاني
المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان نسبة
العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له احاد يوحد
احادها فيثنى ويجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى
اللبس وليس للعلم جنس يوحد احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث
اللبس وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما
وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كقولهم في ابي بكر وعمر فيقال العمران وكذا القمران والحسنان
وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو
ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين
في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى لغة بني الحارث بن كعب قال • اعرف منها الانف والعينانا
وقال • ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها • وقيل ان قوله ان هذان لساحران على هذه اللغة
وفتح نون التثنية لغة كما في قوله • والعينانا وقوله • يا رب خال لك من عرينة • فسوته لا تنقضي

شهر سنة • شهري ربيع وجمادى بينة • وقري في الفعل ايضا في الشواذ انعدا اني وقد تضم نون المثنى
وقري في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه قبل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فكذلك يرجع اليه المضطر
قال ليث وليث في محل ضنك • كلاهما ذو اشر ومحك • وقال كان بين فكيها والفك • فارة مسك ذبحت
في سك • وقد يجيء العطف نثرا في الشذوذ من دون ضرورة واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر
وقبر كان اكرمهم • بيتا وابعدهم عن منزل الذام • او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل
ورجل قصير او بفصل مقدر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل
الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد تكرر للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا
ودكا دكا وقد تثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف عنده اعرابا بل كل
واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر
بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف
لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه
علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لو هو عديل الشيئين والاشيا وعلامة التثنية دليل
تضمن المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام وان
الشرطية قلنا بل افيد معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى دالا على شيئين
بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سوا الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف
زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع دالا
واقعا على اشيا كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع رافعا لللبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي
اجزا متضمنا لواو العطف والا وجب بنا عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع وجالس
بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزا المتساوية فيها على وجهين
اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كالجائي خمسة عشر وذلك اذا لم توضع كلمة واحدة
للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد
كلفظ المثنى والمجموع او توضع للمثنى والمجموع اولا ككلا وكل وجمع وما فوق الواحد من الفاظ العدد
الى العشر ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا
قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فاليا والممدود ان كانت همزته
اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان **اقول** يعني بالمقصور ما اخره الف
لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا **اعلم** ان الكلمة
قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف
اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا
يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا

ليلا

٢٣٧
٢٣٤

ليلا يتعادا الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي
فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى والى واذا اعلا
فان الالف في الاسماء العريقة البنا اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل
ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن اليا وجب
قلبها يا وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر قال بعضهم بل اليا في النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونه
اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول
كالضحى او مكسورته كالربو وجب قلبها يا لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في
الصدر فيقيل مثله هذا ونحوه يا وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر **قوله** والا فاليا
اي ان لم يجتمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن يا كالفتى والرحى او فوق
زائدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى او عن يا كالمرمى والمرتمى والمستسقى او زائدا من الالحاق
زائدا للتانيث كالحبلى والقصيرى والجلبى او للالحاق كالارطى والمعزى او للتكثير كالقبعثرى
قوله وقد تحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في تعري
وقبعثري ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لانه لا مذري لانهم انما يقلبون الالف
الثانية في المفرد يا عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب يا اذ هو مثنى لم يستعمل
واحده **قوله** وان كان ممدودا الى اخره والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتا
قلبت واوا والا فالوجهان **اقول** الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث
كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او يا اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء الجيد القراءة
فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي اخر الحد
اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون اليا فلوقوعها بين الفين فيا بعوا في الهرب
من اجتماع الامثال لان اليا اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل
وربما صححت فقيل حمراان وحكي المبرد عن المازني قلبها يا نحو حمرايان والاعرف في الاصلية ابقاؤها
في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة
عن الواو واليا الاصليين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان همزتهما ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء واحدا لانها منقلبة عن اصلية والاخرى ملحقة بالاصلي فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال
الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق
بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها
من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل يا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
وانما صحح اثنايين لانهم انما يقلبون الواو واليا المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء
ورداء ثم في التثنية اما ان تصحح الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم تتطرف اليا حتى تقلب همزة اذ لم
يستعمل واحد ثنايان فلا الف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية
وما حذف زائد في التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصعاء وخنفساء للطول وليس بقياس

خلافا للكوفيين وأما ما حذف فاؤه اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا
وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان وأما
ذو فلم يرد اللام في التثنية لما لم يرد في الاضافة وانما تثنى بقلب واوه ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم
يقل فوان كما قيل ذو مال لانه لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متعرض لحذف لامه مع التنوين
فاجري مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما نفثا في في من فمويهما
على النابح العاوي اشد رجام . فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو
مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنهة وسنوة فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ايضا عند ورود
لامه ذات في التثنية لا لام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ذاتا مال وهو قليل واما غد ويد ودم مما لم يرد لامه
في الاضافة فلا ترد ايضا في التثنية فيقال دمان ويدان واما يديان فقال يديان بيضاوان عند محلم
فعلى لغة من قال في المفرد يدي كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا . جرى الدميان
بالخبر اليقين . قال الجوهري لامه ذات واو وانما قالوا دميان كرضي يرضى من الرضوان ولعل ذلك
لان ذوات الياء اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظباء
وظبي ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمي لا انه لغة في دم ومثنى
دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل محرك العين ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه
تثنيته على دميان قال الآخر ان الشاعر لما اضطر اخرجه عن اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى
كلومنا . ولكن على اقدامنا يقطر الدما قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يدا ساكنة العين اتفاقا
فالجواب ان مثنى يدي وهي لغة في يد لا مثنى يد قلنا وليس ايضا ان نقول دما لغة في دم كيدي
في يد والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولكن
يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعلا محرك العين لقوله يارب سار بات ما توسدا . الا ذراع
العيس او كف اليدا . فاما ما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص
كذلك ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما تحذف مع التنوين لان ياءه واجبة الفتح
مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا قوله
وحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اقول انما تحذف النون في الاضافة
لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة
واما دم والقتل بالحر اجدر . برفع اسار اما اذا جررنا بالاضافة واما فصل . وقد تسقط لتقصير
الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان
اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال متى ما تلقني فردين ترجف . روانف اليتيك
وتستطارا . وقال يا بن الحمار وخصيتا . ما احب الي فزارة من فزار فاما خصيان واليان فقال ابو علي
الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا تنفرد احديهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية
موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان
بل مفرداهما خصي والي في التقدير وثنيا خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان ه

من ضرورات

من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه قال ترتج الياه ارتجاج الوطب . وقال كان خصييه من التدلدل
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل . وفي غير الضرورة لا تحذف التاء منهما وقال بعضهم خصي والي مستعملان
وهما لغتان في خصية والية وان كانا اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن الى
متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال
كانه وجه تركيين قد غضبا واضافة معنى كقولك حيا الله وجهها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى
من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع
اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك
التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء
تقول قلعت عينيهما اذا اقلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالجزء الاول
وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء آخر ولذلك
قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متضمنا الى كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون
نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا
مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف
اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه بل كانا
منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن كان جمعه قياسا
وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعير
الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو رؤوسهما
اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان
كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعينان في روض من الحسن ترتع
وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كانهم
واحد في الاجتماع والترافد كقوله عليه الصلاة والسلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام
الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا . فان زمانكم زمن خميص . وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله
القيا في جهنم اما على تاويل الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما ومثله
فسر قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني واما ان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه
في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقصد تسمية جزء باسم كله
فيقع الجمع مقام الواحد او المثنى نحو قولهم جبت مذاكيره وبعير اصيبت العثانين وقطع الخصياه
ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال
لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا . عند التفرق في الهيجاء جمالين . ولا يجوز لنا مساجدان قوله المجموع
ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فخرج نحو تمر وركب لنسبة على الاصح ونحو فلك جمع اقول
قوله ما دل على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر واسم العدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة
بحروف مفرده بتغيير ما اي تقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع

تغييرًا ما اي في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون وبالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغرف والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كاينة مع تغيير ما ودخل في قوله تغييرا ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتا فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة حروف مفرده بتغيير ما اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على الاحاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا ما بل الاحاد هنا الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة **فان قيل** فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ احادها من لفظها كما رايت اخذ راكب وغيرت حروفه فصار ركب **قلت** ليس راكب مفرده وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجي بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجي في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى احادها ولم تقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لنا جامل لا يهدا الليل سامره وقال مع الصبح ركب من احاطه تجمل وخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على الاحاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سوا كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير مفرده **فان قيل** ليس احاده اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء **قلت** ليس ذو التاء وذو الياء بمفرد من كلام العرب الاحاد للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فانا كلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ورجلين بل قد يكون بعض اسما الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم **و**عند الاخفش جميع اسما الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه **و**عند الفرا كل ما له واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمعين اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجي لمثل ابل مفرد بالتاء اذ ليس فيه فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهور فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين خلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجنس **فان قيل** فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعبادد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسما الجمع كابل وغنم **قلت** ان اسما الجموع كالمرة هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهور فيه نحو عبادد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل

كعباد وعبد وورد ونساء كغلام وعلمة فكان له مفرد غير تغيير اما وقد الحق جمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان له واحد من لفظها لما لم يكن قياسا كان واحدها مذكورا او مذكار او محسن ومشبه وكذا احاديث النبي عليه الصلاة والسلام في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشي الطفيف الردي لحوشي النبي صلى الله عليه وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا او وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم الجنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وحمر والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث قال تعالى حديث ضيف ابراهيم المكرمين وقال نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا بما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل **قوله وهو صحيح ومكسر** الصحيح لمذكر ومونث المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او يا مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان اخره يا قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون **الاول** قيل قد تكسر نون الجمع كما قال الشاعر عرفنا جعفرا وبني رباح • وانكرنا زعانف اخرين • ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم اخرين ولا تخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح **و**المعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص تحذف ياؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل اليا والضم والكسر مستثقلان على اليا المكسور ما قبلها طرفا كما في جاني القاضي ومررت بالقاضي وهذه اليا مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقا الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلب الواو يا لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر **فان قيل** فهكذا في نحو مسلمي **قلت** ذلك يا الاضافة التي هي علم غير الرابع اما في النصب والجر فحذفت اليا وبقي الكسر على حاله لكون يا الجمع بعدها ولم يحذف يا المنقوص في المثنى لانها تفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتحة لا تستثقل على اليا كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقا الساكنين فيه ايضا لكون اولهما حرف مد لانك لو حذفت فيه ايضا لالتبس

في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلتبس
واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما
او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الظرف نحو غزوون ورميين كما ترى نحو غزوان
وغليان كما في الروايات ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في نحو غزوت والياء المكسورة في رميت
في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سروت وعفرست فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع
عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجي مثله في الوسط نحو قوول وطويل وغيور وتبيع والكوفيون يلحقون
ذا الالف الزائد بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها **قوله** وشرطه
ان كان اسما مذكر علم يعقل وان كان صفة مذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلا مثل احمر ولا فعلان فعلى
مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتا تانيث مثل علامة **اقول** قوله شرطه
اي شرط الجمع المذكر السالم ان كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان
الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء
وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر اوليرفع وهم من يدعي
عن تعدم التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون
وهذا ايضا ليس بشي لان نحو طلحة ان خرج بقوله مذكر خرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه
مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التا ليدخل فيه نحو ورد
وشي اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون على مذهبي اتفاقا ويخرج نحو طلحة وعلامة **واعلم** انه شرط جمع
المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان **احدهما**
التجرد عن تا التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان يفتحها قياسا على
الجمع بالالف والتاء كالطلحات والجراحات وذلك لان جمعه بالالف والتا كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان
جمعه بالالف والتا والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما
دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت
علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن
انه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو بعون
وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب
واوا فيجمع مع علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتشابههما في النقل كما في **مثل**
صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة
والمقصورة نسيا حذف التاء للزومها الكلمة فكانهما لامها وذكر ان المازني كان يجيز في ورقاء ورقاون
الهمز في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كانضمام
واو دلوك او انضمام واو علوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة
لازمة كما يجي في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون

كما يجمع

كما يجمع نحو زيد اذا اسمي به مونث بالالف والتاء وكذا اذا سمي به مونث بالالف والتا وكذا اذا
سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واكامر وان سمي به مونث قلت احمرات واكامر **والثاني** من الشرطين
العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج ودرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في
الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العقلا كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله تعالى فظلت اعناقهم
لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل
الاولى فيه ان تقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع
من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم
اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلا مرجح في تعليل تخصيص ضمير العقلا
في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع من بين العلما الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل والثاني
اما العلم فتحصينا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة
عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى
فيجبر بالتصحيح كما جبر في فلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معملا
باعماله صحح تصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه
في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان
كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواو بين فحم قام رجل قاعدون غلمانه كما قيل يقعدون
غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي
يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر الا ان المصغر يخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريانها انما لم يجر الصفات
عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا تدل
على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود وعدم حاجتهما الى ذكر معدود قبلهما كما تقدم
وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ولقارفها ايضا من حيث انه لاعمل
في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه
فلا يذكر بعده كما لم يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف
والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيان العلمية وقبول تا التانيث فالعلمية
مختصة بالاسما لما ذكرنا وقبول تا التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلا وفعلان فعلى وما
يستوي مذكره ومونثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اعتبر في الصفات قبول التا لان
الغالب في الصفات ان تفرق بين مذكرها ومونثها بالتا لا دائها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه
بالتا نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التا وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء
الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان
وحجر او يستوي مذكرها ومونثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما

كأحمر وحمراء والأفضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرئ وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء فكل صفة
لا تلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلى وأجاز ابن كيسان أحمرون وسكرانون
واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا وهو عند غيره شاذ وأجاز أيضا
حمراوات وسكرانات بناء على تصحيح جمع المذكر والأصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الأصل أفعل التفضيل
فإنه يجمع بالواو والنون مع أنه لا تلحقه التاء ولعل ذلك للتحرز لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مطلقا
مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسم الفاعل الذي لما تمحل فيهما لأجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون
في نحو قلون وكرون وأرضون كما يجيء وأجاز سيبويه قياسا لا سماعا عانة ما نون للحوقه التاء كذا ما نحو وكذا
سفيانون لقولهم سفيانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لأن الأغلب في فعلان الصفة أن لا تلحقه
التاء فندمانة وسيفانة كأنهما من قبيل الشذوذ فالأولى أن لا يجمعا هذا الجمع حملا على الأعم الأغلب وأما نحو جريح
وحمصانون فيجوز اتفاقا لأن فعلان الصفة بضم الفاء أصله بعد لحوق التاء ولما ندرت من نحو الصفات
التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في
مسكين وعدو مسكينون وعدوون لجواز نحو في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس
لا سماع كما قال سيبويه في نحو ما نون وشذت من هذا الأصل صفة على خمسة أحرف أصلية كصهصلق
فإنه يستوي مذكره ومؤنثه مع أنه يقال صهصلقون وصهصلقات لأن تكسير الخماسي مستكره
كما يجيء فلم يبق إلا التصحيح **قوله** وشرطه إن كان اسما فمذكر علم غير ذي تاء وذلك لأنه لا يجوز أن يكون قوله
إن كان اسما فمذكر شرطا وخبرا لقوله شرطه لأن المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع إلى اسما أي فهو علم فخلوا
الجملة من ضمير راجع إلى المبتدأ الذي هو شرطه مع أنه لا معنى إذن لهذا الكلام ومعنى الكلام إن كان اسما
فشرطه أن يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات
الأول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الأخفش **والثاني**
أن الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يحصله بمعنى المصدر **والثالث** أن الفاء الشرط المتوسطة بين
المبتدأ والخبر ضرورة كقوله إنك إن يصرع أخوك تصرع كما يجيء في بابه ويمكن أن يعتذر بأن يكون الشرط
والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصوله مذكرا على أن الضمير المقدر بعد الفاء راجع إلى قوله شرطه لكنه أيضا
إلى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وإن كان صفة فمذكر **قوله** ولا مستويا
فيه مع المؤنث عبارة أحسن من الأولى لأن مستويا عطف على أصل فعلاء فيكون المعنى وأنه لا يكون الوصف
المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره
ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا **قوله** وتحذف نونه بالإضافة وقد شذ نحو سنين
وأرضين **أقول** قد تحذف النون للضرورة كما في المثنى أو لتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة
لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما في الشواذ إنكم لذائقو العذاب
تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئي **قوله** وقد شذ نحو سنين **أقول** الشاذ
جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أبينون قال زعمت تماضر أنني إما أمت يسدد أبينوها الأصاغر
خلتي وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبنى مقدرا على وزن أعمى فشذوذه عندهم لأنه

جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع أبين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كأدل في جمع
دلو فهو عند غيرهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء أفعل في فعل وهو شاذ كأجبل وأزمن
في جبل وزمن قال الجوهري شذوذه لكونه جمع أبين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال أبو عبيد
هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وأبيكرون في قوله قد شربت إلا الدهيدهينا قليصات
وأبيكرينا فهما جمع دهيدة مصغر دهداه وهو صغار الإبل وجمع أبيكر تصغير أبكر مقدرا كأفعى عند
البصريين فهو شاذ من وجهين أحدهما كونه بالواو والنون من غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لمكبر
مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين
ومنها أولو فإنه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى في قوله
كتاب مرقوم فعلى هذا البين فيه شذوذ لأنه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب إلى علية وهي الغرفة فلا بد
أن يقال في المنسوب إليها علي ككرسي المنسوب إلى كرسي وإن قلنا إن عليين غير علم بل هو جمع علي وليس
بمنسوب إليها وهي بمعنى الأماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل ويكون التقدير في قوله تعالى
كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لأنه لا وصف ولا علم وأما
العقل فيجوز أن يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز أن يدعى فيه الوصف لأن العالم
هو الذي يعلم منه ذات موجد ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها أهلون وشذوذه لأنه
ليس بصفة ويجوز أن يتمحل له ذلك لأنه بمعنى الأنس وأما قوله ولي دونكم أهلون سيد عملس وأرقط
زهلول وعرفاء جيأل فإنما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لأنه جعل الذئب والأرقط والعرفاء
بدل أهليه ومنها عشرون إلى تسعين وقد مضت ومنها أرضون وإنما حركت الراء لأن الواو والنون
في مقام الألف والتاء فكأنه قيل أرضات والتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز إسكان راء
أرضون ومنها أبون وأخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم وأما ذو فما أن وصف
ومنها بنون في ابن لأن قياسه ابنون وإنما جمع على أصل ابن وهو بنو على حذف اللام تنبيها في الجمع
كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت مني البلغين والذرحين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين
بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم لبث عقرين يجوز أن يكون شاذا
من هذا الباب بجعل النون معتقب الإعراب **واعلم** أنه قد شاع الجمع بالواو والنون مع أنه خلاف القياس
فيما الزيادات له تكسير من الذي عوض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها تغييرا وأبدل بعض تلك الجموع
تنبيها على أنها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء
سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الضم
والكسر كالقلون والثبون وليس بمطرد إذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر وأما المكسور الفاء
فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمئين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتداد الكسرة بين الضمة
والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره أيضا كالثبين والأثاري في الثبة وربما جاء في المحذوف
الفاء أيضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلبت لامه كالإضاة والقناة لكن يحذف لامه تنبيها حتى يصير
كالسنة فيقال أضون وقنون ولو اعتبرت لاما لقيل القنون والأضون لكونها بعد حذف التاء مضمومة

كالاعلون وعلى هذا قال لكي اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند
سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع
في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها فقيل قد جاء احرة في الواحد
وقيل لم يجي ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه
هذا الجمع بان هذا الجمع افضل المجموع كما ذكرنا فجبر هذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا
قال واما حرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف
العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد تجعل النون في بعض هذه المجموع التي جاءت على خلاف
القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر تجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين
ولا يسقط بالاضافة قال دراني من نجد فان سنينه • لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا • قال وماذا
يدري الاقوام مني • وقد جاوزت راس الاربعين • وقال عرات الوشح صامتة البرين • وقال وان لنا ابا حسن
عليا • اب بر ونحن له بنين • ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجماعة سلامة المذكر في باب العلم واكثر
ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شائع في الاختيار في هذا كما في
الجموع القياسية مع العلمية وحكي عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك
لان القياس مقتويون بيا النسب فلما حذف يا النسب صار مقتوون كقلون وقوله شتى كالاماك مقتوينا
الالف فيه بدل من التنوين وان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين
ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا المراة والمراتين والنسا ولعل سبب تجريهم على جعل
مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمونث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للمجموع وذلك من ثلثة
اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف يا النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما
بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مقتى وجمع على مقتون كاعلون
لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو محذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي
كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر المحذوف منه يا النسب ويجوز
ان يقال ان يا النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل
مقتويون والاشعريون والاعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل اليا فيمن جعل النون معتقب الاعرا ب
نحو مقتوين وذلك ايضا لتغييره عن صورة الجمع لما خالفه ما قبله جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب
للمونث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضا ربون
وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمونث والضبعان •
الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا
ضبع والعلم المركب الذي بني جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب يثنى ويجمع
نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزء ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان
واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر
او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر

وهذا

وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها ذوا تابط شرا وذوو تابط شرا اتفاقا وذوا شاب قرناها وذوو شاب
قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع على حاله علمين اذا لم
يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف
وشذ في الاثنين الاثانين واضافة ذو ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز
في سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بنا الجز الثاني وكذا المبرد يجوز في نحو خمسة عشر علما وانما يعرب الجز
الثاني فيهما فلا كلام في نحو ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف
نحو عبدا مناف وعبدو مناف واذا كان كنيته جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد
ابو الزيدين وابا الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا
على بنا اولا فان كان العاقل قلت بنو كذا وذوو كذا وابناء كذا واولاد كذا وان لم يكن للعاقل سواء كان مونث
بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عشون وناقة ذات عشون او لم يكن مونثه ذلك
نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عشا
وذوات القعدة الحاقا لغير العقلا في الجمع بالمونث على ما يجي كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش
بنات عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظان وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا • كانه جعله
جمعا لابن نعش وان لم يستعمل **قوله المونث** ما لحق اخره الف وتا وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون
مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا **اقول** قوله المونث
اي جمع المونث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومونث
يبين ان المونث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر
عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلب له علامتان ليكونا كزيادتي
جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتانيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين
قد تدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والحمالة وصنا ربه **قوله** شرطه ان كان صفة الى اخره **اقول**
تنظر الى المونث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة **قال** المصنف جمع مطلقا اي لا يشترط شرط نحو قوله
والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسما المونثة بتاء مقدرة كقدر • ونار • وعقرب • وعين • من الاسما
التي تانيثها غير حقيقي ولا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والشمالات
في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا
من الاسماء المونثة الا علم المونث ظاهرة كانت فيه العلامة كعمرة وسلمى وخنسا او مقدرة كهند
او ذو تا التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات
ونحوهما لان الواحد اكرامة وتخريجة بنا الواحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد كاكاريم وتخاريج عند اختلاف
الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب وجمع المجرد كاكاريم وتخاريج والقتول
فلذا يقال ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التا وثلاثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلاثة
انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يستعمل المذكر الحقيقي كالبشرى والصحرا واذا سمي به المذكر
الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر اوما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له تكسير ولم يجز جمعه بالواو

المونث

بين

له

والنون كالأرضين والثات آت الى اخرهما وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا او يجمع هذا الجمع ايضا مطردا
وان لم يكن مؤنثا على غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا
ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما اسم جنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات
وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء عند المصنف هذا القسم ايضا
مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا اجمالات لقولهم جمال واما بوانات مع بوان
فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب
واذا كان المؤنث صفة لمذكر فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء
سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كحماريات وحبليات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء
افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما
ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز حمرون وسكرون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه
الصلاة والسلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة
المؤنثة علامة تانيث ظاهرة ولكن خماسية اصلية الحروف لم تجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر تشاركه
في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكر انها الممتنعة من الجمع بالواو والنون
او لم يكن له مذكر كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث
الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث
اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع
جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطوالق ومطافل وان كان صفة المؤنث المجرد عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر
والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت
بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا
صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات
ومسبطرات اي طوال ... وجبال الارض وكذا انثات اللبون وجمالة ذوات عقابين في ابن اللبون جمل ذي ...
او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف
قل فان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر جمع المؤنث لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل
وغاب على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه **قوله** ان كان صفة وله
مذكر فان يكون لي فهو ان يكون الضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزا في محل خبر المبتدا
ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه
ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون لتخرج بهذا
القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثيبات
شاذ ووجهه ان فيعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج ايضا الوصف ذو التاء الذي يشترك
فيها المذكر والمؤنث كربعة وعلامة وبغطارة ونحوها ولا يجوز لانه جمع بالالف والتاء وتقول في جمع
ابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اي بنو على حذف اللام نسيا في الجميع

وكذا

الايام الخاليات اي الماضيات من قولهم ملوك خلون اي مضين ١٢ منه

وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي
المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء
اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في سنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء حذف اللام ايضا كذوات
وهنات وجاء منه ما لم يجمع لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كامة
وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كبات وريات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات
واما مضموم الفاء فلم يرد فيها الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات
فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا ثباتا ولعل
ذلك لاجل توهم ان تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي
بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه
قال ان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر اذ المعنى في سمعت لغاتهم وانفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون
في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف
للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شذوذا والعرق اذن كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق
جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف يذكره في قسم
التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرا وظاهر كدعد وجفنة فان كان صفة
كصعبة او مضاعفا كمرة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان
خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات والدعدات والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين
لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل انما لزم التاء
في لجبة لكونها صفة المؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صارت كالاسماء في لزوم التاء
نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز
بعضهم فتح عين الواحد وقيل انما كانت في الاصل اسما ثم وصف فلوحظ فيه الاصل وكما يقال في جمع
امراة كلبة نسوة كلبات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز
اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة اتت ذكر عودن احشا قلبه
س خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو اخوات وجديات بسكون عينهما وقد تفتحا
عليهما قصدا للتخفيف ولاجل الثقل الحاصل من اعلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة
كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم
دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود تدنيت ...
ودهم وابليتهم في الحمد جهدي ونائلي اي جماعة منتسبة اهلة الود وقال لهم اهلات حول قيس بن عاصم
اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وتفتح هذيل
العين المعتلة كجوزات وبيضات وقال اخو بيضات رائح متاوب وقرئ في الشواذ ثلث عورات وانما سكن
عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل
ت ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاف والمعتل العين استثقالا او لانه لم تقلب العين في نحو جوزا

وبيضات عند هذيل الفا المعروف من الحركة في الجمع كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها يا لعروض العقة
وامّا فعلة بضم العين كغرفة وكذا افعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف
والتاكعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة
هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لا تعتبر علّلوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة
لكن سيبويه قال لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت
كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فانه لم تكن اللام يا جارية في العين الاسكان والفتح والاتباع
سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع فيهما اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف لانك
نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كان اللام يا نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل وامّا الفتح فالمبرد نص على
جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه وامّا امر فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وهي في غيرهم بالعكس
واللام في زيادة الهاوامّا لتة يجي في التصريف وامّا فعلة بكسر الفا وفعل مونثا كهند فان كانت صفة
فلا تجمع بالالف والتا الا بسكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا يا امّا اصلية
كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات
في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كطلحات وان
كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد
كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام يا كلحية جاز الفتح والاسكان وامّا الاتباع فمنعه
سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر وقياسا
على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفرا يمنع ضم العين مطلقا
في المضمومة الفا وكسرها في المكسورة الفا صحت العين ولا الا فيما سمع كخطوات وعرفات **قوله**
جمع التكسير ما تغير بنا واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة والصحيح
وما عدا ذلك جمع كثرة **اقول** لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون بتغير بنا واحده ايضا
بسبب الزيادة لانك بنيته بما بنا مستانفا المفرد صار كلمة اخرى بذلك كان الثانية اذا ضممت
اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا
في جمع السلامة بنا الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما فقد دخل فيه جمع السلامة فالاولى في حد
جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما تغير
بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبعد
حصول هذه التغييرات بعد سكون عينها فالغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف
خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التأنيث
فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل **قوله** وجمع القلة افعل الى اخره قالوا يطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان والكثير ما فوق العشرة قالوا
وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفرا افعلة كقولهم هم اكلة راس
اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس بشي اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس

لامن اطلاق فعله وتقل التبريزي ان منها افعلا كاصدقا وجمعا السلامة عند هم منها ايضا لا
مشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشي اذ مشابهة شي لشي لفظا لا يقتضي مشابهته معنى ايضا
ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله. لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى. واسيافنا
يقطرن من نجدة دما. قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتا جمع قلة **وقال**
ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بقلة استعمالها
في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت **واعلم** انه اذا لم يات للاسم
الا بنا جمع القلة كارجل في الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي
حروفه وللا جمع الاجمة كاجادل ومصابيح فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلاثة قروء مع وجود اقرا **قوله المصدر** اسم الحدث الجاري على
الفعل **اقول** يعني بالحدث معنى قائما بغيره سوا صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر
والجري في كلامهم يستعمل في اشيا يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له ومأخذ اشتق منه
فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل اليه تبتيلا لا يجري على ناصبه ويقال الاسم الفاعل
جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شي اي ذلك الشي صاحبها
اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث
الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون
قال البصريون يسمى مصدرا لكونه موضوع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر
نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا فالمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل
واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة
لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه
غير متقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وزيد
لم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع فصالح من
اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة
وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان
يحصل في نحو قولك بزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه
اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر
فعلا وحدثا وحدثانا فان انتصب بفعل هو بمعناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه وقوله الجاري
على الفعل احتراز من العالمية والقادرية **قوله** وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا **اقول** تر تقي ابنية المصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب
كما في التصريف واما في غير الثلاثي فياتي قياسا كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال
وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا

المصدر

ان تركب قياسا واحدا لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال تنظر الى الماضي فان زيد قبل اخره الف فان كان
قبل الاخر في الماضي متحركان كسرت اولهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعّل
فعّالا وفي فاعل فيعال وفي فعّل فعّال وان كان ثلاث متحركات كسرت الاولين كانفعال وافتعال
واستفعال وافعلال وافعيلال اذ اصل ماضيهما افعلل وافعيلال وتفعال وليس هذا بناء
على ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاخر
في مصدر فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعّل واما
فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذ اصله قيتال ولم يات في تفعلل وتفاعل وما الحق بتفعلل
من تفوعل وتفيعل ونحوهما الاختلاف القياس كالتفعلل والتفاعل **قوله** ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره واذا
لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
اقول اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر
ما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من آلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا
من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ
ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا
يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة
الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص من الازمنة
الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير
حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغييرها مع الحذف كما تستخرج في الاستخراج او بتغييرها مع
الزيادة كيضرب واضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا ويقتضي وجوب
ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او ان
يقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك
او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه
فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالغرض
من وضع الفعل ذكر تبيين احد ازمنة الحدث الثلاثة معينا مع بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما
امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب جيء
بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه
لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اجري هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر
انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة
مختصة اعني المبني للفاعل ولسائر اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى
محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فوقع
كل ما ركب الفعل دليلا على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ

نحو ضرب

نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنه كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا المركب
للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فسبحان فظهر ان ما قيل ان تقديم
المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال وفائدة تقديم
المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من
بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه
بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا او عمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به
او انفصل عنه فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده
لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع
بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير
المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات ت
التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار
الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة فرعا عليه لان كل واحد منها ايضا كالمصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل
والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب
المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي فازال
حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلبها اذن في نظره لا فاعلا
ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم
المفعول لانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل في الفاعل ولا في المفعول لكنها لما شابهت
الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب
الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل
والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة
ولا معنى لانه لا ينقسم موضحة بلا ضميمة فلا يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى التقدير بان لم يلزم
عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال
في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة **فان قلت** اذا كان مشابهته
للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل **قلت** الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول
عقلا فادنى مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل يحرك ذلك الطلب الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما
وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولاذا العمل واسم الفاعل والمفعول
يطلبانهما لتضمنهما المصدر وطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضا فة
فلنرجع اليه **واعلم** ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يتقدر بحرف المصدر والفعل وذلك اذا لم
يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربته ضربا

شديدا ضربتك ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص وتقدير هنا للمصدر زمان دا الفعل لا يتم
اذا كان بمعنى الحال لا ان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال خلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى
معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الآن زيدا شديدا لكونها
اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقدير صلاحيته بارق الفعل وهو من بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر
تقديره اذن بان **قوله** ولا يتقدم معموله **اقول** وقيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل
والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله
باجنبي نحو اعجبني اليوم ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة
وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات
اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون لحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء
البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا
من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار
قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة قال بلغ سعيه الشعر وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في
كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله
بحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله
والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله
تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمد منك
الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لراقم لك لما سلمت لا ابيك بترك قيامي فاللام
متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله. وما الحرب الا ما علمتم وذقتم.
وما هو عنها بالحديث المرجم. اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ
في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه
وبين معموله باجنبي على هذا فلا تقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعمال الاضمار
مع قيام الدليل عليه **قوله** ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف ترك
الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع
لجمع له المصدر وثني والا التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار
الفاعل وهو مستنكر لذلك باعتبار معموله لم يخل من ان يوتى بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل
او بحذف احدهما وهو مود الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول عند جمعهما اذ ما يقع
عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما
وجمعه تثنية الآخر وجمعه وللقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف
قوله ولا يلزم ذكر الفاعل **اقول** قد تقدم قال المصنف انما ذلك لانه التزامه كان يؤدي الى الاضمار
فيه اذا كان لغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وللقائل

ان يمنع

ان يمنع القياس لان القياس يحمل الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل
وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من جعله
مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله
ضعيف لضعف مشابهته الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون
اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى
ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها
بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما يجيء تابع له منصوب حملا
على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او يجيء الفاعل بعده صريحا كقوله. امن رسم دار مربع ومصيف.
لعينك من ماء الشؤون وكيف. او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان تاول بفعل مبني
للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل الخبز اي ان اكل الخبز فيجوز الاضافة
اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور تابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز
المنقى واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا
قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو
الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل وانما
اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها للمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل
قيل ولم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى
بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اي
ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل التقدير ان يجهر على البناء
للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الاجهر من ظلم
وسيبويه والخليل جوزوا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله. ضعيف النكاية اعداءه.
يخال الفرار يراخي الاجل. وقوله. لقد علمت اولى المغيرة انني. كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا.
فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه لا يستعمل الكاف
فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعداءه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية
نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه **قوله** وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل
للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سوا
كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار ففي الكلام فيه وهو قوله وان كان
بدلا منه فوجهان **واعلم** ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل
قبله كما مر في باب المفعول المطلق بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل
من الفعل ~~اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل~~ مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل
منه لما لم يجز الجمع بينه وبين الفعل مطلقا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل
حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا

ضربًا فالمصدر يعمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع
استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل
هو الفعل المقدر وفعل بعده مما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه انما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من
تقديم المعمول واما غير عامل قال المصنف وان لم يكن الفعل حذف لازمًا كما في ضربا زيدا اذ يجوز ذكره
ضرب زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما
كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على
كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر
عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال
ومن ثم يعزل الوصف لاختصاصه عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح
لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ وهو الارجح الظاهر كما
مر في باب الاستثناء وحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي
الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان
ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف
النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة
وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك
المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق
لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر
حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم
انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه اي غلبه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر
وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم
العين مستعمل بمعنى المصدر كقوله ● اكفرا بعد رد الموت عني ● وبعد عطائك المائة الرتاعا
اي اعطائك والعطا في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور
اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار السعدي اذه من هواكا ● فيستوي فيه المذكر والمونث
والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محذوفي المضاف اي ماء ذو
غور ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه
به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر اقول قوله
ما اشتق من فعل اي من مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا والدليل
على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب المبرد ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى ان اسم الفاعل
والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله

قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة
ولا يشمل اسما جميع الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه فان هذه
الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى
صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الان او غدا قال تعالى وضائق به صدرك وهذا
مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر
وشازب ومقور وعلة ذلك ان يقال ان قصد الاستمرار فيهما عارض ووضعهما على الحدوث كما في قوله
الله عالم وكان الله ابدا وزيد صائم النهار وقائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو
اخرج واستخرج قال المصنف وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة
الثلاثي جعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفي ما قال نظر لانه ليس القصد
بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولو كان الفعل
والمنفعل والمتفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بل لانهم اطلقوا اسم الفاعل
على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان
يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة
والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومتشعب الرباعي ويكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل بميم
مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتغافل
وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني
عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى
وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو
اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق
اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكونا على النسب كتابل وتامر اذ لا يلزم ان يكون
فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كتابل ويجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم
الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا اي اتيا
والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعدا مفعولا قوله ويعمل عمل فعله بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى
خلافا للكسائي وان كان له معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل
مررت بالضارب ابوه امس استوى الجميع اقول وانما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في
المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد
الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي فمشابهته معنى لا لفظا لانه لا
يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اقول اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل
لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما

لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اتصافا قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول
والذات التي حالها كذا لا تقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين
اليه وهو ما يخصصهما كرجل ضارب وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا
منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان والمصدر
فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدث فتغاير المخصصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف
هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي ونعني بصاحبه المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب
اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ضارب غلاماه والموصوف
نحو جاءني رجل ضارب زيدا او ذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك ومن حال كونه
خبرا للمبتدا او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال لان الحال
بعده جامد موصوف فالمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة
قوله او الهمزة او ما اقول الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل هل ضارب
الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا او ان قائم ابواك وقد يكون النفي
غير ظاهر بل مؤولا به نحو انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان وقد يقدر الاستفهام نحو قائم
الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان
كما مر في باب المبتدا قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى اقول يعني يجب ان يضاف
الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا
ان جاء بعده ذلك والاجاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس وترفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب
الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما
اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد
معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقال تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الجواب ههنا
ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف
الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز
الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع
مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم
الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك
يزيد ضارع قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما
للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا
كما يجيء في افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار
ههنا الى نصب عمرا الا ان الحمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك
موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك

الزمان محكي الآن على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية الحال حكاية المعاني الكائنة
حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال
التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك
تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا
يعمل بمعنى الماضي ثبت ان تكون اضافته معنوية فيتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك
امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى
الجميع اي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام
لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي وتعلق
ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل باللام الى اعماله بمعناه وان لم يكن مع اللام
اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه
ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب وتحتمل تفسيره بذلك انه اذا اعمل
بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز
المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم تغشاني طوارقه
من خوف رحلة بين الظاعنين غدا وتحتمل انتصاب غدا برحلة وبين والظاعنين والاستدلال
بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام
مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي لتشبيه المنصوب بالمفعول
لا انه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده
بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في
الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما
ان يعديا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان
يعدى الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختص
اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وجميع ما كان من نحو
علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع
منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله اقول ابنية
المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي
عند قصد المبالغة قال فيا لرزام رشحوا بي مقدما . على الحرب خواضا اليها الكرائبا . وفي كلامهم
انه لمنحار بوائكها اي سمانها . وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها . اذا عدموا زادا فانك عاقر
وربما بني فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال . شم مهاوين
ابدان الجزور . مخاميص العشيات . لا خور ولا قزم . جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول
الى فعيل او فعل عمل ايضا وانشد . حتى شاها كليل موهنا . عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم
فكليل مبالغة كال يعني البرق وشاها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك سيبويه وقال

ان موهنا ظرف لشاها ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل
واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك فعيل اذن مبالغة
مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله
حذر امورا لا تخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع
يروى عن اللاحقي ان سيبويه سالني عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعل
وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وفطن وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلامنا
في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم
على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس
والجبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة
التي بها شابه الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون
انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم
الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى
الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل
والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا
كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة
عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله المثنى
والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد
التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال من حملن به وهن
عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
اقول يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون
كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال
وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر
كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين
لان التصغير والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل ولم تخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل
المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويرا فسيحا
فانما جاز لكون المعمول ظرفا يكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف
الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار خلف المحجرين جواده اذا لم يحام دون انثى خليلها اي كرار جواده
وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الكد رهم عمرو وكما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم
فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف
حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون

ذلك

ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو
غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى هنا الخلاف في ان
النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل
اولى من تقدير الفعل ليتوافق المقدر والظاهر انشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا
او عبد رب اخا عون بن مخراق

اسم المفعول

قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي
على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج وامره
في العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما اقول قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى
مجرى الموقوع عليه ليدخل نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول
مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به الفعل اي وقعته عليه لكنه حذف
حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه
ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنهم لما ادى هم
حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا التغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في
اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكن ليس الزيادة
في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل
من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتحوا الميم
لئلا تتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمغرود ومملول وعصفور فبقي اسم المفعول
من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الناشئ
من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي
على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع
المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل
والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اي المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل
في عمله عمل الفعل الذي هو المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
وخبر في الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا احتياج في عمل الرفع الى شرط زمان
كما تبين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم
المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل
متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان لازما فان لم يتعد
بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند
اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى بالمجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا
الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول
به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عليها والمرمي هو السهم ومنه قولهم اسم المفعول
اي اسم المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا

مع الحرف نحو صرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم
المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد انه مضروب الا ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان
اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعولا ما لم يسم فاعله كمودب الخدام او لا نحو زيد معطي درهم غلامه
اي معطي درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته
حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين كرم
الله وجهه قتيل الطف اخزى الله قاتليه **قوله الصفة المشبهة** ما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الثبوت **اقول** قوله من فعل اي مصدر وقوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام
به يخرج اسم المفعول للازم المعدى بحرف الجر كمقعود عنه واسم الزمان والمكان والآلة **قوله**
على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم
لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشارب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه
في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث وكذلك لان صيغة الفاعل موضوعة
للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث
والذي اراه ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار
في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن
في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين
فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة
اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير
حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا **قوله وصيغها** مخالفة لصيغة الفاعل
على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها **اقول** صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية
كاسم الفاعل واسم المفعول وقد جيء في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية
كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم توازن صيغها الفعل
ولا دلت على الحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم
الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو كما قال المصنف في حسن بمعنى
ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب ولا فرق بينهما معنى
الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل
بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل
التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا
ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب
لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع ان افعل فعلاء عمل سائر الصفات
المشبهة **فان قيل** المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل

المبني

المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طايل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك
بمعنى طايل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة **قلت**
اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان
الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعديه الى المفعول بنفسه او باللام
كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا اطول للقوم
كما تقول انا طايل القوم وانا طايل للقوم نحو انا ضارب زيدا او انا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل
التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فليس
معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه الاخذ في الزيادة في الطول من مبدأ
القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المبالغة دليل مباينة
معناه لمعناه وقال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
انما كانت تعمل لما امكن تعديدها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل
التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته فالجواب
ما مر **قوله** وتعمل عمل فعلها بمعنى من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة
على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها
اولى لضعفها **قوله وتقسيم مسائلها** ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او
باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت
ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة
والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلاثة وكذلك حسن الوجه الحسن وجهه الحسن الوجه
الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان
فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير
فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فيؤنث ويثنى ويجمع واسما الفاعلين والمفعولين غير المتعدي
مثل الصفة في ذلك **اقول اعلم** ان الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة
حاصرة وانما لم نقسمه بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك
في باب النعت والكلام هنا في عملها لا في اعرابها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون
مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام
مع الثلاثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام
الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور وصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة
وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه
كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه
اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذلك ان كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن

بين

عمل

وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة
اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن
وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما كالحسن
الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى
يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم
فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف
والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير
كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجه لان هذه
الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها
في جواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا تكون على ضد ما هي
عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع
الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليس بقبيحة كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم
رجعوا الى الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبيح ان يقتصر على اهون
التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين
ومنعها ابن بابشاد مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد انه اضيف الحسن
الى الوجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة
الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة
الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر
في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت
حسن الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها
واحد امه وعبد بطنه وصد ربلده وطيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على
مجيئها في الشعر قول الشماخ . اقامت على ربعيهما جارتا صفا . كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما
وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليستا للجارتين الا
اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله . روانف اليتيك وتستطارا . فالالف في تستطارا راجع الى روانف
لانه بمعنى رانفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا
فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو
الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الجارتين ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب

اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة
لخفيهما التضعيف وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب
في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول فلا
تستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان
الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان
كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة
المرفوع لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال
المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن
لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز
حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو
تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا لظهور النصب فيما كان فاعلا
سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور فيقبح في الجر وان انه كان قبله منصوبا قال النعيمي
اني من تعاطاكم من الذي وادقة شر انما ش اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن
وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه
فاعل في المعنى فالاصل ان يرتفع بالصفة فاذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس
في الصفة ش لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن
وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس
فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فضمنت وجها على التمييز ليحصل له الحسن
اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في
نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما
حسن اجرائه الوجه مع اللام فلان في حسن الوجه تخفيفين احدهما في الصفة والاخر في معمولها وفي الحسن
الوجه تخفيفا واحدا في المعمول وفيهما ايضا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله
في التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا
على التمييز كما في الاولتين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة قولك هند حسنة الوجه والزيدان
حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه ولا تاتي هذه العلامة في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في
الذي نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المتسبب بعد اسنادها الى السبب
لكونها في اللفظ جارية على المتسبب خبرا او نعتا او حالا او في المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي
الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه حسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح
فان لم تجر في اللفظ على المتسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له لم يجز استكنان الضمير
فيها فيقبح اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما الا انه لا يعني التجميع الا انه صاحب
سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم

بدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي
كونه صاحب ثور كذا قلت يعني كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لا لزيد لا من صفة السبب
وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحزين بابا وا العقور كلبا ٭ ومسئلة لا قبيحة
ولا في غاية الحسن ٭ وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف
واربع مسائل قبيحة فيها لا يتمشى الي منعها في حالة السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن
الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله في التعريف ووجه
قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور وقليل قبيح اي وجه منه والوجه منه
قال ابو علي الوجه وجه بدل لان من الضمير المستتر في الصفة كالذي في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا
غفل الا قربا لانه لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون
اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله ٭ لها في لحاف الضيف والبرد برده ٭ فالوجه باق على الفاعلية
كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير في ما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما
وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما
اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل
حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر
في بابه وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين
وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر ومسئلتان باطلتان
اتفاقا الحسن وجهه والحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل
استقباح الثلاث القبيحة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المتسبب في صفة السبب
لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على السبب واستلزامها لصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة
المسبب صار السبب كالفضلة المجيئة بعد الفاعل اي الضمير المستتر فنصب تشبيها بالمفعول في نحو
الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكر
فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا لانه انما كان محتاجا اليه في السبب
ليتبين كونه سببا واضمار الضمير دال على السبب لانك لم تضمر فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة
نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتي به فيه كان قبيحا وليس نحو زيد ضارب
غلامه كذا لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح في الحسن وجهه
بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيتاكد امتناعه **قوله** والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل **قوله** ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه
ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه **قوله** ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح
مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير
اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لبروزه نحو وجهه او الوجه منه وان كان

في الصفة

في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا
تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت **ثم** اعلم ان حكم المعمول
اذا كان معرفا باللام وحكمه مضافا الى المعرف بها او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه
وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الى ما وردت وكذا حكم المعمول المضاف الى الضمير الى المضمر ومثلا نحو
مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه ابي غلامه وكذا الى ما وردت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه
كقوله ٭ رحيب قطاب الجيب منها ٭ ورجل حسن وجه يصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو رجل
حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا الى ما وردت **قوله** واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين الى
اخره **اقول** يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب
الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما
ومن المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما تقول في اسم الفاعل اللازم
زيد خارج الغلام وشامخ النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومودب الخدام
سواء كانا بمعنى الماضي او المضارع او للاطلاق فان رفعهما المسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر
فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لاتهما وعامة كما مر فيجيء في كل واحد منهما الثماني عشرة
مسئلة وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لهما
المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد نائم
اباؤه ولا قاطع ابن العم ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ما الاخ **هذا** واما اذا كانا متعديين
نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المعمول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا كيلا
يشتبه بالمفعول خلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه
المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا فامن اللبس المنصوب او المجرور بالمفعول
لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره **وقد** يجري بعض الاسماء
الجوامد مجرى الصفات المشبهة نحو مررت بقوم عرب الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو
قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما تعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط
وليس اطلاق هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها نحو رجل
طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو احسن الزيدان وما قبيح الزيدون
فانه لا صاحب لها هاهنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائما الجارية ولا حسن وجهها نحو الوجه
او ولا حسنا وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب الجارية التي هي سببه لجاز خلو الصفة المعطوفة
ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى الجارية
التي في المعنى مضافا الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه
جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة ورجل قائم غلاماه لا قاعدين
ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما اي مصطلى الاعلى مصطلاهما كما مر **قوله** اسم

اسم التفضيل

التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو افعل **اقول** فلا ينتقض بنحو فاضل وزايد فانهما

ولو احترز عن مثله بان يقال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا
بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل
اي في الفعل المشتق منه ليدخل فيه نحو خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على القياس **قوله** وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء وليس بلون ولا
عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره يوصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد
منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشهر واشغل
اقول شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل بمعناه
للكثرة فقولنا جاء منه احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين
اي اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم آبل من حنيف ثم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال
الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو آبل من غيره من الفروسية
ولم يستعمل ايضا افعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير
كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل
في الحدث والحق افادة الدلالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك
منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما نبس بكلمة
فانه لا يقال هو انبس منك كيلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل فقل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفي الحدث
الذي هو التكلم وانبس موضوع له بل لنفي التفضيل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس
وقولنا قابل بمعناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها
امس ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى **قوله** ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج
قوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زيادة نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها **قوله** ليمكن اي لو لم
يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه
من غير حذف شيء فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع
حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت من دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت
في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة
للتفضيل الا افعل وانما اقتصر عليه اختصارا **قوله** وليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي **قوله** لان
منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره
فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى
ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة متقدم بناؤه
على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس
واغبى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج

منها ج

وهو كما

وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى
ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان ياتي افعالها على افعل وافعال
كابيض واسود واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه
لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور
ولذلك لم تقلب واوهما حملا على احول واعور وما لم يجئ منه افعل ولا افعال كالخرس [?] والفقم والعرج
والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعور والبواقي محمولة على القسمين في الامتناع
واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني
اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين من الشواذ **قوله** فان قصد غيره يعني قصد
التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب
الظاهرة بني افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده
ثم تؤتى بمصادر تلك الافعال التي تمتنع بناء افعل منها فينتصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة
فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب
افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت
اكرم لي من فلان ومجوزه قلة التغيير لانك تحذف الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل
فتكون همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز
بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم
السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل **قوله** وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل
الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضاربية من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب
اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا
بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فما يعرض فيها الاشتباه
لقلتها لكونها سماعية فاراد فاجعله في احدهما اطرد دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه
اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو
مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا من معنى التفضيل
الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر
واشهر والوم اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعني في قول سيبويه
وهو بشانه اعني **قوله** ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد
افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني
والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا
زيد افضل الا ان يعلم **اقول** اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا
تخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم تخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره

والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته [?]

ومع من والاضافة تذكر المفضل عليه ظاهرا الا انه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام
العهدية في بابها فتكون اللام اشارة الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت
عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان تكون اللام في افعل
التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا لفظا او حكما اذ لا بد من ذكر
المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال
انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله • ان الذي سمك السماء بنى لنا •
بيتا دعائمه اعز واطول • وقوله ستعلم اينا للموت ادنى • اذا دانيت لي الاسل الحرارا • ويجوز ان يقال
في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل
غير منصرف فاستبشع ذلك واما جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال انه مع مجرور
محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل
من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الموصوف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم يجتمع
من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في
واحد منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله • ولست بالاكثر منهم حصى • وانما العزة
للكاثر • فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا
اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ويجوز
ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله • ورثت مهلهلا والخير منه • زهيرا نعم ذخر الذاخرينا •
ويجوز في البيتين على ما قيل ان تقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي بالاكثر اكثر منهم والخير
خير منه ولا يمتنع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد
افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه
الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا تخلو
المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول
علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك
الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره كرم الله وجهه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل
صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وكقوله
كرم الله وجهه اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم خيرا وابدلهم بي شرا مني اي في
اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه كرم الله وجهه شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا
كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان
امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما
في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد
بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد

وانفصلت

وانفصلت منه فتعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك
اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا
المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية
الا في معنى التفضيل ومنه قول علي كرم الله وجهه ولهي بما تعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك
اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يلي من التفضيلية
افعل لانها من تمام معناه ويلي معموله قال • فانا رأينا العرض احوج ساعة • الى الصون من ريط يمان مسهم •
وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد تتقدم عليه في الشعر كقوله
واستنزلت الزباء قسرا وهي من • عقاب لوح الجو اعلى منتمى • ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم
زيد او مضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة على من اضيف اليه اقول انما كان هذا اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
وليس قوله على من اضيف اليه مرضيا لانه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على ما
اضيف اليه وكيف يكون ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول المصنف في دفع هذه
الشبهة ان زيدا المذكور في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم والغرض التشريك
معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا احتياج لحصول هذا الغرض الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا
الغرض لما ذكر المصنف هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه فاذا الزيادة فرع ثبوت
اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فقولك لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا احتياج
لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه
وقوله بعد هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله
الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده
وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم
مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احد منهم
كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف
بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز حينئذ لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن
بني يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها
منشاؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل
فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الى اخره يعني اول معنيي المضاف اقول اعلم ان الاصل في
افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه بمعنى فعل هذه الصيغة
المفيدة لهذا المعنى متعد الى المفضول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في
هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام
الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه

تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند
او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فلذا
اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه
صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا او مقدرا مجرورا ولاسيما ان افعل المصاحب لمن
مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادي **ولا فرق** بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن
مفضول لجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق
بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب بمن للمشابهة
التي ذكرناها وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج
وابن يعيش يجب اجراء المضاف اليه بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر
المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرناه اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب
لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده مع مجاز التصرف
فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي مع من لمشابهته لفظا ومعنى
لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يلتبسان
من اصل واحد كما يجئ في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل
اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما
اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى
الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل فجاز الافراد
ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي لعلم التفضيل **واعلم**
انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة
قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال فتختم بال الزيد نفرا • الا مرقوم اصغرا واكبرا •
اي صغيرا وكبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل
فيهم ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزومه
صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل التفضيل مع من **اما اول**
فذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب ول كددن ولم
يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله اوأل من وأل اي نجا لان النجاة في السبق
وقيل اصله اوأل من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كأشهر واحمد فقلبت الهمزة
في الوجهين واوا وقلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل
من تركيب و و ل فقلبت الواو الاولى همزة ونقض بعدم كتعريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه
فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب الواو الاولى همزة على مذهب جمهور
البصريين كما لزم في نحو اواصل على ما يجئ في التصريف وعند من قال هو من وأل اصله اوأل فوقع قلبت
الواو همزة كما في اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة

قالون

قالون عادا الؤلى لانه حذف الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق
معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول
وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اول منهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل
على القول الصحيح لانه ما استعمل فيه فعل كاحسن ولا ما استعمل منه اسم كاحنك فخفي فيه معنى الوصفية اذ هي
انما تظهر باعتبار المشتق منه وانضياف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك
اشد من حنك غيره وانما يظهر وصفيه اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اربع
اي جريء فلا جرم لم تعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اولا او ذكر من التفضيلية
بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة فقد
دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر ذلك كقول علي كرم الله وجهه احمد اولا وآخرا ويقال ماله
اول ولا آخر ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان مؤولا بظرف الزمان نحو
قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل • على اينا تعدو المنية اول • اي اول غدو وهنا ويقال ما لقيته
مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول
وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال
لان اول الشيء اسبق اجزائه فمعنى اول عامك اسبق اجزائه امام من الليالي والايام او الاوقات ومعنى
قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه
لوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن
في زمان اسبق من عامك حمل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف ف
لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين
فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا رايت زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان رايته
يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك **واما آخر** فقد محي عنه
معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل الا مجردا
من اللام او مع اللام ولما لم يكن بمعنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية
وجمعا وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة
العظيمة قال في سعي دنيا طال ما قد مدت • وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة • يوما سراة كرام الناس فادعينا
وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وكذا
في قوله ولا يجزون من حسن بسوءى • ولا يجزون من غلظ بلين • فليسا بتانيث احسن واسوا بل
مصدران كالرجعى والبشرى **قوله** ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار ر
الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى
حسن مع انهم لو رفعوا افصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل وذلك ان تقول احسن في عينه الكحل
من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله مررت على
وادي السباع ولا ارى • كوادي السباع حين يظلم واديا • اقل به ركب اتوه تائية • واخوف

الاماذ في القسار يا **اقول** اعلم ان مشابهة افعل في الاعرف الاشهر الا بشروط التفضيل للفعل
ضعيفة وكذا الاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر
الا بشروط كما يجي وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل
منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا
يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك قال
ذلك بالفعل الناصب له كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل وكذا قوله
واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به
فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان
مرتفعا ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجي وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا او يتعدى افعل
التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بنا افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته
للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول
نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في افعل التفضيل لضعفه وان كان المفعول
به للفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالبا نحو انا اعلم به وكذا ادرى او اعرف
واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها البا نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل
والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه بحرف الجر تعدى اليه الافعل
بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالنشاب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت
وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا
وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين لفظا ومعنى
الى شيئين من نوع واحد كمفعولين بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك درت في البلد في يوم
الجمعة جاز وقولك انت في العراق في بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير
لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو جاز وانتصاب ثانيهما المذكور
عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه
بافعل فيكون ثاني مفعولي الفعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف وقيل اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب
واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام
فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز احد المفعولين دون الاخر
في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما بزيد منطلقا او علما بان زيدا منطلق **قلت** الخصر من
هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض تعدى
الى ما هو الفاعل في المعنى من المحب والمبغض بالى نحو هو احب الي واشهى الي واعجب الي وابغض اليك
وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المبغض والمحب بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم
الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واحرج وقد مر انه غير قياسي ويتعدى
الى المفعول من اي فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب

افعل

افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا **قوله** الا اذا
كان لشي في اخره صح الافعل لفاعله الظاهر قياسا بلا ضعف **قوله** لشي هو رجلا في المثال المذكور
وذلك لانه صفته **قوله** وهو اي افعل في المعنى لمسبب اي لمتعلق لذلك الشي والاشهر في اصطلاحهم
ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب واحسن في مثالنا لمتعلق رجلا وهو الكحل فان الاحسن في
الحقيقة هو الكحل لا الرجل **قوله** صفة لمسبب اي لذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاول
اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل **قوله** على نفسه الضمير للمسبب اي هو اذا اعتبرت الاول
مفضل واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه **قوله** منفيا صفة مصدر
محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا
بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساويه لحاله باعتبار
الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل
الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجل
في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فتكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار
الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفين متماثلين
الى اسمين من نوع واحد كما مر **قلت** باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير
المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلته
زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشي اي نظرت
اليه وراعيت حاله **قوله** لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل لانه لم يكن له فعل من تركيبه
بمعناه حتى يعمل على ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد
فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه **قلت** هذه العلة التي اوردها مطردة في جميع افعل
التفضيل فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي
حسن ابيه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يحسن الكحل في عينه مثل
حسنه في عين زيد **قوله** مع انهم لو رفعوا هذا التعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف
مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتدا فيكون الكحل مبتدا
كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قوله منه
هذا الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك الا
قد يجوز ذلك في العامل القوى نحو زيدا كان عمرو ضاربا وعنى ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمول
ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا واحسن خبره فله به
تعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفرا ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا معمول عندهما
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب **فان قلت** قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول

عند سيبويه وابن جني قلت يبقى الضمير في منه راجعاً الى غير مذكور وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام
مثبتاً ايضاً نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن المازني جواز ذلك في المثبت
والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا تمنع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحاً فيه نحو قلما
رأيت رجلاً احسن **قوله** ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة
وجهاً اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير
الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه
يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول **قوله** وان قدمت ذكر
العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل
داخلاً عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد
احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانه فرع الاول
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضاً بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه
العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عيناً احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد اي كعين
زيد وكان زائدة عليهما ومعنى ما رأيت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها بحذف المعطوف في الموضعين
اعتماداً على وضوح المعنى فقولك ما رأيت كعين زيد اي ما رأيت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا
بدل الكل من الكل اتي به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر
ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى
ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الحسن
زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة
قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه
من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد **قوله** كوادي السباع وادياً انتصاب واديا على انه مفعول
لا ارى وقوله كوادي حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف
بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزاً كقولك عندي مثل زيد رجلاً ويجوز ان يكون موصوفاً
باقل به الامن بوادي السباع والخوف به ركب منهم بوادي السباع **قوله** ولا ارى الواو اعتراضية **قوله** حين
تظلم ظرف لمعنى الكاف اي وادياً يشبه وادي السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية
على حذف المضاف اي وقت وقاية الله الساري وهو ظرف للاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد
قوله تائية اي تلبثاً وتوقفاً وهو تفعلة من تركيب اتي كحيي يقال تأيي اي تلبث وهو منصوب على التمييز
من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوباً فيكون في المعنى فاعلاً مضافاً الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل
تائية ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى وادياً اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه
الصلاة ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى
وادياً اقل به ركب من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرام

الفعل

قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه

دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء فعلت وتاء التأنيث الساكنة **اقول** قوله في نفسه يخرج الحرف قوله مقترن
باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا
كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الصبوح واسم الفاعل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل غير
مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي على
قولنا كل فعل فهو مقترن **والجواب** عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل
لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فهما
عند سيبويه حرف تنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق
اي وسعته وسوف اكثر تنفيساً من السين وتخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء
وقد تحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل
الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال
واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات الثلاث
ولقصور الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يجعل الشيء بدل
الجر ففي مجزوماً اي ساكناً ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوماً مبنياً
على السكون لان عمل ما سمي جازماً لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً وذلك لان اصل كل كلمة اسماً كانت او فعلاً او حرفاً
ان تكون ساكنة الآخر ومن شرط البناء طلب العلة للبناء على السكون وانما سمي عاملاً لكونه غير آخر الكلمة عما هو اصله
الى حالة اخرى لفظاً او تقديراً فانك تقول ان تجولم تغز ولم يرم ولم تخش مبني كاغز وارم واخش واما حذف
الاخر ليكون فرقاً بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفاً
يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيهاً على انه كما ليس الاعراب فيه ظاهراً
ليس مقدراً ايضاً لزوال محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجي ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب
ليكون الاعراب مقدراً فيه **فان قيل** لا نسلم ان العامل انما يكون عاملاً لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله
بل انما يكون عاملاً لتغييره عن حالة الى حالة اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلاً لآخر الكلمة اي السكون
او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملاً لنقله آخر المضارع من الرفع
الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع
مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او العامل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع
الاسم فيكون الجازم طارئاً على الرافع **قلت** ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوباً اليه بل هو منسوب
الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة **فان قيل** فيكون زوال
الرفع اثر زوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضاً فيلزم ان يكون الناصب
جازماً وايضاً ما يمكن في تمشية قول النحاة ان يقال لان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم
يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصبة جازمة لان تعريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي
ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازماً الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في ان
يغزيا وان يغزوا ولن تغزي جازماً لازالته الرفع لا الى بدل **ولو** اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع

المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما قاله
بعضهم ذلك من اتحاد رفع بسبب زوال الرفع الى الجازم مثلا الى زوال الرافع لان عامل الرفع ثابت مع
الجازم فكيف ينسب زوال الرفع اليه وزوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور **قوله** وبحرف تا فعلت
يعني بجواز اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة
الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم تحذف احدهما
استثقل وان حذفت التبس **قوله** وتا التانيث الساكنة لانها انما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة
للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل **قوله الفعل الماضي** ما دل على
زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك بالواو **اقول** قوله ما دل اي فعل دل
حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل
زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم تقول
زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل قائما على زمان قبل زمان تلفظ به ونحو خرج علينا
نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به
واكثر ما يستعمل في الانشا الايقاعي من امثلة الفعل الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشا
وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا
اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب
واما بعت الانشاي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ
موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشاي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام
الخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها **واعلم** ان الماضي
ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعا نحو رحمك الله واما امرا كقوله كرم الله وجهه في التمتع
اجز امرو قوته اسى اخاه بنفسه وينصرف ايضا اليه بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع
بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين انه لما جرى
ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومتى شئت هو مخبر عنه وينصرف اليه اذا كان منفيا بلا او ان
في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال
والله لا عذبتهم بعدها سقر . وينقلب ايضا اليه بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها . وبدخول كلما
النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان دامت قليلا
او كثيرا وقد ينبغي بهما على المضي كقوله وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد
همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيثما لان في الثلاثة رائحة الشرط وكذا
بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتوبيخ كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو
مبتدا او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما
رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا **قوله** مبني على الفتح **اقول** اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا
في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو مررت برجل ضرب

اي ضارب

اي ضارب فالمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو يشابهه مشابهة ناقصة استحق
البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا لانه
عند ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وتطلبه المرفوع دائما
والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهية اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في المضمر
ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هدبد وعلبط
هدابد وعلابط **قوله** الضمير المرفوع احتراز من المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن **قوله** المتحرك احتراز من
المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي الاربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم اخره لمجانسة
الواو **قوله** المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين فالهمزة للمتكلم
مفردا والنون له مع غيره والتا للمخاطب وللمونث وللمونثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحرف المضارعة
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التوكيد ولا نون جمع مونث
قوله قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما حلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع
قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين
وانما هو لتثبيته اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب تحصيل الجهة
مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباء فيه كما في قولك زيد يضرب كما ترون
في الثروة **قوله** باحد حروف نايت يخرج الماضي **قوله** لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع
لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك
عمل عمله كما تقدم **قوله** لوقوعه مشتركا قال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه
اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخرين وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال
لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين
ولو كان زمانا لكان التضعيف تثليثا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الان المختلف في كونه زمانا
بل هو ما على جنبتي الان من الزمان مع الان سوا كان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم
تقول انه يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة
الواقعة في الانات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام
الابتدا اخوات زيدا ليضرب كما تقول ان زيدا الخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان اللام الداخلة في خبر
ان اصلها ان تدخل في المبتدا ثم تاخرت عن الابتدا الدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه
الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما تحقق
في باب ان وعند الكوفيين لام الابتدا الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة

المضارع

ت

دعا

٢

بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجيزون ان زيدا
لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط
كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا **قوله** لو قوعه مشتركا وتخصيصه بالسين **اقول** يعني ان الاسم يكون
مبهما نحو رجل ثم تخصص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال
ثم تخصص باحدهما بالسين وجعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني
المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد
ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف
المشترك فيتعين المضارع تبعا التعيينه وذلك كقولك لا يضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه
دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن فنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف
وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية
ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي ولام الجحود
وتتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم في ما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب
زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل والمفعول نحو اكل الخبز
زيد سوا كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه
يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد وتعد واعد لحذفهم لها في يعد
وكذا حذفوا الهمزة في تكرم ونكرم ويكرم لحذفهم في اكرم **قوله** فالهمزة للمتكلم مفردا اقول بين معاني
حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فهي في اول اكرمت ايضا همزة و
للمتكلم التي لها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان
او مونثا والنون للمتكلم مع غيره سوا كانا مذكرين او مونثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات
الثلاث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجي للواحد
الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو من استعمال المولدين
قوله والتا للمخاطب مذكرا كان او مونثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمونث الغائب وللمونثين
ايضا **قوله** واليا للغائب غيرهما اي غير المونث والمونثين فيكون للاربعة للواحد المذكر ومثناه
ومجموعه ولجمع المونث **قوله** وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سوا كان حروفه اصلية كيدحرج
او فيه زائد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت حرف المضارعة
في ثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي
هو الضم وتركوا الكسر لان اليا من حروف المضارعة يستثقل عليها كسر حروف المضارعة الا اليا
لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجي في التصريف ويكسرون اليا ايضا اذا كانت بعده
يا الحرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد كتقاعل وتفعل وبقي غير الرباعي على اصل
الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجي في التصريف
قوله ولا يعرب من الفعل غيره وقد تقدم علته **قوله** اذا لم يتصل به نون توكيد **اقول** اعلم انه اختلف في

المضارع

المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون
فحرف ولاحظ له في الاعراب فبقي الجزان مبنيين فان **قيل** لما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم
المونث بالتا على التا لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه
بالتنوين على ما قبلها **قلت** اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما
امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم
وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر
الافعال مبنية فرجع الى البنا لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر
الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا الاسم على ما قبل التنوين فرجحوا ذلك الداعي موجب البنا مع
ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر
والواحد المونث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم
الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بنا الفعل مع النون وايضا لم يكن التنوين معه امتزاج قوي الا ترى
الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على التا
وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما
اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي
على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الف نحو هل تضربان
او الواو نحو هل ترضون او اليا نحو هل ترضين لان الضماير البارزة يمنع التركيب لفصلها بينهما ولو المحذوف
للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن وتخشون وتخشين فالمسند الى احدى الاحرف الثلاثة
معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان **قيل** فاذا كانت معربة فلم لم تعوض النون من الحركة
كما عوض في نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي اخر الكلمة بالحركات المناسبة
للحروف التي هي ضماير **قلت** كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدخل الاعراب عندها ولا على نون التوكيد
كما دخل على الف النسب وتا التانيث لمشابهتهما التنوين والاعراب قبل التنوين لاجلهما وللتشابههما القلب
الفاني نحو لنسفعا **قال** ولا نون جمع اختلف فيه ايضا **اقول** فالجمهور على ان الفعل يبنى لالحاقه قال
سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن
جاز بناوه ايضا حملا عليه واذا كان ذلك لتشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البنا فالاولى في
الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البنا مع ان هناك داعيا الى بنايه وهو الزامهم محل الاعراب
الاسكان لمشابهته نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البنا مقدر الاعراب لالزامهم
محل السكون ولم تعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين **قوله** واعرابه رفع ونصب وجزم
فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث بالضمة والفتحة والسكون لفظا نحو
والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو واليا بالضمة تقديرا
والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة وبالفتحة تقديرا والحذف **اقول** قوله فالصحيح
المجرد الى اخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب تختلف في انواعها كما اختلف

في انواع الاسماء فنحن نبينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع
لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح
احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز
احتراز عن المتلبس بالضمير البارز المرفوع شرط بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع
والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة
والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت
لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب
بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز
لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل
بعد ذلك اي المضارع المتصل بعد ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة
ترتفع بالنون وتنتصب وتجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام
بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه
ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما اختص هذا
الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يغزو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي فان كان لا
عراب
في جميعها مقدرا لمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو
والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان
بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بهما
وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة
اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين
وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب
الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل كما كان
البدل في الاسماء الستة لان حروف العلة يبدل بعضها ببعض في الاعراب لكونها متولدة من حركات الاعراب فقام
بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الخمسة في صورة الجزم وتحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التا
كيد
اما عند من قال الفعل معها مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب
معها مقدرا كما في قاض وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني
وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد تحذف لا للاشياء المذكورة نثرا ونظما قال ابيت
أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا اقول
استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما ظهر في الضرورة
الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة
كثيرا النصب في الواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق
ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا

يقدر

يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما
حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم لما كان كالعوامل عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف
للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا احرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا تحذف الاحرف
الثلاثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذفت
حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع كما في قوله فانظور وقوله ينباع
وربما جاء نحو لم يكن في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد اقول هذا اول تصريح
بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء الا ايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا لاجل السلم
من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع
كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات ه
كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
وفي خبر كاد كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي هو ضارب على ان ضارب خبر مبتدأ مقدر وكذا اقائم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع قائما لا يقوم وحده والسين كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
صلاحيته وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آئبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في بابه وقال
الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بعد دخولها اذ اصل المضارع
اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته
على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها
كجزء الكلمة ويتعين المضارع للحالية بالآن والآن وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء
عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يتعين لها بنفيه بليس وما نحو ليس زيد يقوم وما يقوم زيد وانما
زيد يقوم وان نحو ان يقوم زيد وقال ابو علي ان اطلاق النفي في ما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وتجيء
الكلام على ليس في بابه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيوم
القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق
لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك ان جئت اكرمك واحسن اليك وبنوني التوكيد ولام القسم
اذ الثلاثة تؤكده وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو
وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا
وامكن المخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم مما هو للحال لظهوره بقي
الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة
للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو ودوا لو تدهن
وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم

الشرط الذي هو مستقبل ولازم التي واقع في زمانه و تخلص ايضا عرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا التي
للنفي ايضا قال ابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية وبتخص
الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان
والاول اولى لان قلب المعنى اظهر واكثر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان
للماضي **قوله** وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان مثل
اريد ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان ستقوم
وان لا يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان وكي مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية **اقول** ذكر النواصب جملة ثم ذكر منها ما يحتمل حذر انتشار اخل بتفصيل وهو قوله
فان مثل اريد ان تحسن الي الخ **قوله** والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة **اقول** اعلم ان ان الثقيلة
يصح وقوعها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل ولا نحو عندي
انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل
الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجوا واطمع والخشى واخاف انك تفعل
وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق
وفيه نظر لقوله وددت وما تعني الوداد واتني ● مما في ضمير الحاجبية عالم ● وفي نهج البلاغة وددت
ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف فلمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتناقض
قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك لان الاسل ان ان ذات على ثبوت
خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه موكد فيصح ان يثبت هذا الموكد نحو قولك تحقق انك قائم
وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان
تناف لو كان تنافي لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول ان اذا خففت المشددة فقاصرت
خطاها فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان ستخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق
كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والاعلام والنداء
ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخيا للعلم فلا تقول اعجبني ان ستخرج ولا وددت
ان ستخرج او رجوت ان ستخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا
ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم وقوع
المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي مؤداه او ما جرى مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر
انها مخففة لان التحقيق العرف بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم تجي بعد فعل
التحقيق الصرف ان المصدرية فاما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فتجي المصدرية والمشددة
والمخففة ولم يقنعوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية
كقوله ● ان هالك كل من يحفى وينتعل ● او الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا
لم يحتاجوا الى فرق لان المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل في الاسمية

ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى او لم يتبين لهم
يعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله او لم ينظروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب لهم
يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها
بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا فوجب ان تفصل المخففة من الفعل
اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف يكون او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف نفي نحو علمت ان لم يقم
وان لن يقوم ولا يقوم وما قام ونحو ما يقوم وذلك لان المصدرية لا تفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف
المذكورة لكونها كالجزء من الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل
بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بلى قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في
الكلام تدخل في مواضع لا يدخلها اخواته نحو جئت بلا مال فاذا انفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة
بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن
جاز ان تكون مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب
فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع وتسمى النحاة هذه الحروف التي
بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان كما جاز ان تؤول الظن بالظن الغالب القريب
من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير وكذلك قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما
ايضا المخففة كقوله ● فلا تدفنني بالفلاة فانني ● اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها ● وجوز بعضهم
ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري
وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوزان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله ماله ● واثل موجودا
وسد مفاقره ● من هذا وجوزوا ان تكون مخففة من غير تعويض كما حكى المبرد عن البغاددة علمت ان يخرج
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى الخوف
ولا بعد الظن وهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او
فعل غيره كقوله تعالى او لم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا
او لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله وان يقوم خير من ان يقعد وقد يجي المصدرية ولا ينصب ايضا
كقوله ● ان تقرآن على اسماء ويحكما ● مني السلام وان لا تشعرا احدا ● وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم
وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض
فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها
لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية **قوله** والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعدما
يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول
كامر ونزل واوحي ونادى فان فيهما معنيي علم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته
ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية
وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى ونودي ان بورك من في النار معنى اي
بورك او بمعنى المباركة ولو قلنا ان بورك معنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة

رع

المخففة كالا تكون امرًا ولا نفيًا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا اصلة المصدرية على الاصح كما يجي
في الحروف المشبهة بالفعل وأجاز سيبويه كونه صلة المصدرية ذلك بناء على ان يكون معنى امرته ان قم اي
بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية
فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر المبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة ونحوه
نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كالا فصل كان الفعل أولى له واذا وليت ما فيه القول وولها
فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا
تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة لا تدخل على الطلبية وان كانت مفسرة
جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا يفعل
ولا يجوز ان تكون لا ناهية فيجزم الفعل الا عند ابي علي فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف
مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان ستفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله وناديناه ان
يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كالا فصل فان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل
الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية
لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم
وقولنا اوحي اليك وقوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون
ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا
يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم
كون ان المفتوحة بمعنى ان النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات
واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء غيك خابرا ان تسألي
وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل بخبر مبتدا مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا
خابرا منصوب بتسالين مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل اقول هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا
وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في
الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون ادناه الخطوب
اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معمول
معمولها عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن يضرب وللخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب
عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول
ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا الا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في
المنصوب على شريطة التفسير قوله واذا اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اقول الذي يلوح لي في اذن
وتغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منه التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع
الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى
لفظ اذ من ظروف الزمان لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه
الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على

الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض
التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن
على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري معشر خشن وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال
نحو اذن اظنك كاذبا واذن هاهنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في
صورة ما اضيف اليه الظرف المقدر واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه
الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما تضمن معنى
الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة تقطع عن الاضافة
لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لكن لما كانت
الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذ ما وحيثما لم يجزم
ما هو جواب لها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل
بوجوبه فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان
للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب
الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى
اذن لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري وليس اللام جواب
القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائه كما في جزاء
أن قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطا الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة
قرت بها عين من ياتيك بالحسد اي ان اتيت بشيء فلا رفعت ثم قد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما
لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعل الشرط نحو لو جئتني
اذن لاكرمتك وان جئتني اذن اكرمك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر
كلمة الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخر اذن الذي هو كلمة
الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى نحو انا اذن خارج
وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال وللراعية الرغاء الا بها ذيب كما يجيء وذلك
لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول في القسم والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كذا لاخرجن ولما كان
اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو ان جئتني اذن
اكرمتك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام
متكلم اخر كقولك اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع
احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كما في اذن اكرمك وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك
حديث اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء فيه هاهنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر
في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذا وانا
من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء المضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى

مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن بنصب المضارع بان المقدرة
لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع
اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من
هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجي فانه لما قصد النص على كون
الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها ليلتفي عن المضارع الحالية المانعة للفاء من السببية
ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبا و معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب بام
النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل
الا على الاسماء وكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي
هي الفاء والواو واو وحتى فلا يجاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم التلفظ
بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعدها لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان
اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعامل
في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل
بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواتها جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلاثة اشيا
دون الفاء والواو **القسم** نحو اذن والله اكرمك والدعا نحو اذن رحمك الله اكرمك والندا نحو اذن
يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشيا في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه
فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قايما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان
معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعا
والندا وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل تتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا الغرض
التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية
الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لا ضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط
لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده لحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن
ثلاثة اشيا تصدرن وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعا والندا
وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى
واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك
عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر
فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف
العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذا لا
يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر **ثم اعلم** ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر
مبتدا خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف
خبر المبتدا الان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها قيل ان يصلح للابتدا به لم يظهر فيه معنى
الابتدا حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما

يجي واما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملني على ادعاء ان اذن زمانيه محذوفة الجملة المضاف
اليها ظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذن قال معنى لئن جيتني اذن اكرمك في وقت المجي
اكرمك وكذا الوزريني اذن اكرمتك ولاسيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك
كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل
عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وان واجاز المبرد الوجهين وقال الفرا اذا اعملتها
فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانيه واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز
الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والندا والدعا يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل
بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا يضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر
كما يجي بعد واما قوله فان نجها اخاك مصاب القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه
ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بان مقدر
وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا
اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون
ويروي ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى
بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط
افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب
بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعد ذا ولم يكن ليروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه **قوله**
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة
مواضع **الاول** ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جا منصوبا
مع كونه خبرا عما قبلها **قال** لا تجعلني فيهم شطيرا • اني اذن اهلك او اطيرا • بتاويل ان الخبر هو اذن
اهلك وجعل او بمعنى الا **الموضع الثاني** ان يكون جزا للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك
وقول الشاعر • ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا • اذن يرد وقيد العير مكروب • يجوز على مذهب الكسائي
ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما الا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو
مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا ترتع ان ترتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن
منقطع عما قبله متصدر وكان المخاطب قال لا ترجعه **فاجاب** بقوله اذن يرد **الثالث** ان يكون
جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرج وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن
لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقرا بل تقع
متوسطة في غير هذه المواضع الثلاثة نحو يقتل اذن زيد عمرا وبئس الرجل اذن زيد ونحوه ويجوز في نحو
قولك ان تاتني تاتك واذن امك ثلاثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على
الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على انه
المبتدا بعد اذن نحو اذن انا اكرمك و**قوله** وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية **اقول**
اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد

نظير كما حكى الكوفيون عن العرب لكي أن أكرمك قال فقلت أكل الناس اصبحت مانحا • لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي • فتتركها شنا ببيداء بلقع • ويعتذر لتقدم اللام عليهما في نحو لكيلا
تأسوا وتأخرها عنها في نحو قوله لتقضيني رقية ما وعدتني • بان كي المتأخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة
واللام المتأخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال
فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا • ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها
بناء على مذهبه وزعموا انه لا ناصب سوى أن ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة
مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر ولكيما أن تطير بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني
بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه
قيل لك جئتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها
حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدر ولا تنتصب
الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي تكون اذن متقدمة على كلمة الاستفهام
مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وعمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة
فتسقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا
نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كأن وجارة مضمرا بعدها ان فاذا
تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى أن وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من
اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا تجر الاسم الصريح الا
في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني تحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وأن
تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان
عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب
بعدها فلا تقول جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما
واجاز الكسائي تقديم منصوب كي عليها فاما قول الشاعر • اذا انت لم تنفع فضر فانما • يراد الفتى
كيما يضر وينفع • برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضر والنفع
وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما وانشدوا وفيه للتخفيف والتشديد
لا تظلموا الناس كما لا تظلموا او قيل بل الناصبة ما تشبيها لها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون
ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان
ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب أعرب بالرفع
لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه
مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر وانما اذا ارتفع موقع الاسم بوجود ذلك مع ما
يشبه جوازم فلم تعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
بمعنى كي أو الى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى أدخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان
اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومررت

امتنع

امتنع الرفع في كان سيري حتى أدخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها
وايهم سار حتى يدخلها قوله ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف
مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء
والواو وأو حروف عطف ولا ينتصب شيء منها عندهم بنفسه لان الثلاثة الاول حروف جر وهي من عوامل
الاسماء والثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاز ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع
فتبين انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب
فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا
بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى
تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروج جماعة عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قوله
للبس عباءة وتقر عيني • وقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى • على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا هي
ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تعملان في النصب عملها وليستا بمعناها وقال الكسائي من بين الكوفيين
ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى
انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفية
بل يرد عليه بانها غير مختصة بعد فعل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف
اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع اعراب الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو
وأو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف فيها صار
مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف
ما قبله وانما حصل التخالف ها هنا بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو
معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه منصوب على الصرف بمعنى قولهم منصوب
على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في زيد عندك على الخلاف كما مضى في باب المبتدأ اولا فالذي
من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف النصب
لم يجز العطف في نحو مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص
العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله
تعالى فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق
وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله وللترجح الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر
فلا يدخل الا على اسم ظاهرا او مقدرا ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير ما او لو
لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا تجيء مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجيء ولا يصح
تقدير كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي يقوم او بمعنى اللام بل قد جاءت
بمعنى ان من غير سببية لكي بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تجمعيني وخالدا • وهل يجمع السيفان ويحك
في غمد • كما جاءت اللام الناصبة بعد ما الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد
الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فتكون اللام زائدة كما في ردف لكم

اي ردفكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان التي هي ام
الباب ولاجلها تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتفرعيني واحضر الوغى وهل الشكول فيه على ما
ثبت اولي **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها **اقول** يعني ليس يجب ان يكون
الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا
بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا فيجوز
النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة ثم وذلك بان يكون
حصل منك السير اما الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منعك من حصول
الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة **وقوله** اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة
يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو
اما ان يكون بمعنى كي او الى فما بعدها اما مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البدا به
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا له عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك
جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا
فكيف انتصب الفعل بان الذي هو علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير
لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعد حتى ومتى
ينصب قلنا اذا الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مضمون الفعل التي بعد حتى اما في حال الا خبار
او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بنا الكلام المتقدم
على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله
سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن
وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشي على سبيل الشك والظن كما تحكم
بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يودي
حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت
حتى ادخلها او لم يتصل نحو راي مني العام الاول شيا حتى لا استطيع ان اكلمه العام فعلى هذا
يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى
تدخلها لان السبب منفي في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن
الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد
غلط فيه **و**جاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن
السائر واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت
الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان
اردت النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب وانما نحو انما
سرت حتى ادخلها فلفظ انما تستعمل بمعنيين انما تحقير الشي كقولك انما سرت حتى ادخلها او
تعدت اذا حقرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشي كقولك

لمن ادعى

لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح
ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت الا يوما
حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا فهذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد
المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد
لا حصوله في احد الازمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون
الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان
يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل
الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا
العكس الا مع اعادة حتى في نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس **قال** الجزولي ونعم ما قال اذا كان
بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضا رع
كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسماء الا على لفظة ما حملا في باب الاستفهامية نحو كيمه على خلاف
فيها ايضا **وقال** الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي
بشي بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشي اي الى ان يأمر فيجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل
مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشي لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى في نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة **قوله** كانت حرف ابتداء اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث
الاعراب بما قبلها ولا يعني بذلك ان بعدها مبتدا مقدرا اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو
قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع فهو في الاستيناف مثل قوله حتى اذا جا امرنا فما بعده
جملة شرطية مستانفة **قال** المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الانفصال اللفظي لما زال بسبب
الاستيناف شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى
حتى يكون جبرا لما فات من الاتصال اللفظي **قال** ولا صلح حتى تضبعون وتضبعا **فعدم** الصلح سبب
للضبع اي مد الايدي بالسيوف وقوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى
فاصدق واكن ورفع تضبعون وان كان مستقبلا لانه مع الجزم علية كانه حاصل او قد حصل ومعنى
قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة الذ كونه
لانه معنى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك
لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت
حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر **واعلم** ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين
الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شي تاخذ بنصب تاخذ ولو وجب بالشرط مجزوما
فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو والله او اذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب **و**استقبح
ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اردنا ان نقوم يقول واقم حتى متى
اكلنا ناكل فالظرف مفصول لا بد على قبحه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف
نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي و

منصوبا لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء
واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد **قوله** ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود
لام التاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم **اقول** الظاهر ان تقدر ان ايضا بعد اللام
الزائدة التي تجي بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص
من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
الله ليغفر لهم وكانت هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي
تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد
وقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على جواز حذف الجار
مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان **قوله** والفاء
بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض او تحضيض
والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان **اقول** ترك التحضيض وهو
من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع
اياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراة النصب وقال
تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراة حفص واما الدعا فهو داخل في باب الامر
والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجي في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك
واللهم ارزقني مالا فاتصدق به واجاز الكسائي والفراء نصب المضارع التالي للفاء بعد الدعا
المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة **قوله** ان يكون قبلها امر **اقول** اذا كان
الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه
بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا فيثاب وحسبك الكلام فينام الناس او باسم فعل نحو نزال فاقاتلك
وعليك زيدا فاكرمك ويكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى
صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما
النصب في قراة ابن عامر واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث مجيه
بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب
اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتمني فتندم والنفي نحو ما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح
كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما يلقاني فيكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل
بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في
استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في
المضارع لا يقال قد تجيني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي او القلة
قياسا لا سماعا وقد يجي التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال
علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه
حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت وقد تظهر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين

بعد الشرط

بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك
او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود
الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا
يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراة النصب وقد جا بعد الحصر بانما نحو انما تجيني فتكرمني زيد لما
قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا
يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بل ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفا بواسطة او غير واسطة
الى المستثنى المثبت بل الى شي في حيز المنفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير
لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل
الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشيا المعدودة
هناك وقد جا بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله ساترك
منزلي لبني تميم • والحق بالحجاز فاستريحا • والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمنا والعرض نحو الا تنزل بنا
فتعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع هذه الافعال المنتصبة
بعد فا السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فا السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب ان تستانف
بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة
مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفا السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى لا يوذن لهم فيعتذرون
وقوله الم تسال الربع فينطق • وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع • وكذا الاشيع في الفا الرفع فيما بعده
واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سوا نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او كقوله
تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا اجاز ذلك ان لا تصرف في المواضع
المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد
فا السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة
مخلصة للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى
الذهن ان الفا لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفا فصرفه الى النصب منبه في الظاهر
على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفا المذكورة جملة ومخلص المضارع للاستقبال
اللايق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان دفع جانب كون الفا للعطف وتقوية
كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا
على قولهم ان ما بعد الفا بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير زرني
فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فا السببية ان عطفت وهو قليل انما تعطف الجملة على الجملة
نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا
فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف على سنن الكلام المتقدم مرشدا الى المراد
الامر وانها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في
تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما

منصوبا لانها لا بغا الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء
واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد **قوله** ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود
لام التاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم **اقول** الظاهر ان نقدر انها بعد اللام
الزائدة التي تجي بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب واللتي لتاكيد النفي تختص
من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي
تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد
وقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بنا على جواز حذف الجار
مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان **قوله** والفا
بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض التحضيض
والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك والشرط يعني الى ان **اقول** ترك التحضيض وهو
من جملة الاشيا المذكورة نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع
اياتك وترك الرجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراة النصب وقال
تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراة حفص واما الدعا فهو داخل في باب الامر
والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجي في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك
واللهم ارزقني مالا فاتصدق به وذا الكسايي والفراء جوز نصب المضارع التالي للفاء بعد الدعا
المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة **قوله** ان يكون قبلها امر **اقول** اذا كان
الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه
بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا فيثاب وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فالقاك
وعليك زيدا فاكرمك ويكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسايي يجري جميع ذلك مجرى
صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بنا على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه ولما
النصب في قراة ابي عمرو اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر من حيث مجيه
بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب
تضرب اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتمني فتندم والنفي نحو ما تاتينا فتكرمنا او هو اما صريح
كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما يلقاني فيكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل
بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في
استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقوله انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في
المضارع لا يقال قد تجيني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي او القلة
قياسا لا سماعا وقد تجي التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال
علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه
حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لو ثبت وقد تضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين

بعد الشرط

بعد الشرط قبل الجزا نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني اتك او بعد الشرط والجزا نحو ان تاتني اتك فاكرمك
او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزا في الثاني للنفي اذ الجزا مشروط وجوده بوجود
الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا
يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراة النصب وقد جا بعد الحصر بانما نحو انما تجيني فيكرمني زيد لما
قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا
يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بل ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفا بواسطة او غير واسطة
الى المستثنى المثبت بل الى شي في حيز المنفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير
لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل
الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشيا المعدودة
هناك وقد جا بعد الفا منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله ساترك
منزلي لبني تميم • والحق بالحجاز فاستريحا • والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا تنزل بنا
فتعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع هذه الافعال المنتصبة
بعد فا السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فا السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب ان تستانف
بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة
مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفا السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى لا يوذن لهم فيعتذرون •
وقوله الم تسال الربع فينطق • وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع • وكذا الاسم في ابقا الرفع فيما بعده
واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سوا نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال
تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا اجاز لك ان لا تصرف في المواضع
المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد
فا السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة
مخلصة للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى
الذهن ان الفا لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفا فصرفه الى النصب منبه في الظاهر
على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفا المذكور جملة ومخلص المضارع للاستقبال
اللايق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان دفع جانب كون الفا للعطف وتقوية
كونه للجزا فيكون اذن ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا
على قولهم ان ما بعد الفا بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير زرني
فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فا السببية ان عطفت وهو قليل انما يعطف الجملة على الجملة
نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا
فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف على سنن الكلام المتقدم مرشدا الى ان
الامر وانها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في
تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي وانما

بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم
قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو
عاطفة للقصد ربطي مقصد رمنصب من الفعل قبله كما قال النحاة ليكن منك قيام وقيام مني
لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقدير رهم في الفا معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية
قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شي على معنى ان يجعل في وجه يكون ظاهرا فيها
قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فا السببية كون ما قبلها احد الاشيا المذكورة لانها
غير حاصلة المقصاد فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفا كالجزا له ثم حملوا ما
قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشيا المذكورة على ما قبل فا السببية التي هي اكثر استعمالا
من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل
العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ايضا ولقرب
الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر
وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا
الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله
نحو هل تعطي فياتيك زيدا وتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم
وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فآتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني
ولم فاصبر تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه
لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شي
من ذلك في صريح الشرط والجزا لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا يجاب الجواب بالفاء
ولا يجاب ايضا الشي الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم دون الله جوابه
فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شي فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان
يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزا ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين
ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا تحدثنا لنفي الحديث لانتفا شرطه وهو الاتيان كقوله
لا يقضى عليهم فيموتوا احد اقوى القياس في ذلك لان فا الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه
الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاؤه كما في
في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحصول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون
النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل
مطلق الاتيان وهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فا السببية
لكنه انما انتصب على تشبيهها بفا السببية كما يجي وانما قلنا ان الفا بهذا المعنى ليست للسببية
لان قولك ان اتيتني حدثتني مخالف في المعنى لقولك ما تاتيني ولا تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى
فا العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به
مثل هذا المنصوب واما عاطفة الفعل على الفعل نحو ما تاتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين

شيا واحدا

شيا واحدا او واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع اي الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث
اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفا جزئيه معا وبانتفا كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون
المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
بهذا المعنى وعلى نفيك الجز الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله
في النبيذ لا يخرج لكم من امري رضي فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينفى الاول فقط
لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون مع عدم الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفا على القطع والاستئناف
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا اي ما تحدث به الجاهل كما
كما قال غير انا لم تاتنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان الفا
للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم تصرفه الى النصب لعدم اللبس كما
ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى لا يؤذن
لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا او فيعتذروا وكذا ان قوله فانشر فيه سواء
فنستوي وكذا قوله الم تسال الربع القوا فينطق ولم يزد ما جرح عليك فتحرج ولا ارى باشامر الا
يقدر في مثله المبتدا الا ان فا الجزا قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير المبتدا كما يجي
في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل
حال وذلك بنا على توهمات الشعرا وتخيلاتهم شرد حج وقال وهل يخبرنك اليوم بيدا سملق وقد
لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس نحو ايتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل
على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا لم يصرف
كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او في الاصل
لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايما الى معنى الى او الا فلذا رفع
بعد الفا اذن او بعده معنيان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه وانما جاز النصب في المعنى الثاني
مع ان الفا ليست للسببية لتشبيها للفا بفا الجزا لكونه فا بعدها مضارع كاينا بعد نفي كما شبه
في كن فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شي فيعجز عنك اي وان وسعني
شي لم يعجز عنك قال وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف اي يقوم ولا ينطق الا بالتي
هي اعرف قال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي تحل ولا ينسب
ولولا ان ما بعد الفا في البيتين منفي لما جاز الاستثنا اذ المفرغ لا يكون في الموجب وقد يستانف
بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير
معنى الى او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي او انا
اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله تعاود ملكا او نموت اما على العطف على تعاود او
على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اي او نحن نرسل وقوله ان تركبوا
فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون
كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجي

ف

لنا

ني

في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد تقطع بعد
الواو وغير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا تجور ويقصد لو نصب لانه احتمل
مع النصب ان يكون معطوفا على تجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا تجور ولا يقصد وهو تناقض
ويحتمل ان يكون عطفا على تجور الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا تجور وان يقصد فترك العطف
خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته اي ينبغي
ان يجيء المعنى ينبغي له ان يقصد اي لا تجور وقد تقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فيرجع
ونكر التاويلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب . يروى بنصب ابهت ورفعه
على القطع اي فانا ابهت والواو بشرطيه الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون
ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي
مثله . عار عليك اذا فعلت عظيم . او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا
وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا ولقي النحاة يقولون هذا
بواو العطف نحو لكن بزيارة منك وزيارة مني وقد ذكرت ما عليها في الفاء قوله واو بشرط معنى الى
ان اقول معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشيا نحو زيد يقوم او يقعد اي يفعل احد الشيئين
ولا بد لاحدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص
على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وفسيبويه
تقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شي واحد فان عنده من فسره بالا فالمضاف بعدها
محذوف وهو الظرف اي لاكرمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او
وعند من فسره بالى ما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول
الشاعر . وما انا للشي الذي ليس نافعي . ويغضب منه صاحبي بقؤول . يجوز رفع يغضب ونصبه
اما الرفع فللعطف على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على نافعي وليس
بشي لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشي الذي يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيا لا يغضب منه صاحبي
وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب
معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي قاله انما
يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعي وغضب
صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلناه
في سياق النفي الذي هو وما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع
غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه
كما ينتفي بانتفائهما جميعا فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اي بقؤول كتقدم الفاعل على الفعل
المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي الغضب
المنصوب معطوف على الشي اي لاجل غضب صاحبي لسبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه
يرجع الى الشي غير النافع فيكون المعنى وما انا بقؤول الشي منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني

ولا معنى

ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك لما اضفته الى الغضب لم يعلم
ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة اذا كان
المعطوف عليه اسما اقول عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة تقدر بعدها ان نحو
قولها للبس عباءة وتقر عيني . احب الي من لبس الشفوف . ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف
بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفا
واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام
كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اقول اخذ يبين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي
يعرض فيه ما يوجب اظهارها فالذي يبقى بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنقول
انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة لا للجحود نحو امرت لان اكون لان هذه الثلاثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت اضربك نحو ردف لكم
فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ذلك وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وحتى
بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي
تليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى
السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد
ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان تلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلا
اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر
الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا تكون فتنة والكوفيون
جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها
ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر . لقد
عذلتني ام عمرو ولم اكن . مقالتها ما دمت حيا لاسمعا . لان اللام عندهم هي الناصبة وليست في
مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا
للمضمر واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا
تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى ان يفعل كذا على راي كما في المضمرات
وقيل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي خير من تراه ولا سيما اذا كان فاعلا وقد
جاء قوله . وحق لمثلي يا بثينة يجزع . وقد ينصب مضمرا شذوذا كقوله . الا ايها الزاجري احضر الوغى .
يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي
وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي واني والشائع كيفما واذا في الشاذ
وبان مقدرة اقول هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها
وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر واللام المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب
بها الترك اقول اخذ في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا قد جاء في الشعر غير جازمة كقوله

الجوازم

لولا فوارس من نعم واسرتهم • يوم الصليفا لم يوفون بالجار • وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها
وبين مجزومها كما قال • فاضحت مغانيها قفارا رسومها • كان لم سوي اهل من الوحش توهل قوله ولما شلقا
يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اقول اعلم انه لما كانوا قالوا ان
في الاصل لم زيدت فيه ما اما الشرطيه وايما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشيا احدها ان فيها معنى
التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما تخبر بقد في الاغلب عن حصول
الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ولما
ينفعه الندم واختص لما ايضا باستمداد نفيها من حين الانتفا الى حال التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
عدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي معنى الاستغراق
فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة وانما
لم يجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم تضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء
بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك
في قد التي هي نظيرتها قال • ازف الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد • وقد جاز ذلك في
لم ضرورة كقوله • احفظ وديعتك التي استودعتها • يوم الاعارب ان وصلت وان لم • واذا دخلت
همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجا المخاطب الى الاقرار بامر
يعرفه كقوله تعالى الم نربك والم نشرح لك وقوله • الما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اقول
اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الفاء والواو وثم نحو ولتات طايفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو
اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف
المضارع ككلمة على وزن فخذ وكتف فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمولة عليهما وتلزم اللام في النثر
فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغا
المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند فهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله
عليه الصلاة والسلام قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل
الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب
فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا كاضر وغائب وافعلوا المن بعضهم حاضر وبعضهم غائب ويجوز على
قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع
الامرين نصا على كون تعليلهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلاة والسلام لتاخذوا مصافكم
وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاني النظر حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب
قال محمد تفد نفسك كل نفس • اذا ما خفت من شي تبالا • واجاز الفرا حذفها في الشعر في نحو قل له يفعل
قال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب

الاقامه

الاقامة والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلاة بمجرد قوله عليه الصلاة
والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلاة والسلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب
كما قلنا في قوله كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفرا لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر
الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا
وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له
عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جا في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتاخذوا مصافكم وفي اخر
لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال • لتقم انت يا ابن خير قريش • فتقضي حوائج المسلمينا • والذي
غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه مع اللام في الشعر
وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم كما تجي وايضا الحمل على لا النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغا
قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي
ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جيته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا يستعمل لا في مثله للنهي ولا النهي تجي في
المخاطب والغائب على السوا ولا يختص كاللام بالغائب وقد جا في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا
لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين
لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين والاول فالجزم وان كان الثاني
فالوجهان اقول اعلم ان من كلمات الشرط ان ومن شرطه حذف بعدها الشرط والجزا في الشعر خاصة
مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان • كان فقيرا معدما قالت وان • ويحذف في السعة شرطها
وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك انته والا اضربك اي وان لا تنته اضربك وكذا يحذف بعد
اما الشرطية مع فعلها اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل ذاك
فافعل هذا وعند الكوفيين تجي ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان
مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب اي ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشيا الجائز وقوعها
وعدم وقوعها لو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل
مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في
صورة الابتلا وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشا اي يترك الالطا
لمن يعلم انه لا ينفعه فلذا قال ان كنتم مومنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايقان
وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اقول اختلف فيه فقال بعضهم
هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف
زائدة ولو قيل انها للتانيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما
كما تلحق سائر كلمات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما
في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية
وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام
مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من

بالغائب

كاني قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه * أقاويل هذا الناس ماوي يندم * لكان مقويا لمذهب الزجاج
وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي
وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومهما
وكلت اليه كفاه * وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه ومهما
تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة
ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخل على الماضي كان فلا تصير جازمة معها فكيف باذا
الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة
ذكر اذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله * اذ ما دخلت على الرسول
فقل له * حقا عليك اذا اطمان المجلس * والاخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي * اصعد سيرا
في البلاد وافرع * وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجي الا بنون التوكيد بعده كقوله تعالى اما ترين فلما
كان تكسر البيت بالنون غير صورته اما بقلب الميم الاولى ذالا او بتنزله هذا في قوله اذ ما دخلت
وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيث فانها
صارت ما بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الكلام
اختيارا لبنيهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا افيد فيه وتجزم حيث مع ما دون
اذا * واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في متى ما واما وذلك ان حيث كانت لازمة
للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط
وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كالهاجزم ولتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن
المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسما الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الامر
الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسما ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود
والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم
الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى
وكذا اما ومتى وسائر اخواتهما ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي وايان واين ومتى واما ما في حيثما
واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزا فقال السيرافي في العامل فيهما كلمة الشرط
لاقتضائها الفعلين اقتضا واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالمبتدا
العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتهما عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد
الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزا لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على
عملين وهذا كما قيل ان الابتدا والمبتدا يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك
يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش الشرط مجزوم بالاداة والجزا مجزوم بالشرط وحده
لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزا فلا يستغرب عمله واجيب باستغراب عمل الجزم واما
ضعف الاداة فقد اجيب عنه وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار
كما انه جر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشي لان العمل بالجوار للضرورة

وايضا

وايضا ذلك عند التلاصق وتجزم الجزاء لبعده عن الشرط المجزوم بدليل الشرط وقال المازني
الشرط والجزا مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين تخصصين ولعدم دخول
لام الابتدا او هو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لانها الاصل في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل
اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد يضرب فان زيدا ضربت وكذلك لو في نحو لو انتم
تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة كما قال * فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف
عليه الساقي * وقال * ايما الريح تميلها تمل * وقال * ومن نحن نومنه يبت وهو امن * وذلك كما جاز وقوع
الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اما في الاستفهام وسواهما ولي ذلك الاسم فعل
كان زيد ذهب او لا كان زيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك
الاسم فعل فلا تقول متى زيدا لقيت او تلقاه فاكرمه ومن زيد ضربته ومتى زيد خرج وهل زيدا
ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسما ان يكون ماضيا
سوا كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا
على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه * ولديك ان هو يستزدك مزيد * وقوله ايما الريح
تميلها تمل وانما ضعف مجي المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك
الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدا
لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في لئن ذا ان منفس اهلكته وهو ايضا عند غيرهم ليس مبتدا
بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتدا لكن العامل عندهم في المبتدا الابتدا او عند الكوفيين
الخبر او الضمير كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا
بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا
عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب
كلمة الشرط للفعل حتى لم يجوزوا الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجوزوا ان تدخل كلمة الشرط
على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين
على جزا الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيدا يقم وان لم تاتني زيد اضرب فهما
معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه
المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان
المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان يضربني زيد اضرب فان تقدمه المنصوب
فالفرا يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا
للجزاء لغوا جزم الجواب لانه كلا فصل نحو ان تاتنا اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد لوا ان لم يكن ظرفا
لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي * وللخيل ايام فمن يصطبر لها * ويعرف لها

ايا مّا الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا
وقصد بالمبتدأ الفاء نحو ان تضرب تلقني فزيد اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية
الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تأتني والله آتك وان تأتني غفر الله لك آتك وان تأتني يا زيد آتك
وان تأتني وانا اخوك آتك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب
يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط
متوسطا و زيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط
صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
ان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر عاملا واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه و زيد اذا جاءك
تضرب او تضربه فان لم تجعل اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة
تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على تأويل ضربته
فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين
جاءك يضرب عمرو لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا
اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان زيد زرته بالرفع
اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان
وشغل يضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط
قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير
المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم
معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فيجوز ان تضرب اضرب كان عندهم
في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم
قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع • رفع الجواب لمراعاة لاصله من التقديم
ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة
اللازم بعد الملزوم [illegible] اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها •
وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه [illegible] والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب • وقوله واني متى اشرف من الجانب
الذي به انتم من بين الجانب [illegible] فانه لا يتعلق الشرط بين المبتدأ او الخبر الا ضرورة فلا يقال
زيد ان لقيته كريم بل يقال [illegible] حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين
القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فسيجيء وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر •
في قوله تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فلعدم عراقة اذا في الشرطية فاما على التقديم
والتأخير للضرورة اي انك ان تصرع او يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما
تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء **واعلم** انه اذا تقدم على اداة الشرط
ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرطية صدر الكلام بل هو
دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم يجزم لتصدره فالمقدم

فهو عندهم

فهو عندهم جواب واقع في موضعه كما ذكرنا انه يجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وكذلك نحو اضرب ان ضربتني
فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك
لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط
وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض عن المقدر
واذا ذكرت احدهما لم تذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته
التأخر عن الشرط فتقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم
ان اكرمتني وبخلاف ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد في رتبة الجزاء عند البصرية بعد
الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على المقدم الاول على جوابها مما تقدم ولا تدخل
الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك
اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرام الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وكذلك قوله ص
اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية
ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق
والطلاق ألية • وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا • وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة
والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر • فنقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان
كان غنيا فجواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة
كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية
لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزري هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف
وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن
غنيا وان كان فقيرا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا وانما علينا احترازا
من كون الواو اعتراضية فجوز لان الاعتراضية بين اي جزءين من الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن
احدهما حرفا وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو عوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا
على الحال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على الظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان
ولا يصح اعتراض الجزري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية
الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا او ضربته امس مجردا واستقبال
الشرط انما هو باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما **واعلم** انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى
فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني او ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا تعمل
الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او فيما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر
مضارعا كقوله [illegible] متى تأتني [illegible] فقلت تحمل • فوق طوقك انها مطيعة من يأتها لا يضيرها كأنه
قال لا يضيرها من يأتها كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب • على احد التقديرين فان تقدم ما هو
الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما واني فلا
شبهة في تضمنها للشرط اذ لا تصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات

ان الوصلية

فتيه

له

الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا فنحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل
عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو اتي من اتاني فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم
وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من اتاني آته ولا محل للفعل
الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها
موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية محتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض
عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتي من ياتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح لعدم جزم
المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت
بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها
موصولة سواء ولي الكلم المذكورة ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اتذكر حين ما
يفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد • على حين من تلبث عليه ذنوبه
يجد فقدها اذ في المقام تدابر • فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام من يضرب اضرب
ولم يجز في اتذكر اذ من ياتنا نكرمه • واذ مضاف الى ما بعده كما ان غلام كذلك قلت لان غلام
اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط
من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو
في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون هنا مصدر
نكرمه واقعا على معنى من اي اتذكر وقت اكرامنا من ياتينا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب
منه معنى الشرط اذ ليس مضافا اليه كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدره اذ كما لم يلزم تصدر
غلام بل هو معمول لتذكر المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا تسقط عن التصدر بتقدم اذ
عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر كلام مع تكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر
كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني الذي من يضربها نضربه قلت قد مر في باب المبتدأ
ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذ الشرط في تلك الجملة وزاد في
معناها شيأ وزيد ههنا ما شرحنا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع
امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان تحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني
في
وذلك كان وكان وظن واخواتها وما النفي لا تقول ما من يضرب اضرب وما ان تقعد اقعد
واما لا فليست كما لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فكذا تقول
لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان اتيتنا اعطيتنا ولا ان قعدت عندنا اكلت
عندنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في احداثها في الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا تبقى كلمة
الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا
اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى
من بعض النحاة بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في
الجمل وقوعها موقعا يصح موقع المفرد فيه تقول ما انا بجميل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى

الجملة التي

الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال • فلست بحلال التلاع
مخافة • ولكن متى يسترفد القوم ارفد • واما قوله • وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي • ولكن متى ما املك الضر
النفع • برفع النفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله • انك ان يصرع اخوك
تصرع • ومتى شرطية بلا شبهة فتجزم املك اذ لا تجيء موصولة كما ومن واي واما اذا المفاجاة فيصح مجيء من
وما واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياته يعطه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا
تغير ما بعدها عن معناه مع الصحيح اذ ليست مضافة اليه واما عدم وقوع ان ونحو متى واين من الظروف
بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها
يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها اي فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا في
امتناع اتذكر اذ من ياتنا نكرمه والاضمار نحو بعيد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف الخبر في مثل خرجت
فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اي وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب
لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا
كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها
شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ولا يكون
بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وفعل الا موصولة لتاثيرها معان فيما بعدها وكذا نحو
همزة الاستفهام الا ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفا
وثم نحو امن يضربك تضربه وان لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط
وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت
حسان • الُمه واعصه في الخطوب • وذلك لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة ولذا جاز
كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت
ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في
الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ
واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان اتيتني وكذا
في لو قال الله تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة
فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم تفعل كيلا تعمل
الاداة في الشرط لفظا كما لم تعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول معنى او كان الاول مضارعا
والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير
واما قوله • ان يصرع اخوك تصرع • فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل
الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل
لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال • من يكد بي بسيء كنت منه
كالشجى بين حلقه والوريد • والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين
لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا

والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان كانا ماضيا ومضارعا فالاولى ان يكون الشرط
ماضيا والجزا مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني
زرتك لان الاداة اذا اثرت في الفعل الاقرب فلا يبعد ان تقلبه الى معنى المستقبل مع عدم تاثيرها في الاقرب شيا بغير المعنى ويجوز
تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط
والجزا وكذا في الجزا نحو ان زرتني اكرمتك واعطيك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس
من ذيوله اي لا يكون معمولا ثانيا للشرط نحو ان تحسنني اعطك او صلة نحو ان تضرب رجلا اضربه بضربك
فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني احسن اليك يجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا
ومعنى نحو ان تاتني تسال احسن اليك يجب رفعه حالا او جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان
تامرني اذهب اطعك اي تامرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا
نحو [illegible] فانما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضربه تضرب
اي تسير فحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جا الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى
نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا
معنى نحو ان تبعث الي آتك اجي والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب اي اسير فان جا
مع المتوسط واو او فا او ثم فالوجه الجزم وكذلك النصب مع الواو والفا على الصرف كما ذكرنا في
السببية وواو المعية وكذا في الفعل المتاخر وينضاف اليه الرفع في المتاخر جوازا استينافا فيقال نحو ان
تاتني فاحسن اليك او احسن فيكون النصب على السببية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف
اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تامر بالمعروف تعطفت فعلا عليهما فان كان
من شكل الاول رفعته لا غير نحو محمد ان تامر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو محمد
ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلاثة اوجه الجزم على العطف والنصب على
الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو محمد ان تامر بالمعروف وتشكر
فيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا
على الثاني **قوله** وان كان الثاني فالوجهان **اقول** اي ان كان الثاني اي الجزا مضارعا والشرط ماضيا
ففي ذلك الجزا وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب بالجوار
فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية
التقديم واما لانه لم يقابل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حالة
السعة والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه
غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزا فكون الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرا كالجزم
سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزا معنى نحو قولهم جزا
غير معمول فيه وذلك لضعفها عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه
انما يجزم عندهم بالجوار **قوله** واذا كان الجزا مضارعا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفا فاذا كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفا **اقول** اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لو كما

ماضيا

لا يكون

يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشي من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجي مضارعا مصدرا بلم وحدها بلا ولم
لما لا فلا لانها لكثرة استعمالها تخطاها العامل نحو جيت بلا مال واما لم فلانها لما تغيرها معنى المضارع الى
الماضي صارت كجز منه مع قلة حروفها اما لما اختها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا
ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فحط هذا لا تقول ان سيفعل وان لن يفعل واما ما يفعل وان قد فعلت وان
تفعل فلا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذي يليها مفروض
الصدق واما الماضي نحو لو جئتني اكرمتك واما الجزا فليس شيا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز كونه
طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه
اسمية وفعلية مصدرة باي حرف كان فنقول ان كان الجزا مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه
وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موضعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط
بينهما واولى الاشيا به الفا لخفته لفظا ولمناسبته للجزا معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزا متعقب
للشرط كذلك واما اذا فاستعمل لها قبل الاسمية اقل من الفا لثقل لفظها وكون معناها من الجزا ابعد
من معنى الفا وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزا ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزا ان
كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعا والندا يجب مقارنتها
لعلامة الجزا وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشا المدح والذم وكذا عسى وفعل
التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سوا تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان
تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير
القسم كما يجي في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي
بتقدير القسم ويجوز ان تكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد تحذف علامة الجزا ضرورة في
موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة
اذن واجاز الكوفي حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراة
الرفع وهي شاذة ويجب الفا ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي
مصدرا بقد ظاهرا مع او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن
وسوف والسين وما **هذا** كله لان هذه الاشيا لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزا الا مع علامة الجزا فبقي الماضي
غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا او لم اما الماضي غير المصدر بقد والمضارع
المصدر بلم فلا يدخلهما الفا اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط
كما بينا تعلقا بكلمته معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي
المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول تجوز فيهما الفا وتركها اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين
للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما
لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع انه لا مساحة لها على الصحيح فالاداة خلصتهما

منتها

بقلده

للاستقبال وهو نوع تأثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال ابن
جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في نحو لم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله
منه مذهب سيبويه انقلاب المضارع تقدير المبتدأ في الاخير لتكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد
لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه انقلاب ذا المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل
عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط التوجيه المذكور بلا تقسيمة وان
ثبت نحو قولك ان عشت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير
الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة في نحو ان من لام في بني بنت حسان ه
البيت واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان
الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط
نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت أإن اكرمتك تكرمني قال تعالى أرأيت ان كذب وتولى الاية وقال
علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فان فعل الله ذلك بكم اتوسوق يجوز دخول هل وغيرها من ادوات الاستفهام
على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل أرأيتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى أرأيتم
ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها قال تعالى
أرأيتم ان كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف
قال وقد احسن … على بعض ما ذكره كلاما انما تدخل الفاء اذا لم تؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء
معنى ونعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فلم يدخل على
المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا الانشائية
لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ولم تدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا
كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد للتحقيق مضمون ما دخلت
عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقطع على انه قد جاء قوله تعالى ومن
يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير
الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال لا لانه كانت للاستقبال
قد تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فتكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم
تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في
الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم
ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت
قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن
الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد
قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون
الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان يدل لوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص
على المضي لا يكون استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار

تدل

تدل على الاستقبال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع
في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون محقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل
وقد يستعمل الماضي في الشرط محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل كقوله فتغضب ان اذناه
لذي بيئة حزنا ه ونحو قولك ابيت وان اعطيت مالا الا تبخل ه وانت وان ضربت اميرا لا اهابك ه وقال المصنف
التقدير ان يثبت حزا اذن اذنيه ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الفرض ان ذلك ثابت فلم يفرض
ثبوت الثابت وقد تستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاني نظر الى ذلك الحدوث
المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان الشرط في
الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن
القول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام
قائلا او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافئك اليوم
وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء اقول الشرط
اذا لا تكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء اي مناسبة بين معنييهما قوله وان تقدمه
بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل
النار وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فلتنصب
المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض ه
والطلب الظاهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من ه
حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضربت زيدا او ما ضربت
زيدا اذا قصدت اعلام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب
مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله
وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب
جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا
واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه
مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد
مع كراهتك الضرب به فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب
الى انه جزاء وذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع ذكر
الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان
تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان واجزام الجزاء بعد الاشياء الخمسة لا بان مقدرة ظاهر مذهب
الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط
مقدرة بعدها وفي كلام الخليل ما يدل على ذلك التقدير ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ه
ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان تجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل

المتضمن معناها فعلا واحدا **ثم اعلم** انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك اذ كفيك
او شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذلك اسما الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد
الاسد تنج والا فلا ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب صريح
الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان
فا السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
وقول الشاعر • لم تدر ما جزع عليك فتجزع • ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب
نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية متشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن
مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العريق في الامرية حتى ان ضعف دلالة
السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول
على الامر بل معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون
لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان نقول في جوابه كما مر
في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا المقدر اي قل
اقيموا تقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه **قوله** اذا قصد
السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو لم يدعوك الامير وقال • وقال رائدهم ارسوا نزاولها • فكل حتف
امرئ يجري بمقدار • او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا
تمنن تستكثر وجب الرفع وان نحو مره يحفرها يجوز الجزم على الجواب والرفع اما على الاستيناف اي انه
ممن يحفرها او بحذف ان اي بان يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك الرفع على الاستيناف او الحال والجزم
ونحو قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا او قطع وكذا قوله • ارسوا نزاولها •
وما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة • متى تاته تعشو الى ضوء ناره • تجد خطبا جزلا ونارا
تاججا • ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تقرا اعطك • فانه لا يجوز
فيه الا الرفع وتجي بعد الجزاء الظاهر اكان الشرط او مقدرا الفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو
ان تاتني اتك فاحدثك وان تاتني اتك فاحدثك فيجزم ما بعد الفاء على العطف ويرفعه على القطع وينصبه
على الفاء السببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا اما جاء بعد جواب الشرط المصدر
بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم جزما ولا منع في العربية من النصب فاذا
جيت بثم جاز الجزم دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال تعالى
وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فا السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف
عليه قال تعالى واكن وقال • دعني فاذهب جانبا • يوما واكفك جانبا • وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم
كما في قوله • بدا لي اني لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيئا اذا كان جائيا • جر والثاني لان الاول قد
تدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما **قوله** وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي
يجوزه عند قيام القرينة اي يضمر المثبت بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار يعني ان تكفر تدخل
النار • وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما فولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا

اي ان لا تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه
الكسائي ببعيد لو ساعده عليه نقل **قوله مثال الامر** صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده
ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة **اقول** لو قال صيغة
يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك لانهم يسمون به كل ما يصح
ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سوا طلب به الفعل على وجه الخضوع
من الله تعالى وهو الدعا نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا
واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان
استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلا وهو الامر حقيقة اغلب وذلك كما سموا الماشي
والضاحك اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في
النهي فان قولك لا تواخذ في نحو اللهم لا تواخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعا في الحقيقة
قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا
يخرج نحو لا فعل انا ولنحمل خطاياكم **فان قيل** الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق
عليه الاعم **قلت** لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق
وقولنا المطلق قيد مخصصه من الامر المضاف الى شي اخر وذلك كما تقول الفقهاء ان الما المطلق يصح سلبه
عن المضاف اذ يقال في ما الباقلا بانه ليس بما مطلق **قوله** بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله لتنعم
انت يا ابن خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء **قوله** وحكم اخره حكم
المجزوم وقال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر العامة • محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا • وان كان شاذ الكن حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردة لكثرة استعماله
بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني
على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب
المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال
فزال علة الاعراب اي المشابهة فرجع الى اصله من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا
للجزم **قوله** فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك
متحرك فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل تبتدي في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم
من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده
نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رده ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف
المضارعة كما تقول في تعيد وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذف بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلئلا
يجتمع همزتين واما في نقيم وتقيم ويقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف
بعد حرف المضارعة متحرك ابتدي بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب **فان قيل**
كما حذف الهمزة المتحركة في نقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد ويهب لذلك ايضا

ق

ع

وذلك الحمل علي يعد ويهب بالياء كما يجي في التصريف فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت
المتحرك **قلت** لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل لكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعله اعلال المضارع
الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو علة ومقه فكان السعي في رد الساكن ضايعا واما
كل ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رددته لزوال العلة كاكرم
من يكرم وان لم تحذف هناك شي اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا اصل
يفعل مضارع افعل وافعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو
كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في
المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان الهمزة وان كانت زايدة الا انها همزة
قطع لحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما ياتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها **قوله**
وليس من رباعي **اقول** يعني باب افعل وفعل فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط وعني
بالرباعي ما ماضيه علي اربعة احرف **قوله** مضمومة ان كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه **اقول** اعلم ان اصل حركة
همزة الوصل المكسورة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الي حركة اخري الا لعلة كما يجي في القسم
ان شاء الله تعالي وانما ضمت فيما انضم ثالثه في الامر كما في اقتل او في غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا
للخروج من الكسرة الي الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر علي حرف واحد كقه فان وصلته بكلام
بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجي في اخر الكتاب **قوله فعل ما لم يسم فاعله**
هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء
خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير
واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين تنقلب فيه الفا **اقول** قولهم فعل ما لم
يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الي المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بما لفظ
الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الي الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع **قوله** هو ما حذف
فاعله **اقول** هو حد مطرد عند سيبويه واما علي مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا ونحوه ان
الفاعل يحذف في الاول علي ما مر في باب التنازع وهو علي مذهب الاخفش وهو ما حكي عنه ابو علي في كتاب الشعر
قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالي اسمع بهم وابصر فليس
ما ذكره المصنف حدا تاما الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله **قوله** فان كان ماضيا ضم اوله
وكسر ما قبل اخره **اقول** هذا عام في كل ماض سوا كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج
او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير
لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل
دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الي وزن فعل دون سائر الاوزان لكون مثله
عديما في الافعال اذ الفعل من ضروريته معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق باول وهلة
النظر بقسم الاسماء فجعل علي وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا
ان الخروج من الكسر الي الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي

عليه

عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر **قوله** ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس **اقول**
يعني كلما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه علي ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من
ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا في ما اوله تا
زايدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم
وتغافل وتدحرج **قوله** ومعتل العين **اقول** يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول
فيه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة علي
حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم تنقل الي ما قبلها كما لا ان النقل انما يكون الي الساكن دون المتحرك
فبقي قول وبيع بيا ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب اليا واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل
اللغات والاولي قلب الضمة كسرة في اليائي فبقي بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف
من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة يا وعند الجزولي
استثقلت الكسرة علي الواو والياء فنقلت الي ما قبلهما لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم
التخفيف ما امكن فجوز علي هذا نقل الحركة الي متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف
من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة يا كما في ميزان **قال** وبعضهم يكسر العين
ولا نقلب الكسرة الي ما قبلها فتبقي الواو علي حالها وتقلب اليا واوا لضمة ما قبلها وحذف الكسرة لثقل الضمة والواو
والاولي اولي لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الي نفسها اولي من حملها
في العلة علي غيرها والمصنف انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الي متحرك ولا تعدية علي
غيرها ما بينا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فا الفعل نحو الضمة
فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها يا ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم وقال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه
الحروف وانما نبهوا علي الضم الاصلي ههنا خلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام
التنبيه علي ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور وقيل فاذا اسقط العين في المبني للمفعول
باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت
يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولي انه لا بد في الواوي من اخلاص الكسر او
الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسر والاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب
الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله **قوله** ومثله باب اختير وانقيد **اقول** يعني ان باب
افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجي الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له في
علتها وهي استثقال الكسرة علي حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تا
وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فا كما كان في الثلاثي المجرد **قوله** دون
استخير واقيم **اقول** يعني ان ثاني استفعل وافعل معتلي العين لا يجي فيهما الا اخلاص الكسر دون

الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في باب انفعل
وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف
ان شاء الله **واعلم** ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة
فلا ينقل في مثل طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي ولا احتوي وانما لم يفعل ذلك لما يجيء في التصريف
في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوي وهوي الفا وكثر فاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم
اكثر لان نقل الكسر في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو
كبوع وقول وبنقلها تحصل الكسرة والياء وهما اخف من الضمة وربما اشم فانحو رد ضمه وربما كسر فاء فعل
المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في شهد شهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم
فخذ في فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين لما يجيء في التصريف وحكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة
الراء الى الضاد وهو شاذ **قوله** وان كان مضارعا فاضمم اوله وفتح ما قبل اخره انما ضم اول المضارع حملا على
الماضي واما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي
قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا **قوله** اي عين المضارع في المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول
الفا نحو يقال ويباع وكذلك الحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى
وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك
الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى
قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد
وحم وفلج ووعك قال سيبويه لو اردت نسبتها اليه تعالى لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه
واورده اي فعل الله به ذلك ولعل ذلك لانه لما لم ترد افعال المذكور رجع وسل فصار كالمردود
وعمي ونحو ذلك من الالام التي بافعال المكسور العين فصار يتعدى الى المنصوب كما يتعدى فعل وذلك
بالنقل الى افعل **قوله المتعدي** وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق وغير المتعدي
بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم واري واخبر
وخبر وانبأ ونبأ وحدث هذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت **اقول**
قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد
وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق كما يقال لمثل هذه الافعال انها تتعدى بالحرف
الثلاثي لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال في لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر
الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف
الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد
المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك **واعلم** انه قيل بعض الافعال
انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان الواحد
غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك **والذي** ادى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل
مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد

التعدي

اجاعا

اجاعا فكذا مع اللام في اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا نحو نصحت وشكرت دون ردف
فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة
واما الى غيرها فمبني نحو دخلت في الامر فهو لازم يحذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد
والحرف زائد كما في يقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل
النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى فامسحوا برؤوسكم وارجلكم بالنصب وقال
لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب
المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة
والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا عنه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا انهما في محل النصب
ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب
عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ
الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع واما حذف
الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش لا يصغر حذف الجار مع غيرهما قياسا اذا تعين الجار
ولم يلتبس بل يحذفها في غيرهما الا ما شذ ورد كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك
ولا تعزموا عقدة النكاح ان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون
الديار ولا تلزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى
غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه قال تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع اي يبعدون واما لكثرة الاستعمال كما
ذكرنا فيما تعدد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير
اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك المال اي كلت لك وكذا لا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم
وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت
معنى حرمت وكذا اعذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ونبئت الذي اختير
الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة
الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف
بمعنى ذهبت به يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد
كان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس معروف
حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ائتوني بهمزة الوصل
واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان الى واحد تعدى
الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم وراى نحو اعلم واري
والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما
تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا
تقول احفرت زيدا نهرا او تضعيف العين تعاقب الهمزة كثيرا نحو اخرجته وخرجته ويغني عن الهمزة قليلا

وان لم

ما لم تكن العين همزة نحو وخته وقال ذلك في غير الهمزة من حروف الحلق ويجوز ان يجتمع على فعل واحد علة من حروف الحلق
اذا كانت مختلفة نحو خرجتم من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعل التفضيل
قوله والى اثنين كاعطى وعلم **اقول** يعني ان المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا
كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما
وعند الكوفيين ان ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال لا يجوز حذفه
وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا او اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين
المنصوبين **قوله** والى ثلاثة كاعلم واري **اقول** تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما
من افعال القلوب اعني علم واري وعند الاخفش تنقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا
فتقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا الحكم
في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا الجبة واجعلتك زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية
نفس الاخبار هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص فانه كان صريحا او بطيئا او غير ذلك من
صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك
واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما عرفت في باب المفعول
به فظهر بهذا ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر مخصوص وان خبرا في قولك اخبرتك
خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوب على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ
الخبر هاهنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر هاهنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل
احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك
زيدا قائما كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتقدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما
فانا مخبرك ان زيدا قائم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف
الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله
قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكرنا بل هو بمعنى المفعول به
والقول الخاص بخلاف قلت قولا سديدا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين
بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه **قوله** فهذه مفعولها
الاول كمفعول اعطيت **اقول** اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كمفعولي
مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما
غير الثاني فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيتك زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا
تذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر
الثاني والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب
وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر اولها وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد
من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج
مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول كما انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن

الذي

افعال القلوب

السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال
اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى **قوله افعال القلوب**
ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب
الجزءين **اقول** اعلم ان الجملة التي تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا
فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ
فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود فيها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل
عليها في جزئيها المتعلق معناه بمضمونهما فلا تدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان دخل من المسند اليه
تعذر عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع المسند اليه فلا يرفع به الفعل الذي في الجملة
الفعلية ولا يرتفع ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين
مستقلين واذا كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه
بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يبين فيهما اثر الفعل الداخل
على اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت من قام
وعلمت اي يوم سرت وايهم رايت بنصب اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم تقول الذي يطلبه
الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ
تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم نجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فكيف
يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا نجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني
لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى
المبتدأ ففي كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحدث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما
الصائر هو قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن
ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والضحى ونحو ذلك التوقيت
ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل
على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولة كما يجيء في بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا
الجزءين لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي فكما لم يدخل على
هذين الجزءين لفظة ان الجاعلة للجزءين في تقدير جزء واحد ولم تدخل الجزءين اللذين بعد كان واخواتها
وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزءين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها
فافعال القلوب على ضربين اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب
غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وولها الاسمية مجردة من ان نصبت جزءيها فان كان حجا
بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان
لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية
غير مصدرة بان ويستعمل أرى الذي ما لم يسم فاعله من رأى بمعنى علم لا ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل حجا
علم وان كانت اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت

وقامعوا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب
جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم يخصون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين
ويستعمل دري بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة
بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغي رشدا ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر
كذا فلا تقول له تعلمت بل علمت وان كان دري بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشيء اي تكلفت علمه فليسا من
هذا الباب فعلم بنصب الجزاين اذا لم يقصد بان واما الظن فهو الطرف الطاهر مع احتماله في بعض المواضع
لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه وقد تجيء بمعنى اتهم
فتنصب مفعولا واحدا او بمعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن السيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به
انه فعل شيئا وكذا التهمة واما للاعتقاد الجازم في شيء على انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى
فان كان بالمعنى المذكور وليته الاسمية المجردة عن ان نصبت جزئيها نحو رأيت زيدا غنيا كان في نفس الامر
غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين
خرجوا مضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى كالعمر وقد تلحق رأى الحلمية برأى العلمية في نصب المفعولين
قال تعالى رأيتهم لي ساجدين واما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا
كان بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اظنه فقيرا فبان غنيا وقال
تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشيء
على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد تستعمل في التحقيق قال امية الله موفك لك
ما زعموا واما الاصابة الشيء على صفة لزمان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا
لا تخرج عن هذا الا انه قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه
كقوله تبتليه ونضل ونحو ذلك كانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله وكذا
يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال
الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني
جامدا يحصل منه مصدرا فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت بعدهما الفعلية
في الندرة فضمير الشان مقدر وقبلها الضمير اسميه نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول زيد وبعض
هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا او علمت خروج زيد
اي عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيره • مني بمنزلة
المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليهما
تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا ابا في افعال القلوب قال الاندلسي
لو جاز قيام لفظ ذلك وهذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشيء لان مفعولي باب علمت بتقدير
المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد بكل حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة
بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع

ظنك

ظنك قال تعالى يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير
الحق كما في قوله فلا تظني غيره **قوله** تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه
وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه فهي في قولك علمت
زيدا قائما علمك بالقيام الذي مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن
قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا
توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق
بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعو
لها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى اخر يتعدى الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت
بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت **اقول** قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف
باب اعطيت • اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتجعلهما
نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم
ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة
فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقال باي كتاب ام باي سنة هذا ايضا
من خواص هذه الافعال فاما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا
وحذف المبتدأ او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد
اذ مضمونهما هو المفعول به على الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة مع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول
الثاني فكما في قوله • فلا تخلنا على غرائك انا • طالما قد وشى بنا الاعداء • اي لا تخلنا اذلة على اغراء
الملك بنا **قوله** ومنها انه يجوز فيها الالغاء **اقول** الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال
العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق
كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل
نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد
فمعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة
المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء اختياري لا ضروري والتعليق ضروري
وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها
وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى
الفعل الملغى معنى الظرف في نحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ومع الظرف لا يلزم كون الكلام
الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة
وعامل النصب لفظي فمع تقدمه يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا

في حد الاعراب ان تراخيهما ضعف فمع تقدم عامل عليهما غيرهما يعلقهما ومع ذلك فقد جا قوله كذاك أُدِّبتُ
حتى صار من خلقي • اني وجدت ملاك الشيمة الادب • وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها • وما إخال
لدينا منك تنويل • وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج
وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق وتقدير اللام
مقدرة كحذف ضربون وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك الضمير
في غير ذلك من نواسخ الابتدا نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء • فعلى هذا
الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقبح القبح في متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم
الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر
جاز الالغا بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اي فعل القلب
تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين
اسم الفاعل ومعموله قال • ولست بمقر فاطمين اخال حتى • بنا الفاصي الحطب الوقود • وبين معمولي ان نحو
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف
عليه كجاني زيد واحسب عمرو وتوكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتنا
بحال ذلك العامل والالغا ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير
او اسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او اخبت
ذاك قائم وتصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق
نحو ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغا فواجب مع التوسط او التاخر نحو زيد
قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر
واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر •
وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغا الفعل واعماله متوسطا
ومتاخرا لكن الالغا قبيح لما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف
الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظننت ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في
باب المصدر وهو كما لو حذف جوازا يجوز الالغا متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد
قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر
لقيامه مقام الفعل لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغا والاعمال توسط او تاخر لا يجوز
ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول
المطلق **قوله** ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام **اقول** التعليق ماخوذ من قولهم امراة
معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد
قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة
المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا **قوله** بحرف الاستفهام **اقول** المعلق قد يكون حرف الاستفهام

وهو

وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيهما كما يأتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله لنعلم
اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت
غلام من عندك وقد تكون لام الابتدا نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرفا النفي وهو ما وان ولا
نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتدا
وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فاذا نفيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية قطعا
لاصل هذه الحروف وان كان في تقدير المفرد واما دخول لام الابتدا في المفرد في نحو ان زيدا القائم
فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجي واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة
اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جا في خبرها لام الابتدا نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل
الا مع المكسورة كما يجي واما اذا تجردت عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل
القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك جعل ان مع خبرها فالمصدر
معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت
لتاتين منيتي • ان المنايا لا تطيش سهامها • فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده الكلام لان
فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسم اليك مع
الصدود لاميل • وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجي بعده ان المكسورة نحو علم الله
انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الفعلية نحو علمت من عمرو وعلمت ايهم ضربت بنصب
ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها
اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي
يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم
عقيبي والمنصوب ايضا خبر مقدم ولكنه ظرف واذا اصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى
ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه
عنه ايضا كما عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس
بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا اما هو قايما مع ان المعنى علمت ما زيد قايما واما قولهم ارايت
زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى
ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة
او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشي وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي
كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية والكاف
ليس بمفعول كما يجي بل حرف خطاب ولابد بعد ارايت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام
ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله
بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا
الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد تكون

معنى ارايت

الجملة المتضمنة للاستفهام جوابًا للشرط كقوله أرأيتكم إن أتاكم الآية وقوله أرأيت الذي ينهى عبدًا إذا صلى
إلى قوله ألم يعلم وقوله أرأيت إن كان كرر أرأيت للتأكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لأنها مستأنفة
لبيان الحال المستخبر عنها كأنه قال المخاطب لما قلت أرأيت زيدًا عن أي شيء من حاله تسأل فقلت ما صنع
فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولًا ثانيًا كما ظن بعضهم وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت
الذي بمعنى أخبر لأنه لما صار بمعنى أخبر كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية عن شيء النجاك فاستغني بتصريف
الكاف للتثنية والجمع والتأنيث عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الأحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب
مذكرًا أو مؤنثًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا وفاعل أرأيتك التاء لا أنت المقدر في نحو رويدك لأن مفعوله
بقي منصوبًا على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرني نحو أرأيت زيدًا ما صنع فلا مانع من بقاء فاعله أيضًا
وقال الفراء الأولى الإسناد عن التاء إلى الكاف وهو مثل مذهبه في نحو رويدك والنجاءك كما مضى
في أسماء الأفعال أعني أن الكاف مرفوع المحل فإذا أردت بأرأيت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف
تصرف المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفهما نحو أرأيتك زيدًا وأرأيتكما الزيدين وأرأيتكم
الزيدين وأرأيتك هندًا وأرأيتكما الهندين وأرأيتكن الهندات واعلم إنك إذا قلت علمت من قام
وجعلت من إما موصولة أو موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها وإن جعلتها استفهامية
فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت أي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك
ذات القائم وأنه زيد مثلًا وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولًا لما تقدم لفظه عليها
لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت إذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه
أعني زيدًا وأما إن كانت موصولة أو موصوفة فالعلم واقع عليها كأنك قلت علمت زيدًا الذي قام
ويتبين الاستفهام من غيره في أي لكونه معربًا تقول في الاستفهام علمت أيهم قام برفع أي وإذا
كان موصولًا قلت علمت أيهم قام بنصبه وليس أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيد أيهم
قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض وذلك لأن علمت المقدم على الصدر يفيد أن قائل هذا
الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين لما ذكرنا أن العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان أي
لاستفهام المتكلم لكان دالًا على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه لأن أيهم قام استفهام عن مشكوك فيه
هو انتساب القيام إلى معين ربما يعرفه الشاك بأنه زيد أو غيره فيكون المشكوك فيه إذن النسبة وقد
كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول أداة الاستفهام إذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم
والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو انتساب القيام إلى أي شخص هو وذلك الشخص في قولنا
زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدًا قائمًا أو علمت قيام زيد لأن المتكلم
قد يكون له داع إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع إلى التصريح به كقوله تعالى
وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه
لا أو نعم بعد فعل القلب نحو علمت أزيد قائم أو هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه
ههنا انتساب القيام إلى زيد أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأم ومع أسماء الاستفهام
انتساب الفعل إلى هذا المعين أو إلى أحد الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز

علمت

علمت أزيد قائم أو عمرو وعلمت هل زيد قائم أو عمرو وجوابهما لا أو نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا
نسبة القيام إلى واحد من المذكورين أو عدم النسبة إليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك
فيه ويستفهم عنه ويمنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا أو نعم بعد فعل القلب مستندًا إلى أن مضمون
الجملة الاستفهامية لا يصح أن يكون متعلقًا للعلم إلا بتأويل وهو أن يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا
الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بأم وبأسماء الاستفهام شيء معين منسوب إليه الحكم
المذكور في الاستفهام فمعنى علمت أزيد قائم أم عمرو علمت أحدهما بعينه على صفة القيام لأنه هو الذي يقال
في جوابه وكذلك لأن جوابه إما زيد أي زيد قائم وإما عمرو وأما إذا قال علمت هل زيد قائم فليس جواب
نسبة القيام إلى زيد أو نفيها حتى يقال إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها وإنما جوابه نعم أو لا وليس
فيه النسبة والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة والجواب عما قالوا إنا لا نسلم أولًا أن مضمون الجملة الاستفهامية
لا يكون متعلقًا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح أن يكون متعلقًا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت
أيهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا إن نعم أو لا في الجواب متضمن لمعنى النسبة ونفيها أيضًا لأن المعنى بلى زيد قائم
وما زيد بقائم فيحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم أن جميع
أدوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور أي لمجرد الاستفهام لا استفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه
لأحد الجانبين على الآخر ليبين المشكوك فيه نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو ونسيت أو ترددت أقوم
أم أقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم
كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع أفعال الحواس الخمس كلمست وأبصرت ونظرت
واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت أزيد يأتيني أم عمرو وقد تضمن الذي يلي التفكر كقوله تعالى
يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب أي متفكرًا أيمسكه أم يدسه
وفي نهج البلاغة يتخالسان أنفسهما أيهما يسقي صاحبه كأس المنون أي متفكرين أيهما يسقي ولم يسمع مثل
ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجوزين على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الأفعال نحو ضربت أيهم
في الدار وقتلت أيهم في البيت وقد مضى ذلك في الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمك
أقائم زيد أن تنوي بعد القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين أو تضمن السؤال
معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما مضى بعد من مذهب الفريقين
فنقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وهي إما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض
وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو أي شككت في هذا الأمر أو
في موضع مفعول تعدى إليه الفعل بنفسه لأنه لا يقتضي الفعل إياه وضعًا وأما التضمين ما يقتضيه
والأول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل إما أن يطلب مفعولًا واحدًا نحو عرفت هل زيد في الدار
فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله أي عرفت هذا الأمر وإما أن تطلب أكثر فتكون تلك الجملة إما
في مقام الأول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار أو في مقام الثالث وحده نحو أعلمتك زيدًا أبو من هو
أو في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدًا أبو من هو وكذا قوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين لأن أدرى
يتعدى إلى مفعولين كأدريتك الحق وإن كان بمعنى علم وأما الثاني أي المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا

انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى المفعول لتضمينه معنى
تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقائم هو ام قاعد اي تعرّف هذا الحكم بالنظر
اليه وزعم زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه
في نحو اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا الو
سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذ السلطنة عليه وكذا ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع
نعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم نجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب
تضمينه معنى التعرف نحو امتحنت هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا اهل هو
في الدار اي تعرفت كونه في الدار باحساره وكذا قوله تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرساها اي يتعرفون
وقت ارساها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل
وانه مفعول الفعل المضمن وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد اهل هو قائم
اولا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب
بدلا من الحال وكذا اعرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيد هذا او قد اوجب الاخفش ان
زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتدا فلا يدخل الماضي كما جئ
في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم وأما الالغاء والتعليق
في اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة
اليهما كما جاز ذلك في علم وارى تقول اعلمك ازيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما وزيد
اعلمك قائم وزيد قائم اعلمتك وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة
اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الالغاء وهو تعليقه واذا
بنيته للمفعول جاز والذي ارى انه لا منع في الالغاء والتعليق سواء بني الفعل للفاعل او للمفعول وقال
ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال
في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة وليس
ما قاله بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم
اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعولين
وايضا المعمل بمعنى الهمزة اي التصيير والملغى او المعلق اصل اعلم فالملغى غير المعمل واعلم انه لا خلاف
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها
ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظة هب بمعنى احسب ورأي
الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظة
هب بمعنى احسب ورأي الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما
وقال تعالى اني اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورأيتماك تقول كذا وقد يجري مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا
على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع واما لا يجوز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون

موثرا

موثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول
في المظهر ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم تقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا
وان تخالفا لفظا لا اتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافتها الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما اي نفسه واما ان كان
احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع
بعدهما نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل
والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز
المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم
جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال القلوب
ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت
ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحة
موضوعة لهذا المعنى فقولك اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها
الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقتصر نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت
لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا او مسندا اليه هو انصبتهما كما في حسبت زيدا قائما او لم
تنصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المتحدين بان
هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدرا والاخفش يجعل
ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا
ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا
تقول ان ان مع جزئيها ساد مسد اسمين لهما مفعولا افعال القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع
جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما جئ في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين
المنصوبين في علمت زيدا قائما سادان مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر
بلا الة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير
افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير منصرف
ورد وترك وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة
صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين
في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول
بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر
الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما

هو المفعول لصيّر كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بنا على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز
نصبه بهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي أصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا ينصبان الا
بما كما ذكرنا في اول هذا الباب واما القاصيّر ومرادفاتها وتعليقهما فلم يأتيا كما أتيا في افعال القلوب لأن
ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في المحل
كجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد أن لم يكن ومرادفات صيّر قد تخرج من هذا
الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعله
راجعا وترك اي خلّى وتخذ واتخذ اي اخذ واما الآن فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بمعنى صير وذلك
لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكاين الى الكون
وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله
تعالى وضرب الله مثلا عبدا او نحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول
اي جعله مثلا وصاغه من ضرب الخاتم واللبن ويجوز أن يقال معنى ضرب مثلا اي بيّن فهو متعد الى
واحد والمنصوب بعده عطف بيان قال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه
نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة
كقوله غادرته جزر السباع فالحاق غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال
القلوب وغير مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي
سمعت قولك ويجوز تقدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا فاذا عمل في المبتدا والخبر لم يكن
الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي
لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا • فقلت لصيدح انتجعي بلالا •
بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف
منه والاصل في استعماله أن يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم
او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام
متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام لا لم يكن حكاية والذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم وقل
زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد واما جملة والجملة اكثر ونحو غدا والمقصود من الجملة الواقعة
بعده المراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها
موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي
هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لانه ربما يتعسر
اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوزوا تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا
كالباري تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شي من اجزا
الكلام اجرا المثل هذه الجملة مجرى محكي اصلها اي المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية
عمن قال زيد قائم قال فلان عمرو زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة الالسن
باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد

هو قايم

هو قايم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غايبان ومنه قوله
تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما في
معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع لكونها
مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم في باب اعلم واري والدليل عليه اضافة اسم الفاعل
اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقه على تلك الجملة انها مقوله وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في
الموضع المشار اليه واذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت
انا زيد قائم او لفظا اخر وقد يقع المفرد بعد القول على احد خمسة وجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة
فقط ويعتبر ذلك بان يجعل مكانه ذلك المفرد جملة ثم يحمل المفرد عليها كما تقول شيا قلت كلاما حقا او باطلا
او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد
لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة
او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا كما تقول زيد لفظ
وزيد قائم لفظ ونصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى وليست ايضا جملا
مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن
مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته مع رعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا
واما نادوه فيجب الحكاية اولا لا ذكرنا في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود
به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام
قال اذا اقبلت قلت دباءة اي هذه دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به
عن الجملة كما يقال قال فلان يقريك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال
سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا بفعل محذوف اي سلمنا سلاما
فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجملة
على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه
كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قائم قال نادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي • وعند البصريين
القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير
اخبرته وقلت زيد قائم ونادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام
كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما
تسل من قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤوا بمذق هل رأيت
الذيب قط واعلم انه قد يجي القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سوا كان ذلك الاعتقاد علما
او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فتلحق بالظن في نصب المفعولين وليس
بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى
الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيد قائما فتجيب اعلمه قائما بالتيقن فهو
اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب

لا يجوز هذا الالحاق لا يشترط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون
المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر
ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف
نحو اقدامك تقول زيدا قائما او بالشرط تقول زيدا اضا وقا او باحد المفعولين نحو اجهالا تقول بني
لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشرائط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ويجوز عندهم
الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط **قوله** ولبعضها معنى آخر **اقول** بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت
احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي مخيلا وزعمت به اي كفلت وهذه
الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة **قوله** وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت **اقول** قد
ذكرنا انه اذا تعدى وجدت وعلمت الى مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المضاف
المعروف مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما
بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين **قوله الافعال الناقصة** ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما
زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة
تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما
اقول انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انما سميت ناقصة لانها تدل
على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق
وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله يجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم تعين
بالخبر ذلك الحصول بتعيين الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد
مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة
اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان
معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان
مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق
عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او
الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا
اخواته وليس الدال على الانتفاء فانها تدل على حدث لا بد له من الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها
ناقصة بالمعنى الذي قالوه **قوله** ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **اقول** كان ينبغي ان يقيد الصفة
فيقول على صفة غير مصدره فان زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال
التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا
متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا
متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم تحصل **قوله** لتقرير الفاعل

الافعال الناقصة

على صفة

على صفة اي جعله وتثبيته عليها **قوله** كان وصار الى آخرها **اقول** لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل
زيد عالما اي صار عالما كاملا وقال تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الا
التي ذكرها المصنف ونقص منه فالذي زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها في الاصل
بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها
ان تستعمل تامة فتتعدى بالى الى ما هو متصف بالخبر نحو الى ان غدا بيت نحو صار الى الغنى شرعي كلها بمعنى كان بعد
ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه ذلك الفعل صير كائنا بعد ان لم يكن فعاملها في الحقيقة
بعد صيرورتها ناقصة تنصب خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك
المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل يجوز
استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال قصرنا الى الحسين وزدنا كلاثنا وردت فقدك ضيعة
اي ازلال وقال ايقنت انه لا محالة حيث صار القوم صائرة اي مكان انتقال القوم منتقل وقال
تعالى ظن ان لن يحور بلى لا بد في التامة ان يليها لفظة عن والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال
من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا
بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما فتئ وما انفك
وما ونى وما رام من رام يريم اي برح واصل ما زال وما برح وما فتئ واخواتها وما فتئ وما انفك ان
تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الآن متصف بخبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال
زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها حطت بمعنى كان دائما فتنصب الخبر نصب كان وانما جعلت معنا لانه
اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وزال ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه
فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك وزمت بابك ومن بابك واصل ونى فتر فكان الاصل
ان يتعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل
ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات وانما
قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق
هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب
لجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض
فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بوقوعه اي وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص
لم يكن يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي تقيد الاثبات به غير الجزء الذي تقيد به النفي فلا
يتناقضان فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل
اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض
احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين **فحصل** من هذا
كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي

النفي اثبات دايما وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه حرف النفي بمعنى كان دايما بل ذلك
موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاي ولا ما ازول اميرا او ما زال
الناقص واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما زال يزول كقال يقول وقوله زاله يزيله اي فرقه من ايا فلنا
وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلها كود وزول فنقلوا كسرة
الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما تفعل في المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد
يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما النفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى لن ابرح الارض وما ونى في
امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال وما فتئ او ما افتا فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه في
قولك ما زلت بحتى فعل مفعول بدو الاولى ان تقول هو الخبر اي ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوات
اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جا بعدهما مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا
يعارض الريح هافيا **اقول** اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى اغدوا على حرثكم وراح بمعنى مشى
في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامها واما نحو قوله يروح ويغدو
ذاهبا يتحمل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى
يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جا في ما جات حاجتك
اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مونثا كما في
من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم جات وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن
عباس رضي الله عنهما حين جا اليهم رسولا من علي رضي الله عنه ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بقعد اعني جا وقعد الموضع الذي استعملتها
فيه العرب قال ويطرد بعضهم وقال المصنف واتخاد الاولى طرد جا في مثل جا البر قفيزين وقيل هو حال وليس
بشي لانه لا يراد ان البر جا في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما
يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد
كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة **قوله** تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها **قوله** فترفع الاول وتنصب الثاني
اقول تسمية مرفوعها اسمها اولى من تسميته فاعلا لما اذا الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر
مضافا الى الاسم ولهذا الاتحاد اخبارهما فالتاحد في خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم
كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه
فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما تقدم وامن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول
قوله كان تكون ناقصة لثبوت خبرها دايما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة
بمعنى ثبت وزايدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار
وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعله ومن ثمه احتيج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا
اقول شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجي بعضها تاما او زايدا قال فكان تكون ناقصة

لمعنيين

لمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او مستقبلا
وكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر
في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا او وهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب
كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نايما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان
زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المصنف دايما
او منقطعا رد على قول القايل يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى
صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها **قوله**
ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فترتفع
المبتدا والخبر بعدها منصوبي المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها
ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان
الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان او اول مفعولي ظننت نحو انه زيد قايم وظننته
زيد قايم وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها
مصدر الخبر مضافا الى الاسم فهذا تمامها وان عمل الناصب للمفعول وعمل الناصب للمفعولين فيهما بمعنى
واحد وتقل ان كان تجي بمعنى كفل وغزل **قوله** وزايدة اعلم ان كان تراد غير مفيدة لشي الا محض
التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في لغة العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب
وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زايدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا
حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق
في لجة غمرت اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام وكذا اذا دلت على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما
كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان [illegible]
ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا وفي تسميتها زايدة نظر لما ذكرنا
ان الزايد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زايدة مجازا لعدم عملها
وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زايدة لانها كانت تعمل لا لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث
المقيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه
من الحدث لا للزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لاغنا الخبر عنه
فاذا جردتها لم تبق الا للزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فتبقى كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا
جاز توسطها وان لا يقع عينها فيه حتى الظرف تشبيها لالحاقه بالظروف التي يتسع فيها وتقع بين ما
التعجب وفعله وبين الجار والمجرور وغير على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة
عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو هوس اذ لا معنى
لقولك ثبت الثبوت وقوله بما لك من بلك القلوم يد اي [illegible] المصدر بمعنى اسم الفاعل ومنه
ابو علي على انه لا فاعل لها على ما اخترنا نعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا
كانوا كرام كانوا فيه ليست بزايدة كما ذهب اليه المبرد وانما افادت ذلك ثبوت فاعلها بل لنا خبرها في

جيران كرام كانوا. وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى ولعلها لفظا
شرا علم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا ينفعان اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول
والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما الصدر وينفعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك الحضر
الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقا زيادة مضارع كان في قول حسان
كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل وماء **قوله** وصار للانتقال
اقول هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فتفيد ثبوت
مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن **قوله** واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة بازمانها **اقول** هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير
اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمسا والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه
صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المسا وكان في الضحى
فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزماني الفعل اعني الذي
يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن
الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال وتكون تامة كقولهم اصبحنا
وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمسا ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل لانها كل منها على الزمان
وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب كما زيدت كان في لفظين وهما ما اصبح بردها وما امسى ادفاها
ورده ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكاه
الاخفش لكل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح والمسا والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا
للماضي **قوله** وظل وبات الى اخره **اقول** يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن
مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بصيغته
اي الماضي او الحال او الاستقبال وتصرفه ظل يظل ظلولا قال الواحدي ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك
تكون تامة بمعنى طال او دام نحو دام الغمة عليه وقوله بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن
هم زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمن الماضي مصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات
كباع يبيع وهاب يهاب وتجي تامة بمعنى اقام ليلا او ترك سوا نام او لم ينم كما في كلامهم سمر وبت ولها
جا ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من ملاحظة الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا
واما مجي بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جا في الحديث بات بمعنى صار وهو اين باتت يده قال لان النوم
قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انما خرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل **قوله**
وما زال الى اخره **اقول** قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دائما نحو ما زال زيد اميرا اي استمرت
الامارة ودامت لزيد منذ قبلها واستعمالها دائما نحو وقفت اللوح الذي قيامه به فانه لا تبرح كذلك **قوله**
ويلزمها النفي **اقول** ان كانت ماضية فبما ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى
ان لا يفصل بين لا وما دام بينهما بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا
امس وذلك لتركب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة شاذ وليس

بين

مكي مح

ماحذف

مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا وفي دهماء زالت لان حذفها لم يسمع
الا من مضارعها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ
وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم
ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها وتكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب
من حيث المعنى لا تتصل اداة الاستثنا بخبرها لان الاستثنا المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في
بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا تجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم
واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات
وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا تجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد
لامتناع تصدر الا كما مر في بابه **وقد خطئ** ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف
او نرمي بها بلدا قفرا **واعتذر** بان تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف تتعلق
بمناخة بجعل الخسف كالارض التي يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع او نرمي عطف على مناخة نحو قوله
تعالى صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجوه
ان كان العامل في الحال ما ينفك احدها ان المفرغ قل ما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال
في مثالنا والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر
في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت
كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه سيبويه خلافا للاخفش **والثالث**
ان المستثنى اذن يكون متقدما في الاستثنا المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب
الاستثنا **قوله** وما دام لتوقيت امر الى اخره **اقول** اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل
ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد
وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو نايما **قوله** ومن ثمه احتاج اي ومن اجل كونه
توقيتا للشي يكون ظرفا لذلك الشي والظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او
تقديرا لغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة
دوام قيام زيد **قوله** وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا
تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة
على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على
الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله ثم
ما الحكم لليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم الا في باب
المضارع واصل ليس ليس كهيب لا تقال كلم في علم وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم اليا اذ لم يجي من
فعل معتل العين باليا والزموهم تخفيفها بالاسكان ولم يقلبوا ياءها الفا كما هو القياس في هاب
لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح اليا اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا

وجمع مح

فلا يقال في ضرب ضربت وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه
حرف اذ لو كان فعلا لكان مخففا من فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت لكن جاز
أن ذلك لمفارقته اخواته وعدم التصرف قال واما الحاق الضمير به في لست ولستما فللتشبيه بالفعل
لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء هاءا وهاؤم وهائي هاءا هاؤن
مع كونه اسم فعل للتشبيه بالفعل **قوله** ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلاثة
اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف
فيه وهو ليس **اقول** ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا
ذلك في الموصولات **قوله** من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف ومما لم يذكر من الافعال
يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها لما ذكرنا
في الموصولات وكذا لا يفصل بها عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال
فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الناقصة
وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا وبقي
والفصل بينهما وبين الفعل. ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم
يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال
فلم يجوزه احد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز
ما قائما كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي
نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا
في ما ويجوز تقديمه عليهما اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها حرف
كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها
لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولذلك
ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك
فانك تقول زيدا لن اضرب والفعل لا يتقدم على لم ولن ولا ممتنع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف
لليس فان الافعال تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة
على مبتدا واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدا ولا على مبتدا لازم التصدر كاسما الاستفهام والشرط
ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتدائية لكونه في المثل كقولهم الطعن
يظأر او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزم
الابتدائية لكونه بعد لولا واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية
ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا تقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال
كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن

الماضي

الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول
في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبار
طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة
لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه
غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر
تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه فكان ثابتا عند المتكلم مشكوكا فيه
بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام
المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار
اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في
اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر قال وكوني بالمكارم
ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع
طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى
الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام
تقدمت على جملة اخذت منها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل اخبار حتى يلزم تناقض الكلام فان
قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد **قلت** ان كلمة
الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز في
اسماء الاستفهام اخبار هذه الافعال اذا لم يكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى
ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واين لم يزل عمرو واي وقت لم يكن محمد
ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعا ذلك بناء على المنع من تقدم خبر ليس
عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة
فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ونفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او
قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقدمه على كان واخواتها
ان لم تصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا
كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا
ان دخل على الاسم الا نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره
عن الخبر اذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندك
انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تأخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار
الشأن في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب
توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل
كهل واسما الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا تفصل هذه الكلم عن الفعل
كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها

فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قايماً كان زيد وأقايماً كان زيد ولا يجوز تقديمه
عليهما ويجب تأخير الخبر أيضاً عن الاسم إذا تأخر مرفوعه نحو كان زيد حسناً وجهه فلو قلت كان حسناً
زيد وجهه أو حسناً كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالأجنبي وأما إذا
تأخر منصوب به فيجوز على قبح إذا لم يكن المنصوب ظرفاً نحو ضارباً كان زيد عمراً إذ المنصوب ليس كجزئه أما
إذا كان منصوبه ظرفاً فإنه يجوز بلا قبح نحو ضارباً كان زيد اليوم أو في الدار إذ الظرف متسع فيهما
والزم بعضهم تأخير الخبر إذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها أو تقدمها والأصل الجواز **ولا** يفصل عنده
بين كان وأخواته وبين المرفوع بشيء من معمولات الخبر إلا بالظرف والجار نحو كان لماملك زيد جالساً
وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنبيات إلا بالظرف وأما
العامل قوياً جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط أن يكون فصله بغير الظرف أيضاً نحو عمراً كان زيد
ضارباً وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه إذا لم يتصل
فجوز في المتصل نحو كان زيداً ضارباً عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيداً عمرو ضارباً وما أوهم خلاف
ذلك فقد رفعه البصريون بضمير الشأن اسماً لكان وأخواته نحو كان زيد الحمى آخذاً وكان زيداً آخذ
الحمى **قال**. قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا. ويجوز في البيت زيادة كان
واعلم أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول
الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ **قال**. ما دام فيهن فصيل حيا. وتقول ما كان أحد مثلك وكذا في
باب إن قال. وإن شفاء عبرة مهراقة. كذا أنشد **سيبويه** وقد يخبر في هذا الباب وفي باب إن بمعرفة
عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق إعرابي الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا
أن **سيبويه** قال في من زيد إن من مبتدأ وزيد هو الخبر وقال الزمخشري لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة
إلا في ضرورة نحو **قوله**. يكون مزاجها عسل وماء. وقال. ولا يك موقف منك الوداعا وقال
ابن مالك بل يجوز ذلك اختياراً لأن الشاعر أمكنه أن يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وأن يرفع مزاجها
على إضمار الشأن في كان كما في الرواية الأخرى ولا خلاف عند مجوزه اختياراً أيضاً أن الأولى جعل المعرفة اسماً
والنكرة خبراً الأخرى أنهم قالوا أن أولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان حجتهم إلا أن قالوا مع كونهما
معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر وإنما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم
اللبس في باب كان وإن وأورد **سيبويه** للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة **قوله**. أسكران كان ابن
المراغة إذ هجا. تميماً بجوف الشام أم متساكر. وقوله. فإنك لا تبالي بعد حول. أظبي كان أمك أم حمار.
وقوله. ألا من مبلغ حسان عني. أطب كان سحرك أم جنون. ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو المضمر
وهو معرفة وأجيب عن **سيبويه** بأن همزة الاستفهام في أظبي وأطب وأسكران دخلت على اسم مرفوع
بعده الفعل المسند إلى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل وولي فاسم كان إذن نكرة
ورد الجواب بأن أم المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً لم يلهما
المستويان **وأجيب** عن رد الجواب بأن الفعل لما كان محذوفاً وجوباً لأجل المفسر كأنه معدوم
وأيضاً فإن استواء ما وليا هما قد لا يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف. **هذا** ونحن قد ذكرنا

نصب

في المنصوب

في المنصوب على شريطة التفسير أن المرفوع إنما يفسر رافعه بظاهر إذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة
للفعل نحو إن امرؤ هلك وفي قولنا لخاصة أظبي كان أمك أم حمار الأولى أن ترتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب
العطف أن بعد سواء ولا أبالي لا تدخل همزة التسوية إلا على الفعل وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه
بأن الضمير الراجع إلى المنكر فهو منكر ورد جوابهم بأن الضمير الراجع إلى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ
نحو ضربت رجلاً وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه **والجواب** عن الرد أن الضمير إذا عاد إلى نكرة مختصة
بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته وإلا فهو نكرة نحو رب رجل ضربته أم امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرة

ت

المفسرة للضمير في الأبيات الثلاثة غير مختصة فالضمائر إذن نكرات **واعلم** أن ليس من بين أخواتها تختص
بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيراً كقوله إنما جزى الفتى ليس الجمل أي ليس الجمل جازياً
وقيل بل حملت على إلا فصارت حرف عطف مثلها وجميع الأفعال متصرفة إلا ليس ودام ولتصاريفها
ما لها ولا تستعمل لما زال وأخواتها مصدر واسم فاعل إلا نادرين لأنها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل
على المفرد وقد تحذف لام يكن للجزم تشبيهاً لنونها بالواو فتحذف مع أنه قد حذفت قبل حركتها للجزم
وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك مغيراً نعمة كما حذفت كسرة لم أبال فقيل لم أبل بعد ما حذفت
منه الياء لكثرة الاستعمال أيضاً قال سيبويه إذا لاقى نون يكن المجزوم ساكناً بعدها لم تحذف فلا تقول
لم يك الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد وأجاز يونس وأنشد أبو زيد في نوادره
لم يك الحق على أن هاجه. رسم دار قد تعفى بالسرر. وقال **السيرافي** هذا شاذ قال **سيبويه** تقديم الخبر
إذا كان ظرفاً مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقراً بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لأن ناصبه
هو استقر مقدر وقبله فقولك كان في الدار زيد أي كان مستقراً في الدار زيد فالظرف مستقر فيه
ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر
لأنه إذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالساً عندك وأما قوله تعالى ولم يكن له كفواً أحد فإنما قدم
اللغو فيه لأنه معتمد الفائدة إذ ليس الغرض نفي الكفء مطلقاً بل نفي الكفء له تعالى فقدم اهتماماً بما
هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظاً **قوله أفعال المقاربة** ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو
أخذاً فيه **أقول** الذي يليه أن عسى ليس من أفعال المقاربة إذ هو طمع في حق غيره تعالى وإنما يكون الطمع فيما
ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز أن يقال معناه رجاء دنو الخبر
كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف أي أن الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله أن يشفي
مريضي أي أرجو قرب شفائه وذلك لأن عسى ليس متعيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول
مضمونه مطلقاً سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعيد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي
صلى الله عليه وسلم أن يشفع لي فإذا قلت عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقاً
وكذا في عده طفق ومرادفاته من أفعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لأن معنى طفق زيد يخرج
أنه شرع في الخروج وتلبس بأول أجزائه ولا يقال إن الخروج قرب ودنا من زيد إلا بعد شروعه فيه لا قبل
القرب قلة المسافة بل يصح أن يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء بل فعلى هذا ليس من أفعال
المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر إلا كاد ومرادفاته وقول المصنف لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً

افعال المقاربه

فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى
كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى دنو رجا الخبر او دنو حصوله او دنو الاخذ فيه
وليس عسى لدنو رجا خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر
بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي اي ان عسى لمقاربة الفعل في الرجا اوضح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا
المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحال لا يستعمل فيه [illegible]
الاحتمالات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول فلهذا بين الخبر وحصوله
تناف لان القريب ما لم يحصل بعيد **قوله** فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج
زيد وقد تحذف ان **والثاني** كاد تقول كاد زيد يجي واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل
يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وبقول ذي الرمة اذا اخبر الناي المحبين لم يكد ۔ رسيس الهوى من حب مية يبرح **والثالث** جعل وطفق
وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال **اقول قوله فالاول عسى** اي الذي لرجا مضمون
الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق والطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى الحرف اي انشا الطمع والرجا كلعل والانشاآت في الاغلب في معاني الحروف
والحرف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والاسمية نحو انت حر فمعنى الانشا عارض فيهما قال الجوهري عسى
من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن
للتعريض لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب
فجا على احدى لغتي العرب لان عسى للرجا واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ۔ ظني بهم كعسى وهم بتنوفة ۔ يتنازعون
جوائز الامثال ۔ اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين
فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد تكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو
عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيتن او نون جمع المونث نحو عسين
وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يرفع
ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم **قوله** عسى زيد ان يخرج **اقول** المتاخرون
على ان عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل فانه خبره استدلالا
بالمثل السائر عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل
خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجري
في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر
نحو عسى زيد صاحب ان يخرج قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا
العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر
لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثراما اما لزومه مطردا في موضع معين
مع اي كلمة كانت فبعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر ككان حتى يلزم كون الحدث خبرا
عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى

لانشا الطمع

لانشا الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شي حسنه حسنا ثم تغير عنه بافادة انشا التعجب وكذا قالوا
اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي
الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر وقال الكوفيون
ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله
ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان تبروهم **والذي** ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى
ان تقوموا قد جا مما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى
ما عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر
في باب البدل وفي ابهام الشي ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشي في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت
صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا
وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونهما حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوعه
ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقا معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه
ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الفرق ان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب
الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انما المقدر حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قوله** وعسى ان يخرج زيد **اقول** اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل
في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان تقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع فهو
في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى
هذا القياس الجمع والمونث وجاز ان تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى
ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا ان جعلنا الفعلين متنازعين في
ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اجنبي اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى
عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني ويجوز ان يكون ان تكرهوا فاعل
عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون
عسى ان يقوموا فان فاعل عسى فيه لا واحد ولا يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كان كاد
منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل
الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة كاد
يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المونث بل هو على اضمار
الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس
خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان في افعال المقاربة الا في كاد وفي الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم
ان مع فعله على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل
فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت
وليتني ۔ تركت على عثمان تبكي حلائله ۔ اي كدت افعل وكذا تقول لم عسى زيد اذا قيل عسى ان تقوم اي لم
عسى زيد ان يقوم ولا يكون المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاصه فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى

تخضر ان يقوم **قوله** وقد تحذف ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه. يكون وراءه فرج قريب.
وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين في
اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عايدا الى اسمها ولا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا
ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت
وقد تستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناها
صار حريا وحريا اي جديرا اي صار خليقا واصلها حرى بان واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس
مع أنّ وانّ ويقال هو حرىً ايضا ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حري على فعيل او حر بكسر الراء كما ان تكون ثنيت وجمعت وانثت
ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق أن مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا
في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر. عسى طيئ من طيئ بعد هذه. ستطفئ غلات الكلى والجوانح. الشين عند
المتأخرين قايمة مقام أن لكونها للاستقبال و الوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية
التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اي بدو سجنه. اطفاء غلات الكلى **قوله**
والثاني كاد **اقول** اي ما وضع لدنو حصول الخبر وهو من كدت تكاد كيدا او مكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي
كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا
يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال
اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد اوشك واولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال
كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قارب قال فاولى بين هاديتين منها واولى
ان يزيد على ثلاث. اي قارب وكاد ولا يستعمل الا مع أن فالظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد
خبر هلهل من أن واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع أن ومجردة و التجريد مع كاد وكرب
اكثر واذا كانت مع أن فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من أن يقوم ودنا اوشك في ان يقوم ثم حذف
الجر على القياس و اوجبوا ههنا حذفها لكثرة الاستعمال فان اما منصوبة او مجرورة كما مر وقد تقع
بعد اوشك أن مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك
لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل استعمال عسى على الوجهين
المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في قولهم
تسمع بالمعيدي واما ان تحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة
الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة وما كدت آيبا ولهذا اضمر ضمير الشأن فيه
في نحو كاد تزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشا
واقبل. وقرب. وهب. وعلق. وجعل. وكانت بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة
المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل
وجعل الفعل من قوله وجعل الظلمات اي اوجد وكذا انشا الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب
في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما

هلهل

هلهل فانما الزم تجريد خبره من أن مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل
هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع
فاستعمل خبره بغير ان استعمال اخواتها **قوله** وكون افعال المقاربة اي كاد ومرادفاتها وافعال
الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم تتقدم اخبارها عليها كما كان تتقدم اخبار
عليه وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن أن دون الاسم والماضي والمضارع
المقترن بأن لان المضارع المتجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث
الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قايما لم يدل على
حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي.
بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت
كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت
هذه الافعال على كان وقصد المعنيان اي حدوث مضمون خبرها وكونها عاملا مشتغلا به وجب ان لا
يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاتها ان يكون
اخبارها كذلك وجواز اقترانها بان لكونها من جنس القرب الذي فيها كافعال الاشتغال والشروع فهي
ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها
اقتران الخبر بان كقوله قد كان من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في جنس الاشتغال واما التزامهم
في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام
زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق
بعسى من المصدر ومن ثم قد تحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليه نحو لعلك ان تقوم **قوله** واذا
دخل النفي على كاد الى اخره **اقول** قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي اما كون اثباته نفيا
فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم فاثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش
وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان
اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل
منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا
ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من الخبر غلط وكيف يكون نفي الشيء
اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي خبر القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو الحق لان نفي القرب من الفعل
ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه وان ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع ذلك
ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالة
على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا
لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد
بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون أي ما كادوا يفعلون اي ما قاربوا يفعلون قبل ذبحهم

هما

وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم أتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها
ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة
هكذا نحو قولك مات زيد وما كاد يموت؟ فقلنا بنفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في
قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد
انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي
كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون او في المستقبل واستدل بكونه في المستقبل ايضا للاثبات
بتخطئة الشعراء ذا الرمة لم يكد الى احد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه
والجواب عن الاستدلال الاول ان قوله وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اي قوله فذبحوها لا من
كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يموت لما لم تكن قرينة واما الجواب عن تخطئة
الشعراء فبان تخطيهم وتصويب ذا الرمة في بديهته يتأتى الدليل المذكور اي ان نفي القرب من الفعل لا يكون
اثباتا له وقد خطأ المخطئين ذا الرمة في تغييره من قال حين سمع تلك الحكاية اصاب بديهته واخطأ رويته
وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى لم يكد يراها
وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش تجوز زيادة كاد **قوله** والثالث **أقول** اي الذي يفيد شروع فاعله
في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرحا وحكى الاخفش عن
بعضهم طفق وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس **قوله** ويستعمل مضارع كاد واوشك **أقول** من بين جميع الافعال
المذكورة في هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك **قوله** وهي مثل كاد في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة
اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب * وقد يجيء شرطية مصدرة باذا
قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي * فانهض نهض الشارب الثمل **قوله فعل التعجب** ما وضع
لانشاء التعجب وهو صيغتان ما افعله وافعل به وهي غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه
ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل وفي
عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير **أقول** قوله ما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع
لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ناهيك به ولله دره واها له ويا لك رجلا
وكاليوم رجلا وويله رجلا ولا ينتقض بنحو قاتله الله شاعرا ولا شل عشره؟ فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان تقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب
بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء **واعلم**
ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل
التعجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو
ما يكون على صيغة ما افعل وافعل به لا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى تسمى عندهم
فعل التعجب **قوله** وهي غير متصرفة **أقول** لمشابهتها بالانشاء الحروف وايضا كل لفظ منها

صار علما على المعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام
فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال **قوله** ولا يبنيان الى آخره **أقول** قد مضى ذلك في باب افعل
التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر حتى يستحق
ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي
الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل وقيل لا يبنى فعل
التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما
اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في
افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب
لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته
فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت ولا
يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع بنائهما للمفعول لكونهما
ماخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل
نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل
الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه
جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل واشهاه من فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت
وان لم يستعمل واشهاه من شهي كما رموت؟ اليد يدا؟ وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني
له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد نحو ما اشد ما ضربت
واشدد بما ضرب ويبنى ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف
وما اعطني له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من
غير فعل نحو ما احنكه من الشاة كما قيل احنك الشاتين اي اكلهما وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل
منها الفعل كما مر ويستعمل منها الفاعل نحو آبل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأسه ويجوز ان
يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندر ما خيره وما شره بمعنى الهمزة
بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهة افعل
التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه
بما يتعدى افعل التفضيل **توهم** غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم
تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا * واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح
افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر **وقد**
اعتذروا للفتح بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقيا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة
فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه
وما نكرة غير موصوفة **واعتذروا** للنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل
المشابه للفعل مضمرا فاعله فوقعه المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولذا تابعه؟ باب عبس؟

اجب الظهر فليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة
لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب
عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم
لم يجز الادغام في نحو اشدد به في فعل التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع
الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير وانما جاز ذلك لانه بعدم التصرف
فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقوم منك **قوله** ويتوصل في الممتنع **اقول** يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا
نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن
تاما نحو ما اشد كونه قائما او تماما كان لازما للنفي كما في ما نبس او مصوغا للمفعول او عادما لمصدر مشهور فلا يمكن
التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل بها اذ لا مصدر منفيا لنحو نبس او مصوغا للمفعول
لنحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى يوقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا
عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كالم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته **قوله** ولا يتصرف
فيهما بتقديم ولا تاخير **اقول** كل واحد من التقديم والتاخير مستلزم للاخر لانك اذا قدمت شيئا فقد
اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا
من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما
فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا تقول لقيته فما احسن زيدا اي لقيت زيدا على ان تعلق
احسن بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان
كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو
ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية
نحو ما احسن لولا كلفه زيدا او يفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان قال
السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل
المتعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقترانه
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان ذلك انما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها وما اغبر
للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل بدخلها
لابن كيسان **قوله** وما ابتدا **اقول** اي مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان
التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا اي في الاصل شيء
من الاشياء لا شيء اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في
التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وكذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب
من الشيء سواء كان مجعولا وله سبب او لا وهمزة افعل للتعدية مما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للنقل
مما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا ما اضرب
زيدا لعمرو فما مبتدا وافعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش
في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه

حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان
في تقدير سيبويه وتمذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة
نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدا وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها
خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه **وقد** يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين وما ادري من هو ولله در اي رجل كان قال وقد عيا بجنبتي
ايما فتى قيل وهو ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت
واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم
اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن
ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر
نحو اتقى الله امرؤ وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم بزيد وبان زيادة
الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما جعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت
لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار
كذا وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى ومجموع او
مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسني احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وتحمل ذلك لانمحاء
معنى الامر فيه كما انمحى في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم
يبق فيه معنى الخطاب فهمزة افعل به على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما جاء
في حرف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اي اجعله ذا حسن والاولى
لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر
الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا تخاطب شيئا
في حالة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد انمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا
لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا جاءنا جاز وان علم المتعجب منه جاز حذفه نحو الفرا اكرم
لقيت رجلا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما
عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لازمته الجر ويكون الفعل قبله
في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده كمفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم والم
يلزمه الجر كما في جاءني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤكد فعلا التعجب ولا افعل التفضيل بمفعول
مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانمحاء معنى مصدرهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير
المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد ولا في سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي وبالالف واللام لانه قد
انمحى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي حسن حسن زيد فلو جيء بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد
انمحائه **واجاز** للاقوم تعدد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف **قوله افعال**

افعال المدح والذم

المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا
الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خبره
او خبر مبتدأ محذوف نحو نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين وشبهه متأول
وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله
ذا ولا يتغير بعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان ياتي قبل المخصوص نعم ويجوز ان ياتي
قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه **اقول قوله** ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا
كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمن للانشاء وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد
فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة
هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا
صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولو
فقال والله ما هي بنعم المولود ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي
حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزء الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في
كم الخبرية ورب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا فلي
فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولم يمكن ان
تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت
زيد قائم فهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك ما اخبرت او لم
تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل
فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمية اي الجودة المحكومة بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب
وفي كم ورب **قوله** فيها نعم وبئس **اقول** اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل الحلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الفعلين فتح
كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه لان عامة العرب
اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه قوله تعالى
فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يعتبر اسكان العين مع قصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب في الشاذ
نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بئس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف
فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب **قوله** وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او
مضافا الى المعرف بها **اقول** نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه
فرس غلام الرجل **واعلم** ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما
ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال **فان قلت** هذا على سبيل المجاز
والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل **قلت** امتناع التصريح في مثل هذا نحو نعم الرجل يدل على انه لم يقصد
به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل

معنى انت

معنى انت كل الرجل بل بمعنى انت الرجل اذا قصدت المدح اي من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست
اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما لحاق التاء
التي لا تقلب هاء في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت كما يجيء
في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة
البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم
نقول انما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما صار الاسم فاعلهما بتقدير المفرد صفته
متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية
الجودة فكانه كان رجل نعم اي رجل جيد فصار اسما جزء جملة بعدما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله سواء
عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد منطلقا على ما مر في باب ظننت ونحو يجمع الله
فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية
مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجملة اذا صارت بمعنى المفرد
وان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم
بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان معا ان صحة
مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول
ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان وحكي الجزءان ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان اسما
واحدا لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب
كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما
اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها
ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل
بمعنى المفرد وجب حكايتهما لكونهما فعلية كما في سواء عليهم اانذرتهم لكن ليس كونهما بمعنى المفرد كما في
سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونه بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا
وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجي اذ معنى نعم
الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشترى اللحم
وضميرا مفسرا بنكرة وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا
تاخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل
في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موضوعا
على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور ذما لا اختصاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول
الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل ه
وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز
ذلك كون جمع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب
من دعوى علم الغيب فان الاصول تؤيده وتدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع ه

بالابتدا انا قبله خبره لانه خبر مبتدا مقدر اذ لو كان لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما على فضل المدح والذم
وهو مؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذا ظهر كونه مبتدا اما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته
لوجب ان يكون فيها عايد اليه والاعتذار بكون ذي اللام مجنسا مستغرقا وكون الاستغراق لعدد تغيره بمنزلة العائد
تقدم ذكرها ما عليه ولو كان كذا لم يتوقع مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المميز للجنس غير
معهودة والنكرة المفسرة ايضا بعيدة عن الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام
مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير
فيه اذن كان في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذارا لانه ليس يكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل
فرد فيكون اذن كالضمير الراجع بشي اذ لا يجوز زيد يضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام مبينا زعما
الى الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يتوازن بعد بطلان الوجوه الا ان
يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا تحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول
حرف الجر على نعم وبئس مطرد القول الاعرابي لما بشر بمولوده وقيل نعم المولود والله ما هي بنعم المولودة
نصرها بكا وبرها سرقه وقولهم نعم السير على بئس العير ونعم زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على
الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس
مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن سعيد وكريم فهذه الحكاية ان صحت
تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيعمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى
وايضا تجوز دخول لام الابتدا ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يليان ك
الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما
وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الا ظرف ولا غير فلا يقال نعم اليوم الرجل
فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدا او نعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير
العائد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير
بعد الابهام كما مر فتدخل عوامل المبتدا مؤخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل
حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك لا يستعمل
الفاعل بلا مرايع كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك
نعم خالا وانما الزم كون الفاعل جنسا مع تقدم المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخيره وبدله
تقدمه ما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل فظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدا اذ لا لم
يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روي ان كان كالشاذ لقلته من قولهم نعم رجالا
يقولون نعم بهم قوما ونعموا قوما ليس الضميران ابهم والواو راجعين الى الموصوف والاول يفسر **قوله** مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة **اقول** اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا قا
بين اهل المصرين لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة
لان ذلك النوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المراة هند كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تاء التانيث اقوى
من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت ولذلك اطرد نعمت

المراة

٢٩١

المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا **والعلة** الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما
من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد
بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فينصرف فيه افرادا وتثنية
وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا ورجلين ورجالا وامراة وامراتين ونسوة اتفاقا منهم واما الضمير في
ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما بعده
فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله ربه امرا وجدوبا لها بقصة وكالب
من ليل وقد يتصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى
لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة
فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم
لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمصنف
بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف
قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك
بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجي لهذا الضمير
بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد
للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اي
بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين وحذف
المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجي وقد يجي عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز
للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا. فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعالى ذرعها سبعون ذراعا وهكذا
يجي الحال في نحو قم قائما وتعال جائيا للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام ويؤول البيت
بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ذرعها اي مذروعها
اي طولها مصدر بمعنى المفعول **قوله** او بما مثل فنعما هي **اقول** اختلف في ما هذه فقيل كافة هيات نعم وبئس
للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف
فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان تكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما
ومشابهتهما الحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان
يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا
لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك
قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجيئها بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع
الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر او من الشان ان افعل ذلك قال وان شيت قلت

اي ما افعل بمعنى ربما افعل كما يجي في الحروف بل يجي ما بمعنى شي اما موصوفة او غير موصوفة نحو ما احسن زيدا
كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئسما
شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشي
يعظكم به ولبئس الشي شي شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع
حوادث الايام ⁂ اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون نحو في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف
وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان
يكفروا يجوز ان يكون على هذا القول اي كون ما بمعنى الشي قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل
والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدلا من ذلك المذموم
او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم قال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة
المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في نحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به
انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تأكيدا معنويا
لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تأكيده
لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بئس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المري انت
خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام ⁂ وقال ان المرفود مذموم
والمري بدل من الفتى وليس بشي لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله نعم
العبد مؤمن ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية كما
يكون وكذا من وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا
قال فلنعم مزار امرء ضاقت مذاهبه ⁂ ونعم من هو في سر واعلان ⁂ وتقول نعم الذي هو عند زيد واما
ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم
فاعلها الابهام وقد ورد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد او مضافا اليه لقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
وهو قليل وقد روي مررت بقوم نعم قوما وقد تدخل هذه الباء في المخصوص لقوله عليه الصلاة والسلام
نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى مميز منه ههنا وقد
روي مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد
وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس مضافا الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما
اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد
روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك التمييز
ضميره اي بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اي رخصة هذه القصة
ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد تؤنث نعم وبئس ان كان فاعلها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا
نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة ⁂ دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث
الفعل ان كان المميز للضمير مذكرا والمخصوص مؤنثا كقوله تعالى ساءت مرتفقا وحسنت مستقرا قوله
هو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول

نواسخ

نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي نصرناه قبل قوله وشرطه اي وشرط المخصوص
مطابقة الفاعل اي ينبغي ان يصح اطلاقه عليه قوله وبئس مثل القوم متاول اقول باحد وجهين اما
على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة للقوم اي بئس مثل
المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص فلا يجوز نعم الانسان رجل
الا ان يصفه بما يرفع ابهامه ولا يمتنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو زيد
ابصرت ونعم الرجل هو زيد ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اقول اعلم انه
يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو
ولموت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط تضمنه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك
لكونه بمعنى افعل نحو ظرف بزيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله وحسن اولئك رفيقا ورفيقا
تمييز لابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله بعد ما منا علي ما فيه زايد وكذا في قولهم شد ما انك ذاهب
وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما ومثاله وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على
وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان وكرما اي ما اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح
والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اقول اصل حب حبب كظرف اي صار حبيبا
فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير اقول يعني لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث
بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا
لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب
الشي وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا
والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة
له فصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا فهو بئس
معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر
كما قاله قوم هناك لكنه لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد
حبذا عطف بيان وكان ينبغي ان يجوز دخول لا في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع
من ذلك قال الربعي ذا زايد كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه
بملوق وبسل نحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال مخصوصه نحو حبذا زيد
رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل معنى حب نحو حبذا محمد
رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز
ههنا عن الظاهر اي ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز
ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل
لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فانه لا ظاهر فاعليته ويجوز حذف المخصوص
ههنا للقرينة كما حذف في نعم وقد تفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز حذفها
قال ⁂ وحب بها مقتولة حين تقتل ⁂ بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب

كقوله بعد ما ما تأملي ٭ وانشد الجوهري لا تمنع الناس مني ما اردت ولا ٭ اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ٭
ويروى عظم البطن بطنك والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر فاعل حبّ
بالبا مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة **قوله الحرف** ما دل على معنى في غيره
اقول قد مضى شرحه في حد الاسم **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل **اقول** اي ومن اجل ان معناه
في غيره احتاج في كونه جز كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكور
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جز الكلام من غير
شي اخر وكذا الفعل في نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جز كلام من فعل او اسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا
وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكان قد
ولما **قوله حروف الجر** ما وضع للافضا بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والبا واللام
ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشى وعدا وخلا فمن للابتدا الغاية ٭
والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متاول **اقول**
الافضا الوصول والبا بعده للتعدية اي لايصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون
المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم
وتسميه بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي يضيف الافعال الى الاسما اي يوصلها اليها قال بعضهم ومن هنا
سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسما والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض
الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد والامام زيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن
وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك
فاللام في لاكرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معدي للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير
زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا زيد
فان يا قائم مقام ادعو واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراد من الثلاث في الدار
حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو معناه لقلت اشير اليه في الدار اي كاينا
في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشي في الحال
غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه
في الحال لا يحتاج الى حرف الجر ومن امثلة تعديته الحرف لمعنى الفعل قولهم انا ابن انت مني لان معنى ابن انت
بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل
وسيجي الكلام عليه قال المصنف فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا
واسما والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم يعد على اسما وفعلا وحرفا لانه راعى في العد ان يكون
بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية
والاسمية في معنى العلو فلهذا لم يعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث
من وفى يفي ولا امرا من ولي يلي وكذا لم يعد الى اسما مع انه يجي بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال

حروف الجر

وراعي

وراعى ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل الوضع وعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصل الواو
وعلى اذا كان اسما او حرفا وكذا مذ ومنذ لان اصلهما منذ واذ في مذ اولى وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب بالالف
واصلها واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير تنقلب الالف يا تشبيها بعلى الحرفية وقوله باتت تنوش الحوض
نوشا من علا ٭ علا فيه مبني على الضم لقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال لحاشا وخلا
وعدا الحرفية لا اصل لها لانها علا انها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثنا اشبهت الحرف في عدم
التصرف فصارت كانه لا اصل لها فيها وهذا اعتذار بارد **قوله** فمن للابتدا اكثر ما يجري في كلامهم ان من
لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل
ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية وانتها
الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية فمن للابتدا في غير الزمان عند البصرية سوا
كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون ٭
استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وقوله
لمن الديار بقنة الحجر ٭ اقوين من حجج ومن دهر والاولى في الايتين معنى الابتدا اذ المقصود من معنى الابتدا
في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشي الذي منه
ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشي الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان
وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة
وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى
في من في الايتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جيت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا
وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير
عزيز وكذا الاولى في البيت من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهور والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع
من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها
الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه وافر اليه فالبا هاهنا
افادت معنى الانتها واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشي وخرج منه لا كونه مبتدا
لشي ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يجي نقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا
وعنه وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده منها واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر
لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا تغير واجاز ابن
السراج كون من لابتدا غايتي الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من
خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول
الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم
هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكر
بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة للشي ٭
فيتعلق بمقدر اي شيا كاينا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى

من

خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور ومن كما في قوله تعالى
خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر
والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ **قوله**
وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور
بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها
الدراهم والضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور لا يطلق على ما هو مذكور قبله او
بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم
الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة
لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال
بعضهم لانه لا يمتنع ان تصح ان تقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة قال الزمخشري وكونها للتبيين
راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه
وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من خطبة في روضة
ومن عاينته في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية متقدم تقديرا
كانك قلت اتاني شيء من خطبة في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال
زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي من شيء من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا اما هو المعطوف عليه محذوف
والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني
من زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء واما ما يسمى من التجريدية
نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي
من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى فاسأل به خبيرا ونحو
لقيت بزيد اسدا اي سل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد تكون من للبدل كما في قوله تعالى
ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة قال فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ويعرف بصحة
قيام لفظ بدل مقامها **قوله** وزائدة في غير الموجب **اقول** هو اما نفي نحو ما رايت من احد او نهي نحو لا تضرب
من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين شرط فيها شرطين كونها في غير الموجب
ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
لان في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا
فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة محمد واحد
فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقضه واستدلوا ايضا بما حكى البغداديون
من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر
فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيد في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المصنف
شيء من مطر من للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف مقامه بالشرط

وتعرف

وبعضه

م

الف

غفران كلها م

كانه م

ذكرناه

ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل
المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه
لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله جاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال
بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه
المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقران وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها
على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية وعند
الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير استغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا
التبرية اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولا ما احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون نفي ما جاء
رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق
وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غيره وليس كذا زيادة الباء في نحو قوله
الفي بيدك فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني
من احد الى ما لا يتناهى وقد تجيء للتعليل نحو لم ابك من جور اباك فكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل
من سوء الادب وتكون من مضمومة الميم ومكسورة النون بمعنى باء القسم ولا تدخل اذن الا على لفظ الرب
كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحد منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند
سيبويه مجازا منهم ميمه في القسم خاصة وقيل المكسورة الميم منقوص من يمين والمضمومة منقوص من
ايمن وتكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم وتختص من بنحو قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال
جئت من معه اي من عنده وكذا ابله نحو من لدنه ان يأتي بالصخرة واختصت ايضا بعن وعلى اسمين **قوله**
والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية
وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر
في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا نحو بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل
وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب **اقول** اعلم ان الى تستعمل في غاية الزمان
والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود
واذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرى ويجوز دخولهما
فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعدها الى ظاهر عدم الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان
كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول
نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول **قوله** وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اي مضافة
الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي
واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقد تجيء بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس
مطلي به القار اجرب والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى مطلي به القار اجرب مكره مبغض الى

ل

الى

يعدي بالي قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة كما قال تعالى وحبب اليكم الايمان
كما قيل بعث منه حملا على اشتريت منه ورضيت عليه حملا على سخطت وقيل ان الى في قوله ان الى حبيب او بمعنى
وجلست اليه بمعنى عنده والاولى ابقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا الى في قوله وان تلتقي الحي الجميع تلاقني
الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسبا الى ذروة لا بمعنى في كما قيل **قوله** وحتى كذلك **اقول** اي
لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فروقا كما يجيء وعتى بالعين لغة هذيلية وهي على ثلاثة اضرب حرف جر
وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا المصدر المؤول به
الفعل المنتصب بعدها بان المضمر نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك
نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء
ولا تكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاني القوم حتى رجل لانه حد فلا فائدة في
وتشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيدا وقد يكون
تقديرا نحو نمت حتى الصباح وتتفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى
الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة اي القى جميع ما يثقله
لانه اذا القى الصحيفة التي لا تمشي لانها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالقتل
في ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها منفصلا
من اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة
حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا نمت
البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا بالعطف اتفاقا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر
واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال الجزم جاز اسه بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا
اخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او ملاقيا
اخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل
وقال الاندلسي انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم
او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها واذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل
لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى
العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها
ان يكون اخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدات بقصدك من الجانب الاضعف صعدا
كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم بالعطف وليس عليه الصلاة والسلام
اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدات بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا
كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحجاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما
الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو
قولك قرات القران حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق وليس بجزء والتزم صاحب المغني

حتى

التحقير

التحقير او التعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى ايضا في جواز عدم كونه
ما بعدها جزءا خلافا للسيرافي وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه
اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا وقوة وجب في حتى كونه اخر الاجزاء
حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها
والى ثلثها والعاطفة كالواو العاطفة في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم
ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة
فيما قبلها كثيرا كما كان بعد مع ان حتى تكون بمعنى مع فقال او بمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور
فالاختيار اعادة الجارة دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي
قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رايت عطفا وجرا وكل ما ذكرناه
من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى
في مثلها ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا **قوله** وتختص بالظاهر خلافا للمبرد **اقول** اذا كانت عاطفة
جاز دخولها على المضمر نحو جاني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما
الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء او وسطها
وتقوم مقام الفاعل نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهة المبرد قوله واكفيه ما يخشى واعطيه
سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس ما في البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية
اي حتى هو كما في قوله فبينا ه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن
ابي يزيد وهو شاذ والفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا خلافا لالى
وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا خلافا لالى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة
وان كان ايضا جزءا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر
الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما
ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء
او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك
ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى **واما** بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا يكون مستقرا
الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد
ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناه هنالك وفائدة الابتدائية ايضا
او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل [illegible] التحقير كما في
قوله فوا عجبا حتى كليب يسبني كان اباه نهشل او مجاشع ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم
نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو
اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول **قوله** وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار وتقديرا نحو
نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم
مشتمل عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام

ابتدائية
من
ويلزم في الاسمية
في

الباء

في النفس المومنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه
هي التي يقال انها للسببية وفي قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة
بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله وتري
يوم الروع منا فوارس ۞ بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق
في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى ان نقول هي بمعناها والمراد
التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله نحابي بها اكفانا ونهينها ۞ ونشرك
في اثمانها ونقامر ۞ والاولى انها في الموضعين بمعناها اي كاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايتها الروح
في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاف
وقولهم انت اخي في الله اي في رضا الله اي رضاه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاعراض الدنيوية وكذا
قولهم الحب في الله والبغض في الله **قوله** والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت بزيد اي الصقت
المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك ونجاتك اجري ويكون مستقر الخبر الذي به ضعف ويكون للاستعانة
نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال
لها للمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشتريتها الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الاستقرار
والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته بدرهم وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا
بذاك **قوله** ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية
المطلقة ان تنقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ونحوه وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت
به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا **قوله** والظرفية اي بمعنى في نحو ما بكا الامس بالاطلال
اي فيها **قوله** ويكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله تشد برايا الدخول وهي فرع
الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا
المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه وتجي بمعنى من نحو عينا
يشرب بها عباد الله وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب وتجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي برؤيته زيدا كما مر
في من **قوله** وزائدة في الخبر في النفي وفي الاستفهام نحو هل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال هل زيد بقائم
والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار
والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام وتزاد قياسا في مفعول
علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد
على حذف المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفى ومنتصر فاته وفي فاعل افعل في التعجب
على مذهب سيبويه وفي المبتدا في حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند
الاخفش وتزاد سماعا كثيرة في المفعول به نحو القى بيده نحو نضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن
قال ولكن اجرا لو فعلت بهين ۞ وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ۞ ومع ان مرفوعه قال الا هل اتاها والحوادث
جمة بان امرأ القيس بن تملك بيقرا ۞ وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها
ان يزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به ۞ اصعد في علو الهوى ام تصوبا ۞ وقد كثر مع الله

في القسم

اللام

في القسم نحو الله لا افعلن وشاذا قليلا في غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت **قوله** واللام للاختصاص
اقول لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعة وربما فتحت قبل ان
المضمر نحو لنعلم بفتح الميم وثقل فتحها مع جميع المظهرات **اعلم** ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفا ولام
الابتدا لحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد وانما
كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس ۞
بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر
على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها
لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام
الابتدا او الفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا وموقوفا عليه وفائدة اللام الاختصاص ۞
اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمومن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة
نحو قوله تعالى ذرانا لجهنم ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي
للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتاخيره عن معموله
نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد
ويا للماء لام الاختصاص **قوله** وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو
تله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها **قوله** وزائدة في نحو ردف لكم **اقول** لان ردف يتعدى
بنفسه وكذا في شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال ووزنت له فاللام ليست
زائدة بل هي معدية فلا تحذف تخفيفا وهي في لا ابا لك زائدة عند سيبويه وكذا اللام المقدرة بعدها
ان بعد فعلي الامر والارادة على ما مر في نواصب الافعال وزائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم
وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ۞ ولا للما بهم ابدا دواء ۞ ويجوز ان يقال الثانية توكيد لفظي **قوله**
وبمعنى عن مع القول **اقول** يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه ولو كانت كاللام في قلت لزيد لا تقول لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا
قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل **اقول** في التعجب يعني في الامر العظيم الذي يستحق
ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام
في لايلاف قريش وللفقرا الذين احصروا للتعجب والاولى ان يكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا
في القسم وقيل تجي بمعنى في وبمعنى قبل وبمعنى بعد وقد ذكرنا ذلك في باب العدد **قوله** ورب
للتقليل لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على
مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما
فتدخل على الجمل وواوها تدخل على النكرة الموصوفة **اقول** في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء
المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء
واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة
والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل نحو

في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا ينكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيا وان
كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب الكلام اما ظاهرا او مقدرا فهي في الاصل
موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا اجوزون رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى
القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل • وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء • وقوله
فان تمس مهجور الفناء فربما • اقام به بعد الوفود وفود • ووجه ذلك ان المادح يستقل الشي الكثير
من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح فهو ذلك ابلغ في المدح ومن هذا التقليل
قوله تعالى قد يعلم الله لان قد للتقليل في المضارع في الاصل وذلك كما تقول المتمدح بكثرة العلم لا تنكر ان
اعرف شيا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ان ذلك جعلها
حرفا مع اتفاق التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مقابلة للتكثيرية في الاغلب كما افاد
كم انهم يرونها تجر بحرف جر ولا اضافة كما تجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم
حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض
اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل
فيتعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب
ان العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون
ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب
لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول
بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف
وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شي واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك
اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شي اخر مقدر مثل
تحققت او ثبتت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل
في قوله هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف
نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جا الاشكال الاول مع
انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته تتقدم ومررت بزيد جاوزته
ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاني في جواب من قال ما جاك رجل ولا شك ان جاني هو جواب رب
اذ لا يتوقف معنى الكلام على شي اخر بل تم بقولك جاني فيكون كقولك بزيد مرر والضمير في مر لزيد وكقولك زيدا
اضرب والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب منه جعل جاني
صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله
محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين
اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل
كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثنا في قولهم اقل رجل

يقول

يقول ذلك الا زيد فانهما بينا مناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو غيرما سوى
على الرسن وقولهم خطية يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب
لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام قال ابو عمرو ورب لا عامل لها الا كما ضاعت
النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا تكون الا فعلية كما في اقل
رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها
جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوعه ايضا صفة معطية
لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثنا قال صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة
ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شي اخر خلافا لما ذهب
اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة
كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم
الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شي اخر والرفد القدح الضخم يقال هرقت رفده اذا مات
وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدرة كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت
واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثنا واستشهد الاخفش على اسمية رب
بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن • عارا عليك ورب قتل عار • قال رب مبتدا وعار خبره والاولى ان
يكون عار خبر مبتدا محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة **قوله** مختصة
بنكرة **اقول** كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو
جاني رجل وما جاني رجل فلو لم تحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى
المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج
الى العلامة في المحتمل حتى تصير نصا **قوله** موصوفة على الاصح **اقول** هذا مذهب ابي علي وابن
السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدا على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة
مجرورها معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا كقولهم خطية يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب
فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا
لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر **قوله** محذوف غالبا **اقول** اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه
مصرحا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة
غير ذلك كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب
بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور
او ظرف نحو رجل في الدار او امامك او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله
عليه الصلاة والسلام رب نفس طاعمة الخبر بتمامه وليس شي من هذه الاشيا عاملا في رب بل هو وصف
لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد ويجوز ان تعطف قياسا على المجرور برب وكم وكل
النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو
رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا العطف

معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وليس لشيء ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد
قوله وقد تدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز
ومضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما اقول اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا
محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت بعد رب
زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل • بين بصرى وطعنة نجلاء • وقال ماوي يا ربتما غارة ومثلها ما
التي تلي كاف التشبيه فالاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن وزيد صديق كما عمرو اخي
وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عما قريب واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال
الجار نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما كما تكف رب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه
وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم • وعناجيج بينهن المهار • شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فنحو ربما
زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي
كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله ربما يود الذين ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب
عليها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين ونادى اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود
فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما كقوله قتلنا وقال القتل منا وربما • يكون على القوم الكرام لنا الظفر
اي ربما كان مثل قوله فلقد كان اخادم وذباح • والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما
ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في
الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك ان يلق الكريهة يلقها • حميدا
وان يستغن يوما فربما • اي ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها
انيس • الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين
واجاز الكوفيون قياس سائر الفاظ المقسم به على اسم المصحف لافعلن وتحذف حرف الجر قياسا مع بقاء
عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو
والفاء وبل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله • كدت اقضي الحياة من جلله •
فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله • وقاتم الاعماق خاوي المخترق • والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه
علي يكاد ملتهبا التهابا • وبل كقوله بل بلد في صعد واضباب • اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر
ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو
فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة نحس نصطلي
القوس بها • والقطعة اللاتي بها يتنبل • فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق
فالذي بعد رب معطوفا عليه لانه قال رب كقول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين والمبرد
انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون
في نحو وقاتم معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرون الواو
عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كان للعطف على مقدر لجاز اظهار رب
بعدها كما جاز بعد الفاء وبل هذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها

صارت

صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس
ولا في اوليه اعتبارا لاصلها خلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف
والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب اما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول
عليه بالحروف الثلاثة قوله وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر
والتاء مثلها مختصة باسم الله والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحروف النفي ويحذف جوابه
اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اقول اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل
القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا في القسم من اصلها
اي الباء والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها
لا تدخل على ضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخرين لكونها فرع الباء وبدلا وانما
حكم بانها بدل منها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا
لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف والحرف معنى الجمعية القريبة من معنى
الالصاق والتاء بدل من الواو كما في تراث وتراب وتكلة وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على
لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ
ولام الجر تجي بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم ومضمومها
والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة
تغير معناها وخرج جماعة عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين وهذا مذهب بعض الكوفيين
ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة منها من يمين وفيه نظر لان ايم مختص كما يجي باسم الله والكعبة
ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس
محذوفا من ايمن المعرب لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان
يقال ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة
المستعملة مع ربي تبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين فنقول اصله من الله بكسر الميم
وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحته عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم
تختص بربي او بالله وقيل بل الثلاثة اي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة
من ايمن اما اقتصار من الله بضمتين من ايمن فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ادري لكونهما مقصورتين
منه وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجي والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها لكن
لو جاء ايمن الله على ثلاثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند
الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا وتجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله
باتباع الميم للنون فتحا بعد القصر ولا تجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون
للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران
من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد تحذف الياء مع النون فيقال
ام الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن

معها وكذ يقال مالله ومَاله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما
مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم إذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الوا[و]
كالتاء لكون الميم والواو شفهيتين فاختصتا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجئ في
كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اي الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم
ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف منه
الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لافعلن ويختص لفظ الله بتعويض
ها او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيما قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت في
الدرج ثم ردت عوضا من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصا[صها]
بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه بدلا فلا بد ان يجي بلفظة ذا بعد المقسم به لا نحو ها
الله ذا واي ها الله ذا وقوله تلبين ها لعمر والله ذا قسما والاظهر ان حرف التنبيه من تمام اسم
الاشارة كما يأتي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منه
واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي
ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر
في كلمة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا الله لم يحذف في الاغلب
ها هنا ليكون كالتنبيه على كون الفها من تمام ذا فان ها الله ذا لو حذف الف ها ربما يوهم ان الها
عوض من همزة الله كهرقت في ارقت وهنا لك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله
ذا بحذف الف ها للساكنين كما في والله وبالله والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف
ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع
في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الف ها للسا[كين]
بعد قلبها الفا كما في الضالين وذا تاكيد قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدا محذوف
اي الامر ذا او فاعل اي ليكون ذا او لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده لغيا واثباتا نحو ها الله ذا
لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله ذا الخول اي لا انا اخوك ونحو ذلك وقال
الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد
هذا اما ان يجي الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار كقول الحجاج
في الحسن البصري آلله ليقومن عبيد من العبيد فيقول كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه
وسلم لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام
على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا تحذف للبس
ولا ينبغي للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فاء قبلها همزة
الاستفهام تقول لشخص هل بعت دارك فيقول نعم فتقول أفالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء
من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها
وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في الله زائدة ودليل كون هذه الثلاثة بدلا لا معاقبتها الحرف

القسم

القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب
كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين لاسم الذي
جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة ذلك
اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله
ويمين جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله وعهد الله ويمين الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق
من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم ان يودوها اليه تعالى لما قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية
ومعنى يمين الله ما يحلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التي يكون باسمائه تعالى
نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله
وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة يميني لافعلن قال المص ان كان المبتدا
اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله ولعمرك لجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين
ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشي لان العمر بمعنى البقا فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون
هذا ذاك وكذا القول في امانة الله وايم الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتدا
نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى
المقترن باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا اقول الله
لافعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي لم
يسمع في لفظة الله الا النصب او الجر وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين
جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل
في همزة ال المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل
في الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزة وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة الاستعمال ويستبعد ان يكو[ن]
الهمزة مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسماء والافعال وكذا قالوا في الامر من نحو انصر
بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعل في المفردات ايضا فيصدق ما هنا قوله كلا مركبيها تحت رجليك شاجر
واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة
واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاولى اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من
الباء ولم يفد العطف ربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم
بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب
ثلاثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا
للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان
نقول القسم شي واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه
جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا
بالعطف بالله فالله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل
على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون

معطوفا على الليل وَاذا تجلى معطوفا على اذا يغشى وَ العاطف واحد اجاب جار الله بان قال الواو كانها عوض
عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل
كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله وَالنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المصنف
فيلزم على هذا ان لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى وَالنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار
الكنس وَالليل اذا عسعس فقوله تعالى وَالليل وان لم يكن قبله معمولان الا انه يكون الواو فيه قائما مقام
اقسم وَالباء كما نص مجرور وينصب وهو المحذور وقال المصنف انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة
عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل
في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهي عامل واحد
فيكون التقدير بعظمة الله وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شئ واحد و اعلم ان القسم
على ضربين اما قسم السؤال ۵ وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل
لعمرك في قسم السؤال والجواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى وجواب
بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت ومضى في باب الاستثناء وقولهم قعيدك ان لا تسقيني انه
ان فيه زايدة وربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر **قوله** وتتلقى القسم اي ۵
يستقبل المعنى بجواب القسم يقال تلقاه مكذا او استقبله اي اجابه به اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية
والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهي اللام لام الابتدا
المفيد للتاكيد لا فرق بينهما وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما يفيدان التاكيد الذي
لاجله جا القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتدا ايضا كما يجي في باب ان فلا تدخل هذه
اللام اعني لام جواب القسم الا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل
لزيد قائم جواب القسم ابدا والقسم قبله مقدر وصل هذا الفرع في الوجود عندهم لام الابتدا قالوا لانك
لا تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا اورد
عليهم نحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان
الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم علم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله
وظنوا ما لهم من محيص ظنوا اجري مجرى القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بل لو جاء مثل ظننت لقد فعل
كان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتدا المفيد للتاكيد
ولا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام
ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان يؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال
ما لزيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف
واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان اللام اثبتت نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين
ثم ان لام الابتدا تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا اي كونه اول جزء الجملة مثله مع مضارعته لمطلق
الاسم قال المتلمس لاورث بعدي سنة يقتدى بها ۵ واجلوا عمي ذي شبهة ان توهما ۵ وتدخل على مضارع
مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا تدخل على الماضي وان كان اول جزء الجملة

لبعده

لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله فقد كثر دخول لام الابتدا عليه نحو لقد سمع الله ولقد آتينا داود
لانها تقرب الماضي من الحال فتصيره الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى
التحقيق وتدخل ايضا لام الابتدا على غير المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اي تقدم عليه نحو لقائم زيد
ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد اكل ولفي الدار زيد كائن
بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد
قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل على نعم ۵
وبئس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قلة لما ذكرنا في بابهما من مصيرهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل
زيد كقولك لحسن زيد واذا وقع لام الابتدا بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدا
المؤخر كان زيدا لقائم كما يجي في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا للقسم مقدر خلافا للكوفية
بل هي لام الابتدا والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا
التبرية على الخلاف اخوان الحجاز نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل ولا امراة
وكذا العاملة عمل ليس عند النحاة او بان نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل
مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان تدخل اللام على متعلق المضارع
مقدما عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف
التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يأتي بالنون اكتفا باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقد يخلو
المضارع عن اللام استغنا بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارن فانه ۵ فرع وان اخاهم لم يقصد ۵ ولا يجوز
عند البصريين الاكتفا باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون لجازوه بلا ضرورة وتحكى عن ابي
علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال ۵ تألى ابن اوس حلفة ليردني ۵ الى نسوة
كانهن مفائد ۵ بفتح اللام وضم الدال وروي ليردني بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر
لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا
فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى التاكيد بالقسم
كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يحتاج الى التاكيد انشد الفرا ۵ لئن تك قد
ضاقت عليكم بيوتكم ۵ ليعلم ربي ان بيتي واسع ۵ فقولك والله ليصلي زيد يجب الاكتفا باللام ولا
ياتي بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن بما وان
اذا اريد تقييدها بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز
والله ما اقوم ولا ان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان القسم عليه لا يكون الا ولا يجوز نفي المضارع
بلم ولن في جواب القسم لكونه ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجي ولو العامل الحرفي لا يحذف مع بقاء
عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام
وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال ۵ يمينا
لنعم السيدان وجدتما ۵ وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى والشمس
وضحاها الى قوله قد افلح فلم يأت باللام للطول وقال الشاعر ۵ حلفت لها بالله حلفة فاجر ۵ لناموا فما

ان من حديث ولا مثال • ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتدا لا تدخل على الماضي المجرد
كالامر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله • واقسم ان لو التقينا وانتم • لكان لكم يوم
من الشر مظلم • فمذهب **سيبويه** ان ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام في لكان اذن جواب
القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم • في قوله واقسم لو شي اتانا رسوله • سواك ولكن لم نجد
لك مدفعا • محذوفا ويجي الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان الماضي منفيا فاما نحو والله ما قام
واما ان ينفى بلا او ان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي **قال** • حسب المحبين في الدنيا
عذابهم • والله لا عذبتهم بعدها سقر • اي لا تعذبهم فلا يلزم تكرر لا كما لا يلزم اذا كانت في الماضي
الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكرير ما نحو
لا صدق ولا صلى وربما جات في الشعر غير مكررة كقوله فاي امر سيي لا فعله • واما قوله تعالى فلا
اقتحم العقبة فانما لم تكرر فيه لان تكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك رقبة
ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط
بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة وموعية لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني
لا اتيتك ويجوز والله ان اتيتني لا اتيتك بلا لام فان حذف **القسم** وقد رفا لا اكثر المجي باللام الموطئة
تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد تجي من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فسيجي حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي
من المضارع الذي هو جواب **القسم** ولا يجوز من الماضي والاسمية سوا كان المضارع لا زال واخواته
او غيرها **قال** • فقلت يمين الله ابرح قاعدا • **وقال** • تالله تبقى على الايام ذو حيد • بمشمخر به الظيان والاس
وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف وحذف
من المضارع دون الماضي لكونه في **القسم** اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل وقد شذ جاز حذف
النفي في غير القسم من لا زال واخواته **قال** • تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه • وانما جاز فيها خاصة
للزوم النفي اياها فلا تلتبس بالايجاب ولا يحذف ما زال واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف
النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون
علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احديهما لا يستلزم حذف
الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في نفي المضارع
من ما **قوله** ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه **اقول** اذا اعترض القسم اي توسط الكلام
نحو زيد والله قائم وقائم والله زيد وفي نهج البلاغة قد والله لقوا الله **قوله** او تقدمه ما يدل عليه **اقول**
نحو زيد قائم والله وقام زيد والله **وهذا** الكلام الذي توسط القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب
القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان جئتني كما مر في بابه وقد يجي بعد الجملة
الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليس من حيث المعنى جواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى
والفجر وليال عشر اي لتوخذن ولتعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد يحذف
القسمية لكون طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين اذا

كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والتابيد فيه من التاكيد ما يفيد فايدة القسم
ولاجل افادة التابيد فائدته قد تقدم على عامله فانما تقام الجملة القسمية وان كان عامله مفتقرا عرف بمنع
عمله فيما تقدمه لكونها للتوكيد وما فيقال عوض لا اتيتك وعوض ما اتيتك لغرض عدك مسد القسم
كما يجي في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن
لا زلت عوض قرير العين محسودا او يقوم مقام القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم
والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لا افعلن كانك قلت نعم والله لا افعلن وهي مبنية
على الكسر وقد تفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا للقوم وقد ذكرناها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا
ومعنى ولا يكفي في البنا الموافقة اللفظية الا ترى الى اعرابك نعم بمعنى النعمة وقد يوتى بها دون قسم **قال**
وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير • ان كانت ابيحت دعاثره • وربما نونت ضرورة **قال**
وقائلة **اسيت** فقلت جير • اسي انني من ذاك انه • وبه استدل من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر
هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يبعد ما ارتكبه في جميع حروف التصديق وقد يستغنى بذكر المقسم عن ذكر
المقسم به كقوله فاقسم لو شي اتانا رسوله اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد
بالنون نحو لا اضربنك لان النون لها مواضع كما يجي ولا يجي في الخبر الصرف نحو ليضربن زيد او اما نحو لقد سمع الله
ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ولعينا
وقطعا وما اشبهها نحو حقا لا افعلن وكذا كلا اذا ارتكن ردعا نحو كلا ليغيبذن وكذا التزام ندا لعمر الله كلا
كذا لا افعلن او عهد نحو على عهد الله او على يمين الله لا افعلن **قوله** وعن للمجاوزة وعلى للاستعلا وقد يكونا
اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد يكونان اسما ومذ ومنذ للزمان للابتدا في الماضي والظرفية
في الحاضر مثل ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا **اقول** قوله وعن للمجاوزة اي لبعد شي عن
المجرور بسبب ايجاد مصدر المعدي بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا
اطعمه عن الجوع اي بعد عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم خذ رويت عنه علما وخذ
عنه مجازا كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى
لتركبن عن امر معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر وذلك يكون
كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس الطباق
كل واحد منها اعظم من الاخر وهو في التثنية مثل لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير
فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي كابرا
متجاوزا في الفضل عن كابر اخر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقا الحروف على معناها ما امكن وقوله
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب • عني ولا انت دياني فتخزوني • ضمن افضلت معنى تجاوزت في الفضل
وان يجعل عن بمعنى على قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور
صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله يفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم
وقوله تصد وتبدي عن اسيل • ضمن تبدي معنى تكشف اي تكشف الغطا عن وجه اسيل **قوله** وعلى
للاستعلا **اقول** الحقيقية نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين

على عنقه او على ظهره ومنه على قضا الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله
تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شي عليه ولكنه اذا صار الشي مشهورا في الاستعمال في شي لم يراع
اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت
على بنو قشير فحمل رضيت على ضده اي سخطت وقوله رعته اشهرا وحلا عليها اي على مدة انها تعملك عليها
وتسلط عليه فهي تميل اليه وتتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اي معها كان المعنى انه يلزمها
لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه بسم على اسم الله اي ملتزما به فكانه مركب
عملك الى مقصدك ومررت عليه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان
الكريم وابيك يعتمل • ان لم يجد يوما على من يتكل • على ليس فيه زائد بل الكلام على التقديم والتاخير
واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور والراجع الى الموصول كما مر في باب
الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير لاتصاله بيتكل صرحا لان المانع
من النصب كان الحرف الجار **قوله** وقد يكونان **اي عن** وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين
بمن وانما تعين اذن اسميتهما لان الجر من خواص الاسما قال يصف قطاة • غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بزيزا مجهل • وقال ولقد اراني للرماح دريئة • من عن يميني مرة وامامي • فبنيان
اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فمن لازم عن الاضافة فهو معنا جانب بخلاف على فان
باتت تنوش الحوض نوشا من علا • نوشا به تقطع اجواز الفلا • اي من فوق **قوله** والكاف للتشبيه ودليل حرفيته
وقوعه صلة في نحو جا الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا
محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد **قلت** قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة
غير اي اذا لم تطل في غاية القلة كما قرئ في الشاذ تماما على الذي احسن واستعمال نحو الذي كزيد شايع
كثير وتتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون
ولن ينهى ذوي شطط • كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل • وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
اما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي وتكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله
لواحق الاقراب فيها كالمقق • اي فيها المقق اي الطول وحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله
شي او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول • اذ الفرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من
زيادة احدى اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب
لان الاسما تقل زيادتها دون الحروف والحكم بزيادة الحروف اولى • واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله
وصاليات ككما يؤثفين • فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما
بهم ابدا دوا واما ان تكون احداهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى فتكون
الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ويجوز ان يكونا اسمين او حرفين ه
واحداهما زائدة **فان قلت** لفظ مثل لا بد له من مجرور والكاف الاسمية مثله فكيف حكمت بزيادة
الكاف في مثل كعصف وجوزت اسمية الاولى وحرفية الثانية في ككما **قلت** لا يمتنع منع الاسم
عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا

اسم

الى مقدر

الى مقدر مثل لو ل عليه بعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم تيم عدي فعلى هذا لا يكون الكاف زائدة • فكانه
قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شي ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة **قوله**
ولا ترى الضب بها ينجحر • وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي
الملزوم فالاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد
نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون
لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله فالكاف لا تدخل الضمير خلافا
للمبرد لوقوعه لا ادى الى اجتماع الكافين اذا اشبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر •
على المنصوب المنفصل قال • فاجمل واحسن في اسيرك انه • ضعيف ولم ياسر كاياك اسر • وهو من
باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال • فلا ارى بعلا ولا حلائلا • كهو ولا كهن الا حا
وقال • واما اقرعا كها او اقربا • وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت ونحن كما الكافة بعد الكاف
فيكون لها ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد
بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة قال • فان الحمر من شر المطايا • كما الحبطات شر بني تميم •
فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر
موضوعة كما ذكرنا لان تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او
معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كاين
الآن فانت مبتدا محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله
عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه اي على التهم
المكروهة وثانيها ان يكون بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلي اتيك قال
رؤبة • لا تشتم الناس كما لا تشتم • فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما تجي ربما بمعنى ربما قال
واني لما اضرب الكبش ضربة • على راسه تلقي اللسان من الفم • اي ربما وتقول اني لما افعل اي ربما وقال
بعضهم ان ربما تجي ايضا بمعنى ربما نحو اني ربما افعل اي ربما وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود
نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعدها بمعنى كيما على ان يكون
اصله كيما فحذف اليا تخفيفا ولم يذهب الى الرفع ولم تثبت البصرية لا افادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعدها
واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه على الاقوا
نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلك وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان وافعل
كما تفعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونوا يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان
يكون هذا النوع من القسم الاول اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن
العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وتبقى رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها
اسم فهي كافة ايضا لها عن طلب المضاف اليه واما التي بعد قل وكثر وطال فانما كافة للافعال عن طلب الفاعل
واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله • صددت فاطولت الصدود وقلما •
وصال على طول الصدود يدوم • زائدة ووصال فاعل فقلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدا **قوله**

ظا

الحروف المشبهة بالفعل

ومذ ومنذ الى اخره **اقول** قد مضى شرحه في الظروف المبنية **قوله** وحاشا وعدا وخلا للاستثناء **اقول**
مضى شرحها في باب الاستثناء مستوفى **واعلم** انه اذا امكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله
وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى من
المعاني فيستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على
الناس بل تضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا تحكم بزيادة في في قوله يجرح في عراقيبها نصلي
بل تضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح وقد مضى كثير من ذلك في اماكنه **قوله الحروف المشبهة بالفعل**
ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها ويلحقها ما فتلغى على الاصح
وتدخل حينئذ على الافعال **اقول** سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لا لانها
تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير منصرف وهذه تشبه الفعل التام المنصرف المتعدي وايضا ما
الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال المتعدية به معنى كما مر ولفظا من حيث كونها على
ثلاثة احرف فصاعدا وانها مفتوحة الاواخر فان لم تفعل فيها لمشابهتها للافعال بل قلنا هي لاستثقالها
بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا
انها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما
اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها تحفظ فتحها فقط
كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلانها شابهت الافعال
المتعدية به معنى لطلبها الجزئين شابهتها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال
اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل
الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع
قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر وبينهما جعل عملها فرعيا على كونها
فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها
معنى لمطلق الفعل من حيث ان ان وان بمعنى حققت واكدت وكان بمعنى شبهت قال الزجاج هي
للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قائم
لان الخبر ههنا في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى
كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقام الوصف
مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى
الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل يمشي وكانك رجل
تمشي وقيل هي للتحقيق في كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل
وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى
ان تقول بقاؤها على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شيء وتقول التقدير كانك تبصر بالدنيا
اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر الدنيا
وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل

الجمل

الجمل الا اذا كانت اخبارا لهذه الحروف ولكن بمعنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد
من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وليت بمعنى تمنيت
ولعل بمعنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو
استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء
سواء ينتظره وترقب حصوله اولا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس
تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق
ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة
ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم
ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل
وقال بعضهم هي لتحقق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم
يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل فوقته ياس لا معنى تحته ولو كان
تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك
لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او
المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان
لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا قائم اي هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة
بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدا والخبر
معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله
مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما
سواء من نحو ظننت ان زيدا قائم كما علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء
واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحال وعاملها خبر
ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف
لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير
ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام
ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشد وكان اذنيه اذا تشوفا . قادمة او قلما محرفا . وذلك ان اسم كان
مشبه وخبره مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعولا بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ماقا
بمشهور **وقد رد** على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال المحدث الصواب تحسب اذنيه
اذا تشوفا قادمة فنقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا يحمل
هذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلا لذكر مضمونها مفعول فعل تضمنته ليت واما نحو
قوله يا ليت اني وسبيعا في غنم . والخرج منها فوق كراز اجم . فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين
لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائما من تقدير المفعول الثاني

لوا

أن يقدر أيضاً ما هنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض وأجاز الأخفش قياس لعل في مجيء أن المفتوحة
بعدها على ليت نحو لعل أن زيداً قائم ولو ثبت وأما نصب باقي أخوات ليت للجزءين فممنوع والمروي إن
تعرجهم لسبعون خريفاً وأما قوله كأن أذنيه البيت فقد ذكرنا أنه خطأ فيه قوله لها صدر الكلام
أقول كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر كحروف النفي وأما ولا ولن وإن
فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه
والتحضيض وغير ذلك وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة
فلم يلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال وإنما لزمت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا ولكل واحد
من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام فوجب تصديرها بخلاف إن المكسورة فإنها تؤكد معنى
الجملة فقط والتوكيد بثبوته الثابت لا يغير المعنى إلا أنها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب
تصدرها كاللام وأما أن المفتوحة فلكون أقامع جزءيها في تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها
مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه ولا يتصدر وإن كانت في مقام المبتدأ
الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ إلا ليت ولعل وكأن وإن المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في
خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفرداً أو جملة أما ليت ولعل فلأنهما لطلب مضمون الخبر
فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر إذ لا يجتمع عند عمر طلبان على مطلوب وأما كأن فخبرها أيضاً
مفرد لأنه مشبه به كما ذكرنا وهي ما دامت مذكوره شبيه الاسم نحو كأن زيداً أسد أو متعلق قامت
الصفة مقامه نحو كأنك قائم وكأنك قمت أو تقوم أو عندك أو في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن
معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها
فيسقط إذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون إلا
خبرية لأن النعت كما مر في بابه لا يكون طلبياً ومن ثم أول نحو قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب
قط وأما أن المفتوحة فلأن وضعها لتكون مع جزءيها في تأويل المصدر والمصدر لا طلب فيه
فتبين بهذا أن في نحو قولك أمرته بأن قم لا يجوز أن تكون مصدرية على ما أجازه سيبويه وأبو
علي كما تقدم في نواصب المضارع وأما إن ولكن فلا يمكن كون أخبارهما مفرداً متضمناً لمعنى الطلب لما مر
في كأن وأما الجملة الطلبية كالأمر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني
ونحو ذلك فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما كما في خبر المبتدأ وإن كان قليلاً نحو إن زيداً لا تضربه وإنك
لا مرحباً بك وإن زيداً اضربه واضرب زيداً ولكن عمراً لا تضربه قال ولو أردت لقالت وجهاً
إن الرياضة لا تنصبك للشيب قوله ويخففها فتلغى على الأفصح أقول إذا دخلت ما على ليت
جاز أن تعمل وتلغى وروي قوله ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقده رفعاً ونصباً والإلغاء
أكثر لأنها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالأولى أن لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فإذا أهملت فما
كافة ومذهب الجمهور أن ما الكافة حرف وقال ابن درستويه إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن
فتكون اسماً والجملة بعدها خبرها وإذا أعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة وروي الحسن
وحذف في إنما وأنما الإعمال والإلغاء والإعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لأن التأكيد تقوية النسـ

فلان مع

دقة

لا معنى آخر

لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الإعمال في لعلما وكأنما ولكنما وقياسها في الإعمال على ليتما سائغ عند
الكسائي وأكثر النحاة إذ لا فرق بينها وبين ليتما وإذا سمع في إنما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك
بهذه الحروف لكن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع وزوال الاختصاص بسبب ما وسيبويه
يمنع الإعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فإن لا يغير معنى الجملة وإن مع جملتها
في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول
وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ومبتدأة وقالوا لولا أنك لأنه مبتدأ ولو أنك
لأنه فاعل فإن جاز التقديران جاز الأمران مثل من يكرمني فإني أكرمه وإذا إنه عبد القفا واللهازم
وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً وحكماً بالرفع دون المفتوحة مثل إن زيداً قائم وعمرو
ويشترط مضي الخبر لفظاً أو تقديراً خلافاً للكوفيين ولا أثر لكونه مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي في مثل
إنك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر أو على الاسم
إذا فصل بينه وبينها أو على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فتلزمها اللام ويجوز إلغاؤها
ويجب دخولها على فعل من أفعال المبتدأ خلافاً للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن
مقدر فتدخل على الجمل مطلقاً وشذ إعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين أو سوف أو قد أو حرف
النفي أقول قوله فإن لا تغير معنى الجملة أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فإن موضوعة لتأكيد
معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وأن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها
فمعنى بلغني أن زيداً قائم بلغني قيام زيد وكذا إن كان الخبر جامداً نحو بلغني أنك زيد أي زيديتك
فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفروسية والضاربية
والمضروبية وكذا بلغني أن زيداً في الدار أي حصول زيد في الدار لأن الخبر في الحقيقة حاصل
المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر أقول أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير
المفتوحة لمعناها إلى المفرد قوله فكسرت ابتداء أقول أي مبتدأ بها سواء كان في أول كلام المتكلم
نحو إن زيداً قائم أو كان في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم زيداً إنه فاضل فقولك
إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم إن العزة لله
جميعاً وكذا تكسر بعد القول إذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فإنها تفتح
إذن كما تفتح بعد العلم والظن وإنما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لأنه ابتداء الكلام المحكي
وكسرت بعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة قال تعالى ما إن مفاتحه لتنوء وكذا في
جواب القسم لأنه جملة لا محالة نحو والله إنك قائم وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد والكوفيين
إذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتأولهم لها بالمفرد نحو أقسمت بالله أنك قائم أي أقسمت بالله
على قيامك وفيه بعد إذ لا يقع المفرد الصريح جواب القسم وتكسر أيضاً إذا كانت حالاً نحو لقيتك
وإنك راكب قال تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون لأن الجملة لا تقع حالاً ولا دليل
على كونها في تأويل المفرد كما مر فإن قلت فتحها لتكون بتأويل المصدر فإن المصدر أيضاً يقع
حالاً قلت ذلك إذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر أيضاً إذا كانت في موضع خبر اسم عين

نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا في تاويل المفرد
وانما اذا كان المبتدا احدثا جاز فتح ان في الخبر نحو ما قولي انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت على
مبتدا في خبره لام الابتدا فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتدا التاكيد مضمون الجملة كان المكسورة
فهما سوا في المعنى **قوله** وفتحت فاعلة **اقول** نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول
به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا المبتدا نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو تعلمت هذا
كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم **قوله** وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر
وهو ان لولا لا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار خبريتها كما تقدم
في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها لتكون
ان مع جزئيها في موضع المبتدا والخبر محذوف وانما على مذهب الفرا ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع
بعد لولا اي على الفاعلية كما ذكرنا في باب المبتدا فالفتح ان ظاهر **قوله** ولو انك لانه فاعل **اقول** يعني ان لو حرف
شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في
حيزها فاعلا لفعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل ويجي في حرف الشرط وكذا المبرد فتحها بعد ما التوقيتية
نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مقدرة به وتندر دخولها على الاسمية كما تجي
فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك قمت سوا **قوله** فان جا التقدير ان **اقول** اي تقدير الجملة والمفرد
قوله جاز الامران **اقول** اي فتحها وكسرها وذلك في مواضع بعد فا الجزا نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل
فانا اكرمه والفتح على ان مع ما في حيزها مبتدا محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة لقوله
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ه اذا انه عبد القفا واللهازم ه اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني صفعان
واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حولها كقولهم جبت بتد اكبره فالكسر على ذلك
فاذا هو عبد قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا وذاك تقريرا للكلام السابق قال تعالى
ذلكم وان الله موهن ذلكم خبر مبتدا محذوف وان عطف على الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان
كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال اني اذا خفيت نار لمرملة
الفى بارفع تل نارها ناري ه ذال واني على جاري لذو حدب ه احنو عليه بما يحنى على الجار ه هو مثل قوله ذلك
ومن عاقب الاية فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولي او اول كلامي فالفتح
على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى القول والتقدير اول قولي اي اقوالي حمد الله فلم يجمع
لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قول بمعنى
مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا القول
وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن
الرحيم فقال عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني احمد
الله معمولا للفظة قولي وكيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب
من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبي وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله
وخبر المبتدا محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ورده المصنف احسن رد وذلك ان الافعل

التفضيل بعض ما اضاف اليه فيكون لفظه بهذا الكلام اول ووسط واخر والجز الاول باعتبار كلماته الثلاث
تلفظه بلفظ اني وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا باللفظ باني لا بهمزة اني ثابت وهو
خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول احقا انك
قائم فان قابل اي احق ذلك حقا او تقول حقا في معنى الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدا
كما مر في باب المبتدا قال ه احقا ان اخطلكم هجاني ودليل كونه في مذهب الظرف قوله افي حق مواساتي
اخاكم بمالي ثم يظلمني السريس ه فهو كقوله احقا بني ابنا سلمى ابن جندل ه البيت وان كسرت فاما حرف
استفتاح كالا تقول اما انك قائم كما قال تعالى الا انهم اذا كفروا وتقول اما والله انه ذاهب بالفتح اي
افي حق والله انه ذاهب اي في حق ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى
ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى
انك صالح وعجبت من امورك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ والمجاز وقوع الجملة والمفرد
بعدهما نحو لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في الظروف
المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى انه ربما يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجز ان يقع بعدها
الا مفتوحة كما مر في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا هنا
اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زائد كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه بمعنى حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت
ابا عيينة طعنة ه جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا ه برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها
اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفرا بل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبت الطعنة
فزارة الغضب اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يجرمنكم وعمله فيتر
بعضهم الا بغا اي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول لجرم وقال الفرا هي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل
بمعنى لا بد ولا محالة لانه تروى عن العرب لا جرم والفعل والفعل يشتركان في المصادر كالرشد
والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت
على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم
لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم كما تقول لا بد ان
تفعل كذا وانك تفعل كذا اي من ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم
وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغيير لا جرم باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا كما قيل
فيما ذا صنعت ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة وعن بدل من الهمزة
كما في قوله اعن ترسمت من خرقا منزلة ه ما الصبابة من عينيك مسجوم ه وتقول شد ما انك ذاهب
وعز ما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شدما
انك قائم حقا انك قائم اي في حق الا انه لا تدخل على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين وتجويز ان يكون
ما اسما معرفا فانما كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبيسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس
العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل نحو استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا

صالح ليس ما ههنا كافة كما كانت في زيد صديقي كأنه عمرو أخي ولو كانت كافة لوجب كسر أن ولا يجوز إلا الفتح
فقال الخليل ما زائدة وأن مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما أنك ههنا لكنهم ألزموا
الكاف مع هذه الزيادة كراهة أن يجي لفظها مثل كأن ومعنى زيد فاسق كما أن عمرا صالح أي هذا صحيح
كصحة ذاك وتقول حقا أنك ذاهب وجهد رأيي أنك قائم بالفتح لا غير لأن المعنى في حق وفي جهد
رأيي وإذا جئت بأما قلت أما حقا فإنك ذاهب وأما جهد رأيي فإنك قائم فالكسر هو الوجه لأنك
لم تضطر مع أما إلى جعل الظرفين خبرين لأن كنت مضطرا إليه من دون أما وذلك لأن معمول ما في حيز
أن يتقدم عليها مع أما لما جي في حروف الشرط نحو أما يوم الجمعة فإنك سائر وأما زيدا فإنك ضارب
ولا يتقدم عليها من دون أما فلما اضطررت إلى فتح أن مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه نحو
أما في رأيي فإنك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لأنك غير مضطر إلى فتحها وتقول أما في الدار فإنك قائم
بالكسر إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل في الدار وأما إن أردت أن في الدار هذا الحديث وهذا
الخبر فإنه يجب الفتح والتعريف المذكور أعني الفتح في مواضع المفردات والكسر في مظان الجمل أولى
من تعريف إلى كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح لأن ما بعد
فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وأيضا ما بعد
إذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح **قوله** ولذلك جاز العطف إلى آخره **أقول** يعني ولا
أن إن المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لأنها كالعدم إذ فائدتها التأكيد
فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم أنه يختلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال
المصنف نعطف على اسم إن المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع إن مع اسمها كما قال الجزولي وكأن
الأول نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول إن ودخولها كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا
لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فإن كاللام في لزيد ولا شك أن المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم
مع الحرف فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع إن ومن قال على موضعها مع اسمها نظر إلى أن اسمها لو كان وحده
مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ إذ المبتدأ المجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب
أنه باعتبار الرفع مجرد لأن إن كالعدم باعتباره وإنما يعتد بها إذا اعتبرت النصب ويشكل عليه بأن إن
مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ إذ المبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها
ليست اسما فالأولى أن يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا **قوله**
لفظا أو حكما • راجع إلى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو إن زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو
علمت أن زيدا قائم وعمرو فإن هما مع اسمها وخبرها وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى علمت قيام زيد
لكنها في تقدير اسمين إذ أن مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما أن المكسورة مع جزئيها بتقدير
اسمين أي المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين
وفي ما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لأنها بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها
بتقدير اسمين تقول إن ذينك الاسمين بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام
زيد كما مر في أفعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد إذ ذانك الاسمان

بتقدير الاسم المفرد هذا مع أن الحق أن مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من أول الأمر بتقدير
اسم مفرد أعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وإنما دعا المصنف إلى هذا التكلف
أنه رأى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى وأذان من الله ورسوله الآية وأذان
بمعنى إعلام وكذا استشهد بقوله وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم
المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول والتقدير أنا بغاة وأنتم بغاة فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب
في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة
قال إن المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لأنهما حرفان مؤكدان أصلهما
واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني أن زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا إلى استدلال
سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا إذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في خبرها
في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر أبي سعيد صحيح فقوله
قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بري وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله من
المشركين مقام التأكيد أو نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف أي ورسوله كذلك والواو اعتراضية
لا عاطفة ونقول في قوله وإلا فاعلموا البيت إن ما بقينا في شقاق خبر أنا وأنتم بغاة اعتراضية
لكن لا يتم لنا مثل هذا أي في قوله ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم • ولا أنني بالمشي في القيد أخرق • بعد
قوله فلا تحسبن أني تخشعت بعدكم • لشيء ولا أني من الموت أفرق • لأن قوله ولا أنني بالمشي في القيد أخرق
عطف على أني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على جملة
بلا تكرير ولا يجوز ذلك إلا عند المبرد ولو روي ولا أنني بالمشي بالكسر لارتفع الإشكال وكان قوله ولا
أنا ممن يزدهيه مستأنفا ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم إن المكسورة خلافا لبعضهم
قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم إن بالرفع أن لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة إن يعني
في جواز العطف المذكور وتفارقها في أن اللام لا تدخل على ما في حيزها دون أن كما يجي وإنما كان لكن مثل
إن لأن معنى الابتداء بعدها لم يتزلزل لأن الاستدراك راجع إلى ما قبلها لا إلى ما بعدها إذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان أو إثباتا عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن نحو قولك ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه عدم
القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم
كأن وليت ولعل أيضا لكونه في الأصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما أورثته
الحروف من المعاني والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز
الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا إجازة والأصل الجواز إذ لا فارق قال الزجاج قوله
تعالى علام الغيوب في قوله قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها
أخر ولم يذكر البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو إن الزيدين استحسنتهما شمائلهما
بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار إلا زيد ولا يحمل على
المحل عند البصريين إلا بعد مضي الخبر ولا يجوز عندهم إن زيدا وعمرو قائمان وأجازه الكسائي وإنما
منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء أو في خبر إن فيكون قائمان خبرا عن زيد

واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولاسوا شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان وكاد لولا
قال فما دخي لكان لم يكن • فاليوم ابكي ومتى لم يبكني وقال للمولا قائم ويدا ابيل • لقد جرت عليك يد
غشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع
ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فلتشهد بمعنى
نعلم لان اصل الشهادة ان تكون عن علم ولتشهد معلق كعلمت في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت
لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت تجري مجرى القسم على ضعف
فتقول اذن علمت ان زيدا قائم بكسران وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسره
والمشهور الفتح فيهما وكذا افلح اشهد لقد رأيته كذا كانه قيل والله لقد رأيته وكذا اشهده
لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها
مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كعلمت زيد قائم وشهدت زيد
فاضل كقوله • اني وجدت ملاك الشيمة الادب • والدليل على جواز اجرا الشهادة مجرى اليمين
قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا
القايم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم
واللام وان جوابه ولا يجوز اجرا اشهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا القايم لان حرف الجر
لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان من العرب من
يقول لهنك لرجل صدق قال • لهنا المقضي علينا التهاجر • وقال • لهني لاشقى الناس ان كنت غارما
وقد تحذف اللام وهو قليل قال • الا يا سنا برق على قلل • الحمى لهنك من برق علي كريم •
وفيه ثلاثة مذاهب احدها ليس وهو ان الها بدل من همزة ان كاياك وهياك فلما غيرت صورة
ان بقلب همزتها هاجاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني قول الفرا وهو ان اصله والله
انك كما روي عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما تقال
الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت الف فعال كما حذف
من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال • الا بارك الله في سهيل • اذا ما الله بارك في الرجال
ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى الفضل بن سلمة ان اصله لله انك واللام
للقسم فعل به ما علم في مذهب الفرا وقول الفرا اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا جواب
واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم
مقدر اي والله ليضربن والله لقام وانما جاز حذف قد في الماضي مع جواب القسم دون لام ان
وان كان كلاهما في الاصل لام الابتدا لان القسم يحمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة
الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله
لافعلن ولا تجي لام الابتدا من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والكوفيون لما كرة
مستدلين بقوله • ولكنني من حبها لعميد • قالوا انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتدا كان ولذا جاز العطف
على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا انه كان حق اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها تسقط

لام ان

بسببها

بسببها عن مرتبتها من التصدر لكن جاز تجامعهما لما اشد تناسبهما بكونهما لمعنى واحد فاغتفر لذلك
سقوطها عن مرتبتها وما الشذوذ فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون في
الاصل لكن انني فحذف همزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله اتفاقا بحذف الهمزة واصله لكن
انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجي في حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل
والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا لا يقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة
اجتماعهما نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي وان مع ما في حيزها بدل
الاشتمال من احدى في قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا في قوله الم يروا
كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم الينا لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما
انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينها
وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون
وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى
اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبر اللاحرف الستة كقوله ان الخليفة ان الله سربله
وقوله • لقد علم الحي اليمانون انني • اذا قلت اما بعد اني خطيبها • بكسر اني وروي بالفتح على ان يكون تكريرا
لان الاولى كما قلنا في الاية قوله وتخفف المكسورة الى اخره اقول اذا خففت بطل اختصاصها بالاسما فيغلب
الالغا قال تعالى في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية
رد عليهم قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف سوا اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين
المخففة والنافية واما الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا المعملة
لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن تلزم اللام ان خيف التباسها بالنافية
فعلى قوله تلزم ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام
واما قولهم اما ان جزاك الله خيرا فانما تدخل فيه اللام لان الدعا لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة
على الفعل لزم عند البصريين كونه من النواسخ حتى لا تخرج ان بالتخفيف عن اصلها بالكلية والكوفيون
يعممون جواز دخولها على الافعال قياسا كقوله • تالله ربك ان قتلت لمسلما • وجبت عليك عقوبة
المتعمد • وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف
في هذه اللام الفارقة فمذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتدا التي تجامع المشددة بل هي
لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتدا لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله
لام الابتدا في نحو ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتدا
والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال
القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة للابتدا الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل مع
المثقلة اما على المبتدا المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الا
على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم

لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين وانما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلابد من نصب الثاني وان
دخله لام الابتدا قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك وانما قوله ان قتلت لمسلما
وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في
الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافيه واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها
والنافيه بالفعل لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انما نافيه مطلقا دخلت في
الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الا لجاز جاني القوم لزيدا اي الا
زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشيا ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثنا بعد النفي
او معناه ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم
قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضماير **قوله** وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر **اقول**
تقدم ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو اظن
انك قائم واحسب انه قائم وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجا في المضمر فقط قال
فلو انك في يوم الرخاء سالتني ٭ طلاقك لم ابخل وانت صديق ٭ وقال بانك ربيع وغيث مريع ٭
وقد ما تكون هناك انما الا **قوله** ويلزمها مع الفعل الى اخره **اقول** قد مضى شرحه في نواصب الفعل
المضارع واذا دخلت على الاسمية فقد تكون الجملة مجردة كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل ٭
وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شي لك او باداة الشرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب
نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي **قوله** كان للتشبيه وتخفف
وتلغى على الافصح لكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها
الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها **اقول** كان قولا انه قال
بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد قدمت اداة التشبيه لتوذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية
لفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات لفظت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر
بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل
جر ان لصيرورتها كجزء الحرف كما ذكرنا في كانما وكذا وكاي ولا يقتضي ما يتعلق به كما كانت تقتضيه
حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاوها وقد
جا كان وريديه رشا الحلب ٭ وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان ٭ واذا لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففه ويجوز ان يقال ان ذلك غير مقدر بعدها لعدم
الداعي اليه كما كان في ان المخففه لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض
في اضمار الشان بعد ما اجراها مجرى ان ولزوم حرف العوض في الفعلية بعدها ما يقوي كونها
مركبة من الكاف وكان وتجي بعد المهملة اسمية كقوله عبات له رمحا طويلا والة ٭ كان قبس يعلى
بها حين تشرع ٭ وفعلية كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله كرم الله وجهه في نهج البلاغة
كان قد وردت الاظعان وقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت

لها

بها وان جا بعدها مفرد كقوله ٭ تمشي بها الدرما تسحب قصبها ٭ كان بطن حبلى ذات اونين متيم ٭
فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم ٭ كان ظبية تعطو الى
ناظر السلم ٭ برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو الاسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف
اي كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زايدة اي كظبية **قوله**
لكن **اقول** هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزايدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما الجملة ها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل
الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب **قوله** متغايرين معنى **اقول** اي في النفي والاثبات والمقصود
التغاير المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجي وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم
كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يركهم كثيرا او تقول زيد حاضر لكن عمرو مسافر ولا يلزم
التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت
الغيت والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف به شاهدا ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففه
ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجا في الشعر حذف نون
المخففه للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ٭ ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل **قوله**
وليت للتمني الى اخره **اقول** قد مضى شرحه **قوله** لعل للترجي وشذ الجر بها **اقول** فيها
احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل ورعن بعين غير معجمة ولعن بغين معجمة واخرها نون وجاء
ورعن بجعل الرا مقام اللام ولان وان ولعا بالمد قال لعا ان الله فضلكم علينا ٭ بشي ان امكم شريم ٭
وقد يقال لعلت كربت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بعل
مكسورة اللام ومفتوحتها قال ٭ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ٭ لعل ابي المغوار منك
قريب ٭ وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها المشابهة الافعال وكون حرف عاملة
عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا
لا ظاهرا ولا مقدرا الا في مثل لولاي الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت
الذي انشدنا ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابي المغوار
مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يكون ثاني
لامي لعل محذوفا فاللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح لام الجر
الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان
ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية
ان يقال الاصل لعا اي انتعش دعا له فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشده ابو
عبيدة لعل الله يمكنني عليها ٭ جهارا من زهير او اسيد ٭ جر الله واللام الاولى في لعل زايدة عند
البصريين واصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة

عن

والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فاذا سمي بها لم ينصرف
عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم
واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا
ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا فان كان الاسم
مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير
الشان الا في الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي • ولكن زنجي عظيم المشافر
فيمن روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا تعرف
قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله • ان من لام في بني بنت حسان • البيت وذلك لان
اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا
لكن بشرط ان لا يلي الحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول
ان قام زيد بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اي انه وتقول ان في الدار جالس
اخواك وقال كان على عرنينه وجبينه • اقام شعاع الشمس او طلع البدر • وانما جاز حذف ضمير الشان مع
ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وجاء
في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف
في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واعلم الخبر جاز حذفه مطلقا سوا كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون
يشترطون تنكير الاسم لكنه ما جا كذلك نحو قوله • ان محلا وان مرتحلا • وان في السفر اذ مضوا مهلا
اي سبقا اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اي
سبقا وتقول ان مالا وان ولدا وان غيرها ابلا وشاء اي ان لنا ذلك وليس الشرط في جواز حذف الخبر
تكرار ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الذبابة الفارة فقال ان الذبابة ان الفارة اي هما تخلفان والدليل
على المذهبين ما روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا انهم اوونا وفعلوا بنا
فقال عليه الصلاة والسلام الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال عليه الصلاة والسلام ان ذلك اي ان ذلك كذلك
وما روي من قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اي مصدق ثم ذكر الماتي حاجته فقال عمر
لعل ذلك اي لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اي هلكوا وقيل
الخبر ويصدون والواو زائدة قال الشاعر • خلا ان حيا من قريش تفضلوا • على الناس او ان الاكارم نهشلا
وقال ابن يعيش لا يكون خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر ان ذلك له
ولعل ذلك الظرف ايضا اي ان ذلك ولعل لك ذلك اقول لا سبيل الى جعل جميع الاخبار المحذوفة
ظروفا بل يقدر ما يستقيم معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل
وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت
اشعر كنصرت انصر اي فطنت قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو
ابو عذرها فالعلة لو ثبتت عنده مصدر الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الجلسة
كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اتاتيني ام لا

وهذا

وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
اي ليت علمي بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر
كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر ومعناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية
فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان
علمك بالشي غير ذلك الشي وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر
المبتدا الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله
ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر
وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم به نحو قوله ليت شعري
مسافر ابن ابي عمرو اي ليت شعري اجتمع امرأ او مسافر مناد وقد تخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة
بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدا ان التخصيص غير مشروط في المبتدا مع حصول الفائدة وانما لم تخبر
عن المبتدا النكرة بخبر مؤخر لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فالاعرابان
مختلفان قال • فان شفاء عبرة مهراقة • ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال تعالى فان حسبك الله
كما قلت في باب كان الظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله • وشرك
عني ما ارتوى الما مرتوو • اسم ليت والجملة خبر على ان تروي خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة
لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان
وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والعامل على هذا الوجه
منصوب اي ما ارتوى مرتوو من الماء وقيل شرك مرتوو اي مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره
اعني خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كفافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله • فلو ان واش باليمامة
داره • ويكون العامل على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الما ريان قوله الحروف العاطفة
الواو والفا وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن • فالاربع الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا
ترتيب فيها والفا للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومتبوعها جزء من متبوعه كيفية قوة
او ضعفا اقول اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو او ما جاني زيد بل عمرو ليست منها
لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بلا بل غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلا
لانها لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع اقول مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الفعلين
او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جاني زيد وعمرو او ضرب زيد وعمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جا زيد او عمرو اي حصل الفعل
من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا اقول معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما
في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية
لا دليل في الواو على شي منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفرا والكسائي
وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقها انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل

مبتدأ

وليت يقولها المحزون

الحروف العاطفة

تمام

فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وربما كان الثاني فيه قبل الاول نحو قوله ثم بحث
وقص حتى انما وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيا والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان للترتيب
لتناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب
سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو
اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد
ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد
فان قلت لو لم يجئ بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضموني الجملة فما فائدتها قلت بلى
ولكن كان يحتمل الاضراب رجوعا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول الامرين فبالواو صار نصا في
حصول الامرين معا ففائدة الواو في مثله كفائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو كما يجيء فكانه زائد
يفيد النص وان لم تعدها النحاة في الزوائد واعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت
ما جاءني زيد وعمرو وبلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلث اي لم تجيئا لا في وقت واحد ولا
مع الترتيب والاكثر ان لا تعطف على المنفي بالواو الا وبعد الواو لا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وذلك لان
الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل
كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة
من ثريد وكل رجل وضيعته خيف ان تكون مراد المتكلم ما جاءني زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع
في وقت لا ترتب مجيء احدهما على مجيء الاخر فجي بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات
الثلاث وقد يترك بها لا يحتمل الترتيب ظاهرا كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله وما
يستوي الاحياء ولا الاموات وان اردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ما جاءني زيد
وعمرو معا او ما جاءني زيد اولا وعمرو ثانيا او ما جاءني زيد ثانيا وعمرو اولا فيبقى بعد ان يقيد باحد الاحتما لات
احتمالان آخران واما لو كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي لمجيئين
المنقطع احدهما عن الآخر لان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فنفيت
هذا الكلام وهمه وعند المازني هو ايضا نفي للاحتمالات الثلاث كما كان من دون تكرير العامل وهذا
القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل كفائدة زيادة لا بعد الواو بل تكرير الفعل المنفي في ذلك الغرض
اصرح واكثر قوله والفاء للترتيب اقول اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان
عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه
بعد ملابسة المعطوف عليه له بمهلة واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب
ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل
فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن
الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة
يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون
الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد الفاء العاطفة

والبيت لابن زيابة يقول للحارث [illegible] ان اصبح قوي بالغارة فغنم آب سالما ان لا اكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد بالهف نفسي ١٢ مغني اللبيب

قال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة [illegible] الثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه [illegible] والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين ١٢ مغني اللبيب

للجمل

للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان
كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة
حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل
المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الآية وتقول فصلت لك وذلك
موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان
تبييت البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي قول
العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية اي الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية
بحذف بين مع كونه مرادا وتقيم المضاف اليه مقامه ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس
ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى اي منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة
فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو قلت يستعمل في تحديد الاماكن
نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى دار خالد فحذف الواو تخفيفا
لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي أيا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم
اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الغروب الى اللوى
الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعني الى فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى
بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى فما بين منازل الدخول فمنازل
حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله يا دارمية بالعلياء فالسند
فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع
وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهو كقوله داري ببغداد فالكرخ واذا نفيت قولك جاءني زيد
فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان
يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرنا كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى
الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته
فاكرمه ومن يجئني فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء
وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه قال تعالى ام لهم ملك السموات
والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقوله تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال
فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال
فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا
المراد فبعزتك لاغوينهم وقد تكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما
قبلها كقوله اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى
كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعكس فتقول
اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة

جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد توتى في
الكلام بغا موقعها موقع الفا السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها
لما قبلها لزوم الجزا للشرط كما تقدم في الظروف المبنية وقد تجي زائدة في غير الموضع المذكور نحو لزيد فوجد
عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي قوله اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا تنافيها
كون الثاني المترتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم
تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة
ومهلة فجي بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتدا الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض
مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار لجاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى
تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى
ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة
هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اقول اي مثل الفا
في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران
ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخي للمسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على
المجمل كالفاء وقد تجي ثم في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته
له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر وكقوله وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة
وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد تجي ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج
في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك
جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدا بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده
لان سيادته نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه متقدمة في الزمان
على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء في فبئس مثوى المتكبرين كما ذكرنا وقد تكون ثم والفا لمجرد
التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو
بالله فالله ووالله ثم والله وقوله وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون اي ثم مجازيهم بما عملوا لانه
كان شهيدا فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى
اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا
عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقا عليها من مرتبة ابتدائها لان البقا
عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام
المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون
اوكلما عاهدوا عهدا الاية فقوله اوكلما عطف على انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ

او التقرير اذا دخلت على جملة منفية كقوله تعالى قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا عطف
على لم يكفروا محلى قالوا لولا اوتي وكذا تدخل على فا العطف للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت
تسمع الصم فقوله افانت تسمع عطف على منهم من يستمعون اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افا
تسمع هولاء الصم وقوله افانت تسمع عطف على ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي وتكون الهمزة للتوبيخ
او التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فا السببية كقوله تعالى من اله غير الله ياتيكم بضياء افلا
تسمعون اي اذا كان كذا افلا تسمعون فالفا للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا تدخل همزة
الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به
لان الايمان بالشي مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف مقدر
كما في الكشاف ولو كانت كما ذكر هناك لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم
تجي الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلاثة تجي عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون
فيما يقبل التاويل صيانة للحرف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال
البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من لطافه تعالى
وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي البيت واما قوله ولما راى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه
عن الغدر وصب عليهم تغلب ابنة وائل كانوا عليهم مثل راعية البكر فالمعنى غضب عليهم
وصب بحذف المعطوف وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا
الما ملك وذلك الالمام واما الفا ففي قوله ابا ني اذا ما ابت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت
غاديا قيل الفا زائدة وقيل بل الزائدة ثم لحرمة القصد وجاز الاخفش زيد فوجد
وزيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستندا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة
الحيين خلو كما هيا والفا في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع
زائدة عند البصرية دون الكوفية كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى
اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم
ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وما جاء من مثله فان امكن
الاعتذار فهو اولى والا فالحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الراجز
يا ذا هوام ما كان مشيبي وقصا بل قد يكون مشيبي توقصا قوله وحتى مثلها اقول يعني مثل ثم
في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفا التي لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وقال الرضي ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف
هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل
العامل في المعطوف بالمعطوف عليه مما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزا الاخر كقولك توفي الله
كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثنا تعلقه بتلك الاجزا الاخر نحو مات الناس حتى
الانبيا فالمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها
ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبيا او من الاقوى

إلى الأضعف كما في قدم الحجاج حتى المشاة **قوله** وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهمًا وأم المتصلة لازمة لهمزة
الاستفهام يليها أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز
أرأيت زيدًا أم عمرًا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل إنها لإبل
أم شاء وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما جائزة مع أو **أقول** اعلم أن الأحرف الثلاثة لأحد الأمرين
أو الأمور وأو وإما العاطفتان سواء في المعنى إلا في شيء واحد وهو أن أو يجيء بمعنى إلى أو إلا ويجيء أو أيضًا
للإضراب بمعنى بل فلا يكون إذن بعدها إلا الجمل فلا تكون حرف عطف بل حرف استيناف
وإذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد نحو جاء زيد أو عمرو وقد تعطف الجملة نحو ما أبالي
أقمت أو قعدت وتقول في الاستيناف أنا أخرج اليوم ثم يبدو لك الإقامة فتقول أو أقيم
أي بل أقيم على كل حال وهل في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددًا
بين الخروج والإقامة وأما في قوله. بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ❀ وصورتها أو أنت
في العين أملح. فلا يحتمل العطف إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق
المعطوف وكذا في قوله إلى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون وإنما جاز الإضراب ببل مع كونه
تعالى عالمًا بعددهم وبأنهم يزيدون لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف بناء على ما يحزر الناس من غير
تحقيق ثم أخذ تعالى في التحقيق مضربًا عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر أي أرسلناه إلى جماعة
يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب وقالوا
إن أو إذا كان في الخبر فله ثلاثة معان الشك والإبهام والتفصيل. وإذا كان في الأمر فله معنيان التخيير
والإباحة فالشك إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه والإبهام إذا عرفته بعينه وقصدت أن تبهم
الأمر على المخاطب فإذا قلت جاءني زيد أو عمرو ولم تعرف الجائي منهما فأو للشك وإذا عرفته وقصدت
إبهام الأمر على السامع فهو للإبهام كقول لبيد. وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر. والظاهر أنه كان يعرف
أنه من أيهما قال الله تعالى أتاها أمرنا ليلًا أو نهارًا والتفصيل إذا لم يشك ولم يقصد الإبهام على السامع كقولك
هذا إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا غير أو على أنه عرض لا غير أو على أنه
لا هذا ولا ذاك وأما في الأمر فإن حصل للمأمور بالجمع بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب فهي للإباحة
نحو تعلم الفقه أو النحو وجالس الحسن أو ابن سيرين وإلا فهي للتخيير نحو اضرب زيدًا أو عمرًا والفرق بينهما
أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا يجوز الجمع هذا كلام
وينبغي أن يعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو تعلم إما الفقه أو النحو لم يفهم من إما وأو بل ليستا إلا لأحد
الشيئين في كل موضع وإنما استفيدت الإباحة من ما قبل العاطف وما بعده معًا لأن تعلم العلم خير وزيادة
الخير خير بدلالة أو وإما في الإباحة والتخيير والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشيئين والأشياء
على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل أو وإما بل من قبل أشياء أخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصد
إلى التفصيل والإبهام والتفصيل من حيث قصد إليهما والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير
من حيث لا يحصل به ذلك وأما في سائر أقسام الطلب فالاستفهام نحو أزيد عندك أو عمرو ولا يعرض فيه شيء من
المعاني المذكورة وأما التمني نحو ليت [illegible] فرسًا أو حمارًا فالظاهر فيه جواز الجمع إذ من غالب العادات أن من تمنى أحدهما

لا ينكر

لا ينكر حصولهما معًا وأما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه أو النحو وهلا تضرب زيدًا أو عمرًا والعرض نحو ألا
تتعلم النحو أو الفقه وألا تضرب زيدًا أو عمرًا فكالأمر في احتمال الإباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر
استعمال أو في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو وقال. وكان سيان أن لا يسرحوا نعمًا
أو يسرحوه بها واغبرت السوح. فإن سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال. سيان كسر رغيفه
أو كسر عظم من عظامه. وإذا نفيت الخبر نحو رأيت زيدًا أو عمرًا قال وردت لنفي رؤية أحدهما لا رؤيتهما
فإن تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رأيت زيدًا أو ما رأيت عمرًا
وإن لم يتعين عندك أو تعين لكن قصدت إبهامه قلت ما رأيت زيدًا أو عمرًا فيكون المعنى ما رأيت أحدهما
ورأيت الآخر وكذا إذا نفيت الأمر وهو النهي كما إذا قلت في اضرب زيدًا أو عمرًا لا تضرب زيدًا أو
عمرًا فالقياس يقتضي أن يكون المعنى لا تضرب أحدهما واضرب الآخر كما كان في الأمر معناه اضرب أحدهما
ولا تضرب الآخر **فإن قلت** فلا يبقى إذن فرق بين الأمر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رأيت
زيدًا أو عمرًا وما رأيت زيدًا أو عمرًا **قلت** لا يبقى فرق في أصل الوضع إلا إذا كان المعدود أكثر من اثنين
فإنك إذا قلت اضرب زيدًا أو عمرًا أو خالدًا فالمعنى اضرب أحدهم ولا تضرب الباقين وإذا قلت
لا تضرب زيدًا أو عمرًا أو خالدًا فالمعنى لا تضرب أحدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر نحو رأيت
زيدًا أو عمرًا أو خالدًا وما رأيت زيدًا أو عمرًا أو خالدًا وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع ثم بعد
ذلك جرى عادتهم أنه إذا استعمل لفظ أحد وما يؤدي معناه في الإثبات فمعناه الواحد فقط وإذا استعمل
في غير الموجب فمعناه العموم في الأغلب ويجوز أن يراد الواحد فقط أيضًا تفسير ذلك أنك إذا قلت
في الموجب مصرحًا بالواحد رأيت واحدًا من زيد أو عمرو وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رأيت رجلًا
منهما أو رأيت زيدًا أو عمرًا فإن كلًا من الألفاظ الثلاثة يفيد أنك رأيت واحدًا منهما فقط وإذا
قلت في غير الموجب ما رأيت واحدًا منهما أو ما رأيت رجلًا منهما أو ما رأيت زيدًا أو عمرًا فإن كل واحد
من الألفاظ الثلاثة وإن احتمل أن يريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدًا منهما ولقيت
الآخر لكن الأظهر والأغلب في الاستعمال أن يكون المراد ما لقيت واحدًا منهما فكيف بما فوق الواحد
أي المراد نفي رؤيتهما كليهما وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الرؤية فإذا لقيت واحدًا منهما وما يؤدي
معناه نحو لقيت زيدًا أو عمرًا فقد أخرجت واحدًا منهما عما كان أصله أي عدم الرؤية فيبقى الآخر على أصله
أي غير مرئي وأما إذا قلت ما لقيت واحدًا منهما أو ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدًا أو عمرًا أو الأصل
عدم الرؤية ولم يصرح فيه الأبعد من رؤية واحد منهما فبقي الآخر على أصله من عدم الرؤية
فيكون نفيًا لمطلق الرؤية **فإن قلت** فإذا كان الأصل عدم الرؤية كان عليك أن لا تأتي بمفعول
لرأيت لا واحدًا ولا أكثر حين تخشى توهم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك
أن تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك إلى تقييد نفي الرؤية بالواحد **قلت** قصد المبالغة
وبيان أن ذلك الأصل أي عدم الرؤية بقي على حاله ولم ينتف بتعلقها بأقل ما يكون أي الواحد فإذا
فإذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم إن النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الأغلب وذلك أن النكرة
تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب يفيد العموم كما مضى فإن قصدت التنصيص على العموم أتي [illegible]

قلت به

د

رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى
ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتمل الاستغراق عموما وبعبارة
الاول نصا في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت
زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما
واضرب الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز
ان يريد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة الآثم والكفور فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او لا
مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى او حاله في غير الموجب تفيد العموم فلم تخرج او مع القطع بالجمع في ولا
تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوضع التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع
الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو
فبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد
او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم تتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف
عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان
يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم
من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة
على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه وقد جاءت غير مسبوقة فقال
باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم
عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار واما باموات وقد تحذف الثانية الا قال فاما ان تكون
اخي بحق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وتلزم الثانية
الواو وربما ترد بلا واو نحو قول الشاعر يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار
ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما قالوا ان اما لا تستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي
عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة وقال سقته الرواعد من صيف وان من خريف
فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك
فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر وقال التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها
بالتركيب كما مضى من كون مهما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول
البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوف اي وان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة
لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة
من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم من ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية
والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها
على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان
معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا غير زائد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو

هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله ايما الى جنة ايما الى نار مقدرة
قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الى آخره اقول اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنفصلة فالمتصلة
تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو
سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة
قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر
وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما تجيء هل
قبل المتصلة على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة دون هل لان ام المتصلة
لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام
التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام
اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها
اما بهل او بالهمزة ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذ كان الاستفهام باسم عن اسم داخل في عموم
اسم الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع
فتغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو
مستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام
عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو في الحكم المنسوب اليهما نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن
تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت
احدها او واحد منها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون
المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما المنقطعة
فلا يثبت احد الامرين عندك بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع
في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام
شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر لا لتدارك الغلط في قوله تعالى ام يقولون افتراه
وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع بل معنى الهمزة الاستفهامية نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون
افتراه وقد تجيء بمعنى بل وحدها كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا
جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند
لكم وقوله ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ولاجل كون ما بعد ام وما
قبلها على كلامين سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي في جواب المنقطعة
لا او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة
ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال
جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا
يلتبس قوله اذا كان الاستفهام المقدر بغير الهمزة لم تلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة
مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء لكونها مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل

المضاف اليه اي فضوا زيد عندك أم عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيدا أم في الدار اي في اي الموضعين
هو ويجوز المخالفة بين ما وليتهما نحو أعندك زيد ام عمرو وأزيد عندك أم في الدار والقيت زيدا أم عمرا ولقد
زيد أم عمرو وجواز احسن كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت أم والهمزة جملتان مشتركتان
في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وأقام زيد ام قعد فهي متصلة
ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين
مثلا وبتي النظر مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد
قائم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو فالاولى كون ام في الصور الثلاث منقطعة لانك كنت قادرا فيها
على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها
في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخرى بل قائم زيد ام قاعد
وازيد اخي ام عمرو **فعدولك** الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين
المشتركتين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء بمفرد من منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدهما
بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو
وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتأخرون على انها منفصلة لا غير
والمصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد
بل لو وقع الاختلاف بين الجملتين اما بكون احداهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد
او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتأخر خبر الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين
في جزء اذا لم يتساويا ونظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو واابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها
الانفصال اما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انهما
متصلة لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنقطعة **فعلى هذا** ان كان بعد ام
مفرد لفظا وتقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها
جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك
الآن وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك أم لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم
ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك
لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلابد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير
ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام التسوية
فهما اللتان يليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا
ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما
على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء
خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر جملتين
قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام
وما بعد معادلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك

قيام

قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة
الاستفهام وما يليها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وقد اكما اقيم لفظ النداء
مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس فكل استفهام
بام المتصلة بسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء
علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء
وسواء لا يثنى ولا يجمع وكانه في الاصل مصدر فقد حكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك ام قعدت
بمعنى ان قمت او قعدت فالجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط ولذلك استحسن
ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدها الابتدائية نحو سواء علي او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار [illegible]
الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمنه معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والا لم يجز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم
من ما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي فتستووا والتقدير الاستفهام الدال عليه ومن ذلك
قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع
بعدهما نحو سواء علي اتقوم ام تقعد لكن افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال
ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا
أجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بحرقا ام انحى لك السيف ذابح وقال فما ابالي أنب بالحزن تيس
ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله فوالله ما ادري ابالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في
باب كان ان تقديره اكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة
ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس
وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فتجردت عن معنى الاستفهام وكذا
ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى أو لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء
علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم
ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت
فلا ابالي بهما وقول ابن سيناء سيان عندي ان بروا وان فجروا اذ ليس يجري على امثالهم قلم يقوي
ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري
ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك او عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن
فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما ابالي فالغالب التصريح باو في موضع ام بلا
همزة استفهام قبلهما نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذاك التقدير اي المقصود
ان قام او قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي يعني احدهما متحقق به وجب تكرير الشرط
سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين شيئين او اكثر فلا تجوز ما ابالي اقام [illegible]
وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام هاهنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا

أو أبالي وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعا وجامعه مناسبة وهي التسوية فهي التي جوزت الإتيان بهما بعد اللفظين
بتجريد الهمزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى إن وأو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا أبالي أن
يأتي بأو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت أو قعدت ولا أبالي قمت أو قعدت بتقدير حرف الشرط
قال ولست أبالي بعد آل مطرف • حتوف المنايا أكثرت أم أقلت • قال أبو علي لا يجوز أو بعد سواء
فلا يقال سواء علي قمت أو قعدت قال لأنه يكون المعنى سواء علي أحدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه أن معنى
أم أيضا أحد الشيئين والأشياء فيكون معنى سواء علي أقمت أم قعدت سواء علي أيهما فعلت أي الذي فعلت
من الأمرين لتجرد أي من الاستفهام وهذا أيضا ظاهر الفساد وإنما لزمه ذلك في أو دون أم لأنه جعل
سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف وسادا مسد
جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا أبالي أن يجري مجراهما فيذكر بعده أم وأو والهمزة نحو لأضربنه أقام
أم قعد مستندا لأضربنه قام أو قعد أي ذلك كان وهو بمعنى أقام أو قعد وليس ما قال ببعيد لأن معنى
التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر أي قيامه وقعوده مستويان عندي ولا يمنعني أحدهما من ضربه كما تقدم
ذكره قال إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده • أطال فأملى أم تناهى فأقصرا • وروي وتناهى فالهمزة
في أطال ليست باستفهامية بل أطال ماض من الإطالة وروي أم تناهى فالهمزة استفهامية وطال
ماض من الطول ولا تجيء بالهمزة قبل أو فلا تقول لا أبالي أقمت أو قعدت ولا لأضربنه أقام أو قعد
لأنك إنما جئت بالهمزة مع أم وإن لم يكن فيهما معنى الاستفهام لإفهامهما التسوية المطلوبة ههنا وليس
في الهمزة مع أو معنى التسوية وقولك لا تقتلنه كائنا من كان ولأفعلنه كائنا ما كان فيهما حال من المفعول
ومن وما في محل النصب على أنها خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف
أي كائنا من كانه وفي كائنا ضمير راجع إلى ذي الحال أي كائنا أي شيء كانه قال المصنف كل موضع قد جعلنا
المعطوف فيه أحد ما جعل الآخر بالحال فأو نحو لأضربنه قام أو قعد إذ المعنى قائما كان أو قاعدا وإن قيد
الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم نحو ما أبالي أقمت أم قعدت هذا كلامه وللقائل أن يطالبه
باختصاص معنى الحالية بأو وقد ذكرنا أن كل موضع جاز فيه أو جاز فيه أم وبالعكس واعلم أن الفرق
بين أو وأم المتصلة في الاستفهام أن معنى قولك أزيدا رأيت أو عمرا أأحدهما رأيت وجوابه لا أو نعم
ومعنى قولك أزيدا رأيت أم عمرا أيهما رأيت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا أو تقول عمرا فالسؤال
بأو لا يمكن أن يكون بعد السؤال بأم لأنك في أم عالم بوجود أحدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم
وتقول أزيد أفضل أم عمرو أي أيهما أفضل من الآخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت أزيد أفضل
أو عمرو لم يجز إلا إذا كان المفضول معلوما للمخاطب إذ المعنى أحدهما أفضل وذلك إنما يكون إذا قال
لك مثلا شخص عندي رجل أفضل من بكر من هو زيد أو عمرو فتقول أزيد أو عمرو أفضل أي أحد
أفضل من بكر وحيث يشكل عليك الأمر في أو وأم المتصلة في الاستفهام فقدر أو بأحد وأم بأي
تقول الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية والمراد أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما
والجواب أحدهما قوله ومن ثم لم يجز أرأيت زيدا أم عمرا أي لأنه لم يلهما المستويان إذ أحدهما
فعل والآخر اسم وقد تقدم أن سيبويه قال إن مثل هذا جائز حسن إلا أن نحو أزيدا رأيت أم عمرا أحسن

وأولى

وأولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين أي لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لأحدهما معينا
ولكن لازمة للنفي أقول اعلم أن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع فلا تجيء إلا بعد خبر موجب أو أمر ولا
تجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب
زيدا لا عمرا ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لأنه جملة ولفظة لا موضوعة
لعطف المفردات وقد يعطف مضارع على مضارع على قلة نحو أقوم لا أقعد لأن المجوز مضارعته للاسم كأنك
قلت أنا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كما في حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول
قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر فقلت ولا بكر ولا خالد فتخرج لا عن
العطف وتتمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي
ورد بقول امرئ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه • عقاب تنوفى لا عقاب القواعل • تنوفى ثنية
والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس أيضا تكون عاطفة كما قال • إنما يجزي الفتى ليس الجمل • والظاهر
أنها على أصلها والخبر محذوف أي ليس الجمل جازيا وأما بل فإما أن يليها مفرد أو جملة وفي الأول هي لتدارك
الغلط ولا تخلو أن يكون بعد نفي أو نهي أو بعد إيجاب أو أمر فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر نحو قام زيد بل عمرو
فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه إلى التابع فيكون الإخبار عن قيام زيد غلطا يجوز أن يكون
قد قام وأن لم يقم أفادت بل أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد أو سبق لسان ونقل
صاحب المغني عن الكوفيين أنهم لا يجوزون العطف ببل بعد الإيجاب والظاهر أنه وهم من الناقل فإنهم
يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الأنباري والأندلسي فكيف يمنعون هذا
وإذا عطفت بها مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر أنها للإضراب أيضا ومعنى الإضراب جعل الحكم الأول موجبا كان
أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو أفادت بل أن الحكم
على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون زيد غير جاء وأن لا يصح فيكون قد جاء كما كان في الحكم على زيد
بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمال أن يكون صحيحا وأن لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الأندلسي وقال ابن
مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الإطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو
متحقق بعد مجيء بل أيضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف لأنه قال ما جاءني زيد
بل عمرو يحتمل إثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا أولا وهذا كله حكم بل بالنظر إلى ما
قبلها وأما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفي والنهي فعند الجمهور أنه مثبت فعمرو جاء في قولك ما جاءني زيد
بل عمرو وكأنك قلت بل جاءني عمرو وقيل أبطل النفي والاسم المنسوب إليه المجيء قالوا والدليل على أن الثاني مثبت
حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قائما بل قاعد ووجوب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد أن الغلط في الاسم
المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا إلى الثاني فكأنك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الإثبات
الفعل الموجب مسندا إلى الثاني وإذا ضممت لا إلى بل بعد الإيجاب أو الأمر نحو قام زيد لا بل عمرو
واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو
نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته ببل لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه
يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا أي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا لكان المذكور

لاحتمل ان يكون آمرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا الا الداخلة على بل بعد النفي والنهي
راجعة الى معنى ذلك النفي او النهي موكلة لهما اذ ما بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور
ولا تجي بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام
او طلب تحصيله في الاستفهام لا جزم فيه لا بحصول شي ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل
انها لا تجي بعد التحضيض والتمني في الترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى
الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى
وقد تجي للغلط والاولى تجي بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتأتون الذكران من العالمين الى قوله بل
انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك
الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لا بحرف
النفي انما تدخل الجمل وجب ان تكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
وقد مر معنى الاستدراك في المشددة وعلم ان مجي زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جئت
بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجي كزيد فهي في عطف المفرد لنقيضه الا انها للاثبات
للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفية مجي لكن العاطفة
للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن للمغايرة
ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك ان سلموا هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا
في المشددة ويقع بعدها جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على
ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة
وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد بتقدير العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار
نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع
الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك والمختار فيما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة
صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجي الجملة بعدها مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة
عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فهل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري
فلا يحسن الوقف على ما قبلها او قيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء
قوله حروف التنبيه الا واما وها **اقول** اعلم ان اما والا حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما
المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات
ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارتا بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت
او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتها
اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف وتدخل الا
كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد تحذف الفها في الاحوال
الثلاث نحو أم وهم وعم وقد تجي الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه

الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان
بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كهي في الاستفتاح لانهما بعد التركيب
يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي
واجاز المصنف دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فتدخل من جميع المفردة ان على
اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها وتفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وقوله
تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انا ذا وها
وبغيرها قليلا كقوله ها ان تا عذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ومذهب الخليل ان ها المقدمة
في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان ها
تا عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل
وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وليس معناه ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غير
لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا تقول استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور
بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد انت هذا الذي
ارى لا من كان يتوقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته
ولم تتوقعه قال الله تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا
محل لها اذ هي مستأنفة وقال البصرية هي في محل النصب على الحال اي قل انت ذا قائلا فالواو والحال
ها هنا لازمة لان الفائدة مفقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى الحال فيه
معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل
غير منوي للدخول على ذا استئنافا لا نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة
لم تعد بعد انتم وتجوز ان يعتذر الخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد كلا حسبتهم لبعد
قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان القصد منوي
الدخول على الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري
من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان تقول ها التنبيه مختص
باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك
يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا والا يا نحو يا ليتني كنت معهم
او تقليل نحو يا رب ما غارة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر
في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه والجميع حروف التنبيه صدر الكلام
كما للاستفهام لما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او في الوسط
بحسب ما يقع اسم الاشارة **قوله حروف النداء** يا واعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب
اقول وقد ينوب وا منابها في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء الهمزة بعدها الف
واي بعدها يا ساكنة فيا اعمها اي ينادي بها القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد قال
واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي واستبعاده لها

عن مرتبة لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على
السوا ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآي وآي في البعيد واي والهمزة في القريب

قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بايجاب
النفي واي لاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم واجل وجير وان لتصديق الخبر **اقول** قوله فنعم مقررة
لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سوا كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام
او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام اي نعم قام وكذا لا بعد ما بعد حرف الاستفهام
مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم
لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي
بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداته نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست
بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام
لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال للايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع
نعم موقع بلى اذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب فيجوز ان تقول
في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا
عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة
تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا
للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد
الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لما اول الهمزة مع حرف النفي فلا تناقض القولان والدليل
على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر • اليس الليل يجمع ام عمرو • وايانا فذاك بنا تدان
نعم وترى الهلال كما اراه • ويعلوها النهار كما علاني • اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر
في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم الزمت بالدينار بناء على العرف
الطاري على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية •
والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلب الحاء عينا في حتى
وتقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اي ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك وكذلك
نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا لان المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا
قوله وبلى مختصة بايجاب النفي اي ان بلى لنقض النفي المتقدم سوا كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من
قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام
كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله
وقد بعدت بالوصل بيني وبينها • بلى ان من زار القبور ليبعدا • اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال
بلى في البيت لتصديق الايجاب وزعم الفرا ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلذا كانت للرجوع
عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها والايجاب بنعم وبلى
ولا بغيرهما من حروف الايجاب باستفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاسما الاستفهامية فان جواب

من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم تعرف
السائل ما لم تعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فتقول زيد او احد من بني
تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان
سؤالا عن صفتها نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس كما تقدم في الموصولات وجواب اي المضاف الى
المعارف معرفة نحو زيد او عمرو او انا او ذاك في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف
نحو رجل تاتيه في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب
في جواب اي رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف نكرة لا غير وجواب كم تعين العدد معرفة كان او نكرة
ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهم منه وجواب اين وانى
المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا **قوله** واي
اثبات بعد الاستفهام **اقول** لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او
منفيا وبعد الامر والنهي والاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سوا يقال
لا تضربني فتقول اي والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا احتمال
للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انها للتصديق
مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدها اي فعل القسم فلا يقال اي اقسم
بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب
واي ها الله ذا واي وربي واي لعمري واذا جاء بعدها لفظة الله فان كان مع ها نحو اي ها الله ذا ففيه
الوجوه الجائزة فيه ويجب جر اسم الله اذ ذاك لنيابة ها عن الجار وان تجرد عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر
وفي اي ثلاثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين
مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون اخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم منه ساكنان على غير
حده لانهما في كلمتين اجرتا مجرى كلمة واحدة كالضالين وتمود الثوب في ها الله وهذا ايضا من جهات لفظة
الله **قوله** واجل وجير وان لتصديق الخبر **اقول** سوا كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجي بعد ما فيه معنى الطلب
كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل
احسن من نعم في الخبر فجوز مجيها على ما ترى في الاستفهام ايضا واما جير فقد تعني شرحها في القسم في حروف
الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات • ويقلن شيب قد علاك • وقد كبرت فقلت انه
والها للسكت وقيل انه فيه للتحقيق والها اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة
ابن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه يجي لتقرير
مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من ان ثلاثتها لتصديق الخبر **قوله حروف الزيادة**
ان وان وما ولا ومن والبا واللام فان مع ما النافية وقلت مع ما المصدرية ولما وان مع لما وبين لو
والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف
ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضارع ومن والبا واللام

تقدم ذكرها **أقول** قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى
كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل
انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد
شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها وايضا يلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ
التأكيد اسما كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد تعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا تعمل
نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيأة لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية
والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تعالى وانبيائه وائمته
عليهم السلام وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد ينفرد احدهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة
او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل
نحو ما ان زيد جبان ونحو قوله ٭ ما ان جزعت ولا هلعت ٭ ولا يرد بكاي زيدا ولا قلت ٭ وتزاد بعد ما المصدرية
نحو انتظر في ما ان يجلس القاضي ومع الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا
الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا استعمل كل زيادة ان المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست
جلست نحو [illegible] او الفعل الشهير واما ان فتكثر زيادتها بعد لما نحو لما ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقد
في القسم ان مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قيل لو كان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط
كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية ونحو الكلام فيه وقد تزاد في الانكار نحو انا ان
وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الى [illegible] وليست في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا
وان افرز زائدة كما توهم بعضهم بل الاولتان مخففتان والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما
ما فتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما
تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا يفيدها ما معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زائدة فمن قال ان متى للتكرير
في ما شاكله ومن قال ليس للتكرير فكذا اما ترين ما واما تفعل افعل وايما تكن اكن وانما تذهبن بك وقد
تدخل بعد ايان ايضا قليلا وحكي حكم ما مع ان في نون التأكيد **قوله** شرطا لتقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى
واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مخصصة بحال الشرطية ولم يعد واما
الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تأثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول
ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتهما تكون ما زائدة وليست في حيثما واذما زائدة
لانها هي المصححة لكونهما جازمتين فهي الكافة ايضا عن الاضافة وينبغي ان لا تعد في نحو بعين ما ارينك
ومن عضة ما ينبتن شكيرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد تفنى الخلاف
في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وتزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد
صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيد
بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم واما

زيد

موا

الاجلين

الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيهما ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد
الواو العاطفة بعد نفي او نهي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تأثير الحروف
تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا ومن في الاستغراقية مانعا من كون الحروف زائدة
ويرون تأثيرها لفظيا كمنعها مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد
لئلا يعلم وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال
لا وابيك ابنة العامري ٭ لا يدعي القوم اني افر ٭ وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى
لا اقسم بيوم القيامة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والجود الهلكة واما من
والباء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في حروف الجر **قوله حرفا التفسير** اي وان فان مخففة بما
في معنى القول **أقول** اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد ابو عبد الله والجملة
كما تقول هريق دمه اي مات قال ٭ وترمينني بالطرف اي انت مذنب ٭ وتقلينني لكن اياك لا اقلي ٭
وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا اللفظ دالا على معنى القول مؤدى معناه كقوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم
فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه
ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر
المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما
امرتني به لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستندا لا صحة الآية ولا استدلال بالمحتمل
واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية
وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على
امر او نهي منصرف لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر
عليها نحو اوغر اليه بان قم وجوز ان يقال هي زائدة وبدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى
اوغر اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم
بالاصالة محمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا
قال التقدير وقالوا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زائدة او بان صريح القول المقدر كالفعل
المؤول بالقول في علمنا الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون
فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ يعني انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة
ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام دونها ولا تحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى
وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا
المقدر ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى ان قم اي قال
له قم بتأويل امر بقال او بتقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا
يطرد في جميع الامثلة **قوله حروف المصدر** ما وان وان الاوليان للفعلية وان للاسمية انما
توصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا توصل بالامر لانه

حرفا التفسير

أن

حروف المصدر

ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل والا فليسا مؤولين به الا ترى
ان معنى بما وجبت ورحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك والمصدر المؤول به ان
مع الامر لا يفيد معنى الامر نحو قولك كتبت اليه ان قم ليس فيه معنى القيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام
خلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي
ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا وتختص ما المصدرية
بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي
مدة ما ذر اي مدة ذرور وصلتها اذن في الغالب فعل تام من اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو بعد كذا
ما لم يلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا
تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره الاسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس
واما ان جعل كون صلتها جارا ومجرورا نحو وعلى مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية
واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا او
مضارع ولان فيه خاصة تاثير اخر نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه
كما مر وتميم واسد يقلبون همزتها عينا وينشدون اعن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من
عينيك مسجوم وان المشددة فموصول معمولها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية
او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع
وقد ذكرنا الخلاف في نواصب المضارع فمن جعل كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر
ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال علي حراصا
لو يسرون مقتلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب
الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة فاكون
من المحسنين **قوله حروف التحضيض** هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل **اقول** اعلم ان
معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له
فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما
تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه
فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض وتستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو
التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت واما نحو اما تعطف علي **قوله** وتلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا
او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته
ومع الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها
واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك
قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف

الذي

الذي يفسره ولزوم ما صدر الكلام لما مر قبل وقد تجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء
ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فمؤول بلو لم فهي اذن لولا التي هي لامتناع الثاني لامتناع الاول
وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة كما في قوله تسمع بالمعيدي لا ان تراه **قوله**

حرف التوقع

حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل **اقول** هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا
بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التو
قع اي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه وواقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل
عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان تقول قد ركب زيد
لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي
حتى يقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس
فيضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدق [illegible]
وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا
للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في رب ما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا
انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوا الله وقد لعمري كذا او قد يغني عن الفعل
دليل فيحذف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد **قوله حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول

حرف الاستفهام

ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك اوده
عندك ام عمرو وامر اذا ما وقع وافمن كان وانَّ من كان دون هل **اقول** قوله لهما صدر الكلام مر في باب
ان **قوله** ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل **اقول** يعني يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا
ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل قال اهل عرفت
الديار بالغرتين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة
لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من
لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة كان راى فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا لها
للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير **قوله**
والهمزة اعم **اقول** يعني انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج الا على كون
زيد مبتدا لا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ومنها
ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال
الشاعر اطربا وانت قنسري ومن ذلك ازيد بنيه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار فاذا دخلت
الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير اي حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجعل
او ليس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي اصلا

ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام المتصلة ولا تستعمل هل معها الا شاذا كما مضى وتختص هل بعكس
دون الهمزة وهو كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوب وفي الهمزة قد مثلك
فهل حرمتك يا عمرو وافادتها فايدة النافي حتى جاز ان يجي بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى
هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد
غزية ارشد ومن خصايص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل و
عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا
في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول
ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول افتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي الهمزة
لا تجي بعد ام ويجوز ذلك في هل وساير كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من كلام
سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء عراقة الهمزة في الاستفهام فلا تجمع بين حرفي استفهام
وقال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته • اثر الاحبة يوم البين مشكوم • وقال تعالى ام من يجيب المضطر
قال الشاعر • ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به • رئمان انف اذا ما ضن باللبن • وغير ذلك واذا كان
ام بعد اسم الاستفهام فلابد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني وابن كل امرأ
اشرب اذا قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشتراكه فيه نحو من
يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا
بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف والمنقطعة بمعنى بل وساذج الاستفهام الذي
هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشيا مقرونة بمعنى الاستفهام
فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام الا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن
كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانه
لساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة لتشبيهها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر
في قوله • هل ما علمت وما استودعت مكتوم • ام حبلها اذ نائتك اليوم مصروم • ام هل كبير بكى لم يقض
عبرته • اثر الاحبة يوم البين مشكوم • وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز ذكر المفرد
بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما
ازيدا وازيد او ابزيد لمن قال جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد او هل زيدا
او هل بزيد **قوله حروف الشرط** ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال ولو للمضي وتلزمان
الفعل لفظا او تقديرا ومن ثمة قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفتح موضع منطلق ليكون
كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره **اقول** قوله ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا
لو للمضي على ايهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية وقد
الفرا ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا
العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف بل هي لامتناع
الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب

كالاشراق

كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفا الاول لانتفا الثاني لان انتفا المسبب
يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سوا كان الشرط سببا كما في
قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك
لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكان الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعة
لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان
لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط
الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجي جواب لو قليلا لازم
الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وايه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل
يكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم
في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما للشرط ولنقيضه
فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذ الشارط لا اهانة الاكرام فكيف
لا يستلزمه الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله
اي لبقيت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لا طاع وقوله تعالى ولو اسمعهم
لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني
قال • لو يشا طار بها ذو ميعة • لاحق الاكال نهد ذو خصل • وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على بعض اللغات
قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا **اقول** اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلانه
كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيد اضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت
وجاء شرطها اسمية في الضرورة قال • لو بغير الماء حلقي شرق • كنت كالغصان بالماء اعتصاري • وهذا
من باب اقامة الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها **قوله** ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي تليها ان وقال السيرافي الذي
عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نايبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر
ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد **قوله**
وانطلقت موضع منطلق **اقول** يعني ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا
وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل
المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام الاية اما قوله تعالى يود لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية ليست
بشرطية لمجيها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط مجي الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان
كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر • ما اخبا بي كل يوم غنيمة وافلكتهم
لو ان ذلك نافع • وقال كعب • اكرم بها خلة لو انها صدقت • موعودها او لو ان النصح مقبول •
ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقع بعد لو اكثر فان لم يكن لازما فاذا حصل الفعل

فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمدّ بالاعناق
او تلويها . وتشتكي لو اننا نشكيها . وجواب لو اما فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف
هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة تحذف اللام كثيرا نحو جاءني الذي ضربته لو شكرني
وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت ولا يكون
جواب لو اسمية خلافا لجواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون
جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير
القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
وقوله كلا لو تعلمون علم اليقين لترونّ الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله
الى ان الاسمية في الاية جواب لو وقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله
واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله
ان اتيتني او ان لم تأتني لاكرمنك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك
انا والله ان تأتني لاتك وان اتيتني لاتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم اقول
اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته
يأتك وان زيدا والله ان اكرمته يجازك اولا يتقدم فالاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط
بتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر وهو قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم
القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر
والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه
اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فكقوله ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقوله تعالى لو تعلمون علم اليقين لترونّ وتقول والله لو
جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا
تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم
عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فقولك والله
لولا زيد لضربتك قال . والله لولا شيخنا عبّاد . لكمرونا اليوم او لكادوا . واللام جواب القسم لا جواب
لولا ولهذا لا يجوز حذفها واما في اسماء الشرط فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب
وحكمة الى قوله لتؤمننّ به وقوله لمن تبعك منهم لاملأن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء
القسم مع تصدره كقول الاعشى . لئن منيت بنا عن غب معركة . لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل .
وقال . لئن كان ما حدثته اليوم صادقا . اصم في نهار القيظ للشمس باديا . وقال حلفت له ان تدلج الليل
لا يزل . امامك بيت من بيوتي سائر . واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار
الشرط وللك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني
فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر
كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعماله صدرا له وبعد عن ما يوثران فيه اي الجواب

تد

٣٢٢

قد يسقط عن رتبة تصدره في جوابه فيلغى باعتباره اي لا يكون في الجوابين علامتاهما اما الشرط فنحو
اتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جواب
لفظا والمعتبر من حيث المعنى هو الذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم
لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية لمرون
السنتهم عليه وسماه لغوا قال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصل في معنى الجواب
اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزوائد التي يتم معنى الكلام دونه
والشرط مورد في جزائه معنى وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلذا
قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد يمكنك
ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان تقبلني اكرمك بالرفع خبرا للمبتدا وادوات الشرط ملغاة
بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا احمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع
على التقديم والتأخير لضرورة الشعر فاذا تقرر هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمة
الشرط فاعتبار القسم اولى لقوة القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط والاصل
فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا
البعيد يقوى بالتصدر الذي هو اصله وحقه والقريب ضعف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه
واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب
الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم
وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز بعد ذلك اعتبار القسم
ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لاتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا
انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان تاتني والله اتك فاتك جواب الشرط والشرط والجواب
دال على جواب القسم وساد مسده اما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما
لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد
والله لضربتك قوله وان توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط اقول قد ذكرناه قوله او غيره اقول يعني طالب
خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم
مع الالغاء نحو انا والله ان تاتني اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجاز اعتباره لتقدم المبتدا عليه
فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان
اتيتني لاتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا فهو
كقوله زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان
هناك لجوابه طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان تاتني والله اتك الغيته لتقدم طالبين
للجواب عليه اعني المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لاتينك جعلت القسمية
مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اي
طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط يتقدم عليه ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم

وأن يلغى نحو أنا والله لا أقوم، وأنا والله أقوم، وإن كان الخبر مفردًا وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره
لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، وذلك نحو أنا والله قائم، وعلى هذا فلا يحسن إطلاق قول المصنف وإن
توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره وإلغاؤه، وطريق الحصر أن تقول القسم إما أن يتقدم أول الكلام
أو يتوسط أو يتأخر عنه، فإن تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله إن تأتني لا آتيك أو لا
نحو والله إني لا آتيك، وإن توسط الكلام فإما أن يتقدم عليه الشرط أو لا، فإن تقدم عليه وجب اعتبار الشرط
وجاز إلغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو أنا إن تأتني والله لا آتيك، وأما إن
أتيتني والله آتك، وإن لم يتقدم الشرط على القسم المتوسط فإما أن يتأخر عنه الشرط أو لا، فإن تأخر فالمعتبر
القسم ألغيت الشرط نحو أنا والله إن تأتني لا آتيك، وإن ألغيته اعتبرت الشرط نحو أنا والله إن تأتني آتك
وإن لم يتأخر عنه الشرط فإن جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه نحو أنا والله لا آتيك، وأنا والله آتيك
وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاء القسم نحو أنا والله قائم، وإن تأخر القسم عن الكلام وجب الإلغاء نحو أنا قائم
والله، وإن تأتني آتك والله، هذا وكل موضع قلنا إن إن وما تضمن معناها من الأسماء ملغاة أي لا جواب
لها ظاهرًا فالأولى أن لا تعمل ظاهرًا في الشرط أيضًا كما ذكرنا في الجوازم، فيقال نحو أجيئك إن تجيئني، ووالله
إن تجيئني لأكرمنك، وقد جاء ذلك في الشعر كقوله ۝ فإن يك من جن لأبرح طارقا ۝ وإن يك إنسا ما كها
الإنس تفعل ۝ وقوله ۝ فإن تبتئس بالشنفرى أم قسطل ۝ لما اغتبطت بالشنفرى قبل أطول ۝ وقوله
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ۝ ليعلم ربي أن بيتي واسع ۝ وقوله ۝ أما ترينا حفاة لا نعال لنا ۝ إنا كذلك
ما نحفى وننتعل ۝ فقول المصنف لزمه المضي لفظًا أو معنى ليس على الإطلاق، والأولى أن تقول الأكثر كونه
ماضيًا لفظًا أو معنى، ويعني بالمعنى نحو إن لم تزرني، وقد تبين بهذا أن قوله وكان الجواب للقسم لفظًا ليس
بحتم بل قد يجيء الجواب للشرط وإن تقدم كقوله لئن منيت بنا البيت، ثم اعلم أنه لو وقع جواب القسم
المتقدم على إن الشرطية وما تضمن معناها فعلًا ماضيًا نحو لئن فعلت ما فعلت وإن فعل فالمراد الاستقبال
لكونه سادًا مسد جواب الشرط، قال تعالى ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك
ولئن زالتا إن أمسكهما، ولئن أرسلنا ريحًا إلى قوله لظلوا، قوله تقدير القسم كاللفظ، أقول أي القسم
المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن أخرجوا، أو لم يكن كما في قوله وإن أطعتموهم
إنكم لمشركون، وقال بعضهم إن قوله إنكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر، ولم يقدر قسمًا، وهو ضعيف
لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها، وأما إذا تقدم همزة
الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسمًا جازمًا كمن وما وأين ونحوها أو حرفًا كإن
ولو فالجزاء لتلك الكلمة، والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو أمن يأتك
تضربه بجزم تضربه، وكذا أزيد إن لقيته تضربه، وكذا أإن تأتني آتك بالجزم، ويونس يرفع الجزاء لاعتماده
على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول من إن أضربه يضربني بالجزم لا غير
اتفاقًا، لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام، ولا تقول في الهمزة أإن تأتني آتيك بتقدير أآتيك
إن تأتني، وكذا أمن تزره يكرمك بالرفع، والحق هو الأول، وهو مذهب سيبويه، لأن كلمات الشرط إنما تلغى
إذا تقدم عليها ما يستحق الجواب نحو ما مضى، وههنا ليس كذلك، فالأولى أن يجعل الجواب للشرط ويجعل

الاستفهام داخلًا على الشرط والجزاء معًا لدخول الموصول عليهما معًا في نحو جاءني الذي إن تأته يشكرك
بجزم يشكرك، والدليل عليه قوله تعالى أفإن مت فهم الخالدون، والفاء في فهم جواب الشرط، وفي فإن للسببية
ولو كان التقدير أفهم الخالدون إن مت لم يقل فإن مت، بل كان يقول أإن مت فهم الخالدون، أي أفهم الخالدون
إن مت، والأصل عدم الحكم بزيادة الحرف، وأما الهمزة الداخلة على إذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في
موضع الجزاء، لأنه ليس بجزاء كما مضى في الظروف المبنية، بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك، فليست
إذا إذن مع جملتيها كإن مع جملتيها، بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على إذا لأنه عاملها كما تبين في
الموضع المذكور، فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه، فمن ثم لم تأت الفاء في قوله أإذا كنا عظامًا ورفاتًا
أإنا لفي خلق جديد، لأن التقدير أإنا لفي خلق جديد إذا متنا، ولهذا أكثر ما يكرر الاستفهام في أإنا
نحو قوله أإذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أإنا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم أن
حق الاستفهام أن يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين
لطول الكلام، والفاء في فلا تحسبنهم زائدة، والعامل في إذا في قوله أإنا لمدينون مع أن في أوله همزة الاستفهام
وإن ولام لا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها، وذلك للغرض المذكور فيما تقدم، فهو مثل قولك
أما يوم الجمعة فإن زيدًا قائم، انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر إن لغرض ذكره
هناك، ثم اعلم أن الشرط إذا دخل على شرط فإن قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للأول فلا
بد من الفاء في الأداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواضع دخول الفاء في الجزاء، تقول إن دخلت
فإن سلمت فلك كذا، وإن سألت فإن أعطيتك فعلي كذا، لأن الإعطاء بعد السؤال، وإن قصدت إلغاء أداة
الشرط الثاني لتخللها بين أجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى أعني الشرط الأول مع الجواب الأخير فلا
يكون في أداة الشرط الثاني فاء، كقوله ۝ فإن عثرت بعدها إن وألت ۝ نفسي من هاتا فقولا لا لعا ۝
فهو بمنزلة والله إن أتيتني لا آتيك، فثاني الشرطين لفظًا أولهما معنى، ومثله إن تبت إن تذنب ترحم
أي إن تذنب فإن تبت ترحم، وكذا إن كان أكثر من شرطين نحو إن سألت إن لقيتني إن دخلت الدار
أعطك، أي إن دخلت الدار فإن لقيتني فإن سألتني أعطك، فقولك فإن سألتني مع الجزاء جواب فإن لقيتني
وقولك فإن لقيتني مع جوابه جواب إن دخلت، وعلى هذا القياس إن كان أكثر. قوله وأما للتفصيل والتزم
حذف فعلها، وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقًا، مثل أما يوم الجمعة فزيد منطلق، وقيل هو
معمول المحذوف مطلقًا، وقيل إن كان جائز التقديم فمن الأول وإلا فمن الثاني. أقول اعلم أن أما
موضوعة لمعنيين، للتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء أما زيد ففقيه وأما عمرو فمتكلم وأما بشر فكذا
إلى آخر ما تقصد، ولاستلزام شيء لشيء أي أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثم قيل إن فيه معنى الشرط
لأن معنى الشرط أيضًا هو استلزام شيء لشيء أي استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية، والمعنى الثاني
أي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه، وقد التزم
بعضهم هذا المعنى أيضًا فيها في جميع مواقعها، فالتزم ذكر المتعدد بعدها، وحمل قوله تعالى والراسخون
في العلم بعد قوله فأما الذين في قلوبهم زيغ على معنى وأما الراسخون، وهذا وإن كان محتملًا في هذا
المقام إلا أن جواز السكوت على نحو قولك أما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها، وأما بيان معنى

وأما للتفصيل

الشرط فيها فبان تقول هي حرف بمعنى ان ويجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل
موضوعة للتفصيل • وهو مقتضٍ تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي
الى الاستثقال لهذا ايضاً وايضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو
الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان
اصل اما زيد فقائم اما يكن من شي فزيد قائم معنى ان يكن اي ان يقع في الدنيا شي يقع قيام زيد فهذا
جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازماً لحصول شي في الدنيا وما دامت الدنيا
باقية فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزا
لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد
مقامه ذلك الملزوم مع بقي المقابين المبتدا والخبر لان فا السببية ما بعدها لازم لما قبلها فيحصل
غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفا في غير موقعها فقد تبين انه يحصل
لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزا موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام
بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام
الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضاً من قيام جزء الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عند
من يشغل حيز واجب الحذف بشي اخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد لولا لما وجب حذفه بعد القسم لم يعد فلم يجز
الامع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل ايضاً منه بقا الفا متوسطة للكلام كما هو حقها
ولو لم يتقدم جزء الجزا وقعت فا السببية في اول الكلام وكذا يقدم معمول ما بعد الفا من اجزا الجزا المفعول
به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزوما ما حكم
والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازماً لليتيم وذهابي لازم ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من
معمولات الخبر كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك
والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فا السببية فيما قبلها وان كان
ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي مضت ولا تقول
مثلا ان جيتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شي من الاغراض ثم
انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفا نحو قولك اما
يوم الجمعة فان زيدا سائر واما زيدا فانا اضرب ولا تقدم من اخر الجزا شي ما عدا الا انك لا تتجاوز
قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزا اما
مقام شرطها لقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي ان يكن شي فان كان من المقربين
فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انه ليست جواب ان
عدم جواز اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جيتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم
اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى واما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شي
فاذا ما ابتلاه يقول فانما وجب الفا في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد
ثم لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فيجب ان تعمل في الجزا الذي هو ابعد منهما من الشرط الا ترى انه

اذا حذف الجزا في قولك اتيك ان جيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزا بعدم الانجزام عند حذف
الشرط اولى واما قولهم افعل هذا اما لا فمعناه ان كنت لا تفعل غيره فاعمله ولا اضربك فانما الجزم في الجزا العدم لزوم حذف الشرط ههنا واما المعنى ان كما
ذكرنا واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فقائم بمهما يكن من شي فزيد قائم اي كان شي فزيد قائم اي هو قائم
البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا
انطلقت ولا تحذف الفا في جواب اما الا لضرورة نحو قوله • فاما القتال لا قتال لديكم • او مع قول محذوف
يدل عليه محكيه لقوله تعالى واما الذين كفروا اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ولا يقع بين اما والفا
جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو وكذا الان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزا المقصود كونه ملزوما
للحكم الذي تضمنه ما بعد الفا فلا يكون جملة واعلم انه قد ياتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فا جواب ذلك
اما مصدر منكر رضما بان يذكر بعد الفا ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم
واما صفة منكر لفظها نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف • واما عالما فعالم ونحو ذلك
واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك واما العبيد فذو عبيد واما زيد
فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا على
حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى
انهم يجيزون فيه الرفع والنصب كما يجي واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف
من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان
او منكرا الا ما سيجي فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك بالابتدا عند الحجازيين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح
كلامه ذلك لانه راهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين
مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم
فهو عالم قال سيبويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر
المرفوع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم
ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في شاننا فيكون حالا مؤكدة
قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدا والعايد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم
اي عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه والقول الدليل
على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم تجوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم
بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي انا
ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفا واما نصب الوصف
المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر بالواضح الا عند بني تميم
واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للسمن
فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال
مما بعد الفا وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفا وفي المصدر المنكر على الحال

أو مفعول مطلق لما بعد الفاء وأما المرفوع فعلى أنه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير
كل ذلك عنده كلا الفريقين **وكشف** القناع عنه أن تقول أن مثل هذا الكلام إنما يقال
إذا ادعى شخص ثبوت الأشياء له أو يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي أو يدفع كما
تقول مثلا أنا سمين وأنا عالم فيقول السامع أما سمينا فلست بسمين وأما عالما فعالم فهذا
حال لأن المعنى أما إذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين وأما إذا كنت عالما أي ادعيت
من نفسك العلم ورتبت به وادعيت ذلك فأنت في الحقيقة كذلك كما يقال إذا كنت مؤمنا
فكن مؤمنا أي إذا كنت عالما فأنا عالم لا مثلك وإذا كنت في أمر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا آمنوا على أحسن التأويلات أي يا أيها المدعون للإيمان آمنوا حقيقة **فالحال** على هذا
ما بعد الفاء والتقدير إن يكن شيء فأنت عالم عالما أي أنت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي
العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال أيضا على هذا الوجه أو يجعله مفعولا مطلقا على أن يعني
أما سمنا فسمين أما يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو أما سمنا فلا سمن أي أما يكن شيء فلا سمن فيه
سمنا وأما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فيما قبلها في نحو أما سمنا فما أنت
أنت بسمين أو فأنك سمين فهذا مر أنه للغرض المذكور وأما الرفع نحو أما السمن فسمين وأما العلم
فعالم وإنما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ الأول لتقدير أما السمن فأنت صاحبه وسمين وعالم
في مثله خبر مبتدأ محذوف أي أنت سمين وزيد عالم ومعنى عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن
وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا أدري الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير
المصدر نحو أما العبيد فذو عبيد أي فأنت صاحبهم ولم تقل فذو هم لأن ذو لا يضاف إلى مضمر
وكذا الوصف المرفوع نحو أما العالم فعالم أي فأنت عالم أي فأنت هو وأما نحو أما العلم فلا علم وأما العالم
فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع إلى المبتدأ وقولك أما العلم فلك علم أي لك شيء منه
وأما العالم فلست بعالم أي فلست به وإنما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر الساد مسد
الضمير ولم يطرد ذلك في غيره على الأصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد ضرب زيد لأنهم لما غيروا
المبتدأ والخبر ههنا عن حالها بتوسط الفاء بينهما فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر وأما غير المصدر
والصفة نحو أما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان أولا وروى
يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب
الضعيف في المعرف إلا إذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير وأما إذا
أردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه إلا الرفع كما في قولك أما البصرة فلا بصرة
لك وأما أبوك فلا أبا لك **أقول** أما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على أنه مفعول
به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد أي ملكهم وذلك كما روى الكسائي أما قريشا فأنا أفضلهم
أي فأنا أغلبهم بالفضل وقولهم أما أن يكون عالما فهو عالم أن فيه مبتدأ أي أما كونه عالما فحاصل
والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم أما أن لا يكون عالما فهو عالم أي أما عدم كونه عالما فليس
بحاصل وقال سيبويه لا في أنه لا يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب وفي الصور التي

ذكرنا

ذكرنا ما خبط كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته أقرب عندي وقد تحذف أما لكثرة الاستعمال نحو
قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وإنما يطرد
ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت
ولا زيدا فضربته بتقدير أما وأما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح
فتاتهم قد ذكرنا في باب المبتدأ أن مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الأخفش
وإنما جاز إضمارها بالقيد المذكور لأن الأمر لإلزام الفعل لفاعله والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله
فناسبا إلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن تقدر أما قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الأمر
والنهي فإن ما قبل فاء أما ملزوم لما بعدها كما مر وأما قوله تعالى وإذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله
وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا وقوله فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم وتاب الله عليكم
فأقيموا **فلإجراء** الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فأنا أكرمه على ما مر
في الجوازم وذلك في إذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز أن يكون قوله تعالى وإذ اعتزلتموهم
وما يعبدون وقوله فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر أي ما أضمر فيه أما وإنما جاز
إعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفأووا وأقيموا في الظروف الماضية التي هي إذ لم يهتدوا وإذ اعتزلتموهم
وإذ لم يفعلوا وإن كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو أما زيد فمنطلق من الغرض
المعنوي أي قصد الملازمة حتى كان هذه الأفعال المستقبلة وقعت في الأزمنة الماضية وصارت
لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة **قوله** وهو معمول لما في حيزها أي ما بين أما والفاء معمول لما في حيز الفاء
أي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لأن المبتدأ في نحو أما زيد فقائم خارج عنه إذ العامل
فيه الابتداء أعني وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو قوله أما إن كان من المقربين خارجة عنه **قوله**
مطلقا أي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو أما يوم الجمعة فإنك
مسافر أو لم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد وأجاز المصنف وقال بعضهم هو معمول
المحذوف مطلقا أي كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء أولا نحو أما زيد فقائم
عندك بتقدير أما ذكر زيد فهو قائم وأما يوم الجمعة فزيد قائم أي ما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك
بشيء إذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو أما زيد فقائم بتقدير أما ذكرت ولا يجوز ولجاز الرفع
اختيارا في أما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز إلا شاذا بل بعيدا أي قائم فيه وإنما ارتكب هؤلاء
هذا المذهب نظرا إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ أو الخبر بالفاء في
نحو أما زيد فقائم ولم يتنبهوا أن التقديم في هذا المقام الخاص للأغراض المذكورة وذهب المازني
إلى أنه إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون
العامل صفة ومعموله قبل الموصوف نحو أما زيدا فأنا رجل ضارب أو كون المعمول تمييزا أو عامله
اسم تام نحو أما درهما فعندي عشرون أو كون العامل مع نون التوكيد نحو أما زيدا فلأضربن وأما مثله
نحو أما القميص فإن تلبس خير لك فإن لم يكن أحدها فالعمل لما بعد الفاء وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع
فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله وإلا فمن الثاني وليس أيضا بشيء لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور

حرف الردع كلا

مع المانع الواحد وهو الفا فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مبهم فيجوز لتحصيله الغا المانعين
فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيدا فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير
ناصب نحو ذكرت قال ابن خروف قد تبدل الميم الاولى من اما يا كما قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت
فيضحى وايما بالعشي فيخصر **قوله حرف الردع كلا** وقد جا بمعنى حقا **اقول** الردع الزجر تقول لشخص فلان
يبغضك فتقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون
لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد تكون كلا من كلام المتكلم ردا لما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشي منكر
فيذكر بعده كلا ابانا لكونه منكرا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب
القسم كما في الاولى وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للرد
اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا
عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع
لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل نحو كلا
لا تفعل اي ليس الامر كذا واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة
معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية **قوله**

تا التانيث الساكنة

تا التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق
علامة التثنية والجمع فضعيف **اقول** اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث
هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك
الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزا الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت
لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان
ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل
مرتين واكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون
اي ارجعني ارجعني وهذه التا ساكنة بخلاف تا الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البنا
فبنيت من اول الامر بسكون يدل على بنا ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته وحركة تلك على اعراب
ما ولته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو تا قائمة وتقلب الاسمية في الوقف
ها بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التا الفعلية هو السكون
لم ترد المحذوفة للساكنين في نحو رمتا وغزتا لان التا وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي
كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان لا اصل في التا السكون فالحركة عليه كلا حركة بخلاف
حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا او خافا وخافوا وخافي وخافن ويبيعن وقولن فان عين الفعل في هذه
لم تحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك العارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في
التا الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بيناه
فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الان متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل

اتصال

اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق
وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية
منفصلة وكذا لم ترد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو واليا لان اصل هاتين الحرفين السكون
كالتا الفعلية وجا لغة ضعيفة باعتداد حركة التا لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا
ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال
كالضمير **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف **اقول** يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك
وقمن اخواتك فتكون الالف والواو والنون مثل التا حروفا مثبتة من اول الامر على ان الفاعل مثنى او
مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا
وربه عبدا او في باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلا نحو اكلوني البرا غيث
وقيل انما فعل ذلك لان الاكثر والاصل موضوع للعقلا وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن
السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا اذا قالوا ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر
وابدال الظاهر منها واما الفائدة في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة
خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما **قوله التنوين** نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد

التنوين

الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا
الى علم **اقول** قوله نون ساكنة تدخل فيه نون نحو من ولدن ولم يكن **وقوله** تتبع الاخر يخرج لما
لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة الا ان نونها تتبع حركتها او اخرها وقد استفيد منه ان التنوين
بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل حركة اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله وقولي
ان اصبت لقد اصابن **وقوله** لا لتاكيد الفعل يخرج نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في
الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه رفعا وجرا ولذا
كتب في حالة النصب الفا لانها تنقلب الفا فيه وانما سميت التنوين وهو تفعيل من نونت لانها
عارضة والمصدر هو الحادث ولذا يسميه سيبويه الحدث والحدثان فسميت الة التنوين
الكلمة بالتنوين وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب **قوله** ويحذف من العلم الى اخره **اقول** نحو
جا زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا
طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل
فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم بن كريم او زيد بن اخينا لم يحذف التنوين
لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم تقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر
لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين
علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الوصف بنت
وجاز كما مر في باب الندا وحذفها في قوله وحاتم الطاي وهاب الماي وقوله فالفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقري في الشواذ قل هو الله احد الله **قوله نون التاكيد**

نون التاكيد

خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والقسم وقلّت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلنّ وما قبلها مع ضمير المذكرين
مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ اضربنانّ ولا تدخلهما
الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترينّ
وترونّ وترينّ واغزونّ واغزنّ واغزنّ والخفيفة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا **اقول** انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين
والف الفصل نحو اضربانّ واضربنانّ لتشبيهها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف
نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان **قوله** وتختص بالمستقبل **اقول** انما لم تدخل في الحال
والماضي لما مرّ في باب المضارع ودخولها في الاغلب في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الا بعد ان تدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد
ايضا ككلام القسم نحو والله لاضربنّ وما المزيدة نحو اما تفعلنّ ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التاكيد
وايذانا بجواز الطلب فلا تحتاج الى مثل ذلك لان وضع النون لتوكيد ما فيه معنى الطلب ثم الطلب
على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن
حصول الفعل كما في الاستفهام نحو اضربنّ ولا تفعلنّ وهلّا تفعلنّ والا تفعلنّ وليتك تفعلنّ وهل تفعلنّ
وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحنّ قبيلا. وتقول كم
تمكثنّ وانظر متى تفعلنّ قال وأقبل على رهطي ورهطك نبتحث. مساعينا حتى نرى كيف نفعلا.
والخبر المصدر بحرف التاكيد نحو والله ليضربنّ وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها
كما في اما تفعلنّ ومتى ما تفعلنّ وايما تفعلنّ وانما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما
وقد تدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما جوز دخولها فيه كقوله فمهما تشأ
منه فزارة تعطكم. ومهما تشأ منه فزارة تمنعا. وقوله نبتّم نبات الخيزراني في الثرى. حديثا متى
ما يأتك الخير ينفعا. لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلنّ افعل
قال من تثقفن منكم فليس بآيب. ابدا وقتل بني قتيبة شاف. وتجي النون ايضا بعد الافعال المستقبلة
التي تلحق اواخرها ما الزائدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغنّ وبعين ما ارينك اي
الخلق الذي اراه فيك وبألم ما تختننه يضرب لمن يطلب امرا لا يناله الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن
شكيرها يضرب لما كان له اصل وامارة تدل على كونه اخر وقلما تقولنّ وربما يقولنّ وانما كان دخولها
مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما
اوفيت في علم. ترفعن ثوبي شمالات. فضرورة وانما حسن لزيادة ما في ربّ وتجي في حيزها وتجي النون
بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبنّ وقيل ان لا في الاية للنهي وقد تجي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربنّ زيد
وعند ابي علي لا تجي بعد النفي اختيارا لعريه عن معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه
تدخل بعد لم تشبيها لها بلا في النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما. شيخا على كرسيه معمما.

وربما

وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلنّ قيل وقد تلحق
اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال أريت ان جاءت به املودا. مرجّلا ويلبس البرودا.
أقائلنّ احضروا الشهودا. وقال اخر يا ليت شعري عنكم حنيفا. أشاهرنّ بعدنا السيوفا. وهذا كما
شبه به في دخول نون الوقاية في قوله. وليس حاملني الا ابن حمال. ثم ان النون تلزم من هذه المواضع
المذكورة المضارع المقسم عليها مثبتا نحو والله لاقومنّ بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى
ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي ان بيتي اوسع. شاذ عند البصرية كما ذكرت
وكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال
فاما ترينّي ولي لمّة. فان الحوادث اودى بها. وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها
قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا
واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين
في كلمتين واو لاجتماع المثلين وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا
انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذ الاخذ فيه وهو ضمة
ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اضربونّ واضربينّ كما قيل اضربانّ لم يكن خارجا عن القياس كتموّد الثوب
ومدهنّ والمفتوح ما قبلها حرّك للساكنين بالضم وانما لم تحذف لانها ليست بمدة كما يجي في الفصل
في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجرا لما قبل نون التاكيد في جمع المذكر في جميع
الانواع مجرا واحدا بالتزام الضمة فيه **قوله** ومع المخاطبة مكسور **اقول** لان ضمير المخاطبة يا وان كان
مكسورا ما قبلها كاضربي واغزي وارمي حذفت للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا
حركت بالكسر كاخشينّ وارضينّ اجرا لما قبل النون في المخاطب في جميع الانواع مجرا واحدا
مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف يا الضمير بعد الفتحة لغة طائية
نحو ارضنّ في ارضينّ **قوله** فيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر
نحو اضربنّ واغزونّ وارمينّ واخشينّ والمثنى نحو اضربانّ وجمع المؤنث نحو اضربنانّ وليس
ما قبل النونين في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف تلي فتحة ولعل هذا
مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور
لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو ليغزونّ
واغزونّ ولترمينّ وارمينّ وليخشينّ واخشينّ لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه
ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وكونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه
والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا
لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون
فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر اخي الجر بلا ضرورة كما كانت في اضرب
الا انه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون
كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشونّ واخشينّ بخلاف الرجل في اضرب الرجل

فلكونها كاللازمة ردّ العين المحذوفة للساكنين في قولنّ ولم يرد في قل الليل هذا كله على مذهب الجمهور
الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال بان الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون
من الاعراب او البنا فانه يقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزونّ وارمينّ اذ لو لم يرد لقيل اغزنّ
وارمنّ فكان يلتبس بالاول لجمع المذكر وبالثاني الواحد المونث فنحو اما قبل النون في كل واحد
مذكر صحيحه ومعتله واما رد اللام في ارضينّ واخشينّ فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء
اخر هذا ولغة طي على ما حكى عنهم الفرا حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر
والفتح في المعرب والمبني نحو والله لم ترمنّ زيد وارمنّ يا زيد وليخشنّ زيد واخشنّ يا زيد وعليه
قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغننّ عني ذا انائك اجمعا واما لم تحذف الالف في اضربانّ
وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربنّ واضربنّ خوف اللبس بالواحد لان النون انما
كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان المد في الالف اكثر منه
في الواو والياء والمد يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار كالضالين واما الالف
في اضربنانّ فلم تحذف لانها مجتلبة للفعل فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف
النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم
لاجتماع النونات قوله ولا تدخلهما الخفيفة اقول اي لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المونث لانه
يلزم التقا الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة ان كانت ساكنة فهي كالمتحركة
لانه يرتفع اللسان بهما وبالمتحرك ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه
ايضا الحاقها في نحو اضرباني بنون الوقاية واضربان نعمان وان كان يزول التقا الساكنين الممنوع بالادغام
في نون الوقاية ونون نعمان لان النونين المدغم فيهما ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون
فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المونث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي
عن يونس لان الالف قبلها كالحركة كقراءة نافع محيايْ وقراءة ابي عمرو اللايْ وقولهم التقت
حلقتا البطان ولا شك ان كل ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر
للساكنين وعليه حمل قوله ولا تتبعانِ بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة حرف برأسه
عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين الخفيفة فرع المثقلة قوله وهما في غيرهما اقول اي النونان
في غير المثنى وجمع المونث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها
وقد تبين حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع
المونث ما ذكره ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المونث نحو ارمي واخشي واغزي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو ره واغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزنّ وارمنّ بحذف
الواو كما تحذف مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا ارمنّ واغزنّ يا مراة

ن

تحذف

تحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها
مع المنفصلة نحو اخشوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول
اخشينّ كاخشيِ الرجل قوله فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش قوله
فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية نحو اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللام
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان
الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل
ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها
مع الالف فليس قوله اذا كالمتصل على الاطلاق بصحيح وايضا تحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه
من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم لم تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخشوا وارموا
واغزوا ولم ضمت الواو في ارضوُا الرجل وكسرت الياء في ارضيِ الرجل ولم تحذفا كما في ارموا الرجل وارمي
الغرض وكل علة يذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول ايضا فما فايدة الحمل فانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن
المحمول في ثبوت العلة كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة
في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي
قوله والخفيفة تحذف للساكنين اقول وذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا
تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تنزل بلا مانع وانما ينبغي ان يكون
للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل والتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا
وفي غير ذلك للضرورة كقوله وحاتم الطائي واما النون الساكنة فتحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه
عن يونس انه اذا جا بعد النون المخففة في اضربانْ واضربنانْ ساكن تبدل همزة مفتوحة نحو اضربانَ الرجل
واضربنانَ الرجل قال سيبويه لو جوز الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف لهما
في المفردين المذكر والمونث وجمع المذكر فتسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل
في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربنْ قال
سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربانْ واضربنانْ ان تقلب المخففة الفا فتجتمع المدة الاولى بتقدير
الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف لانه حرف لا يتكرر ولا يوتي
بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان المد الذي
يزاد بعد النطق بالالف الاولى يراد به الف اخرى وان لم تنفصل عن الاول ولم تتميز وتحذف في الوقف
المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربُنْ واضربِنْ وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة نحو
اخشونْ ويا بعد الكسرة في نحو اخشينْ فاقول اخشوُا واخشيِي قال الخليل لا ارى ذلك الا على
مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربُنْ واضربِنْ
فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان عن النون وعند غيره
هما الضميران المردودان لان بعد حذف النون كما يجي وتقول في هل تضربُنْ وهل تضربِنْ هل تضربوا وهل

تمات

تضربي بلا نون والواو والياء بدلان من المخففة وعند غيرهم هل تضربون وهل تضربين والواو والياء
ضميران ردا بعد حذف المخففة مع رد النون التي سقطت لاجل النون المؤكدة كما يجي قوله فيرد ما حذف
اقول يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحذفهما
كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي ومن الواو والياء مع النون
التي بعدهما كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين
وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بنا على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من
اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جاني قاض بغير رد اليا على الافصح لكون التنوين
لازمة اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف • هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على
افضاله وانعامه بتوفيق اكماله وصلواته على سيدنا محمد وكرام اله واصحابه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قال السيد الرضي شارح الكافية رحمه الله ولنذكر احكام ها السكت وان كان المصنف ذكر بعضها
في التصريف وحرف التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما ها السكت فهي تزاد في
اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق البنا
نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية اذا جئت بعدها وكذا الالف في الوصل بحرف اخر تبين
النطق بها واذا اوقفت بعدها بشي وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان اخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت
بحرف لتبيين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف ها للمناسبتها لحفا حرف اللين فاذا جا
ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين
فيتبين الالف بذلك التمكين والمد واما في الاسما المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البنا نحو لا في
فلا تزيد ها السكت اما لخوف التباس ها السكت بها الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البنا لا يضاف
منه الا كم ولدن ولدي واما لكون الاعراب مقدرا في الف افعى وشبه الحركة الاعرابية في لا في وسلكه
انها لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او الشبه الاعراب واما الف نحو هذا وهاولاء فليس الحركة لا عرابية فيه
مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان محركا بحركة بنائية نحو مومي وهاولاء ولا تلحق
هذه الها ساكنا اخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او يا كهذي وغيرهما كم ومن وذلك لان الالف
اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والياء والواو في الندبة نحو واغلاماه واغلاميه واغلامكموه
وفي الانكار الاميراه الاميروه الاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني
الموضعين اذا وقفت على كلمة متحركة الاعراب غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة
اذ لو لم تزد الها لسقطت الحركة للوقف واما لم تبين الاعرابية لعروضها وسر عروض الها وذلك قولك هما
رجلانه وضاربانه ومسلمونه وهنه وكيفه وهلمه وعمه وحكمه وثمه واضربنه وانطلقنه
وضربتنه وعصابه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه واينه وكيفه ونحو ذلك • ودخولها فيما

قبل

قبل اخره ساكن اكثر واقوى منه فيما قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو سكن الاخر ولم يلحقوها النونات
في الامثلة الخمسة نحو تضربان وتضربون وتضربين لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد
منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربته لالتباس الاول بضمير المصدر والثاني بالمفعول به ايضا
وليس بشي لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه ولينه ولعله
والمنية وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الها المشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها
اخر لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البنا فتشبه بذلك حركة الاعراب ولهذا لم يلحقوها اخر الماضي
المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهته المعرب فكان الحركة اعرابية فلا تقول ضربه واذا كانت
الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فها السكت لازمة نحو ره وقه لاستحالة
الوقف على المتحرك والابتدا بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه
ولم يخشه فالها في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم فيها منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا الزمتها سكنت
اخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اعه وان قه من قولك ان تع اعه وان تق اقه الزم
من هاء اغزه ولم ترمه لان الاجحاف ها هنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين
وبعض العرب لا يلحقون ها السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شي ولا يقفون على ما الاستفهامية فمنه
شي ولعل وليت وسائر ما ذكرنا الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف
الاخر بها نحو اغزه وارمه بالاسكان من غير ها قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الها في ما الاستفهامية
المحذوف الفها بعد حرف الجر كعلام ولام وحتام وبم وفيم وعم اكثر من حذفها واما في المجرور
بالاضافة نحو مجي مه ومثل مه فالها عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد يجي تعليل ذلك في باب الوقف
ان شا الله تعالى واما شين الكشكشة وهي في لغة بكر بن وائل فهي الشين التي يلحقونها كاف المؤنث في الوقف
وذلك لانهم ان لم يلحقوها سكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك الشين في الوقف علامة المذكر
فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفرق بين الكافين وقوم
من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف شيئا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت
لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوها سينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا
نحوها لانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال لبث ذات ميسه
قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها • سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار فهي
زيادة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر
او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاني زيد فيقول من قصد تكذيبك وان زيدا لا ياتيك ازيدنيه
اي كيف جاءك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه اتاك او تقول ذلك من لا ياتيك ان زيدا جاك
وتستنكر ان لا يجيك كانه يقول من يشك في هذا او كيف لا يجيك قال الاخفش هذه الزيادة موضوعة
لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان ارادا انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزو والسخرية
كانه يقول كيف لا ياتيك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله
والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف

والانكار بهمزة الاستفهام من غير فصل بينهما وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما باقيا على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا او يتكلم زيد والاغلب مع حصول الشرائط وقصد زيادة الحاق الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل ومن لم يزد مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بالحاقها به من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتناه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا لرايه ان يكون الامر على خلاف ما ذكر السائل ولو حكى لقال اتخرجوه ثم تقول لاخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جائني القاضي وزيد يغزو ورايت المعلى وحكمه ان يزاد على اخره مثل اخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما نحو القاضيه والمعلاه وا يغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلابد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والم تضربيه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فتكون بعد الفتحة الفا وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واوا نحو ازيدنوه وازيدنيه وا الاميروه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان تلحق مدة الانكار بان مزيدة بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون ان لزيادة البيان وايضا لان حرف المد اذا لها خفيتان فهو زايد كما في ما ان فعل قال المصنف الظاهر انهم لم يريدوا ان الاتيان اخره ساكن محافظة لذلك الساكن لا نه لم يرد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة وزاد قوله لا يجيبها بعد المتحرك في نحو انا انيه لان نون انا متحركة **واجاب** بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لمجي ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يرد ان لقيل انا ناه بحذف احدى الالفين وقياس ما قال لا ان يقال المعلى انيه والقاضي انيه ويغزوا انيه وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن اخره قياس منه لم يات في كلام النحاة **ثم اعلم** انه لا يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا وانما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية مع زيادة الانكار فتوسط التنوين ويبقى الموقوف عليه فلا يستنكر بقاء التنوين وقفا ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمروه فمن قال لقيت زيدا وعمرا او زيدا الطويلاه واذا قال ضربت عمر قلت اضربت عمراه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما في المنادى ولابد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل اخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول ومن العامر قالا فيمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما نسي ويصله به وكذا يقولوا ومن العامي ويصله بها ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيفا من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل قدي وفي الالف واللام

من نحو

من نحو الحارث مثلا القي وان كان اخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصي ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انه تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا يلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم تقصد الوقف والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب وهو حسبنا ونعم الوكيل

تم كتاب الرضي على الحاجبيه بالتمام والكمال على يد العبد الضعيف

المذنب المقصر المفتقر الى مغفرة الله والى رحمته

شهاب الدين احمد الشهير بالطوخي الشافعي

اللهم اغفر له ولوالديه ولمن نسخت له

ولمن قرا فيها ودعا لكاتبها

ولوالديه وللمسلمين اجمعين

بالمغفرة يا رب

العالمين

امين

وكان الفراغ من نسخها ليلة الثلاثا المباركة ختام شهر الله المحرم الحرام سنة تسع وسبعين وتسعمايه احسن الله عاقبتها الى خير محمد واله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم



قالت لترب معها جالسة
اخيتي هذا الذي اراه من
قالت فتى يشكو النوى وعاشق
قالت لمن قالت لمن قالت لمن

[illegible]

